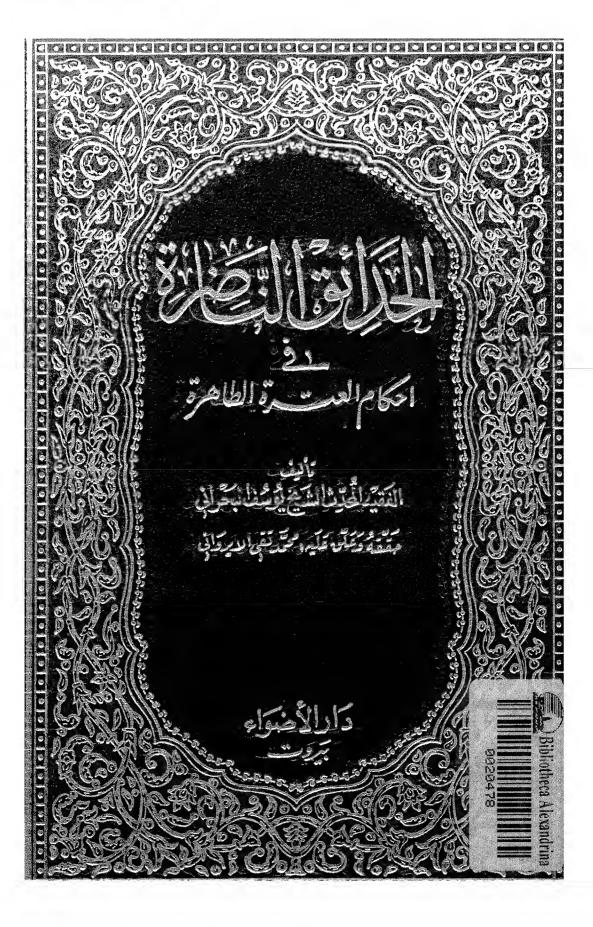
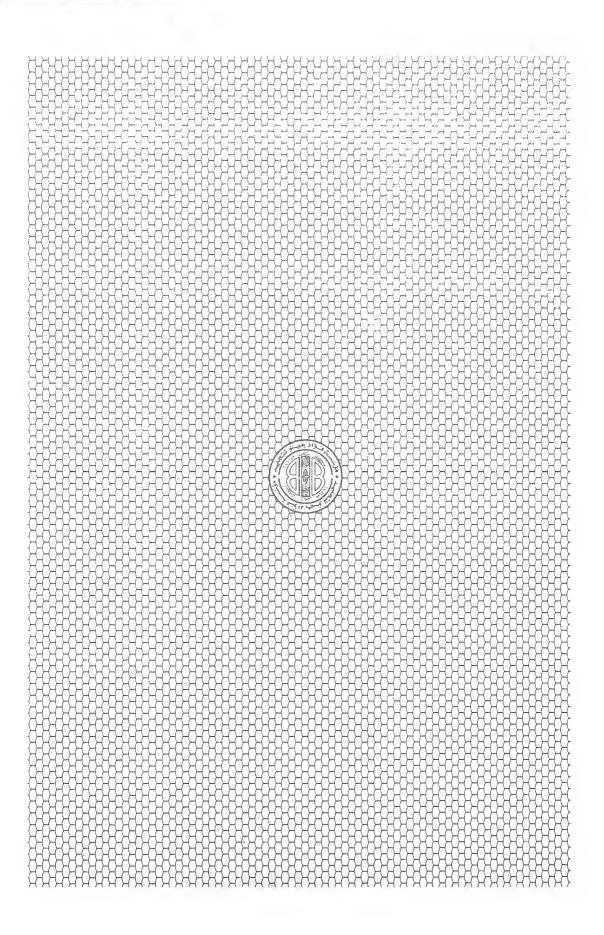
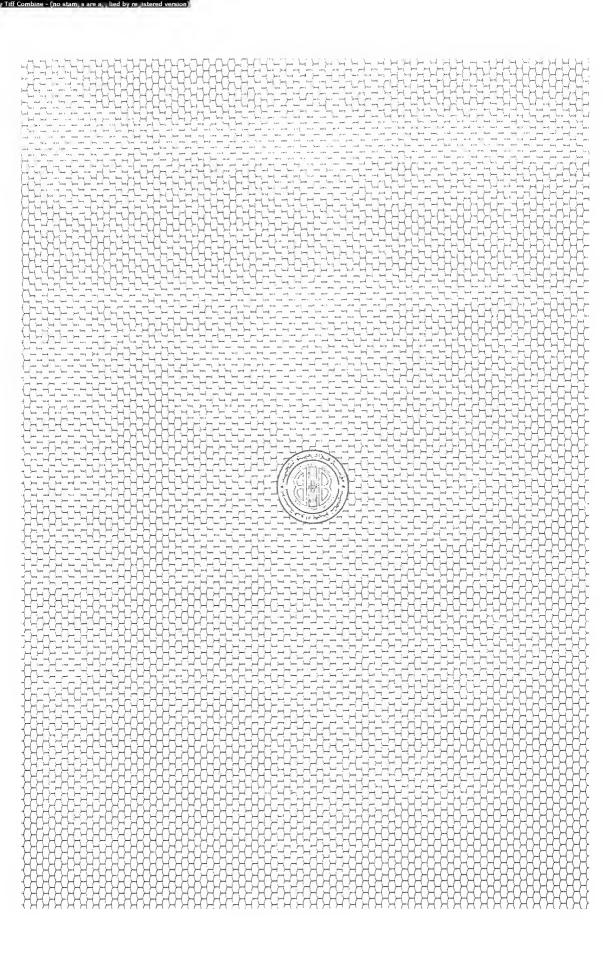
erted by Tiff Combine - (no stam, s are a , lied by registered version)









> الكارانة التاكيرية احكام الستة الطاهرة

الطبعة الثانية مصحّمة جسمنع الحقوف تحفوظتة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ مر

دارالأضواء

بَيروت - الغبَيره - سشكاره عبَدالله للحاق - بناية الهُوصَة ص مب، ١٥/٤٠ - برقيا النبيره - حسنكو

المارية احكام العب رة الطاهرة

تأليفت الفَقيَّهُ المُحُدَّثُ الشَّيخ بُوسف الجُمْلِ في النوفي سِلمالن هجرته

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه : جِحَد بَيِّي الايرواني

الجزء السّابع

وارالأضواء بيرون و نشاد

تبساندالرمين لرحيم

المقدمة الخامسة فى لباس المصلى

وفيه مطالب : (الاول) – في ما يجب ستره وما يتعلق به من الاحكام في المقام وفيه مسائل :

(الاولى) — اجمع العلماء كافة على وجوب ستر العورة فى الصلاة ، ويدل عليه مضافا الى الاجماع المذكور جملة من الاخبار تصريح فى بعض وتلويحاً في آخر :

ومنها — ما رواه الشبخ فى الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : ﴿ سألته عن الرجل قطع عليه او غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلي ? قال ان اصاب حشيشاً يستر به عورته اثم صلاته بالركوع والسجود وان لم يصب شيئاً يستر بهعورته اوماً وهو قائم ﴾ .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن زرارة (٢) قال : ﴿ قلت لابي جعفر (عليه السلام) رجل خرج من سفينة عربانا أوسلب ثيابه ولم يجد شيئًا يصلي فيه ؟ فقال يصلي أيماء فان كانت أمرأة جعلت بدها على فرجها وأن كان رجلا وضع بده على سوأته ثم يجلسان (١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب . ه من آباس المصلي

والتقريب فيها أنه لو لم يكن الستر وأجباً فيها وشرطاً فى صحتها لما سقط لاجل فقده جملة من أركان الصلاة المتفق نصاً وفتوى بل ضرورة من الدين على وجوبها فى الصلاة وهي القيام والركوع والسجود كما عرفت من الخبر المذكور وأمثاله .

وبالجملة فانه لا اشكال ولا خلاف فى الحـكم الذكور وأنما الحلاف هنا وقع فى مقامين آخرين :

(احدهما) — انه هل الستر شرط مع الذكر خاصة او مطلقاً ؟ صرح جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم _ المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى بالاول، قال في المعتبر : لو انكشفت العورة ولم يعلم سترها ولم تبطل صلاته تطاوات المدة قبل علمه او لم تطل كثيراً كان المنكشف او قايلا ، اسقوط التكليف مع عدم العلم . انتهى . وقال في المنتهى . لو انكشفت عورته في اثناه الصلاة ولم يعلم صحت صلاته لانه مع عدم العلم غير مكلف ، والى ذلك مال السيد السند في المدارك ، وهو الظاهر لما رواه الشيخ في الصحيح عن على بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) ه في الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه اعادة ؟ قال لا اعادة عليه وقد تمت صلاته » ورواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب (٢) .

وقال ابن الجنيد على ما نقله عنه فى المحتلف: لو صلى وعورتاه مكشوفتان غيير عامد اعاد ما كان فى الوقت فقط. و نقل عنه الاحتجاج بما حاصله ان الستر شرط للصحة وقد انتنى فو جبت الاعادة لعدم حصول الامتثال، واما القضاء فغير واجب لانه بام، جديد ولم يثبت. واعترض عليه بان الستر شرط للصحة مع التذكر لا مطلقاً. وهو

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٧٧ من لباس المصلى

جيد الصحيحة المتقدمة اذ مفهومها ذلك ولولاها احكان قوله جيداً لان الخطاب في الوقت متوجه حتى يأتي بصلاة مستكملة الشروط والقضاء يحتاج الى امر جديد.

ونقل عن الشيخ في المبسوط انه قال فان انكشفت عورتاه في الصلاة وجب سترهاعليه ولا تبطل صلاته سواه كان ماانكشف عنه قليلا اوكثيراً بعضه اوكله . وكلام الشيخ هنا مطلق ، وقد اختلف كلام العلامة في التذكرة والمختلف في المراد منه فحمله في الاول على اطلاقه وشحوله صورة العلم والعمد وحمله في المختلف على الانكشاف بدون العلم والعمد، وهو الاقرب المنساق الى الذهن منها .

وقال شيخنا الشهيد في الذكرى _ بعد نقل عبارات الشيخ في المبسوط وابن الجنيد والمحقق في المعتبر وذكر رواية على من جعفر المنقدمة و نقل احتجاج العلامة في المختلف لابن الجنيد وجوابه عنه _ ما هذا لفظه : وكلام الشيخ والمحقق ليس فيها المختلف لابن الجنيد وحوابه غنه مبطل مع النسيان على الاطلاق لانه بتضمن ان الستر حصل في بعض الصلاة فلو انتنى في جميع الصلاة لم يتعرضا له بخلاف كلام ابن الجنيد فانه صريح في الامرين ، والرواية تضمنت الفرج وجاز كونه للجنس فيشمل الفرجين وللوحدة ، فان كان للجنس ففيه مخالفة في الظاهر الكلام ابن الجنيد وان كان للوحدة مفنيه موافقة في الظاهر لكلام الجاعلة ، وليس بين الصحة مع عدم الستر بالكلية وبينها مع عدمه ببعض الاعتبارات تلازم بل جاز ان يكون المقتضى للبطلان انكشاف جميع المهورة في جميع الصلاة فلا يحصل البطلان بدونه وجاز ان يكون المقتضى للصحة ستر جميعها في جميع الممارة التي لا يغترق الحال فيها بين الموقت وخارجه . ولو قيل بان المصلي عاديا فهو كالطهارة التي لا يغترق الحال فيها بين الوقت وخارجه . ولو قيل بان المصلي عاديا مع المتكن من الساتر يعيد مطلقاً والمصلي مستوراً ويعرض له التكشف في الاثناء بغير عميد لا يعيد مطلقاً كان قويا ، نعم يجب عليه عند التذكر الستر قطماً فلو اخل به بطلت قصد لا يعيد مطلقاً كان قويا ، نعم يجب عليه عند التذكر الستر قطماً فلو اخل به بطلت

حينئذ لا قُبله . انتهى . وبمثل ما اختاره هنا صرح في الدروس والبيان .

وكلامه في الذكرى يحتمل امرين (احدها) الفرق بين الانكشاف في جميع الصلاة وبين الانكشاف في البعض و (المانيها) - الفرق بين النسيان ابتداء والتبكشف في الاثناء والمعنى الثاني هو الذي فهمه صاحب المدارك فقال: واستقرب الشهيد في الذكرى والبيان الفرق بين نسيان الستر ابتداء وعروض التكشف في الاثناء والصحة في الذكرى والبيان الفرق بين نسيان الستر ابتداء وعروض التكشف في الاثناء والصحة في الثاني دون الاول. وهو حسن وانتهى وهو ظاهر عبارة البيان حيث قل: لو تعمد كشف العورة بطلت صلاته ولو نسى فالاقرب ذلك ، ولو انكشفت في الاثناء من غير قصد ولما يعلم صحت وان علم استتر وقيل تبطل لان الشرط قد فات والوجه عدم . ونحو ذلك عبارته في الدروس ورجح بعض الاصحاب عمل كلامه على المهنى عدمه ونحو ذلك عبارته في الدروس ورجح بعض الاصحاب عمل كلامه على المهنى الاول استناداً الى قوله كما قدمنا: وليس بين الصحة مع عدم الستر بالكلية . . الى آخر العبارة . والحق ان هذا كلام في البين للرد على كلام من ذكره .

وبالجلة فقد تلخص مما ذكرنا من كلامهم (رضوان الله عليهم) انه لا خلاف ولا اشكال في شرطية الستر مع الامكان والذكر فلو اخل به والحال كذلك ولو لحظة في اثناء صائعة بطلت ، والما الحلاف في وقوع ذلك سهواً فظاهر كلام الاكثر انه غير مبطل وقع في جميع الصلاة او بعضها لما علاوه به من سقوط التكليف مع عدم العلم كما ذكره في المدتبر ونحوه عبارة المنتهي . وما ذكره في الذكرى من ان المحقق في المعتبر والعلامة في المنتبر وألما الانكشاف في جميع الصلاة مردود بان ذلك وان ظهر من عبارتيها إلا ان التعليل وؤذن بالعموم . وصحيحة علي بن جعفر التي هي الاصل في هذا الحالم من غير استفصال وهو قرينة العموم في المقال كما ذكروه في امثال هذا الحال ، فلاحتجاج بها على القول المدكور متجه سواء حمل الفرج فيها على الجنس او الوحدة ، فلاحتجاج بها على القول المدكور متجه سواء حمل الفرج فيها على الجنس او الوحدة ، وحينئذ فها ذكره شيخنا الشهيد من التفصيل ـ وان تبعه فيه صاحب المدارك كما عرفت _

لا اعرف له وجها . واما ما ذهباليه ابن الجنيد فقد عرفت ما فيه . واما كلام الشيخ في المبسوط فهو موافق لما ذكرنا ايضاً بناه على ما فسر ناه به . والله العالم .

و (ثانيهما) — في العورة التي يجب سترها في الصلاة وعن الناظر المحترم وانها عبارة عماذا ? والاشهر الاظهر انها عبارة عن القبل والدبر ، والمرادبالقبل الذكر والبيضتان وبالدبر حلقة الدبر التي هي نفس المخرج ، و نقل عن ابن البراج انها ما بين السرة والركبة وجعله المرتضى رواية كما نقله في المنتهى ، وعن أبي الصلاح أنه جعلها من السرة الى نصف الساق مع أن المحقق في المعتبر نقل الاجماع على أن الركبة ليست من العورة .

ويدل على القول الشهور اخبار عديدة: منها ـ رواية ابي يحيى الواسطى عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الماضي (عليه السلام) (١) قال: « العورة عورتان: القبل والدبر مستور بالاليين فاذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة » .

ورواية الميثمي عن محمد بن حكيم (٧) قال: « لا اعلمه إلا قال رأيت ابا عبدالله (عليه السلام) او من رآه متجرداً وعلى عورته ثوب فقال ان الفخذ ليست من العورة وفيه دلالة صريحة على خلاف القولين المتقدمين . وربما امكن الاستدلال لما ذهب اليه ابن البراج برواية بشير النبال (٣) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الحمام قال تريد الحمام ? قلت نعم فامر باسخان الحمام ثم دخل فاتزر بازار وغطى ركبتيه وسرته ثم امن صاحب الحمام فطلى جسده ما كمان خارجاً من الازار ثم قال اخرج عني ثم طلى هو ما تحته بيده ، ثم قال هكذا فافعل » .

وفيه انه قد روى مثل هذه الحسكاية في الفقيه عنه (عليه السلام) (٤) وفيها « انه كان يطلي عانته وما يليها ثم يلف ازاره على طرف احليله ويدءو قيم الحمام فيطلى

⁽١) و(٧) المروية في الوسائل في الباب ٤ من آداب الحمام

⁽٣) الوسائل الباب ه و ٢١ من آداب الحمام

⁽٤) الوسائل الباب ، و ١٨ من آداب الحمام

سائر بدنه ، وبالجلة فالرواية المذكورة ليس فيها تصريح بكون ما لف عليه الازار عورة ليمكن الاستدلال به ، وفعله (عليه السلام) لا يدل على ذلك لامكان حمله على استحباب ستر هذا الموضم.

نعم روى في كتاب قرب الاسناد عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه (عليها السلام) (١) أنه قال : ﴿ أَذَا رُوحِ الرَّجِلُّ أَمَّهُ فَلَا يَنْظُرُنُ الَّي عَوْرَتُهَا والعورة ما بين السرة الى الركبة ، وهو صريح في ذلك ، ولعل هذه الرواية هي التي اشار اليها المرتضى في ما تقدم من نسبته هذا القول الى الرواية ، والاظهر حملها على التقية فان القول بذلك نسبه في المنتهى الى مالك والشافعي واحمد في أحدى الروايتين وأصحاب الرأي وأكثر الفقاء (٣) ويعضده أن الراوي وهو الحسين بن علوان عامي . هذا ا بالنسبة إلى الرجل.

واما المرأة فالمشهور في كلام الاصحاب ان بدن المرأة الحرة جميعه عورة عدا الوجه والـكفين والقدمين ، ونقل في المختلف والذكرى عن ابن الجنيد انه ساوى بين الرجل والمرأة في ان المورة أعا هي القبل والدبر ، وظاهر الشيخ في الاقتصاد وابي الصلاح وابن زهرة ان بدن المرأة كله عورة . قال في الاقتصاد : فاما المرأة الحرة فان جميمها عورة بجب عليها ستره في الصلاة ولا تنكشف عن غير الوجه فقط . ومذا يقتضي منع كشف غير الوجه من الـكفين والقدمين باطناً وظاهراً . وقال أو الصلاح المرأة كامها عورة وافل ما بجزى الحرة البالغة درع سابغ الى القدمين وحمار . وهو يرجع الى ما ذكره في الاقتصاد . وقال ابن زهرة : والعورة الواجب سترها من النساء جميع ابدانهن إلا رؤوس الماليك منهن . وقال ابن الجنيد: الذي يجب ستره من البدن العورتان وهما القبل والدبر من الرجل والمرأة . وقال ايضًا لا بأس ان تصلى المرأة الحرة | وغيرها وهي مكشوفة الرأس حيث لا يراه! غير ذي محرم لها وكذلك الرواية عن

⁽۱) الوسائل الباب ٤٤ من نكاح العبيد والاماء (۲) المغنى ١ ج ص ٥٧٨

ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انتهى .

واحتج العلامة في المختلف على وجوب ستر البدن للحرة بما رواه زرارة في الصحيح (٢) قل: « سأات ابا جعفر (عليه السلام) عن ادنى ما تصلي فيه المرأة قال درع وملحفة فتنشرها على رأسها وتجلل بها » وكدا استدل بها في المنتهى وزاد التعليل بان النظر الى كل جزء منها متعلق الشهوة فاشه العورة . وعلى استثناء هذه الثلاثة بان الوجه لا يجب ستره باجماع علماء الاسلام ادى ذلك في المنتهى والمختلف ، قال وكذا الكفان عندنا . وظاهره دءوى الاجماع عندنا على ذلك ، وعلل ذلك بانها ليستا من العورة اذ الغالب كشفها دائماً اذ الحاجة داعية الى ذلك اللاخد والعطاء وقضاء المهام وكذا الرجلان بل كشفها اعلب في العادة . ثم احتج بما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر (عليه السلام) (٣) قال : « والمرأة تصلي في الدرع والمقنعة » قال والدرع هو القنعة تزاد للرأس ، والظاهر ان القميص لا يستر القدمين ، انتهى .

وفي المدارك بعد ان استدل بصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة قال : وهذه الرواية كما تدل على وجوب ستر الرأس والجسد تدل على استثناه الوجه والكفين والقدمين لانه (عليه السلام) اجترأ بالدرع وهوالقميص والمقنعة وهي المرأس فدل على ان ما عدا ذلك غير واجب والدرع لا يستر اليدين ولا القدمين بل ولاالعقبين غالباً . انتهى .

اقول: التحقيق عندي في هذا المقام على ما يظهر من اخبارهم (عليهم السلام) ان الوجه لا اشكال في استثنائه لا لما ذكروه بل لما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة (٤) قال: « سأاته عن المرأة تصلى متنقبة قال اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس وان اسفرت فهو افضل » .

واما استثناء الكفين والقدمين فلا يخلو من غموض بل ربما كان الظاهر منهـــا

⁽١) الوسائل الباب ٢٩ من اباس المصلى (٣) و (٣) الوسائل الباب ٧٨ من لباس المصلى

⁽٤) الوسائل الباب ٣٣ من لباس المصلى

العدم، وذلك لان مبنى استدلالهم بصحيحة محمد بن مسلم المذكورة على ان الظاهر ان القميص لا يستر ذلك عادة، وهذا أنما يتم لو علم ان ثياب النساء فى وقت خروج هذه الاخبار فى تلك الديار كانت على ما يدعونه، ولم لا يجوز ان دروعهن كانت مفضية الى ستر ايديهن واقدامهن كا هو المشاهد الآن فى نساء أعراب الحجاز بل أكثر بلدان العرب ? فانهم بجملون القميص واسعة الاكام مع طول زائد فيها بحيث تدكون طويلة الذيل بجر على الارض ، ومن القريب كون ذلك جاريا على الزمان القديم في تلك البلدان فجرت الاخلاف على ما جرت عليه الاسلاف، ويمضد ذلك ما رواه في الحكافي فى الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في الرجل بجر ثوبه ? قال أني لا كره أن يتشبه بالنساه » فان ورد الخبر بالنسبة الى استحباب تشمير الثياب للرجل وظاهره كما ترى بل صريحه أن النساء يومئذ على خلاف ذلك وأنهن يجرزنه على الارض ، وبذلك يظهر بل صريحه أن النساء يومئذ على خلاف ذلك وأنهن يجرزنه على الارض ، وبذلك يظهر بلك ما فى استدلالهم بصحيحة محمد بن مسلم الذكورة التي هي عمدة أداتهم المتقدمة وليس بعدها إلا تلك النعليلات العليلة التي لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية .

واما ما عدا هذه الرواية من اخبار الباب فانه لا يأبى الانطباق على ما ذكره القائلون بشمول وجوب الستر لهذين الموضعين :

فمن الاخبار صحيحة زرارة المتقدمة الدالة على ادنى ما تصح صلاة الرأة فيه وانه درع وملحفة تنشرها على رأسها وتجلل بها ، والملحفة عبارة عن ثوب واسع سا بغشامل للبدن يلبس على الثياب ، وحينئذ فالملحفة المذكورة ان تجللت بها يعني نشرتها على رأسها وعلى جميع بدنها وضمتها على بدنها كما توضحه الاخبار الآتية حصل بذلك ستر الكفين والقدمين . هذا مضافا الى ما عرفت من حصول الستر بالدرع لما عرفت مما هو عليه من السعة طولا وعرضاً .

ومنها -- صحيحة على بن جعفر المروية فى الفقيه (٢) « انه سأل اخاه موسى -- الوسائل الباب ٢٨ من لباس المصلى (١) الوسائل الباب ٢٨ من لباس المصلى

(عليه السلام) عن المرأة ايس عليها إلا ملحفة واحدة كيف تصلي ? قال تلتف بها و تغطي رأسها و تصلي فانخر جت رجلها و ليست تقدر على غير ذلك فلا بأس » والتقريب ما تقدم ، وفي قوله : « فان خرجت رجلها » ما يدل على كون الملحفة شاملة في الغالب للرجلين الى آخرها ، وأغا نفي البأس هنا مع خروج الرجلين من حيث الضرورة بعدم وجود ساتر غيرها وهو مؤذن بحصول البأس مع امكان غيرها ، وفيه أيما ، الى وجوب ستر القد ، بين مع الامكان .

ومنها — ما رواد فى الصحيح — ولكنه مختلف فيه _ الى المعلى بنخنيس عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن المرأة تصلي في درع وملحفة ليس عليها ازار ولا مقنعة ? قال لا بأساذا التفت بها فان لم تكن تكفيها عرضاً جعلتها طولا » والظاهر من قوله « فان لم تكن تكفيها عرضاً » يعني لاجل الوصول الى القدمين وسترها استظهاراً اذا لم يسترها الدرع وإلا فستر الرأس حاصل بها البتة .

ومنها - ما رواه فى الكافى فى الموثق عن عبدالله بن ابي يعفور (٣) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) تصلي المرأة فى ثلائه اثواب ازار و درع و خمار ولا يضرها ان تتقنع بالخار ، فان لم تجد فثو بين تتزر باحدها و تقنع بالآخر . قلت فان كان درع و ملحفة ليس عليها مقنعة ? قال لا بأس اذا تقنعت بالملحفة فان لم تدكفها فتلبسها طولا »

اقول: يحتمل ان يكون المراد بالازار هنا ثوبا شاملا للبدن من شقة واحدة كما ورد في اجزاء السكفن . والاصحاب حملوا الثلاثة هنا على الاستحباب لحصول الستر هنا بالدرع والحمار ولا بأس به . ويمكن حمله على الاستظهار في ستر القدمين والسكفين ايضاً بناء على ما قلناه . واما قوله : « ولا يضرها ان تتقنع بالحمار » فالظاهر ان المراد به انه لو لم يكن ثمة ازار فانها تختمر باحد طرفي الحمار وتتقنع بالطرف الآخر الطويل منه لان الظاهر من الأخبار انه يستحب لها بعد تخمير الرأس وتغطيته القناع فوقه كما

⁽١) و(٢) رواه فىالوسائل فى الباب ٧٨ من لباس المصلى

يستحب المرجل بعد تفطية الرأس بالفلنسوة ونحوها العامة . ثم ذكر (عليه السلام) انه لو لم نجد هذه الثلاثة ولا الدرع ولا الخار فانه يجزئها ثوبان على الوجه المذكور بان يكونا ساترين لحميم ما يجب سترد في الصلاة . وظاهر هذه الاخبار كما ترى لا يأبي الانطباق على ما ذكره الشيخ (قدس سره) في الاقتصاد ومن تبعه .

ومنه! — ما رواه الشبخ في الصحيح عن جميل بن دراج (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة تصلي في درع وخمار ? قال يكون عليها ملحفة تضمها عليها » وحمل ذكر الملحفة على الاستحباب والفضل. وهو جيد للاستظهار في ستر اطرافها من اليدين والرجلين.

واما ما اعترض به فى المدارك على كلام الشيخ (قدس سره) في الاقتصاد على وجوب الستر بان بدن المرأة كله عورة حيث قال: واما احتجاج الشيخ في الاقتصاد على وجوب الستر بان بدن المرأة كله عورة فالحاد المناز الديكو نه عورة وجوب ستره عن الناظر المحترم فسلم، وان اراد وجوب ستره فى الصلاة فهو مطالب بدلينه. انتهى في فقيه ان الظاهر من الأخبار وكلام الاصحاب ان وجوب السترى المناظر المحترم وكذا فى الصلاة امران متلازمان، وذلك فان وجوب السترى السترى الناظر المحترم وكذا فى الصلاة امران متلازمان، وذلك فان وجوب السترى الوضعين دائر مدار ثبوت كونه عورة، ولهذا كما عرفت من كلام العلامة فى المنتهى والمختلف الما تحسك في عدم وجوب سترهذه الاشياء بالخروج عن كونها عورة، ولعل وجه الفرق الذي توهمه أما بناه على ما فهمه من صحيحة محمد بن مسلم ودعوى دلالتها وجه الفرق الذي توهمه أما بناه على ما فهمه من صحيحة محمد بن مسلم ودعوى دلالتها على خروج الكفين والقدمين وقد عرفت ما فيه، وبالجلة فاني لا اعرف لهم دليلاسوى على منهم مع وجود المخالف كما عرفت.

واما ما ذهب اليه ابن الجنيد ـ من مساواة المرأة المرجل في ان العورة انما هي القبل والدبر ـ فلم نقف له فيه على دليل، وصاحب المحتلف مع تكلفه نقل الادلة للاقوال

⁽١) دواه فى الوسائل فى الباب ٧٨ من لباس المصلى

التي ينقلها فيه لم يتعرض هنا لنقل دليل له مع نقله القول المذكور وهو اظهر ظاهر في ضعفه بعد ما عرفت.

واما ما ذهب اليه من القول الآخر فاحتج عليه واحتجوا له عليه بما رواه عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة ان تصلي وهي مكشوفة الرأس» واجاب عنها الشيخ بالحمل على الصغيرة او على حال الضرورة. وقال في المعتبر ان هذه الرواية مطرحة لضعف عبدالله بن بكير فلا يترك لخبره الاخبار الصحيحة المتفق على مضمونها .

اقول: والاظهر عندي حمل الرواية على ان للراد بكشف الرأس بعنى من القناع الذي اشرنا سابقاً الى إنه يستحب لها التقنع زيادة على ستر الرأس الواجب، وهوليس بمعيد في مقام التأويل وألجمع بين الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار، ومما ينفي عنه البعد الرواية الاخرى عن ابن بكير ايضاً (٢) قال: « لا بأس ان تصلي المرأة المسلمة وايس على رأسها قناع، فان من الظاهر ان القناع عرفا زيادة على الحمار الذي يلف به الرأس كما لا يخفى .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما تقدم كله من الكلام أنما هو بالنسبة الى بدن المرأة وجسدها من وجوب ستره كملا او ما عدا المواضع الثلاثة المتقدمة .

واما بالنسبة الى شعرها فلم يتعرض للكلام فيه وقل من تعرض للكلام فيه من اصحابنا (رضوان الله عليهم) قال في المدارك في هذا المقام: واعلم انه ليس في العبارة كفيرها من عبارات اكثر الاصحاب تعرض لوجوب ستر شعر الرأس بل ربما ظهر منها انه غير واجب لعدم دخوله في مسمى الجسد، ويدل عليه اطلاق الامر، بالصلاة فلا يتقيد إلا بدايل ولم يثبت اذ الاخبار لا تعطي ذلك، واستقرب الشهيد في الذكرى الوجوب لما رواه ابن بابويه عن الفضيل عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال:

ه صلتفاطمة(عليها السلام) في درع و خمار و ايس عليها اكثر مما وارت به شمرها واذنبها ه وهي مع تسليم السند لا تدل على الوجوب، نعم يمكن الاستدلال بها على عدم وجوب ستر العنق وفي رواية زرارة المتقدمة اشعار بهايضاً . انتهى . اقول : فيه أن الظاهر من الأخبار المتقدمة ـ باعتبار اشتمالها على الخار والمقنعة التي هي عبارة عن الخار ايضاً كما ذكره اهل اللغة وغيرهم والماحفة تلتف بها .. هو ستر شعر الرأس وسترالعنق بل ستر الرأس وما انحدر عنه ما عدا الوجه، اما بالنسبة الىالملحنة فظاهر لما عرفت من معناها وانها بعد التقنع بها تلفها وتضمها على بدنها ، وأما بالنسبة إلى الحار فان الظاهر بل المعلوم انحداره عن العنق وزيادة لا الاختصاص بالرأس كما يوهمه ظاهر كلامه (قدس سره) ومن اظهر الادلة على ذلك قوله تز و جل « و ايضر بن بخمر هن على جيو بهن » (١) قال شيخنا امين الاسلام الطبرسي (قدس سره) في تفسير مجمع البيان والحر المقانع جمع خمار وهوغطاء رأس المرأة المنسدل على جنبيها ، امرن بالقاء المغانم على صدورهن تغطية لنحورهن فقد قيل أنهن كن يلقين مقانمهن على ظهورهن فتبدو صدورهن ، وكنى عنالصدور بالجيوب لانها ملبوسة عليها . وقيل انهن امرن بذلك ليسترن شعر هن وقرطهن واعناقهن ، قال أمن عباس تغطي شعرها وصدرها وتراثبها وسوالفها . انتهى . وهو صريح - كما ترى ـ في كون الحار منسدلًا الى الصدر والظهر موجبًا لستر شعر الرأس والعنق كما لا مخنى ، وأن حملناه على ما هو المعمول الآن والمتعارف بين نساء هذا الزمان فهو ابلغ واظهر في ستر الاجزاء المذكورة من ان يحتاج الى بيان .

واما الرواية التي نقلها عن فاطمة (عليها السلام) التي هي سبب وقوعه في هذا الوهم فهي ـ مع كونها ظاهرة في كون تلك الحال حال ضرورة ـ ظاهرة في وجوب ستر الشعر فانه لا مخنى ان شعر الرأس بمقتضى العادة منسدل على العنق والبدن من امام

⁽١) سورة النور الآية ٣١

وخلف وهي (صلوات الله عليها) لمكان الضرورة وعدم كون خمارها متسماً كسائر الاخرة التي اشرنا اليها قد جمعت شعر رأسها ووارته في ذلك الحمار اليسير حيث انه ايس فيه سعة يأني على شعرها مع انسداله ، فان ظاهر الخبر ان ذلك الحمار اصغره انما وارى ما فوق العنق خاصة فجمعت شعر رأسها فيه ، ولو كانت الصلاة جائزة مع عدم ستر الشمركم توهمه لما كان لجمها له في الحمار وجه البتة لما عرفت انه بمقتضى العادة منسدل الى تحت ، وهذا محمد الله سبحانه ظاهر لا سترة عليه ، وبه يظهر أن ما استقربه في الذكري من دلالة الحبر على الوجوب في محله وان كلامه عليه ومنعه الدلالة لاوحه له واما قوله ـ: نعم يمكن الاستدلال بها على عدم وجوب سترالعنق ـ فضعيف بل عجيب من مثله (قدس سره) فانهلا يخني ان ظاهر الخبر بنادي بان صلاتها (صاوات الله عليها) في ذلك الحمار بهذه الـكيفية انما هي لمـكان الضرورة وأنه ليس عليها اكثر من ذلك فالحال حال ضرورة والضرورات تبييح المحظورات وأنما صلت كذلك حيث لم نجد ساتراً يستر ما زاد على ذلك ، فكيف يسوغ منه الاستدلال به على جواز كشف العنق مطلقاً ? وقد عرفت من ظاهر الآية _كما دكره امين الاسلام المتقدم ذكره _ الدلالة على كون الحمّار المتعارف يومئذ ساتراً للجمب وان الله سبحانه قد اوجب ستر هـذه المواضع عن الناظر المحترم الحكونها عورة فيجب ستره! في الصلاة ايضاً كما تقدم، ويجب حل الحار في الأخبار المتقدمة على ذلك كما عرفت ، وبه يظهر وجوب ستر العنق ونحوه أيضاً .

واعجِب من ذلك قوله : «وفي رواية زرارة المنقدمة اشعار به» وكا نه توهم من نشر الماحنة على رأسها انها ترميمارفي الملحفة على يمينها ويسارها وتصلي مكشوفة العنق مما يلي صدرها وغفل عن قوله : « وتجلل بها » فان المراد بالتجلل بها ضمها على البدن كما عرفت من الروايات الاخر ، و به صرح اهل اللغة حيث ذكروا ان الجلال للدابة كالثوب الانسان يقيه من البرد ونحوه وهو يقتضيضمه على البدن منجميع جها تهو اطرافه

وبالجملة فان كلامه في امثال هذه المفامات لا يخلو من مجازفة وعدم تأمل ، واعجب من جميع ذاك متابعة من تأخر عنه له في امثال هذه المقامات من غير اعطاء النظر حقه في الأحبار وكلام علمائنا الابرار ولا تحقيق ما هو الحق منها في المقام لحسن الظن بصاحب الكتاب واشتهاره بالفضل والتحقيق في جميع الابواب والحال كما عرفت في غير موضع بما شرحناه وسنشرحه ازشاء الله تعالى في ما يأتي من الكتاب . والله العالم في غير موضع بما شرحناه والمسترحه ازشاء الله تعالى في ما يأتي من الكتاب . والله العالم كشف الرأس اللامة والصبية في الصلاة وقد نقل عليه الفاضلان والشهيد الاجماع من علماء الاسلام إلا الحسن البصري فانه اوجب على الامة الحاراذا نزوجت او انخذها الرجل لنفسه (۱) ،

ويدل على الحسكم المدكور مضافاً الى الاجماع المدعى بالنسبة الى الامة عدة روايات:
منها _ ما رواه الشيخ في الصحييح عن عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن (عليه السلام) (٧)
قال: « ايس على الاماء ان يتقنعن في الصلاة ولا ينبغي للمرأة ان تصلي إلا في ثويين » .
وعن محمد بن مسلم في الصحييح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال:
« قلت له الامة تعطي رأسها ? فقال لا ولا على ام الولد ان تغطي رأسها اذا لم كن لها ولد » .

وعن أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) أنه قال: ﴿ على الصبي أذَا احتلم الصيام وعلى الجارية أذا حاضت الصيام والحمار إلا أن تمكون مملوكة فأنه ليسعليها خمار إلا أن تحب أن تختمر وعليها الصيام ﴾ .

وما في كتاب قرب الاسناد بسنده عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٥) قال : «سألته عن الامة هل يصلح لها ان تصلي في قميص واحد ? قال لا بأس»

⁽١) المغنى ج ١ ص ٢٠٤ (٧) الوسائل الباب ٨٨ من اباس المصلى

⁽٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٩ من لباس المصلى

وما رواه في الكافي والفقيه عن محمد بن مسلم في الصحيح (١) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول ليس على الامة قناع في الصلاة ولا على المدبرة ولا على المكاتبة اذا اشترطت عليها قناع في الصلاة وهي مملوكة حتى تؤدي جميع مكاتبتها وبجري عليها ما بجري على المملوك في الحدود كابا » وزاد في الفقيه (٢) قال : « وسألته عن الامة اذا ولدت عليها الحار ? قال لو كان عليها الكان عليها اذا هي حاضت و ايس عليها التقنع في الصلاة » .

واطلاق كلام اكثر الاصحاب واكثر الاخبار يقتضي عدم الفرق في الامة بين المملوكة والمدبرة والمكانبة المشروطة والمطلقة التي لم تؤد من مكانبتها شيئاً وام الولد الولد سواء كان ولدها حيا او ميتاً ، ويفهم من صحيحة محمد بن مسلم الاولى ان ام الولد الما تكون كذاك بعد موت ولدها وإلا فمع وجوده فهي كالحرة في وجوب الستر ، والى ذلك يميل كلام صاحب المدارك حيث قال بعد ذكر الخسبر المذكور : وهو يدل يمفهومه على وجوب تغطية الرأس على ام الولد ومفهوم الشرط حجة كما حقق في محله ، وعكن حمله على الاستحباب إلا انه يتوقف على وجود المعارض . انتهى . وهو جيد وعكن حمله على الاستحباب إلا انه يتوقف على وجود المعارض . انتهى . وهو حيد لولا ما يدل عليه ظاهر صحيحة محمد بن مسلم الثانية على رواية الفقيه من قوله : «وسألته لولا ما يدل عليه ظاهر صحيحة محمد بن مسلم الثانية على رواية الفقيه من قوله : «وسألته عن الامة اذا ولدت عليها الحار ... الى آخره » فان الظاهر ان المعنى فيها هو ان السائل ظن ان وجوب الحار على المرأة امة كانت او حرة دائر مدار الولادة المؤذنة بالبلوغ

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٢٩ من لباس المصلى

فاجاب (عليه السلام) بانه لو كان كذلك فانه لا اختصاص له بالولادة بل يجري في الحيض الذي هو احد اسباب البلوغ أيضاً مع أنه ليس على الامة التقنع في الصلاة مطلقاً. وفيه اشارة الى تساوي حالها قبل الولادة و بمدها في عدم التقنع . قال في الوافي في ذيل هذا الخبر : كأن الراوي ظن ان حد وجوب النقنع على النساء اذا ولدن فنبهه (عليه السلام) ان حده أذا حضن وأنه ساقط عن الاماء في جميع الاحوال . انتهى وظني بعده عن سياق الخبر إلا انه دال على ما قلناه من عدم وجوب التقنع على ام الولد ولو مع وجود الولد ، وحيننذ فلا يلتفت الى دلالة المفهوم مع وجود المنطوق . واما ما ذكره فى الذخيرة ـ من أن هذه الرواية لا تصلح لمعارضة الخبرين الآخرين لانه لو سلم مفهومها لم يكن واضح الدلالة علىالوجوب كما لا يخني _ فغير متوجه وكيف لا ومفهوم الشرط لااشكال في حجيته كما اعترف به في مواضع من كتابه وعليه المحققون من الاصوليين معتضداً ذلك بالأخبار المتقدمة في مقدمات الـكتاب ، والخبران المشار اليها في كلامه وهما صحيحتا عبدالرحمان ومحمد بن مسلم الثانية مطلقتان وهذه مقيدة بناء على حجية المفهوم المذكور فلا تعارض أذ المقيد بحكم على المطلق كما هو القاعدة ، فكلام السيد لا يخلو من قوة لولا دلالة الصحيحة المذكورة كما ارضحناه . وبالجملة فانك قد عرفت ان مقتضى الاخبار المتقدمة في سابق هذه السألة أن بدن المرأة كله عورة بجب ستره في الصلاة حرة كانت او امة استثنى منذلك ما قام عليه الدليل من الامة بهذه الاخبار و بقي ماعدا موضع الاستثناء على الوجوب ، و بذلك يظهر لك ضعف قوله : « أنه لو سلم مفهومها لم يكن وأضح الدلالة في الوجوب » فإن الوجوب ثابت بتلك الأخبار المشار اليها لا بهذا الاخبار وهي الامة . وهذا مجمدالله سبحانه واضح لا سترة عليه .

بقى فى المقام فوائد بجب التنبيه عليها : (الاولى) ـ قال فى المعتبر : وهل يستحب لها القناع ? قال به عطاء ولم يستحب الباقون لما رووه ان عمر كان ينهى الاماء عن التقنع

وقال أيما القناع للحرائر وضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة وقال أكشفي ولا تشبهي مالحرائر (١) وما قاله عطاء حسن لان الستر انسب بالخفر والحماء وهو مراد من الحرة والامة ، وما ذكروه من فعل عمر جاز ان يكون رأيًا رآه . انتهى .

اقول : ظاهر جملة ممن تأخر عنه خلاف ما ذكره واختاره من استحباب القناع الامة لما رواه احمد بن محمد بن خالد البرقي في كتاب المحاسن باسناده عن حماد اللحام (٣) قال : ﴿ سَأَلَتَ أَبَّا عَبِدَاللَّهُ ﴿ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ عن المماوكة تقنع رأسها أذا صلت ? قال لا قد كان ابي اذا رأى الخادم تصلى متقنعة ضربها لتعرف الحرة من المعلوكة ، وروى الصدوق في كتاب العلل هــــذا الحديث ايضًا عن حماد اللحام (٣) وروى فيه ايضًا في الصحيح عن حماد اللحام _ وهو مجهول _ عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « سأاته عن الخادم تقنع رأسها في الصلاة ? قال اضر بوها حتى تدرف الحرة من الملوكة » وروى الشهيد في الذكرى عن البزنطي في كتابه باسناده الى حماد اللحام عن الصادق (عليه السلام) (٥) « في المهلوكة تقنع رأسها اذا صلت ? قال لا ... الحديث الأول الى آخره ﴾ قال وروى علي بن اشماعيل الميثمي في كتابه عز ابي خالد القاط (٦) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الامة أتقنع رأسها ? فقال أن شائت فعلت وان شائت لم تفعل ، سمعت ابي يقول كن يضر بن فيقال لهن لا تشبهن بالخر اثر» . اقول : لا يخفي ما في هذه الاخبار من الدلالة على خلاف ما صار اليه في المعتبر ولعل العذر له في عدم الوقوف عليها .

وظاهر الصدوق في كتاب العلل القول بتحريم الستر على الامة حيث قال : « باب العلة التي من اجلها لا يجوز للامة ان تقنع رأسها » ثم ذكر الاخبار المتقدم نقلها عنه، والهل منشأ ذهابه الى التحريم من حيث اشتمال الاخبار على الضرب. وفيه انه

⁽۱) المغنى سم ١ ص ٢٠٤

⁽٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل الباب ٢٩ من لباس للصلي (٥) ص ١٤٠

لا يخفى على من تأمل الاخبار انه كثيراً ما يؤكدون (عليهم السلام) في المنع من المكروهات عايكاد يلحقها بالحرمات كا يؤكدون في المستحبات بما يكاد يلحقها بالواجبات ، ويدل على حمل ذلك على المسكر اهة قوله (عليه السلام) في حديث القياط « ان شائت فعلت وان شائت لم تفعل » وقوله (عليه السلام) في رواية ابي بصير المتقدمة « إلا ان تحب ان تختمر » ويؤيده التعبير في كثير من الروايات بانه ليس عليها . وبالجملة فالاظهر هو المكراهة كما هو المشهور بين الاصحاب ، ويقرب حمل اخبار الضرب الظاهرة في التحريم على التقية كما تقدم نقله عن عمر ويشير اليه قوله (عليه السلام) في رواية القياط بعد افتائه بالتخيير « سممت ابي يقول كن يضر بن » اذ الظاهر كونه اشارة الى ما رواه العامة عن عمر ، وبؤيده اسناد الحسكم الى ابيه في اكثر هذه الاخبار ، وكيف كان فالاظهر السكر اهة .

نعم يبقى الاشكال فى العنق فان الظاهر من الاخبار المانعة من التقنع جواز كشفه ولا سيا خبر على بن جعفر المتقدم نقله من كتاب قرب الاسناد الدال على جواز صلاتها فى قميص واحد فان القديص لا يستر العنق . وبالجملة فان اغفاله فى هذه الاخبار مع اشتمالها على النهي عن التقنع ظاهر فى جواز كشفه وانه من جملة الرأس المرخص فى كشفه اوالمكروه تغطيته . وبما قلناه من جواز كشفه صرح جملة من اصحابنا المتأخرين ومتأخريهم .

(الثانية) — قد صرح جملة من الاصحاب : منهم _ الشيخ (قدس سره) بانه يجب على الامة ستر ما عدا الرأس ، قال في المعتبر بعد ان حكى ذلك عن الشيخ : ويقرب عندي جواز كشف وجهها وكفيها وقدميها لما قلناه في الحرة . انتهى . واستدرك عليه الشهيد في الذكرى ذلك فقال بعد نقله عنه : قلت ليس هذا موضع التوقف لانه من باب كون المسكوت عنه اولى بالحكم من المنطوق به ولا نزاع في مثله . وهو جيد بناه على ما هو المشهور ، إلا ان فيه ما عرفت آنفاً في الكفين والقدمين .

(الثالثة) — لو انعتق بعض الامة وجب عليها ستر رأسها لعدم دخولها تحت الاخبار المتقدمة فان المذكور فيها من كانت امة والمتبادر منها هي المملوكة كملا، قال في

الذكرى بعد نقل القول المذكور عن الشيخ والفاضل و نقل صحيحة محمد بن مسلم الثانية: وهو يشعر بما قالوه للتخصيص بالمشروطة. يعني ان تخصيصه (عليه السلام) المكاتبة المشروطة بالذكر في هذا المقام وهي التي لا تنعتق حتى تؤدي مال الكتابة كملا دون المطلقة التي ينعتق منها بنسبة ما تؤديه مشعر بان المطلقة متى ادت بعضها لم تدخل في عداد هؤلاء المذكورين بانعتاق بعضها فيغلب جانب الحرية منها و يلحقها حكم الاحرار.

(الرابعة) — قال في المنتهى: الحشى المشكل يجب عليه ستر فرجيه اجماعا وان كان احدها زائداً. وهل يجب عليه ستر جميع جسده كالمرأة ? فيه تردد ينشأ من اصالة براءة الذمة فيصار اليها ، ومن العمل بالاحتياط في وجوب ستر الجميع . والاقرب الثاني لان الشرط بدون ستر الجميع لا يتيقن حصوله . والى ما ذكره من اختيار الثاني مال الشهيد في الذكرى فقال : والاقرب الحاق الخنثى بالمرأة في وجوب الستر اخذا بالمبرى للذمة . واعترضها الفاضل الخراساني في الذخيرة بان الاشتراط انما ثبت في حق المرأة لا مطلقاً فهمنا كان اطلاق الام بالصلاة بافياً على حاله من غير تقييد فمقتضى ذلك عدم الوجوب . انتهى .

اقول: لا يخفى ان اخبار هذا الباب و كلة الاصحاب (رضوان الله عليهم) قد اتفقت على ان حكم الرجل بالنسبة الى هذه المسألة رجوب ستر العورتين خاصة وجواز كشف ما عداها والمرأة بجب عليها ستر البدن كملا ما عدا المواضع المستثناة على ما تقدم ولا ريب ان الخنثى المشكل لا يسمى رجلا لتلحقه احكام الرجل ولا امرأة لتلحقه احكام المرأة ولم يرد فيه نص بخصوصه فيبقى الحسم فيه مشكلا ، وقد تكاثرت الاخبار بالتثليث (۱) « حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك » ولا ريب ان حكم الحنثى هنا من القسم الثالث ، وقد ورد عنهم (عليهم السلام) ان الحسم في هذا القسم هو الاخذ بالاحتياط في العمل ، وهو عندنا واجب في هذه الصورة وان كان عند اصحابنا

⁽١) أأوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي وما يقضي به

الاصوليين مستحباً ، فما ذهب اليه الشيخان المذكوران هو الحق في المسألة وكلام هذا الفاضل عليها لا معنى له ، وتمسكه باطلاق الامر بالصلاة مجازفة اذ قد علم من الشرع ضرورة ان هذا الاطلاق قد قيدته النصوص بالشروط الواجبة على جميع المكلفين بلا خلاف من وجوب الستر وطهارته وطهارة المصلى من الحدث والقبلة والوقت ونحوها فلابد في صحة الصلاة من اي مكلف كان من الاتيان بهذه الشروط ، والحنثى المشكل من جملة المكلفين البتة فيجب عليها ستر العورة اكن حصل الشك في الحاقها في ذلك بالرجل او المرأة حيث لا نص عليها بالحصوص وعدم دخولها تحت شي من العنو انين المذكورين فالواجب الاخذ بالاحتباط .

(الحامسة) -- اذا اعتقت الامة في اثناء الصلاة وهي مكشوفة الرأس وعلمت بذلك قال الشيخ (قدس سره). ان قدرت على أوب تغطي رأسها وجب عليها اخده و تغطية الرأس، وان لم يتم لها ذلك إلا بان تمشي خطى قليلة من غير ان تستدبر القبلة كان مثل ذلك ، وان كان بالبعد منها وخافت فوات الصلاة او احتاجت الى استدبار القبلة صلت كاهي وايس عليها شي ولا تبطل صلاتها. انتهى . ومرجعه الى ان الواجب عليها الستر إلا ان يستلزم تحصيله فعلا كثيراً او يستلزم استدباراً فتقطع الصلاة مع سعة الوقت وتمضي مع عدمها . والى هذا القول مال العلامة في المنتهى فقال : وما ذكره في المبسوط هو الاقرب عندي . وقال الشهيد في الذكرى : ولو اعتقت الامة في الاثناء وجب عليها الستر فان افتقرت الى فعل كثير استأنفت مع سعة الوقت واتمت لا معه لتعذر الشرط حينئذ فتصلي بحسب المكنة . وهو راجع الى ما اختاره في المبسوط .

وقال الشيخ في الحلاف تستمر المعتقة على صلاتها واطلق لان دخولها كان مشروعا والصلاة على ما افتتحت عليه . قال في الذخيرة بعد نقل هذا القول تبعاً لصاحب المدارك : وهو ظاهر المحقق في المعتبر ولا يخلو من قوة لان القدر الثابت وجوب الستر اذا توجه التكليف بذلك قبل الدخول في الصلاة والمسألة محل تردد . انتهى .

اقول: اما ما ذكره من انه ظهر المعتبر فليس كذلك بل ظاهره أنما هو ما ذكره الشيخ في المبسوط حيث قال: لو اعتقت في الصلاة وامكنها الستر من غبر ابطال وجب وان خشيت فوت الصلاة واحتاجت الى فعل كثير استمرت . واما ما عللا به قوة القول المدكور عندها فهو مردود بان اشتراط الصلاة بهذه الشروط من طهارة الساتر والقبلة ونحوها دائر مدار الامكان كائنا ما كان قبل الصلاة او في اثنائها ، ألا ترى انه لو ظهرت له القبلة بعد الاشتباه في اثناء الصلاة وجب الاستدارة اليها في بعض الصور المتقدمة وما ذاك إلا من حيث الامكان وعدمه . وبالجلة فالظاهر هو ما ذكره في المبسوط وهو القول المشهور الذي صرح به في المعتبر والذكرى كما عرفت .

ونقل في الذخيرة ايضاً قولاً بانه يجب عليها ستر رأسها وان افتقرت الى فعل كثير استأنفت. واعترضه بان الصحيح ان الاستئناف أنما يثبت اذا ادركت بعد القطع ركعة في الوقت وإلا وجب الاستمرار لان وجوب الستر مشروط بالقدرة عليه. ولم اقف على هذا القول في كلامهم سوى عبارة الشرائع حيث ذكر ذلك واعترضه في المدارك عاذكره هنا، بل ظاهر كلامهم ان الاستئناف أنما هو مع سعة الوقت بان تدرك منه ولو ركعة وإلا استمرت كما عرفت مما قدمنا من عباراتهم في ما عدا الخلاف، وقال في الدروس: ولو اعتقت في الاثناء وعلمت استترت قان استلزم المنافي بطلت مع سعة الوقت. ونحوه عبارته في البيان ايضاً. والله العالم.

(المسألة الثالثة) — قد عرفت بما تقدم ان الواجب على الرجل ستر العورتين : القبل والدبر ، وعلى المرأة ستر جميع بدنها ، وقد ذكر الاصحاب انه يستحب للرجل ستر جميع بدنه ويجزئه ان يصلي في ثوب واحد ، ويستحب للمرأة ان تصلي في ثلاثة اثواب : درعو خمار وملحفة .

اقول: اما ما يتعلق بالمرأة من الاخبار الدالة على الثياب التي ينبغي ان تصلي فيها فقد تقدم نقله ويأتي هذا جملة منها ايضاً ان شاء الله تعالى.

واما بالنسبة الى الرجل فمن الاخبار المتعلقة بذلك ما رواه فى الكافى في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل يصلي فى قييص واحد او في قباء طاق او فى قباء محشو وليس عليه ازار ? فقال اذا كان عليه قييص صفيق او قباء ايس بطوبل الفرج فلا بأس ، والثوب الواحد يتوشح به وسراويل كل ذلك لا بأس به . وقال اذا لبس السراويل فليجعل على عانقه شيئاً ولو حبلا » .

وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن زياد بن سوقة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس ان يصلي احدكم في الثوب الواحد وازر ارد محلولة ان دين محمد (صلى الله عليه وآله) حنيف » .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسن بن علي بن فضال عن رجل (٣) قال : « قلت لابي عدالله (عليه السلام) ان الناس يقولون ان الرجل اذا صلى وازرار دمحلولة و بداه داخلة في القميص أنما يصلي عريانًا ? قال لا بأس » .

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « ان آخر صلاة صلاها النبي (صلى الله عليه وآله) بالناس في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه ألا اريك الثوب ? قلت بلي . قال فاخرج ملحفة فذرعتها فكانت سبعة اذرع في ثمانية اشبار » .

وما رواه في التهذيب عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عرب ابيه (عليها السلام) (٥) قال : « لا يصلي الرجل محلول الازرار اذا لم يكن عليه ازار » .

وعن ابراهيم الاحمري (٦) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عنرجل يصلى وازراره محلة ? قال لا ينبغيذلك » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم (٧) قال : ﴿ رأيت أبا جمفر

⁽١) و(١) الوسائل الباب ٢٣٠ من لباس المصلى

⁽٧) و (٣) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢٣ من لباس المصلى

⁽٧) رواه فى الوسائل فى الباب ٢٧ و ٧٨ و ٢٩ من لباس المصلى

(عليه السلام) صلى في ازار واحد ليس واسع قد عقده على عنقه فقلت له ما ترى للرجل بصلي في قميص واحد ? فقال اذا كان كثيفاً فلا بأس به ، والمرأة تصلي في الدرع والمقنعة اذا كان الدرع كشيفًا يعني اذا كان ستيراً . قلت رحمك الله الامة تفطى رأسها اذا صلت ? فقال ليس على الامة قناع » .

وروى في الفقيه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « المرأة تصلي في الدرع والمقنعة اذا كان كثيفاً يعني ستيراً » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج (٢) قال : ﴿ سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة تصلي في درع وخمار ? فقال تكون عليها ملحفة تضمها عليها ٥.

وروى في الفقيه (٣) قال : «سأل يونس بن يعقوب أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي في ثوب واحد ? قال نعم . قال قلت فالمرأة ? قال لا ولا يصلح للحرة اذا حاضت الا الحار إلا أن لا مجده ، .

وروى الكليني في الصحيح أو الحسن عن الحابي عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا يصلح المرأة المسلمة ان تلبس من الحمر والدروع ما لا يواري شيئًا » .

وعن علي بن محمد رفعه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) ﴿ فِي رَجُلُ يُصْلِّي فِي سر اويل ليس معه غيره ? قال بجعل التكة على عاتقه » .

وروى في الفقيه والتهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٦) قال : « سئل ابو عبدالله (عليه السلام) عن رجل ليس معه إلا سر اويل ? قال يحل التكة منه فيطرحها على عاتقه ويصلي . قال وان كان معهسيف وليس معه ثوب فليتقلد بالسيف ويصلي قائمًا ه وروى في الفقيه (٧) قال : « سأل علي بن جعفر اخاه موسى (عليه السلام)

⁽١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٨ من إباس المصلى

⁽٤) الوسائل الباب ٧١ من لباس المصلى (٥) و (٦) الوسائل الباب ٥٠ من لباس المصلى

⁽٧) الوسائل الباب ٧٧ من لباس المصلى

عن الرجل يصلي بالقوم وعليه سراويل وردا. ? قال لا بأس به ٠ .

وروى في التهذيب فى الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال: « سألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم فى سراويل وقلنسوة ? قال لا يصلح. وسألته عن السراويل هل يجوز مكان الازار ? قال نعم » .

وروى في الفقيه عن زرارة فى الصحيح عن ابي جمفر (عليه السلام) (١) قال : « ادبي ما يجزئك ان تصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الحطاف » .

وقال في الفقيه أيضاً (٣) « وقال أبو بصير لابي عبدالله (عليه السلام) ما يجرى المرجل من الثياب أن يصلي فيه ? فقال صلى الحسين بن علي (عليها السلام) في ثوب قد قلص عن نصف ساقه وقارب ركبتيه أيس على منكبيه منه إلا قدر جناحي الحطاف و كان أذا ركع سقط عن منكبيه و كما سجد يناله عنفه فيرده على منكبيه بيده فلم يزل ذلك دأ به ودا به مشتغلا به حتى انصرف » .

وروى في التهذيب عنجميل (٤) قال ه سأل مرازم ابا عبدالله (عليه السلام) وانا معه حاضر عن الرجل الحاضر يصلي فى از ار وتنزراً به ? قال يجعل على رقبته منديلا او عمامة يتردى به » .

وروى في الكافى والتهذيب عن رفاعة عن من سمع أبا عبدالله (عليه السلام) (٥) « عن الرجل يصلي فى ثوب واحد يأتزر به ? قال لا بأس به اذا رفعه الى الله دبين » كذا فى التهذيب وفى الكافي « الى الثندوتين » بدل « الله دبين » والثندوة بالمثلثة لحم الله دبين او اصله ، وفى رواية سفيان بن السمط عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال: « الرجل اذا اتزر بثوب واحد الى ثندوته صلى فيه » .

⁽١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ٥٣ من لباس المصلى

⁽٣) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢٧ من لباس المصلى

وروى فى كتاب الخصال بسند معتبر عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) عليكم بالصفيق من الثياب فان من رق ثوبه رق دينه . وقال (عليه السلام) لا يقومن احدكم بين يدي الرب جل جلاله وعليه ثوب يشف . وقال (عليه السلام) لا يصلي الرجل فى قميص متوشحاً به فانه من افعال قوم لوط . وقال (عليه السلام) تجزى الصلاة للرجل فى ثوب واحد يعقد طرفيه على عنقه وفى القميص الصفيق يزره عليه » .

وروى فى كتاب المكارم عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) انه قال : « ركمتان بمامة افضل من اربع ركمات بنمير عمامة » .

وفي كتاب المسائل العلى من جعفر رضي الله عنه عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال: « سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في قميص واحد او قباء وحده ? قال لا بأس على ظهره شيئاً . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان وم في سر او بل ورداه ? قال لا بأس به . وسألته عن المرأة هل يصلح لها ان تصلي في المحفة ومقنعة ولها درع ? قال لا يصلح لها إلا ان تلبس درعها . وسألته عن المرأة هل يصلح لها ان تصلي في ازار وملحفة ومقنعة ولها درع ? قال اذا وجدت فلا يصلح لها العسلاة إلا و عليها درع . وسألته عن المرأة هل يصلح لها ان تصلي عنى المرأو بل هل يجزى مكان الازار ؟ قال لا يصلح لها ان تصلي حتى تلبس درعها . وسألته عن السراو بل هل يجزى مكان الازار ؟ قال لا يصلح . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في ازار وقلنسوة وهو يجد رداه ? قال لا يصلح . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم في سراو بل وقلنسوة ؟ قال لا يصلح . وسألته عن الحرم هل يصلح له ان يؤم في سراو بل وقلنسوة ؟ قال لا يصلح . وسألته عن الحرم هل يصلح له ان يوم غي غنقه في صلاته ؟ قال لا يصلح . وسألته عن الحرم هل يصلح له ان يوم غي غنقه ولا

⁽۱) الوسائل الباب ۲۱ و ۲۶ من لباس المصلى (۲) الوسائل الباب ۲۶ من لباس المصلى (۳) البحادج ٤ ص ۱۵۰ و وفي الوسائل بالتقطيع في الباب ۲۲ و ۲۵ و ۲۸ من لباس المصلى والباب ۵۳ من تروك الاحرام

يعقده . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يجمع طرفي ردائه على يساره ? قال لا يصلح جمعها على اليسار ولكن اجمعها على يمينك او دعها متفرقين . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم في ممطر وحده اوجبة وحدها ? قال اذا كان تحتما قميص فلا بأس . وسألته عن الرجل هل يؤم في قباء وقميص ? قال اذا كانا ثوبين فلا بأس » .

اقول: وتحقيق البحث في هذه الأخبار يقع في مواضع: (الاول) ما دل عليه قوله (عليه السلام) في صحيحة محمد بن مسلم _ مناعتبار كون الثوب صفيقاً وصحيحته الثانية من كون درع المرأة كثيفاً يعني ستيراً ومثله في الرواية التي بعدها _ هو مستند الاصحاب فيما ظاهرهم الاتفاق عليه من اشتراط الستر في الثوب الذي يصلى فيه . والمراد منه أن لا يحكى لون البشرة وما هي عليه من بياض أو سواد أو حرة .

وهل يعتبركونه ساتر الحجم ام لا ? صرح الفاضلان بالعدم وعليه اكثرالمتأخرين وروى في الكافي عن محمد بن يحيى رفعه الى ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تصل فيها شف او سف يعني الثوب الصقيل » وروى الشيخ في التهذيب عن احمد ابن حماد رفعه الى ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا تصل في ما شف او صف بعني الثوب الصقيل » قال في الذكرى : معنى « شف » لاحت منه البشرة ومعنى « وصف » حكى الحجم ، قال وفي خط الشيخ ابي جعفر في التهذيب « اوصف » بواو واحدة والمعروف بواو بن من الوصف . اقول : لا يخني ان الرواية التي وصلت الينا في واحدة والمعروف بواو بن من الوصف . اقول : لا يخني ان الرواية التي وصلت الينا في واحدة والما الذي في السكافي فاعا هو بالسين كما عرفت ، وعلى كلما الرواية بين فالراوي قد واما الذي في السكافي فاعا هو بالسين كما عرفت ، وعلى كلما الروايتين فالراوي قد فسره بالصقيل فحاذكره (قدس سره) لا اعرف له وجهاً . ومما يدل على حصول الستر فسره بالصقيل فحاذكره (قدس سره) لا اعرف له وجهاً . ومما يدل على حصول الستر عجر د خفاه اللون دون الحجم قول الصادق (عليه السلام) (٣) في حديث النورة « ان

⁽١) و(٢) رواه فالوسائل في الباب ٧٦ من اباس المصلى

⁽٣) ج ٥ ص ٣١٥

النورة قد سترته ٥ ومن المفلوم أن النورة أمّا تستر اللون دون الحجم .

بقى الـكلام فى قوله (عليه السلام) فى حديث الخصال ﴿ عليكم بالصفيق من الثياب فان من رق ثوبه رق دينه ﴾ وقوله (عليه السلام) ﴿ لا يقومن احدكم بين يدي الرب وعليه ثوب يشف ﴾ ومعنى ﴿ يشف ﴾ يعني تلوح منه البشرة ويظهر لونها ﴾ والظاهر أنه من قبيل الاخبار المتقدمة الدالة على اشتراط الستر ، ويحتمل أن يكون كلامه الاول محمولا على الرقيق الذي لا يبلغ الى حد رؤية اللون فيكون النهي محمولا على الكراهة ، وبذلك صرح جملة من الأصحاب وقال الشيخ (قدص سره) فى المبسوط : يجوز أذا كان صفيقاً وبسكره أذا كان رقيقاً ، وقال فى الذكرى : تكره الصلاة فى الرقيق الذي لا يحكى تباعداً من حكاية الحجم وتحصيلا لكال الستر نعم لو كان تحته لو كان الاسفل عبر ماتر فان السكر أهة باقية وأن حصل الستر المكامل بها ، ويفهم منه لو كان الاسفل غير ساتر فان السكر اهة باقية وأن حصل الستر الماقائه لا يجزى أيضاً والظاهر أنه ليس كذلك أذ اعتبار شرطية الستر فى الصلاة غير مقيدة بثوب واحد بل والظاهر أنه ليس كذلك أذ اعتبار شرطية الستر فى الصلاة غير مقيدة بثوب واحد بل المراد ستر المورة كيف أتفق بثوب واحد أو ثياب متعددة أو غير الثياب مطلقاً .

(الثاني) — اكثر هذه الاخبار المتقدمة قد دلت على الصلاة في الثوبالواحد الشامل للبدن ولو ازار او ملحفة يعقد طرفيها على عنقه ، وجملة من الاصحاب صرحوا بان الافضل التعدد في الثياب :

قال في الذكرى بعد ان نقل جملة من اخبار الصلاة في ثوب واحد ما لفظه:
و بعض العامة الفضل في ثوبين لما روى عرف النبي (صلى الله عليه وآله) (١) قال:
ه اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما ٥ ولا بأس به والاخبار الاولة لا تنافيه لدلالتها
على الجواز و يؤيده عموم قوله تعالى: « خدفوا زينتكم عند كل مسجد ٥ (٢) ودلالة

(١) المفنى ج ١ ص ٥٨٠ (٢) سورة الاعراف ، الآية ٩٠

الاخبار على ان الله تمالى احق ان يعزين له (١) واور ذهذا في التذكرة عن النبي (صلى الله عليه وآله) وافتى به فيكون مع القميص ازار وسراويل مع الاتفاق على ان الامام يكره له ترك الرداء وقد رواه سليان بن خالد عن ابي عبدالله (عليه السلام)(٢) قال : « لا ينبغي إلا ان يكون عليه رداء او عمامة يرتدي بها » والظاهر ان القائل بثوب واحد من الاصحاب أعا يريد به الجواز المطلق ويريد به ايضاً على البدن وإلا فالعمامة مستحبة مطلقاً وكذا السراويل، وقد روى تعدد الصلاة الواحسدة بالتعمم والتسرول (٣) أما المرأة فلابد من ثوبين درع وخمار إلا أن يكون الثوب يشمل الرأس والجسد ، وعليه حمل الشيخ (قدس سره) رواية عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) « درع وخمار وملحفة » انتهى .

اقول: الظاهر ان الرواية التي نقلها و نفي البأس عن القول بها عامية لعدم وجودها في اخبارنا وبه يشعر كلامه ايضاً وأكثر الاخبار كما عرفت انما دل على الثوب الواحد، ومنها سريادة على ما تقدم ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن زرارة عن ابيه (٦) قال: «صلى بنا أبو جعفر (عليه السلام) في ثوب واحد » وعن أبي مريم الانصاري في الصحيح (٧) قال: «صلى بنا أبو جعفر (عليه السلام) في قيص بلا أزار ولا ردا، ولا أذان ولا أقامة فلما أنصرف قلنا له عافاك الله صليت بنا في قيص بلا أزار ولا ردا، ولا أذان ولا أقامة فلما أنهم في كثيف وهو يجزى أن لا يكون على أزار ولا ردا، ما الحديث،

⁽١) و (٣) ص ٣٧ (٢) الوسائل الباب ٥٣ من لباس المصلى

⁽٤) ص ١٧ (٥) الوسائل الباب ٢٨ من اباس المصلى

⁽٦) الوسائل الباب ٧٧ من لباس المصلى

⁽٧) التهذيب ج ١ ص ٣١٦ وفى الوسائل بالتقطيم فى الباب ٧٧ من لباس المصلى و ٣٠٠ من الاذان والاقامة .

نعم يدل على التعدد مما قدمناه قوله (عليه السلام) في آخر رواية على بن جعفر الطويلة المنقولة من كتابه: « وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم في ممطر وحده اوجبة وحدها ... الى آخره » إلا ان مورده الامامة لا مطلقاً كما هو المدعى ، وحديث سليان ابن خالد الذي ذكره مورده ايضاً الامامة خاصة فلا ينهض حجة في المدعى ، وبالجلة فلاستحباب حكم شرعى يحتاج الى دليل واضح كالوجوب والتحريم إلا انه لما اشتهر بينهم المسامحة في ادلة السنن توسعوا في ذلك وهو خروج عن الطريق الواضح كما تقدم تحقيقه في كتاب الطهارة في البحث معهم في هذا التسامح ، نعم ما ذكره بالنسبة الى الرأة من الثلاثة الاثواب قد تقدم في ما اوردناه من الاخبار هنا وفي ما تقدم ، و العلا من حيث ان جميع بدنها عورة فينبغي ان تبالغ في ستره بتعدد الثياب واما الرجل فليس كدلك .

(الثالث) -- قد دات صحيحة زياد بن سوقة على جواز الصلاة فى الثوب الواحد وازراره محلولة ونحوها مرسلة ابن فضال، ودات رواية غياث بن ابراهيم على النهي عن ذلك اذا لم يكن عليه ازار ونحوها رواية ابراهيم الاحري، والاصحاب هنا قد صرحوا باستحباب زر الازرار وكراهة حلها جمعاً بين الاخبار المذكورة، وظاهر العلاق عبائر جملة منهم كاطلاق الأخبار المجوزة جواز ذلك وان استلزم ظهور العورة حال الركوع للصلي وغيره، ولا يخلو من الاشكال لما علم من اشتراط صحة الصلاة بستر العورة، قال الشيخ فى الخلاف على ما نقله فى الذكرى: يجوز فى قيص وان لم يزره ولا يشد وسطه سواء كان واسع الجيب او ضيقه، ثم نقل صحيحة زياد بن سوقة يزره ولا يشد وسطه سواء كان واسع الجيب او ضيقه، ثم نقل صحيحة زياد بن سوقة على اثر هذا الكلام ثم قال ولا تعارضه رواية غياث ثم اورد الرواية وحملها على الكراهة وقال المحقق فى المعتبر: ولو كان جيبه واسعاً محيث لو ركم بانت له عورته لم يجب ستر وقال المحقق فى المعتبر: ولو كان جيبه واسعاً محيث لو ركم بانت له عورته لم يجب ستر ذلك و كانت صلاته ماضية وقد روى ذلك رجل عن ابي عبدالله (عليه السلام) ثم نقل مرسلة الحدن بن علي بن فضال المتقدمة. و نسج على منواله العلامة فقال فى المنتعى:

ولا بأسان يصلى الرجل في قميص واحد وازراره محلولة واسم الجيب كان او ضيقه رقيق الرقبة كان او غليظها كان تحته منزر ام لم يكن ، وقد روى حل الازرار زياد بن سوقة ثم ساق الرواية الى ان قال : ولو كان الجيب واسماً تظهر له عورته لو ركع لم يجب ستر ذلك عن نفسه وكانت صلاته ماضية لان المقصود تحريم نظر غيره الى عورته ، و يؤيده ما رواه الشيخ (قدس سره) ثم اورد مرسلة ابن فضال . واطلاق كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) وكذا الصحيحة المدكورةوالمرسلة تساعد على ما ذكراه إلا أنه قال في الذكرى في موضع آخر غير ما قدمنا ذكره : لا يجب زر الثوب اذا كان لا تبدو العورة منه حسبها افتى به الشيخ (قدس سره) وهو فيرواية زياد بن سوقة عنابي جعفر (عليه السلام) ثم ساق/لرواية ، ثمقالواشترطنا عدم بدو العورة ولو فيحين ما لاختلال الشرط وفيرواية محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) وأذاكان القميص صفيقاً والقباء ليس بطويل الفرج فلا بأس » ولو برزت العورة حين الركوع للناظرين بطات الصلاة حينئذ ... ولو برزت المصلى لا الهيره فالافرب البطلان اذا قدر رؤية الغير لو حاذى الموضع، واطلق في المعتبر الصحة اذا بانت له حال الركوع. والاقرب الاكتفاء بكشافة اللحية المانعة من الرؤية ، ووجه المنع أنه غيرمعمود في الستركما من . (فان قلت) روى غياث ، ثم ساق الرواية ثم قال(قلت) حملها الشيخ (قدس سر م) على الاستحباب مع امكان حملها على ما تبدو معه العورة ، ويؤيد حمل الشيخ ما رواه ابراهيم الاحمري عن ابي عبدالله (عليه السلام) ثم سأق الرواية كما قدمناه . انتهى .

اقول: والتحقيق عندي في هذا المقام هو أنه لما قام الدايل من خارج على وجوب ستر المورة في الصلاة والمتبادر في جميع وأجباتها من قيام وقمود وركوع وسجود ونحو ذلك فالواجب حمل هذه الاخبار على ما تجتمع به مع تلك الادلة، ولا معنى لاستثناء رؤية المصلي نفسه دون غيره أذ وجوب ستر المورة ليس باعتبار وجود الناظر بالفعل

⁽١) الوسائل الباب ٢٢ من لباس المصلى

وانما هو باعتبار ان لو كان نمة ناظر لحكان براها وإلا لحكان المصلي في الظلام او في بيت يغلق عليه تصح صلاته وابس كذلك اجماعا ، فما ذكره الشهيد (قدس سره) من هذا الكلام الاخير هو المعتمد إلا ان اكتفاءه بستر اللحية ضعيف لا ينبغي ان يلتفت اليه كما اشار الله ، وحينئذ فلابد من تأويل صحيحة زياد بن سوقة واخراجها عن ظاهرها وحمل النهي في رواية غياث على ظاهرها من التحريم ونحوها رواية ابراهيم . وما يدعونه من ان افظ لا ينبغي » ظاهر في الكراهة اصطلاح عرفي بين الناس وإلا فقد عرفت في غير موضع ان استعاله في التحريم في الأخبار اكثر كثير إلا انه يجب تقييد التحريم عا اذا استلزم ظهور المورة وعلى هذا فيحمل الخبران الحجوزان على عدم ظهور العورة ، عا اذا استلزم ظهور المورة وعلى هذا فيحمل الخبران الحجوزان على عدم ظهور العورة ، وعلى ذلك تجتمع الاخبار و تتفق مع تلك الاخبار الدالة على شرطية الستر في الصلاة كما لا يخنى ، ويؤيد ما قلناه من المنع من حل الازرار حال الصلاة حديث زياد بن المنذر عن اي جمفر (عليه السلام) (١) وفيه ان حل الازرار في الصلاة من عمل قوم لوط .

(الرابع) — قال في الذكرى : الافضل للرجل ستر ما بين السرة والركبة وادخالها في الستر ، للخروج عن الخلاف ولانه مما يستحى منه ، وستر جميع البدن افضل والرداء اكمل والتعمم والتسرول أثم لما روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) (٣) و اذا صلى احدكم فليلبس ثوبيه فان الله احق ان يتزبن له ٥ وروى (٣) و ركعة بسراويل تعدل اربعاً بغيره ٥ وكذا روى في العامة (٤) . انتهى . واهله اشار بالرواية في العامة الى ما قدمنا نقله عن كتاب مكارم الاخلاق ، والظاهر ان هاتين الروايتين أنا ها من طرق العامة لعدم وجودها في كتب اخبارنا ، قال شيخنا المجلسي (قدس سره) بعد نقل رواية المكارم المذكورة : الظاهر انهذه الرواية عامية و بها استند الشهيد (قدس سره) وغيره ممن ذكر استحبابها في الصلاة ولم أر في اخبارنا ما يدل على ذلك

⁽۱) الوسائل الباب ۲۲ من اباس المصلى (۲) المهذب ج ۱ ص ۹۶

⁽٢) و(٤) الوسائل الباب ٦٤ من لباس المصلي

نعم ورد استحباب العيامة مطلقاً في اخبار كثيرة (١) وحال الصلاة من جملة تلك لاحوال ، وكذا ورد استحباب كثرة الثياب في الصلاة (٢) وهي منها ، وهي من الزينة بتدخل تحت الآية ، ولعل هذه الرواية مع تأيدها بما ذكرنا تكني في اثبات الحكم لاستحبابي . ويمكن أن يقال أنه أنسب بالتواضع والتذلل ولذا ورد في بعض الاخبار لامر به . ولعل الاحوط عدم قصد استحبابها في خصوص الصلاة بل يلبسها بقصد أنها حال من الاحوال . انتهى .

واقول: لا يخنى ما في كلام شيخنا المذكور من المجازفة جريا على وتيرة من للمحاب، قان اثبات الاحكام الشرعية التي هي قول على الله تعالى ـ وقد ستفاضت الآيات والروايات بالنهي عن القول عليه عز وجل بغير علم والزجر عن ذلك ـ والحكم بالاستحباب عثل هذه الروايات العامية اومع انضام هذه التخريجات عجازفة محضة على المحكمة سبحانه، ومجرد كون ذلك للاستحباب لا يترتب على تركه المقاب لايوجب لتساهل اذ الحكلام في انه قول عليه (عز وجل) بغير علم فيدخــل تحت النواهي الشديدة المستفيضة في الباب ومن هنا يترتب عليه المقاب كما لا يخنى على اولى الالباب على ان ما ادعاه من استحباب كثرة الثياب في الصلاة في ثويين او ثلاثة مثلا اما كما تقدم القول في ذلك، وغاية ما ربما يدعى حكاية الصلاة في ثويين او ثلاثة مثلا اما كامم بذلك وانه الافضل فالظاهر بل المقطوع به عدمه، نعم ورد ذلك في المرأة كما تقدم . وبالجلة فالمستفاد من الأخبار المتقدمة استحباب الصلاة في الثوب الساتر لجميع بدن من القميص ونحوها ولو ستر اسائله خاصة واما الافضل فوضع شي على اعاليه بدن من القميص ونحوها ولو ستر اسائله خاصة واما الافضل فوضع شي على اعاليه من ينتهي الام، الى تكة السروال والحبل ونحوها ثم ما امكن وكل ماكان اوسع فهو افضل متى ينتهي الام، الى تكة السروال والحبل ونحوها.

(المسألة الرابعة) - لا خلاف في أنه مع عدم أمكان الستر بالثوب فأنه يجب بما (١) الوسائل الباب ٣٠ من احكام الملابس (٧) الوسائل الباب ٣٣ من لباس المصلى امكن من حشيش ونحوه وانما الخلاف معوجوده ، ثم على الاول فهل يفرق في اعداه ام لا يتخير ? وتفصيل الكلام في المقام انه قد اختلف الاصحاب في المسألة فالمشهور - واليه فهب الشيخ وابن ادربس والفاضلان والشهيد في البيان - انه يتخير بين الثوب والحشيش والورق والطين وليس شي من هذه الثلاثة مقيداً بحال الضرورة ، كذا نقله شيخنا في كتاب بحار الانوار ، وفي الذخيرة ان المشهور المنسوب الى هؤلا، المذكورين أعاهو وجوب تقديم الثوب ثم التخيير بين الثلاثة المذكورة ، ويؤيده ان الذي في البيان أيما يساعد ما نقله في الذخيرة ، وعبارة العلامة في الارشاد ظاهرة في التخيير مطلقاً ، وهو ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروض ، وكذا في القواعد على ما نقله عنه في الذخيرة وظاهر عبارتي المعتبر والمنتهى التخيير في الاربعة المذكورة كما نقله شيخنا المجلسي ، وذهب الشهيد في الدروس الى وجوب الثوب ومع تعذره فكل ما يستر العورة ولو بالحشيش وورق الشجر ومع تعذره في الذكرى الى التخيير بين الثوب وورق الشجر ومع تعذره في الذكرى الى التخيير بين الثوب والحشيش والورق فان تعذره فبالطين وقد تلخص من ذلك ان في المسألة اقوالا اربعة .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة صحيحة علي بن جعفر عن الخيه موسى (عليه السلام) (١) قال: « سألته عن الرجل قطع عليه او غرق متاعه فبق عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلي ? قال ان اصاب حشيشاً يستر به عورته اتم صلاته بالركوع والسجود وان لم يصب شيئاً يستر به عورته اوماً وهو قائم » .

احتج القائلون بالقول الاول وهو النخيير بين الاربعة بحصول المقصود من الستر ولرواية على بن جعفر المذكورة وحديث « النورة سترة » كما تقدم في آخر كتاب الطهارة (٢) كذا ذكره شيخنا الشهيد الثاني في الروض .

واستضعف هذا القول في المدارك لميله الى أن هذه الاشياء أنما تجوز بتعدد الثوب ، والظاهر أن وجهه هو دءوى أن المتبادر من الساتر في الاخبار أنما هو الثوب

⁽١) الوسائل الباب ، ٥ من لباس المصلى (٢) ج ٥ ص ٥٣١

ورواية « النورة سترة » ضعيفة ومعالاغماض عن ضعفها فالاطلاق أنما يحمل على الافراد المالمة الشائعة دون الفروض النادرة كما تقرر في غير مقام ، ورواية على بن جعفر لا دلالة لها على التخيير مع وجود الثوب أذ موردها عدمه .

ومن ذلك يعلم دايل القول برجوب الثوب ثم التخيير بين الثلاثة الباقية مع عدمه وهو القول الثاني ، وتقريب الاستدلال از المتبادر من الامر بالساتر هو الثوب فلايجوز غيره مع وجوده ، ومع فقده فوجه التخيير بين الثلاثة الصحيحة المذكورة بحمل ذكر المشيش في اولها على التمثيل كما يشير اليه قوله في آخرها ه وان لم يصب شيئاً يستر به عورته » مما يدل على ما هو اعم من الحشيش ، وقد عرفت من الاخباران النورة سترة ، وبذلك يثبت التخيير بين الافراد الثلاثة بعد فقد الثوب .

و يمكن المناقشة في دعوى تبادر الثوب من الامر بالساتر بان المتبادر أما هو التغطية على وجه لا يمكن النظر اليه ، والحركم بالنستر بالحشيش في الرواية وقع تابعاً للسؤال وهو تعذر الثوب وذلك لا يقتضي عدم جواز الستر به عند أمكان الثوب .

ويمكن دفعه بان انكار دعوى تبادر الثوب من الساتر مجازفة ظاهرة اذ لا ربب ان ما جرت به العادة بعد وقت التكليف بل منذ خلقت الدينا أنما هو الستر بالثياب ودعوى خلاف ذلك مباهتة لا ينبغى الاصفاء لها . واما ما ذكره بالنسبة الى الرواية فيكفينا فيها عدم الدلالة على التخيير مع وجود الثوب فان هذا القائل أنما يستدل بها على التخيير في الثلاثة بعد فقد الثوب كما عرفت . وبذلك يظهر الك قوة القول الثاني .

واستبعد في المدارك مساواة الطين الورق والحشيش كما هو مذهب اصحاب القول الثاني ، ولم يذكر وجه البعد في ذلك مع دلالة اخبار النورة على الستر به والطين مثله ، ولا وجه لتقديم الورق والحشيش عليه كما يدعيه ، وكلامه ظاهر في اختيار ما ذهب اليه الشهيد في الدروس كما تقدم .

ويمكن توجيه الدليل لهذا القول اما بالنسبة الى وجوب تقديم الثوب فبما عرفت

آنهاً واما بالنسبة الى تقديم الورق والحشيش على الطين فبعدم فهم الطين من الساتر على الاطلاق كما ذكره في الذكرى وبقوله تمالى « خذوا زينتكم عندكل مسجد » (١) والطين لا يعد زبنة . وفي الثاني ما لا يخنى .

واستدل الشهيد في الذكرى على ما ذهب اليه ، اما على المساواة بين الثوب والورق والحشيش فبصحيحة على بن جعفر المذكورة ، واما على عدم جواز الطين مع وجود شي من الثلاثة المذكورة فما عرفت من عدم انصر اف اللفظ اليه .

واعترضه شيخنا الشهيد فى الروض فقال: والتحقيق ان خبر علي بن جعفر ظاهر في فاقد الثوب ، وما ذكره من الحيجة في فاقد الثوب فلا يتم الاحتجاج به على التخيير بينه وبين الثوب ، وما ذكره من الحيجة على تقديمها على الطين آت في تقديم الثوب على غيره والزينة كما لا تتناول الطين كذا لا تتناول الحشيش ونحوه . انتهى ، وهو جيد .

اقول: والمسألة لا تخلو من شوب الاشكال إلا ان الاقرب بالنظر الى الصحيحة الذكورة هو وجوب تقديم الثوب الحكونه هو المتبادر والفرد الشائع المتعارف من الساتر ومع تعذره فالتخيير بين كل ما يحصل به الستر ولو بالطين لاخبار النورة . والله العالم .

فروع

(الاول) — لو استتر بالطين مع وجود غيره فهل يصلي قائماً بركوع وسجود ام يصلي ايماء? قال فى الذكرى: وفي سقوط الايماء هذا نظر من حيث اطلاق السترعليه ومن اباء العرف . وايد بعضهم ترجيح الايماء بان الظاهر من الادلة تعين الايماء عند تعذر الثياب وما يجري مجراها كالحشيش ، والاقرب عندي هو الصلاة قائماً بركوع وسجود فان الشرط في صحة الصلاة كذلك هو ستر العورة والفرض حصوله بالطين استناداً الى اخبار النورة كما عرفت . وما ذكره فى الذكرى من اباء العرف لا معنى له بعسد دلالة

⁽١) سورة الاعراف الآية ٢٩

الاخبار على حصول الستربه وحصول الشرط بذلك. وما ذكره ذلك البعض مدخول بان المفهوم من تلك الاخبار كا سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى هو انه ينتقل الى الايماء ما لم يجد ساتراً لعورته ومنها صحيحة على بن جعفر وفيها « وان لم يجدشيئاً يستر به عورته اوماً وصحيحته المتقدمة (١) فانها صريحة كا ترى في ان العاري ينتقل الى الحشيش ، ثم قال : «فان لم يجد شيئاً يستر به عورته اوماً وهو قائم » واكثر الاخبار انما تضمنت العريان وانه يصلي ايماء من غير تعرض للتعليق على عدم وجود شيئ ، وبالجلة فان دعواه ظهور توقف تعين الايماء على عدم الثياب ونحوها من الحشيش دعوى عاربة عن الدليل بل هو على خلافها واضح السبيل .

ثم أنه على تقدير الستر بالطين فهل يشترط فيه خفاء االون والحجم معاً أم يكني خفاء اللون ? ظاهر الشهيد فى الذكرى الاول وقيل بالثاني وهو الاقرب أذ الظاهر من أخبار ستر النورة التى هي المستند فى المقام أنما هو ستر اللون خاصة .

(الثاني) — فد صرح جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو وجد العاري حفيرة يمكنه الركوع والسجود فيها وجب عليه ذلك ، واستدلوا عليه بما رواه الشيخ عن ايوب بن نوح عن بعض اصحابه عن ابى عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : العاري الذي ليس له ثوب اذا وجد حفيرة دخلها وسجد فيها وركم ، قال المحقق في المعتبر: فاقد الستر لو وجد حفيرة دخلها وصلى قائماً وركم وسجد ، وقال الشيخ يدخلها ويصلي قائماً ولم يصرح بالركوع والسجود ، وهو مبنى على قوله بوجوب القيام مع امن ويصلي قائماً ولم يعرى عدمه . لنا _ ان الستر يحصل المنع عن المشاهدة ولا نسلم ان التصاق بجلد المصلي فجرى عدمه . لنا _ ان الستر يحصل المنع عن المشاهدة ولا نسلم ان التصاق الساتر شرط و يؤيد ذلك ما رواه ايوب بن نوح ، ثم او رد الرواية المذكورة

⁽١) ص ٣٤ (٢) الوسائل الباب ٥٠ من لباس المصلى

⁽٣) المغنى ج ١ ص ١٥٥ والمهذب ج ١ ص ٦٥

اقول: وعندي في هذا الحكم اشكال لان المتبادر من الاخبار ان ستر العورة الواجب في الصلاة أنما هو عبارة عن وضع شي عليها بحيث يحول بين الناظر اليها وبين رؤيتها ، ويؤيده الاختلاف في ستر الحجم والاتفاق على مجرد ستر اللون ، وهذا هو المتبادر من الساتر في الاخبار وفي كلامهم ، لا أنه عبارة عنوضعالانسان نفسه في مكان متسم لا يراه احد وان كانت عورته مكشوفة ، وإلا اصحت صلاة من صلى عاريا في دار مفلقة عليه أو بيت مظلم لا يراه احد والظاهر أنه لا خلاف في عدم جواز ذلك ، ولا ربب ان الحفيرة المشتملة على الخلا مجيث يركم ويسجد ويجلس فيها من قبيل ما ذكر ناه وان تفاوت الاتساع قلة وكثرة . واما قول المحقق (قدس سره) في ماتقدم من كلامه ... لنا أن الستر بذلك يحصل المنع عن المشاهدة ولا نسلم أن التصاق الساتر شرط _ ففيه أنه لو تم لجاز الصلاة في البيت المغلق والظلام كما ذكر ناه اصدق ما ذكره على ذلك . وكأنه اعتمد على هذا التعليل الواهي اضعف الرواية عنده فجعلها مؤبدة دون ان تبكون دليلا وفيه ما عرفت ، على أن من الظاهر أنه لو جلس أحد على رأس هذه الحفيرة في قبلة المصلي لرأي قبله البتة للخلاُّ الذي يركم ويسجد فيه ، نعم لو كانت الحفيرة ضيقة على وجه تلتصق بالبدن بحيث يقف فيها ويوحى ايماء امكن ستر العورة بذلك ، والعل ذلك مراد الشيخ (قدس سره) ولذا لم يذكر الركوع والسجود في الحفيرة .

وقد نقل ابن فهد في كتاب الموجز قولًا بان الصلاة في الحفيرة بالايما. وهذا القول هو الانسب بما ذكرنا ، ولمل قائله نظر الى ما قلناه .

إلا ان الاشكال في الخبر المذكور ، وبالجملة فاني لا اعرف للعمل بالخبر المذكور وجهاً مع مخالفته للقواعد المستفادة من الأخبار إلا ان يكون هذا الموضع مستمثني من وجوب ستر العورة في الصلاة . والله سبحانه وقائله اعلم بحقيقة الحال . ولم أر من تنبه لما ذكرناه من اصحابنا (رضوان الله عليهم) على ان في الخبر المذكور ايضاً اشكالا آخر لم أر من تنبه له ولانبه عليه ، فانظاهره أنه مع تعذرالثوب وحصول الحفيرة فانه يصلي في الحفيرة على الوجه المذكور وان وجد ساتراً من حشيش ونحوه مع ان صحيحة على بن جعفر المتقدمة في صدر المسألة دلت على انه في هذه الصورة بنتقل الى الستر بالحشيش ونحوه وعلى ذلك فتوى الاصحاب (رضوان الله عليهم) كما عرفت ، وظاهر الجمع بين الخبرين يقتضي المتخيير بين الامرين وان الصلاة في الحفيرة بمنزلة الساتر من حشيش ونحوه ، وظاهر الاصحاب جعل الحفيرة مرتبة متأخرة عن الحشيش ونحوه بحمل اطلاق هذا الخبر على ما تقدم في صحيحة على بن جعفر من الستر بالحشيش اولا . والظاهر ان ما ذكرنا من الجمع بالتخيير اقرب إلا ان يحمل صحيح على بن جعفر على عدم وجود الحفيرة .

وظاهر المحقق في الشرائع _ وهو ظاهر السيد السند ايضاً في المدارك _ اطراح الحبر المذكور والانتقال الى الايماء بعد فقد الساتر بجميع انواعه ، وعلل ذلك في المدارك بضعف الخبر المذكور والالتفات الى عدم انصر اف لفظ الساتر الى الحفيرة . وبالجلة فالمسألة كاعرفت لا تخلو من شوب الاشكال . والله العالم .

(الثالث) — اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ما لو وجد وحلا فهل يجب نزوله والاستنار به ام لا ? قال في المعتبر : لو وجد وحلا او ما، كدراً بحيث لو نزله ستر عورته لم يجب نزوله لان فيه ضرراً ومشقة . وقال في الروض : ولو وجد وحلا او ما، كدراً فالمشهور وجوب الاستتار بها . وقال في الذكرى : ولو وجد وحلا ولا ضرر فيه تلطخ به ولو لم يجد إلا ما، كدراً استتر به مع امكانه ، ثم نقل عن المعتبر انها لا يجبان للمشقة والضرر .

والقائلون بالوجوب اختلفوا فقيل ان الوحل مقدم على الماء وان لم يستر الحجم الانه ادخل في مسمى السائر واشبه بالثوب والطين المقدمين على الماه. واستظهره فى الروض وقيل بتقديم الحفيرة على الماء الكدر وتأخير الطين عنه ، وقيل بتقديم الماء الكدر وتأخير الطين عنه ، وقيل بتقديم الماء الكدر على الحفيرة مطلقاً ، وقال ابن فهد فى موجزه : ولو وجد الجميع قدم الحشيش وورق الشجر ثم الحفيرة ثم الماء الكدر ثم الطين ويومى في الاخيرين .

وفصل شيخنا الشهيد الثاني في الروض فقال: والنحقيق ان السجود المأمور به في الحفيرة ان كان هو المهود اختياراً فهو دال على سعة الحفيرة وحينئذ فيبعد تقديمها عليها مع المكان استيفاء الافعال بها فانهما حينئذ الصق بالساتر والحفيرة اشبه بالبيت الضيق الذي لا يعد ساتراً فتقديمها عليها اوضح ، بل الظاهر ان الوحل مقدم عليها مطلقاً لعدم منافاته لاستيفاء الافعال. واما الماء السكدر والحفيرة فان تمكن من السجود فيها ففيه ما من وان تمكن في الماء خاصة فهو اولى بالنقديم وكذا لولم يتمكن فيها. ولو تمكن في الماء خاصة فهو اولى بالنقديم وكذا لولم يتمكن فيها. ولو مكن في الحفيرة دون الماء ففي تقديم ايها نظر من كون الماء الصق به وادخل في الستر ومن صدق الستر في الجلة والمكان الافعال وورود النص على الحفيرة دونه والاتفاق على وجوب الاستتار بها دونه فتقديمها حينئذ اوجه ، ولو لم يعتبر في الصلاة استيفاء الركوع والسجود كملاة الخوف والجنازة سقط اعتبارهذا الترجيح ، واولى من الحفيرة الفسطاط والسجود كملاة الحوف والجنازة سقط اعتبارهذا الترجيح ، واولى من المتبادر من الساتر انما الضيق اذا لم يمكن لبسه . انتهى . وفيه تأييد لما ذكرناه من ان المتبادر من الساتر انما المضيق اذا لم يمكن لبسه . انتهى . وفيه تأييد لما ذكرناه من ان المتبادر من الساتر انما هو اللاصق على البدن .

اقول: لا يخفى ان الكلام فى هذه الفروع العارية عن النصوص مشكل ، والذي ورد في هذا الباب كما عرفت رواية على بن جعفر ومرسلة أبوب بن نوح ، والاولى وان دلت على ان مرتبة الايماء أنما هي بعد عدم وجود شي يستر به عورته إلا الناطلاق الساتر فيها الى ما ذكروه من الوحل الذي هو عبارة عن ألماء والطين وكذلك الماء الكدر محل اشكال ، والاحكام الشرعية أنما ترتب على الافراد المتبادرة من الاطلاق الكثيرة الدوران فى الاستمال دون الفروض النادرة . واما الثانية ققد عرفت ما فيها . والله العالم .

(المسألة الخامسة) — لا خلاف بينالاصحاب (رضوان الله عليهم) في انه متى لم يجد ساتراً فانه يصليءرياناً ولا تسقط الصلاة عنه بفقد الساتر ، وأنما الحلاف في انه هل يصلي قائماً مطلقاً او قائماً مع عدمه ? اقوال اشهرها

القول الثالث و نقل عن السيد المرتضى (رضي الله عنه) انه يسلي جااساً مومنا وان امن المطلع ، وعن ابن ادريس انه يصلي قائماً مومئاً في الحالين .

والاصل في هذا الاختلاف اختلاف ظواهر الاخبار ، ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح عن زرارة (١) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) رجل خرج من سفينة عريانا او سلب ثيابه ولم يجد شيئاً يصلي فيه ? فقال يصلي ايماه فان كانت اخرأة جعلت يدها على فرجها وان كان رجلا وضع يده على سوأته ثم يجلسان فيومئان ايماء ولا يسجدان ولا يركمان فيبدو ما خلفها تكون صلاتها برؤوسها ، قال وان كانا في ماه او بحر لجي لم يسجدا عليه وموضوع عنها التوجه فيه يومئان في ذلك ايماه ورفعها ترجه ووضعها » وزاد « ويكون سجودها اخفض من ركوعها » .

وروى الشيخ عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: «سألنه عن قوم صلوا جماعة وهم عراة ? قال يتقدمهم الامام بركبتيه ويصلي بهم جلوساً وهو جالس » ونحوه موثقة اسحاق بن عمار الآتية في المقام (٤) والحسكم بالجلوس في الجاعة يقتضي وجوبه مطلقاً إذ لا يعقل ترك الركن لتحصيل فضيلة الجاعة .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن علي بنجمفر ... الحديث، وقد تقدم في صدر سابق هذه المسألة وفيه « اومأ وهو قائم » .

وروى في الفقيه مرسلا (ه) قال : ﴿ وروى في الرجل يخرج عرباناً فتبدر هما الصلاة الله يصلي عرباناً قائماً ان لم يره احد فان رآه احد صلى جالساً ﴾ .

وروى الشيخ في الصحية عن ابن مسكان عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) ﴿ فَيَالُو جَلَّ يَحْرَجُ عَرْبًا فَأَمَّا اللهِ السلام) (٦) ﴿ فَيَالُو جَلَّ يَحْرَجُ عَرْبًا فَأَمَّا الْ

⁽١) و (٥) و (٦) الوسائل الباب . ٥ من لباس المصلى

⁽٢) ج ١ ص ٢٩٦ (٣) الوسائل الباب ١٥ من لباس المصلى (٤) ص ٤٨

لم يره احد فان رآه احد صلى جالساً » .

وروى احمد بن ابي عبدالله البرقي فى المحاسن في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) « فى رجل ع_{بر}يان ليس معه ثوب ? قال اذا كان حيث لا يراه احد فليصل قائمًا » .

ونقل شيخنا الحجلسي روح الله روحه (٢) عن نوادر الراوندي انه روى باسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) قال : « قال علي (عليه السلام) في العريان ان رآه الناس صلى قاعداً وان لم يره الناس صلى قائماً » .

وروى فى قرب الاسناد عن السندي بن محمد عن ابي البختري عن الصادق عن ابيه (عليها السلام) (٣) قل : ﴿ من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت يبتغي ثيابا قان لم يجد صلى عرياناً جالساً يومى أيما، ويجعل سمجوده اخفض من ركوعه ، فإن كانوا جماعة تباعدوا في الحجالس ثم صلوا كذلك فرادى » .

وفي رواية سماعة (١) « عن من ليس معه إلا ثوب واحد واجنب فيه انه يصلي عريانا قاعداً ويومى " كذا في رواية الكافي وفى التهذيبين عوض « قاعداً » « قاعاً » وفى رواية محمد بن علي الحلبي (٥) في من كان كدلك « يجلس مجتمعاً ويصلي ويومى أيماه » وقد تقدمتا في مسألة جواز الصلاة في النجاسة مع تعذر الساتر وعدمه من كتاب الطهارة (٦) .

هذا ماوقفت عليه من اخبار المسألة وهي _كما ترى _ ما بين مطلق في القيام ومطلق في الجَلوس ومفصل بين امن المطلع فيقوم وعدمه فيجلس وهي أكثر اخبار المسألة فيجب تخصيص الاطلاقين المدكورين بها و به يظهر قوة القول المشهور .

⁽١) الوسائل الباب . ٥ من لباس المصلى (٢) البحارج ١٨ الصلاة ص ٥٥

⁽٣) الوسائل الباب ٥٠ من لباس المصلى

⁽٤) و(٥) الوسائل الباب ٤٦ من النجاسات (٦) ج ٥ ص ٢٥٠

قال في المدارك : واحتمل المصنف في المعتبر التخيير بين الامرين استضمافا للرواية المفصلة . وهو حسن وان كان المشهور احوط .

اقول: المعجب منه (قدم سره) انه قدم في صدر المسألة ما يَدل على اختياره القول بالتفصيل حيث انه _ بعد نقل الاقوال الثلاثة وهي القول بالتفصيل اولا ثم قول المرتضى بالصلاة جالساً مطلقاً ثم قول ابن ادريس بالصلاة قائماً مطلقاً _ قال : والمعتمد الاول فان فيه جمعاً بين القولين الآخرين وهو صريح في فتواه بالقول الذكور فكيف عدل عنه هنا الى التخيير وجعل القول بالتفصيل طريق الاحتياط ? والكلام في مقام واحد بلا فاصلة يعتد بها . وكيف كان فان صحيحة ابن مسكان وان كانت كاذكره وامكن الجواب بان ابن مسكان ثمن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر حديثه ما اعتراه من الضمف بعده كما صرحوا به في امثاله الا ان رواية الحاسن كما دريت صحيحة السند بلا ريب فانه روى الخبر فيه عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن صحيحة السند بلا ريب فانه روى الخبر فيه عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حزة عن غبدالله بن مسكان ، واستبعاد رواية ابن مسكان عن ابي جعفر (عليه السلام) بعيد فان الطبقة لا تاباه وان كان انما عد في اصحاب الصادق (عليه السلام) بعيد فان الطبقة لا تاباه وان كان انما عد في اصحاب الصادق (عليه السلام)

وينبغي التذبيه هنا على امور بها يتم الكلام فى المقام وتتضح المسألة بجميع ما هي عليه من الاقسام:

(الاول) — ظاهر الاخبار المفصلة انه يصلي قائماً مع عدم المطلع حال دخوله في الصلاة وان جوز مجي احد بعد ذلك ، لكن لو اتفق مجي احد بعد الدخول فالظاهر انه ينتقل الى الصلاة جالساً ، وإلا فلا وجه للتفصيل المذكور اذ مناط القيام هو عدم المطلع ومناط الجلوس وجوده ولا يعقل الفرق باعتبار الدخول وقبله وهو ظاهر ولم اقف على من تعرض لذلك والظاهر انه لا اشكال فيه .

(الثاني) --- الظاهر من صحيحة زرارة ورواية ابي البختري ان الايماء بالرأس

وقال في المدارك ان الواجب الايماء في الحالين للركوع والسجود بالرأس ان امكن والا فبالمينين . والظاهر انه مستنبط من حكم صلاة المريض و إلا فالروايات المذكورة لااشارة فيها اليه اذ الظاهر منها أنما هو ما قلناه . واوجب الشهيد في الذكرى الانحناء فيها بحسب الممكن بحيث لا تبدو معه العوورة وان يجعل السجود اخفض محافظة على الفرق بينه و بين الركوع ، واحتمل وجوب وضع اليدين والركبتين وا بهامي الرجلين في السجود على الدكيفية المعتبرة ، قال في المدارك : وكل ذلك تقييد للنص من غير دايل ، نعم لا يبعد وحوب رفع شي بسجد عليه لقوله (عليه السلام) في صحيحة عبد الرحمات الواردة في صلاة المريض (١) : ويضع وجهه في الفريضة على ما امكنه من شي أله انتهى . انتهى . افول : اما ما اعترض به على كلام الشهيد (قدص سرح به في الفقيه في آخر صحيحة زرارة ألمتقدمة كا ذكر ناه وفي رواية ابي البختري فلا يرد ما ذكره فيه . واما ما ذكره من انه لا يبعد وجوب رفع شي يسجد عليه ففيه انه بعيد اذ الاستناد في ذلك الى الصحيحة المذكورة قياس لا يوافق اصوانا فان احكام المريض لا تنسحب هنا والروايات الواردة في المسالة عارية عما ذكره ، وحيننذ فيرد عليه ما اورده على الشهيد (قدس سره) من انه تقييد للنص بغير دليل .

(الثالث) — المستفاد من الاخبار وكذا من كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان الايماء في حالتي القيام والجلوس على وجه واحد بمعنى انه من قيام مع القيام ومن جلوس مع الجلوس ، ونقل شيخنا في الذكرى عن شيخه السيد عميد الدين انه كان يقوى جلوس القائم ليومى للمسجود جالساً استناداً الى كونه حينئذ اقرب الى هيئة الساجد فيدخل تحت « فاتوا منه ما استطعتم » (٢) ورده جملة من المتأخرين بان الوجوب حينئذ انتقل الى الايماء فلا معنى للتكليف بالمكن من السجود.

⁽۱) ج ۶ ص ۲۰۸

اقول : ويرده صريحاً قوله (عليه السلام) في صحيحة علي بن جعفر المتقدمة « أوماً وهو قائم » .

بقى الكلام فى حال التشهد لو صلى قائماً هل يتشهد من قيام او يجلس في موضع التشهد و يتشهد ثم يقوم ? لم اقف فى كلام الاصحاب على ذكر لهذا الفرع ، والاخبار المتقدمة مطلقة لا دلالة فيها على شي من احد الامرين ، ويمكن القول بوجوب الجلوس فى موضع التشهد ثم القيام لأن الايما، في الركوع والسجود قائماً او جالساً انما صير اليه محافظة على ستر العورة والتشهد جالساً لا ينافي ذلك ان لم يؤكده فلا وجه لسقوط الجلوس البتة . إلا ان المسألة بعد غير خالية من شوب الاشكال .

(الرابع) - قد صرح الاصحاب بانه يجب شراه الساتر بثمن المثل او ازبد مع التمكن . ولو اعير وجب عليه القبول لحصول المكنة التي هي المدار في الوجوب وعدمه ، والظاهر أنه لا خلاف في ذلك . ولو وهب له فنقل عن الشيخ (قدس سره) وجوب القبول وضعفه العلامة في التذكرة بانه يستلزم المنة ورده جملة ممن تأخر عنه بالضعف لحصول المكنة كما تقدم ه والظاهر أنه لا خلاف فيه كما تقدم » (١) والظاهر أن ما استند اليه في التذكرة قد تبع فيه العامة كما يشعر به كلامه في المنتهى حيث قال : اما لو وجد من يهم الثوب قال الشيخ بجب عليه القبول خلافا لبعض الجمهور (٢) وقول الشيخ جيد لانه متمكن فيجب كما يجب قبول العاربة . احتج الخالف بانه تلحقه المنة . وجوابه العار الذي يلحقه بسبب انكشاف عورته اعظم من المنة . انتهى . وهو جيد

(الخامس) — لوظن العاري وجود الساتر في الوقت فالظاهر وجوب التأخير وفاقا للمعتبر والمنتهى واستحسنه فى المدارك ، اما اذا لم يظن ذلك فالمشهور عدم وجوب التأخير وبه ضرح الشيخ واتباعه مسارعة الى فضيلة اول الوقت وحذراً من عروض المسقط. واوجبه المرتضى وسلار بناه على اصلها من وجوب التأخير على ذوي الاعذار

⁽١) ما بين القوسين غير موجود في النسخ الخطية (٣) المغنى ج ١ ص ١٩٥

افول: ظاهر رواية ابي البختري المتقدمة يعطي التأخير إلا انها مع عدم صحتها ليست صريحة في الوجوب لما عرفت في ما تقدم من ان لفظ « ينبغي ولا ينبغى » في الاخبار من الالفاظ المتشابهة ، وكيف كان فهي دالة على رجحان التأخير .

(السادس) — قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو لم يجد إلا ثوب حربر او ثوبا مفصوبا او جلد ميتة او جلد ما لا يؤكل لحمه لم يجز له الصلاة في شي من ذلك وصلى عاديا للنهي عن الصلاة في هذه الاشياء . وهو جيد بالنسبة الى ما عدا الثوب المفصوب لوجود الاخبار الدالة على ما ادعوها اما في المفصوب فسيأني تحقيق الكلام فيه ان شاء الله تعالى . واما في الثوب النجس فيبني على ما سبق من الحلاف في المسألة في كتاب الطهارة من جواز الصلاة في النجاسة مع تعذر ساتر غير النجس او الانتقال الى الصلاة عاريا.

(السابع) قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان الستر براعى من الجوانب الاربعة ومن فوق ولا يراعى من تحت ، فلو صلى على طرف سطح محيث ترى عورته من تحت فاشكال ينشأ من ان وجوب الستر انما يراعى من الاماكن التي جرت العادة بالنظر اليها ، ومن ان الستر من تحت انما يغتفر اذا كان الصلاة على وجه الارض كما هو الفالب . والمسألة غير منصوصة إلا أن الظاهر هو وجوب الستر لان اغتفاره في المواضع التي جرت العادة بعدم الرؤية فيها لا يوجب اغتفاره في ما يحصل فيه الرؤية ، ويؤيده انه الأوفق بالاحتياط الذي هو عندنا واجب في موضع اشتباه الحسكم. (الثامن) — لو كان في ثوبه خرق فان لم يحاذ العورة فلا اشكال ولو حاذاها

بطلت صلاته للاخلال بشرطها، ولو جمعه بيده بحيث يتحقق الستر بالثوب فلا اشكال بطلت صلاته للاخلال بشرطها، ولو جمعه بيده بحيث يتحقق الستر بالثوب فلا اشكال في الصحة كما صرح به الاصحاب (رضوان الله عليهم) ايضاً، ولو وضع يده عليه او يد غيره في موضع بجوز له الوضع بحيث ان الستر أنما استند الى اليد فقد صرح جمع من غيره في موضع بجوز له الوضع بحيث ان الستر أنما استند الى اليد فقد صرح جمع من الاصحاب بالبطلان لعدم فهم الستر ببعض البدن من اطلاق الساتر . وهو قريب إلا ان

الحسكم بذلك مع عدم النص في المسألة مشكل . و يمكن ان يقال بالصحة لان عدم فهمه من اطلاق الساتر المأمور به لا ينافي حصول الستر به والطلوب هو الستر وعدم رؤية الناظر باي نحو أتفق ، و يؤيده ما تقدم (١) في صحيحة زرارة « فان كانت أمرأة جملت يدها على فرجها وان كان رجلا وضع يده على سوأته » وكيف كان فالاحتياط في المسألة لعدم النص مطلوب .

(التاسع) — قد صرح بعض الاصحاب انه لو وجد ساتراً لاحدى العورتين وجب ، وزاد بعض ان الاولى صرفه الى القبل لقوله (عليه السلام) في بعض الاخبار التي نقلناها في احكام الحلوة (٢): « ولما الدبر فمستور بالاليين فاذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة » .

(العاشر) - لو وجد الساتر في اثناء الصلاة فان امكن الستر به من غير مناف وجب وإلا فهل يجب قطع الصلاة مع سعة الوقت والصلاة في الساتر او يستمر ? وجهان ، للثاني منها انه دخل دخولا مشروعا والابطال يحتاج الى دليل ، وللاول ان الصلاة عاريا أغا جازت لضرورة فقد الساتر وبوجوده يرتفع العذر وتزول الضرورة . والمسألة لعدم النص غير خالية من شوب الاشكال ، والاحتياط باتمام الصلاة ثم الاعادة في الساتر لازم على كل حال . واما لو كان الوقت بعد القطع يضيق ولو عن ركعة فظاهرهم انه لا اشكال في وجوب الاستمرار ، والظاهر انه كذلك .

(الحادي عشر) — الظاهر انه لا خلاف في استحباب الجماعة للمراة رجالا كانوا او نساء كما ذكره شيخنا في الذكرى حيث قال : يستحب العراة الصلاة جماعة رجالا كانوا او نساء اجماعا لعموم شرعية الجماعة وافضليتها .

وأنما الحلاف في كيفيتها فالمشهور ـ وبه صرح الشيخ المفيد والسيد المرتضى ـ انهم يجلسون جميعًا صفًا واحدًا ويتقدمهم الامام بركبتيه ويصلون جميعًا بالايماء، وأختاره

⁽۱) ص ۱۶ 🕟 🔻 ۲

ابن ادريس وادعى عليه الاجماع وعليه تدل صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة (١).

وذهب الشيخ في النهاية الى ان الامام يومى ومن خلفه يركمون ويسجدون وعليه تدل موثقة اسحاق بن عمار (٢) قال: « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) قوم قطع عليهم الطريق واخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضرت الصلاة كيف يصنعون ? قال يتقدمهم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه فيومى أيماء بالركوع والسجود وهم يركمون ويسجدون خلفه على وجوههم » .

ويظهر من المحقق في المعتبر الميل الى هذه الرواية حيث قال ـ بعد نقل الخلاف في المسألة والاستدلال للشيخ بالرواية المذكورة ـ ما صورته : فهذه حسنة ولا يلتفت الى من يدعى الاجماع على خلافها .

واعترضه جمع : ممنهم ـ صاحب المدارك بل الظاهر انه اولهم واقتفاه صاحب الذخيرة بان في سندها عبدالله بن جبلة و كان واقفياً واسحاق بن عمار و كان فطحياً فلا يحسن وصفها بالحسن .

اقول: فيه ان الظاهر ان المحقق لم يرد بما وصفها به من الحسن ما توهموه من هذا المعنى المصطلح فان هذا الاصطلاح في تقسيم الاخبار الى الاقسام الاربعة الما حدث بعد عصر المحقق من العلامة اجزل الله تعالى اكرامه كما ذكره جملة من الاصحاب او شيخه احمد بن طاووس كما ذكره بعضهم فهو لم يرد بوصفها بذلك من حيث السند وانما اراد من حيث المتن كما قد يصف بذلك بعض الاخبار الصحيحة السند او الضعيفة كالا يخنى على من تقبع كتابه ، وقد نبه على ذلك السيد المدكور في كتابه المشار اليه في مسألة الصلاة في النجاسة نسياناً حيث ان المحقق وصف صحيحة العلاء الدالة على عدم الاعادة (٣) بانها حسنة فقال الديد (قدس سره) ومراده بالحسن هنا خلاف المغنى عليم الاعادة (٣) بانها حسنة فقال الديد (قدس سره) ومراده بالحسن هنا خلاف المغنى المصطلح عليه بين المحدثين بل حسن المضمون فان عادته (قدس سره) لم تجر بالتعرض

⁽۱) ص ٤١ (٢) الوسائل الباب ٥١ من لباس المصلى (٣) ج ٥ ص ٤٢٠

لحال الروايات وما هي عليه من الصحة والتوثيق . ويزيده تأكيداً ما صرح به شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين فقال: ان التعرض لذلك في كتب الفروع أنما حدث بمده (اعلى الله مقامه) واول من تعرض لتفصيل ذلك من اصحابنا واهتم بشأنه في الكتب الاستدلالية العلامة احله الله دار السكرامة . انتهى .

نعم فى الرواية المذكورة اشكال آخر قد نبه عليه شيخنا فى الذكرى حيث قال بعد نقل القول بمضمونها عن المحقق : ويشكل بان فيه تفرقة بين المنفرد والجامع وقد نهى المنفرد عن الركوع والسجود كما تقدم لثلا تبدو العورة ، ثم نقل رواية عبدالله بن سنان التي هي مستند القول المشهور ، ثم قال : وبالجلة يلزم من العمل برواية اسحاق احد امرين اما اختصاص المأمومين بهذا الحريم واما وجوب الركوع والسجود على كل عار اذا أمن المالم ، والامر الثاني لا سبيل اليه والامر الاول بعيد . انتهى . وهو جيد .

وبما ذكرنا يعلم ان ما دل عليه خبر ابي البختري المتقدم ... من انهم اذا كانوا جماعة تباعدوا في الحجالس ثم صلوا كذلك فرادى .. يجب حله اما على عدم امام يؤمهم او على التقية فانه قد نقل في الذكرى عن بعض العامة انه منع من الجماعة إلا في الظامة حذراً من بدو العورة (١) واعترضه بانا نشكلم على تقدير عدمه . إلا ان ظاهر الصدوق في الفقيه القول بهذه الرواية صرح بذلك في آخر باب صلاة الحوف والمطاردة فقال ... بعد ان ذكر ان العربان يصلي قاعداً ويضع بده على عورته وكذلك المرأة ثم يومثان أيماء ما لفظه : واذا كانوا جماعة صلوا وحداناً . ولم اطلع على من نقل خلافه في المسألة مع ما نقل خلافه في المسألة مع على ذلك خصوصاً مضافا الى عموم اخبار الجماعة ، والله العالم .

(المطلب الثاني) — في ما يجوز لباسه للمصلي وما لا يجوز ، قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا تجوز الصلاة في النجاسة الغير المعفو عنها ، وقد تقدم البحث

⁽١) المغنى تج ١ ص ٩٩٠

في ذلك مستوفى في كتاب الطهارة . ولا تجوز ايضاً فى جلد الميتة ولا جلد غير مأكول اللحم وصوفه وشعره ووبره عدا ما يأتي استثناؤه ان شاء الله تعالى ، ولا فى الحرير الحض للرجل ولا فى الذهب له ايضاً ولا فى المفصوب ، ويجوز فى ما عدا ذلك .

وتفصيل هذه الجلة يقع في مقامات : (الاول) في جلد الميتة وقد أجمع الاصحاب (رضوان الله عليهم) على أنه لا تجوز الصلاة فيه ولو كان مما يؤكل لحمه سواء دبغ أم لم يدبغ حتى من القائلين بطهارته بالدباغ .

ويدل عليه الاخبار المتكاثرة . فروى الشيخ في الصحيح عن ابن أبي عمير عن غير و احد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) ﴿ في الميتة ? قال : لا تصل في شي منه ولا شسم ﴾ اقول : الشسم بالكسر ما يشد به النعل .

وروى الصدوق والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن الجلد الميت أيلبس في الصلاة أذا دبغ ، فقال لا ولو دبغ سبه ين مرة » .

وروى فى كتاب الخصال بسنده عرف الاعمش عن جعفر بن محمد (عليها السلام) (٣) قال: « لا يصلى في جلود الميتة وان دبغت سبمين مرة ولا فى جلود السباع» وروى فى كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليها السلام) (٤) قال: « لا يصلى بجلد الميتة ولو دبغ سبعين مرة انا اهل بيت لا نصلي بجلود الميتة وان دبغت الى غير ذلك من الاخبار الآتية ونحوها.

واما ما رواه الصدوق في الفقيه مرسلا وفي كتاب العلل مسنداً في الصحيح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) _ قال : ﴿ قال الله عز وجل لموسى

⁽١) و (٢) و (٥) الوسائل الباب ، من لباس المصلى

⁽٣) الوسائل الباب ٦ من لباس المصلى (٤) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٠٠

فاخلع نمليك (١) لانها كانت من جلد حمار ميت ٠ _

فقد أجيب عنه بالحل على عدم علمه (عليه السلام) بذلك أو أنه لم يكن يصلي فيها أن جوزنا الاستعمال في غير الصلاة أو أنه لم يكرن في شرعه تحريم الصلاة في جلد الميتة.

والحق في الجواب انما هو ما رواه في كتاب اكمال الدين (٢) في حديث سعد ابن عبدالله ودخوله على الامام ابي محمد المسكري (عليه السلام) مع احمد بن اسحاق وعلى فخذه ابنه القائم عجل الله فرجه قال في حديثه : وهو غلام يناسبالمشتري في الخلقة والمنظر ، فسأله عن مسائل فقال سل قرة عيني واومأ الى الفلام ، فكان في ما سأله قال اخبرني يا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن امر الله تبارك وتعالى لنبيه موسى (عليه السلام) ﴿ فَاخْلُمُ نَمْلِيكُ أَنْكُ بِالْوَادِيَ الْقَدْسُ طُوى ﴾ (٣) فان فقها. الفريقين يزعمون أنها من أهاب الميتة ? فقال (عليه السلام) من قال ذلك فقد أفترى على موسى (عليه السلام) واستجهله في نبوته لانه ما خلا الامر فيها من خطبلتين اما ان تكون صلاة موسى فيهما جائزة او غبر جائزة ? فان كانت صلاته جائزة جاز له لبسها في تلك البقعة وأن كانت مقدسة مطهرة فليست باقدس وأطهر من الصلاة ، وأن كانت صلاته غير جائزة فيعما فقد اوجب على موسى انه لم يمرف الحلال والحرام ولم يعلم ما جازت الصلاة فيه مما لم تجز وهذا كفر . قلت فاخبرني يا مولاي عن التأويل فيها قال ان موسى ناجى ربه بالواد المقدس فقال يا رب اني اخلصت لك المحبة منى وغسلت قلبي عن من سواك وكان شديد الحب لاهله فقال الله تبارك وتعالى ﴿ اخلَمُ نَعْلَيْكُ ﴾ اي انزع حب اهلك من قلبك ان كانت محبتك لي خالصة ... الحديث ، وهو طويل اخذنا منه موضع الحاجة . وبه يظهر حمل الحبر الاول على التقية .

قال شیخنا فی الذکری : والمبطل للصلاة فیه علم کونه میتة او الشك اذا وجد (۱) و(۳) سورة طه ، الآیة ۱۲ (۳) البحاد ج ۱۸ الصلاة ص ۱۰۹ مطروحاً لاصالة عدم التذكية أو في بدكافر عملا بالظاهر من حاله أو في سوق الكفر ، ولو وجد في يد مستحل الميتة بالدبغ ففيه صور ثلاث (الاولى) ان يخبر بانه ميتة فيجتنب لاعتضاده بالاصل من عدم الذكاة (الثانية) ان يخبر بانه مذكى فالاقرب القبول لانه الاغلب والكونه ذا بدعليه ، فيقبل قوله فيه كما يقبل في تطهير الثوب النجس . ويمكن المنع لعموم « فتبينوا ∢ (١) ولان الصلاة في الذمة بيقين فلا تزول بدونه (الثالثة) ان يسكت فغي الحمل على الاغلب من التذكية او على الاصل من عدمها الوجهان ، وقد روى في التهذيب عن عبدالرحمان بن الحجاج (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اني ادخل سوق المسلمين اءني هذا الخلق الذين يدءون الاسلام فاشتري منهم الفراء للتجارة فاقول لصاحبها أليس هي ذكية ? فيقول بلي فيصلح لي ان ابيعها على انها ذكية ? فقال لا واكن لا بأسان تبيعها وتقول قد شرط ليالذي اشتريتها منه انها ذكية . قلت وما افسد ذلك ? قال استحلال اهل العراق للميتة وزعموا ان دباغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا ان يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وفي هــــذا الخبر اشارة الى آنه لو اخبر المستحل بالذكاة لا يقبل منه لان المسؤول في الخبر ان كان مستحلا فذاك وإلا فبطريق الاولى . وعن ابي بصير عنه (عليه السلام) (٣) ﴿ كَانَ علي بن الحسين (عليها السلام) رجلا صرداً لا تدفئه فرا. الحجاز لان دباغها بالقرظ فكان يبعث الى العراق فيؤتى مما قبلسكم بالفرو فيلبسه فاذا حضرت الصلاة القاه والتي الغميص الذي يليه فكان يسأل عن ذلك فيقول ان اهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة ويزعمون اندباغه ذكاته ٥ وفيهذا دلالة على جوازلبسه فيغير الصلاة . انتهى .

افول: اما ما ذکره (قدس سره) مع علم کونه میتة فمحل وفاق منا نصاً وفتوی کما عرفت .

واما ما ذكره من الشك بجميع وجوهه التي ذكرها من كونه مطروحاً او في بد

⁽١) سورة الحجرات ، الآية ٢ (٧) الوسائل الباب ٢ من النجاسات

⁽٣) الوسائل الباب ٦٦ من لباس المصلى

كافر او في سوق فهو المشهور بينهم ، والاصح _كما قدمنا تحقيقه في آخر كتاب الطهارة في بحث الجلود _ هو الطهارة وهو اختيار جملة من افاضل متأخري المتأخرين .

واماما ذكره في ما اذا وجد في يد مستحل الميتة بالدبغ فما اختاره في الصورتين الاو لتين جيد لدلالة الاخبار _ كما سلف وسيأتي ان شاء الله تمالى _ على وجوب قبول قول ذي اليد في ما يخبر به من طهارة او تجاسة او حل او حرمة .

واما قوله فى الصورة الثانية: ويمكن المنع ... الى آخره فالظاهر ضعفه لما حققناه فى كتاب الطهارة مرز ان قول ذي اليد باعتبار دلالة الاخبار على وجوب العمل به كالشاهدين الذين اوجب الله سبحانه العمل بقولها موجب للخروج عن عهدة التكليف كالشاهدان بطهارة الثوب او ماه الطهارة او نحو ذلك من شروط الصلاة .

واما ما ذكره في الصورة الثالثة مما يؤذن بالتوقف ففيه أن مقتضى القاعسدة المنصوصة « أن كل شي فيه حلال وحرام فهو لك حلالحتى تعرف الحرام بعينه »(١) هو حل الصلاة فيه ، و « كل شي طاهر حتى تعلم أنه قدر فاذا علمت فقد قدر » (٧) هو طهارته و.تى ثبتت الطهارة جازت الصلاة فيه ، ولا معارض لهذه الاخبار بل هي مؤيدة بالأخبار المستفيضة .

واما ما نقله من روايتي عبدالرحمان وابي بصير فها معارضتان بما هو اصح سنداً واكثر عدداً واصرح دلالة من الاخبار الدالة على طهارة ما يشترى من الجلود من الاسواق من اي بائع كان والصلاة فيها ، وقد تقدمت الأخبار الدالة على ذلك في كتاب الطهارة :

ومنها ـ صحيحة الحلبي (٣) قال : « قلت لا بي عبدالله (عليه السلام) الخفاف (١) الوسائل الباب ۽ من ما يكتمسب به و ٢ ٩ من الاطعمة المباحة و ٢٤ من الاطعمة المجرمة (٧) الوسائل الباب ٣٧ من النجاسات و اللفظ ، نظيف ، بدل ، طاهر ، (٣) الفروع ج ٢ ص ١٩٧ وفي الوسائل في الباب . ٥ من النجاسات

عندنا في السوق نشتريها فما ترى في الصلاة فيها ? فقال صل فيها حتى يقال لك أنها ميتة بعينها » وهو دال باطلاقه على جواز ذلك من اي بائع كان مسلماً او كافراً مستحلا الميتة او غير مستحل ، ونحوها صحيحته الاخرى (١) وفيها « اشتر وصل فيها حتى ثعلم أنه ميت بعينه » .

ورواية الحسن بن الجهم (٢) قال : « قلت لابي الحسن (عليه السلام) اعترض السوق فاشتري خفا لا ادري أذكى هو ام لا ? فقال صل فيه . قلت فالنعل ? قال مثل ذلك . قلت اني اضيق من هذا ? قال أترغب عما كان ابو الحسن (عليه السلام) يفعله ؟؟ الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة المتقدمة في الموضع المذكور .

وحينئذ فيجب حمل هذين الخبرين على الاحتياط والاستحباب كما هو ظاهر لذوي الافهام والالباب فلا دلالة لهما على ما زعمه (قدس سره) في هذا الباب. وبذلك بظهر ابضاً ما في قوله :وفي هذا الخبر اشارة الى انه لو اخبر المستحل بالذكاة ... الخ. فانه كما عرفت مبني على الاستحباب من حيث النهمة والاحتياط لا من حيث عدم قبول قول ذي اليد ، على انه يمكن ان يستثنى مقام النهمة من قبول قول ذي اليد مطلقاً كما في هذا الموضع وله نظائر في الاحكام .

قال السيد السند (قدس سره) في المدارك: وذكر جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان المبطل الصلاة في الجلد علم كونه ميتة او في بد كافر او الشك في تذكيته لاصالة عدم التذكية ، وقد بينا في ما سبق ان اصالة عدم التذكية لا تفيد القطع بالمدم لان ما ثبت جاز ان يدوم وجاز ان لا يدوم فلابد لدوامه من دليل سوى دليل الثبوت وبالجملة فالفارق بين الجلد والدم المشتبهين استصحاب عدم التذكية في الجلد دون الدم ومع انتفاء حجيته يجب القطع بالطهارة فيها مما لاصالة عدم التكليف باجتنابها وعدم غاسة الملاقي لها. انتهى.

⁽١) و(٢) الوسائل الباب . ٥ من النجاسات

قوله: « وبالجالة فالفارق ... الح اشارة الى ما تقدم منه (قدس سره) في بحث النجاسات والطهارات من انه اذا اشتبه الجلد واحتمل كونه منتزعا من ميتة او مذكى وكذا الدم المشتبه بالطاهر، والنجس فالفرق بينها على مذهب الاصحاب باعتبار استصحاب عدم التذكية في الجلد فيكون نجساً بخلاف الدم ومتى فلنا ببطلان الاستصحاب فلا فرق بينها ، ثم استدل على ذلك باصالة عدم التكليف باجتنابها وعدم نجاسة الملاقي لها . وانت خبير بان هذا الاستدلال بالنسبة الى الجلد لا يخلو من مصادرة لان هدذا اول البحث وعين الدعوى ومطرح النزاع حيث ان الخصم بحكم بوجوب الاجتناب ونجاسة الملاقي على الفاعدة الكلية المتفق عليها وهو « ان كل شي فيه حلال وحرام فهو الك حلال حتى تعلى الفاعدة الكلية المتفق عليها وهو « ان كل شي فيه حلال وحرام فهو الك حلال حتى تعرف الحرام بهينه » (١) و « كل شي طاهر حتى تعلم انه قذر فاذا علمت فقد قذر » ولا ريب ان الجلد هنا و لا ابالي أبول اصابني او ما اذا لم اعلم » (٣) ونحو ذلك ، ولا ريب ان الجلد هنا داخل تحت عموم هذه الكلية فيجب الحكم بطهارته وجواز ملاقاته برطوبة ، وهكذا يقال في الدم مع الاشتباه ، ويدل على خصوص ذلك رواية السكوني المتقدمة في الموضع المتقدم من كتاب الطهارة .

فائدتان

(الاولى) — قال السيد السند (عطر الله مرقده) في المدارك: واعلم ان مقتضى كلام المصنف في المعتبر والعلامة في المنتهى وغيرهما اختصاص المنع بميتة ذي النفس ، وهو كذلك للاصل وانتفاه ما يدل على عموم المنع.

اقول: الظاهر ان هذا الاصل هنا عبارة عن اصالة الاباحة التي هي البراءة الأصلية والخلاف فيها مشهور كما تقدم ذكره في مقدمات الكتاب، الا ان السيد المذكور عن يرى العمل بها كما هو المشهور بين الاصوليين ولذا تراه دائماً يعتمد عليها ويطرح من يرى العمل بها كما هو المشهور بين الاصوليين ولذا تراه دائماً يعتمد عليها ويطرح (١) و(٢) ص ٥٣ (٣) الوسائل الباب ٢٧ من النجاسات

الاخبار الضميفة باصطلاحه في مقابلتها ، واما على ما اخترناه وحققناه في مقدمات السكتاب وعليه جل المحدثين وجملة من الاصوليين ايضاً فانه لا يجوز العمل عليها كما تقدم محققاً مشروحا ،

واما ما ذكره من انتفاء ما يدل على عموم المنع فهو وان كان كذلك الـكن يمكن الأستناد في ذلك الى اطلاق الاخبار فانه اعم من ميتة ذي النفس وغيرها .

والى ذلك جنح شيخنا البهائي (قدس سره) في كتاب الحبل المتين ونقله عن والده حيث قال: لا يخنى أن المنع من الصلاة في جلد الميتة يشمل باطلاقه ميتة ذي النفس وغيره سواء كان مأكول اللحم أو لا ، وفي كلام بعض علمائنا جواز الصلاة في ميتة غير ذي النفس من مأكول اللحم كالسمك الطافي مثلا. والمنع من الصلاة في ذلك متجة لصدق الميتة عليه وكونه طاهراً لا يستلزم جواز الصلاة فيه ، وكان والدي (قدس سره) عيل الى هذا القول ولا بأس به . انتهى .

وفيه أن ما ذكره من صدق الاطلاق وأن كان متجها إلا أن الاطلاق أنما يحمل على الافراد الشائمة المشكثرة المشكررة فأنها هي التي ينساق اليها الذهن من الاطلاق دون الفروض الناذرة كما عرفت في غير موضع وبه صرح الاصحاب في غير مقام .

(فان قلت) أن مقتضى ما ذكرتم في رد الاعتماد على الاصل المذكور هوالمنع من الصلاة في جلود السمك ونحوها ومقتضى ما ذكرتم فى رد ما ذكره شيخنا البهائي هو الجواز فما المعمول عليه عندكم ?

(قلت) الظاهر هو الجواز لسكن لا للاصل المذكور بل للعمومات الدالة على شرطية الستر باي ساتر كان والام بالصلاة في اي لباس كان خرج ما خرج بدليل و بقى ما بقى ولا دليل هنا على المنع من الصلاة في ذلك ، فما ذكره شيخنا البهائي (قدس سره) من الاستناد في المنع الى اطلاق الميتة قد عرفت ما فيه .

وامًا قوله اخيراً ﴿وَكُونُهُ طَاهُراً لايستازُمْ جَوَازُ الصَّلَاةُ فَيْهِ ۚ فَهُرُدُودُ بَانَ مُقتضى

العمومات المذكورة ذلك حتى يقوم دايل على الاستثناء هناكا قام الدليل على فضلات الحيوان الفير المأكول اللحم على القول بالتحريم ، اذ لا ريب أن هذه الجلود طاهرة في حال حياة حيوانها والموت لا ينجسها لعدم النفس فتجوز الصلاة فيها كسائر الملابس الطاهرة.

و بمن اختار الجواز في المسألة المذكورة شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة مستنداً الى ما ذكر نا من الطهارة حال الحياة وان الموت غير منجس ، وايده ايضاً بان المصنف واكثر الاصحاب جوزوا الصلاة في جلد الخزوان كان غير مدكى مع كون لحمه غير مأكول فجوازها في جلد السمك اولى . اذا عرفت ذلك فالم ان المحقق الشيخ على في شرحه على الالفية حكى عن المصنف في الذكرى انه نقل عن المعتبر دءوى اجماع الاصحاب على جواز الصلاة في جلد السمك وان كان ميتة وفي شرح القواعد نقل ذلك عن المعتبر بغير واسطة الذكرى ، وهو عجيب غرب حيث انه لا اثر لذلك في الكتابين قال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في شرح الرسالة بعد نقل ذلك عنه ونسبته الى الوهم: ان المصنف لم ينقل ذلك عن المعتبر ولا هو موجود في المعتبر وأنما الذي نقله عن المعتبر والموجود فيه الاجماع على جواز الصلاة في وبر الخزوان كانت ميتة لانه طاهر في حال الحياة ولم ينجس بللوت ولكن عبارة الذكرى توهم كون البحث عن السمك وعند الاعتبار ومماجمة المعتبر ينجلي لك الحال واما جلد المعمك فلم يذكراه في الكتابين . انتهى .

(الثانية) — قال فى المدارك في هذا المقام: ولا فرق فيالثوب بين كونه ساتراً للعورة ام لا بل الظاهر تحريم استصحاب غير الملبوس ايضاً لقوله (عليه السلام) (١) « لا تصل فى شيء منه ولا شسع » .

اقول: في اطلاق الثوب على ما يؤخذ من الجلود تجوز وتسامح كما لا يخفي أذ

⁽١) ص ٥٠

الظاهر انه انما يطلق على ما يتخذ من القطن اوالكتان او الابريسم ونحوها لا الجاود وان قطعت كتقطيع الثياب . واما ما ذكره من تحريم استصحاب غير الملبوس فلا يخاو من اشكال لان الظاهر من النهي عن الصلاة في شي أغا هو باعتبار كونه لباساً تحقيقاً للظرفية المستفادة من لفظة « في » لا مستصحباً ولا محمولا ، فالنهي عن الصلاة في الذهب وفي الحرير ونحوها أغا هو باعتبار اللبس لا باعتبار مجرد الاستصحاب والحمل .

(المقام الثاني) — في جلد ما لا يؤكل لحمه وان دبغ وصوفه وشعره ووبره وريشه ، ويحرم الصلاة فيه بالاجماع كما نقله جمع من الاصحاب عدا ما استأتى مما يأتي ذكره في المقام ان شاه الله تمالى .

والاصل في ذلك الاخبار المتكاثرة: منها ـ ما رواه في الدكافي في الوثق عن ابن بكير (١) قال : ﴿ سأل زرارة أبا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في الشعالب والفنك والسنجاب وغيره من الوبر فاخرج كتابا زعم انه املاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان الصلاة في وبر كل شي حرام اكله فالصلاة في وبره وشعره وجلاه وبوله وروثه والبانه وكل شي منه فاسدة لا تقبل اللك الصلاة حتى تصلى في غيره مما احل الله اكله ، ثم قال يا زرارة هذا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاحفظ ذلك يا زرارة وان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه والبانه وكل شي منه جائزة اذا عامت انه ذكي قد ذكاه الذبح ، وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله وحرم عليك اكله فالصلاة في كل شي منه فاسدة ذكاه الذبح او لم يذكه » .

وصحيحة اسماعيل بن سعد الاحوص (٢) قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الصلاة في جلود السباع فقال لا تصل فيها » .

ومُوثقة سماعة (٣) قال : « سألته عن لحوم السباع وجلودها قال اما لحوم السباع من الطير والدواب فانا نكر ههواما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلونفيه»

⁽۱) الوسائل الباب ، من لباس المصلى (۲) الوسائل الباب ، من لباس المصلى (۳) الوسائل الباب ، من لباس المصلى (۳)

وروى الصدوق في كتاب العلل عن محمد بن اسماعيل البرمكي رفعه الى ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ لا تجوز الصلاة في شعر ووبر ما لا يؤكل لحمه ... ، .

وروى فيه ايضاً عن الحسن بن علي الوشاء رفعه (٢) قال : ﴿ كَانَ ابْوِ عبدالله (عليه السلام) يكره الصلاة في و بر كلشي لا يؤكل لحمه » ورواه الشيخ في التهذيب ايضاً ورواية ابراهيم بن محمد الهمداني (٣) قال : ﴿ كتبت اليه يسقط على ثوبي الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة ؟ فكتب لا تجوز الصلاة فيه » .

ورواية على بن ابي حمزة (٤) قال : ه سألت ابا عبدالله وابا الحسن (عليها السلام) عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال لا تصلفيها إلا فيما كان منه ذكياً . قال قلت او ليس الذكي ما ذكي بالحديد ? فقال بلى اذا كان مما يؤكل لحمه . قلت وما يؤكل لحمه من غير الفنم ? قال لا بأس بالسنجاب فانه دابة لا تأكل اللحم وليس هو مما نهى عنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) اذ نهى عن كل ذي ناب ومخلب » .

وصحيحة ابي علي بن راشد (٥) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) ما تقول في الفراء أي شي وصلى فيه ? فقال أي الفراء ؟ قلت الفنك والسنجاب والسمور قلل قصل في الفنك والسنجاب فاما السمور فلا تصل فيه . قلت فالثمالب يصلى فيها ? قال لا ولكن تلبس بعد الصلاة . قلت اصلى في الثوب الذي يليه ? قال لا » .

ورواية مقاتل بن مقاتل (٦) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الصلاة في السمور والسنجاب فائه لا خير في ذاكله ما خلا السنجاب فائه دابة لا تأكل اللحم .

وفي كتاب الفقه الرضوى (٧) « لا بأس بالصلاة في شعر وو بر كل ما اكل لحه والصوف منه ولا يجوز الصلاة في سنجاب وشمور وفنك فاذا اردت الصلاة فانزع عنك

⁽١) و (٧) و (٢) و (٤) الوسائل الباب ٢ من لباس المصلى

 ⁽٥) و (٦) المروية فالوسائل في الباب ٣ من لباس المصلى

وقد اروى فيه رخصة ، واياك ان تصلي فى الثمالب ولا فى ثوب تحته جلد ثمالب ، وصل فى الخز اذا لم يكن مفشوشاً بوبر الارانب ... ولا تصل في جلد الميتة على كل حال ، انتهى . الى غير ذلك من الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى .

وتفصيل الكلام في هذا المقام يقع في مسائل: (الاولى) ـ ينبغي ان يعلم ان المستفاد من لفظة «ف» الواقعة في هذه الاخبار ان المنع مختص الملابس وما يتلطخ به اللباس من الابن والبول والشعرات الملقاة على اللباس وسائر فضلات ما لا يؤكل لحمه ، وحيننذ فلا يدخل في ذلك المحمول فلو صلى الانسان مستصحباً لعظم الفيل من مشط وغيره مما مجمل فلا بأس بالصلاة فيه ، وبما ذكر ناه ايضاً صرح المحدث المحسن الكاشاني في الوافي، وكمات الاصحاب في هذا القام لا تخلو من الاختلاف والاضطراب كما تقدم في كتاب الطهارة وربما يأتي نحوه ايضاً.

(المسألة الثانية) - لا خلاف بين الاصحاب في جواز الصلاة في وبر الخزالخالص من مخالطة وبر الارانب والثعالب ونحوها مما لا تصح الصلاة فيه ، نقل الاجماع على ذلك جماعة : منهم - المحقق والعلامة وابن زهرة والشهيد وغديرهم ، انما الخلاف في جلاه فللشهور في كلام المتأخر بن ان حكم الجلد حكم الوبر ، وذهب ابن ادريس الى العدم ونفي عنه الخلاف و تبعه العلامة في المنتهى على ما نقله في الذخيرة .

ومما يدل على الوبر الاخبار المستفيضة ، ومنها ما رواه المكليني في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سأل ابا عبدالله (عليه السلام) رجل وانا عنده عن جاود الخز فقال ليس بها بأس . فقال الرجل جملت فداك انها في بلادي وائما هي كلاب تخرج من الماه ? فقال ابو عبدالله (عليه السلام) اذا خرجت من الماه ؟ فقال الرجل لا فقال لا بأس » وهذا الخبر بالتأييد انسب من الاستدلال اذ ليس فيه تصريح بالصلاة .

⁽١) الوسائل الباب . ١ من لباس المصلى

وما رواه الصدوق والشبيخ في الصحيح عن سلمان بن جعفر الجعفري (١) قال: « رأيت ابا الحشن الرضا (عليه السلام) يصلى في جبة خز » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن مهزيار (٢) قال : « رأيت ابا جعفر (عليه السلام) يصلي الفريضة وغيرها في جِبة خز طاروني ، وكساني جبة خز وذكر انه لبسها على بدنه وصلى فيها وامرني بالصلاة فيها » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٣) قال : « سألته عن ابس الحز فقال لا بأس به ان علي بن الحسين (عايه السلام) كأن يلبس الكساء الحز في الشناء فاذا جاء الصيف باعه وتصدق بثمنه وكان يقول أني لاستحيي من ربي أن آكل ثمن ثوب قد عمدت الله فيه » .

وما رواه الشيخ في الموثق عن معمر بن خلاد (٤) قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الصلاة في الحز فقال صل فيه » .

وما رواه النكليني في الصحيح او الحسن عن زرارة (٥) قال : « خرج ابرجعفر (عليه السلام) يصلي على بعض اطفاله وعايه جبة خز صفراً، ومطرف خز أصفر » .

وعن ابن ابي يعفور (٦) قال : « كنت عند ابي عبدالله (عليه السلام) اذدخل عليه رجل من الخزازين فقال له جملت فداك ما تقول في الصلاة في الخز ? فقال لا بأس بالصلاة فيه . فقال له الرجل جعلت فداك انه ميت وهو علاجي وانا اعرفه ? فقال له ابو عبدالله (عليه السلام) انا اعرف به منك . فقال له الرجل انه علاجي وليس احد اعرف به مني ? فتبسم ابو عبدالله (عليه السلام) ثم قال له أتقول انه دابة تخرج من الماه او تصاد من الماه فتخرج قاذا فقدت الماه ماتت ? فقال الرجل صدقت جعلت فداك هكذا هو . فقال له ابو عبدالله (عليه السلام) فانك تقول انه دابة تمشي على اربع وليس

⁽۱) و(۲) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب A من لباس المصلى

⁽٣) رواه فالوسائل في الباب ١٠ من لباس المصلى

هو على حد الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماه ? فقال الرجل اي والله هكذا اقول فقال ابر عبدالله (عليه السلام) فان الله تعالى احله وجعل ذكاته موته كما احل الجيتان وجعل ذكاتها موتها ».

ومما يدل على ان الجلد كالوبر في هذا الحسكم ما رواه السكليني والشيخ في الصحيح عن سعد بن سعد (١) قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن جلود الخز فقال هو ذا نحن نلبس . فقلت ذاك الوبر جعلت فداك . فقال اذا حل وبره حل جلده ٤ واستدل على ذلك ايضاً بالاصل مضاقا الى الرواية المذكورة .

و بؤيده الحلاق الخز في موثقة معمر بن خلاد فانه شامل للجلد والو بر ، ونحوه ما رواه الصدوق عن يحيى بن عمران (٣) انه قال : «كتبت الى ابى جعفر الثاني (عليه السلام) في السنجاب والفنك والخز وقلت جعلت فداك احب ان لا تجيبني بالتقية في ذلك فكتب الى بخطه : صل فيها ».

و يؤيده ايضاً اطلاق صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج وامثالها مما دل على جواز اللبس فانه شامل لحال الصلاة وغيرها ، وعدم الاستفصال في مقام الاحتمال يدل على العموم كما ذكروه في غير مقام .

وظاهر الفاضل الخراساني هنا الطعن في الصحيحة المذكورة بانها لا تصلح المستدلال بها وأنما تصلح للتأبيد اذ ايس فيها تصريح بالصلاة . وفيه ان ظاهر تعليق حل الجلد على حسل الوبر الشامل باطلاقه الصلاة مع حل الصلاة في الوبر اجماعاً نصاً وفتوى هو حل الصلاة في الجلد ايضاً ومن اجل ذلك استدل الاصحاب بالخبر المذكور

إلا أنه نقل شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في كتاب البحار (٣) عن كتاب العلل لمحمد بن علي بن ابراهيم أنه قال فيه : « قال رسول الله (صلى الله عليه و آله)

⁽١) الوسائل الباب ، ، من لباس المصلى (٢) الوسائل الباب ٣ من اباس المصلى

⁽٣) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٠١

لا يصلى فى ثوب مما لا يؤكل لحه ولا يشرب لبنه ، فهذه جملة كافية من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا يصلى فى الحز ، والعلة فى انلا يصلى فى الحز ان الحز من كلاب الماه وهي مسوخ إلا ان يصنى و بنقى الى ان قال: وعلة انلا يصلى فى السنجاب والسمور والفنك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) المتقدم ، ثم قال شيخنا المشار اليه بعد نقل الحبر؛ لعل مراده عدم جواز الصلاة فى جلد الحز بقرينة الاستثناء وقد تقدم القول فى الجميع ،

اقول: وفي الاعتماد على مثل هذا الخبر اشكال مضافا الى عدم ثبوت الاعتماد على الكتاب المذكور وان مصنفه في عداد معتمدي العلماء غير مشهور.

حجة القول الثاني العمومات الدالة على المنع من كل شي من مالا يؤكل لحمه خرج الوبر بالنص والاجماع وبق الجلد تحت عموم المنع ، والجواب عنه ما عرفت من دلالة صحيحة سمد ابن سعد المذكورة على ذلك بالتقريب الذي ذكرناه مع تأيدها بالاخبار المذكورة ، إلا ان المسألة بعد لا تخلو من شوب الاشكال سيامع ما عرفت من كتاب العلل لمحمد بن على بن ابراهيم .

بقى الكلام فى ما لو خالط و بر الحز و بر غيره مما لا يجوز الصلاة فيه و^المشهور كما عرفت المنع من الصلاة فيه .

ويدل عليه ما رواه فىالكافي عن العدة عن احمد بن محمد رفعه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في الخز الخالص انه لا بأس به فاما الذي يخلط فيه وبر الارانب او غير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه » وقد تقدم في عبارة كتاب الفقه الرضوي « وصل فى الخز اذا لم يكن مفشوشاً بوبر الارانب »

وروى الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن ايوب بن نوح رفعه (٣) قال ه قال ابو عبد الله (عليه السلام) الصلاة في الحز الحالص ليس به بأس واما الذي يخلط فيه الارانب او غيرها مما يشبه هذا فلا تصل فيه ٢٠.

⁽١) و (٧) الوسائل الباب ٩ من لباس المصلى

وقد ورد ما يدل على خلاف ما دلت عليه هذه الاخبار وهو ما رواه الشيخ في التهذيب عن داود الصرمي عن بشر بن يسار (١) قال : « سألته عن الصلاة في الخز يفش بوبر الارانب فكتب يجوز ذلك » ورواه الشيخ في موضع آخر وكذلك الصدوق في الفقيه عن داود الصرمي (٢) قال : « سأل رجل ابا الحسن الثالث .. الحديث» ونسبه الشيخ في التهذيبين الى الشذوذ واختلاف الفظ في السائل والمسؤول ثم حمله على النقية . وما ذكره من الحل على النقية جيد .

وقال المحقق في المعتبر: اما المفشوش يوبر الارانب والثعااب ففيه روايتان احداها رواية محمد بن يعقوب ثم ساق مرفوعة احمد ورواية ايوب بن نوح ، والثانية رواية داود الصرمي ثمذكرها ، ثم قال والوجه ترجيح الروايتين الاوايين وان كانتا مقطوعتين لاشتمار العمل بها بين الاصحاب ودعوى أكثرهم الاجماع على مضمونها . انتهى . اقول : ويزيدها تأييدا عبارة كتاب الفقه الرضوي المذكورة ، وبه يظهر قوة القول المشهور وان الاظهر حمل الرواية المنافية على التقية .

وقال الصدوق فى الفقيه: هذه رخصة الآخذ بها مأجور ورادها مأثوم والاصل ما ذكره ابي في رسالته الي: وصل فى الخز ما لم يكن مغشوشًا بو بر الارانب. اقول: بل الاقرب حملها على التقية كما ذكر نا وسيأني فى المقام ما يوضحه.

إلا أنه روى الطبرسي في كتاب الاحتجاج مما كتبه محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري إلى الناحية المقدسة (٣): روى عن صاحب العسكر (عليه السلام) أنه سئل عن الصلاة في الحز الذي يغش بو بر الارانب فوقع: يجوز . وروى عنه أيضاً أنه لا يجوز فاي الامرين نعمل به ? فاجاب (عليه السلام) أنما حرم في هذه الاوبار والجلود فاما الاوبار وحدها فحلال « وفي نسخة فكلها حلال » وقد سئل بعض العلماء عن معنى

⁽١) و (٢) الوسائل الباب ٩ من لباس المصلى

⁽٣) الوسائل الباب ١٠ من لباس المصلي

قول الصادق (عليه السلام): لا يصلى في الثبلب ولأ الثوب الذي يليه فقال أنما عنى الجلود دون غيره .

قال شيخنا الحجلسي (قدس سره) في كتاب البحار بعد نقل الخبر المدكور: ما ذكر في الخبر من الفرق بين الجلد والوبر خلاف ما يعهد في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) وذكروا اتفاق الاصحاب على عدم حواز الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحه وشعره ووبره عدا ما استثنى مما سيذكر . انتهى . اقول : بل خلاف ما دلت عليه الأخبار ايضاً كما تفدم شطر منها في اول هذا المقام . وبالجلة فان الرواية المذكورة غريبة مرجوعة الى قائلها عجل الله فرجه .

فأئلة

اعلم انه قد اختلف كلام العلماء في الحز فقال الشيخ الزاهد العابد الشيخ فخر الدين بن طريح النجني (قدس سره) في كتاب مجمع البحرين: الحز بتشديد الزاى داية من دواب الماء عثبي على اربع تشبه الثملب ترعى في البر وتعزل البحر لها وبر يعمل منه الثياب تعيش في الماء ولا نعيش في خارجه وليس على حد الحيتان وذكاتها اخراجها من الماء حية ، قيل وقد كانت في اول الاسلام الى وسطه كثيرة جداً . انتهى ، وقال المحقق في المعتبر : والحز دابة بحرية ذات اربع تصاد من الماء وتموت بفقده ، قال ابو عبدالله (عليه السلام) « ان الله احله وجعل ذكاته موته كما احل الحيتان وجعل ذكاتها موتها »كذا روى محمد بن سلمان الديلي عن قريب عن ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) وعندي في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سلمان ومخالعتها لما اتفقوا عليه من انه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ولا من السمك إلا ما له فلس وحدثني جماعة من النجار انها القندس ولم اتحققه وقال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد نقل ما ذكره المحقق من النوقف : قلت مضمونها مشهور بين الاصحاب فلا يضر ضعف نقل ما ذكره المحقق من النوقف : قلت مضمونها مشهور بين الاصحاب فلا يضر ضعف

⁽۱) ص ۱۲

العلربق، والحسكم بحله جاز ان يستند الى حل استماله في الصلاة وان لم يذك كما احل الحيتان بخروجها من الماء حية فهو تشبيه للحل بالحل لا في جنس الحلال، ثم قال قلت الهله ما يسمى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك، ومن الناس من يزعم أنه كاب الماء وعلى هذا يشكل ذكاته بدون الذيح لان الظاهر أنه ذو نفس سائلة. والله اعلم. أنتهى

اقول: والذي وقفت عليه من الروايات المتعلقة بذلك زيادة على ما تقدم في صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج ورواية ابن ابي يعفور المتقدمتين ما رواه في التهذيب في باب المطاعم والمشارب عن محمد بن احمد عن احمد بن حزة القمي عن محمد بن خلف عن محمد بن سنان عن عبدالله بن سنان عن ابن ابي يعفور (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن اكل لحم الحز قال كلب الماء ان كان له ناب فلا تقربه و إلا فاقر به » وقال احمد حدثني محمد بن علي القرشي عن الحسن بن احمد عن ابن بكير عن حران بن اعين (٢) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الحز فقال سبع يرعى في البر و يأوى الماه » قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الحز فقال سبع يرعى في البر و يأوى الماه »

وروى في التهذيب ايضاً عن محمد بن احمد عن احمد بن حمزة عن زكريا بن آدم (٣) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) فقلت ان اصحابنا يصطادون الخز فآكل من لحمه قال فقال ان كان له ناب فلا تأكله ثم مكث ساعة فلما هممت بالقيام قال اما انت فاني اكره اك اكله فلا تأكله » .

ويستفاد من مجموع اخبار المسألة بضم بعضها الى بعض امور: (الاول) ـ ان الحز دابة تمشي على اربع وانه كلب الماه كما نقل فى الذكرى عن بعض الناس ، وقد وقع التصريح بكونه كلب الماه في صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج وهو وان كان في كلام السائل إلا ان الامام (عليه السلام) اقره عليه ، وفى رواية ابن ابي يعفور الثانية وقريب منها رواية حران المدالة على انه سبع .

(الثاني) — ازمنه ما له ناب ومنه ما لا ناب لهوان الثاني بحل اكل لحمه كماصرحت

⁽١) و(٧) و(٣) الوسائل الباب ٢٩ من الاطعمة المحرمة

به رواية ابن ابي يعفور الثانية ورواية زكريا بن آدم دون الاول وهو ظاهر رواية ابن ابي يعفور الاولى ، وحينئذ فلا يلتفت الى استبعاد صاحب المعتبر ولا الى جواب صاحب الذكرى لاختصاص ما ذكراه بالبحري المحض كالسمك وهذا ليس كذلك كما عرفت وما اشتمل عليه خبر حمران من انه سبع يحمل على ذي الناب منه .

(الثالث) — انه بري بحري يرعى في البر ويأوي الى البحركما ذكره في كتاب بجمع البحر بن وعليه دلت رواية حران بن اعين، وانه لو اخذ ومنع من البحر مات وان ذكاته موته في البر كما صرحت به رواية ابن ابي يمفور الاولى وهو ظاهر صحيحة عبدالرحمان وحكمه في ذلك حكم الحيتان ، ومن هنا ينقدح الاشكال الذي اشار البه في الذكرى اذ الظاهر من كونه كاب الماه وانه على اربع قوائم يرعى في البر وانه سبع وذو ناب انه ذو نفس سائلة وان ذكاته الما في بالذبح مع انه (عليه السلام) جمل حكمه حكم الحيتان في كون ذكاته بالموت خارج الماه ، وحينئذ فيجب الفول باستثنائه من القاعدة من السمك ، فان هذه الاخبار دات على خروجه من القاعدتين المذكورة بما كان في دواية عبدالله من السمك ، فان هذه الاخبار دات على خروجه من القاعدتين المذكورة بن بالنسبة الى ما لا ناب له منها ، وقد حكم (عليه السلام) بالحل والذكاة كذلك في رواية عبدالله ابن ابي يمفور الاولى وبالثاني في صحيحة عبدالرحمان حيث ان ظاهرها نني البأس عن الصلاة في جلده ، و بذلك يظهر ضعف ما نقله في الممتبر عن جماعة من التجار وكذلك ما ذكره في الذكرى مما يسمى في زمانه وبر السمك ، ومن المحتمل قربها حدوث هذه ما لاشعاه لهذه الاشياه .

قال شيخا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار بعد كلام فى المقام: اذا عرفت هذا فاعلم ان فى جواز الصلاة فى الجلد المشهور فى هذا الزمان بالحز وشعره وو بره اشكالا للشك فى انه هل هو الحز المحكوم عليه بالجواز فى عصر الأثمة (عليهم السلام) المكالا للشك فى انه غيره لانه يظهر من الاخبار انه مثل السمك يموت بخروجه من الم لا بل الظاهر انه غيره لانه يظهر من الاخبار انه مثل السمك يموت بخروجه من

الما، وذكاته اخراجه منه ، والمعروف ببن التجار ان الحز المعروف الآن دا بة تعيش في البر ولا تموت بالحروج من الما، الا ان يقال انها صنفان برى وبحري وكلاهما بجوز الصلاة فيه وهو بعيد . ويشكل التمسك بعدم النقل والصال العرف من زماننا الى زمانهم (عليهم السلام) اذ اتصال العرف غير معلوم اذ وقع الحلاف في حقيقته في اعصار علمائنا السالفين ايضاً ، وكون اصل عدم النقل في مثل ذلك حجة في محل المنع ، فالاحتياط في عدم الصلاة فيه . انتهى . وهو جيد إلا أن قوله « مثل السمك يموت بخروجه من الماء » ليس كدلك اذ النظاهر منها أنه يرعى في البر وأنه لا يموت بمجرد الحروج كالسمك وأنما يموت بحبسه عن الماء وعدم رجوعه اليه كما قدمنا ذكره . والله العالم .

(المسألة الثالثة) — اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز الصلاة في جلد السنجاب ووبره ، فذهب الشيخ في المبسوط وكتاب الصلاة من النهاية واكثر المتأخرين الى الجواز حتى قال في المبسوط : اما السنجاب والحواصل فلا خلاف في انه يجوز الصلاة فيها . ونسبه في المنتهى الى الاكثر ، وذهب الشيخ في الحلاف وفي كتاب الأطعمة والاشرية من النهاية الى المنع واختاره ابن البراج وابن ادريس وهو ظاهر ابن الجنيد والمرتضى وابي الصلاح بل ظاهر ابن زهرة نقل الاجماع عليه واختاره في الحتلف ونسبه الشهيد الثاني الى الاكثر . وذهب ابن حجزة الى الـكراهة . وقال الصدوق في الحقيف و نسبه الشهيد الثاني الى الاكثر . وذهب ابن حجزة الى الـكراهة . وقال الصدوق في الفقيه وقال ابي في رسالته الي : لا بأس بالصلاة في شعر ووبر كل ما اكل لحمه وان عليك غيره من سنجاب او سمور او فنك واردت الصلاة فيه فانزعه وقد روى فمه وخصة . انتهى .

ومنشأ الحلاف في المقام اختلاف اخبارهم (عليهم السلام) واختلاف الانظار في الجمع بينها والافهام :

ومما يدل على القول بالجواز ما تقدم في المسألة السابقة من رواية على بن ابي هزة وصحيحة ابي علي بن راشد ورواية مقاتل بن مقاتل . وما رواه في التهذيب في الصحيح عن الحاجي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال:
« سأاته عن الفراء والسمور والسنجاب والثما اب واشباهه ? قال لا بأس بالصلاة فيه » .
وعن الوليد بن ابان (٢) قال: « قلت للرضا (عليه السلام) اصلي في الفنك
والسنجاب ? قال نعم ، فقلت نصلي في الثمالب اذا كانت ذكية ? قال لا تصل فيها » .

وعن بشر بن يسار (٣) قال: « سألته عن الصلاة فى الفنك والفراء والسنجاب والسمور والحواصل التي تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الاسلام اصلي فيها لغير تقية ? قال فقال صل فى الشخاب والحواصل الخوارزمية ولا تصل فى الثعالب ولا السمور » .

وروى الصدوق بسنده عن يحيى بن عمر ان (٤) انه قال : « كتبت الى ابي جمفر الثاني (عليه السلام) في السنجاب والفنك والحزز وقلت جملت فداك احب انلائجيبني بالتقية في ذلك فكتب بخطه اليصل فيها » .

وروى الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جــــده على ابن جعفر عن الخيه موسى بنجعفر (عليه السلام) (٥) قال : « سألته عن لبسالسمور والسنجاب والفنك فقال لا يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكيًا » .

وبؤيد ذلك اطلاق الاخبار الدالة على جواز لبسه وهي كثيرة .

واما ما يدل على المنع فجملة اخرى من الاخبار الدالة على المنع من الصلاة في ما لا يؤكل لحمه وعلى الحصوص ما تقدم من موثقة عبدالله بن بكير المشتملة على المنع من السنجاب خصوصاً ومن جميع ما لا يؤكل لحمه على ابلغ وجه ، وكلامه (عليه السلام)

⁽١) و(٥) الوسائل الباب ؛ من لباس المصلى

⁽٢) الوسائل الباب ٣ و٧ من لباس المصلى

⁽٣) الوسائل الباب ٣ من لباس المصلى . وفي بعض النسخ « بشير بن يسار » وفي بعضها « بشير بن بشار »

⁽٤) الوسائل الباب ٣ من لباس المصلى . وفي الفقيه المطبوع . يحيي بن أبي عمران ،

في كتاب الفقه الرضوي وهو عين ما نقله الصدوق عن رسالة ابيه اليه بتغيير ما .

والمحقق في المعتبر حيث اختار القول بالجواز كما هو المشهور اجاب عن خبر ابن بكير بان خبر ابي على بن راشد خاص والحاص مقدم على العام ، وبان ابن بكير مطمون فيه وليس كذلك ابوعلي بن راشد . ورد الاول بان رواية ابن بكير وان كانت عامة إلا ان ابتناءها على السبب الحاص وهو السنجاب وما ذكر معه يجعلها كاانص في المدؤول عنه . والثاني بان ابن بكير وان كان فطحيا لكنه من الشهرة والجلالة بمكان حتى قال السكشي انه ممن اجمت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وافروا له بالفقه واما ابو علي بن راشد فلم بذكره النجاشي ولا الشيخ في الفهرست نعم ذكره في كتاب الرجال وو ثقه و ترجيحه على ابن بكير محل نظر .

اقول: والحق هو حصول التعارض بين الادلة المذكورة فلابد من الجمع بينها، ويمكن الجمع باحد وجهين: اما حمل الأخبار الدالة على الجواز على التقية لموافقته اقوال العامة (١) واما حمل خبر المنع على السكراهة. ورجح الثاني بكثرة الاكلة الدالة على الجواز كما تقدم ومطابقة الاصل وان الحمل على التقية لا يخلو من اشكال، فان مذهب العامة جواز الصلاة في جلود ما لا يؤكل لحمه مطلقاً والروايات الدالة على الجواز قسد اشتملت على الجواز في السنجاب مع نفي ذلك عن غيره من السمور والثمالب وامثالها. ومن هذا السكلام يظهر قوة القول بالسكراهة كما تقدم نقله عن ابن حمزة، وهو ظاهر الصدوق في كتاب المجالس حيث قال : ولا بأس بالصلاة في شعر ووبر كل ما اكل لحمه ، وما لا يؤكل لحمه فلا يجوز الصلاة في شعره ووبره إلا ما خصته الرخصة وهي الصلاة في السنجاب والسمور والفنك لما روى في ذلك صلاته . وقال في المقنع : لا بأس بالصلاة في السنجاب والسمور والفنك لما روى في ذلك من الرخص . والى ذلك يشير كلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي المتقدم

⁽۱) حياة الحيوان ج ٧ ص ٤١ والمغنى ج ٨ ص ٩٩٠

حيث انه بعد ان منع من الصلاة في السنجاب والفنك والسمور قال : و « أروي فيه رخصة » ونحو ذلك عبارة الشيخ في الحلاف وسلار على ما نقله في المختلف فأنهما بعد أن ذكر المانع مما لايؤكل لحمه قالا ورويت رخصة في الصلاة في السنجاب والفنك والسمور . وظاهرهم جواز الصلاة في هذه الثلاثة على كراهة جماً بين أخبار للسألة .

وقد روى ابن ادريس في مستطر فات السرائر من كتاب مسائل الرجال الولانا الهادي المله السلام) لمحمد بن على بن عيسى من طريق احمد بن محمد بن عياش الجوهري وعبدالله بن جعفر الحميري عن محمد بن احمد بن محمد بن زياد وموسى بن محمد عن محمد بن علي بن عيسى (١) قال : « كتبت إلى الشيخ انزه الله وايده اسأله عن الصلاة في الوبر اي اصنافه اصلح ? فاجاب لا احب الصلاة في شي منه . قال فرددت الجواب انا مع قوم في تقية و بلادنا بلاد لا يمكن احداً أن يسافر فيها بلا و بر ولا يأمن على نفسه أن هو نزع و بره وليس يمكن الناس كلهم ما يمكن الأثمة (عليهم السلام) فما الذي ترى أن نعمل به في هذا الباب ? قال فرجم الجواب الى: تلبس الفنك والسمور » .

اقول: ومن هذه الرواية يمكن استنباط وجه جمع بين اخبار المسألة بابقاء مادل على المنع من الصلاة في غير المأكول على عمومه وحمل الرخصة الواردة في الثلاثة المنقدمة على اولوية هذه الثلاثة في مقام الضرورة والتقية ، وبه يندفع الاشكال المتقدم عن الحمل على التقية من حيث تضمن الأخبار للجواز في هذه الثلاثة مع المنع عن غيرها فانه لامنافاة فيه من حيث الضرورة الى لبس ما كان كذلك واندفاع التقية باحسد هذه الثلاثة . بقى الكلام في وجه الخصوصية لا ختيار هذه الثلاثة وهو موكول اليهم (عليهم السلام).

وتما يعضد الحل على التقية ما قدمناه في مقدمات الـكتاب من الله الحمل على ذلك لا يختص بوجود قائل من العامة بل انهم (عليهم السلام) يقصدون ايقاع الاختلاف بين الشيعة لينزلوا من نظر العامة و يكذبوهم في النقل عن أعتهم (عليهم السلام) ولا يمبأوا

⁽١) الوسائل الباب ع من لباس المصلى

عدهبهم كما قدمنا تحقيقه . وانت اذا تأملت في اخبار هذه المسألة وجدتها كذلك ، فانهم (عليهم السلام) تارة يفتون الشيعة بالحق وهو المنع من الصلاة في ما لا يؤكل لحمه باتم تأكيد كما اشتملت عليه موثقة ابن بكير وهجوها وان لم يكن مثلها في التأكيد ، وتارة يفتونهم بجواز الصلاة في الجميع كصحيحة علي بن يقطين ، وتارة يخصصون الجواز بافراد مخصوصة ، فنها ـ ما اشتمل على استثناء السنجاب خاصة كرواية مقاتل بن مقاتل ، ومنها ـ ما اضيف اليه فيها الفنك كرواية ابي علي بن راشد ورواية الوليد بن أبان ، ومنها ـ ما الحيف اليه الحواصل الحواصل الحوارزمية خاصة كرواية بشر بن يسار ، ومنها ـ ما دل على الجواز في الجميع إلا الشمالب كصحيحة الريان بن الصلت (١) قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن ابس الفراء والسمور والسنجاب والحواصل وما اشبهها والمناطق والكيمخت والمحشو بالقز والحفاف من اصناف الجلود ? فقال لا بأس بهذا كله إلا الثمالب » فانظر الى هذا الاختلاف العظيم فهل له وجه غير ما ذكر ناه ؟

و بؤيد ذلك أيضاً ما قدمناه في غير مقام من أن حمل النهي الذي هو حقيقة في المتحريم على الكراهة في ذلك الأخبار الدالة على النهي مجاز لا يصاراليه إلا مع القرينة ، واختلاف الاخبار ليس من قرا أن الحجاز لجواز الجمع بوجه آخر وان اشتهر بينهم الجمع بين الأخبار بذلك، على انه لو سلم فلا يجري في موثقة ابن بكير التي هي عمدة اخبار المسألة لوقوع النهي فيها على ابلغ وجه كما لا يخنى . وبالجملة فالمسألة غير خالية من شوب الاشكال والاحتياط في امثال ذلك مما لا ينبغى تركه .

هذا ، وقد صرح جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه انما تجوز الصلاه فيه بناء على القول بالجواز مع تذكيته لانه ذو نفس سائلة قطعاً ، قال في الذكرى : قد اشتهر بين التجار والمسافرين انه غير مذكى ولا عبرة بذلك حملا لتصرف المسلمين على

⁽١) الوسائل الباب ه من لباس المصلي

ما هو الاغلب، وأبده بعضهم بان متعلق الشهادة أذا كان غير محصور فلا يسمع نعم لو علم بذلك حرم .

فائلة

روى فى التهذيب (١) عن ابي حمزة الثمالي قال: « سأل ابو خالد الكابلي علي بن الحسين (عليه السلام) عن اكل لحم السنجاب والفنك والصلاة فيها ? قال ابو خالد ان السنجاب يأوي الاشجار قال فقال له ان كان له سبلة كسبلة السنور والفأرة فلا يؤكل لحمه ولا تجوز الصلاة فيه ، ثم قال اما انا فلا آكله ولا احرمه » وفى اللغة السبلة بالتحريك الشارب (٢) ومفهوم هذا الخبر ان ما ايس له سبلة فهو حلال اكله وتجوز الصلاة فيه ، و يؤيده قوله : « اما انا فلا آكله ولا احرمه » محمل كلامه على ما ليس له سبلة بمعنى انه حلال على كر اهية وتجوز الصلاة فيه ، والحديث غريب والحد كم به مشكل اذ لااعرف قائلا به بل الظاهر الاتفاق على تحريمه مطلقاً وان استثنى جواز الصلاة في جلده ووبره على القول بذلك .

والسنجاب _ على ما ذكر دفى كتاب مجمع البحرين _ حيوان على حد اليربوع أكبر من الفأرة شعره في غاية النعومة يتخذ من جلده الفراء يابسه المتنعمون وهو شديد الختل ان ابصر الانسان صعد الشجرة العالية وهو كثير في بلاد الصقالبة واحسن جلوده الازرق الاملس . وقال في كتاب الصباح المنير : السمور كتنور دا بة معروفة يتخذ من جلدها فراء مثمنة تكون في بلاد الترك تشبه النمس ومنه اسودلامع واشقر ، وحكي لي بعض الناس ان

⁽۱) ج ٧ ص ٧٩٥ وفى الوسائل الباب ٢٤ من الاطعمة المحرمة . وفى ما وقفنًا عليه من نسخ الحدائق المطبوعة والمخطوطة (السكافى) بدل (التهذيب) ولم بحده فى السكافى فى مظانه وصاحب الوسائل لم يروه الاعن التهذيب كما فى الوافى ج ١١ ص ١٥٠

⁽٣) فى مجمع البحرين مادة (سبل) : وفى حديث السنجاب اذاكان له سنبلة كسنبلة السنور والفارة

اهل تلك الناحية يصيدون الصفار منها فيخصون الذكر ويتركونه يرعى فاذا كان ايام الثلج خرجوا للصيد فما كان مخصياً استلقى على قفاه فادركوه وقد شمن وحسن شعره . وقال في كتاب المجمع : الفنك كعسل دويبة برية غير مأكولة اللحم يؤخذ منها الفرو يقال ان فروها اطيب من جميع انواعالفراء يجلب كثيراً من بلاد الصقالبة وهو ابرد من السمور واعدل واحر من السنجاب صالح لجميع الامن جة المعتدلة . وقال في كتاب حياة الحيوان الحواصل جمع حوصل وهو طير كبيرله حوصلة عظيمة يتخذ منها الفرو ، قيل وهذا الطائر يكون عصر كثيراً .

(المسألة الرابعة) — قد اختلفت الاخبار في الثمالب والارانب ، وقد تقدم في موثقة ابن بكير المنع من الثعالب بخصوصه مع المنع من كل ما لا يؤكل لحمه ، وصحيحة ابي علي بن راشد وفيها نهى عن الثعالب وعن الثوب الذي يليه ، ورواية مقاتل بن مقاتل وفيها أيضاً النهي عن الثعالب ، وعبارة الفقه الرضوي فيها « أياك أن تصلي في الثعالب ولا في ثوب محته جلد ثعالب » وهذه الروايات كلها قد تقدمت في صدر المقام ومنها – أيضاً رواية الوليد بن أبان وفيها النهي عن الثعالب وأن كانت ذكية ، ورواية بشر بن يسار وفيها « لا تصل في الثعالب » وقد تقدمتا في المسألة الثانية .

ويدل على المنع ايضاً صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عنجاود الثمالب أيصلى فيها ؟ قال ما احب ان اصلي فيها » ورواية جمفر بن محمد بن ابي زيد (٢) قال : « سئل الرضا (عليه السلام) عن جلود الثمالب الذكية ? قال لا تُصل فيها » .

ويدل على ذلك ما رواه علي بنجعفر في كتابه عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن الرجل يلبس فراء الثعالب والسنانير ? قال لا بأس ولا يصلي فيه » .

⁽١) و (٣) الوسائل الباب ٧ من لباس المصلى

⁽٣) مستدرك الوسائل الباب ٧ من اباس المصلى

و يدل على ذلك ايضاً صحيحة على بن مهزيار (١) • عن رجل سأل الماضي (عليه السلام) عن الصلاة في جاود الثمناب فنهى عن الصلاة فيها وفي الثوب الذي يليها فلم ادر اي الثوبين الذي يلصق بالوبر أو الذي يلصق بالجلد * فوقع بخطه (عليه السلام) الثوب الذي يلصق بالجلد . قال وذكر أبو الحسن (عليه السلام) أنه سأله عن هذه المسألة فقال لا تصل في الثوب الذي فوقه ولا في الثوب الذي تحته ، هذا بالنسبة الى الثعالب .

واما بالنسبة الى الارانب فما يدل على ذلك صحيحة على بن مهزيار (٢) قال:

«كتب اليه ابراهيم بن عقبة : عندنا جوارب و تكلك تعمل من و بر الارانب فهل تجوز الصلاة فيها » الصلاة في و بر الارانب من غـــير ضرورة ولا تقية ? فكتب لا تجوز الصلاة فيها » ورواية احمد بن اسحاق الابهري (٣) قال : «كتبت اليه : جعلت فداك عندنا جوارب ... الحديث المتقدم » .

ورواية سفيان بن السمط (٤) قال : « قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى الحسن (عليه السلام) يسأله عن الفنك يصلى فيه ? قال لا بأس . وكتب يسأله عن جلود الارانب فقال مكروه » .

ورواية محمد بن ابراهيم (٥) قال : «كتبت اليه اسأله عن الصلاة فى جلود الارانب فكتب مكروهة » .

ويعضد ذلك ما دل على المنع من الصلاة فى ما لا يؤكل لحمه مطلقاً وما دل على النهي عن و بر الخز اذا كان مفشوشاً بوبر الارانب والثعالب وقد تقدم الجميع ، هذا ما وقفت عليه من الاخبار الدالة على المنع .

وبازائها من الأخبار ما يدل على الجواز ، ومن ذلك صحيحة الحلمي المتقدمة في سابق هذه المسألة ، وصحيحة علي بن بقطين (٦) قال : « سألت ابا الحسن (عليه

⁽١) و (٧) و (١) و (٥) الوسائل الباب ٧ من لباس المصلى

⁽٤) الوسائل الباب ٤ من لباس المصلى (٦) الوسائل الباب ٥ من اباس المصلى

السلام) عن لباس الفراء والسمور والفنك والثعالب وجميع الجلود ? قال لا بأس بذلك» وصحيحة جميل عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الصلاة في جلود الثعالب فقال اذا كانت ذكية علا بأس » .

وصحيحة محمد بن عبدالجبار (٢) قال : «كتبت الى أبي محمد (عليه السلام) اسأله هل يصلى في قلنسوة عليها و بر ما لا يؤكل لحمه او تكة حرير او تكة من و بر الار انب؟ فكتب لا تحل الصلاة في حرير محضوان كان الو بر ذكيًا حلت الصلاة فيه انشاء الله ٤.

ورواية الحسين بن شهاب (٣) قال : « سألته عن جلود الثمالب اذا كانت ذكية أيصلى فيها ? قال نعم » .

ورواية عبدالرحمان بن الحجاج (٤) قال : « سألته عن اللحاف من الثعالب او الجرز منه أيصلى فيها ام لا وقال اذا كان ذكا فلا بأس به قال فى الوافى: هكذا فى نسخ التهذيب التي رأيناها، قيل الجرز بكسر الجبم و تقديم المهملة على المعجمة من لباس النساء وفى الاستبصار « او الخوارزمية » وكأنها الصحيح فيكون المراد بها الحواصل . انتهى ، وما استصحه هو الصحيح لما علم من حال الشيخ في التهذيب وما وقع له فيه من التحريف والتصحيف مما لا يعد ولا يحصى .

اذا عرفت ذلك فالظاهر من تتبع كلام الاصحاب انه لا فائل بهذه الاخبار الاخبرة إلا ما يظهر من المحقق في المعتبر ونحوه السيد السند في المدارك ، قال في المعتبر واعلم ان المشهور في فتوى الاصحاب المنع في ما عدا السنجاب ووبر الحز والعمل به احتياط في الدين ، ثم قال بعد ان اوردروا بتي الحلبي وعلي بن يقطين المتقدمتين : وطريق هذين الخبرين اقوى من تلك الطرق ولو عمل بها عامل جاز وعلى الاول عمل الظاهرين من الاصحاب منضا الى الاحتياط للعبادة . وقال في المدارك بعد ذكر

⁽١) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٧ من لباس المصلى

⁽٢) الوسائل الباب ١٤ من لباس المصلى

المسألة والاستدلال على الجواز بصحيحتي على بن يقطين والحابي وصحيحة جميل ونقل كلام المحقق في المعتبر ما صورته: والمسألة قوية الاشكال من حيث صحة اخبار الجواز واستفاضتها واشتهار القول بالمنع بين الاصحاب بل اجماعهم عليه بحسب الظاهر وان كان ما ذكره في المعتبر لا يخلو من قرب. انتهى.

اقول: لما كان نظر المتصلبين من اصحاب هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد اقرب منه الى الصلاح انما هو الى الاسانيد من غير تأمل في متون الاخبار وكونها موافقة للقواعد الشرعية ام لا وموافقة لفتاوى الاصحاب ام لا ونحو ذلك من العلل المتطرقة اليها وقعوا في ما وقعوا فيه من هذه الاشكالات والترددات ، والمسألة بحمد الله سبحانه واضحة السبيل مكشوفة الدليل ، فإن مقتضى القاعدة المنصوصة عن اصحاب العصمة (عليهم السلام) بعرض الاخبار عند الاختلاف على مذهب العامة والاخذ بخلافه هو العمل باخبار المنع المؤيدة باتفاق الاصحاب عليها سلفاً وخافاً ، وهاتان الروايتان اعنى صحيحتي ابن يقطين والحلبي قد دلتا على جواز الصلاة في جميع الجلود مما لا يؤكل لحمه لا بخصوص الاشياء المعدودة فيهما لقوله في احداهما « وجميع الجلود » وفي الاخرى « واشماهه » وهذا عين ما اتفقت عليه العامة (١) وخلاف ما اتفقت عليه الامامية فاي امر اظهر في الحمل على التقية من ذلك ? ولسكنهم حيث الفوا القواعد المروية عنأُ مُمتهم (عليهم السلام) واعتمدوا على افكارهم وانظارهم بل اخترءوا لهم في مقابلتها قواعد لم الـكلام المنحل الزمام والمختل النظام . والى ما ذكرنا يشير كلام شيخنا في الذكرى حيث قال بعد نقل كلام المعتبر المتقدم الدال على اختياره الجواز : قلت هذان الحبران العموم لا يقوله الاصحاب (رضوان الله عليهم) . وبالجلة فان الحــكم بالنظر الى ما ذكرناه

⁽١) المغنى ج ١ ص ٩٨

من التقريب ظاهر لا اشكال فيه ولا شبهة تعتريه .

(المسألة الخامسة) — ظاهر الشيخ في المبسوط جواز الصلاة في الحواصل حيث قال في ما تقدم من عبارته المذكورة في صدر المسألة: واما السنجاب والحواصل فلا خلاف في انه يجوز الصلاة فيها. وقيدها ابن حزة و بهضهم بالخوارزمية ، وقد تقدم في رواية بشر بن يسار ما بدل على الجواز في الحواصل الخوارزمية ، ومنع من ذلك الشيخ في النهاية وهو ظاهر الاكثر حيث لم يتعرضوا له . قال في الدروس وفي الحواصل الخوارزمية رواية بالجواز ، تروكة . وهو اشارة الى رواية بشر المذكورة ، وروى في كتاب البحار (١) عن كتاب الحرائج في حديث يتضمن خروج التوقيع من الناحيسة المقدسة بعد السؤال عما يحل ان يصلى فيه من الوبر ، وفيه « وان لم يكن لك ما تصلي فيه فالحواصل جائز لك ان تصلي فيه من قرب والاحتياط ظاهر . واما الفنك ونحوه مما عدا الخز والسنجاب والحواصل فالم الفن على قائل بجواز الصلاة فيه إلا ما يظهر من عبارتي الصدوق في المجالس والمقنع المتقدمتين بالنسبة الى الفنك وان اختلفت فيه الاخبار كما عرفت مما تقدم .

(المسألة السادسة) — اختاف الاصحاب في التبكة والقلنسوة المعمولتين من وبر غير المأكول . فقال الشيخ في النهاية : لا تجوز الصلاة في القلنسوة والتبكة اذا عملا من وبر الارانب ويكره اذا عملا من حرير محض . واختاره ابن ادريس والعلامة في المختلف والشهيد في الذكرى . وتردد في الدروس ثم قال ان الاشبه المنع والظاهر انه المشهور . وقال في المبسوط يكره الصلاة في القلنسوة والتبكة اذا عملا من وبر مالا يؤكل لحمه وكذا اذا كانا من حرير محض .

اقول: ويدل على الاول ما تقدم قريباً من صحيحة على بن مهزيار (٢) قال: ه كتب اليه ابراهيم بن عقبة عندنا جوارب و تكلك تعمل من و بر الارانب ... الحديث، (١) ج ١٨ الصلاة ص ٨٨ (٢) الوسائل الباب ٧ من لباس المصلى ونحوها رواية احمد بن اسحاق الابهري ، ويعضدها رواية ابراهيم بن محمدالهمدائي (١) قال : « كتبت اليه : يسقط على ثوبي الوبر والشمر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة ? فكتب لا نجوز الصلاة فيه » ويؤكد ذلك ما دل على النهي عن الصلاة في ذلك خصوصاً وعموماً.

ونقل في المحتلف عن الشيخ الاستدلال على الجواز _ كما ذهب اليه في المبسوط _ بانه قد ثبت للنكة والقلنسوة حكم مفاير لحسكم الثوب من جواز الصلاة فيها وان كانا عجسين او من حرير محض فكذا يجوز لو كانا من وبر الارانب وغيرها. ثم اجاب عنه بالفرق بين الامرين واحاله على ما بينه في ما مضى .

اقول: والاظهر الاستدلال للشيخ لمى هذا القول بصحيحة محمد بن عبدالجبار المتقدمة قريباً وقوله فيها بعد السؤال عن تكة تعمل من وبر الارانب « وان كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه » .

واجاب الشهيد في الذكرى عن هذه الرواية (اولا) بانها مكاتبة . و(ثانياً) بانها تضمنت قلنسوة عليها وبر فلا يلزم منه جوازها من الوبر . ونحوه المحقق في المعتبر ايضاً .

وانت خبير بما فيه فان المكاتبة لا تقصر عن المشافهة متى كان المخبر عن كل من الامرين ممن يو ثق به ويعتمد عليه . واما قوله _ وقبله المحفق كما اشر نا اليه _ بانها أنما تضمنت قلنسوة عليها وبر ... الح فعجيب غاية العجب فان الرواية وان تضمنت ذلك الكنها ايضاً تضمنت التكة المعمولة من الوبر والجواب وقع عن الامرين .

وبالجملة فتمارض الاخبار المذكورة ظاهر لا ينكر والاظهر عندي في الجمع هو حمل خبر الجواز على التقية لاستفاضة الأخبار بالمنع عموماً وخصوصاً عما لا يؤكل لحمه، والجمع بالحمل على الكراهة _ كما عليه من ذهب الى الجواز كما يظهر من المدارك ومثله الحقق في المعتبر _ قد عرفت ما فيه في غير مقام مما تقدم .

⁽١) الوسائل|الباب ٧ من لباس المصلى

ثم انه لا يخفي عليك ما في مدافعة ما اختاره المحقق من القول بالجواز هذا لما اختاره في مسألة وبر الحز المفشوش بوبر الارانب من المنع للروايتين المتقدمتين وقد تقدم نقل كلامه ، فإنه ان كان الوبر المذكور بما لا نجوز الصلاة فيه فلا فرق بين كونه مفشوشا به غيره وبين كونه منفرداً يصنع منه قلنسوة او تكة بل الثاني اولى بالمنع وإلا فلا وجه لقوله بالجواز هذا ، وكذلك يرد على صاحب المدارك ايضاً حيث انه في تلك المسألة نقل كلام المحقق وجهد عليه وهو ، وذن باختياره . والجواب ـ بان صحيحة محمد بن عبد الجبار قد دات على الجواز هنا وروايتا احمد وايوب بن نوح دلتا على المنع في تلك المسألة فوجب القول بكل منها في ما دل عليه _ مردود بان هذه الروايات ايضاً متعارضة متصادمة اذ المدار على جواز الصلاة في الوبر وعدمه منسوجا كان او غير منسوج ، اذ لا يعقل انسجه خصوصية نخرجه عما كان عليه لولا من حل او حرمة ، فالقول بكل من الروايتين قول بالمنذ قضين بل لابد من النرجيح فيها او الجمع بينها ، وقضية الترجيح العمل بالصحيحة المذكورة فيمتنع قولها بالمنع في الوبر المخلوط والحال كما عرفت . وبالجلة فالتمارض والتدافع بين قوليها ظاهر كما لا يخني .

ثم انه لا يخنى انه قد وقع اصاحب المدارك سهو فى هذا المقام حيث آنه بعد ان نقل عن النهاية اولا القول بالمنع نقل عن النهاية ايضاً القول بالجواز على كراهة ، وهذا القول أنما هو فى المبسوط لا النهاية كما جرى به قلمه هنا .

(المسألة السابعة) --- قد تقدم في صحيحة ابي على بن راشد النهي عن الصلاة في الثمالب وفي الثوب الذي يليه ، وتقدم ايضاً في صحيحة على بن مهزيار النهي عن الصلاة فيها وفي الثوب الذي يليها ثم فسره (عليه السلام) بالثوب الذي يلصق بالجلدونقل في بقية الرواية ما يدل على الثوب الذي فوقه والثوب الذي تحته ، وتقدم ايضاً في عبارة كتاب الفقه « واياك ان تصلي في الثمالب ولا في ثوب تحته جلد ثمالب، وبذلك صرح الشيخ (قدس سره) في النهاية فقال : لا تجوز الصلاة في الثوب الذي يكون تحت و برالثها اب

والارانب ولا الذي فوقه على ما وردت به الرواية . وقال في المبسوط : لا تجوز الصلاة في الشوب الذي يكون تحت الثمالب ولا الذي فوقه على ما وردت به الرواية . كذا نقله عنه في الختلف . وقال الصدوق : واياك أن تصلي في الثملب ولا في الثوب الذي يليه من تحته وفوقه .

واستشكل جملة من الاصحاب حمل النهي في الاخبار المذكورة على التحريم إلا ان يقال بنجاسة هذه الأشياء وملافاتها بالرطوبة ، قال الشييخ في المبسوط على أثر العبارة المتقدمة : وعندي أن هذه الرواية محمولة على الـكراهة أو على أنه أذا كان أحدهما رطبًا لان ما هو تجس أذا كان يابساً لا تتعدى منه النجاسة الى غيره . والعجب أن العلامة في المحتلف نقل عنه العبارة المتقدمة خاصة وهو مما يؤذن بقوله بالنحريم مطلقا كما اطلقه فى النهاية مع أن بقية كلامه في المبسوط يؤذن بالتأويل في تلك الرواية . وعا ذكره من التفصيل فيالمبسوط صرح المحقق فيالمعتبر وزاد : والخبر بالمنع مقطوع السند شاذ فيسقط اعتباره . وبنحو ذلك ايضاً صرح العلامة في المختلف فقال : وعندي أن هذه الرواية محمولة على السكراهة او على انه اذا كان احدهما رطبًا لان ما هو نجس اذا كان يابسًا لا تتمدى منه النجاسة إلى غيره ، ثم نقل عن ابن ادريس أنه قال : لا بأس بالصلاة في الثوب الذي تحته او فوقه و بر الارانب اوالثعالب ، ثم استقربه وقال : لنا ــ انه صلى على ا الوجه المأمور به شرعا فيخرج عنالعهدة ، ولان المقتضىالصحة موجود والمعارضلايصلح للمانعية أذ المعارض هنا ليس إلا مماسة الوبر وايس هذا من الموانع أذ النجس العيثي أذا ماس غيره وهما يا بسان لم تتعد النجاسة الى الغير فكيف بهذا الوبر الذي ليس بنجس ? ثم نقل عن الشيخ (قدس سره) انه احتج بان الصلاة في الذمة بيقين ولا تبرأ إلا يمثله ولا يقين للبراءة مع الصلاة فيالثوب الملاصق الوبر . وبما رواء علي بن مهزيار عن رجل ثم اورد الرواية الى آخرها كما قدمناه ، وقال : والجواب عن الاول انه قد حصل اليقين بالبراءة حيث قد وقع الفعل على الوجه المأمور به شرعا . وعن الثاني ان الرجل مجهول فجاز أن يكون غير عدل مع المُكان حمل النهي على الـكراهة كما حمله الشيخ (قدس سره) في البسوط .

اقول: لا يبعد عندي ان النهى فى الاخبار المذكورة عن الصلاة فى الثوب الذي غدت الجلد وفوقه انما هو باعتبار ما يسقط عليه من الوبر ويتناثر عليه فى وقت لبسه له غدت الوبر كان او فوقه ، وحينئذ فيكون فيه دلالة على عدم جواز الصلاة في الثوب الذي عليه شعر او وبر ما لا يؤكل لحه وسيأتي المكلام فيه ان شاء الله تعالى ، وإلا فالقول بالمنع من حيث النجاسة لا وجه له بالمكلية لما ثبت من صحة التذكية لحذه الحيوانات خلافا للشيخ في السباع ، وانه مع اليبوسة لا تتعدى النجاسة لو ثبتت النجاسة ، وهذا كله ظاهر بل الظاهر انه لا وجه له نم إلا ما ذكر ناه . وان ثبت انه لا يتناثر من الوبر شي ولا يسقط منه شي على الثياب فلا مناص من جعل النهي تعبداً شرعيا او محمولا على الكراهة ويؤيده ما ورد في رواية ابي بصير (١) قال : « سأات ابا عبدالله (عليه السلام) عن الحسلاة فى الفراه فقال كان على بن الحسين (عليه السلام) رجلا صرداً لا تدفئه فراه الحجاز لان دباغها بالقرظ و كان يبعث الى العراق فيؤتى مما قبلمكم بالفرو فيلبسه فاذا الحاراق فيوثى مما قبلمكم بالفرو فيلبسه فاذا الحراق يستحلون اباس الجلود الميتة و يزعمون ان دباغه ذكانه ، فانه لا ربب ان نزع حضرت الصلاة القاه والتي القعيص الذي يليه فكان يستحلون اباس الجلود الميتة و يزعمون ان دباغه ذكانه ، فانه لا ربب ان نزع العراق الفراه هنا محول على الاستحباب لاصلة الطهارة كما تقدم تحقيقه وكذا الثوب الذي يليه بالطريق الاولى .

(المسألة الثامنة) - قطع الشهيدان وجماعة : منهم _ صاحب المدارك ومن تبعه باختصاص المنع بالملابس فلو لم يكن كذلك كالشعرات الملقاة على الثوب لم يمنع عن الصلاة فيه ، وذهب الاكثر الى عموم المنع كما نقله شيخنا الحجلسي في كناب البحار .

اقول : والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما تقدم في موثقة ابرــــ

⁽١) الوسائل الباب ٦٦ من لباس المصلى

بكير (١) من قوله (عليه السلام): «وكل شي حرام اكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه والبانه وكل شي منه فاسدة ... الحديث » فانها شاملة اللشعر الملق على الثوب ، ورواية ابراهيم بن محمد الهمداني المتقدمة في صدر هذا المقام ، وهي صريحة في عدم جواز الصلاة في الشعر والوبر الملقى على الثوب ، وصحيحة محمد بن عبد الجبار المتقدمة في روايات المسألة الثالثة (٣) وهي صريحة في جواز الصلاة فيه اذا كان ذكياً .

والمفهوم من كلام شيخنا الشهيدالثاني (قدس سره) في الروض ان مستده في ما ذهب اليه من الجواز في هذه المسألة هو الجمع بين الروايات المذكورة ، حيث انه بعد ذكر الاخبار المذكورة قال : وطريق الجم حمل روايات المنع على الثوب المعمول من ذلك والجواز على ما طرح على الثوب من الوبر ، ثم قال وممن صرح بالجواز الشيخ والشهيد في الذكرى وهو ظاهر المعتبر ، وجمع الشيخ بينها بحمل الجواز على ما يعمل منها مما لا تتم الصلاة فيه وحده كالتكة والقلنسوة كما وقع التصريح به في مكاتبة العسكري (عليه السلام) (٣) انتهى .

اقول: فيه انك قد عرفت في ما قدمناه ان الاظهر حمل الجواز في صحيحة محمد ابن عبدالجبار على التقية ، على انه كيف يتم له الجمع بذلك وصحيحة محمد بن عبدالجبار المذكورة قد تضمنت جواز الصلاة في التكة الممولة من وبر الارانب ورواية ابراهيم بن محمد الممداني المصرحة بالمنع تضمنت الشعر والوبر الذي يسقط على الثوب ، فكيف يتم له الجمع بما ذكره واخبار السألة كما ترى ? ما هذه إلا غفلة بعيدة من مثل شيخنا المذكور منحه الله بالرفعة والحبور. واما ما نقله عن الشيخ من الجمع بين الاخبار المذكورة بحمل الجواز على ما يعمل منها مما لا تتم الصلاة فيه وحده والمنع في غيره فهو وان تم له بالنسبة الى هذه الروايات إلا انه يضعف بما دات عليه روايتا على بن مهزيار واحمد بن اسحاق الابهري من المنع عن الصلاة في الجوارب والتكلك الممولة من وبر الارانب، وبالجلة الابهري من المنع عن الصلاة في الجوارب والتكلك الممولة من وبر الارانب، وبالجلة

⁽١) ص ٥٨ (٧) تقدمت في المسألة الرابعة ص ٧٦ (٣) ص ٢٦

قانه لا مخلص من هذه الاشكالات وكثرة هذه الاحتمالات إلا بحمل الروايات المذكورة على التقية كما ذكرناه . والله العالم .

(المسألة التاسعة) — الاظهر عندي عدم دخول فضلات الانسان من شعره وريقه وعرقه ونحوها في حكم فضلات غير مأكول اللحم وان صدق عليه انه غير مأكول اللحم ، وكذا فضلة غير ذي النفس السائلة فانها غير داخلة ايضاً .

وبيان ذلك اما بالنسبة الى فضلات الانسان (فاولا) ـ لا يخنى ان المتبادر من غير مأكول اللحم في تلك الاخبار المقابل ـ في كثير منها كموثقة ابن بكير وغيرها سبماً كول اللحم انما هو ما كان من سائر الحيوانات ذي النفس السائله التي وقع ذكر جملة منها بالتفصيل في تلك الاخبار من الحز والسنجاب والفنك ونحوها مما تقدم ، و بعض الاخبار قد اشتمل على هذا العنوأن و بعضها قد اشتمل على حيوانات معدودة و بعضها قد اشتمل على الامرين ، وحينتذ فيحمل مطلقها على مقيدها ومجملها على مفصلها ، وبالجملة فان الانسان وان صدق عليه هذا العنوان لكن مرمى هذه العبارة في الاخبار والمتبادر منها بتقريب ما ذكرنا انما هو ما عداه من تلك الحيوانات التي جرت العادة باتخاذ الجلود منها والاشعار والاوبار والانتفاع بها في سائر وجوه المنافع .

و(ثانياً) - ما رواه على بن الريان في الصحيح (١) قال : « كتبت الى الي الحسن (عليه السلام) المأله هل مجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان واظفاره ثم يقوم الى الصلاة من قبل أن ينفضه و يلقيه عنه ? فوقع مجوز » وصحيحته الاخرى (٢) قال : « سألت ابا الحسن الثالث (عليه السلام) عن الرجل يأخذ من شعره و اظفاره ثم يقوم الى الصلاة من غير أن ينفضه من ثوبه ? قال لا بأس » والاولى شاملة لشعر الانسان نفسه واظفاره أو شعر غيره واظفاره والثانية في شعر نفسه فقط ، ومنه يفهم غيرها من الفضلات أذ العلة واحدة . و يعضد ذلك ما رواه في كتاب قرب الاسناد

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ١٨ من لباس المصلى

عن الحسين بن علوان عن الصادق عن ابيه (عليها السلام) (١) «ان علياً (عليه السلام) سئل عن البزاق يصيب الثوب قال لا بأس به » واطلاق نني البأس شامل لما نحن فيه .

و (ثالثاً) — استلزام ذلك المنع من ثوب يعرق فيه الانسان نفسه لنفسه وغيره او ثوب يمخط فيه او يبصق فيه ، والمنع من المصافحة والمعانقة في البلاد الحارة مع العرق فيها او احدهما ، واللوازم كلها باطلة منفية بالآية والرواية للزوم الحرج والعسر (٢) .

واما بالنسبة الى ما لا نفس له فلما تقدم من عدم تبادر ذلك من العنوان المذكور وعدم عد شي مما لا نفس له في عداد تلك الافراد ، واصالة العدم حتى يقوم الدليل الواضح البيان ، ولان اطلاق الالفاظ في الاحكام الشرعية انما ينصرف الى الافراد الشائمة المشكثرة دون الفروض النادرة ، ولانه لو تم ذلك للزم الحسكم بالمنع من الصلاة في الثوب والبدن الذي عليه فضلة الذباب ولزوم الحرج به ظاهر . ويمضد ذلك بابين وجه جواز الصلاة في الحرير الممزوج اتفافاً وما لا تتم الصلاة فيه وان كان خالصاً على المشهور مع انه من فضلة ما لا بؤكل لحه . وبذلك يظهر لك جواز الصلاة في الثوب الذي يسقط عليه المسل او الشمع المنخذ منه وما يوضع منه تحت نص الحاتم ونحو ذلك . والله العالم .

تلخيص

قد ظهر مما قدمنا من الابحاث وما سيأتي في المقام الثالث ان شاء الله تعالى ان ما دلت عليه موثقة ابن بكير المتقدمة (٣)من عموم التحريم في فضلة ما لا بؤكل لحمه لابد فيه من ارتكاب التخصيص والتفصيل ، فان منه ما يجب اخراجه من هذه القاعددة كفضلات الانسان و فضلات غير ذي النفس السائلة ، ومنه ما يجب استثناؤه للاخبار واجماع الاصحاب كالحربر المنسوج بغيره ونحوه مما سيأتي والحزز ، ومنه ما يجب ابقاؤه

⁽۱) الوسائل الباب ۱۷ من النجاسات (۲) ج ۱ ص ۱۵۵ (۳) ص ۸۸

تحت القاعدة المذكورة ، وحمل الاخبار الدالة على الجواز فيه على التقية وأن قيل بمضمون هذه الاخبار وحمل اخبار المنع على السكر اهة إلا أنك قد عرفت ما فيه ، وأما ما لم ترد الاخبار بالمعارضة فيه من الافراد فيجب ابقاؤه على ما دلت عليه الموثقة المذكورة لمسراحتها في ذلك وعدم وجود المعارض .

(المسألة العاشرة) — قال العلامة في المنتهى : لو شك في كون الصوف او الشمر او الوبر من غير مأكول اللحم لم تجز صلاته لانه مشروط بستر العورة مما يؤكل لحله والشك في الشرط بوجب الشك في المشروط.

افول: الظاهر ان هذه شبهة عرضت في هذا المقام وإلا فالظاهر من الاخبار وكلام الاصحاب ان الشرط في الصلاة ستر العورة مطلقاً إلا أنه قد دلت جملة من النصوص على النهي عن الصلاة في أشياء وهي المعدودة في هذه المقامات وأن لم يستر بها العورة ومنها ما يتخذ مما لا يؤكل لحمه كما عرفت من اخبار هذا المقام ، والمنع عن ذلك موقوف على معلومية كونه مما لا يؤكل لحمه هما لم يعلم كونه كذلك فليس بداخل تحت تلك الاخبار فيبقي على أصل الصحة ، وتعضده الاخبار الصحيحة الصريحة في هد أن كل شي فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه » (١) والمراد بالحل ما هو اعم من حل الاكل وهو حل الانتفاع. نعم ما ذكره هو الاحوط كما لايخني (المسألة الحادية عشرة) — قال في التذكرة: لو منج صوف ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه واسج منها أوب لم تصح الصلاة فيه تغليباً للحرمة على اشكال ينشأ من اباحة المنسوج من الكتان والحرير ومن كونه غير متخذ من مأكول اللحم ، وكذا لو اخذ قطها وخيطت ولم يبلغ كل واحد منها ما يستمر العورة.

اقول: الذي ينبغي ان يعلم في هذا المقام هو أنه قد دلت الاخبار على النهيءن الصلاة في ما لا وكل لحمه وعن الصلاة في الحرير، ومقتضى هذا النهي هو العموم

لكون كل منها خالصاً او ممزوجا ، نعم قام الدايل بالنسبة الى الحرير وانه متى منج بغيره مما يجوز الصلاة فيه ونسج معه فسكان ثوبا واحداً على جواز الصلاة فيه فوجب استثناؤه من روايات المنع مطلقاً و بتى غيره على حكم العموم ، والحاق احدها بالآخر محض قياس لا يوافق اصول المذهب فلا اشكال مجمد الله المتعال . ويعضد ذلك ماتقدم في و بر الحر المغشوش بو بر الارانب او الثعالب فان الاظهر الاشهر رواية وفتوى هو المنع من الصلاة فيه منسوجا او ملتى على الثوب .

(المقام الثالث) — في الحرير ولا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في تحريم لبس الحرير المحض للرجال وبطلان الصلاة فيه ، قال في الممتبر: اما تحريم لبسه للرجال فعليه علماء الاسلام وأما بطلان الصلاة فيه فهو مذهب علمائنا ووافقنا بعض الجنابلة (١) .

اقول: اما ما يدل على تحريم لبسه الرجال فاخبار مستفيضة من طرق الخاصة والعامة ، فما ورد من طرق الاصحاب ما رواه الصدوق في الفقيه (٢) عن ابي الجارود عن ابي جعفر (عليه السلام) « أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لعلي (عليه السلام) أني أحب لك ما أحب لنفسي واكره لك ما أكره لنفسي ، فلا تتختم خاتم ذهب فانه زينتك في الآخرة ، ولا تلبس القرمن فانه من أردية أبليس ، ولا تركب عيثرة حراه فانها من مراكب أبليس ، ولا تلبس الحرير فيحرق الله جلدك يوم تلقاه ، قال في الوافي : القرمن بالكسر صبخ أرمني يكون من عصارة دود يكون في أجامهم ، ولمل معنى الحديث الرداء المصبخ به من أردية أبليس ، وقد مضى نفي البأس عنه في كتاب الصلاة وجم في الفقيه بين الخبرين بأن المنهى عنه ما كان من أبريسم محض ، وميثرة الفرس بتقديم المثناة المتحتانية على المثلثة لبدته . ويأتي تمام توضيحه في بأب آلات الدواب : انتهى .

⁽۱) المغنى ج ١ص ٥٨٨ (٢) ج ١ص ١٦٤ و في الوسائل الباب ٣٠ من لباس المصلى

وما رواه البكليني في الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : ﴿ لا يصلح لباس الحرير والديباج فاما بيمها فلا بأس » .

وعن ابي داود يوسف بن ابراهيم (٣) قال : « دخلت على ابي عبدالله (عليه السلام) وعلي قباه خز وبطانته خز وطيلسان خز مرتفع فقلت ان علي ثوبا اكره لبسه فقال وما هو ? قلت طيلساني هذا . قال وما بال الطيلسان ? قلت هو خز . قال وما بال الخز؟ قلت سداه ابريسم . قال وما بال الابريسم ? قال لا يكره ان يكون سدى الثوب ابريسم ولا زره ولا علمه و أنما يكره المصمت من الابريسم للرجال ولا يكره للنساه » .

وما رواه الشيخ فى التهذيب والصدوق في الفقيه عن يوسف بن محمد بن لبراهيم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس بالثوب ان يكون سداه وزره وعلمه حريراً وانماكره الحرير المبهم للرجال » .

وما رواه فى الكابي فى الموئق عن ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا يلبس الرجل الحرير والديباج إلا فى الحرب» قال في الوافي الديباج يقال للحرير المنقوش فارسي معرب وكائن الحرير يطلق على ما لا نقش له ويقابل بالديباج . افول : فى كتاب مجمع البحرين ـ بعد ان ذكر ان الديباج ثوب سداه ولحمته ابريسم ـ وفي الحبر « لا تلبسوا الحرير والديباج » بريد به الاستبرق وهو الديباج المغليظ . وعكن الجمع ببن الكلامين بان الفظ الذي وصفه به هنا باعتبار النفش كما ذكره في الوافى فلا منافاة .

وعن ليث المرادي (٥) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كسا اسامة بن زبد حلة حربر فخرج فيها فقال مهلا يا اسامة انما

⁽١) الوسائل الباب ١١ من اباس المصلى (٧) الوسائل الناب ١٠ و١٠من اباس المصلى

 ⁽٣) الوسائل الباب ١٣ من لباس المصلى (٤) الوسائل الباب ١٧ من اباس المصلى

⁽٥) الوسائل الباب ١٦ من اباس المصلى

يلبسها من لاخلاق له فاقسمها بين نسائك ، .

وعن سماعة في الموثق (١) قال «سأات ابا عبدالله (عليه السلام) عن اباس الحرير والديباج ٢ فقال اما في الحرب فلا بأس به وان كان فيه تماثيل ، الى غير ذلك من الاخبار. ومما يدل على تحريم الصلاة فيه المرجال ما تقدم قريباً (٧) في صحيحة محمد بن عبد الجبار من قوله (عليه السلام) « لا تحل الصلاة في حرير محض » .

وما رواه فىالكافي فىالصحيىح عن محمد بن عبدالجبار ابضاً (٣)قال : «كتبت الى ابي محمد (عليه السلام) هل يصلى في قلنسوة حرير محض او قلنسوة ديباج ? فكتبلا تحل الصلاة في حرير محض » .

وعن اسماعيل بن سعد الاحوص (٤) قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) هل يصلى الرجل في ثوب ابريسم ? فقال لا » .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن اسماعيل بن سعد الاحوص (٥) قال · « سألته عن الثوب الابريسم هل يصلي فيه الرجال ? قال لا » .

وعن الحلمي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : « كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الابريسم والقلنسوة والحف والزنار يكون فى السراويل ويصلى فيه » .

واما ما رواه مجمد بن اسماعيل بن بزيع في الصحيح (٧) قال : ﴿ سَأَلَتَ ابَا الْحَسَنَ وَ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ عن الصلاة في ثوب ديباج ، فقال ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس ﴾ فقد اجاب عنه الشيخ ﴿ قدس سره ﴾ بالحمل على حال الحرب لما ورد من جواز ابسه حينتُذ

⁽١) الوسائل الباب ١٠ من لباس المصلى (١) ص ٧٦

⁽٣) و (٦) الوسائل الباب ١٤ من لباس المصلى

 ⁽٤) و(٧) الوسائل الباب ١١ من اباس المصلى .

⁽٥) التهذيب ج ١ ص ١٩٥ وفي الوسائل اشار اليه في الباب ١١ من لباس المصلى

او على ما اذا كان سداه او لحمته غزلا او كتاناً . والاقرب عندي حمله على التقية .

ومن الاخبار المتعلقة بالمسألة ما رواء في السكافي عن سفيان بن السمط (١) قال:

« قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن (عليه السلام) يسأله عن أوب حشوه قز
يصلى فيه ? فكتب لا بأس به » وروى في التهذيب عن الحسين بن سعيد (٢) قال:

« قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن الرضا (عليه السلام) يسأله عن الصلاة
في أوب حشوه قز ، فكتب اليه وقرأته : لا بأس بالصلاه فيه » . وروى في الفقيه
والتهذيب (٣) قال : « كتب ابراهيم بن مهزيار الى ابي محمد الحسن (عليه السلام) في
الرجل يجمل في حبته بدل القطن قزاً هل يصلي فيه ؟ فكتب نعم لا بأس به » .

وروى في الكافي في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر (٤) قال: « سأل الحسن بن قياما ابا الحسن (عليه السلام) عن الثوب الملحم بالقز والقطن والقز اكثر من النصف أيصلي فيه ? قال لا بأس وقد كان لابي الحسن (عليه السلام) منه جبات اقول: قال في المصباح المنير: القز معرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريسم ولهذا قال بعضهم القز والابريسم مثل الحنطة والدقيق . وقال في الوافي: القزبالفتح والتشديد نوع من الحرير فارسي معرب .

وروى فى كتاب الاحتجاج مما كتبه الحيري الى الناحية المقدسة (٥) ﴿ أَمَا نَجِد بِاصِبَهَانَ ثَيَابًا عَتَابِيةً على عمل الوشي من قز وابريسم هل تجوز الصلاة فيها ام لا ؟ فاجاب (عليه السلام) لا تجوز الصلاة إلا فى ثوب سداه او لحمته قطن او كتان ﴾ اقول: فى القاموس الوشي نقش الثوب ويكون من كل لون ، وشى الثوب كوعى وشياوشية حسنة غنمه و نقشه وحسنه . وفى كتاب المصباح وشيت الثوبوشياً من باب وعد رقمته و نقشته فهو موشى والاصل على مفعول ، والوشى نوع من الثياب للوشية تسمية بالمصدر .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٦) ﴿ لا تصل في ديباج ولا في حرير ولا في

⁽١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٧ من اباس المصلى

⁽٤) و (٥) الوسائل الباب ١٣ من لباس المصلى (٦) ص ١٦ .

وشي ولا فى ثوب من ابريسم محض ولا في تكة ابريسم واذا كان الثوب سداه ابريسم ولحته قطن اوكتان او صوف فلا بأس بالصلاة فيها » انتهى .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان السكلام في السألة وما دات عليه هذه الاخبار يقع في مواضع (الاول) قد عرفت اجماع الاصحاب (رضوان الله عليهم) على بطلان الصلاة في الحرير المحض ، ولا فرق في ظاهر الاصحاب بين ما كان ساتر اللهورة ولا غيره ، ونسبه المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى الى الشيخين والمرتضى واتباعهم ، واستدل على البطلان مطاقاً بان الصلاة فيه منهى عنها والنهي في العبادة يستلزم الفساد لاستحالة كون الفعل الواحد مأ وراً به منهياً عنه فتى كان منهياً عنه لا يكون مأموراً به وهو معنى الفساد اقول : الاظهر في تعليل الفساد في هذا المقام أعاهو من حيث استلزام مخالفة النهي عدم الامتثال لاوام الشارع ولا ريب ان مبنى الصحة والبطلان أنما هو على الامتثال وعدمه واما ما دلت عليه صحيحة محد بن اسماعيل المتقدمة من صحة الصلاة في ثوب الديباج ما لم يكن فيه تماثيل فقد تقدم الجواب عنه ،

(الثاني) — الظاهر انه لا خلاف بينهم في ان البطلان انما هو مع الاختيار وإلا فلو اضطر الى ابسه لبرد او حر اونحوهما فلا بأس، ونقل الاجماع عليه جمع من الاصحاب وكذا في حال الحرب وان لم يكن ضرورة ، نقل عليه الاجماع الشهيد في الذكرى، ويدل على الاول مضافا الى الاجماع المنقول جملة من عمومات الاخبار مثل قولهم (عليهم السلام) (١): « ليس شي ثما حرم الله تعالى إلا وقد احله لمن اضطر اليه » وقولهم (عليهم السلام) (١) « كل ما غلب الله عليه فالله اولى بالهذر » وقوله (صلى الله عليه وآله) (٣) « رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما اكرهوا عليه وما لا يطيقون » وشحو ذلك ، واما على الثاني فما تقدم من موثقة ابن بكير عن بعض اصحابنا وموثقة سماعة (٤)

⁽١) الوسائل الباب ١ من القيام (٧) الوسائل الباب ٧ من قضاء الصلوات

⁽r) الوسائل الباب . r من الخلل في الصلاة (٤) ص ٨٨ و ٨٩

ومثلها ما رواه في السكافي عن اسماعيل بن الفضل عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: « لا يصلح للرجل ان يلبس الحربر إلا في الحرب » وما رواه عبدالله بن جعفر في قرب الاسناد بسنده عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه (عليها السلام)(١) « ان عليا (عليه السلام) كان لا يرى بلبس الحرير والدبباج في الحرب اذا لم يكن فيه المتماثيل باسا » وما يظهر من المنافاة بين هذا الخبر وخبر شماعة المتقدم - من حيث نفي البأس وان كان فيه تماثيل في خبر سماعة واشتراط نفي البأس في هذا الحبر بما اذا لم يكن فيه تماثيل - فيمكن الجواب عنه بان نفي البأس في خبر سماعة محول على نفي البأس عن التحريم خاصة وان بقيت السكر اهة وهذا الحبر على نفي البأس عنهما او بحمل ذلك الحبر على على عدم الصلاة فيه وحمل هذا على الصلاة فيه .

واستثنى بعض الاصحاب لبسه للقمل قال في المعتبر : ويجوز لبسه للقمل لما روى (٣) هان عبدالرحمان بن عوف والزبيرشكوا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) القمل فرخص لهما في قيص الحرير » وقال الراوندي في السرائع : لم يرخص لبس الحرير لا حد إلا لعبدالرحمان بن عوف قانه كان قملا ، والمشهور ان الترخيص لعبدالرحمان والزبير ويعلم من الترخيص لهما بطريق القمل جوازه الهيرهما بفحوى اللفظ . ويقوى عندي عدم النعدية . انتهى . وقال الصدوق في الفقيه « ولم يطلق النبي (صلى الله عليه وآله) البس الحرير لاحد من الرجال إلا لعبدالرحمان بن عوف وذلك انه كان رجلا قملا » وتوهم صاحب الذخيرة ان هذه العبارة من تتمة خبر ابي الجارود المتقدم فذكرها في الذخيرة في ذيل الحبر المذكور وهو سهو محض بل الظاهر انها من كلام الصدوق الذي يداخل في ذيل الحبر المذكور وهو سهو محض بل الظاهر انها من كلام الصدوق الذي يداخل به الاخبار فيقع فيه الاشتباء ولهذا لم يذكرها المحدثان في الوافي والوسائل ، ويدل عليه ايضاً ان الصدوق نقل خبر ابي الجارود في كتاب العلل عاريا من ذلك . اقول : الظاهر ان هذه الرواية المشار اليها وان اشتهر نقلها حتى في كلام الصدوق انما وردت من طرق

⁽۱) و (۲) الوسائل الباب ۱۲ من لباس المصلى (۳) المفنى ج ۱ ص ۹۸۹

المامة لمدم وجودها في اخبارنا كما لا يخنى على من تتبعها من مظانها ولا سيما كتاب البحار الجامع لشوارد الاخبار وحينئذ فيضعف الاعتماد عليها .

(الثالث) — الظاهر انه لا خلاف ايضاً في ان الممتبر في التحريم كون الثوب حريراً محضاً كما دات عليه صحيحتا محمد بن عبد الجبار واليه اشار بالمبهم في رواية يوسف بن محمد بن ابراهيم ، وعلى هذه الروايات محمل ما اطلق من الاخبار . وظاهر الاصحاب انه محصل الحل بالامتراج وان كان الخليط افل بل ولو لم يكن إلا العشر كما نص عليه في المعتبر إلا ان يكون مستهلكا مجيث يصدق على الثوب انه حرير محض ، والى ذلك يشير قوله في صحيحة البرنطي : « والقز أكثر من النصف » الؤذن بغابة القز على القطن الذي فيه ، واظهر من ذلك موثقة اسماعيل بن الفضل عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) هيه ، واظهر من ذلك موثقة اسماعيل بن الفضل عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) خبر الاحتجاج ونحوه من السدى أو اللحمة يمكن حمله على المثيل كما يستفاد من ذكر في خبر الاحتجاج ونحوه من السدى أو اللحمة يمكن حمله على المثيل كما يستفاد من ذكر موفق موف ووبر ونحوها مما مخرج به عن كونه حريراً محضاً كما تشعر به عبارة كتاب الفقه .

ولو خيط الحرير بغيره من قطن ونحوه وان كثر لم يخرج عن التحريم ، وكذا لو جمل الثوب ملفقاً من قطع حرير وغيره بما تجوز الصلاة فيه فانه لا يخرج بذلك عما هو عليه من التحريم ، واولى من ذلك ما لو كانت بطانته او ظهارته حرير آ .

بقى الكلام في المحسو بالحرير فهل يكون كذلك في المنع أم تجوز الصلاة فيسه ? والى الثاني مال الشهيد في الذكرى ويظهر من شيخنا المجلسي في البحار الميل اليه ايضاً . وبالاول قطع الفاضلان في المعتبر والمنتهى وهو الظاهر من الصدوق . ويدل على ماذكره في الذكرى الروايات الثلاث المتقدمة ، وحمل الصدوق في الفقيه القز هنا على قز الماعز والظاهر ان مراده شعره ، ولا يخنى ما فيه . وفي المعتبر نقل رواية الحسين بن سعيد التي

⁽١) الوسائل الباب ١٣ من اباس المصلي

هي احدى الثلاث المتقدمة وردها بالضمف لاستناد الراوي الى ما وجده في كتاب لم يسمعه من محدث ثم نقل تأويل الصدوق المذكور . وفي المنتهى نقلها ايضاً واجاب عنها بما ذكره الصدوق ولم يطمن بالضعف لما فيه من الضعف كما لا يخنى . والدكل بمحل من المتحل كما لا يخنى على المنصف . قال في الذكرى ... بعد ذكر الكلام في المسألة و نقل تأويل الصدوق وجواب صاحب المعتبر . ما لفظه : قلت يضمف الاول بانه خلاف الحقيقة الظاهرة ، والثاني بان اخبار الراوي بصيفة الجزم والمكانبة المجزوم بها في قوة المشافهة ، مع ان الحاص مقدم على العام فلو قيل بالعمل برواية الحسين لم يكن بعيداً . ويؤيده ما ذكره الصدوق في الفقيه انه كتب ابراهيم بن مهزيار الى ابي محمد (عليه السلام) ثم ساق الحبر كما تقدم ثم قال اورده الصدوق بصيفة الجزم ايضاً . انتهى . وهو جيد . وعلى هذا الحبر كما تقدم ثم قال اورده الصدوق بصيفة الجزم ايضاً . انتهى . وهو جيد . وعلى هذا فيكون هذا الفرد مستثنى من كلية المنع من الصلاة في الحرير للاخبار المذكورة ، إلا ان فاه عبارة الذكرى حيث قال فاو قيل . . . الح ـ كون الحمكم بالمنع اجماعياً وقوفا على عموم اخبار المذع من الصلاة في الحرير فيشكل الخروج عنه ، إلا ان الغاء هذه الاخبار مع تأيدها المنع من الصلاة في الحرير فيشكل الخروج عنه ، إلا ان الفاء هذه الاخبار مع تأيدها من شوب الاشكال لما عرفت ولما سبآيي في المقام ابضاً ان شاه الله تمالى . وبالجلة فالمسألة لا مخلو من شوب الاشكال لما عرفت ولما سبآيي في المقام ابضاً ان شاه الله تمالى .

(الرابع) -- الظاهر انه لا خلاف في جواز ابس الحرير في غير الصلاة النساء نقل الاجماع على ذلك الماضلان والشهيدان وغيرهم ، وأما وقع الحلاف في الصلاة لهن فيه فذهب الاكثر الى الجواز ونقل عن الصدوق المنع ، قال في الفقيه ، وقد وردت الاخبار بالنهي عن ابس الديباج والحرير والابريسم المحض والصلاة فيه المرجال ووردت الرخصة في ابس ذلك للنساء ولم ترد بجواز صلاتهن فيه ، قالنهي عن الصلاة في الابريسم المحض على العموم للرجال والنساء حتى يخصهن خبر بالاطلاق لهن في الصلاة فيه كما خصهن على العموم للرجال والنساء حتى يخصهن خبر بالاطلاق لهن في الصلاة فيه كما خصهن بلبسه . انتهى . وفي هذا الكلام عندي نظر لم اقف على من تعرض له وذلك من بلبسه . انتهى . وفي هذا الكلام عندي نظر لم اقف على من تعرض له وذلك من

وجهبن (احدها) _ ان ظاهر كلامه انه أيما استند في منع صلاة النساء في الحرير الى ان الرخصة أيما وردت لهن في ابسه ولم ترد بجواز صلاتهن فيه . ويرد عليه انه يكني في صحة صلاتهن فيه الهمومات الآمرة باللباس وستر الهورة مطلقاً خرج ما خرج بدليل وبقي ما بقي ، وحيند فيهجوز لهن الصلاة فيه حتى يقوم دايل على المنع ، و(ثانيها) ان ما يؤذن به كلامه _ من ان الاخبار الواردة بالنهي عن الصلاة في الحرير المحض شاملة باطلاقها او عومها للرجال والنساء _ محل منع ، فان اكثر الاخبار أيما اشتملت على السؤال عن الرجل فموردها الرجال خاسة . وصحيحتا محمد بن عبد الجبار المتقدمتان وان دلسا باطلاقها على المنع من الصلاة في الحرير المحض إلا أنها مبنيتان على سبب خاص وهو على ما يشمل النساء .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان ظواهر الاخبار في المسألة لا تخلو من اختلاف ، ومنها موثقة ابن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « النساء تلبس الحرير والديباج إلا في الاحرام »وقضية الاستثناء جواز لبسهن له في الصلاة .

وقد تقدم في صدر المقام قوله (عليه السلام) في رواية ابي داود يوسف بن ابراهيم (٢) « وأنما يكره المسمت من الابريسم المرجال ولا يكره المساه الا أنه غير صريح في جواز الصلاة ، وتحوها رواية ليث المرادي في أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) لاسامة بقسمة حلة الحرير بين نسائه .

ومنها _ موثفة سماعة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « لا ينبغي للمرأة ان تلبس الحرير المحض وهي محرمة فاما في الحر والبرد فلا بأس » وفيها اشمار ما بعدم لبسه في الصلاة .

وما رواه فی الحصال بسنده عن جابر الجمنی (٤) قال سممت آبا جعفر (علیه (۱) و(۲) و(۲) اوسائل الباب ۱٦ من لباس المصلی السلام) يقول: « ايس علىالنساء اذان ، الى انقال ويجوز للمرأة ابس الحرير والديباج في غيرصلاة واحرام وحرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد ، ويجوز ان تتختم بالذهب و تصلي فيه وحرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد ، والحبر ظاهر في ما ذهب اليه الصدوق .

ورواية زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال: « سممته ينهى عن اباس الحرير للرجال والنساء إلا ما كان من حربر مخلوط، الى انقال وانما يكره الحرير المحض للرجال والنساء » .

وهذه الرواية ان حملت على مجرد اللبس فهي معارضة بالاخبار المستفيضة والاجماع المدى في جواز ابس النساء له في غير الصلاة فلا يتم تحريم ابسه عليهن كما في الرجال ، والاظهر حمل اطلاقها على الصلاة وحينئذ فتكون دالة على ما دلت عليه رواية جابر من التحريم في الصلاة فتكون . ويدة لقول الصدوق ايضاً ، فلو استدل الصدوق على ما ذهب اليه بهذه الروايات لكان وجها لا ما ذكره من التعليل العليل كما عرفت .

ومما يدل على ما ذهب اليه الصدوق ايضاً ما يأتي في كتاب الحج ان شاه الله من تصريح الاصحاب والاخبار بانه لا يجوز الاحرام إلا في ما تجوز الصلاة فيه مع تصريح جملة من الاخبار المعتمدة بانه لا يجوز المرأة الاحرام في الحرير وان اختلف الاصحاب والاخبار في ذلك ايضاً والكن الترجيح للروايات الدالة على المنع كما يأتي تحقيقه انشاء الله تعالى ، وبه يظهر قوة قول الصدوق (قدس سره) هنا ، وغاية ما يفهم من موثقة ابن بكير المتقدمة هو الدلالة بالمفهوم وهو ضعيف في مقابلة ما قلنا من الاخبار في الموضعين .

واما حمل بعض مشايخنا لما دل من الاخبار هنا على مذهب الصدوق على الـكر اهة فلا اعرف له وجها مع عدم المعارض لها صريحاً بل يؤيدها ما ذكرنا مما يأتي في كناب الحج ان شاه الله تعالى.

⁽١) الوسائل الباب ١١٣ من لباس المصلى

(الخامس) - اختلف الاصحاب في الصاده في ما لا تنم فيه الصلاة منفرداً من الحرير بمعنى ما لا يكون ساتراً للعورة كالفلنسوة والتبكة وتحوهما ، فالمشهور الجواز ونقل عن الشيخ المفيد والصدوق وابن الجنيد المنع ، والى هذا القول مال جملة من افاضل متأخري المتأخرين : منهم له السيد السند في المدارك وشيخنا المجلسي في كتاب البحار والفاضل الخراساني في الذخيرة والمحدث الكاشاني في المفاتيح وقواه العلامة في المختلف وجعله الاقرب في المنتهى بعد الاستشكال في المسألة ، وبالغ الصدوق في المفقيه فقال : لا يجوز الصلاة في تمكة رأسها من ابريسم .

وبدل على القول الاول رواية الحابي المتقدمة في صدر هذا المقام (١) وعلى القول الثاني صحيحتا محمد بن عبد الجبار المتقدمتان (٣) ويؤيدها عموم الاخبار المائمة من الصلاة في الحربر المحض وجمع الاصحاب بين الاخبار بحمل الصحيحتين المذكور تين على الاستحباب. وفيه (اولا) ان الجمع فرع التعارض كا صرحوا به في غير مقام والرواية المذكورة اضعفها لا تبلغ فوة في معارضة الصحيحتين المذكور تين سها مع نأيدها بما ذكرناه و (ثانياً) ما عرفت في هذا الجمع في غير مقام و (ثالثاً) إنه كا يمكن الجمع عا ذكروه يمكن الجمع ايضاً بحمل الرواية المذكورة على التقية فان المنقول عن ابي حنيفة والشافعي واحمد في احدى الرواية المذكورة على التقية فان المنقول عن ابي حنيفة القول الثاني ظاهرة وحمل الرواية المدكورة على التقية متمين .

بقى الكلام في مطلق الحربر مثل ما يخاط به الثوب او يزر به او بجعل عاماً فيه او يكف به بان يجعل في رؤوس الاكمام والذيل وحول الزيق والجيب ، وظاهر كلام الصدوق كما نقدم المنع من جميع ذلك حيث منع من تكة رأسها من ابريسم ، واما كلام اكثر الاصحاب فهو صريح في الجواز :

فاما باانسبة الى ما يكف به فاستدل عليه الفاضلان بما رواه العامة عن عمر (٤)

(١) و(٢) ص ٨٩ (٣) المغنى ج ١ ص ٨٨٥ و ٨٨٥ (٤) المغنى ج ١ ص ٨٨٥

ان النبي (صلى الله عليه وآله) نعى عن اتخرير إلا في موضع اصبعين او ثلاث او اربع ومن طريق الاصحاب عارواه جراح المدائني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١)
 انه كان يكره ان بلبس القميص المكفوف بالديباج .

وانت خبير بان الاستدلال بهذه الرواية مبني على كون الكراهة في اخبارهم (عليهم السلام) بهذا المعنى المصطلح عليه ، وهو ايس بظاهر فان استمالها في التحريم اكثر كثير فيها ، والحق كما حققناه في ما تقدم ان هذا اللهظ من الالفاظ المتشابهة التي لا تحمل على احد المنيين إلا مع القرينة ، على ان الرواية المذكورة معارضة بما دل على تحريم لبس الحرير مطلقاً وعدم جواز الصلاة في حرير محض .

واما بالنسبة الى ما عدا ذلك فتدل عليه رواية يوسف بن ابراهبم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : ﴿ لا بأس بالثوب ان يكون سداه وزره وعلمه حريراً وانحاكره الحرير المبهم المرجال ﴾ وهي كما ترى دالة على استثماء الزر والعلم _ كدبب _ ما يجمل في الثوب علامة كطراز وغيره نص عليه في الصباح المنير . ويعضد ذلك ما نقدم من الاخبار الدالة على جواز الصلاة في الثوب الذي حشوه قز .

والاحتياط في الاجتناب في الجميع لما يظهر من الصحيحتين المتقدمتين من الدهى عن الصلاة في الحرير المحض وعومها شامل لهذه الاشياء المذكورة . وكون ذلك جوابا عن شي مخصوص لا يوجب التخصيص لما تقرر من النسط خصوص السؤال لا يوجب مخصيص عوم الجواب بل الجواب باق على عمومه . مع احمال حمل الاخبار المذكورة كلا على التقية ، ويؤيده ما ورد في موثقة عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ه سألته عن الثوب الذي يكون علمه ديباجا قال لا يصلى فيه » وهي ظاهرة في معارضة الرواية المذكورة بالنسبة الى العلم ، وحملها في الذكرى على الكراهة . وفيه ما سرفت في الرواية المذكورة بالنسبة الى العلم ، وحملها في الذكرى على الكراهة . وفيه ما سرفت في

⁽١) و (٣) الوسائل الباب ١٨ من لباس المصلى

⁽٣) الوسائل الباب ١٣ من لباس المصلى

غير مقام ، على انه لا يخنى ان غاية ما تدل عليه الرواية الاولى هو ننى البأس عن الثوب الذي بكون سداه وزره وعلمه حريراً وهو مطلق فيمكن حمله على غير الصلاة ، ومورد الوثقة الذكورة النهى عن الصلاة في الثوب الذي يكون علمه ديباجاً ، فيمكن الجم بين الخبرين بتخصيص اطلاق الاول بالموثقة المذكورة ويكون المثي فيه آنه لا بأس في ما عدا الصلاة فلا منافاة . وبالجملة فالمسألة عندى محل توقف واشكال والاحتياط فيها مطاوب على كل حال .

(السادس) المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) جواز افتراش الحرير والقيام عليه ، وتردد فيه في المعتبر ونسب الجواز الى الرواية ايذاناً بالتوقف، وأشار بالرواية الى ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عرب علي بن جعفر (١) قال : مألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الفراش الحرير ومثله من الديباج والمصلى الحرير هل يصلح الرجل النوم عليه و التكاهة والصلاة عليه ? قال يفترشه و يقوم عليه ولا يسجد عليه . قال في المعتبر بمد ذكر الرواية . ومنشأ الترددعوم التحريم على الرجال . ورده في الذكرى بان الحاص مقدم على المام مع اشتهار الرواية . وقال في المدارك بعد نقل ذلك عن المتبر : وهو ضعيف لان النهي أنما تعاق بابسه ومنع اللبس لا يقتضي منع الافتراش لافتراقعها في المعنى . ثم قال وفي حكم الافتراش النوسد عليه والالتحاف به اما التدار به فالاظهر تحريمه لصدق اسم اللبس عليه . انتهى . وقال في المحتلف بعد ذكر الحسكم المذكور : ومنع بعض المتأخرين من ذلك العموم المنع من ابس الحرير . وليس بمعتمد لأن منع اللبس لا يقتضي منع الافتراش لافتراقها في المعنى . انتهى . اقول لا يبعد ان يكون كلام المختلف اشارة الى منع صاحب الممتبر وان كان على جهة التردد حيث لمينقل في ما وصل الينا عن غيره . وبالجلة فالقول بما هو المشهور هو المعتمد للصحيحة المذكورة إلا أنه قال (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي (٢) _ في تتمة العبارة المتقدم نقلها

⁽١) الوسائل الباب ١٥ من لباس المصلى (۲) ص ۱۹

عنه في عداد الروايات المتقدمة في اول هذا المقام ــ ما صورته : « ولا تصل على شي من هذه الاشياء إلا ما يصلح لبسه » وظاهره تحريم افتراش هذه الاشياء الاشياء والسلاة والقيام عليها وكذا غيرها من جلد الميتة والذهب المعدود ايضاً بعد الاشياء المذكورة في عبارته. والاحوط المنع وان كان الجواز اظهر لما عرفت ، واما ما رجحه في المدارك من عمريم التدثر به لما ذكره من صدق اللبس عليه فلا يخلو من بعد فان دعوى صدق اللبس عرفا على التدثر عمر خال من النظر ولهذا ان جده (قدس سره) جعل التدثر كالافتراش في الجواز.

(السابع) - هل محرم على الولي تمسكين الصبي من لبس الحرير ? المشهور المدم وبه صرح الفاضلان في المعتبر والمنتهى ، قال في المعتبر محرم على الولي تمكين الصغير من لبس الحرير لقوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « حرام على ذكور امتي » وقال جابر : « كنا ننزعه عن الصبيان و نتركه على الجواري » (٢) والاشبه عندي السكر اهة لان الصبي ايس بمكلف فلا يتناوله الخبر ، وما فعله جابر وغيره محمل على التنزه والمبالغة في التورع . انتهى . و بنحوه صرح في المنتهى ومثلها الشهيد في الذكرى بعد التردد ، ونقل في الذخيرة قولا بالتحريم استناداً الى ما تقدم . والظاهر ان الرواية الاولى لا دلالة فيها كما اشار اليه المحقق والثانية عامية ، وقضية الاصل العدم حتى بقوم الدايل .

(الثامن) — قد صرح غير واحد منهم بانه لو لم يجد المصلي إلا الحرير ولا ضرر في التعرى صلى عاريا عندنا لان وجوده كعدمه مع تحقق النهي عنه ، وجوزه العامة بل اوجبوه (٣) لان ذلك من الضرورات . قالوا ولو وجد النجس والحرير واضطر الى احدها لبرد ونحوه فالاقرب ابس النجس لان ما نعه عرضي . اقول : ويؤيده الاخبار الدالة على جواز الصلاة في الثوب النجس اذا لم يجد غيره وان لم يكن مضطراً الى البسه وانه لا يصلي عاريا والحال كذلك (٤) .

⁽١) (٢) المغنى ج ١ ص ١٩٥ (٣) المغنى ج ١ ص ٩٥٥ (٤) ج ٥ ص ٢٥١

(المقام الرابع) — في الذهب ، اما تحريم لبس الذهب على الرجال فلا خلاف فيه بين الاصحاب ، وأنما الخلاف في بطلان الصلاة في ما لا تتم الصلاة فيه كالحائم ونحوه . فذهب الاكثر الى البطلان وظاهر المحقق في المعتبر العدم حيث قال : لو صلى وفي بده خاتم من ذهب فني فساد الصلاة تردد اقربه أنها لا تبطل لما قلناه في الحائم المفصوب ، ومنشأ التردد رواية موسى بن اكيل النميري عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « جعل الله الذهب حلية أهل الجنة فحرم على الرجال لبسه والصلاة فيه ، أنتهى وأشار بقوله ها قلناه في الحاتم المفصوب الى ما قدمه في مسألة الصلاة في الحاتم المفصوب من أن النهى عنه ابس عن فعل من افعال الصلاة ولا عن شرط من شروطها .

اقول: ومما وقفت عليه من الأخبار في هذا المقام زيادة على الرواية التي نقلها ما رواء الصدوق في كتاب العلل في الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) ﴿ في الرجل يصلي وعليه خاتم حديد ? قال لا ولا يتختم به الرجل لانه من لباس اهل النار . وقال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لانه من لباس اهل الجنة ﴾ وما رواه في كتاب الحصال بسنده عن جابر الجهني عن ابي جمفر (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ يجوز المرأة لبس الديباج ، الى ان قال ويجوز ان تتختم بالذهب وتصلي فيه و حرم ذلك على الرجال » م

وما رواه في التهذيب عن عمار الساباطي فى الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لانه من لباس اهل الجنة » وقد وقال في كتاب الفقه الرضوي (٥) « لا تصل في ديباج ولا في حرير » وقد تقدمت هذه العبارة ، الى ان قال بعدها : ولا تصل في جلد الميتة على كلحال ولا في

⁽١) ودي) الوشائل الباب، ١٠ من لباس المصلى -

⁽v) الوسائل الباب ٧٠ و . ٣ من لباس المصلى (w) الوسائل الباب ١٩ من لباس المصلى

⁽٥) ص ١٦

ج ٧

خاتم ذهب ولا تشرب في آنبة الذهب والفضة ولا تصل على شي من هذه الاشياء ... الى آخر ما تقدم قريباً .

وانت خبير بان الأخبار المذكورة قد اتفقت على النهى عن الصلاة في الحاتم من الذهب والنهي عن العبادة موجب لبطلانها بلا خلاف ولا اشكال ، وبه يظهر ضعف ما ذهب اليه المحقق (قدس سره) قال في الذكرى : ورا مها الذهب والصلاة فيه حرام على الرجال فلو موه نه ثوبا وصلى فيه بطل بل لو لبس خاتماً منه وصلى فيـــه بطلت صلاته ، قال الفاضل لقول الصادق (عليه السلام) ﴿ جمل الله المُدهب حلية لاهل الجنة فحرم على الرجال ابسه والصلاة فيه » رواه موسى من اكيل النميري عنه (عليه السلام) (١) وفعل المنهى عنه مفسد للمبادة . وقوى في المعتبر عدم الابطال بلبس خاتم من ذهب لاجرا له عجري خاتم مفصوب والنهي ايس عن فعل من افعال الصلاة ولا عن شرط من شروطها . انتهى . وربما يوهم كلامه هنا من حيث اقتصاره على نقل قولي الفاضلين في الحاتم التوقف إلا أن كلامه في الدروس والبيان ظاهر في اختيار المشهور حيث حكم بَالبطلان في الحاتم ولو مموهاً . اقول : والحكم بالبطلان من هذه الاخبار اظهر من أن ينكر . وظاهره في كتبه الثلاثة جعل المموه بالذهب من خاتم وغيره كالذهب اصدق الصلاة في الذهب . وهو جيد و نقل عن ابي الصلاح ما يؤذن بالكراهة في الذهب. وهو ضعيف.

وكيف كان فينبغي أن يستثني من ذلك ما أذا دعت الضرورة إلى شد الاسنان به لما رواه في الـكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) في حديث و أن أسنانه استرخت فشدها بالذهب ، .

وروى الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب مكارم الاخلام عن الحلبي عرب أبي عبدالله (عليه السلام) (ج) قال: ﴿ سأاته عن الثنية تنفصم أيصلح أن تشبك (٧) و (٣) الوسائل الباب ٢٦ من لباس المصلى (۱) ص ۱۰۸

بالذهب وان سقطت يجمل مكانها ثبية شاة ? قال نعم ان شاه فليصع مكانها ثنية شاة بعد ان تكون ذكية » .

وعن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) فال : « سألته عن الرجل تنفصم سنه أيسلح له ان يشدها بالذهب 7 وان سقطت أيسلح ان مجمل مكابها سن شاة ? قال نعم ان شاء ليشدها بعد ان تكون ذكية ،

اقول: ظاهر اشتراط الذكاة فى السن التي يضعها آنه لا يجوز وضع سن المينة بل لا بد من تذكيتها بالذبح مع أن السن ثما لا تحله الحياة فلا مانع من وضعه فأنه طاهر أجماعا كما تقدم تحقيقه فى محله من كتاب الطهارة .

ويدل على ذلك زيادة على ما عرفت ما رواه فى كناب مكارم الاخلاق ايساً عن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : ﴿ سأله ابي وانا حاضر عن الرجل بسقط سنه فيأخذ سن انسان ميت فيجمله مكانه ? قال لا بأس »

ولمل اشتراط الذكاة في السن في الخبرين المذكورين من جهة ما يصاحبها غالبًا من اللحم عند فلمها من موضعها وإلا فالاشتراط مشكل . والله العالم .

(القام الخامس) - في المفصوب ، ظاهر كلام الاصحاب (رضوات الله عليهم) الاتفاق على تحريم الصلاه في الثوب المفصوب ، ونسبه في المنتهى الى علمائها مؤدناً بدءوى الاجماع عليه ، وصرح بذلك في النهاية فقال : لا تصح الصلاة في الثوب المفصوب مع العلم بالفصيية عند علمائنا اجمع . واطلاق اكثر عباراتهم شامل لما هو اعم من أن يكون ساتراً للمورة او غير ساتر ، بل صرح بذلك الملامة في جملة من كتبه والشهيد في البيان حيث قال فيه : ولا يجوز الصلاة في الثوب المفصوب ولو خيطا فتبطل مع علمه بالمفصب

هذا مع أن صريح كلام الفضل بن شاذان من قدماً اصحابنا (رضوان الله عليهم) وخواص اصحاب الرضا (عليه السلام) هو الجواز كما نقله في الكافي في كتاب الطلاق

المراع و (٢) الوسائل الباب ٢٦ من اباس المصلى

حيث قال _ في مقام الرد على الخة الهين في جواب من قاس صحة الطلاق في الحيض بصحة المعدد مع خروج المعتدة من بيت زوجها _ ماهذا الفظه : وانماقياس الخروج والأخراج كرجل دخل دار قوم بغير اذنهم فصلى فيها فهو عاص في دخوله الدار وصلاته جائزة لان فلك ايس من شرائط الصلاة لانه منهى عن ذلك صلى ام لم يصل ، وكدلك لو انرجلا غصب من رجل ثوبا او اخذه فلبسه بغير اذنه فصلى فيه المكانت صلاته جائزة وكان عاصياً في لبسه ذلك الثوب لان ذلك ليس من شرائط الفرض لان ذلك اتى على حدة والفرض جائز معه ، وكل ما لم يجب إلا مع الفرض ومن اجل ذلك الفرض قان ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض إلا بذلك على ما ييناه . ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ويريدون ان بلبسوا الحتى بالباطل ... الى آخرما ذكره (قدس سره) . ومرجمه الى انه حيث لم يشترط الاباحة في المكان واللباس بالنسبة الى الصلاة كا ورد اشتراطها بستر الهورة والقبلة وطهارة الساتر ونحوها فلا يكون الاخلال بها مضراً بالصلاة و وجبا بيطلانها ، فتجوز الصلاة حينئد في المكان والثوب المفسوبين غاية الامر انه منهى عن التصرف في المفسوب صلى فيه او لم يصل ، وغاية ما يوجبه هدذا النهي هو الاثم في التصرف في المفسوب صلى فيه او لم يصل ، وغاية ما يوجبه هدذا النهي هو الاثم في التصرف في المفسوب على مقين ومن ثم مال اله الحدث الكثماني في الماتين ومان من مال اله الحدث الكثماني في الماتين في الماتين ومن ثم مال اله المحدث الكثماني في الماتين في الماتين ومن ثم مال اله الحدث الكثماني في الماتين في الماتين ومن ثم مال اله الحدث الكثمان في الماتين ومن ثم مال اله الحدث الكثمان في الماتين ومن ثم مال اله الحدث النهورة كان . وهو كلام متين ومن ثم مال اله الحدث الكثمان في الماتين ومن غم مال اله الحدث الكثمان في الماتين ومن عن الماتين ومن ثم مال الهورة والقبلة ولي الماتين ومن عن الماتين ومن ثم مال الهورة والماتين ومن عن الماتين ومن عن الماتين ومن غم الماتين ومن ثم مال الهورة والقبلة ولي الماتين ومن عن الماتين ومن عن الماتين ومن عن الماتين ومن عن الماتين ومن الماتين ومن عن الماتين ومن الماتين ومن عن الماتين ومن الم

قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب ابحار بعد نقل الكلام بطوله ما صورته: فطهر أن القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الاعصار. أنتهي ، أقول: ويؤيده أيضاً أن صاحب الكافي قد نقل ذلك ولم ينكره ولم يطعن عليه في شيء منه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لابد من نقل حجّ القوم في هذا المقام وبيان ما يتوجه عليها من نقض وابرام فنقول وبالله سبحانه الاعتصام من زيغ الافهام وطغيان الاقلام: قال السيد السند (قدس سره) في كتاب المدارك بعد نقل كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) وحكمهم بالبطلان في المسألة : واحتجوا عليه بان الحركات الوافئة في الصلاة منهى عنها لانها تصرف في المصوب والنهي عن الحركة نهى عن القيام والقمود والسجود وهو جزء الصلاة فتفسد لان النهي في المبادة يقتضي الفساد فتكون الصلاة باطلة لفساد جزئها . وبانه مأمور بابانة المفصوب عنه ورده الى مالمكه قاذا افتقر الى فمل كثير كان مضاداً الصلاة والامر بالشي يقتضي النهي عن ضده فيفسد . ويتوجه على الاول ان النهي أنما يتوجه الى النصرف في المفصوب الذي هو لبسه ابتداء والستدامة وهو لمن خارج عن الحركات من حيث هي حركات الحي القيام والقمود والسجود فلا يكون النهي متفاولا لجزء السلاة ولا لشرطها ومع ارتفاع النهى بنتني البطلان . وعلى الثاني ما بيناه مراراً من أن الأمر بالشي أنما يقتضي النهي عن ضده المعام الذي هو نفس الترك أو المكف لا الاضداد الحاصة الوجودية . والمعتمد ما اختاره المسنف في المعتبر من بطلان الصلاة ان كان الثوب ساتراً المورة لتوجه النهي الى شرط المهادة فيفسد و يبطل الشروط المواته ، وكذا أذا قام فوقه أو سجد عليه لان جزء الصلاة يكون منها عنه وهو القيام والقمود حيث أنه نفس الكون المنهى عنه ، أما لو لم يكن المؤنة في رد الدليل المهور عا ذكره .

بقى السكلام في ما استدل به واعتمده من كلام المحقق في للمتبر وطن انه جيد ومعتبر ، وينبغي ان يعلم اولا ان عبارة المعتبر هنا لا تخلو من قصور والسيد في ما نقله عنه قد اصلحه وزاد في العبارة ما يندفع به عنه الايراد وان كان ما اصلحه به ايضاً لا يوصل الى مطلوب ولا مراد كا سيظهر لك ان شاء الله تعالى بوجه لا يتطرق اليسنه الفساد ، وذلك فان اصل عبارة المعتبر هكذا : ثم اعلم اني لم اقف على نص عن اهل البيت (عليهم السلام) با بطال الصلاة وأنما هو شي ذهب اليه المشايخ الثلاثة منا واتباعهم والافرب انه ان كان ستر به العورة او سجد عليه او قام فوقه كانت الصلاة باطلة لان

جزء الصلاة يكون منهيا عنه و تبطل الصلاة بفواته اما لو لم يكن كذلك لم تبطل و كان كلبس خاتم مفصوب انتهى . وظاهره - كما ترى - تعليل البطلان في المواضع الثلاثة بكون كل منها جزءاً من الصلاة وهو منهي عنه ، مع أن ستر العورة ليس جزء من الصلاة وأعاهو من شروط صحتها ، والسيد كا نه تفطن لذلك فعدل عن تعليله وعلله بأنه شرط لها والسكنه بالنهي عنه يفسد و ببطل المشر وط لفوات شرطه وفيه أنا لا نسلم فساد الشرط و بطلانه إلا أذا كان عبادة و إلا فغايته حصول الاثم خاصة ، وما نحن فيه كذلك فان ستر العورة ليس عبادة بله و كازالة النجاسة فانها شرط في صحة الصلاة مع أنه لا يقدح في الصلاة أزالتها عاء مفصوب أو آلة مفصوبة ونحو ذلك ، وحينئذ فتصح الصلاة في الساتر وأن كان مفصوبا وأن أثم من حيث الفصب .

واما ما علل به البطلان لو قام أو قعد فوقه أو سجد عليه _ من أن جزء الصلاة يكون منهياً عنه وهو القيام والقعود والسجود في الصورة المذكورة والنهي عن العبادة موجب لبطلانها وببطلان الجزء ببطل السكل _ فالجواب عنه أنه أن أريد به النهي عنه من حيث عدم جواز الصلاة فيه فما ذكره من البطلان مسلم لسكن الحال ليست كدلك لانه لم يرد نهي بهذا المهنى في المقام وإلا اسقط البحث من أصله ، وأن أريد النهي عنه من حيث الفصب وقبح التصرف في مال الغير بدون أذنه فما ذكره من البطلان المترتب على ذلك ممنوع لان القدر المقطوع به من بطلان العبادة بتوجه الدهى اليها أنما هو أذا توجه اليها من حيث كونها عبادة لان التعليق على الوصف مشعر بالعلية لا من جهة أخرى كا نحن فيه ، والنهي هنا أنما توجه الى القيام على هذا الثوب المفصوب من حيث تحريم كا نحن فيه ، والنهي في شي وأحد مع احتلاف الحيثيتين غسير ضائر أذ وجه الحالية الجماع الام، والنهي في شي وأحد مع احتلاف الحيثيتين غسير ضائر أذ وجه الحالية بتكليف ما لا يطاق المترتب علىذاك أنها يلزم مع أنحاد الجهة كا لا يخفى . ولم اطلع على من تفطن لهذه الدقيقة في المقام من علمائنا الاعلام وبها تنحل جميع الشبه التي طال فيها من تفطن لهذه الدقيقة في المقام من علمائنا الاعلام وبها تنحل جميع الشبه التي طال فيها من تفطن لهذه الدقيقة في المقام من علمائنا الاعلام وبها تنحل جميع الشبه التي طال فيها

الكلام واتسعت فيها دائرة الخصام و كثر فيها النقض والابرام ، فان ذلك مبني على شبهة انهي وانه متوجه الى المبادة وهو موجب لبطلانها ، وهو على الملاقه بمنوع كا عرفت فان ذلك مخصوص بما يتوجه اليها منحيث كونها عبادة مثل النهي عن السجود على ملا بصحب السجود عليه بما منع الشارع من السجود عليه ، واما النهي عن السجود على المفصوب فاما هو من حيث كونه تصرفا في مال الغير بغيراذنه . وبذلك يظهر لك أنه لا فرق بين استمال المفصوب في هذه الاشياء الثلاثة التي عدها في الممتبر وتبعه من تبعه كالسيد المذكور وجده قبله وغيرهما ولا بين ابس المفصوب مطلقا لجريان ماذكر ناه في الموضعين والظاهر أن منشأ قولهم بالبطلان في الثلاثة المعدودة هو أنه متى لم يكن احدالثلاثة فانالنهي أنما توجه الى ذلك اللباس والحركة فيه قياماً وقعوداً وركوعاً وسجوداً من حيث كونه تصرفا في مال الغير يغير اذنه وهذا امن خارج عن الصلاة لا أنه نهى عن ذلك من حيث كونها حركات في الصلاة ، مخلاف ما اذا كان احد الثلاثة لعين ما تقدم نقه من حيث كونها حركات في الصلاة ، وقد عرفت ما فيه . ويمكن أن يكون المزوم اجتاع الامن والنهي في شي واحد وهو محال لو قيل بصحة الصلاة في هذه المواضع الثلاثة . وفيه ما عرفت من أنه لا مانع منه مم اختلاف الجبتين ولزوم المحال أغا يحصل مع أعادها كما لا يخني .

وقد تلخص من هذا البحث ان المشهور هو بطلان الصلاة في المفصوب مطلقاً كما تقدم وعلى مذهب المحقق ومن تبعه كالشهيدين في الذكرى والروض والسيد تخصيص البطلان بما اذا كان المفصوب ساتراً للمورة أو مكاناً للقيام عليه أو مسجداً وإلا فهي صحيحة عندهم فالقدر المجمع عليه بينهم هو هذا ، وقد عرفت ما في الحبيم وبه يظهر قوة ما قدمناه عن الفضل بن شاذان (قدس سره).

قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في تتمة الكلام الذي قدمنا نقله ذبل كلام الفضل بن شاذان : وكلام الفضل يرجع الى ما ذكره محققو اصحابنا من أن التكليف الايجابي ليس متعلقاً بهذا الفرد الشخصي بل متعلق بطبيعة كلية شاءلة لهذا الفرد وغيره

وكذا التكليف التحريمي متعلق بطبيعة الغصب لا بخصوص هذا الفرد ، والنسبة بين الطبيعتين عموم من وجه فطلب الفعل والترك غير متعلق بامن واحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بما لا يطاق وانا جمع المكلف بينها في فرد واحد باختياره ، فهو ممتثل للتكليف الابجابي باعتبار ان هذا فرد الطبيعة المطلوبة وامتثال الطبيعة انما يحصل بالاتيان بفرد من افرادها ، وهو مستحق للعقاب ايضاً باعتبار كون هذا الفرد فرد الطبيعة المنهية . وقيل هذا القول غير صحيح على اصول اصحابنا لان تعلق التكليف بالطبيعة مسلم لكرن لا نزاع عندنا في ان الطبيعة المطلوبة يجب ان تكون حسنة ومصلحة راجحة متأكدة يصح للحكيم ادادتها وقد ثبت ذلك في محله ، وغير خنى ان الطبيعة لا تتصف بهذه الصفات بلا من حيث التحصل الخارجي باعتبار انحاه وجوداته الشخصية ، وحينئذ نقول الفرد المحرم لا يخلو اما ان بكون حسناً ومصلحة متأكدة مرادة للشارع ام لا ، وعلى الاول لا يصح النهي عنه ، وعلى الثاني لم يكن القدر المشترك بينه وبين باقي الافراد مطلوبا للشارع بل المطلوب الطبيعة المقيدة بقيد يختص به ما عدا ذلك الفرد فلا يحصل الامتثال بذلك الفرد لخروجه من فراد المأدور به . اقول : ويمكن المناقشة فيه يوجودلو تعرضنا لها لخرجنا الباته في غاية الاشكال . انتهى كلام شيخنا المشار اليه .

اقول: لا يخنى ان القائل بما نقله هذا هو الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث انه من القائلين بالقول المشهور من بطلان الصلاة في المفصوب مطلقاً ، وشيخنا المذكور لم يتمرض ابيان المناقشة في كلامه بل اعتذر بما ذكره . ويمكن الجواب عما ذكره في خلاصة كلامه و نتيجة بحثه بقوله : « وحينئذ نقول الفرد المحرم لا يخلو اما ان يكون خسناً ... الح بان يقال هنا فرد آخر غير ما ذكره من الفردين بان يكون حسناً من وجه وقبيحاً من بان يقال هنا فرد آخر غير ما ذكره من الفردين بان يكون حسناً من وجه وقبيحاً من حيث العبادة عليه وان كان قبيحاً من حيث التصرف في مال الفير بغير اذنه ، فهو ذوجهتين حسن من احداها قبيح من الاخرى فهو التصرف في مال الفير بغير اذنه ، فهو ذوجهتين حسن من احداها قبيح من الاخرى فهو

داخل تحت كل من الطبيعتين باعتبار هاتين الجهتين والنهي أغا صح عنه من الجهة الاخرى لا من الجهة الاولى التي هي جهة الحسن ، فلا يلزم ما ذكره والحال به من اللازم على كل من الفردين اللذين ذَكرها اذ التقسيم غير منحصر فيهما مع وجود هذا الفرد الذي ذكرناه واما ما ذكره في الاعتراض على كلام شيخنا الشهيد الثاني في الروض حيث اجاب في الروض عن حجة القول المشهور المتقدمة بنحو ما أجاب به سبطه في المدارك فقال في الذخيرة بعد نقل ذلك عنه : وفيه نظر لان الانسان اذا كان متلبساً باللباس المعصوب في حال الركوع مثلا فلا خفاء في ان ألحركة الركوعية حركة واحدة شخصية محرمة لكونها محركة للشي * المفصوب فيكون تصرفا في مال المير بمير اذنه محرماً فلا يصح التعبد به مع أنه جزء من الصلاة ، واعتبار الجهتين غير نافع في صحة تعلق الوجوب والحرمة إلا مع اختلاف المتعلق لا مطلقاً . انتهى . وفيه أنه لا ربب أن التصرف في المفصوب وما يترتب عليه من التحريم والعقاب قد حصل بنفس اللبس فالتحريم ثابت له ابتدا. واستدامة صلى فيه او لم يصل تحرك فيه او لم يتحرك ، ولا يعقل لهذه الحركة الركوعية او السجودية خصوصية في هذا المقام ليترتب عليها شي من الاحكام ، فلامعنى لتفريعه على الحركة الركوعية بقوله «فيكون تصرفا فيمال الغير فلا يصح التعبد به» أذ هو متصرف فيه حال قيامه وقعوده بل جميع احواله ، وبذلك يظهر آنه لا معنى لقوله : « فلا يصح التعبد به » اذ هذا التفريع فرع صحة ما زعمه من الاختصاص بالحركة الركوعية ونحوها أذ التصرف والتحريم كما عرفت قد حصل بمجرد اللبس واستدامته صلى فيه او لم يصل، غاية الامر أنه قد قارن التصرف المحرم هذه الحركات والسكنات في الصلاة والنهي عن القارن لا يوجب التعدي الى ما قارنه ، وحينئذ فلا يكون النهي متناولا لجزء من الصلاة ولا شرطها ، ومع تسليم ما ذكره فالجواب عنه ما تقدم . وقوله قي الاشارة الى الجواب عن ذلك ﴿ واعتبار الجهتين غير نافع ... الح ، ممنوع فان العلة التي علاوا بها ذلك انما تتم في ما اذا كان تعلق الامر والنهي من جبة واحدة كما لايخفي.

وبالجلة فانه يكفينا التمسك بامتثال الاس المتفق على كونه يقتضي الاجزاه ، وذلك فانه اذا قال الشارع وصل بعد الطهارة مستقبل القبلة مستتراً بثوب طاهر ، مثلا فامتثل المكلف ذلك فلا ريب في صحة صلانه لما ذكرناه ، والحسكم ببطلان عبادته لو كان المسكان او الثوب مفصوبا بحتاج الى دليل حيث ان العبادة صحة و بطلانا وزيادة ونقصانا وكيه وكيفية توقيفية والشارع لم بذكر في ما اشترطه من شروط الصلاة اباحة مكانه ولا ثوبه ، والدليل عندنا منحصر في السكتاب والسنة دون هذه التخريجات الفكرية التي يزعونها ادلة عقلية مع اختلاف المقول فيها نقضاً وابراماً كما في هذه المسألة وغيرها وقد حققنا في مقدمات السكتاب عدم جواز الاعتماد على الادلة المقلية بل عدم وجودها بالكلية.

إلا أنه قد ورد هنا بعض الاخبار مما يتسارع الى الفهم منها الدلالة على القول المشهور مثل ما رواه شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار (١) عن كتاب عن المير المؤمنين عن المقول الحسن بن علي بن شعبة وكتاب بشارة المصطفى الطبري عن المير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته الحكيل « يا كبيل انظر في ما تصلي وعلى ما تصلي ان لم يكن من وجهه وحله فلا قبول» وقريب منه ما رواه الصدوق مرسلا والكليني مسنداً عن الصادق (عليه السلام) (٣) قال: « لو أن الناس اخذوا ما أمرهم الله به فانفقوه في ما نهاهم عنه ما قبله منهم ولو اخذوا ما نهاهم الله عنه منهم حتى يأخذوه من حق وينفقوه في حق » وما ربما يقال ـ من أن عدم القبول أنما هو بمعنى عدم ترتب الثواب ولا ينافي الصحة _ فقد ا بطلناه في جملة من زبر نا ولا سياكتاب الدرر النجفية إلا أن باب التأويل فيها غير منفلق.

وبالجلة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال والاحتياط فيها مطلوب لا ينبغي تركه على كل حال قان كلام الفضل لا يخلو من قوة كما عرفت في هذا المجال . والله العالم من مكان المصلى

فروع

(الاول) — قال في المنتهى: لا فرق بين ان يكون الثوب المفسوب ساتراً او غير ساتر بان يكون فوق الساتر او تحته على اشكال . اقول: الظاهر ان وجه الاشكال عنده هو ما تقدم في كلام المحقق في المعتبر من تخصيصه التحريم بالساتر او ما يقوم عليه او يسجد عليه والجواز في ما عدا ذلك ، وهو في هذا السكتاب يحذو حذو المعتبر غالباً وفي هذا المقام توقف . وقد مضى تحقيق السكلام في المقام .

(الثاني) قال في المنتمى ايضاً : قيل تبطل الصلاة في الحاتم المفصوب وشبهه كالسوار والقلنسوة والعامة . وفيه تردد اقربه البطلان . اقول : ومنشأ هذا التردد ايضاً هو كلام المحقق في المعتبر حيث انه جزم بالصحة في الحاتم المفصوب ونحوه عما لا يستر المورة والعلامة هنا قد رجح القول المشهور .

(الثالث) — لو جهل اصل الفصب فالظاهر أنه لا خلاف بينهم في الصحة لعدم توجه النهي ولزوم تكليف ما لا يطاق.

(الرابع) - لو علم بالغصب وجهل الحسكم اعني تحريم العملاة في المفصوب فالمشهور الحاقه بالعالم في عدم المعذورية، وعله في الذكرى بانه جمع بين الجهل والتقصير في التعلم. ولا يخني ما فيه ، ولهذا مال في المدارك الى الحاقه بسابقه حيث قال بعد ان ذكر ان جاهل الغصب لا تبطل صلاته لارتفاع النعى : ولا يبعد اشتراط العلم بالحسكم ايضاً لامتناع تكليف الفافل فلا يتوجه اليه النهى المقتضى للفساد. وهو جيد إلا انه لم يقف عليه في غير هذا الموضع وغير هذا المقام من سائر الاحكام بل وافق الاصحاب في غير هذين المقامين في عدم معذورية جاهل الحكم كما ستقف عليه أن شاء الله تعالى. وقد تقدم في مقدمات السكتاب البحث في المسألة ورجحنا معذورية جاهل الحكم مطلقاً على تفصيل تقدم بيانه.

(الخامس) – قال في المنتهى : لو علم بالفصب في اثناء الصلاة نزعه ثم ان كان عليه غيره أتم الصلاة لانه دخل دخولا مشروعاً ، ولو لم يكن عليه غيره ا بطل الصلاة وستر عورته ثم استأنف . انتهى . وهو جيد إلا ان الحلاقه الابطال في ما لو لم يكن عليه غيره غير خال من نظر ، لانه لو لم يكن عليه غيره وامكن تناول ما يستر به العورة من غير استلزام مبطل تناوله وستر عورته وتمم صلاته ولا يحتاج الى استثناف .

(السادس) — لو علم بالفصب ونسى فان كان ناسياً للحكم اعني تحربم الصلاة في المفصوب مع تذكره الغصب فظاهر الاصحاب عدم المعذورية ، وعلله في الذكرى باستناده الى تقصيره في التحفظ ، وأن كان ناسيًا للمصب فظاهر المنتهى المدورية حيث قال : لو تقدمه علم بالفصبية ثم نسى حال الصلاة فصلى فيه صحت صلاته لقوله (صلى الله عليه وآله) (١) ﴿ رفع عرب المتي الحظأ والنسيان ﴾ والقياس على النجاسة باطل. انتهى ونقله في الختلف والذكري عن ابن ادريس. وظاهر كلام ابن ادريس في السرائر وجود قائل بوجوب الاعادة مطلقًا . واختار في المختلف الاعادة في الوقت لا في خارجه ، قال : والوجه عندي الاعادة في الوقت لا خارجه (اما الاول) فلانه لم أت بالمأمور. له على وجهه فيبقى في عهدة التكليف. و(المدالثاني) فلان القضاء فرض ثان يفتقر الى دليل مفاير لدليل التكليف المبتدأ. انتهى . وهو جيد واليه عيل كلام شيخنا في الذكري. وأما القول بعدم وجوب الاعادة مطلقاً ففيه أن ما استدلوا عليه به من الخبر المذكور لا بني بالدلالة لاحمال ان يكون المراد رفع المؤاخذة لاصيحة الفعل .

ولصاحب الذخيرة هناكلام لا يخلو من سهو وخلل لا بأس بنقله وبيان ما فيه قال (قبس سره) في الـكتاب المذكور: والناسي للحكم كجاهل الحكم ، ولو نسى الفصبية ففيه أوجه: (الأول) الاعادة في الوقت والقضاء خارجه ولا أعلم به قائلاً. و (الثاني) الاعاده في الوقت دون القضاء وفي كلام ابن ادريس دلالة على انه قول

⁽١) الوسائل الباب . س من الخلل في الصلاة

لبعض الاصحاب واختاره المصنف . و (الثالث)عدم الاعادة مطلقاً واختاره ابن ادريس وهو اقرب ، لذا ـ ان النهي غير متعلق به في صورة النسيان فيبقى اطلاق التكليف بالصلاة سالما عن المعارض ، ووجوب التحفظ بحيث لا يعرض له النسيان غير ثابت . واما الاستدلال بقوله (صلى الله عليه وآله) « رفع عن امتي الخطأ والنسيان » ، وذكر الحديث ثم رده بنحو ما ذكرناه . ثم قال : احتج القائلون بوجوب الاعادة دون الفضاء بان الناسي مفرط لقدرته على التكر ار الموجب للتذكار فاذا أخل به كان مفرطاً ، ولا نه لما علم كان حكمه المنع من الصلاة والاصل بقاء ذلك عملا بالاستصحاب . واما عدم وجوب القضاء فلانه تكليف جديد ولم يثبت . والجواب منع وجوب التكرار ومنع كونه موجباً للتذكار . . الخ .

وفيه (اولا) ان كلام ابن ادريس في السرائر ظاهر في وجود القول وجوب الاعادة مطلقاً لا التفصيل كما لا يخفى على من راجعه . و (ثانياً) ان من ذهب الى التفصيل ووجوب الاعادة في الوقت كالعلامة في الختلف والشهيد في الذكرى أنما علل ذلك بانه متى ذكر في الوقت دخل تحت عهدة الخطاب لانه لم يأت بالمأمور به على وجهه والوقت باق في في عدة الخطاب حتى يأتي به كما عرفت من كلام المختلف ومثله الشهيد في الذكرى ، حيث قال : ويمكن القول بالاعادة في الوقت القيام السبب وعدم تيقن الخروج من العهدة . لا أنهم علاوه بما زعمه من الناسي مفرط ... الى آخر كلامه . و بذلك يظهر الك ضعف ما اختاره من عدم وجوب الاعادة في الوقت لاعتماده في ذلك على رد دليل القي ثلا عادة برعمه وإلا فهو قد صرح بعدم دلالة الحديث الذي اعتمده في المنتهى والسرائر . قوله : لنا _ ان النهي غير متعلق به في صورة النسيان (قلنا) نعم هذا الكلام الم التي به ايس كما أم به الشارع فهو باق تحت عهدة الخطاب المقاء الوقت وتوجه ان ما آتى به ايس كما أم به الشارع فهو باق تحت عهدة الخطاب المقاء الوقت وتوجه المعالب وهو السبب في التكليف بالعبادة . وبالجلة فالظاهر أن كلامه هذا ناشي عن عدم المعالة فالخاب وهو السبب في التكليف بالعبادة . وبالجلة فالظاهر أن كلامه هذا ناشي عن عدم

المراجعة اكملام القائلين بالتفصيل وما ذكروه من التعليل .

(السابع) — لو اذن المالك المفاصب وغيره جازت الصلاة لم تماق الاذن بلا اشكال، بل الظاهر عدم تحقق الفصيية في حال الصلاة مع تماق الاذن بالفاصب لان الاستيلاء في تلك الحال لا عدوان فيه. ولو اذن مطلقاً فالظاهر _ كا استظهره جملة من الاصحاب _ عدم دخول الفاصب في ذلك لقيام العادة محقد الفصوب منه على الفاصب وميله عليه وطلب التشفي منه والفلبة عليه والانتقام منه ، والفلوب _ كا قال سيد الانبياء (صلى الله عليه وآله) _ مجبولة على حب من احسن اليها و بغض من اساء اليها (١) فيكون هذا الظاهر بحسب العادة بمنزلة الخصص لذلك الاطلاق ، ولو فرض انتفاء ذلك بالقرائن وجب العمل مقتضى الاطلاق.

(المطلب الثالث) — في ما يستحب ويكرد. وتفصيل ذلك يقع في مؤاضع: (منها) _ انه يستحب الصلاة في النمل العربية عند علمائنا بغير خلاف يعرف.

ويدل عليه ما رواه الصدوق في الفقيه والشيخ في النهذيب في الصحيح عن عبدالرحمان بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) أنه قال . ﴿ أَذَا صَلَيْتُ فَصَلَ فِي نَعْلَيْكُ أَذَا كَانْتَ طَاهِرَةً فَانَ ذَلِكُ مِنَ السّنَة ﴾ وفي التهذيب ﴿ فَانَهُ يَقَالُ ذَلْكُ مِنَ السّنَة ﴾ وفي التهذيب ﴿ فَانَهُ يَقَالُ ذَلْكُ مِنَ السّنَة ﴾ وفي التهذيب ﴿ فَانَهُ يَقَالُ ذَلْكُ مِنَ السّنَة ﴾ .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) قال ﴿ رأيتُ ابا عبدالله (عليه السلام) يصلي في نعليه غير مرة ولم اره ينزعها قط ﴾ .

وعن علي بن مهزيار فىالصحيح (٤) قال « رأيت ابا جعفر (عليه السلام) صلى حين زالت الشمس يوم التروية ست ركمات خلف المقام وعليه نملاه لم ينزعها » .

وما رواه في الكافي عن محمد بن الحسين عن بعض الطالبيين يلقب برأس

(١) نبيج الفصاحة ص ١٧٥ (٦) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٧٧ من اباس المصلى

المدرى (١) قال : « سممت الرضا (عليه السلام) يقول افضل موضع القدمين المسلاة النملان ».

ورؤى فى كتاب العلل فى الصحيح او الحسن (r) قال : ﴿ وِ كَانَ رَسُولَ اللهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ) اذا اقيمت الصلاة لبس تعليه وصلى فيعا ﴾ .

وانت خبير بانه قد وقع في عبارات الاصحاب التصريح بالمربية بمعنى انهم خصوا الاستحباب بالنمل المربية والروايات _كما ترى _مطلقة ، ولعل الوجه فى ذلك فهمهم انها هي التي كانت متعارفة فى وقتهم (عليهم السلام) والاحتياط بقتضي الاقتصار على ذلك وان كان ظواهر الاخبار الدلالة على ما هو اعم من العربية وغيرها.

وقد تقدم جملة من المستحبات في هذا الباب في الابحاث السابقة كاستحباب سترالبدن كلا للرجل اذالواجب هو سترالعور تين، واستحباب وضعشي، على عاتقه اذاصلي مكشوف الظهر ونحو ذلك مما تقدم، وتقدمت الاخبار الدالة على جميع ذلك فلاضرورة الى اعادتها

و (منها) استحباب الطيب بالمسك وغييره، فروى فى البكافي فى الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ كَانَتَ لَرْسُولَ الله (صلى الله عليه وآله) ممسكة اذا هو توضأ اخذها بيده وهي رطبة وكان اذا خرج عرفوا انه رسول الله (صلى الله عليه وآله) برائحته » .

وعن الحسن بن علي عن ابي الحسن (عليه السلام) (٤) قال : « كان يعرف موضع سجود ابي عبدالله (عليه السلام) بطيب ربحه » .

وعن علي بن ابراهيم رفعه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (ه) في حديث قال : « صلاة متطيب افضل من سبعين صلاة بغير طيب » .

وعن عبدالله بن الحارث (٦) قال : ﴿ كَانْتُ لَعْلِي بَنِ الْحَسِينِ (عَلَيْهِ السَّلَامِ)

(۱) الوسائل الباب ۲۷ من لباس المصلى (۲) الوسائل الباب ۲۳ من لباس المصلى (۳) و(۱) و(۱) الوسائل الباب ۲۳ من لباس المصلى

قارورة مسك في مسجده فاذا دخل للصلاة أخذ منه فتمسح به ٧ .

وروى الصدوق فى كتاب ثواب الاعمال بسنده عن الفضل بن عمر عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « ركمتان يصليها متعطر افضل من سبعين ركمة يصليها غير متعطر » الى غير ذلك من الاخبار .

و (منها) _ انه يكره الصلاة في الثياب السود عدا العامة والحف والكساء وهو ثوب من صوف ومنه العباء ، كذا نقل عن الجوهري .

و بدل عليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن احمد بن محمد رفعه عن ابي عبذالله (عليه السلام) (٢) قال : « يكره السواد إلا في ثلاثة : الخف والعامة والكساه » .

وروى فى كتاب الزي من الـكتاب الذكور عن أحمد بن أبي عبدالله عن بمض اصحابه رفعه (٣) قال: ﴿ كَانْ رَسُولَ الله ﴿ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلَه ﴾ يكره السواد إلا في ثلاث: الحف والعامة والـكساه ﴾ .

وعن حذيفة بن منصور (٤) قال : «كنت عند ابي عبداقة (عليه السلام) بالحبرة فاتاه رسول ابي العباس الحليفة يدعوه فدعا بممطر احد وجهيه اسود والآخر ابيض فلبسه ثم قال أبو عبدالله (عليه السلام) اما أبي البسه وانا اعلم انه لباس اهل النار » اقول : في القاموس المعلم والممطرة بكسرها ثوب صوف يتوقى به من المطر ما أقول : محتمل ان يكون لبسه (عليه السلام) له في تلك الحال لضرورة دفع المعلم او تقية حيث انه المعمول عليه عند المخالفين يومئذ.

وروى الصدوق في الفقيه (٥) مرسلا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في ما علم أصحابه ﴿ لا تلبسوا السواد.قانه لباس فرعون ﴾ .

وروى باسناده عن اسماعيل بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) (٦) انه قال

⁽١) الوسائل الباب عدى من لباس المصلى

⁽٧) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ١٩ من لباس المصلى

داوحى الله الى نبي من انبيائه قل للمؤمنين لا يلبسوا ملابس اعدائي ولا يطعموا مطاعم اعدائي ولا يطعموا مطاعم اعدائي ولا بسلكوا مسالك اعدائي فيكونوا اعدائي كما هم اعدائي .

اقول : قال الصدوق في كتاب عيون الاخبار بعد نقل هذا الخبر بسند آخر عن علي بن ابي طالب عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قال الصنف (رضى الله عنه): لباس الاعداء هو السواد ، ومطاعم الاعداء هو النبيذ والسكر والفقاع والطين والجري من السمك والمارماهي والزمير والطافي وكل ما لم يكن له فلس من السمك والارنب والضب والثعلب وما لم يدف من الطير وما استوى طرفاه من البيض والدبا من الجراد وهو الذي لا يستقل بالطيران والطحال ، ومسالك الاعداء مواضع التهمة ومجالسشر ب الحمر والمجالس التي فيها الملاهي ومجالس الذين لا يقضون بالحق والمجالس التي تعاب فيها الأُ يَمة والمؤمنون ومجالس اهل المعاصي والظلم والفساد. انتهى . وحاصله يرجع الى التخصيص بالمحرمات في ما عدا اللباس حملا للنهي علي التحريم . والاظهر الحل على ماهو اعم من التحريم أو الكراهة مثل لباس اليهود والنصارى ومآكام وكذا لباس الخالفين ومَا كَابِمِ للْمُلُومَة مُخَالِفَة ذَلِكُ للسَّنِنِ النَّبُويَةِ وَالشَّرِيمَةِ الْحَمْدَيَةِ (صلى الله عليه وآله) ويؤيده وقوع المناهي في الاخبار عن جملة من الاشياء من حيث دخولها في مضموس هذا الحبر مثل النهى عن البرطلة لأنها من زي اليهود (١) واسدال الرداء لاته من زيهم (٢) وشم النرجس في الصوم لانه من فعل الحجوس (٣) والاكل بالملاءق كما يفعله الروم والمخالفون لمحالفته اسنة الاكل باليد (٤) وجر الثياب على الارض كما يفعلونه ايضًا لمنافاته التشميرالمأمور به (٥) وجز اللحي واعفاء الشوارب كما يفعلونه لمحالفته للسنة النبوية

⁽١) الوسائل الباب ٢٦ من احكام الملابس ٢٦) الوسائل الباب ٢٥ من اباس المصلى

⁽٢) الوسائل الباب ٣٦ من ما يمسك عنه الصائم

⁽٤) الوسائل الباب ٨٨ من آداب المائدة

⁽٥) الوسائل الباب ٢٧ من احكام الملابس

في المكس (١) وامثال ذلك . فان الظاهر دخول الجيع تحت الجبر .

ثم اقول: لا يبعد استثناء لبس السواد في مأتم الحسين (عليه السلام) من هذه الاخبار لما استفاضت به الاخبار من الامر باظهار شعائر الاحزات ، ويؤيده ما رواه شيخنا المجلسي (قدس سره) عن البرقي في كتاب المحاسن (٣) انه روى عن عمر بن زين العابدين (عليه السلام) انه قال « لما قتل جدي الحسين المظلوم الشهيد لبس نساه بني هاشم في مأتمه ثياب السواد ولم يفير نها في حر او برد وكان الامام زين العابدين (عليه السلام) بصنع لهن الطعام في المأتم » والحديث منقول من كتاب جلاه العيون بالفارسية ولكن هذا حاصل ترجمته .

واشد السواد كراهة القلنسوة السودا، لما رواه في السكافي عن محسن بن احمد عن من ذكره عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: « قلت له أصلى في القلنسوة السودا، ? فقال لا تصل فيم فانها لباس أهل النار » ورواه في الفقيه مرسلا (١)

هذا ، وبما يدل على كراهة بعض الالوان غير السواد ما رواه الكليني والشيخ في الموثق عن حماد بن عمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ تكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع المفدم ، اقول : المفدم لغة الشديد الحمرة أو اللون ، وعلى الثاني فيكون تأكيداً للمشبع فيكون فيه دلالة على كراهة كل لون مشبع من حمرة أو صفرة أو خضرة أو نحو ذلك ، ومن هنا نقل عن الشيخ وابن الجنيد وابن ادريس كراهة الصلاة في الثياب المفدمة بلون من الالوان .

وما رواه في التهذيب عن يزيد بن خليفة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) د انه كره الصلاة في المشبع بالعصفر المضرج بالزعفران ، قال في الوافي: المضرج

⁽١) الوسائل الباب ٧٧ من آداب الحام

⁽٣) و(٤) الوسائلاالباب . ٧ من لباس المصلي

⁽٥) و(٦) الوسائل الباب ٥٥ من لباس المصلي .

بالضاد المعجمة والجيم المصبوغ بالحرة دون المفدم وفوق المورد .

وما رواه فى الكافي عن مالك بن اعين (١) قال : « دخلت على أبي جعفر اعليه السلام) وعليه ملحفة حمراء شديدة الحرة فتبسمت حين دخلت فقال كأثي اعلم محكت ضحكت من هذا الثوب الذي هو علي ، ان الثقفية اكرهتئي عليه وانا احبها فاكرهتئي على لبسها ، ثم قال انا لا نصلي فى هذا ولا تصلوا فى الشبع المضرج . قال ثم دخلت عليه وقد طلقها فقال سمعتها تبرأ من على (عليه السلام) فلم يسمني ان المسكها وهى تبرأ منه » .

وبالجلة فالظاهر من الاخبار كراهية الصلاة في المفدم بمعنييه المتقدمين والمعسفر المضرج بالزعفران ، وبذلك صرح ايضاً الفاضلان في للمعتبر والمستهى . اما لبسه في غدير الصلاة فظاهر جملة من الاخبار جوازه وان الأعة (عليهم السلام) كانوا يلبسونه في مقام استحباب اظهار الزينة كما عرفت من حديث مالك بن اعين المدكور ومثله اخبار اخر نقلها في الكافي في كتاب الزينة واللباس .

، و (منها) - انه يكره ان يأتزر فوق القميص على المشهور دكره الشيخات واتباعها ، ويدل عليه ما رواه ثفة الاسلام في الكافي في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا ينبغي ان تتوشح بازارفوق القميص وانت تصلي ولا تتزر بازار فوق القميص اذا انت صليت فانه من زي الجاهلية ،

وأنما حلنا لفظ ﴿ لا ينبغي ﴾ على الكراهة في الرواية مع ورود استماله فى الاخبار بمعنى التحريم كثيراً كما تقدم ذكره فى غير مقام لما رواه الشيخ في الصحيح عن موسى بن القاسم البجلي (٣) قال : ﴿ رأيت ابا جعفر الثاني (عليه السلام) يصلي فى قيص قد انزر فوقه بمنديل وهو يصلي ﴾ وفى الصحيح عن موسى بن عمر

⁽١) الوسائل الباب ٥٥ من لباس المصلى

⁽٧) و(٣) الوسائل الباب ٧٤ من لباس المصلى

٦٧

بن بزيم (١) قال «قلت للرضا (عليه السلام) اشدالازار والمنديل فوق قيصي في الصلاد؟ فقال لا بأس به ، .

واكثر المتأخرين ومنهم صاحب المدارك آنما نقلوا رواية ابي بصير عن التهذيب وهي فيه هكذا قال : « لا ينبغي ان تتوشج بازار فوق القميص اذا انت صليت فانه من زي الجاهلية ، ولهذا اعترض في المدارك بعد بقله عن الشيخ الزواية بهذه الصورة بانها غير دالة على المدعى وانما تدل على كراهة التوشح فوق القميص وهو خلاف الاتزار . وانت خبير بان الظاهر أن الرواية المدكورة في الكتابين وأحدة لأن الشيخ أنما رواها في التهذيب عن محمد بن يعقوب بالسند الذي في الكافي واسقط منها موضعالاستدلال وهو ناشي عن الففلة والاستعجال وانتقل نظره من لفظ القميص الاول إلى الثاني فسقط ما بين ذلك . وأكثرهم لم يراجع الكافي في المفام . وما ذكر ناه ظاهر لا يخفي على من له أنس يملاحظة كتاب التهذيب وتدبره ما وقع للشيخ في اخباره متناً وسنداً من التغيير والتبديل والتحريف والتصحيف وقلما يخلو خبر من شي من ذلك. وبذلك يظهر ان ما اعترض به (قدس سره)على هذه الرواية _ من عدم الدلالة في المقام وان تبعه من تبعه من الاعلام وطعنوا به على المتقدمين من عدم وجود مستند للفول بالكراهة _ ايس في محله وممن وقع في ذلك ايضًا صاحب المعتبر فنقل رواية ابي بصير من التهذيب وتبعه من تأخر عنه من غير اللحظة لكتاب الكافي، وحييث لم تكن مشتمله على الانزار حكم بالجواز بغير كراهة للصحيحتين المتقدمتين ، والحق ما ذكر ناه.

و(منها) — أنه يكرهالتوشح والاخبار بذلك متكاثرة : منها _ ما تقدم في رواية ابي بصير ، ومنها ـ ما رواه الشيخ عن محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابه عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : ﴿ الارتداء فوق النوشح في الصلاة مكروه والتوشح فوق القميص مكروه ، .

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٢٤ من آباس المصلى

ومنها _ ما رواه فى الفقيه عن زياد بن المنذر عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) ﴿ انه سأله رجل وهو حاضر عن الرجل يخرج من الحام أو يفتسل فينوشح ويلبس قيصه فوق ازاره فيصلي وهو كذلك ﴿ قال هذا من عمل قوم لوط . فقات أنه يتوشح فوق القميص ؟ قال هذا من التجبر ... الحديث » ورواه الشيخ فى التهذيب (٢) أيضاً .

ومنها _ موثقة عمار عن إبي عبدالله (عليه السلام) (٣) ﴿ سئل عن الرجل يؤم بقوم يجوز له ان يتوشح . قال لا لا يصلي الرجل بقوم وهو متوشح فوق ثيابه وان كانت عليه ثياب كثيرة لان الامام لا يجوز له الصلاة وهو متوشح ﴾ .

ومنها _ ما رواه في كتاب العلل عن الهيثم بن واقد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « أنما كره التوشح فوق القميص لانه من فعل الجبابرة » .

وما رواه فيه ايضاً عن يونس عن جماعة من اصحابه عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهماالسلام) (ه) « انه سئل ما العلة التي من اجلها لا يصلي الرجل وهو متوشح فوق القميص ? فقال لعلة التكبر في موضع الاستكانة والذل » .

وما رواه في كتاب الخصال عن ابي بصير ومحد بن مسلم عن ابي عبدالله عن آبائه (عليهم السلام) لا يسلي الرجل أبائه (عليهم السلام) لا يسلي الرجل في قيص متوشماً به فانه من افعال قوم لوط ».

واما ما يدل على الجواز فحسنة حماد بن عيسى (٧) قال : «كتب الحسن بن علي ابن يقطين الى العبد الصالح (عليه السلام) هل يصلي الرجلالصلاة وعليه ازار متوشح به فوق القميص ? فكتب نعم » .

وما رواه علي بن جعفر في كتاب المسائل وقرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٨) قال : « سألته عن الرجل يتوشح بالثوب فيقع على

⁽١) و(×) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٢٤ من لباس المصلى

⁽٨) الوسائل الباب ٢٣ و٢٤ من لباس المصلى

الارض او يجاوز عاتقه أيصلح ذلك ? قال لا بأس .

وقال في من لا يحضره العقيه (١) بعد أن روى ما يدل على الكراهة : « وقدرويت رخصة في التوشح بالازار فوق القميص عن العبد الصالح وعن أبي الحسن الثالث وعن أبي جعفر الثاني أي عليهم السلام) وبها آخذ وافتي » وما ذكره من الرواية عن ابي جعفر الثاني وعن أبي الحسن الثالث (عليهما السلام) فلم تصل الينا في ما وصل من المنقول ولكنه الصدوق في ما يقول .

و عاذ كرنا يظهر لكما فى كلام صاحب الدارك حيث ننى السكر اهة فقال : ولا يبعد عدم كراهة التوشح لما رواه حاد بن عيسى ، ثم اورد الرواية المتقدمة. والعجب انه نقل في صدر الحكلام روايتي لبي بصير و محمد بن اسماعيل المتقدمتين في صدر هذه الروايات وهما صريحتان في السكراهة مع ما علم من طريقته من عدم المناقشة في لدلة الاستحباب والكر اهة وظاهر الصدوق في ما ذكر ناه مر عبارته الجمع بين اخبار المسألة بحمل اخبار الجواز على الرخصة . وظاهر الشيخ في الجمع بين ما ذكره في كتابه من اخبار الطرفين هو حل اخبار النهي على الالتحاف بالثوب كما تلتحف اليهود وان يشتمل به كما يفعلو به واخبار الجواز على الن يتوشح بالازار ليفطي ما قد كشف منه ويستر ما تعرى من بدنه ، واحتج لهذا بما رواه في الوثق عن سماعة (٢) قال : « سألته عن الرجل يشتمل في صلاته بثوب واحد ? قال لا يشتمل بثوب واحد فاما ان يتوشح فيفطي من بدنه بأس » وانت حبير بان حسنة حماد المدالة على الجواز صريحة في ان التوشح فيفطي فوق القميص فلا يجري فيها ما ذكره ، وظاهر التعليلات الواردة في اخبار النهي لن المنع من ذلك أما هو من حيث كونه فعل الجبابرة واصحاب الشكبر ، والتعليل بالتشبه بالبهود اما ورد في اسدال الرداء واشمال الصهاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يسمى بالبهود اما ورد في اسدال الرداء واشمال الصهاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يسمى بالبهود اما ورد في اسدال الرداء واشمال الصهاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يسمى بالبهود اما ورد في اسدال الرداء واشمال الصهاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يسمى بالبهود اما ورد في اسدال الرداء واشمال الصهاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يسمى بالبهود اما ورد في اسدال الرداء واشمال الصاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يسمى المناه ورد في اسدال الرداء واشمال المعاء كما وقع في جملة من الأخبار فلا يشمى المناه كما وقع في جملة من الأخبار فلا يشمى المناه كما وقع في جملة من الأخبار فلا يشمى والمناه كما وقع في جملة من الأخبار فلا يشمى والمناه كما ورد في المدال الرداء والمهاء ورد في المدال الرداء والمهاء ورد في المدال الرداء والمدال المراء والمدال المدال المدال

⁽١) الوسائل الباب ٧٤ من لباس المصلي

⁽٧) الوسائل الباب ٧٥ من لباس المصلي

ما ذكره ايضاً في اخبار النهي . و بذلك يظهر ان الاظهر ما ذكره الصدوق (قدسسره) من الجم بالحل على الرخصة .

بقى المكلام في مدى التوشح وانه عبارة عمادا فنقل السيد في المدارك عن الجوهري قال يقال توشح الرجل بثوبه وسيفه اذا تقلدها . ونقل عن بعض اهل اللغة ان التوشح بالثوب هو ادخاله تحت اليد اليمني والقاؤه على المنكب الايسر كما يفعسه المحرم . اقول : وبالاول من هذين المعنيين صرح في القاموس فقال : توشح سيفه وثوبه تقلد . وبالثاني صرح الفيومي في المصباح المنير فقال : وتوشح به وهو ان يدخله تحت ابطه الايمن ويلقيه على منكه الايسر كما يفعله الحرم . ونحوه في كتاب المفرب قال : توشح الرجل وهو ان يدخل الرجل ثوبه تحت يده اليمني ويلقيه على منكبه الايسر كما يفعل المحرم وكذلك الرجل بتوشح محائل سيفه فتقع الحائل على عاتقه اليسرى و تكون الهني مكشوفة . وقال في نهاية ابن الاثير : فيه « انه كان بتوشح بثوبه اي بتغشى به والاصل فيه من الوشاح . ونقل عن النووي في شرح مسلم (١) ان التوشح ان يأخذ طرف الثوب الذي القاه على منكبه الايسر تحت يده اليمني ثم منكبه الايمن من تحت يده اليمني ثم منكبه الايمن من تحت يده اليمني أم المنكبة المي صدره ، والمخالفة بين طرفيه والاشتمال بالثوب بمنى النوشح . ولا يخفي ما في هذه المعارات من الاختلاف ولعل الاظهر ما ذكره في كتاب المصباح المنبر وفي المفرب لهذه المعارات من الاختلاف ولعل الاظهر ما ذكره في كتاب المصباح المنبر وفي المفرب لمذكره الفقهاء في ليس ثوب الاحرام الاعلى من التوشح على النحو المذكور .

و (منها) _ انه يكره اشمال الصاه ، ولا خلاف فيه بين الاصحاب (رضوان الله عليهم أ) في ما اعلم ، والاصل فيه ما رواه الصدوق في الصخيح عن زرارة عن ابي جمفر (عليه السلام) (٢) قال : « اياك والتحاف الصماه . قلت وما التحاف الصماه ؟ قال ان تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد » .

وروى في كتاب معاني الاخبار عن القاسم بن سلام باسانيد متصلة بالنبي (صلى ۲۲۳ (۱) ج ٤ ص ۲۲۳ (۲) الوسائل الباب ۲۰ من لباس المصلي الله عليه وآله) (١) (انه نهى عن ابستين : اشمال الصاء وان يلتحف الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شي ، قال وقال الصادق (عليه السلام) (التحاف الصماء هو ان يدخل الرجل رداءه تحت أبطه ثم يجعل طرفيه على منكب واحد ، وظاهر الخبرين الله كوربن كراهيته مطلقا ، والظاهر أن ذكر الاصحاب لهذا الحسكم في هذا القام أنما هو من حيث عموم الأخبار المذكورة لحال الصلاة .

بقى الكلام في ممناه وانه عبارة عما ذا قال في كتاب معاني الاخبار بعد ذكر الخبر المذكور فيه : قال الاصمعي اشتمال الصماء عند العرب ان يشتمل الرجل بثومه فيجلل به جسده كله ولا يرفع منه جانباً فيخرج منه يده . واما الفقهاء فانهم يقولون هو ان يشتمل الرجل بثوب واحد ايس عليه غيره ثم يرفعه من احد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه فرجه . ثم قال : قال الصادق (عليه السلام) التحاف الصماء ... الى آخر ما قدمناه . ثم قال وهذا هو التأويل الصحبيح . انتهى . وقال الجوهري : قال ابو عبيد وأشمال الصماء أن تجلل جسدك بثوبك نحو شملة الاعراب باكسيتهم وهو أن يرد الـكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمني وعاتقه الايمن فيفطيهما جميماً . وذكر ابو عبيد أن الفقهاء يقولون هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من احد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه فرجه فاذا قلمت اشتمل فلان الصماء كأنك قلمت اشتمل الشملة التي تمرف بهذا الاسم لان الصماء ضرب من الاشتمال . وذكر في القاءوس نحواً منه . وقال الجزري : فيه ﴿ وَلَا تَشْتَمُلُ أشمال اليهود ، الاشمال افتعال من الشملة وهو كساء يتفطى به ويتلفف فيه والمنهى عنه هو التجلل بالثوب وأسباله من غير ان يرفع طرفه ، ومنه الحديث « نهي عن اشتمال الصاء ﴾ وهو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا ، وأنما قبل له صا. لانه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصاء التي ليس فيها خرق ولا صدع. والفقهاء

⁽١) الوسائل الباب ٢٥ من لباس المصلى

يقولون هو أن يتفطى بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من احد جانبيه فيضعه على منكبه فتنكشف عورته. وقال النووي في شرح مسلم: يكره على الاول ائتلا تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام أو غيره فيتعذر عليه أو يعسر، ويحرم على الثاني أن انكشف بعض عورته وإلا يكره. وهو بمهملة ومد.

أقول: وعلى هذا النحو كلام جملة من علماء العامة ومنه يعلم معناه عند اللغويين منهم وعند فقهائهم. واما ما ذكره اصحابنا (رضوان الله عليهم) فقال الشيخ في البسوط والنهاية هو ان يلتحف بالازار ويدخل طرفيه تحت يده ويجمعها على منكب واحد كفعل اليهود وهوالمشهور والمراد بالالتحاف سترالمنكبين. وقال ابن ادريس في السرائر: ويكره السدل في الصلاة كما يفعل اليهود وهو ان يتلفف بالازار ولا يرفعه على كنفيه، وهذا تفسير الهذة في اشتمال الصاء وهو اختيار السيد المرتضى فاما تفسير الفقهاء لاشتمال الصاء الذي هوالسدل، قالوا هو ان يلتحف بالازار ويدخل طرفيه من تحت يده ويجعلها جميعاً الذي هوالسدل، قالوا هو ان يلتحف بالازار ويدخل طرفيه من تحت يده ويجعلها جميعاً على منكب واحد. اقول: ظاهر كلامه اتحاد السدل واشتمال الصاء وهو خلاف ما عليه الاصحاب كما سيأتي ان شاء الله تعالى قريباً ، وكيف كان فالعمل على ما دلت عليه صحيحة زرارة المتقدمة وهو قول الشيخ المتقدم وبه قال في المعتبر .

إلا أنه بقى هنا شي وهو أنه هل المرأد من قوله (عليه السلام) في الخبر: « تدخل الثوب من تحت جناحك » بمهنى ادخال احد طرفي الثوب من تحت احد الجناحين والطرف الآخر من تحت الجناح الآخر ثم جعلهما على منكب واحد بان يراد بالجناح الجنس أو أن المراد ادخال ظرفي الثوب مما من تحت جناح واحد سواه كان الاعبن أو الايسر ثم وضعه على منكب واحد ? كل محتمل إلا أن الاظهر الثاني حملا الله على ظاهره و إلا لحكان الاظهر أن يقول « جناحيك » .

و (منها) — كر اهة الصلاة في عمامة لا حنك لها على المشهور واسنده في المدّبر الى علمائنا مؤذناً بدءوى الاجماع عليه ، وقال الصدوق في كتابه : وشمعت. مشامخنا

(رضوان الله عليهم) يقولون لا تجوز الصلاة في الطابقية ولا يجوز للمعتم أن يصلي إلا وهو متحنك . وجملة من الاصحاب : منهم ــ صاحب المدارك وغيره صرحوا بان المستفاد من الاخبار كراهة ترك التحنك حال الصلاة وغيرها ولا خصوصية الصلاة بذلك وأنما يكون دخولها من حيث العموم على نحو ما أشر نا اليه في اشتمال الصماء .

اقول: والذي وقفت عليه مرخ الاخبار المتعلقة بالنحنك ما رواه الشيخ في الحسن عن ابن ابي عمير عن من ذكره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: ه من أهمم ولم بتحنك فاصابه دا. لا دوا. له فلا بلومن إلا نفسه ».

وعن عيسى من حمزة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ من أعتم فلم يدر العامة تحت حنكه فاصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه ﴾ .

وروي ابن مابويه في الفقيه في الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: ﴿ من خرج في سفر فلم يدر العامة تحت حنكه فاصابه ألم لا دوا. له فلا يلومن إلا نفسه ﴾ .

وقال في الفقيه (٤) : وقال (عليه السلام) « أني لا يجب بمن يأخذ في حاجة وهو معتم ثحت حنكه كيف لا تقضى حاجته » وقال النبي (صلى الله عليه وآله) الفرق بين المسلمين والمشركين التلحى بالعائم وذلك في اول الاسلام وابتدائه » ثم قال وقد نقل عنه أهل الخلاف أيضاً أنه أمن بالتلحي و نهى عن الاقتعاط. إلى هناكلام الفقيه .

و نقل العلامة في المختلف وكذا من تأخر عنه عن الصدوق القول بالتحريم وكلامه المتقدم نقله وأن كان ظاهره التحريم إلا أنه أنما اسنده الى مشايخه إلا أن يقال أنه باعتبار عدم أنكاره ورده دال على القول به وفيه ما فيه لامكان توقفه .

وقال شيخنا البهائي (قدس سره) لم نظفر في شي من الاحاديث بما يدل على استحباب لاجل الصلاة ، ومن ثم قال في الذكرى واستحباب التحنك عام ولعل حكمهم (١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٠ من لباس المصلي

في كتب الفروع بذلك مأخوذ من كلام علي بن بابويه فان الاصحاب كانوا يتمسكون بما يجدونه في كلامه عند اعواز النصوص ، فالاولى المواظبة على التحنك في جميع الاوقات ومن لم يكن متحنكا واراد أن يصلي به فالاولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه لا أنه مستحب لاجل الصلاة . انتهى .

أقول : وعندي في ما ذكروه هنا من استحباب التحنك دائمًا اشكال لان ذلك وان كان هو ظاهر الاخبار المتقدمة إلا أن هنا جملة من الاخبار ظاهرة المنافاة لذلك حيث أن ظاهرها أن المستحب للممتم دأيًّا أنما هو الاسدال دون التحنك :

ومنها _ ما رواه الكليني في الصحيح عن الرضا (عليه السلام) (١) ﴿ في قول الله عز وجل « مسومين ٢(٣) قال العائم اعتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسدلها من بين يديه ومن خلفه واعتم جبر *ئيل فسدلها من بين يديه ومن خلفه* » .

وعن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ كَانْتُ عَلَى الْمُلائكَةُ الْعِمَامُ الْبِيضَ المرسلة يوم بدر 🕽 ـ

وعن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : ﴿ عَمْمُ رَسُولُ اللهُ (صلى اللهُ عليه وآله) علياً (عليه السلام) بيده فسدلها بين بديه منوقصرها منخلفه قدر اربم أصابع ثم قال ادبر فادبر ثم قال اقبل فاقبل ثم قال هكذا تيجان الملائكة » .

وعن ياسر الخادم (٥) قال : ﴿ لما حضر العيد بعث المأمون الى الرضا (عليه السلام) يسأله ان يركب ويحضر العيد ويصلي ويخطب فبعث الرضا (عليه السلام) اليه يستعفيه فالح عليه فقال أن لم تعفني خرجت كما خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) وامير المؤمنين (عليه السلام) فقال له المأمون اخرج كيف شئت ، وساق الجديث الى ان قال : فلما طلعت الشمس قام (عليه السلام) فاعتسل واعتم بعامة بيضاء من قطن التي طرفا

⁽١) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٣ من احكام الملابس

⁽٧) سورة آل عران ، الآية ١٣١

منها على صدره وطرفا بين كنفيه ... الحبر ، .

وروى الطبرسي فىالمكارم (١) بسنده «انعلي بن الحسين (عليه السلام) دخل السجد وعليه عمامة سوداء التي طرفا منها على صدره وطرفا بين كتفيه .. الخبر » .

و نقل السيد الزاهد رضي الدين بن طاووس في كتاب الامان عن ابي المباس بن عقدة (٧) في كتابه الذي سماه كتاب الولاية باسناده قال : « بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم غدير خم الى علي (عليه السلام) فعممه واسدل العبامة بين كتفيه وقال هكذا ايدنى ربي يوم حنين بالملائكة معممين قد اسدلوا العبائم وذلك حمر بين المسلمين والمشركين ... الى آخر الحبر » وقال في الحديث الآخر (٣) « عمم رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه السلام) يوم غدير خم عمامة سدلها بين كتفيه وقال هكذا ايدني ربي بالملائكة » نم قال السيد اقول: هذا لفظ ما رويناه لردنا ان نذكره ليعلم وصف العامة في السفر الذي نخشاه . انتهى .

اقول: وهذه الاخبار كلها ظاهرة في ما ذكرناه نيرة في ما سطرناه ومفهومها ان السنة في لبس العامة الما هو بهذه السكيفية كما فعلوه (عليهم السلام) من اسدال احد طرفي العامة على الصدر والآخر بين السكتفين او الاكتفاء باحد الاسدالين دون الادارة تحت الحنك الذي هو معنى التحنك.

ولم اقف على من تفطن لهذا الاشكال الاشيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في البحار إلا أنه وقع في ما هو اشكل منه فزعم حمل ما ذكرناه من الاخبار الدالة على الاسدال على أنه التحنك المأمور به في تلك الاخبار المتقدمة مع أن التحنك لغة وعرفا كاذكره علماؤنا (رضوان الله عليهم) أنما هو أدلرة جزء من العامة تحت الحنك من أحد الجانبين الى الآخر والاسدال أنما هو أرسال طرف العامة على الصدر أوعلى القفاء من خلفه ، ولا بأس بنقل كلامه وبيان ما فيه من نقضه وأبر أمه لئلا يفتر به من لم يعض

⁽١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٠ من احكام الملابس

على المسألة بضرس قاطع ويحسبه الظمآن ماء وهو سراب لامع ، قال (طيب الله مرقده) بعد نقل أخبار النحلك المنقدمة ما صورته : وانرجع الى معنى التحنك فالظاهر من كلام بعض المتأخرين هو ان يدير جزء من العامة تحت حنكه ويفرزه في الطرف الآخر كما يفعله اهل البحرين في زماننا وبوهمه كلام بعض اللغوبين ايضاً ، والذي نفهمه من الاخبار هوارسال طرف العمامة من نحت الحنك واسداله كما مرفي تحنيك الميت وكما هو المضبوط عند سادات بني حسين اخذوه عن اجدادهم خلفاً عن سلف ولم يذكر في تعمم رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأ مَّة (عليهم السلام) الا هذا ، ولمذكر بعض عبارات اللغويين وبعض الاخبار ليتضح لك الامر في ذلك ، قال الجوهري: التحنك التلحي وهو أن تدير العامة من تحت الحنك . وقال الاقتعاط شد العامة على الرأس من غير ادارة تحت الحنك، وفي الحديث « انه نهى عن الافتماط وامر بالتلحي، وقال التلحي تطويق العامة تحت الحنك ، ثم ذكر الخبر . وقال الفيروز ابادي : افتعط تعمم ولم يدرتحت الحنك. وقال العمة الطابقية هي الافتعاط. وقال تحنك ادار العامة تحت حنكه. وقال الجزري :فيه ﴿ انه نهى عنالاقتعاط ﴾ هو أن يمتم بالعامة ولا يجعل منها شيئًا تحت ذقنه وقال: فيه ﴿ انَّهُ نَهِي عَنِ الْاقتَعَاطُ وَأَمَّ بِالتَّلْحِي ﴾ هو جعل بعض العامة تحت الحنك والاقتماط أن لا يجمل تحت حنكه منها شيئًا. وقال الزمخشري في الاساس: اقتمط المهامة ذا لم يجعلها تحت حنكه ، ثم ذكر الحديث . وقال الخليل في العين : يقال اقتعط بالعامة ذا اعتم بها ولم يدرها تحت الحنك . واما الاخبار ، ثم نقل جملة ما قدمناه من الأخبار لدالة على الاسدال، الى انقال: وقال السيد ابن طاووس (قدس سره) روينا عرافي العباس حمد بن عدة ... الى آخر ما قدمنا نقله عنه ، ثم قال : وافول : ولم يتعرض في شي من لك الروايات لادارة المها.ة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصر نا مع التعرض تفصيل احوال العائم وكيفيتها ، وأكثر كمات اللغويين لا يأى عما ذكرناه اذ ادارةرأس لعامة من خلف الى الصدر ادارة ايضاً ، بل كلام الجزري والزمخشري ـ حيث قالا ان لا مجمل شيئًا منها تحت حنكه ـ فيما ذكر ناه اظهر ، والظاهر من كلام السيد أيضًا أن فهمه موافق لفهمنا لانه قال اولا: الفصل الثاني في ما نذكره من التحنك بالعامة عند تحقق عز مك على السفر لتسلم من الخطر، ثم قال بعد أير أد الروايتين ما فدمنا دكره، فظهر أنه فسر التحلك بما ورد شرحه في الروايتين من اسدال العمامة وروى السكليني والشيخ عن عمَّان النوا (١) قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام) أني أغسل الموتى قال أو تحسن ? . . ، ثم ساق الرواية وفيها قال : « خذ العامة من وسطها و انشرها على رأسه ثم ردها الى خلفه واطرح طرفيها على صدره » ثم قال : وكذا سائر اخبار تعميم الميت ايس فيها غير اسدال طرفي العمامة على صدره كما عرفت في باب التكفين . انتهى .

اقول: لا يخنى ان ما ذكره (قدس سره) لا يخلو من تعسف ظاهر وتكلف لا يخفى على الخبير الماهر ، وينبغي ان يعلم اولا انه لا ريب ان كمات اهل اللغة كامها منطبقة على الاخبار المتقدمة في التحنك ومتفقة معها على وجه لا يداخله التشكيك، والاخبار الاخيرة الدالة على الاسدال مخالفة انلك الاخبار واكملام اهلاللغة مخالنة ظاهرة والجمع بما ذكره بين الجميع تعسف ظاهر ، نعم يمكن الجمع بما سيأتي ذكره في آخر البحث .

أذا عرفت ذلك فاعلم أن وجوه النظر في كلامه (قدس سره) عديدة :

(احدها) — أنه لا يخفى على ذي الذوق السليم والفهم القويم أن كلمات أهل اللغة التي نقلها كلها متفقة الدلالة ظاهرة المقالة في الانطباق على المعنى المشهور وانتفاوتت في البيان والظهور ولا سما قول الجوهري « التلحي تطويق العامة تحت الحنك ، يعني جملها كالطوق كما نقله عنعلما. البحرين وهو مرادف لقوله أولا « التحنك التلحي وهو ان تدير العامة من تحت الحنك » و إلا لزم الاضطراب في كلامه ، وحينند فحيثًا ذكرت هذه العبارة اعنى قوله: « تدبر العامة من تحت الحنك » فانما المراد بها التطويق و جعلها كالطوق وابن هذا من الاسدال الذي دلت عليه تلك الأخبار ? وكذا قول الجزري في تفسير

⁽١) الوسائل الباب ٧٩ من التكفين

الاقتعاط: « هو أن يعتم بالعامة ولا يجعل شيئاً منها نحت ذقنه » المؤذن بان التلحي الذي هو مقابل الاقتعاط هو جعل شي من العامة تحت الذقن ، وحينئذ فقوله في تتمة كلامه في تفسير التلحي : « هو جعل بعض العامة تحت الحنك » يعني تحت الذقن والذقن مجمع عظمي اللحيين وابن هذا من الاسدال ? ومن هاتين العبار تين يعلم ما قاناه من أنه حيبًا قيل : « النحنك ادارة العامة تحت الحدك » فأن المراد به النطويق وجعلها تحت الذقن بان يخرج طرفها إلى الجانب الآخر الذي هو غير ما دخلت منه .

و (ثانيها) — ان الحذك على ما يفهم من كلام اهل اللغة أيما هو ما المحدر على المدقن او ما حاذاه من داخل الفم ، قال في القاموس : الحنك محركة باطن اعلى الفم من داخل والاسفل من طرف مقدم اللحيين ، وقال في كتاب مجمع البحرين : والحنك ما تحت الذقن من الانسان وغيره واعلى داخل الفم والاسفل في طرف مقدم اللحبين من اسفلها . انتهى . اقول : ومنه ما ورد في الاخبار من استحباب تحنيك المولود عند الولادة بالتمر او الحلو اوماه الفرات اوالتربة الحسينية على مشرفها افضل السلام والتحية (١) بمعنى ادخال ذلك الى حنكه وهو اعلى داخل الفم ، ولا ريب ان الاسدال الذي تضمنته تلك الروايات أيما يمر باعلى احد اللحبين من اليسار أو اليمين لا بالاسفل والاسفل من كل من اللحيين هو مجمعها المسمى بالذق وهذا هو الذي اشارت اليه الميار تان التقدمتان ، وحينئذ فالتحنك أيما هو عبارة عن الرور بالمهامة على الحنك الذي هو هذا الموسع الذي يرجع الى الذقن واين هذا من الاسدال ? وبذلك يظهر لك ما في هو هذا الموسع الذي يرجع الى الذقن واين هذا من الاسدال ? وبذلك يظهر لك ما في الادارة لان طرف العامة لم يأت من الحلف حتى يحصل ادارة الى الصدر وانما أيى من حانب واسدل من المكان الذي خرج منه ، ومع تسليمه فالمراد الادارة تحت الحنك لا مطلقاً والحنك قد عرفت معناه والاسدال لا يتصل به ولا يصل اليه .

⁽١) الوسائل الباب ٢٩ من احكام الاولاد

و (ثالثها) - أن قوله : ﴿ لَمْ يَتَعْرَضَ فِي شَيَّ مِنْ تَلْكُ الرَّوايَاتِ لادارة المهامة ... الخ ٥ مسلم ومنه نشأ الاشكال وحصل في المسألة الداء العضال ، حيث ان هذه الروايات كام اتفقت على أن السنة في العامة أنما هو الاسدال وتلك الاخبار المعتضدة بكلام أهل اللغة دلت على أن السنة في العامة هو التحنك ما وهو الأدارة تحت الحنك كما عرفت ، وكيف كان فانهم (عليهم السلام) لم يتعرضوا في هذه الاخبار الاخيرة الى لفظ التحنك حتى يمكن تفسير التحنك بالاسدال كما زعمه (طاب ثراه) وجعله وجه جمع بين أخبار السألة . وبحثنا وكلامنا أما هو في معنى التحنك وهو غير موجود فيها ، على ان روايات الاسدال مختلفة فبعضها يدل على اسدال طرف على الصدر وطرف من خلف و بعضها يدل على الاسدال من خلف خاصة ، وهو قد حمل الجميع على التحنك مع ظهور ان الاسدال من خلف لا يدخل في التحنك قطعًا .

و (را إمها) — أن من المجب قوله بعد نقل كلام السيد رضي الدين بزطاووس (قدس سره) وكلامه الذي في اليين «والظاهر من كلام السيد ايضًا ان فهمه موافق لفهمنا لأنه قال ... الح ، فإن فيه (أولا) أن الخبرين اللذين نقلها عن السيد أيما تضمنا أسدال العامة من خاف بين الكتفين فكيف يمكن تفسير التحنك الذي هو الادارة تحت الحنك كما عرفت بالاسدال من خلف ? ما هو إلا سهو ظاهر نشأ من الاستعجال ، وهل يفهم احد بمن له ذوق فضلاً عن السيد المزبور وعن من مثله (طاب ثراء) لولا الاستعجال في هذا المجال دخول الاسدال بين السكتفين تحت النحنك ? و (ثانياً) ان نقله هنا عن السيد المزبور قد اشتمل على خلل وقصور ، قان ظاهر كلامه هنا ونقله عن السيد ان السيد المذكور قال في الفصل المذكور في التحنك بالعامة ولم يورد إلا هذين الخبرين فكالامه يدل حينتذ على أنه فسر الاسدال في الخبرين بالتحنك الذي عنون به الفصل ، والحال ان الأمر ايس كذلك بلالسيد لما عنون الفصل بما ذكره صدره اولا بما يدل على التحنك فقال: روينا ذلك من كتاب الآداب الدينية عرب الطبرسي في مارواه عن مولانا موسى بن جعفر (عليه السلام) (١) أنه قال : ﴿ أَنَا ضَامَنَ ثَلَاثًا لَمْنَ خَرَجٍ بِرَيْدُ سَفْرًا ۖ معتما تحت حسكه : أن لا يصيبه السرق ولا الغرق ولا الحرق ، ورويناه ايضًا عن البرقي من كتاب المحاسن باسناده الى ابي الحسن (عليه السلام) ثم قال اقول : وقد روينا في العيامة عند التوجه للمعمات روايات عرب ابي العباس احمد بن عقدة ... الى آخر ما قدمناه ، الى ان قال في آخر الكلام : اقول : هذا لفظ ما رويناه اردنا ان نذكره ليعلم وصف العامة في السفر الذي نخشاه . ومن الظاهر أن الرواية الاولى التي نقلها عن الطبرسي والمحاسن هي التي عنون لها الفصل المذكور حيث اشتملت على ذكر التحنك وما نقله اخيراً عن ابن عقدة فانما قصد به بيان استحباب العامة على هذه الكيفية مطلقاً لا بخصوص السفر ، ويشير اليه كلامه في الاخير وهوقوله : ﴿ هَذَا لَفُظُ مَا رُويِنَاهُ ..الح، عمني بيان وصف العامة في السفر ووصفها في الحضر ، ولو اراد السبد ما زعمه من حمل الروايتين الاخيرتين على الرواية الاولى يمعني ان التحنك عبارة عما اشتملت عليه روايتا ابن عقدة لورد على السيد ايضاً ما اوردناه عليه من ان دءوى كون الاسدال بين الـكتفين تحنكا ثما لا يقول به ادنى من له روبة من الرجال فضلا عن العلماء الاعلام ذوي الكمال ، والشبهة التي عرضت اشيخنا المذكور أنما هو من حيث الاسدال على الصدر بمرور العامة على احد اللحبين لاما اذا كانت بين الـكتفين وهذا بجمد الله ظاهر لكل ذي عينين .

و (خامسها) -- أن ما استند اليه ـ من أخبار تحنيك البيت وأيراده رواية عَمَّانِ النَّوا الدَّالَةُ عَلَى صورة التَّعْمَىمِ وقولُه بعدها ﴿ وَكَذَا سَائِرُ اخْبَارُ تَعْمَمُ النَّبَتّ ففيه انه لا يخفى ان همنا حكمين احدهما استحباب التمميم والآخر استحباب تحنيكه بالعامة وابيس كل خبر دال على التعميم يستلزم التحنيك كما لا يخفي على من احاط خبراً باخبار المسألة ، والتحنيك على ما ذكره الاصحاب (رضوان الله علبهم) ومنهم المحقق

⁽١) الوسائل الباب ٥٥ من آداب السفر

في الشرائع هو أن يلف رأسه بها لعاً ويخرج طرفاها من تحت الحنك ويلقيان علىصدره وقد استندوا في ذلك إلى رواية يونس ، قال السيد السند في المدارك بعد ذكر عبارة الصنف : وأما استحاب أخراج طرفي العامة من تحت الحنك والقائدها على صدره فمستنده رواية يونس عنهم (عليهم السلام) (١) قال : ﴿ ثُم يَمَّمُ مَ يُؤْخُذُ وَسُطُ الْعَمَامَةُ فيثنى على رأسه بالتدوير ثم يلق فضل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وعد على صدره ، ولا ربب أن هذه الهيئة تشتمل على التحنيك كما هو المشهور لا الاسدال ، لانه متى أخذ طرف العامة الذي من العمين وأخرج من تحت حنك الميت الى الجانب الايسر واخذ الحارج من الجانب الايسر واخرج كذلك الى الجانب الاعن فان العامة من الجانبين قد استوعبت الحنك وغطته وحصل بها التحنيك الذي ندعيه . والرواية التي اوردها لم يذكر فيها ازيد من التعميم وانه يطرح طرفي العامة على صدره وليس فيها تعرض لذكر التحنيك بل هي مجملة كما يمكن حملها علىالتحنيك كما ذكرناه في رواية يونس يمكن حمامًا على مجرد الاسدال على الصدر من غير أن يدار بكل من الطرفين الى الجانب الآخر ويحنك بعما كما لا مخني . وهذا المعنى الثاني هو الذي فهمه منها السيد في المدارك فقال بعد نقل رواية بونس اولا ثم نقل جملة من الروايات ومنها رواية عثمان المذكورة: والرواية الاولى هي المشهورة بينالإصحاب (رضوان الله عليهم) وبالجلة فكلام شيخنا الشار اليه (قدس سره) في هذا المجال لا يخلو من غفلة واستعجال اواشتغال وتوزع في البال نعم يبقى الكلام في الجمع بين اخبار المسألة فان الروايات المشتملة على التحنك لمن اعتم دالة بظاهرها على ما فهمه الاصحاب (رضوان الله عليهم) من استحباب التحنك بالمامة مطلقاً لا بخصوص الصلاة وأن السنة فيها ذلك ويمضده كلام أهل اللغة والروايات المشتملة على الاسدال دالة على انه المستحب دائمًا وهو خلاف التحنك كإغلهر. لك، والذي يقرب مخاطري العليل ويدور في فيكري الكليل هو أن يقال لا ريب أن

⁽١) الوسائل الباب ١٤ من أبو أب التكفين

اخبار التجنك بعضها دل على استحبابه في السفر و بعضها دل على استحبابه في السعي القضاء الحاجة و بعضها عجرد التعمم ، ولا يخفي ان المنافي لاخبار الاسدال ظاهراً الما هو الحبار القسم الثالث حيث انها _ كا فهمه الاصحاب (رضوان الله عليهم) ـ تدل على دوام ذلك واستمراره ما دام معما ، وحيننذ فيمكن القول ببقاء اخبار الفردين الغردين فيختص بها ظاهرها من غير تأويل اذ لا منافاة فيهما فان ، وردها خاص بهذين الفردين فيختص بها اخبار الاسدال ، ووجه الجمع حيننذ هو حمل اخبار القسم الثالث على ان المراد التحنك وقت التعمم بان يدير العامة بعد فراغه من التعمم تحت حنكه لا دائماً كا فهمه الاصحاب وما ذكر نا يشعر ظاهر الأخبار الذكورة فان ظاهر قوله « ولم يتحنك » _ من حيث كونه حالا من الفاعل في قوله: « من تعمم » والحال قيد في فاعلها _ يعطي ان التحنك وقت حينئذ تبقى اخبار الاسدال على ظاهرها فيكون المستحب دائماً هو الاسدال والتحل وحينئذ تبقى اخبار الاسدال على ظاهرها فيكون المستحب دائماً هو الاسدال والتحلب غصوص بهذه الصورالثلاث . ولا قدح يتطرق الى ما ذكرناه إلا مجرد مخالفة الاصحاب في ما فهموه من هذه الاخبار حيث لم اقف على قائل بما ذكرناه اللا محد المن لا محضر في وجه للجمع بينها غير ذلك ، والظاهر انه المي ذلك يشير ما قدمناه من كلام السيد ابن طاووس بالتقرب الذي قدمنا ذكره . والله العالم .

و (منها) --- كراهة الامامة بغير رداء ، والحسكم بذلك مشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) لا اعرف فيه مخالفاً ، وظاهر الشهيدين استحباب الرداء المصلي مطلقاً .

وقال شيخنا المجلسي في كتاب البحار: والذي يظهر لنا من الآخبار أن الرداء أما يستحب للامام وغيره أذا كان في أوب واحد لا يستر منكبيه أو لا يكون صفيقاً وأن ستر متكبيه لكنه في الامام آكد، وأذا لم يجد أوبا يرتدي به مع كونه في أذار وسر أو يل فقط يجوز أن يكتني بالتكة والسيف والقوس ونحوها، ويمكن الة ول باستحباب

الرداء مع الاثواب المتمددة ايضاً لـكن الذي ورد التأكيد الشديد فيـــه يكون مختصاً مما ذكرناه .

وقال السيد السند في المدارك: وهذا الحـكم اعنى كراهة الابامة بغير رداءمشهور بين الاصحاب واحتجوا عليه بصحيحة سلمان بن خالد (١) قال: ﴿ سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل ام قوماً في قبيص ايس عليه رداه ?قال لا ينبغي إلا ان يكون عليه ردا. او عمامة يرتدي بها ٧ وهي أنما تدل كراهة الامامة بدون الرداء فىالقميص وحده لا مطلقاً و وكد هذا الاختصاص قول ابي جعفر (عليه السلام) لما ام اصحابه في قميص بغير ردا، (٧) : « انقيصي كثيف فهويجزي انلا يكون على ازار ولا ردا، ، ثم نقل عن جده (قدس سره) أنه قال وكما يستحب الرداء للامام يستحب لغيره من المصلين وان كان اللامام آكىد . قال واحتج، مليه بتعليق الحسكم على مطلق المصلي في عدة اخبار كصحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) أنه قال : ﴿ أَدَنَّى مَا يَجِز نَّكُ أَنْ تَصَلَّى فَيهُ بَقَدْرِ مَا يكون على منكبيك مثل جناحي الخطاف » وصحيحة عبدالله بن سنان (١) قال : ﴿ سئل الو عبدالله (عليه السلام) عن رجل ايس معه إلا سراويل فقال يحل التكة فيضعها على عانقه ويصلى وان كان معهسيف وايس معه أوب فليتقلد السيف ويصل قائمًا » وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما(عليهما السلام)(٥) قال : « أذا لبس السر أو يل فليجمل على عانقه شيئًا ولوحبلا » ثم قال: ولا يخفي ما في هذا الاستدلال من الضعف لاختصاص الروايتين الاخير تين بالماري وعدمذكر الرداء في الرواية الاولى بل اقصى ما تدل عليه استحباب ستر المنكبين سواء كان بالرداء أم بغيره . وبالجلة فالاصل في هذا الباب رواية سلمان بن خالد وهي أنما تدل على كراهةالامامةبدونالردا. فيالقميص وحده فاثبات ما زاد على ذلك يحتاج الى دليل . انتهى . أقول وبالله النوفيق لبلوغ المأمول ونيل المسؤول : لا يخني ان المفهوم من تتبع

⁽٨) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٣ من لياس المصل

⁽٢) و(٥) الوسائل الباب ٢٢ من لياس المصل

الأخبار _كمالا يخفي على منجاس خلال الديار _ ازالردا. في الصدر الاول ليس إلا من جملة الثياب التي يلبسها الناس بومئذ مثل القميص والقباء ونحوها لا اختصاص له بمصل يستحب المصلي أماما كان أو غيره أن يصلي في ثوبين أحدهما فوق الآخر ردا. كان الثوب الاعلى او فبا. او غيرهما ، وانه متى كان ظهره مكشوفا فانه يستحب تغطيته بان يضم على عانقه رداء او قباء او نحو ذلك مما يستر ظهره ، ولو تمذر قانه يجزئه ولو مثل حمائل السيف و تبكة السروال ونحوهما ، وانه يتأكد ذلك في الموضعين في الامام ، وحينتذ فالسؤال والجواب في صحيحة سلمان بن خالد التي استندوا اليها في استحباب الردا. اللامام لا دلالة فيها على خصوصية الرداء ولا الامام إلا من حيث السؤال ، والكلام فيها أنها خرج مخرج التمثيل وإلا فهما من قبيل الاسئلة الآتية في كل مصل وفي كل أوب، وبه يظهر أنه لا دلالة في الرواية على ما ادعوه ، ويؤيد ذلك ما اشار اليه السيد من الرواية عن أبي جعفر (عليه السلام) وقوله : ﴿ أَنْ قَيْضِي كُنْيِفَ فَهُو يَجْزَى ۚ أَنْ لَا يَكُونُ عَلَى ازار ولا رداء ، يَان فيهِ ما يشير الى عدم استحباب الرداء من حيث هو رداء ، ولا ينافي ما ذكر ناه من استحباب الثوبين لجواز خروجها مخرج الجواز لانهم كثيراً ما بتركون المستحبات ويفعلون المكروهات لبيان الجوازكما صرح به غير واحد من الاصحاب .

ثم ان مما يدل على ما ذكر ناه من الاحكام مضافا الى الروايات المتقدمة صحيحة على بن جعفر المذكورة فى كتابه عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : ﴿ سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي فى قميص واحد او قباء وحده ? قال ليطرح على ظهره شيئاً . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم فى سر او يل ورداه ? قال لا ياس به . وسألته عن المرأة هل يصلح له ان تقلى فى ملحفة ومقنعة ولها درع ? قال لا يصلح لها إلا ان تلبس درعها . وسألته عن المرأة هل يصلح لها ان تصلي فى ازار وملحفة ومقنعة ولها درع ?

⁽١) ارجع الى ص ٢٩

قال اذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلا وعليها درع. وسألته عن المرأة هل يصلح لها ان تصلي في ازار وملحفة تقنع بها ولها درع ? قال لا يصلح ان تصلي - تى تابس درعها . وسألته عن السر اويل هل يجزى مكان الازار ? قال نعم . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في ازار وقلنسوة وهو يجد رداء ? قال لا يصلح . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم في سراويل وقلنسوة قال لا يصلح . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يؤم في معطر وحده او جبة وحدها ? قال اذا كان تحته قميص فلا بأس . وسألته عن الرجل هل يوم في قباء وقميص ؟ قال اذ كان ثو ببن فلا بأس » .

وانت خبير بانه يستفاد من مجموع هذه الاجوبة المنقولة عنه (عليه السلام) ما قدمنا ذكره من ستر إعالي البدن متى كان مكشوفا وعليه تدل صحيحة زرارة المتقدمة وما بعدها، واستحباب الصلاء للرجل في أو ببن كما تدل عليه صحيحة سليمان بن خالد، فإنها ايست إلا من قبيل هذه الاسئلة المتضمنة للثوبين، وأن وقع فيها السؤال عن الامام والرداء فليس الامام إلا كفيره من المصلين وليس الرداء إلا كفيره من الثوبين في هذا الخبر، نعم لو كان الرداء أيما محتص لبسه بحال الصلاة لكان للتخصيص به وجه إلا أن الام ليس كذلك كما اشرنا اليه آنها بل هو من جملة الثياب المتعارفة اللبس داعًا فسبيله كسبيل غيره منها، وبذلك يظهر أنه لا أثر لاستحباب الرداء في الصلاة لامام كان أو غيره كما يشير اليه كلام شيخنا المجلسي (قدس سره).

بقى في المقام فوائد بجب التنبيه عليها: (الاولى) قد اضطرب كلام جملة من علما، الحاصة والعامة في معنى الاسدال للرداء بعد اتفاقهم على كراهة السدل، فقال في التدكرة: يكره السدل وهو أن يلقى طرف الرداء من الجانبين ولا يرد احد طرفيه على الكتف الاخرى ولا يضم طرفيه بيده. وقال الشبيد (قدس سره) في النفلية هو أن يلتف بالازار فلا يرفعه على كتفيه. وقال شيخنا الشهيد الثاني: وأعلم أنه ليس في الاخبار واكثر عبارات الاصحاب بيان كيفية لبس الردا، بل هي مشتركة في أنه يوضع على

المذكبين. وفي التذكرة هو الثوب الذي يوضع على المنكبين ، ومثله في النهاية . فيصدق اصل السنة بوضعه كيف اتفق ، لسكن لما روى كراهة سدله _ وهو ان لا يرفع احد طرفيه على المنكب وانه فعل اليهود وروى على بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل هل يصلح ان يجمع طرفي ردائه على يساره ? قال لا يصلح جمعها على اليسار ولكن اجمعها على عينك اودعها» _ تعين ان الكيفية الحالية عن الكراهة هي وضعه على المنكبين ثم يرد ما على الايسر على الايمن ، وبهذه الهيئة فسره بعض الاصحاب (رضوان الله عليهم) لكن لو فعله على غير هذه الهيئة خصوصاً ما نص على كراهته هل يثاب عليه ? لا يبعد ذلك لصدق مسمى الردا، وهو في نفسه عبادة لا يخرجها كراهته عن اصل الرجحان ، ويؤيده اطلاق بعض الاخبار وكونها اصح من الاخبار كراهتها عن اصل الرجحان ، ويؤيده اطلاق بعض الاخبار وكونها اصح من الاخبار المقيدة . انتهى . وقد تقدم كلام ابن ادريس الدال على كراهية السدل كما تفعله اليهود وهو ان يتلفف بالازار ولا يرفعه على كتفيه وان هذا هو اشمال الصاء عند اهل اللغة .

اقول: مما وقفت عليه من الاخبار الدالة على النهي عن السدل ما رواه الصدوق في العقيه في الصحيح عرف زرارة (٢) قال: «قال ابو جعفر (عليه السلام) خرج امير المؤمنين (عليه السلام) على قوم فرآهم يصلون في المسجد قد سدلوا ارديتهم فقال لهم مالكم قد سدلتم ثيابكم كأنكم بهود خرجوا من فهرهم به يعتهم اياكم وسدل ثيابكم وهذا الخبر هو الذي اشار اليه شيخنا الشهيد (قدس سره) وكذلك ابن ادريس ولا ريب أن هذا الخبر بحسب ظاهره مناف لصحيحة على بن جعفر الذكورة في كلام شيخنا المشاراليه ، فإنها دالة على التخيير بين ارسال طرقي الثوب وبين وضعها على المين وأعاكره (عليه السلام) جمعها على اليسار ، والظاهر أن مخصيص شيخنا المذكور الكيفية الخالية من السكر اهة بصورة الجمع على الممين حيث أن حديث زرارة قد عارض صورة الاسدال الذي هو احد الفردين المخبرين وأما صورة الوضع على الممين فلا معارض

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٢٥ من اباس المصلى

لها فبقيت على اصل الاستحباب . وفيه انظاهر التخيير مساواة الامرين فى الاستحباب ويؤيده ما رواه في الفقيه عن عبدالله بن بكير (١) « انه سأل أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي ويرسل جانبي ثوبه ? قال لا بأس به» .

والاظهر عندي في وجه الجمع بين الصحيحتين المذكورتين احد امرين: اما حمل رواية النهي عن الاسدال على ما اذا صلى في ازار بغير قبيص كما يدل عليه ما رواه في كتاب قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن الصادق عن ابيه (عليها السلام) (٢) قال : ها تما كر هالسدل على الازر بغير قبيص فاما على القميص والجباب فلابأس، واما على وضع الرداء على الرأس والتقنع به واسداله ، وبه فسمر الخبر المذكور في النهاية قال : فيه و انه نعي عن السدل في الصلاة » وهو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركم ويسجد وهو كذلك و كانت اليهود تفعله فنهوا عنه ، وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب . وقيل هو أن يضع وسط الازار على رأسه وبرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه ، ومنه حديث على (عليه السلام) أنه رأى قوما يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال كأنهم اليهود خرجوا من فهرهم . انتهى . وظاهر كلام جملة من علمائنا وعلماء العامة أن اليهود كذلك يفعلون ، وحيئتذ فيبقي ما دل عليه صحيح على بن جعفر من التخيير بين الاسدال والوضع على الهين صحيحاً لا اشكال فيه ولا كراهة تمتريه . وكلامه في النهاية متضمن لنفسير الاسدال المكروه بمعنيين آخرين غير المقدين التقدمين .

(الثانية) — قال فى المدارك : وينبغي الرجوع فى الرداء الى ما يصدق عليه الاسم عرفا وأنما تقوم التكة ونحوها مقامه مع الضرورة كما تدل عليه رواية أبن سنان واما ما اشتهر فى زماننا من اقامة غيره مقامه مطلقاً فلا يبعد أن يكون تشريعاً . انتهى .

أقول: فيه أنه مبني على ثبوت استحباب الرداء بخصوصه وقد عرفت ما فيه وأنه

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٢٥ من لباس المصلى .

محل المنع ويشير الى ما ذكر ناه ما تقدم من كلام شيخنا المجلسي (قدس سره) ايضاً ، وقال شيخنا المشار اليه أيضاً زيادة على ما تقدم : ويحتمل أن يكون القباء وشبهه أيضاً قائمًا مقام الرداء بل الرداء شامل له ، وقال الفاضلان الرداء هو ثوب بجمل على المنكبين . وفي القاموس أنه ملحفة . أنتهي . وهو جيد إلا أن قوله : ﴿ بِلَ الرَّدَاءُ شَامَلُ لَهُ ﴾ محل نظر فان الرداء لغة وعرفا ثوب مخصوص كغيره من الثياب المخصوصة المتعينة في حد ذاتها فكيف يحتمل دخول القباء ونحوه تحت أطلاقه ? وعبارة الفاضلين لا دلالة لها على ما ادعاه لات مرادها الاشارة الى أنه ثوب معلوم يجعل على المنكبين اشارة الى تبادره ومعلوميته كغيره من اصناف الثياب لا ان مرادهما اي ثوب كان وبالجلة فان المستفاد من الاخبار هو ما قدِمنا تحقيقه من أنه يستحب أن يكون على المدلى ثوبان. احدهما على الآخر كاثنا من كان وكاثنا ما كان .

(الثالثة) -- قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في البحث عن الرداء : وأما ما هو الشائع من جمل منديل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع ابس الاثواب المتمددة ففيه شائلة بدعة . أقول : وجه البدعية ظاهر إذ فعل شيّ باعتقاد شرعيته وتوظيفه من الشارع والحال انه ليس كذلك تشريع , وقد حضرت في صفر سني بمض من يتسمى بالفضل ويدعيه يفعل ذلك فيحال امامته بالناس ولعل منشأ الشبهة عندهم اخبار وضع التكة وحمائل السيف ونحو ذلك ، ولم يتفطنوا الى أن ذلك مخصوص عن كان ظهره مكشوفا كما هو مورد الاخبار .

(الرابعة) -- روى في الـكافي بسنده عن معلى بن خنيس عنالصادق (عليه السلام) (١)قال : « أن عليه (عليه السلام) أشترى ثلاثة أثواب بدينار: القميص الى فوق الكعب والازار الى نصف الساق والرداء مرح بين يديه الى تدييه ومن خلفه للى اليميه ثم رفع يده الى السماء فلم بزل يحمد الله على ماكساه حتى دخل منزله ثم قال هذا

⁽١) الوسائل الباب ٧٧ من احكام الملابس

اللباس الذي ينبغي المسلمين ان يلبسوه . قال ابو عبدالله (عليه السلام) ولـكن لا يقدرون ان يلبسوا هذا اليوم ولو فعلنا لقالوا مجنون ولقالوا مراء والله تعالى يقول : وثيابك فطهر » (١) قال وثيابك ارفعها ولا تجرها واذا قام قانمنا كمان هذا اللباس »

اقول: وفي هذا الخبر فوائد: (منها) ما قدمنا ذكره رداً على شيخنا المجلسي (قدس سره) من ان الرداء ثوب معلوم معهود لا كل ما يتردى به ليشمل مثل القباء والعباء ونحوها. و (منها) ان السنة في الرداء ان يكون عرض الثوب بحيث يصل الى الاليين وطوله بقدر ما يصل الى ثدييه. و (منها) ان الرداء في زمان الصادق (عليه السلام) كان يزيد على ذلك كما يستفاد من تقبع الاخبار والسير بحيث انه بجر على الارض. و (منها) جواز ترك السنة ان كانت مهجورة بين الناس وكان عامة الناس يعيبونها ويتكلمون في عرض من يفعلها، قال في الوافي في ذيل هذا الخبر: وفي الحديث دلالة على انه ينبغي عدم الاتيان بما لا يستحسنه الجمهور وان كان مستحباً كانتحنك بالعامة في بلادنا. انتهى.

و (منها) — كراهة اللثام المرجل اذا لم يمنع القراءة والاحرام . وكذا الحسكم في النقاب للمرأة ، واطلق الشيخ المفيد في المقنعة المنع من اللثام المرجل وحمله في المعتبر على ارادته السكراهة . وهو حسن للاخبار الدالة على الجواز :

ومنها — ما رواه الشبخ في الصحيح عن الحلبي (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه ? فقال لا بأس بذلك اذا سمع الهمهمة » وفيه دلالة على انه مع عدم سماع الهمهمة بحرم كما صرح به الاصحاب (رضوان الله عليهم) ايضاً .

وما رواه الصدوق في الصحيبج عن عبدالله بن سنان (٣) ﴿ انه سأل ابا عبدالله (عاليه السلام) على يقرأ الرجل في صلاته و ثوبه على فيه ? قال لا بأس بذلك ﴾ .

⁽١) سورة المدتر ، الآية ؛ (٧) و (٣) الوسائل الباب ٢٥٠ من اباس المصلى

وما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسن بن علي عن من ذكره من اصحابنا عن احدها (عليها السلام) (١) « انه قال لا بأس بان بقرأ الرجل في الصلاة وثوبه على فيه ٥ وما رواه الشيخ عن سماعة في الموثق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي ويقرأ الفرآن وهو متلثم ? فقال لا بأس به ٥ .

واما ما بدل على الكراهة فهو ما رواد الشيخ في الوثق عن سماءة (٣) قال : « سألته عن الرجل يصلي فيناو القرآن وهو منلثم ? فقال لا بأس به وان كشف عن فيه فهو افضل . قال وسألته عن المرأة تصلي متنقبة ? قال ان كشفت عن موضع السجود فلا بأس به وان اسفرت فهو افضل » .

وما رواه في الكافي والفقيه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « قلت له أيصلي الرجلوهو متلئم ? فقال اما على وجه الارض فلا واماعلى الدابة فلا بأس » قال في الوافي : لعل الوجه في الفرق ان الراكب ربما يتلئم لنلا يدخل فاه الغبار فيلزمه ذلك يخلاف الواقف على الارض .

والشيخ قد حمل روايات نني البأس لى ما اذا سمع الهمهمة لتسحيحة الحابي التقدمة والاظهر حمل ذلك على الجواز وان كان الافضل عدمه لموثقة شماعة إلا أن الجواز مقيد عما اذا لم يمنع السماع لصحيحة الحلبي .

ومنها ــ ما ذكره جملة من الاصحاب من كراهة الصلاة فى القباء المشدود إلا في الحرب ، وقال الشيخ المفيد فى المقنعة : ولا يجوز لاحد ان يصلي وعليه قباء مشدود إلا ان يكون فى الحرب فلا يتمكن ان يحله فيجوز ذلك اللاضطرار . وظاهره التحريم ونقل عن صاحب الوسيلة انه حرمه . قال الشيخ في التهذيب : ذكر ذلك علي بن الحسين ابن بابويه وسمعناه من الشيوخ مذاكرة ولم اعرف به خبراً مسنداً . وحاول الشهيد (قدس

⁽١) و (٢) و ٣) و ٤١) الوسائل الباب ٣٥ من لباس المصلى

مره) في الذكرى الاستدلال عليه بما رواه العامة عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) انه قال: « لا يصلي احدكم وهو محزم » ورد بانه قاسد لان شد القباه غير التحزم. ونقل في البيان عن الشيخ كراهة شد الوسط. ومنهم من حل القباه المشدود على القباه الذي شدت ازراره مع انهم صرحوا بكراهة حل الازرار في الصلاة وانه من عمل قوم لوط كا ورد به الخبر (٣) إلا ان يخص كراهة حل الازرار بالقميص الواسع الجيب كما تقدم تحقيقه. وبالجلة فان الحكم لا مستند له ولا دايل عليه كما عرفت فتطويل البحث فيه مما لا مهمة.

ومنها _ كراهة الصلاة فى الحديد اذا كانبارزاً غير مستور على المشهور وربما قيل بالتحريم ، قال الشيخ فى النهاية : ولا تجوز الصلاة اذا كان مع الانسان شي من حديد مشهر مثل السكين والسيف فان كان في غد او قراب فلا بأس بذلك . و نقل فى المختلف عن ابن البراج انه عد فى جملة ما لا تصح الصلاة فيه على حال ثوب الانسان اذا كان فيه سلاح شهير مثل سكين او سيف ، قال : و كذلك اذا كان فى كه مفتاح حديد إلا فيه بشي واذا كان معه دراهم سود إلا ان يلفها بشي أ

والذي وقفت عليه من الاخبار الواردة في هذا المقام كابا دالة على هذا القول ومنها ــ ما رواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال :
وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يصلي الرجل وفي يده خاتم حديد » .

وعن موسى بن اكيل النميريعن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) «انه حلية الهل

(٧) الوسائل الباب ٢٣ من لباس المصلى (٢) و (٤) الوسائل الباب ٢٣ من اباس المصلى

⁽۱) لم نعثر عليه فيما وقفنا عليه من اخبار العامة نعم فى نهاية ابن الاثير مادة دحزم ، : وفيه و نهى ان يصلى الرجل بغير حزام ، ... ومنه الحديث و نهى ان يصلى الرجل حتى يحنزم ، والحديث الآخر انه امر بالتحزم فى الصلاة . وفى التذكرة فى ما يكره قيه الصلاة .و، عن الني وص ، د لا يصلى احدكم إلا وهو محزم ، .

النار ، قال : وجمل الله الحديد في الدنيا زينة الجن والشياطين فيحرم على الرجل المسلم ان يلبسه في الصلاة إلا ان يكون قبال عدو فلا بأس به . قال قلت قالرجل في السفر بكون ممه السكين في خفه لا يستغني عنه او في سر او يله مشدوداً ، والمفتاح يخشى ان وضعه ضاع او يكون في وسطه المنطقة من حديد ? قال لا بأس بالسكين والمنطقة المسافر في وقت ضرورة وكذلك المفتاح اذا خاف الضيعة والنسيان ، ولا بأس بالسيف وكل آلة السلاح في الحرب ، وفي غير ذلك لا يجوز الصلاة في شي من الحديد قانه نجس محسو خ هوروى في كتاب العلل في الموثني عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في الرجل يصلي وعليه خاتم حديد ? قال لا ولا يتختم به الرجل لانه من لباس اهل النار ... الحديث » .

وعن احمدبن محمد بن ابي الفضل المدائني عن من حدثه عن ابي عبدالله (عليه السلام)(٢)قال : « لا يصلي الرجل وفى تـكـته مفتاح حديد » قال الـكليني : وروى اذا كان المفتاح فى غلاف فلا بأس .

وهذه الاخبار _ كما ترى _ ظاهرة فى القول المذكور والاصحاب لم يتمسكوا فى مقابلتها الا بالاصل ، قال في المدارك بعد نقل قول الشيخ (قدس سره) فى النهاية ; والمعتمد الكراهة ، لذا على الجواز الاصل واطلاق الامر بالصلاة فلا يتقيد إلا بدايل ، وعلى الكراهة ما رواه الشيخ ، ثم نقل روايتي السكوني وموسى بن أكيل المذكور تبن . وهذا الكلام جيد على اصله من رد الاخبار الضعيفة والاعتماد على الاصل فى مقابلتها وانعمل بها في الدكر اهة والاستحباب وقد عرفت ما فيه في غير باب ، بل قال فى للدارك هنا : و يمكن القول بانتفاء الكراهة مطلقاً لضعف المستند ، انتهى ، وهو خلاف ما هو عليه فى غير مقام من الاحكام كما لا يخفى على من لاحظ كتابه .

وبالجملة فالحسكم عند من يحكم بصحة الاخبار ولا يرى العمل بهذا الاصطلاح

المحدث لا يخلو من اشكال إلا أن ظاهر حديث النميري أن العلة في المنع من الصلاة فيه أنما هو من حيث أنه نجس ممسوخ ، وقد قدمنا في كتاب الطهارة أل الاصح طهارته وحينئذ فيضعف الاعتماد على هذه الاخبار .

ويعضد ذلك ما رواه في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري في ماكتبه الى صاحبالزمان عجل الله فرجه (١) « انه سأله عن الرجل يصلي وفى كمه او سراويله سكين او مفتاح حديد هل بجوز ذلك ? فكتب في الجواب جائز ، ورواه الشيخ في كتاب الفيبة .

وروى الصدوق في كتاب العلل باسناده عن عبد خير (٢) قال : « كان العلي ابن ابي طالب (عليه السلام) اربعة خواتيم يتختم بها : ياقوت لنيله وفيروزج لنصره والحديد الصيئي لقوته وعقيق لحرزه ... الحديث » وفيه دلالة على جواز لبس الحديد الصيئي إلا انه لا يدل على جواز الصلاة فيه صريحاً ، م ان ظاهر سند الحير انه عامي فيضعف الاعتماد عليه في تخصيص اخبار المنع من الحديد مطلقاً سيما وقد روى الشيخ في التهذيب في باب فضل الكوفة حديثاً يتضمن كراهة التحتم به .

وكيف كان فتسقط السكراهة بستره كما دات عليه مرسلة السكليني وبه صرح الاصحاب، قال في المعتبر: وتسقط السكراهة مع ستره وقوفا بالسكراهة على موضع الاتفاق ممن كرهه.

و (منها) — كراهة الصلاة في ثوب المتهم بعدم توقي النجاسات وكذا من يعلم انه لا يتوقى النجاسات على المشهور بين الاصحاب ومنهم الشيخ في النهاية حيث قال اذا عمل مجوسي ثوبا لمسلم يستحب ان لا يصلي فيه إلا بعد غسله وكذا اذا استعار ثوبا من شارب خمر اومستحل شي من النجاسات يستحب ان يفسل اولا ثم يصلى فيه . وقال الشيخ في المبسوط إذا عمل كافر ثوبا لمسلم فلا يصلي فيه إلا بعد غسله وكذلك اذا صنعه له لان

⁽١) و (١) الوسائل الباب ٣٣ من لباس المصلى

الكافر نجس وسوا، كان كافر اصل او كافر ردة او كافر ملة . وهو ظاهر فى التحريم واختاره ابن ادريس وجعل قول الشيخ فى النهاية خبراً واحداً اورده ايراداً لا اعتقاداً بل اعتقاده و فتواه ما ذكره في البسوط . وقال ابن الجنيد : فان كان استعاره من ذي او من الاغلب على ثوبه النجاسة اعاد خرج الوقت او لم يخرج . وهو مؤذن بقول الشيخ فى المبسوط مع انه قبل ذلك ـ على ما نقله العلامة فى الختلف عنه ـ قال : واستحب تجنب ثياب المشركين ومن لا يؤمن على النجاسة من ثوبه والتنظيف لجسده منها وخاصة منازلهم وما سفل من اثوا بهم التي بلبسونها وما يجلسون عليه من فرشهم ، ولوصلى عليه او فيه ثم عام بنجاسته اخترت له الاعادة فى الوقت وغير الوقت وهي في الوقت اوجب منها اذا خرج . انتهى ولا يخفى ما بين الكلامين من المدافعة إلا ان يحمل كلامه الاول على الاستحباب وان كان خلاف ظاهره اعتماداً على ما قدمه من هذا الكلام الذكور . وقال الشيخ : يجوز لا جل نا يصلى في ثوب المرأة اذا كانت مأمونة . وعد ابن البراج فى المكروه ثوب الرأة لا جل واطلق .

واقول: قد تقدم فى مباحث المقصد الثاني من الباب الحامس من كتاب الطهارة تحقيق ان الاصل في الاشياء الطهارة وانه لا يخرج عن اصالة الطهارة بمجرد ظن النجاسة بل لابد من العلم، وجملة الاخبار الدالة على هــــذا الاصل، ومنها جملة من الاخبار فى الثياب التي يعملها المجوس، وان بازائها اخباراً دالة على خلاف ذلك من العمل بظرف النجاسة، وان الشيخ ومن تبعه قد حملوا الاخبار المخالفة على الاستحباب، ولا بأس بنقل بعض اخبار الطرفين في المقام اذ ربما يعسر على الناظر هنا الرجوع الى ذلك الدكتاب

فنقول: مما يدل على ما هو مقتضى القاعدة المتفق عليها صحيحة معاوية بن عمار (١) قال: ﴿ سَأَلْتُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ عن الثياب السابرية يعملها المجوس وهم اخباث وهم يشربون الحمر و نساؤهم على تلك الحال البسها ولا اغسلها واصلي فيها ؟

⁽١) الوسائل الباب ٧٣ من النجاسات

قال نعم قال معاوية فقطعت له قميصاً وخطته وفتلت له ازراراً ورداه من السابري ثم بعثت بها النيه في يوم جمعة حين ارتفع النهار فكا نه عرف ما اريد فخرج فيها الى الجمعة وصحيحة عبدالله بن سنان (١) قال : ﴿ سأل ابي ابا عبدالله (عليه السلام) وانا حاضر : أني اعبر الذي ثربي وانا اعلم انه يشرب الحمر ويأكل لحم الخنزير فيرده علي فاغسله قبل ان اصلي فيه ? فقال ابو عبدالله (عليه السلام) صل فيه ولا تفسله من اجل ذلك فانك اعرته اياه وهو طاهر ولم تستيقن انه نجسه ... » .

ورواية المملى بن خنيس (٣) قال : « شمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول لا بأس بالصلاة في الثياب التي يعملها المجوس والنصارى واليهود » الى غير ذلك مر للاخبار المتعلقة بالثياب وغيرها .

ومما يدل على خلاف ذلك من البناء على ظن النجاسة كما هو مذهب المبسوط وابن ادريس صحيحة عبدالله بن سنان (٣) قال : « سأل ابي ابا عبدالله (عليه السلام) عن الذي يمير ثوبه لمن يعلم انه يأكل الجري ويشرب الحز فيرده أيصلي فيه قبل ان يفسله ? قال لا يصلي فيه حتى يفسله » ومن ذلك صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج ورواية ابي صير المتقدمتان في المقام الاول من المطلب الثاني في ما مجوز لبسه المصلي وما لا يجوز (٤) ونحوهما غيرهما مما تقدم ثمة .

واما ما بدل على الحمل على الاستحباب كما فهمه الاصحاب فرواية ابي على البزاز عن ابيه (ه) قال : « سألت جعفر بن محمد (عليهما السلام) عن الثوب بعمله اهل الكتاب اصلى قيه قبل ان يفسل ا على العب الى » .

وصحيحة الحلمي (٦) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في ثوب المجوسي فغال برش بالماه » والتقريب في هذا الخبر ما علم من الاخبار المتكاثرة من

⁽¹⁾ و(١) الوسائل الباب ٤٧ من النجاسات (٤) ص ٥٠

⁽٢) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٧٣ من النجاسات

استحباب الرش في موضع يقين الطهارة اذا عرض ما يؤذن بظن النجاسة او النفرة او غوما . الله أن كالمات الكلب والحنزير باليبوسة ونحوها .

ومن الأخبار الظاهرة في هذه المسألة بالنسبة الى المتهم بعدم توقي النجاسات ما رواه الكليني والشيخ عن العيص بن القاسم (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي في ثوب المرأة وفي ازارها و يعتم بخيارها ? قال نعم اذا كانت مأمونة ورواه الصدوق عن العيص وطريقه اليه في المشيخة صحيح فيكون الخبر صحيحاً ، وهو دال عفهومه على المنع من غير المأمونة .

و (منها) _ كراهة صلاه المرأة في خلخال له صوت فلو كان اصم جاز من غير كراهة ، ويدل على كل من الحكين ما رواه على بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) « انه سأله عن الخلاخل هل يصلح لبسها للنساه والصبيان ? قال ان كانت صاه فلا بأس وان كان لها صوت فلا يصلح » ولا اختصاص للرواية بخال الصلاة كا يظهر من كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) نعم تدل على ذلك باطلاقها وقال ابن البراج لا تصح الصلاة في خلاخل النساه اذا كان لها صوت .

و(منها) _ كراهة الصلاة في توب فيه نمائيل او خاتم كذلك على المشهور ، وقال الشيخ في المبسوط : الثوب اذا كان فيه نمائيل وصور لا تجوز الصلاة فيه . وقال فيه ايضاً : لا تصل في ثوب فيه نمائيل ولا خاتم كذلك . ونحوه في النهاية . ونقل عن ابن البراج انه حرم الصلاة في الخاتم الذي فيه صورة ولم بذكر الثوب . وظاهر كلام الاكثر عدم الفرق في المثال بين صور الحيوان وغيره وقال ابن ادريس : انما تكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصور والتماثيل من الحيوان فاما صور غير الحيوان فلا بأس . وقال في الذكرى : ولعله نظر الى تفسير قوله تعالى : « يعملون له ما بشاه من عارب وتماثيل ه (٣)

⁽۱) الوسائل الباب ٤٩ من لباس المصلى (٧) الوسائل الباب ٦٠ من اباس المصلى (٣) سورة السبأ ، الآية ١٧

فمن أهل البيت (عليهم السلام) (١) أنها كصور الأشجار .

اقول: وها انا انقل هنا ما وصل الي من الاخبار المتعلقة بهذا المقام مما تضمن الثياب وغيرها واذيلها بما يفهم منها من الاحكام بتوفيق لللك العلام و بركة اهل الذكر عليهم الصلاة والسلام:

ومنها _ ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : • سألت احدها (عليها السلام) عن التماثيل في البيت ? فقال لا بأس اذا كانت عن يمينك وعن خلفك او نحت رجلك ، وان كانت في القبلة فالق عليها ثوبا ٠ .

وعن عبدالله بن سنان بسند فيه محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) ﴿ انه كُرُهُ أن يصلى وعليه ثوب فيه تماثيل ﴾ .

وعن عمار بن موسى فى الموثق (٤) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في ثوب فى علمه مثال طير او غير ذلك ? قال لا . وعن الرجل يلبس الحاتم فيه نقش مثال الطير او غير ذلك ? قال لا تجوز الصلاة فيه » .

وروى الصدوق في حديث المناهي المذكور في الفقيه (٥) قال : ﴿ نَهَى رَسُولَ اللهُ ﴿ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ ﴾ .

وما رواه الصدوق عن عبدالرحمان بن الحجاج في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) ه انه سأله عن الدراهم السود تدكون مع الرجل وهو يصلي مربوطة او غبر مربوطة ? قال ما اشتهى ان يصلي ومعه هذه الدراهم التي فيها التماثيل ، ثم قال ما للناس بد من حفظ بضايعهم فان صلى وهي معه فلتكن من خلفه ولا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة » .

⁽١) الوسائل الباب ٣ من احكام المساكن

⁽r) و(+, و(2) و(1) الوسائل الباب ه، من لباس المصلى

⁽٥) الوسائل الباب ٤٦ من لباس المصلى

وعن محمد بن اسماعيل بن بزيع فى الصحيح عن أبي الحسن الرصا (عليه السلام) (١) « أنه سأله عن الصلاة فى الثوب المعلم فكره ما فيه من التماثيل » .

وما رواه في التهذيب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السَلام) (٢) قال : « لا بأس ان تكون التماثيل في الثوب اذا غيرت الصورة منه » .

وما رواه في كتاب الخصال باسناده عن علي (عليه السلام) في حديث الاربع مائة (٣) قال : « لا يسجد الرجل على صورة ولا على بساط فيه صورة ويجوز ان تكون الصورة تحت قدميه او يطرح عليها ما يواريها ، ولا يمقد الرجل الدراهم التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ويجوز ان تكون الدراهم في هميان او في ثوب اذا خاف ويجملها في ظهره » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محد بن مسلم (٤) قال : ﴿ قَلَتَ لَا بِي جَعَثَرُ عَلَيْهِ السَّلَامِ) اصلي والمُمَّائيل قدامي وانا انظر اليها ? فإل لا . اطرح عليها ثوبا ولا بأس بها اذا كانت عن يمينك اوشمالك اوخلفك او تحت رجلك او فوق رأسك ، وانكانت في القبلة فالق عليها ثوبا وصل ﴾ .

وعن محمد بن أبي عمير في الصحيح عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله (علبه السلام) (٥) قال: « سألته عن التماثيل تكون في البساط لها عينان وأنت تصلي ? فقال

⁽١) ورج) و(٤) و (٥) الوسائل الباب ٥٥ من لباس المصلى

⁽٧) الوسائل الباب و عن من الماس المصلى . ولم يصف هذه الرواية بالصحة فيها وقفنا عليه من النسخ والظاهر انها هى صحيحة محمد بن مسلم الآتية بعد صحيحة ليث المرادي التي يروبها عن الشيخ بمقتضى سياق كلامه ولم نعثر في كتب الحديث على رواية بهذا اللفظ إلا في موضع واحد من التهذيب فقط . نعم في مكارم الاخلاق ص ٩٥ رواية بهسندا اللفظ : « لا بأس ان تكون التمائيل في البيوت اذا غيرت الصورة ، وعليه فالرواية المذكورة تكون مكررة في كلامه (قدس سره) .

ان كان لها عين واحدة فلا بأس وان كان له عينان فلاه ورواه فيالكافي إلا انه قال : « تقع عينك عليه وانت تصلي » .

وعن حماد بن عثمان في الصحيح (١) قال : « سأات ابا عبدالله (عليه السلام) عن الدراهم السود فيها التما أيل أيصلي الرجل وهي ممه أفقال لا بأس بذلك اذا كانت مواراة » وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جمفر (عليه السلام) (٢) قال : « لا بأس ان تصلى على كل التما أيل اذا جملتها تحتك » .

وعن ليث المرادي في الصحيح (٣) قال : ﴿ قلت لا بِي عبدالله (عليه السلام) الوسائد تكون في البيت فيها التماثيل عن يمين اوشمال ﴿ فقال لا بأس ما لم تدكن نجاه القبلة فان كان شي منها بين يدبك مما يلي القبلة فقطه وصل ، واذا كان معك دراهم سود فيها ما تماثيل فلا تجعلها من بين بدبك واجعلها من خلفك ﴾ .

وعن محمد بن مسلم فى الصحيح عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : ﴿ لَا بِأَسَ ان تَكُونَ الْمَاثَيْلِ فَى الثوب اذا غيرت الصورة منه ﴾ .

وما رواه في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (ه) قال : « سأانه عن فراش حرير ومصلى حرير ومثله من الديباج ، الى ان قال : وسألته عن الرجل حل يصلح له ان يصلي في بيت قيه الماط فيها تماثيل قد غطاها ? قال لا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في بيت على بابه ستر خارجه فيه النماثيل ودونه مما يلي البيت ستر آخر ليس فيه تماثيل ? هل يصلح له ان يرخى الستر الذي ليس فيه تماثيل حتى يحول بينه و بين الستر الذي فيه تماثيل او يجيف الباب دونه ويصلي ? قال نعم لا بأس ، وسألته عن البيت قد صور فيه طير اوسمكة أو شبهه يعبث به اهل البيت هل تصلح الصلاة فيه ؟ قال لا حتى يقطع رأسه او يفسده و ان كان قد صلى فليس عليه اعادة ، وسألته عن الدار والحجرة فيها التماثيل أيصلى فيها ؟

(١) و(٧) و(٢) و(٤) وز٥) الوسائل الباب و٤ من اياس المصل

قال : لا تصل فيهاوشي منها مستقبلك إلا انلا تجد بدأ فتقطع رؤوسها وإلا فلا نصل ٥.

ورواه فى كتاب المحاسن عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل هل بصلح له ان يصلي في بيت على بابه ستر ... الى آخر الاسئلة والاجوبة » .

وما رواه في كناب المكارم عن الحلمي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٧) قال: « ربما قمت اصلي وبين بدي وسادة فيها تماثيل طائر فجعلت عليه ثوبا . وقال قد اهديت اليي طنفسة من الشام فيها تماثيل طائر فامرت به فغير رأسه فجمل كهيئة الشجر . وقال ان الشيطان اشد ما بهم بالانسان اذا كان وحده » .

وعن محمد بن مسلم (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن تمانيل الشجر والشمس والقمر ? قال لا بأس ما لم يكن فيه شي من الحيوان » .

وعن أبي بصير (٤) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) أنما نبسط عندنا الوسائد فيها التماثيل ونفر شبها ? قال لا بأس بما يدلط منها ويفترش ويوطأ أنما يكره منها ما نصب على الحائط والسرير ،

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٥) فال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يصلي وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل ? فقال لا بأس بذلك » . . .

ومارواه الكليني في الصحيح عرف البزنطي عن الرضا (عليه السلام) (٦) « انه اراه خاتم ابي الحسن (عليه السلام) وفيه وردة وهلال في اعلاه » .

⁽١) و(٥) الوسائل الباب ه؛ من لباس المصلى

⁽v) الوسائل الباب ع من احكام المساكن (w) مكادم الاخلاق ص p

⁽٤) مكارم الاخلاق ص ٦٩ ورواه فى الوسائل عن الشيخ فى الباب ٤٩ من ما يكتسب به (٦) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب لباس المصلى

وروى في الصحيح عنزرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : ﴿ لَا بأس بَمَا ثيل الشجر ،

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : ﴿ سأات أبا عبدالله (عليه السلام) عن تماثيل الشجر والشمس والقمر ? فقال لا بأس ما لم يمكن شيئًا من الحيوان ، .

وما رواه في كتاب الخصال عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ قال امير المؤمنين ﴿ عليه السلام ﴾ لا يعقد الرجل الدراهم التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ، ويجوز ان تكون الدراهم في هميان او في ثوب اذا خاف و مجعلما في ظهره » .

هذا ما حضر في من الاخبار المتعلقة بهذا المقام والكلام فيها يقع في مواضع : (الاول) لايخفي ان كثر هذه الاخبار و ان كان ظاهر هالتحريم باعتبار ظاهر النهي وما ورد من المبالغة في الزجر عن ذلك إلا انجلة منها بما يدل على الجواز مثل صحيحة محمد بن مسلم الاخيرة الدالة على نني البأس عن صلاة الرجل وفي ثوبه دراهم وفيها تماثيل، وصحيح البزنطي الدال على الوردة والهلال في خاتم ابي الحسن (عليه السلام) كما تقدم ، وصحيحة محمد بن مسلم الدالة على نفي البأس عن تماثيل الشجر والشمس والقمر ، وحديث الطنفسة المنقول من المكارم الدال على تغيير صورة الطير الى صورة الشجر ، وبعض الأخبار الواردة بلفظ ﴿ لا اشتهى ولا احب ﴾ مضافا ذلك الى اتفاق جمهور الاصحاب على الكراهة ، فالقول بالتحريم ضعيف .

(الثاني) - ان ظاهر اكثر الاخبار عموم الكراهة في الصورة من ذوي الارواح وغيرها إلا انصحيح زرارة الدال على نغي البأس عن تماثيل الشجر ـ وصحيحة

⁽١) الوسائل الباب ٩٤ من ما يكتسببه (٧) الوسائل الباب ٢من احكام المساكن

⁽٣) الوسائل الباب ٤٥ من لباس المصلى . ولا يخنى ان رواية ابى بصير ومحمد بن مسلم هي حديث الاربمائة وقد تقدمت في الحديث ٨ من هذه الاحاد.ث .

محمد بن مسلم الدالة على زيادة الشمس والقمر على الشجر فى ذلك ، وكذلك حديث الطنفسة ، وكذلك خبر البزنطي المذكور فيه خاتم ابي الحسن (عليه السلام) ـ يدل على تخصيص الكراهة بذي الروح كما ذهب اليه ابن ادريس .

ومن ذلك بنقدح هنا اشكال باعتبار الاستدلال بهذه الاخبار على عموم الكراهة حيث انها دلت على الجواز فتحمل اخبار النهي على الكراهة جماً بينها وبين هـــنه الاخبار كما تقدم ، ومتى حمات هذه الاخبار على عدم تعلق الـكراهة بفير ذي الروح وخصت الـكراهة بذي الروح لم يبق دليل على الـكراهة لان الاخبار دالة على النهي الذي هو حقيقة في التحريم ، وكدا ذلك بما اشتملت عليه الاخبار من المبالغة في ذلك ولا معارض لها مع قول البعض بالتحريم كما عرفت .

نهم يمكن أن يستدل على ما ذهب اليه أن أدريس من أن محل الخلاف في المسألة تجويزاً ومنها أنه! هو التماثيل من ذي الروح بما تضمنه جملة من هذه الاخبار بما يدل على كون المال من ذوي الارواح كالتصريح بالطائر في بعض وقطع الرأس في بعض وطمس العين في بعض ونحو ذلك.

ويعضده الاخبار الدالة على ان التحريم مخصوص بتصوير ذي الروح واما غير ذي الروح واما غير ذي الروح من الاشجار ونحوها فلا بأس بها فعن ابي جعفر (عليه السلام) (١) « في تفسير قوله تعالى : « ان الذين يؤذون الله ورسوله ... » (٢) هم المصورون بكلفون يوم القيامة ان ينفخوا فيها الروح » وفي حديث المناهي المروي في الفقيه عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) « من صورصورة كلفه الله يوم القيامة ان ينفخ فيها وليس بنافخ ... الخبر »

ويمضد ذلك كلام بعض اللغوبين الدال على ان التمثال انما هو ذو الروح ، قال المطرزي في المغرب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبها بخلقالله من ذوات الروح والصورة عام ، ويشهد لهذا ما ذكر في الأصل انه صلى وعليه ثوب فيه تماثيل كره له ذلك . قال

⁽١) و (٣) الوسائل الباب ٣ من احكام المساكن و ؛ ٩ من ما يكتمسب به

⁽٧) سورة الاحزاب ، الآية ٧٥

واذا قطمت رؤوسها فليس بما ثيل. وقوله (صلى الله عليه وآله) (١): «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل او تصاوير » كا نه شك من الراوي . واما قولهم ويكره التصاوير والتماثيل فالمطف للبيان ، واما تماثيل شجر فمجاز ان صح . انتهى . وقال في المصباح المنير : التمثال السورة المصورة ، وفي ثوبه تماثيل اي صور حيوا نات مصورة .

قال في الذكرى: خص ابن ادريس (قدس سره) المكراهة بماثيل الحيوان لاغيرها كالاشجار وكاَّنه نظر إلى تفسير قوله تعالى : « يعملون له ما يشاء مر · محاريب وتماثيل ، (٣) فعن أهل البيت (عليهم السلام) أنها كصور الاشجار . وقد روى العامة في الصحاح (٣) ﴿ أَنْ رَجِلًا قَالَ لَا بَنْ عَبَّاسَ أَنِّي أَصُورَ هَذُهُ الصَّورِ فَافْتَنَّى فيها فقال سَمَعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفساً فيمذبه في جهنم ، وقال أن كنت لابد فاعلا فاصنع الشجر وما لانفس له ، وفي مرسل ابن ابي عمبر عن الصادق (عليه السلام) ﴿ فِي النَّمَا ثَيْلُ فِي البساطُ لَهُمَا عينان ... الحديث ٧ كما قدمناه (٤) ثم قال وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (ه) قال : « لا بأس ان تكون التماثيل في الثوب أذا غيرت الصورة منه € وأكثر هذه يشعر بما قاله ابن ادريس وان اطلقه كثير من الاصحاب (رضوان الله عليهم) انتهى كلامه زيد مقامه . وهو يؤذن بميله الى ما ذهب اليه ابن ادريس ولايخلو من قوة كما عرفت وأن كان العمل بالقول الشهور أحوط إلا أنه _ كما قدمنا ذكره _ يلزم ما ذَكره في البسوط من القول بالتحريم في تمثال ذي الروح وهو الذي جعله ابن ادريس محل الخلاف في السألة اذ الاخبار التي قدمناها ظاهرة في الجواز موردها تمثال غيرذي الروح وهوخارج عن محل البحث بناه على مذهب ابن ادريس . نعم مكن الاستدلال على الـكراهة

⁽١) الوسائل الباب ٣٣ من مكان المصلى ﴿ ﴿ ﴾ سورة السبأ ، الآية ١٢

⁽٣) صحيح مسلم باب و لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كاب ولا صورة ، من كـتاب اللباس والزينة . (٤) ص ١٥٩ (ه) الوسائلالباب ه٤ من لباس المصلي

حينئذ بما في الفاظ بعض تلك الاخبار من افظ السكراهة وافظ « لا احب ولا اشتهي» ونحو ذلك . وفيه ما فيه سيما مع تصريح ،وثقة عمار المتقدمة المشتملة على تمثال الطبر بعدم الجواز والنهي .

وبالجلة فالمسألة عند التأمل في اداتها لا تخلو من شوب الاشكال ، والمتأخرون قد اخذوها مسلمة ولم يذكروا لا كراهة دليلا منقحاً وراء نقل بعض هذه الاخبار وهي على ما عرفت ، ويدلك على ما ذكر نا ان صاحب الذخيرة قد استدل للقول بالكراهة هنا بموثقة عمار المذكورة وصحيحه محمد بن اسماعيل المشتملة على سؤاله من الرضا (عليه السلام) عن الثوب المعلم فكره ما فيه التماثيل ، ولم يذكر غيرها ، وظاهره الاعتماد في المسلام) عن الثوب المعلم فكره ما فيه التماثيل ، ولم يذكر غيرها ، وظاهره الاعتماد في عدم الجواز والنهي عن تمثال الطير دايلا واحداً لاجل هذا اللفظ مع ما صرح به هو وغيره من ان فرود لفظ الكراهة في الاخبار اكثر كثير في التحريم كما تقدم قريباً ، ومع هذا الاستدلال الظاهر الاختلال نقل قول ابن ادريس بالتخصيص بصور الحيوان . وقول الشيخ في البسوط وردها بالضعف والحال ما ترى .

(الثالث) — ظاهر كثير من هذه الاخبار زوال الكراهة او التحريم على القول به بقلع رأس الصورة لو كانت صورة حيوان او طمس عين منها ، وظاهر ذلك نقص عضو من اعضاء تلك الصورة كما يشير اليه قوله (عليه السلام) في صحيحة محمد ابن مسلم : ه اذا غيرت الصورة منه » وفي هذا ما يؤبد ايضاً قول ابن ادريس لانه اذا زالت الـكراهة عن صورة الحيوان بمجرد نقص عضو مع ان سائر اجزائه مماثلة لما وجد منها في الحارج فالشجر وامثاله اولى بالجواز . وتزول الـكراهة بما لو لم تكن الصورة في القبلة بل كانت عن يمين او شمال او تحت او فوق ، وتزول ايضاً بما لو كانت في القبلة والق عليها ستراً . واما ما رواه في كتاب المحاسن في الوثق عن علي بن جعفر (١)

⁽١) الوسائل الباب ٣٣ من مكان المصلى

قال : • سألت ابا الحسن موسى (عليه السلام) عنالبيوت بكون فيها التماثيل أبصلي فيها قال لا » فالظاهر تقييده بالأخبار المذكورة .

(الرابع) — قد اتفقت الاخبار على النهي عن الصلاة في الدراهم السود، صحوبة او مطروحة بين يديه ، و تزول السكر اهة بشدها في ثوب او جعلها الى خلفه ، إلا ان ظاهر صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج تضمنت انه يشدها في صلاته على ظهره ولا يجملها بما يلي القبلة لانه ابعد من توهم المشابهة لعبادة الاصنام التي على تلك الدراهم وهي السبب الوجب لسكر اهة الصلاة وهي بارزة ، لا يممني انه يطرحها خلفه وقت الصلاة فانه مناف للحفظ الذي لاجله سوغ الصلاة فيها بل رعا كان ذلك اعظم في تشويش باله وعسدم توجهه في الصلاة و اقباله ، و اوضح منه في الدلالة على ما ذكر نا حديث ابي بصير ومحمد ابن مسلم وهو الاخير من الاخبار ، و اما صحيحة ايث الرادي فالظاهر حملها على صورة عدم الخوف عليها و ان تكون مطروحة على الارض فانه يجعلها من خلفه و ان لم يشدها في شي . وان كان الافضل ان تكون مواراتها في جهة الخلف كما تدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن وان كان الافضل ان تكون مواراتها في جهة الخلف كما تمدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج . والمستفاد من هذه الاخبار و اخبار الدراهم البيض ان الدراهم في الصدر الاول بيض اي من فضة بيضاء و يكتب عليها اسماء الله تمالي كما تقدم في ماب الحيض في حديث الدراهم البيض توضع على لحم الخنزير و تأخذها الزانية و فيها اسماء الله تمالي (۱) وسود اى من فضة سوداء و عليها صور الاصنام . ولا يخفي ما في هذه المناسبة من الحسن في المقام . المياس وراه و عليها صور الاصنام . ولا يخفي ما في هذه المناسبة من الحسن في المقام .

(الخامس) _ جميع ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) في هذا الباب مخصوص بالنما أثيل والصور المنقوشة على الثياب اوالستور او الحاتم او الجدر ان اونخو ذلك ، اما لو كانت الصورة مستقلة غسير منقوشة على شي كصورة طبر ونحوه فلم بتعرضوا للكلام فيها ولاذكرها في ما اعلم احد ، وظاهر قوله (عليه السلام) في حديث على بن جعفر المتقدم

⁽۱) ج ۲ ص ۱۸

المنقول في كتابي قرب الاسناد والمحاسن وقوله فيه : « وسألته عن البيت قد صور فيه طير او سمكة يمبث به اهل البيت ..: الخ » هو كراهة الصلاة في ذلك البيت الذي فيه تلك الصورة حتى يقطع رأس الصورة او يفسدها بنقص بعض اعضائها ، ويحتمل كون تلك الصورة منقوشة على جدران البيت إلا ان الظاهر من كونها يعبث بها اهل البيت عمنى اللهب بها انما هو الاول ، وحينتذ فالاحكام المذكورة جارية في التمائيل والصور منقوشة كانت او مستقلة .

و(منها) _ كراهة الخضاب عند الشييخ (قدس سره) ومن تبعه ، والاخبار الواردة في الصلاة في الخضاب لا تخلو من تدافع ، والشيخ جمع بينها بما ذكره من الكراهة فاثبته في مكروهات الصلاة ، والظاهر أنه غير متمين للجمع ليكون حكما شرعياً بذلك .

ولابد من نقل الاخبار المتعلقة بذلك وبيانها اشتملت عليه ، ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سأاته عن الرجل والمرأة يختضبان أيصليان وهما بالحناء والوسمة ؟ فقال اذا ابرز الفم والمنخر فلا بأس » .

وعر رفاعة (٣) قال : ۵ سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن المختضب اذا غمكن من السجود والقراءة أيصلي في حنائه ? قال نعم اذا كانت خرقه طاهرة وكان متوضئًا ٤ .

وعن محمد بن سهل بن اليسع الاشعري عن ابيه عن ابي الحسن (عليه السلام) ٣) قال : « سألته أيصلي الرجل في خضابه اذا كان على طهر ? فقال نعم » .

وعن عمار الساباطي في الموثق (٤) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة تصلي ويداها مربوطنان بالحناء ? فقال ان كانت توضأت العسلاة قبل ذاك فلا

⁽١) و (٧) و (٢) و (٤) الوسائل الباب ٢٩ من لباس المصلى

بأس بالصلاة وهي مختضبة ويداها مربوطتان » .

وما رواه في الكافي عن ابي بكر الحضر مي في الصحيح اليه (١) فال : «سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلى وعليه خضابه ? قال لا يصلى وهو عليه و لـكن يُغزعه اذا اراد ان يصلى . قلت ان حناه و خرقته نظيفة ? فقال لا يصلى و هو عليه والمرأة ايضاً لا تصلي و عليها خضابها » .

وما رواه الصدوق في كتاب العلل في الحسن عن مسمع بن عبدالملك (٣) قال : « شممت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول لا يصلى المحتضب. قلت ولم ? قال لانه محتصر » وعن يونس بن عبدالرحمان عن جماعة من اصحابنا (٣) قال : ﴿ سئل الوعبدالله (عليه السلام) ما العلة التي من أجلها لا يحل الرجل أن يصلي وعلى شاربه الحناه ? قال لانه لا يتمكن من القراءة والدعاء ».

وما رواه في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) (٤) قال : ﴿ سألته عن الرجل والمرأة يصابح لهما أن يصليا وهما مختضبانبالحنا. والوسمة ? قال اذا برز الفم والمنخر فلا بأس .

وأنت خبير بانه كما يحتمل حمل رواية الحضرمي على السكراهة كما ذكره الشيبخ (قدس سره) ومن تبعه وجعلوه بذلك حكما شرعيًا ومسألة مستقلة ، يمكن ـ بل هو الاظهر - حمل الخبر الذكور على المانع من القراءة أو من الاتيان بهاعلى الوجه الأكمل كما يدل عليه خـــبر يونس المدكور ، وعلى هذا فالمنع محمول على التحريم على الاول وعلى الكراهة على الثاني .

و(منها) _ كراهة ما يستر ظهرالقدم بما لا ساق له وان قل على المشهور بين اكثر المتآخرين وبه صرح الشيخ في المبسوط وابن حمزة ، ومثلوا له بالشمشك والنمل السندي ، وصرح جملة من المتقدمين بالتحريم كالشيخين في المفنعة والنهاية وابن البراج

⁽١) و(٢) و(٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٩ من لياس المصل

وسلار والفاضلين . وأما ما لا يستر الظهر أو يستره ولهساق وأن قل كالحف والجورب ـ وظاهرهم أنها مما له ساق ـ والنعل العربية ثما لا يسترظهر القدم فلا خلاف فيه بينهم وقال في التذكرة أنه موضع وفاق بين العلماء .

وغاية ما استدل به فى المعتبر على الفول بالتحريم فعل النبي (صلى الله عليه وآله) وعمل الصحابة والتابعين فانهم لم يصلوا فى هذا النوع . قال فى المدارك: وهو استدلال ضعيف (اما اولا) فلانه شهادة على نني غير محصور فلا يسمع . ثم لو سلمنا ذلك لم يدل على عدم الجواز لجواز ان يكون تركه الكونه غير معتاد لهم لا التحريم البسه و (اما ثانياً) فلان هذا الاستدلال لو تم لافتضى تحريم الصلاة فى كل ما لم يصل فيه النبي (صلى الله عليه وآله) وهو معلوم البطلان . انتهى . وهو جيد .

ثم ان ظاهرهم ان مستندهم في الحركم بالكراهة انما هو تفصياً من ارتكاب ما وقع فيه الحلاف ، ولا يخفى ما فيه فان الكراهة حكم شرعي بتوقف على الدايل الواضح . نعم نقل العلامة في المختلف وغيره عرز ابن حمزة انه عد النعل السندي والشمشك في ما يكره الصلاة فيه ، قال وروى ان الصلاة محظورة في النعل السندي والشمشك . وهذه الرواية لم تصل الينا ، وروى الشيخ في كتاب الغيبة والطبرسي في كتاب الاحتجاج مما كنبه الحيري الى الناحية المقدسة (١) « هل يجوز للرجل ان يصلي وفي رجليه بطيط لا يفطى الكمبين ام لا يجوز ? فحرج الجواب جائز ، قال في القاموس : البطيطرأس الحف بلاساق . وهذا الحبر مما يؤيد القول بالجواز وهو المعتمد ، والاحتياط لا يخق سما مع دعوى ورود الحبر بالنهى كما يشمر به كلام ابن حمزة المتقدم .

و (منها)كراهة البرطلة جمعاً بينما رواه فىالـكائي فى الصحيح او الحسن عن هشام بن الحـكمعن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) ﴿ انه كره لباس البرطلة ﴾ وما رواه

⁽١) الوسائل الباب ٣٨ من اباس المصلى

⁽٧) الوسائل الباب ٤٤ من لباس المصلى

الشيخ في الموثق عن يونس بن يعقوب (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلى وعليه البرطلة ? فقال لا يضره » وبما بؤبد الكراهة أيضاً ما ورد من النهي عن الطواف بها (٢) معللا في بعض تلك الاخبار بانها من زي اليهود ولاجل ذلك كرهوا الطواف فيها ، بل قيل بالتحريم أيضاً كما سيأتي أن شاء الله تعالى في كتاب للجج . والبرطلة بضم الباء الموحدة وأسكان الراء وضم الطاء المهملة وتشديد اللام المفتوحة وريما خففت : قلنسوة طويلة كانت نلبس قديماً .

المقدمة السادسة في المكان

ولهم فيه تمريفات عديدة لا تخلو من مناقشات ، والاجود فى تمريفه ـ كما ذكره السيد السند (قدس سره) بالنسبة الى الاباحة ـ انه الفراغ الذي يشغله بدن المصلي او يستقر عليه ولو بوسائط ، وباعتبار الطهارة انه ما يلاقي بدن المصلي او ثبابه .

والبحث هذا يقع في مسائل: (الاولى) ـ المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) اشتراط الاباحة في المكان و نعنى بها هذا ما قابل الغصب، فيدخل فيها المعلوك عيناً ومنفعة، والمأذون فيه بجعلة اقسامه من الاذن الصريح خصوصاً كأن يأذن بالصلاة فيه او عموما كأن يأذن بالحلاة فيه او عموما كأن يأذن بالحلاة فيه او عموما كأن يأذن بالحالة ونحوه او بشاهد الحال كالحامات والرباطات والصحارى وسائر الاماكن المأذون في غشيانها والاستقرار فيها كالحامات، ولا تجوز في المفصوب عينا او منفعة كادعاه الوصية بها او دعوى الاستيجار كذبا وكاخراج روشن او ساباط في موضع يمنع فيه. والفرق بين غصب المين وغصب المنفعة مع استلزامه التصرف في المين انه في صورة غصب المين فأنه يمنعه من جميع التصرفات.

هذا ، وقد تقدم نقل كلام الفضل بن شاذان فى المقدمة الخامسة وصراحته في المدمة الخامسة وصراحته في الوسائل الباب ٢٦ من احكام الملابس

جواز الصلاة في المكان المفصوب وأن أثم من حيث التصرف بغير أذن المالك بشي من هذه الانحاء المذكورة .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى: اما المفصوب فتحريم الصلاة فيه مجمع عليه ، واما بطلانها فقول الاصحاب وعليه بعض العامة (١) لتحقق النهي المفسد للعبادة (قالوا) النهي عن امر خارج عن الصلاة كرؤية غريق يحتاج الى انقاذه وليس هناك غير هذا للصلى (قلنا) الحركات والسكنات اجزاء حقيقية من الصلاة وهي منهى عنها وانقاذ المربق امر خارج .

وقال فى المدارك: اجمع العلماء كافة على تحريم الصلاة في المكان المفصوب مع الاختيار، واطبق علماؤنا على بطلانها ايضاً لان الحركات والسكنات الواقعة فى المكان المفصوب منهى عنها كما هو المفروض فلا تكون مأ، وراً بها ضرورة استحلة كون الشي الواحد مأ، وراً به ومنهياً عنه ، وخالف فى ذلك أكثر العامة (٢) وحكموا بصحتها بناه على جواز كون الشي الواحد مأ، موراً به منهياً عنه ، واستدلوا عليه بان السيد اذا ام عبده المخياطة ثوب و نهاد عن السكون فى مكان مخصوص ثم خاطه فى ذلك المكان فانه يكون عليماً عاصياً لجهتي الامن بالحياطة والنهى عن السكون . وجوابه ان المأ، موربه فى هسدا المثنل غير النهى عنه اذ المأمور به الحياطة والمنهى عنه السكون واحدها غير الآخر بخلاف المسلاة الواقعة فى المكان المفصوب فان متعلق للامن والنهي فيها واحد وهي الحركات المسلاة الواقعة فى المكان المفصوب فان متعلق للامن والنهي فيها واحد وهي الحركات السكنات المخصوصة (فان قلت) السكون فى الحياطة واجب من باب المقدمة فاذا تملق به النهي اجتمع الواجب والمحرم فى الشي الواحد وهو الذي انكرتموه (قلت) هذا الاجماع الما يقتضي فساد ذلك السكون خاصة لا الحياطة ، ووجوبه على تقدير تسليمه به النهى من باب المقدمة والفرض من المقدمة التوصل الى الواجب وان كانت منهيا عنها عنها مورب الميالة المالية في الفرق ج به ص ٥٥ البطلان الى الحنابلة في المورب في الماليكي فى الفرق ج به ص ٥٥ البطلان الى الحنابلة في الفرق ع به ص ٥٨ البطلان الى الحماية المعابلة الحيابة و وجوبه على المعابلة المعابلة

والصحة الى الما لـكمة والشافعية والحنفية .

لسقوط الطلب عندها كماهو في سلوك الطريق المفصوب الى الميقات عند وجوب الحج فتأمل . انتهي .

أقول _ وبالله التوفيق الى هداية سواء الطريق _: الظاهر أن ما ذكره في الذكرى ـ من التعليل بكون الحركات والسكنات منهياً عنها والنهى في العبادة موجب للفساد ـ فَهُو عَلَيْلُ لَا يَهِدِي الى سبيل لما قدمنا تحقيقه في مسألة اللباس من أن القدر المعلوم المتفق عليه هو أن النهى أذا توجه للعبادة من حيث هي عبادة فهو مبطل لها ، وأما أذا توجه اليها باعتبار امر خارج فلا وعلى مدعى البطلان البيان وأفامة الدليل والبرهان لما سيظهر لك ان شاه الله تعالى في هذا المكان زيادة على ما تقدم، وهذه الحركات والسكنات أنما توجه النهي اليها من حيث أنها تصرف في مال الغير بغير أذنه ، على أنا قد قدمنا أيضًا. منع توجه النهي بالكلية فان النهي انما توجه الى ابس هذا الثوب من اول الامر غاية الامر انه قارنه الحركات والسكنات في هذا الثوب واحدهما غير الآخر .

وأما ما ذكره في المدارك من التعليل فالظاهر أيضاً أنه عليل لا يبرد الغليل، فإن للقائل أن يقول أن ما ذكره _ من أن أجمّاع الامر، والنهي في شيءٌ وأحد محال وهو الذي بني عليه الاستدلال _ ان اريد به مع انحاد جهتي الامر والنهي فهو مسلم ولكن الأمر هنا ليس كذلك لما عرفت في مسألة اللباس ، وان اريد ولو مع اختلافها فهو ممنوع وعلى المدعى أثباته بالدايل القاطع والبرهان الساطع وأنى به ? ومستند المنع ما قدمنا تُمة من أنه مأمور بازالة النجاسة عن الثوب والبدن لاجل الصلاة ومنهى عن الازالة بالمفصوب مع أنه لو أزالها بالما. المفصوب صحدَلك وجاز الدخول به فيالصلاة ، وكذلك ما ذكره من سلوك الطريق المفصوب الى الحج فانه مأمور به من حيث كونه مقدمة للواجب ومنهى عنه من حيث كونه تصرفا في مال الغير بغير اذنه فقد اجتمع الاس والنهي في شي واحد . وبعين ذلك نقول في الصلاة فان الحركات والسكنات التي هي عبارة عن القيام والقمود والركوع والسجود مأمور بها من حيث كونها اجزاء من الصلاة وواجبات فيها ومنهى عنها من حيث كونها تصرفا في مال الغير فتصح الصلاة وانكانت كَذَلَكَ ، ويؤيد ذلك اطلاق الامر بالصلاة ، ومدعى منع الاجتماع في ذلك ومحاليته في ذلك عليه الدايل.

و بذلك يظهر أن أدعا. كون أجماع الامر والنهي في شي وأحد محالا ليس على الحلاقه بل أنما هو مع أتحاد جهتي ألامر والنهي كما ذكرناه ، والعامة أنما حكموا في هذه المسألة بالصحة لما ذكرناه من اختلاف الجهتين وإلا فانهم وغيرهم من كافة العقلا. لا يجوزون اجباع الامر والنهي مع أتحاد الجهة فيهما ، ويظهر لك ذلك من مثال الخياطة الذي أوردوه لاختلاف الجهتين فيه كما هو ظاهر في ذلك ولذلك جعلوه مطيمًا عاصماً باعتبار بن .

واما ما اجاب به عن كلام المخالفين بقوله : «وحوابه ازالمأمور به في هذا المزال غير المنهي عنه ... ، فهو مردود بما استشمره اخيراً من ان حاصل استدلالهم على اجتماع الامر والنهي في مثال الخياطة أن السكون في الخياطة وأجب من باب المقدمة لأن الاس بذي المقدمة امر بها فيكون مأموراً به لاجل الخياطة وهو منهى عنه من حيث كونه تصرفا في المغصوب بغير اذن المالك فاجتمع الامر والنهي في شيُّ واحد.

واما جوابه عن ذلك بقوله : « قلت هذا الاجتماع أنما يقتضي فساد ذلك الكون خاصة ... الخ » فهو خروج عن موضع البحث ، اذ الكلام في انه قد منع سابقاً اجماع الامر والنهي فيشي واحد وادعى انه محالونقل عزالعامة انهم حكموا بصحته واستدلوا على ذلك بمثال الخياطة ، والحال انه بمقتضى اعترافه بان السكون في الخياطة واجب من باب المقدمة فيكون مأموراً به والحال انه منهى عنه من جهة التصرف في مال الغير فقد الم اجماع الامر والنهي الذي منعه سابقاً وادعى محاليته ، وجوابه هذا خارج عن محل البحث لان صحة الفعل بعد ارتكاب المنهى عنه وعدم صحته لا مدخل لها في المقام ، أَمَا الكلام في أنهم بنوا استدلالهم فيهذه المسألة على بطلان الصلاة في المكان المفصوب على أنه يلزم من الفول بالصحة اجماع الامر والنهي في شي واحد وهومجال عقلاً وكلما استلزم المحالفهو باطل ، والحال انه قد اعترف بصحة الاجتماع فيمثال الحياطة بالتقريب المذكور، وبه يتحقق بطلان دايلهم على بطلان الصلاة في المكان المفصوب. وجوابه بان هذا الاجتماع انما يقتضي ... الخ لا تعلق له باصل المسألة بل يكنى الخصم اعترافه بصحة الاجتماع اذ مبنى دايلهم على عدم جواز الاجتماع كما عرفت . على أن التحقيق أن ما ذكره من صحة الحج وسقوط الواجب مع قطع الطريق المفصوب أنما نشأ من حيث اختلاف جهتي الامر والنهي كاذكرنا لا من حيث ما ذكره ، الا ترى انه لو نهي الشارع من ساوك الطريق المفصوب الى الحج وحج معساوكه الزم اجباع الامر والنهي في شي واحد من جهةوا حدة ولزممنه فساد الحج البتة لرجوع النهى اليه بطريق الآخرة المستلزم لفساده ، والقول بصحة الحج هنا ممنوع ولا اظنه يقول به . ومثله يأتي في مثال الخياطة لو نهى السيد عن الخياطة في مكان مخصوص فانه يلزم اجتماع الأمر والنهي من جمة وأحدة في أمر وأحد ، وحينتذ فحصول الامتثال ممنوع ، وحصول الامتثال في الفرض الاول أنما نشأ من حيث اختلاف جهتي الامر، والنهي وان كانا في شي واحد لا من حيث ما ذكره . وجوابه بان الاجماع أما يقتضي فساد الـكون خاصة أما يتجه على الثاني واما على الاول فانه يقتضي فساد الخياطة وعدم الامتثال لما امر به السيد البتة . نعم يمكن الجواب عن مثال الخياطة بان يقال انه على تقدير وجوب المقدمة مطلقاً انا ان نقول ان تنكون هنا ليس مقدمة حتى يلزم ان يكون مأموراً به بل هو من لوازم وجود الجسم ، إذ المقدمة هي الطريق التي يتوصل بها إلى الشي وظاهر أن الكون ايس كذاك فلا يُلزم اجمّاع الامر والنهي في شي واحد. ولو انه (قدس سره) اجاب بذاك لاندفع عنه ما ذكرناه من الايرادوتم له المراد .

وبالجملة فالمسألة _كما قدمنا فيحكم اللباس_ لا تخلو منشوبالاشكال والاحتياط يها بالعمل على القول المشهور ، ورؤيده ما رواه اين ابي جمهور في كتاب عوالي اللثالي

مرسلا عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « روى عن الصادق (عليه السلام) انه سأله بعض اصحابه فقال يا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما حال شيعتكم في ما خصكم الله اذا غاب غائبكم واستتر قائمكم ? فقال (عليه السلام) ما انصفناهم ان آخذناهم ولا احببناهم ان عاقبناهم بل نبييح لهم المساكن لتصح عباداتهم و نبييح لهم المناكح لتطيب ولادتهم و نبييح لهم المناكح لتطيب ولادتهم و نبييح لهم المتاجر النزكو اموالهم » ولولا ارسال الخبر في هذا الكتاب الذي قد اشتمل على نوع من التساهل في نقل الاخبار لما كان عنه معدل في الحكم بما ذكره الاصحاب إلا ان تأييده ظاهر بلا ارتياب . وقد تقدم في اللباس خبران آخران لا مخاوان من التأييد ايضاً في هذا المقام .

ثم أنه قال في المدارك على أثر الكلام المتقدم: ومن هنا يظهر رجحان القول بصحة الطهارة الواقعة في المكان المفصوب كما قطع به في المعتبر لان السكون ليس جزءً منها ولا شرطاً فيها فلا يؤثر تعلق النهى في فسادها.

اقول: فيه ان السكون وان كان كما ذكره ليس جزء من الطهارة ولا شرطاً فيها إلا ان حركانه في حال الوضوء كالحركات التي في الصلاة فيأتي فيها ما ذكره في الحركات في الصلاة بعينه ، فان الوضوء شرعاً عبارة عن هذه الافعال المخصوصة من اخذ الماء باليد مثلا وصبه على الوجه وغسله به وهكذا في باقي الاعضاء. وبالجملة فان الفرق بين حركات الوضوء وحركات الصلاة غير ظاهر فبعين ما يقال هناك يقال هنا.

قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في كتاب البحار : واختلفوا في بطلان الطهارة في المكان المفصوب فذهب المحقق الى العدم بناء على أن المكون ليس جزء منها ولا شرطاً فيها واليه ذهب العلامة في المنتهى ، والفرق بين الطهارة والصلاة في ذلك مشكل أذ الكون كما أنه مأخوذ في مفهوم المسكون مأخوذ في مفهوم الحركة وليس الوضوء والفسل إلا حركات مخصوصة ، وليس المكان منحصراً في ما يعتمد عليه الجسم فقط

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ، من الانفال .

فان الملك والاحكام الشرعية لا تتعلق به خاصة بل يعم الفراغ الوهوم او الوجود فكل منها عبارة حقيقة عن الـكون او يشتمل عليه . انتهى .

اقول: قال في المعتبر: مسألة _ لا تصح الصلاة في مكان مفصوب معالما بالفصب اختياراً وهو مذهب الثلاثة واتباعهم ووافق الجبائيان واحد في احدى الروايتين وخالف الباقون (١) انا _ انها صلاة منهى عنها والنهي بدل على فساد المنهى عنسه (لايقال) هذا باطل بالوضوء في المكان المفصوب، وبازالة عين النجاسة بالماء المفصوب وبان النهي يدل على الفساد حيث يكون متناولا انفس العبادة ، وايس في صورة النزاع كذلك بل النهي متناول العارض خارج عن ماهية الصلاة فلا يكون مبطلا (لانا نقول) الفرق بين الوضوء في المكان المفصوب والصلاة فيه ان المكان ليس جزء من الوضوء ولا شرطاً فيه ولين كذلك الصلاة فان القيام جزء من الصلاة وهو منهى عنه لانه استقلال في المكان المنهى عن الاستقلال فيه وكذا السجود واذا بطل القيام والسجود وها ركنان بطلت الصلاة ، وازالة النجاسة ليست بعبادة إلا مع نية التقرب واذا جاز ان تقع غير عبادة المكن ازالة النجاسة وان كان المزيل عاصياً بالازالة كما يصح ازالة عين النجاسة من الكافر والطفل ، اما الصلاة فانها لا تقع إلا عبادة فلا يصح ازالة عن النجاسة م النهى عنها ، وقوله ه النهى لم يتناول العبادة ، قلنا النهى يتناول العبادة ، قلنا النهى يتناول العبادة الطلان الصلاة . انهى المطلان الصلاة . انهى المهادة القيام والسجود و يلزم من بطلانها بطلان الصلاة . انهى .

اقول: فيه (اولا) ما اشرنا اليه في مسألة اللباس من انه بمجرد ابس الثوب المفصوب يتحقق الفصب ويترتب الاثم ابتداء واستدامة وهو امر خارج عن الحركات الخصوصة من حيث هي حركات التني القيام والقعود والركوع والسجود، غاية ما في الباب انها قارنت ذلك النصرف المحرم المنهى عنه والنهي عن المقارن لا بوجب النهي عن المقارن الآخر، فتوجه النهي الى القيام والسجود كما ذكره ممنوع.

⁽١) ارجع الى التعليقة ص ١٦٣

و (ثانياً) — انه مع تسليم تعلق النهي بذلك فانا لا نسام الفساد إلا اذا كان النهي عن هذه الاشياء من حيث الصلاة ، لان النهي عن العبادة انما يبطلها اذا توجه لها من حيث كونها عبادة ، واما لو توجه اليها باعتبار امر خارج كما في ما نحن فيه قانه في معنى النهي عن امر خارج . ومدعى الابطال في الصورة المذكورة عليه البيان فان الحال الذي رتبوه على الصحة في العبادة متى كانت منهيا عنها من حيث لزوم اجتماع الامر والنهي في شي واحد انما هو في ما اذا انحدت جهتا الامر والنهي كما تقدم ذكره لا مع التعدد كما عرفت.

و (ثالثاً) — ان ما ذكره في الفرق بين الصلاة والوضوء غير موجه ولا ظاهر، وذلك لان المكان كما يطلق على ما يستقل عليه الانسان ويعتمد عليه كذلك يطلق على الفراغ الذي يشغله بدن الانسان كما عرفت في تعريفه الذي ذكروه في هذا المقام من أنه الذي يشغله بدن المصلي او بعتمد عليه، وحينئذ فللقائل ان يقول كما ان القيام في الصلاة منهي عنه لانه استقلال في المكان المنهي عن الاستقلال فيه كذلك حركات اليد في الوضوء في هذا الفراغ منهي عنها لانها حركات في المكان المنهي عن الحركة فيه واذا بطلت هذه الحركات المنهي عنها بطل الوضوء. وبذلك يظهر أنه لا فرق ـ لو ثبت ما ذكره ـ بين الصلاة والطهارة في المكان المفصوب.

و (رابعاً) — ما ذكره في الذكرى من ان الافعال الخصوصة من ضرورتها المكان فالامر بها امر بالكون مع انه منهى عنه . اقول كأنه يشير بذلك الى لزوم اجتماع الامر والنهي في شي واحد إلا انك قد عرفت ما فيه من انه مع تعدد جهتي الامر والنهي فلا مانع من ذلك ولا محذور فيه .

واما ما اطال به في الذخيرة في الرد عليه فما لا طائل تُحته متى احطت خبراً بمــا ذكرناه من التحقيق في المةام .

وبالجلة فالمسألة لحاوها من النصوص لا تخلو من شوب الاشكال ، والاعتماد على

التعليلات العقلية في الاحكام الشرعية مجازفة بل جرأة علي ذى الجلال ، ولا سيا مع ما عرفت من قبولالامور العقلية للاختلاف الختلاف الافكار والافهام وتطرق الاختلال.

هذا ، وممن صرح ببطلان الطهارة في المكان المفصوب الملامة في النهاية والتدكرة قال : وكذا لو ادى الزكاة وقرأ القرآن المنذور في المكان المفصوب لا يجزئان . اما الصوم في المكان المفصوب فجزم بصحته لانه لا مدخل للمكون فيه . واورد عليه بعدم الفرق بين الصوم وقرأ ، قالم آن مثلا .

اذا عرفت ذلك فتنقيح البحث في السألة يتوقف على بيان أمور:

(الاول) -- الظاهر أنه لا خلاف في معذورية جاهل أصل الفصب ، وأماجاهل الحكم فالمشهور فيه عدم المعذورية ، ومال في المدارك تبماً لبعض مشايخه المحققين ــ والظاهر أنه المحقق الاردبيلي (قدس سره) ــ الى المعذورية .

واما ناسى الفصب فظاهر الاصحاب ان الكلام فيه هنا كالمكلام في اللباس وغن قد قدمنا في ذلك البحث قوة النفصيل بين الوقت وخارجه والاعادة في الاول دون الثاني ، وصاحب المدارك قد اختار هنا ما اختاره المصنف من عدم الاعادة مطلقا ، حيث قال بعد ان ذكر ان صحة صلاة الجاهل بالفصب موضع وفاق بين العلماء : لان البطلان تابع للنهي وهو أعا يتوجه الى العالم والاصح ان الناسي كذلك لارتفاع النهي بالنسبة اليه ولهذا اتفق الكل على عدم تأثيمه . انتهى . اقول لا يخفي ان هذا الكلام على اطلاقه لا يخلو من الاشكال لانه لو تم لاقتضى اطراده في غير مقام من عبادات الناسي مع انه لا خلاف في بطلان صلاة من نسى ركماً من الصلاة ، وايضاً فانه استفاضت الاخبار بوجوب اعادة الصلاة على من صلى في النجاسة ناسياً ، وقد علل (عليه السلام) الاخبار بوجوب اعادة الصلاة على من صلى في النجاسة ناسياً ، وهو حكما ترى حصريك في بعيد صلاته كي بهتم بالشي أذا كان في ثوبه عقوبة انسيانه » وهو حكما ترى حصريك العيد السالة كي بهتم بالشي أذا كان في ثوبه عقوبة انسيانه » وهو حكما ترى حصريك الوسائل اللب على من النجاسات

في عدم معذورية الناسي لان العقوبة على النسيان وعدم التذكر لا تجتمع مع المعذورية ، وغاية ما يفيده حديث رفعالقلم (١) هو عدم العقوبة لا صحة الصلاة وأحدهما غير الآخر و بذلك يظهر ما فى استناده الى الاتفاق على عدم التأثيم .

وبألجلة فالمسألة بالنسبة الى المكان واللباس غــير منصوصة والتعليل المذكور لا يصلح لتأسيس حكم شرعي لما عرفت ، واحكام الناسي فى الاخبار في جملة من الاحكام مختلفة فني بعضها كما تقدم انه غير معذور وفى بعض كنسيان الصوم والاكل فيه حكموا (عليهم السلام) بصحة الصوم وعدم وجوب الاعادة مطلقاً. ومن ذلك يعلم انه ليس له حكم كلي ولا قاعدة مطردة فالواجب الوقوف على موارد النصوص فى كل جزئي ورد الحكم فيه بالعموم اوالحصوص وإلا فالوقوف على ساحل الاحتياط والله المالم جزئي ورد الحكم فيه بالعموم اوالحصوص والا فالوقوف على ساحل الاحتياط والله المالم الشائي) — المشهور بين الاصحاب انه لا فرق في عدم جواز الصلاة فى الملك المنصوب بين الفاصب وغيره ممن علم بالفصب . وجوز المرتضى والشيخ أبو الفتح السكر احكي الصلاة فى الصحارى المفصوبة استصحابا لما كانت عليه قبل الفصب ، و ننى السكر احكي الصلاة فى المحار . ولو صلى المالك في المكان المفصوب صحت صلاته الجماعا إلا من الزيدية على ما ذكره في الذكرى . ولو اذن المالك لا فاصب او لغيره فى المحادة صحت لارتفاع المانم .

وقال الشيخ في المبسوط : لوصلى في مكان .غصوب مع الاختيار لم نجزى الصلاة فيه ولا فرق بين ان يكون هو الغاصب او غيره ممن اذن له في الصلاة فيه لانه اذا كان الاصل مقصوبا لم تجز الصلاة فيه .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد نقل هذه العبارة: واختلف في معناه فني المعتبر ان الآذن المالك لانه قال الوجه الجواز لمن اذن له المالك، وقال الفاضل الآذن

⁽١) المراد به حديث الرفع المروي في الوسائل في الباب ٥٠ من جهاد النفس وهو قوله « ص ، « رفع عن امتى تسعة اشياء : السهو والخطأ والنسيان ... الحديث ، .

الفاصب. وكلاهما مشكل (اما الاول) فلما قاله في المعتبر. و (اما الثاني) فلانه لا يذهب الوهم الى احتمال جواز اذن الفاصب فكيف ينفيه الشيخ معللا بما لا يطابق هذا الحكم ؟ ويمكن توجيه الاول بان المالك لما لم يكن متمكناً من التصرف فيه لم يفد اذنه الاباحة كما لو باعه فانه باطل ولا يجوز للمشتري التصرف فيه . ويجوز ان يقرأ «اذن» بصيفة الحجهول ويراد به الاذن المطلق المستند الى شاهد الحال فان طريان الفصب يمنع من استصحابه كما صرح به ابن ادريس ويكون فيه التنبيه على مخالفة المرتضى (رضي الله عنه) وتعليل الشيخ مشعر بهذا . انتهى .

وقال شيخنا المجلسى في البحار بعد نقل عبارة الشيخ المذكورة : والظاهر ان مراده بالاذن اذن الفاصب وان كان الوهم لا يذهب الى تأثير اذنه في الصحة ، اذ يمكن ان يكون الاشتراط مبنيا على العرف وان الفالب انه لا يتمكن الفير من الصلاة فيه الا باذن الفاصب الغالب ، وحله على ارادة المالك كما هوظاهر المعتبر بعيد جداً اذ لا جهة للبطلان حينند ووجهه في الذكرى بان المالك لما لم يكن متمكناً من التصرف فيه لم يفد اذنه الاباحة كما لو باعه فانه باطل ولا يجوز للمشتري التصرف فيه ، وفيه نظر لمنع الاصل و بطلان القياس فلا يتم الحمكم في الفرع . ثم نقل ما احتمله في الذكرى من القراءة بصيفة المجهول ومافرعه عليه ، ثم قال : وليت شعري ما المانع من الحمل على ما ذكر ناه مع انه اظهر في عبارته الفظا وممني وما الداعي الى الحمل على ما يوجب تلك التكلفات ? وضعنا ان بعض افاضل المتأخرين عمن ولى عصر نا زاد في الطنبور نغمة و حكم بانه لا يجوز للمالك ايضا ان يصفي فيه لانه يصدق عليه انه مفصوب ، وهذا فرع ورود تلك العبارة في شي من النصوص ولا نص فيه على علم جواز التصرف في ملك الغير ثم عليه انه مفصوب ، وهذا فرع ورود تلك العبارة في شي من النصوص ولا نص فيه على عليه انه مفصوب ، وهذا فرع ورود تلك العبارة في شي من النصوص ولا نص فيه على علم جواز التصرف في ملك الغير ثم يتحبون البطلان بان النهى في العبادة موجب الفساد ولا يجري ذلك في المالك صريحا اذن له ، فكم بين من يحكم بجواز الصلاة وصحتها المفاصب وغيره و ان منع المالك صريحا اذن له ، فكم بين من يقول بهذا القول ? انتهى كلام شيخنا المشار اليه ، وهو جيد . و لعمري ان

من عرف الشيخ وطريقته يقطع ويجزم بانه لا يذهب الى هذ، الندقيقات التي وجه بها في الذكرى كلام المحقق في المعتبر واحبال القراءة بصيغة الحبهول .

(الثالث) -- الظاهر انه لا خلاف في انه لو امره الآذن بالسكون في المكان صريحاً أو فحوى بالحزوج قبل الاشتفال بالصلاة والوقت متسع فانه يجب عليه الحزوج على الفور لمنع التصرف في مال الغير بغير اذنه فسكيف مع النهى صريحاً ? فلو اشتفل بالصلاة والحال هذه بطلت عندهم كما تقدم ذكره لتوجه النهى الى العبادة الموجب لفسادها وفيه ما عرفت مما تقدم تحقيقه .

انما الخلاف في ما اذا اشتغل بالصلاة قبل الامر بالخروج، وفيه وجوه بل اقوال: (الاول) ـ وهو مختار العلامة في الارشاد وجماعة ـ انه يجب عليه الخروج وبتمها وهو خارج ولا يقطعها، وعلاوه بان فيه جماً بين حق الله تعالى وأمره باتمام العمل وعدم أبطال العمل وبين حق الآدمي. وأورد عليه بأنه يشكل باستلزامه فوات كثير من أركان الصلاة و بعض شرائطها مع أمكان الاتيان بها كاملة متى كان الوقت متسماً كما هوالمفروض ووجوب أيم العمل مطلقاً محيث يشمل محل النزاع ممنوع.

والثاني — وهو الظاهر من كلام الشيخ والمحقق واختاره في المدارك .. قطع الصلاة مع سعة الوقت وانمامها مشتغلا بالخروج مع ضيقه (اما الاول) فلمدم جواز الانمام مستقراً لانه تصرف في ملك الغير بغير رضاه ، وعدم جواز الانمام خارجاً لاستلزامه فوات كثير من الاركان والشرائط والحال انه يمكن الاتيان بها على وجهها بعد الحروج و (اما الثاني) فلانها حقان مضيقان فيجب الجمع بينها بحسب الامكان وليس إلاماذكر والنيان والثالث — الاتمام مستقراً مطلقاً وهو اختيار الشهيد في الذكرى والبيان تمسكا بمقتضى الاستصحاب وان الصلاة على ما افتتحت عليه (١) واورد عليه ان منعه ظاهر لنعلق النهى المنافي للصحة . وبزيده تأييداً بناه حق العباد على التضييق .

⁽١) الوسائل الباب ٧ من نية الصلاة

و (الرابع) - الفرق بين الاذن بالصلاة والاذن بالكون المطلق فيتم في الاول مستقراً وهو مختار العلامة في أكثر كتبه ، وأما في الثاني فاحتمل الاوجه الثلاثة في القواعد والتذكرة وفي النهاية احتمل الاوجه الثلاثة في صورة سعة الوقت واستقرب بطلان الملاة في صورة الضبق.

و (الحامس) - الفرق بين الاذن في الصلاة او في الـكون الطلق او بشاهد الحال أو الفحوى فيتمها في الاول مطلقاً ويخرج في الباقي مصلياً مع الضيق ويقطعها مع السعة ، ذهب اليه شيخنا الشهيد الثاني في الروض قال وهذا هو الاجود ، ثم قال ووجهه في الاول ان اذن المالك في الامر اللازم شرعا يفضى الى النزوم فلا يجوز له الرجو ع بعد التحريم كما لو اذن في دفن الميت في ارضه او اذن في رهن ماله على دين الغير فانه لا يجوز له الرجوع بعدهما ، وفي البواقي أن الاخن في الاستقرار لا يدل على أكمال الصلاة باحدى الدلالات فانه اعم من الصلاة والعام لا يدل على الحاص وشاهد الحال أضعف من الاطلاق. وأما القطم مع السعة فلاستلزام التشاغل بها فوات كثير من اركانها مع القدرة على الاتيان بها على الوجه الأكمل بخلاف ما لو ضاق الوقت فانه يخرج مصليًا مومثًا للركوع والسجود يحيث لا يتثاقل في الحروج عن المعتاد مستقبلا ما امكن قاصداً افرب الطرق تخلصاً من حق الآدمي المضيق بحسب الامكان . انتهى كلامه زيد مقامه .

قالوا وكذا مخرج متشاغلا بالصلاة لو امره بالحروج مع ضيق الوقت قبل الشروع في الصلاة جماً بين الحقين كم تقدم .

أقول: لا يخفى أن المسألة لما كانت عارية من النصوص كثرت فيها الاحتمالات وتصادمت فيها التخريجات والحكم فيها مشكل لما عرفت ، والاحتياط مطلوب بل واجب لان المسألة من الشبهات التي يجب فيها الاحتياط عندنا إلا ان الأقرب الى قواعدهم والانسب بضوا بطهم هو قطع الصلاة مع الاشتغال بها في سعة الوقت والاتيان بها كاملة الافعال بعد الخروج ، واما مع ضيق الوقت فان مقتضى قواعدهم في مثل هذه الصورة هو وجوب الآتمام مستقرآ آتياً بافعالها في المكان المفصوب ، وذلك فان اباحة المكان عندهم أنما هو من شروط الصحة كستر العورة وطهارة السانر ونحوهما ، وقد قرروا في الاصول ان شروط الصحة أنما تجب مع الامكان وإلا سقط اعتبارها ، وقد ساعدتهم الاخبار على ذلك لما ورد في من فقد الساتر انه يصلي عاريًا ، ومن فقد الطهارة صلى بالنجاسة على أشهر القولين وأظهرهما ، ومن فقد القبلة صلى الى أي جهة شاء أو الىأر بـم جهات (فان قيل) انا لا نمنع منالصلاة والاتيان بها بالكلية ليلزم ما ذكرتم فانا نوجب عليه الصلاة لكن بهذه الكيفية المتقدمة مشتغلا بالخروج (قلنا) من الظاهر أن الصلاة المأمور بها شرعاً المنصرف اليها الاطلاق هي الصلاة المعهودة المشتملة على الاتيان بالاركان والواجبات على وجهها واستقبال القبلة ونحوها وهي المعلومة عن صاحب الشرع ، خرج ما خرج منها بدليل كصلاة المريض وصلاة الحرب وصلاة الخوف والصلاة في السفينة وتحو ذلك بما دات عليه الادلة الشرعية وبتي ما بتي . ويعضده أنه لم يقم دليل على هذا الشرط من اصله اعني اشتراط الاباحة فيالمكان ، وبالجلة فالوقوف على جادة الاحتياط طريق السلامة من الوقوع في هذا الاختباط. والله العالم.

(الرابع) - هل تبطل الصلاة تحت السقف والخيمة المفصوبين مع اباحــة المكان ام لا ? اشكال لا من حيث المكان اذ لا يدخل ذلك في تعريف المكان المتقدم وأنما هو من حيث ان هذا تصرف في المنصوب اذ التصرف في كل شي مجسب ما يليق به وما اعدله ولا ريب ان الغرض من الخيمة والسقف هو الجلوس تحتمها، قال شيخنا الشهيد الثانيفي الروض بعد تعريف المكان بتعريفين ذكرهما والبحث فيهماما لفظه: وعلى النعريفين لاتبطل صلاةالمصلي نحت سقف مفصوب او تحت خيمة مفصوبة معاباحة مكانها لانتفاء اسم المكان فيها ، هذا منحيث المكان امامن حيث استلزام ذلك التصرف في مال الغير فيبني على أن منافاة الصلاة لحق الآدي هل يعد مبطلا لها أم لا ? بل يمكن بناؤها على حكم الصلاة في المستصحب المفصوب غيرالساتر ، وقد تقدم الكلام فيه وأن

الدليل العقلي لا يساعد على البطلان فان النهي ضمناً انما يتوجه الى الضد العام للتخلص من المغصوب وهو تركه لا الاضداد الحاصة ، وبالجلة فلا نص يعول عليه في امثال ذلك ولا يتحقق بدونه الحركم ببطلان الصلاة بالنهي عما ليس شرطاً للصلاة ولا جزء ، والله اعلم بحقيقة الحال ، انتهى ، اقول : وملخصه هو صحة الصلاة وان اثم من حيث التصرف في المفصوب بناه على ما قدمناه من ان التصرف في كل شي بحسب ما يليق به وما يترتب عليه من المنفعة ، وهو جيد ،

(الخامس) — هل يكني في شاهد الحال في هذا المقام الدلالة الظنية او لابد من العلم ? قولان ظاهر المشهور الاول وصرح جمع : منهم ـ السيد السند في المدارك بالثاني ، واكثر الاصحاب فسره بما اذا كان هناك امارة تشهد بان المالك لا يكره وهو اعم من العلم .

ويمكن ان بؤيد القول المشهور بعمومات الاخبار الدالة على جعل الأرض مسجدا له (صلى الله عليه وآله) (١) فان المراد به محل الصلاة كما فسره به الاصحاب (رضوان الله عليهم) واطلق السجود على الصلاة تسمية للكل باسم الجزء، وفي بعض تلك الأخبار « جعلت الك ولامتك الأرض كلها مسجدا ... الحديث » (٢) وفي بعض آخر « ان الله تعالى جعل لي الأرض مسجداً وطهوراً اينما كنت اتيمم من تربتها واصلي عليها » (٣).

وانت خبير بان الانسب بسعة هذا الامتنان منه سبحانه على رسوله (صلى الله عليه وآله) وعلى امته هو الاكتفاء بمجرد ظن الرضا ،على اناعتبار العلم ينفي فائدة هذا الحكم اذ قلما بتحقق ذلك في مادة .

والظاهر كما استظهره جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم): منهم ـ الفاضل الخراساني في الذخيرة وشيخنا المجلسي في البحار ـ هوجواز الصلاة في كلموضع لا يتضرر المالك بالكون فيه وكان المتعارف بين الناس عدم المضايقة في امثاله وان فرضنا عدم المالك بالكون أليه وكان المتعارف بين الناس عدم المضايقة في امثاله وان فرضنا عدم المالك بالكون أليه وكان المتعارف بين الناس عدم المتعددك الوسائل الباب من التيمم (٢) و (٣) مستدرك الوسائل الباب من التيمم

العلم برضا المالك هذاك على الخصوص، نعم لو ظهرت كراهة الالك لامارة لم تجز الصلاة في فيه مطاقاً. وكيف كان فالظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في جواز الصلاة في الصحارى والبساتين اذا لم يتضرر المالك بها ولم تدكن امارة تشهد بعدم الرضا وان لم يأذن المالك صريحاً او فحوى. وفي حكم الصحارى الآماكن المأذون في غشيانها على وجه مخصوص اذا اتصف به المصلي كالحامات والحانات والارحية ونحوها. ولا يقدح فى الجواز كون الصحراء لمولى عليه بشهادة الحال ولو من الولى، قال في الذكرى: ولو علم انها لمولى عليه فالظاهر الجواز لاطلاق الاصحاب وعدم تخيل ضرر لاحق به فهو كالاستظلال بحائطه ولو فرض ضرر امتنع منه ومن غيره. ووجه المنع ان الاستناد الى ان المالك اذن بشاهد الحال والمالك هنا ايس اهلاً للاذن. إلا ان يقال ان الولى اذن هنا والطفل لابد بشاهد الحال والمالك هنا ايس اهلاً للاذن. إلا ان يقال ان الولى اذن هنا والطفل لابد الافراد منها بدليل. والله العالم.

(المسألة الثانية) — اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى جواز تساوي الرجل والمرأة فى موقف الصلاة وكذا تقدم المرأة مع عدم البعد والحائل ، فقال الشيخان وابو الصلاح وابن حمزة بالمنع والظاهر انه المشهور بين المتقدمين وهو المختار ، وقال المرتضى فى المصباح انه مكروه غير مبطل اصلاة احدها وبه قال ابن ادريس وهو المشهور بين المتأخرين .

والاصل في ذلك اختلاف الاخبار وبه اختلفت الانظار والافكار ، وها انا اذكر لك ما وقفت عليه من الاخبار مذيلا لكلمنها بما يكشف عن معناه نقاب الابهام ومنبها على ما هو المستفاد منها في المقام على وجه تذعن اليه ثواقب الافهام:

فمن اخبار المسألة ما رؤاه الصدرق في الصحيح عن جميل عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس ان تصلي المرأة بحذا. الرجل وهو يصلي فان النبي (صلى

⁽١) الوسائل الباب ٤ من مكان المصلى

الله عليه وآله)كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض وكان اذا اراد ان يسعجد غمز رجليها فرفعت رجليها حتى يسجد » .

اقول: هذا الخبر بحسب ظاهره بما يدل على الجواز وبه استدل في المدارك على ذلك إلا انه لم يذكر منه إلا الى قوله « وهو يصلي » واسقط قوله « فان النبي كان يصلي ... الخ » وانت خبير بانه وان دل على الجواز كاذكروه إلا ان التعليل الذي اشتمل عليه الخبر لا يلاء ولا ينطبق عليه ولهذا استظير المحدث الكاشاني في الوافي حصول التصحيف في الحبر وان الصواب في العبارة « انه لا بأس ان تضطجع المرأة بحذا الرجل وهو يصلي » وتأوله بعض بتأويلات تخرجه عن الاستدلال لينطبق التعليل فيه على الكلام المتقدم ، وحينئذ فالخبر من حيث هذه العلة لا يصلح للاستدلال . والمعجب من السيد (قدس سره) في تركه تتمة الخبر والحال كما ترى ومثل هدذا معيب عند المحدثين كما نبه عليه غير واحد ، فان التتمة المذكورة بما لها مدخل في الخبر من حيث التعليل ، ولهذا ان الناظر في الخبر بهامه لا يخفي عليه ما فيه من العلة الموجبة لتوقفه عن الاستدلال به والناظر في ما ذكره من الخبر بجزم بصحة الاستدلال به الموجبة لتوقفه عن الاستدلال به والناظر في ما ذكره من الخبر بجزم بصحة الاستدلال به الموجبة لتوقفه عن الاستدلال به والناظر في ما ذكره من الخبر بجزم بصحة الاستدلال به على الحواز ، وبذلك يظهر العيب في ترك نقله بهامه .

و منها ـ ما رواه الشبخ في التهذيب بسند فيه ابن فضال عن من اخبره عرب جميل بن دراج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في الرجل يصلي والمرأة تصلي بحذائه ? قال لا بأس » وهذه الرواية بحسب ظاهرها دالة على الجواز إلا انه سيأني في معارضتها ما هو ارجح سنداً واكثر عدداً واصرح دلالة فيجب حملها على وجود الحائل او بعد عشرة اذرع كما ذكره الشيخ (قدس سره) وهو وان كان بعيداً في حد ذاته إلا انه في مقام الجمع بينها و بين اخبار المسألة الآتية غير بعيد كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى من انطباق اخبار المسألة كملا على المنع ، فانه اذا اتفقت الأخبار كلها على ذلك ولم تخرج

⁽١) الوسائل الباب ٥ من مكان المصلي

إلا هذه الرواية فالواجب ردها اليها وإلا فطرحها البتة .

ومنها ـ صحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال: واذا كان بينها وبينه قدر ما يتخطى او قدر عظم الذراع فساعدا فلا بأس ٤ اقول: وهذه الرواية بما استدل بها في المدارك على الجواز ايضاً. وفيه انه لا يظهر وجه لاشتراط هذا المقدار المذكور في الرواية مع جواز المساواة، فالظاهر حملها _ كاسيظهر لك ان شاء الله تعالى من غيرها على تقدم الرجل بهذا المقدار على المرأة فانه كاف للجواز لحصول التقدم بذلك وانما الممنوع منه هو المساواة، وكيف كان فظهور هذا الاحتمال مما يمنع من الاستناد اليها في الاستدلال.

ومنها - صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) و انه سأل عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد فقال اذا كان بينها قدر شبر صلت بحذائه وحدها وهو وحده لا بأس » وهذه الرواية بما استدل بها في المدارك ايضاً على الجواز والظاهر هو حملها على ما حمل عليه سابقها من تقدم الرجل بالشبر ، والمراد بالمحاذاة في الحبر مجرد القرب لا المساواة في الموقف كما سيأتي نحوه في موثقة عبدالله بن بكير فلا منافاة ، وبذلك صرح شيخنا البهائي زاده الله بهاء وشرفا في كتاب الحبل المتين فقال بعد حمل الحبر المذكور على ما ذكرناه : واما ما يترائى من منافاته لفوله (عليه السلام) بعد حمل الحبر المذكور على ما ذكرناه : واما ما يترائى من منافاته لفوله (عليه السلام) وصلت بحذائه » فيمكن توجيهه بحصول المحاذاة بين بعض اعضائه واعضائها في حالتي الركوع والسجود وهو كاف في اطلاق كون صلاتها محذائه انتهى .

و منها ـ صحيحة عبدالله بن ابي يعفور (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اصلى والمرأة الى جنبي وهي تصلي ? فقال لا إلا ان تنقدم هي او انت ، و لا بأس ان تصلي وهي بحداثك جالسة او قائمة » و هذه الرواية بما استدل بها في المدارك على ما اختاره من الجواز ، والظاهر ان بناء الاستدلال بها من حيث توهم حملها على جواز تقدم المرأة على من الجواز ، والظاهر ان بناء الاستدلال بها من حيث توهم حملها على جواز تقدم المرأة على

⁽١) و(٢) و(٣) الوساتل الباب ه من مكان المصلى

الرجل حال صلاتها مما ، وهو غاط بل سياق الرواية ينادي بان المراد بالتقدم انما هو في ان يصلي الرجل اولا وحده او المرأة وحدها ثم يصلي الآخر بعده وإلا فكيف يمنع (عليه السلام) المحاذاة ويجوز تقدم المرأة وهي اشد في المنع ? ويعضده ايضاً قوله في الحبر: « ولا بأس ان تصلي وهي بحذا ثك جالسة » وهو اشارة الى ثبوت البأس في ما منع منه من المحاذاة حال الصلاة الذي تعلق به السؤال.

ومنها مصحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال: «سألته عن المرأة تصلى عندالرجل ? فقال لا تصلى المرأة بحيال الرجل إلا ان يكون قدامها ولو بصدره وهذه الرواية بما استدل بها في المدارك على ما ذهب اليه من الجواز ايضاً وهي ظاهرة كغيرها بما عرفت من اكثر الاخبار المتقدمة في العدم، نعم هي ظاهرة في الاكتفاء في تقدم الرجل المجوز لصلاته مع المرأة في مكان واحد بالتقدم ولو بمقدار صدره، وهذا مما يقرب من اشتراط التقدم بشبر ونحوه.

ومنها ــ صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جمفر (عليه السلام) (٣) « في المرأة تصلي عند الرجل ? فقال اذا كان بينها حاجز فلا بأس » وهذه ايضاً مما استدل بها في المدارك على الجواز وهي في الدلالة على خلافه اظهر اذ ظاهرها أنما هو الجواز مع الحائل ومفهومها ثبوت البأس مع عدم الحائل فهي عليه لا له .

ومنها مصحيحة محمد بن مسلم عن احدها (عليها السلام) (٣) قال : « سأاته عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرأته او ابنته تصلي بحدائه في الزاوية الاخرى ? فقال لا ينبغي له ذلك فان كان بينها ستر اجزأه » هكذا في رواية الكافي للخبر المذكور ورواه الشيخ في التهذيب بلفظ « شبر » وزاد « يعني اذا كان الرجل متقدماً على المرأة بشبر » وهذه الزيادة مجتمل ان تكون من الراوي .

⁽۱) الوسائل الباب به من مكان المصلى (۲) الوسائل الباب بر من مكان المصلى (۳) الوسائل الباب م من مكان المصلى (۳) الوسائل الباب م من مكان المصلى

قال في المدارك: وافظ « لا ينبغي » ظاهر في السكراهة ، والظاهر أن الستر بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق ، وقال الشيخ في التهذيب أن المعنى أن الرجل أذا كان متقدماً على المرأة بشبر اجزأه وهو بعيد . انتهى . اقول : ظاهره ان مبنى استدلاله بالخبر المذكور على ما ذكره من ان لفظ ﴿ لا ينبغي ﴾ ظاهر في السكر اهة. وفيه منع فانه ان اراد ظهوره في عرف الناس فهو مسلم ولسكن لا يجدي نفعاً وان اراد في عرفهم (عليهم السلام) فهو ممنوع لما أوضحناه في غير مقام مما تقدم في مباحث الكتاب من ان الحق ان هذا اللفظ من الالفاظ المشتركة في عرفهم (عليهم السلام) فلا يحمل على احد معنييه إلا مع القرينة والقرينة هنا ظاهرة فيالتحريم لأن قوله (عليه السلام) «فان كان بينها ستر أجزأه » يدل بمفهوم الشرط الذي هو خجة عنده وعند المحققين على عدم الاجزاء مع عدمه وحينئذ فتكون الرواية منادلة الشيخين ومن تبعها في القول بالتحريم. ومثل هذه الرواية ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر من نوادر البزنطي عن محمد الحامي (١) قال: «سأات ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة و امرأته او ابنته تصلي بحذائه في الزاوية الاخرى ? قاللا ينبغي ذلك إلا أن يكون بينها ستر فان كان بينها ستر اجزأه » وهي اظهر في ما قلناه هذا كله على تقدير ما نقله من الرواية بلفظالستر واما على ما فيرواية الشيخ ؛ قدس سره) فيالتهذيب من لفظ الشبر بالشين المعجمة والباء الموحدة فالوجه فيه ما ذكره الشيخ من تقدم الرجل بهذا المقدار واستبعاده له بعيدكما اشار اليه شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين .

ومنها _ صحيحة حريز اوحسنته عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) ﴿ فَي المرأة تَصلِي الَّى جَنْبِ الرَّجِلُ قَرْبِهِا مَنْهُ ؟ فقال اذا كان بينها موضع رحل فلا بأس » والتقريب فيها ما تقدم في امثالها من تقدم الرجل بتلك المقادير المذكورة إلا أنه قدره هنا بموضع الرحل وهو ما يجعل على البعير كالسرج للفرس وهو يقرب من الذراع.

(١) . الوسائل الباب ٨ من مكان المصلى (٧) الوسائل الباب ٥ من مكان المصلى

ومنها سرواية ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في الرجلوالمرأة يصليان في وقت واحد المرأة عن يمين الرجل بحدائه ? فقال لا إلا ان يكون بينها شبر او ذراع ، والتقريب فيها ظاهر حيث نهى عن الحجاذاة إلا مع تقدم الرجل بالشبر او الذراع وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح (٢) قال : « سألته عن المرأة تزامل الرجل في المحمل يصليان جميعاً ? فقال لا ولكن يصلي الرجل قاذا فرغ صلت المرأة ، وهي ظاهرة في التحريم كما اخترناه .

وصحيحة ادريس بن عبدالله القمي (٣) قال ؛ « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي و مجياله امرأة نائمة على فراشها جنباً ? فقال ان كانت قاعدة فلا تمضره وان كانت تصلى فلا » وهي كسا بقتها ظاهرة في التحريم .

ورواية عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري (٤) قال : « سأات ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي والمرأة بحذائه يمنة او يسرة ? قال لا بأس به اذا كانت لا تصلى » وهي ظاهرة في المدعى ابضاً .

وموثقة ابن بكير عن من رواه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) « في الرجل يصلي والمرأة تصلي بحداثه او الى جانبه ؟ فقال اذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس » وهي كالاخبار المتقدمة في الجواز بشرط تقدمه عليها بهذا المقدار الذي يقرب من شبر او ذراع .

ورواية ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : « سألته عن الرجل والمرأة يصليان جميعًا في المحمل ? قال لا واكن يصلي الرجل وتصلي المرأة بعده » وهي صريحة في المطلوب كصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة المتضمنة للصلاة في المحمل ايضًا .

⁽١) و(٧) الوسائل الباب، من مكان المصلى

⁽٣) و(٤) الوسائل البابع من مكان المصل

⁽o) الوسائل الباب ، من مكان المصلى (٦) الوسائل الباب ، ١ من مكان المصلى

و.و ثقة عمار الساباطي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) ﴿ الله سئل عن الرجل يستقيم له ان يصلي وبين يديه امرأة تصلي ? قال لا يصلي حتى يجمل بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع ، وان كانت عن يمينه او عن يساره جمل بينه وبينها مثل ذلك وان كانت تصلي خلفه فلا بأس وان كانت تصليب ثوبه ... الحديث » .

وروى في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن الرجل يصلي الضحى وامامه امرأة تصلي بينهما عشرة اذرع ? قال لا بأس ليمض في صلاته » .

اقول: ان المستفاد من هذه الاخبار بعد ضم مجملها الى مفسرها ومطلقها الى مقدمة مقيدها ان الواجب في صلاة الرجل مع المرأة في مكان دفعة ان المرأة ان كانت متقدمة فلابد من حاجز اوقدر عشرة اذرع فصاعداً ، وهكذا اذا كانت الى احد جانبيه محاذية له فى الموقف فلابد من احد الامرين ، واما مع تأخرها ولو بشي من المقادير المذكورة فى تلك الاخبار فانه لا بأس وصلاة كل منها صحيحة ولا يشترط هنا ازيد من ذلك .

و بذلك يظهر ما فى كلامه في المدارك وكذا من تبعه حيث قال بعد نقل الاخبار التي اشر نا الى انه استدل بها. ما صورته: وجه الدلالة من هذه الأخبار اشتراكها في عدم اعتبار المائل اوالتباعد بالعشرة واذا انتنى ذلك ثبت الجواز مطلقاً أذ لاقائل بالفصل، وعلى هذا فيجب حمل الاخبار المقيدة على الاستحباب صونا للاخبار من التنافي، ولا ينافي ذلك اختلاف القيود لان مهاتب الفضيلة مختلفة، وبالجلة فهذا الاختلاف قرينة الاستحباب. انتهى .

اقول: قد عرفت انه لا اختلاف هذا بين الأخبار المذكورة بل كاما متفقة الدلالة عدا رواية جميل المتقدمة اول الروايات على ما ذكرناه. قوله ـ وجه الدلالة من هذه الاخبار اشتراكها فى عدم اعتبار الحائل اوالتباعد ـ مردود بان الحائل والتباعد المذكور بن الحائل والتباعد المدارات فى تقدم المرأة على الرجل او محاذاتها لاحد جانبيه مجيث تساويه فى الموقف

⁽١) و (٧) الوسائل الباب ٧ من مكان المصلى

ثم انه قال في المدارك بعد ما نقلماه عنه من الروايات وما ذيلها به مما اوضحنا بطلانه: احتج المانعون بموثقة عمار الساباطي عن ابي عبدالله (عليه السلام) « انه سئل عن الرجل ...» ثم ذكرها كما قدمناه ثم قال وصحيحة محمد عن احدها (عليها السلام) قال: « سألته عن المرأة تزامل الرجل في المحمل ... الخبر » وقد قدمناه ، ثم قال وصحيحة علي

ابن جعفر عن اخيه موسى (عايه السلام) (١) قال : « سألته عن امام كان في الظهر فقامت امرأة بحياله تصلي معه وهي تحسب انها الفصر هل يفسد ذلك على القوم ? وماحال المرأة في صلاتها معهم وقد كانت صلت الظهر ? فقال لا يفسد ذلك على القوم وتعيد المرأة و والجواب بحمل النهي في الروايتين الاوليين على الكراهة و حمل الامر بالاعادة في الرواية الاخيرة على الاستحباب صوناً للاخبار عن التنافي ، مع أن الامر بالاعادة لا يتعين كونه بسبب المحاذاة لاحمال أن بكون بسبب اقتدائها في صلاة العصر بمن يصلي الظهر مع اعتقادها أنها العصر فلا تدل على احد الامربين نصا . انتهى .

وفيه (اولا) ان دليل التحريم غير منحصر فيما ذكره لما عرفت من الاخبار التي قدمناها وبينا دلالتها على ذلك .

و (ثانياً) ما عرفته في غير موضع مما تقدم من انه لا دليل على هذا الجمع بين الاخبار من الحل على الكراهة والاستحباب وان اتخذوه طريقاً مهيماً في جميع الابواب، وكيف يحصل صون الاخبار عن التنافى مع تصريحهم فى الاصول بان الاصل فى الامر الوجوب فى النهي النحريم وبموجب ذلك يلزم العقاب والعذاب على ترك ما أمر به وارتكاب ما نهى عنه ، مع أن الاستحباب مما يؤذن بجواز الترك والكراهة مما يؤذن بجوازالفعل، فكيف مع هذا يحصل صون الاخبار عن التنافي ويخرج المكلف عن المهدة بما قالوه.

و(ثالثاً) ما عرفت من انه لا معارض لهذه الأخبار الدالة على التحريم إلا ما توهمه من تلك الاخبار الواردة في المحاذاة المتضمنة للفصل بتلك المقادير المتقدمة ، والحال انك قد عرفت الوجه فيها وانها تنطبق مع هذه الآخبار على احسن وجوه الانطباق وتتفق معها باظهر وجوه الاتفاق . نعم تبقى رواية جميل المتقدمة وقد عرفت الجواب عنها .

و(رابعً))ان من العجيب قوله في الجواب عن صحيحة على بن جعفر : « أن الأمر بالاعادة لا يتعين كونه بسبب المحاذاة ... الح » وأن تبعه فيه من تبعه فأن اسنادالا بطال

⁽١) الوسائل الباب ٩ من مكان المصلى

الى ما ذكره وقيامه احيّالا فى معنى الرواية المذكورة يتوقف على وجود دليل على ذلك من خارج مع انه لا دليل ولا قائل بذلك والاستناد الى هذه الرواية فى ذلك مصادرة فى البين .

وبالجلة قان التحقيق عندي في المسألة هو ما كشفت عنه نقاب الابهام واوضحته لجيم الافهام . والله العالم .

بق في المقام فوائد يحسن النبيه عليها: (الاولى) قد صرح جمع من الاصحاب: منهم ـ العلامة والشهيدان والسيد السند في المدارك بانه يشترط في تعلق الحبكم بكل منهم كراهة وتحريماً صحة صلاة الاخر لولا الحاذاة بان تكون جامعة لجميع الشرائط المعتبرة في الصحة سوى الحاذاة ، فلا يتعلق الحريم بالفاسدة بل تصح الاخرى من غير كراهة اذ الفاسدة في حكم العدم ، واحتمل شيخنا الشهيد الثاني عدم الاشتراط اصدق الصلاة على الفاسدة و نفي عنه البعد في الذخيرة ، اقول : كأنه اصحة قولهم انها صلاة فاسدة فاطلاق الصلاة اعم من الصحيحة والفاسدة .

ثم أنهم ذكروا أنه على الاول فالمعتبر في رفع المنع العلم بالفساد قبل الشروع ولو علم بعد الفراغ لم يؤثر في الصحة لان الصلاة صارت باطلة بالمحاذاة على القول بالتحريم او متصفة بالكراهة على القول الآخر ، وظهور الفساد بعد الفراغ لا يؤثر في صحتها أو زوال السكراهة عنها بعد ما ثبت اتصافها به .

افول: الظاهر ان ما ذكروه من الحكم ـ بانه متى ظهر الفساد بعد الفراغ فانه لا يؤثر في صحة الصلاة من حيث بطلانها ظاهراً بالمحاذاة ـ مبني على مسألة اخرى وهو ان الصلاة اذا كانت صحيحة بحسب الواقع ونفس الامر وان كانت بالنظر الى الظاهر باطلة فهل يحكم بصحتها باعتبار ما كانت عليه في الواقع او يحكم بالبطلان بالنظر الى الظاهر بالطلة فهل يحكم بصحتها باعتبار ما كانت عليه في الواقع او يحكم بالبطلان بالنظر الى الظاهر بالشهور الثاني وعليه يتجه ما ذكره الاصحاب هنا من بطلان صلاة المحاذي لمرز كانت ملانه صحيحة بحسب الظاهر لولا ألمحاذاة وان كانت باطلة في نفس الأمر بغيرها إلا انه

-- \\\ --

أنما علم بعد الفراغ فانه يصدق على الصلاة المذكورة انها صحيحة في الواقع لبطلان تلك الصلاة الاخرى في الواقع وباطلة في الظاهر من حيث المحاذاة في تلك الصلاة الصحيحة ظاهراً ، اما على ما ذهب اليه جمع من الأصحاب من القول الاول في تلك المسألة _ ومنهم _ السيد السند في كتابه حيث قال في مُسألة الصلاة قبل الوقت جاهلا أو ناسياً : ولو صادف الوقت صلاة الناسي او الجاهل بدخول الوفت ففي الاجزاء نظر من حيث عدم الدخول الشرعي ومن مطابقة العبادة ما في نفس الامر وصدق الامتثال . والاصح الثاني وبه قطع شيخنا المحقق سلمه الله تعالى ... الى آخر كلامه ـ فالوجه هوالصحة اذلاريب ان ما نحن فيه كذلك لان المفروض ان تلك الصلاة فاسدة واقعاً فهي في حكم العـــدم وان لم يعلم المحاذي لها إلا بعد الفراغ ، والمحاذاة الموجبة ابطلان الصلاة انما هي محاذاة الملاد الصحيحة وهذه الصلاة قد ظهر بطلانها فلا تؤثر المحاذاة لها في بطلان صلاة المحاذي بعد ظهور ذلك ، فصلاة المحاذى خالية من البطل محسب الواقع وقت صلاته فتدخل تحت تلك السألة ، فكيف اختار هنا ما ذهب اليه الاصحاب (رضوان الله عليهم) والحال ان المسأاتين من باب واحد .

والظاهر الرجوع في الفساد الى اخبار المصلي عن نفسه بنساد صلاته إلا ان يملم ذلك بوجه آخر . واما ما ذكره في الذخيرة _ حيث قال : « وهل يقبل قوله في الفساد ? وجهان، مما يؤذن بتوقفه في ذلك _ فالظاهر ضعفه وكيف لا يقبل قوله مع عموم ﴿ اقرار العقلاء على انفسهم جائز » (١) ونحوه من الادلة العامة .

(الثانية) - الحلاق كلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين اقتران الصلاتين او سبق أحداها في بطلان كل منها ، ونقل عن جمع من المتأخرين تخصيص البطلان بالمقارنة والمتأخرة دون السابقة ، والحلاق الروايات المتقدمة ظاهر في الدلالة علىالقول

⁽١) قال في الوسائل في الباب م من كتاب الاقراد : روى جماعة من علمائنا في كتب الاستدلال عن النبي , ص ، انه قال : , اقرار العقلاء على انفسهم جائز ، .

الأول، وظاهر صحيحة على بن جعفر المستملة على قيام المرأة بجيال امام كان في صلاة الظهر يدل على الثاني فيمكن ان يقيد بها اطلاق تلك الاخبار ، ويؤيده ان المتبادر من جملة من عبارات تلك الأخبار ان المراد من قوله : ويصلي والمرأة بحياله » يعني يريد الصلاة ، وحاصل السؤال حينئذ انه هل يجوز له الدخول في الصلاة والحال هسنده ، ويؤكده ايضا انه لم يعهد في القواعد الشرعية بعد افتتاح الصلاة على الصحة تأثير فعل الفير بغير اختبار المكلف في ابطالها ، وبذلك يظهر قوة القول الثاني وهو الذي اختاره في المدارك فقال : وينبغي القطع بصحة الصلاة المتقدمة لسبق انعقادها وفساد المتأخرة خاصة ومع الاقتران تبطل الصلاتان لعدم الاولوية . انتهى . وظاهره الاستناد الى اصالة الصحة حتى يقوم دليل الابطال وهو قوى بناه على ما ذكرناه . وكيف كان فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال فالاحتباط كما هو القول المشهور اولى . واما ما ذهب اليه بعضهم من عدم دلالة صحيحة على بن جعفر على ما ذكرنا بناه على جواز استناد بطلان صلاتها الى ما قدمنا نقله عن صاحب المدارك من ان العلة في فساد صلاتها الاقتداء في صلاة العصر عن يصلي الظهر مع اعتقادها انها العصر _ فقد عرفت انه خيال فاسد وحيد التعميد في متابعة القول المشهور في تلك المسألة .

(الثالثة) — قد صرحوا ايضاً بانها لو صليا ولم يعلم احدهما بالآخر إلا بعد الفراغ صحت الصلاتان جميعاً واما في الاثناء فان كلا منها يستمر لسبق الانعقاد، وممن صرح بذلك واختاره السيد السند في المدارك، وقال في الذخيرة: ويحتمل قوياً وجوب الابطال في سعة الوقت ان لم يمكن ازالة المانع بدون المبطل. انتهى. اقول: لا يخنى ما في هذا الاحمال من القوة وهو الانسب عندى بالقواعد الشرعية والضوابط المرعية، فان ما اعتمدوا عليه في تعليل الاستمرار من سبق الانعقاد لا يخلو من النظر، ولاريب ان هذه المسألة وان لم يقم عليها نص بالخصوص إلا انالنصوص في نظائرها من عروض البطلان في اثناء الصلاة كثيرة ولم يتضمن شي منها وجوب المضي على ذلك المبطل بل

فيها ما يدل على أنه أن أمكن أزالته بما لا يبطل الصلاة وإلا قطع الصلاة كاخبار الرعاف في أثناء الصلاة (١) ووجود النجاسة في الثوب في الاثناء (٣) ونحو ذلك ، وبه يظهر قوة الاحتمال المذكور بل لا يبعد تعينه سيا مع موافقته للاحتماط. والمسألة حيث كانت عارية عن النصوص فالاحتماط فيها لازم والاعتماد على هذه التخريجات التي يذكرونها لا يخلو من مجازفة في أحكامه تعالى .

(الرابعة) - صرح شيخنا الشهيد الثاني بانه يعتبر في الحائل ان يكون مانها من الرؤية وهوظاهر كلام سبطه السيد السند في المدارك ايضاً حيث قال: ويعتبر فيه كونه جسما كالحائط والستر. وكلام سائر الاصحاب (رضوان الله عليهم) مطلق في ذلك وقد روى الثقة الجليل علي بنجعفر (رضي الله عنه) في كتاب المسائل عن اخيه سوسي (عليه السلام) (٣) قال: «سألته عن الرجل هل يصلح ان يصلي في مسجد وحيطانه كوى كله قبلته وجانباه وأمرأة تصلي حياله يراها ولا تراه ? قال لا بأس » ورواها الشييخ في التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر (عليه السلام) مثله (٤). وروى في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن علي بنجعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٥) قال: «سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في مسجد قصير الحائط وامرأة قائمة تصلي بحيائه وهو يراها و تراه ؟ قال ان كان بينها حائط قصير او طويل فلا بأس » وها _ كا ترى _ صريحتا الدلالة في خلاف القول المذكور.

(الحامسة) — نقل عن العلامة في النهاية أنه قال : ايس المقتضى للتحريم أو السكر أهة النظر ، لجواز الصلاة وأن كانت قدامه عارية ، ولمنع الاعمى ومن غمض عينيه . وقريب منه في التذكرة . وقال الشهيد في البيان : وفي تنزيل الظلام أو فقد البصر منزلة الحائل نظر أفر به المنع ، وأولى بالمنع منع الصحيح نفسه عن الابصار . واستوجه

⁽۱). الوسائل الباب ٧ من قو اطع الصلاة (٧) الوسائل الباب ٤٤ من النجاسات (٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٨ من مكان المصلى

العلامة في التحرير الصحة في الاعمى واستشكل في من غمض عينيه . وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض: والمراد بالحائل الحاجز بينها بحيث يمنع الرؤية من جدار وستر وغيرها . والظاهر أن الظاهة وفقد البصر كافيان فيه وهو اختياو المصنف في التحرير للا تغميض الصحيح عينيه مع احتماله . انتهى والظاهر هو ما استظهره جملة من افاضل متأخرى المتأخر بن من عدم اجزاه شي من ذلك ، لان الوارد في النصوص اما بلفظ الحاجز كما في صحيحة محمد بن سلم ه اذا كان بينها حاجز ، او بلفظ هستر ، كافي قوله في صحيحته الثانية « او كان بينها ستر اجزأه » او الحائط كما في روايتي علي بن جمفر المتقدمتين ، وشي من هذه الالفاظ لا يصدق على ما ذكروه فيكون ما ذكروه خالياً من الدايل .

(السادسة) - قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو اجتمعاً في مكان واحد واتسع الوقت صلى الرجل اولا ، والظاهر ان الحسكم على سبيل الاولوية والاستحباب وربما نقل عن الشيخ (قدس سره) القول بالوجوب إلا ارت الملامة قل في المنتهى بعد ذكر الرواية : فلو خالف وصلت المرأة اولا صحت صلاتها اجماعاً . انتهى . ويدل عليه ما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم في المرأة التي تزامل الرجل في المحمل حيث حكم فيها بصلاة الرجل اولا ونحوها رواية ابي بصير المتقدمة ايضاً وان كان العطف فيها بالواو المفيدة لمطلق الجمع إلا ان سياق الخبر يدل على انها بمهنى «ثم » كان العطف فيها بالواو المفيدة لمطلق الجمع إلا ان سياق الخبر يدل على انها بمهنى «ثم » وهو كثير الاستمال في الاحبار كا لا يخني على من جاس خلال تلك الديار . ولا ينافي وهو كثير الاستمال في الاحبار كا لا يخني على من جاس خلال تلك الديار . ولا ينافي خول على الجواز . هذا في غير المكان الذي تختص به المرأة او تشارك فيه عينا او منفعة ومعه فلا اولوية التسلطها على ملكها إلا ان الأفضل لها تقديم الرجل لفحوى الخبرين المذكورين. ولوضاق الوقت سقط الوجوب والاستحباب كاصرح به جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) وفيه اشكال تأيي الاشارة اليه .

(السابعة) — قال شيخنا في الروض . بدأ التقدير في العشرة اذرع من موقف المصلي الى موقفها وهو واضح على الحاذاة اما مع تقدمها فالظاهر انه كذلك ، لانه المفهوم من التباعد عرفا وشرعاً كما نبهوا عليه في تقدم الامام على المأموم . ويحتمل اعتباره هن موضع السجود المدم صدق التباعد بين بدنيها حالة السجود بذلك القدر ، وليس في كلامهم تصريح في ذلك بشي ما انتهى . اقول : ويؤيد الأول ايضاً اعتبار ما لا يتخطى بين الامام والماموم والمأمومين بعضهم مع بعض فان . بدأ ذلك من الوقف الى الوقف .

(الثامنة) — قال الشيخ في المبسوط : فان صلت خلفه في صف بطلت صلاة من على يمينها وشمالها ومن يحاذيها من خلفها ولا تبطل صلاة غيرهم ، وان صلت بجنب الامام بطلت صلاتها وصلاة الامام ولا تبطل صلاة غيرهم . انتهى . ولا يخنى ما فيه من الاشكال ، والاظهر هو ما فصله في الروض حيث قال : لو صات المرأة معه جماعة محاذية له فعلى القول بالتحريم تبطل صلاتها وصلاة الامام ومن على يمينها ويسارها ومن تأخر عنها مع علمهم بالحال ومع عدم العلم تبطل صلاتها لا غير ، ولو علم الامام خاصة بطلت صلاتها معادون علمهم بالحال ومع عدم العلم تبطل صلاتها لا غير ، ولو علم الامام خاصة بطلت صلاتها معادون المأمومين ، وهذا كله أما يتم مع القول بان الصلاة الطارئة تؤثر في السابقة او على جواز تكبير المأموم مع تكبير الامام وإلا صحت صلاة الامام اتقدمها وببقي الكلام في المأمومين . انتهى . وهو جيد .

(التاسعة) - قد اطلق جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان هذا الحكم الها هو في حال الاختيار فلو ضاق الوقت والمكان فلا كراهة ولا تحريم ، قال في الروض ورعا استشكل الحكم مطلقاً بناء على ان التحاذي ما نع من الصحة مطلقاً ، والنصوص مطلقة فالتقييد بجالة الاختيار بحتاج الى دليل . انتهى . ولا يخلو من قوة إلا أنه يمكن أن يقال أن شروط الصحة أما تعتبر مع الامكان كما تقدمت الاشارة اليه في غير مكان . (العاشرة) - روى الصدوق في كتاب العلل في الصحييح عن الفضيل عن

ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « أمّا سميت مكة بكة لانها ببتك بها الرجال والنساء والمرأة تصلى بين بديك وعن يمينك وعن شمالك ومعك ولا بأس بذلك أما يكره فى سائر البلدان » اقول : والظاهر أن معنى « يبنك بها الرجال والنساء » اي بزد حمون ولم اقف في اللغة على معنى لهذا الله ظ والموجود في هدنه المادة « يبتك » بمعنى القطع ومنه قوله سبحانه « فليبتكن آذان الانعام » (٢) اي قطعها ، وهذا المعنى غير مناسب في الخبر والمناسب فيه ما قدمناه (٣) وفي هذا الحبر ما بدل على استثناء مكة شرفها الله في الخبر والمناسب فيه ما قدمناه (٣) وفي هذا الحبر ما بدل على استثناء مكة شرفها الله تمالى من هذا الحسم ، وربما اشعر ظاهره بتعلق الحسم بالبلد مطلقاً إلا أنه لا يبعد ارادة المسجد من هذا الله طاقط باعتبار كونه مجماً للرجال والنساء ولا سيا في حال صلاة الطواف ولا يحضر في الآن كلام لاحد من الأصحاب في ذلك .

(الحادية عشرة) — قال في الروض: لو كانت اعلى منه او اسفل بحيث لا يتحقق التقسدم والتأخر وامكنت المشاهدة فهل هو ملحق بالتأخر ام بالتقدم اشتراط العشرة في الرواية بالتقدم والمحاذاة يقتضي عدم اعتبارها هنا ، واشتراط نني البأس بالصلاة خلفه يقتضي اعتبار العشرة هنا لعدم تحقق الخلفية فهفهوما الشرط متدافعان ، والظاهر انه ملحق بالتأخر لاصالة الصحة وعدم المانع خرج منه حالة التقدم والمحاذاة فيبق الباقي ، مع ان فرض الرؤبة في ذلك بعيد . انتهى . اقول : فرض السألة المذكورة هو كون المرأة في مكان عال او اسفل بحيث ان موقفها يكون محاذياً لموقف الرجل في جهة العلو او السفل ، ومجرد فرض العلو والسفل في العبارة اعم من ذلك في خال او يسارآ فانها وكان الأولى ان يقول بحيث لا يتحقق التقدم والتأخر ولا المحاذاة يميناً او يسارآ فانها فيكان الأولى ان يقول بحيث لا يتحقق التقدم والتأخر ولا المحاذاة يميناً او يسارآ فانها

⁽١) الوسائل الباب ه من مكمان المصلى ﴿ ﴿ ﴾ سُورة النساء ، الآية ١٩٩

⁽٣) لا يخنى ان المصنف ضبط السكامة في الحديث من مادة , بتك , ففرع عليه مافرع والوادد في كتب الحديث , ببك , من مادة , بكك , وهى فى اللغة بالمعنى المذكور . وقد اورد فى مجمع البحرين هذه الفقرة من الحديث فى المادة المذكورة . راجع الوسائل الباب ١٨ من مكان المصلى

د تكون اعلى منه ولـكنها في جهة اليمين عنه او اليسار فتحصل المحاذاة والمساواة في قالموقف وان كانت في محل ارفع .

(الثانية عشرة) - قد طمن جملة من الاصحاب الغائلين بالجواز في رواية عمار بانها قد تضمنت اكثر من عشرة اذرع وهو خلاف الاجماع . وفيه أن الظاهر و وأن كان غريباً غـــير مانوس في كلامهم .. أن المراد من هذه العبارة ونحوها عشرة اذرع فاكثر من قبيل قوله سبحانه : « فان كن نساه فوق اثنتين » (١) أي اثنتين فما فوق ومثله في الأخبار غير عزيز مع أن رواية قرب الاسناد المتقدمة قد تضمنت العشرة .

(الثالثة عشرة) — قال في الروض : المراد بالمرأة البالغ لانه المتمارف ولانها مؤنث المره، يقال مره ومرأة وامرؤ وامرأة ، والمرء هو الرجل كما نص عليه اهل اللغة فلا يتعلق الحبكم بالصغيرة وان قالما ان عبادتها شرعية الهدم المقتضى له . ولا فرق فيها بين كونها مقتدية به او منفردة للعموم . وكذا القول في الصبي . وفي بعض حواشي الشهيد (قدس سره) على القواعد ان الصبي والبالغ بقرب حكمها من الرجل والمرأة وعنى بالبالغ المرأة لان الصفة التي على «فاءل» يشترك فيها الذكر والمؤنث . وكيف كان فالعمل على المشهور من اختصاص الحكم بالمكلفين لعدم الدليل الدال على الالحاق . انتهى .

افول: يمكن أن يكون مستند ما نقله عن الشهيد (قدس سره) ما بوجد في كتب اللغة من الحلاق الرجل على غير المكلف البالغ، قال في القاموس: الرجل بالضم معروف وأنما هو لمن شب واحتلم أو هو رجل ساعة بولد. وفى الصحاح هو الذكر من الناس. والاخبار قد اشتملت على لفظ الرجل كما عرفت فتى صح الحلافه على غير البالغ الفة صح ما ذكره الشهيد (قدس سره) إلا أن المستفاد من الحلاق العرف العام والخاص اعنى عرفهم (عليهم السلام) أنما هو البالغ خاصة ومتى أريد غيره عبر بلفظ الصبي ونحوه. والله العالم.

⁽١) سورة النساء ، الآية ١٢

(المسألة الثالثة) — المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا بأس ان يصلي الرجل في الموضع النجس اذا كانت النجاسة لا تتعدى الى ثوبه او بدنه وكان موضع الجبهة طاهراً .

والكلام في مقامين: (الاول) انه قد نقل عن ابي الصلاح انه اشترط طهارة مكان المصلى مواضع المساجد السبعة، وعن المرتضى (رضى الله عنه) انه اعتبر طهارة مكان المصلى وربما نقل عنه انه اعتبر طهارة ما يلاصق البدن وان لم يسقط عليه . فاما القول الاول من هذين القولين فلم نقف له على دليل ولم ينقلوا له دليلا وقائله اعرف به . واما الثاني فنقلوا ان قائله احتج بنهيه (صلى الله عليه وآله) عن الصلاة في المجزرة وهي المواضع التي تذبح فيها الانعام والمزبلة والحامات وهي مواطن النجاسة (١) فتكون الطهارة معتبرة . واجيب عن ذلك بانه يجوز ان يكون النهي عن هذه المواضع من جهة الاستقذار والاستخباث الدالة على مهانة نفس من يستقربها فلا يلزم النعدية الى غيرها ، وبالجلة فان والاستخباث الدالة على مهانة نفس من يستقربها فلا يلزم النعدية الى غيرها ، وبالجلة فان النهي عن ذلك نهى تنزيه فلا يلزم التحريم .

اقول: والمعتمد في رد هذين القواين الأخبار الدالة على جواز الصلاة في الاماكن النجسة مع عدم التعدي:

ومنها ــ ما رواه الصدوق فى الصحيح عن على بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) ﴿ انه سأله عن البيت والدار لا يصيبهما الشمس ويصيبهما البول ويغتسل فيهما من الجنابة أيصلى فيهما اذا جفا ? قال نعم » .

وما رواه الصدوقوالشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن الشاذكونة تـكون عليها الجنابة ايصلى عليها في المحمل ? فقال لا بأس »

⁽١) تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٥٠ عن الترمذي

⁽٧) و(٣) الوسائل الباب ٣٠ من النجاسات

قال في الو'في : الشاذكونة بالفارسية الفراش الذي ينام عليه . انتهى (١) .

وما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اصلى على الشاذ كونة وقد اصابتها الجنابة ? قال لا بأس » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (٣) قال : « سألته عن البواري يصيبها البول هل يصلح الصلاة عليها اذا جفت منغير ان تفسل ? قال نعم لا بأس » .

وعن علي بن جعفر فى الصحيح عن اخيه موسى (عليه السلام) (٤) قال : « سألته عن البواري يبل قصبها بماء قدر أيصلى عليها ? قال اذا يبست فلا بأس » .

وما رواه في الفقيه والتهذيب عن عمار في الموثق (٥) قال: « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن البارية يبلقصبها بماء قذر هل يجوز الصلاة عليها؟ فقال أذا جفت فلا بأس مالصلاة عليها ٥ .

فاما ما رواه الشيخ في الموثق عن ابن بكير (٦) _ قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الشاذ كونة يصيبها الاحتلام أيصلي عليها ? فقال لا » وما رواه الحيري في كتاب قرب الاسناد (٧) عن محمد بن الوليد عن ابن بكير قال : سألت ابا عبدالله (عليه السلام) ... مثله _ فحمله الاصحاب على الكراهة ، ويحتمل الحل على تعدى النجاسة وكيف كان فهو لا يبلغ قوة في معارضة ما نقلناه من الاخبار المعتضدة بالاصل .

(الثاني) – ظاهر الاصحاب الاتفاق على اشتراط طهارة موضع الجبهة ، وقد نقل الاجماع عليه جماعة : منهم ـ العلامة في المنتهى والمختلف والشهيد في الذكرى وابن

⁽١) قال فى البحار فى ذيل حديث قرب الاستاد الآتى. بيان: الشاذكونة فى اكثر النسخ بالذال المعجمة وفى كتب اللغة بالمهملة وقد يقال انه معرب شاديانه ، قال الفيروزابادى الشادكونة بفتح الدال ثياب غلاظ مصربة تعمل باليمن .

⁽٢) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣٠ من النجاسات

⁽m) الوسائل الباب ٢٩ من النجاسات (٧) **ص** ٨٠

زهرة في الغنية . ولا أعرف لهم دايلا على الحكم المذكور زيادة على الاجماع ، مع ان صاحب الذخيرة اعترضهم في دءوى الاجماع هنا حيث قال في هذا المقام بعدد نقل دءوى الاجماع ما افظه : الكن لا يخني أنه قد مر في كتاب الطهارة أن المحقق نقل عن الراوندي وصاحب الوسيلة أنها ذهبا الى أن الأرض والبواري والحصر أذا اصابها اليول وجففتها الشمس لا تطهر بذلك اكن يجوز السجود عليها . واستجوده المحقق ، وعلى هذا فدعوى الاجماع كلية محل تأمل . انتهى. اقول : الذي في المعتبر في ما حضرني من نسخه في مسألة تطهير الشمس هكذا : ﴿ وَقَيْلُ لَا تَطِّيرُ وَمُجُوزُ العبارة أنما هو لفظ الصلاة لا السجود نعم لفظ السجود في عبارة الراوندي خاصة على ما نقله في المختلف واما عبارة صاحب الوسيلة فانما هي بلفظ الصلاة أيضًا على ما نقله في الذخيرة أيضًا حيث قال في مسألة تطهير الشمس : وذهب صاحب الوسيلة ـ على ما في النسخة الموجودة عندي ـ الى انها لا تطهر بذلك و احكن يجوز الصلاة عليها أذا لم يلاق شيئًا منها بالرطوبة دون السجود عليها . وهي ـ كما ترى ـ ظاهرة في صحة الصلاة مع استثناء موضع السجود كما عليه الاصحاب . والذي يقرب عندي ان المحقق انها عبر بلمظ الصلاة في العبارة المتقدمة مع أن الموجود في عبارة الراوندي لفظ السجود حملا السجود على الصلاة مجازاً، إلا أنه لا يخني على مر راجع عبارة الراوندي المنقولة في المختلف انها لا تقبل ذلك . وكيف كان فالمحالفة لما ادءوه من الاجماع منحصرة في الراو ندي وآنت خبير بان اطلاق الاخبار المتقدمة ظاهر فى شمول موضع السجود والمسألة لذلك محل اشكال لان الخروج عما ظاهرهم الاتفاق عليه مشكل والحروج عن ظواهر هذه الأخبار اشكل ، والاحتياط لا يخفي .

وكيف كان فههنا فوائد لابد من التذبيه عليها : (الاولى) قد صرح جملة منهم بانه يجب تقييد النجاسة المتعدية المانعة من الصلاة فيها بغير المعفو عنها اذ لا منع من المعفو و بذلك صرح شيخنا في الذكرى فقال ولو كان المكان نجساً بما عنى عنه كدون الدرهم دماً و يتعدى فالظاهر انه لا يزيد على ما هو على المصلي . و نقل المحقق الشيخ علي في شرح القواعد عن فخر المحققين انه قال : الاجماع منا وافع على اشتراط خلو المكان من نجاسة متعدية وان كانت معفواً عنها في الثوب والبدن . واطلاق عبارة المنتهى وان وافقت ما ذكره إلا ان دليله يؤذن بخلاف ذلك ، وكذا عبارة التذكرة تشعر بان الاجماع مختص بالنجاسة التي لم يعف عنها .

والتحقيق عندي أنه لا ثمرة مهمة في هذا التقييد بل ولا لذكر ذلك بالكلية ، وذلك فانه من المعلوم أن المنع من الصلاة في الموضع النجس أذا استلزم ذلك تعدى النجاسة إلى ثوب المصلي أو بدنه أنما هو للدليل العام الدال على اشتراط صحة الصلاة بطهارة بدن المصلي وثوبه مما لا يعنى عنه ، قال العلامة في المنتهى : ويشترط في المكان أن يكون خالياً من نجاسة متعدية إلى ثوب المصلي أو بدنه ، ذهب اليه علماؤنا أجمع لازطهارة الثوب والبدن شرط في الصلاة ومع النجاسة المتعدية يفقد الشرط . أنتهى . وحينئذ فأذا صلى الانسان في موضع فيه نجاسة و تعدت اليه روعي فيها ما يراعى في غيرها من النجاسات الحارجة منه أو الواقعة عليه من كونها معفواً عنها أو غير معفو عنها ولا خصوصية المكان تقتضي أفراده بالذكر إلا أن يكون الحامل لهم على ذلك خلاف فخر المحققين في المسألة كا قدمنا ذكره . وضعفه أظهر من أن يحتاج إلى بيان .

(الثانية) – لو كانت الارض نجسة وفرش عليها فرشاً طاهراً فالظاهر انه على مذهب المرتضى لا مانع من الصلاة اذ المكان باعتبار الطهارة والنجاسة غيره باعتبار الاباحة والفصب كما تقدم في تعربف كل منها.

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المسجد يكون في الدار ، الى ان قال : وسألته

⁽١) اللفظ المذكور انما هو لحديث ابى الجارود برواية الـكنافي الا الذيل، راجع الوسائل الباب، ١ و ١١ من احكام المساجد.

عن المكان يكون خبيثًا ثم ينظف ويجعل مسجداً ? قال يطرح عليه من التراب حتى يواريه فان ذلك يطهره أن شاء الله » ورواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن عبيد الله الحلمي (١) أنه سأل أبا عبدالله (عليه السلام) .. الحديث .

وفي رواية محمد بن مصادف عن ابي عيدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا بأس بان مجمل لي المذرة مسجداً » وعن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٠) قال « سئل أيصلح مكان حش ان يتخذ مسجداً ? فقال اذا التي عليه من التراب ما يوارى ذاك و يقطع ربحه فلا بأس ، وذلك لانالتراب يطهره ويه مضت السنة » :

(الثالثة) — لو كان في مسجد الجبهة نجاسة لا تتعدى او على نفس الجبهة نجاسة معفو عنها في الصلاة و إلا صحت نجاسة معفو عنها في الصلاة فإن استوعبت النجاسة المسجد و الجبهة بطلت الصلاة و إلا صحت صلاته أذا حصل السجود على الطاهر منها في الصور تين المذكور تين .

(المسألة الرابعة) - قد اتفقت الاخبار و كلة الاصحاب على المنع من الصلاة في مواضع زيادة علىما قدمناه إلا ان اكثرها كون المنع فيهامنع كراهة و بعضها محل خلاف، وها أنا افصل ذلك كلا في موضع على حياله:

فاقول ـ وبالله تعالى الهداية الى ادراك المأمول ـ روى الصدوق فى الفقيه مرسلا و ثقة الاسلام في الكافي مسنداً عن عبدالله بن الفضل عن من حدثه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال: «عشرة مواضع لا يصلى فيها: الطين والماه والحام والقبور ومسان الطريق وقرى المخل ومعاطن الابل ومجرى الماه والسيخ والثلج».

قال الصدوق في كتاب الخصال بعد نقل الخبر المذكور مسنداً (٥) إلاانه اسقط منه ه القبور » وزاد فيه « وادي ضجنان » ما صورته : هذه المواضع لا يصلي فيها الانسان في حال الاختيار ، فاذا حصل في الماء والطين واضطر الى الصلاة فيه قانه يصلي إيماء ويكون

⁽١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١١ من احكام المساجد

⁽٤) و(٥) الوسائل الباب ١٥ من مكان المصلى

ركوعه اخفض من سجوده . واما الطريق فانه لا بأس ان يصلى على الظواهر التي بين الجواد فاما على الجوادفلا يصلى . واما الجامفانه لا يصلى فيه على كل حال فاما مسلخ الجام فلا بأس بالصلاة فيه لانه ليس بحام . واما قرى النمل فلا يصلى فيها لانه لا يتمكن من الصلاة الحكثرة ما يدبعليه من النمل فيؤذيه ويشفله عن الصلاة . واما معاطن الابل فلا يصلى فيها إلا اذا خاف على متاعه الضيعة فلا بأس حيننذ بالصلاة فيها . واما مما بض الفنم فلا بأس بالصلاة فيها . واما مجرى الماء فلا يصلى فيه على كل حال لانه لا يؤمن ان يجري الماء اليه وهو في صلاته . واما السبخة فانه لا يصلي فيها نبي ولا وصي نبي واما غيرهما فانه .تى المنطر الانسان الى الصلاة عليه فانه يدق موضع جبهته حتى يستوي عليه في السجود . واما وادي ضجنان وجميع الاودية فلا يجوز الصلاة فيها لانها مأوى الحيات والشاطين . انتهى .

وها انا اذكر المواضع التي اشتمل عليها الخبر المذكور وما ذكره الاصحاب زيادة على ذلك ووردت به الاخبار :

فاقول: منها _ الحمام والمشهور بين الاصحاب كراهة الصلاة فيه ، ونقل عن الهي الصلاح انه منع من الصلاة فيه وتردد في الفساد ، والاظهر الاول لمرسلة عبدالله بن الفضل المتقدمة وما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في بيت الحمام ? قال اذا كان الوضع نظيفاً فلا بأس » وما رواه في الفقيه في الصحيح عن علي بن جعفر (٣) « انه سأل اخاه موسى (عليه السلام) عن الصلاة في بيت الحمام ? فقال اذا كان الوضع نظيفاً فلا بأس » وهذان الحبران صريحان _ كما ترى _ في الجواز ، والاصحاب قد حملوا النهي في الحمام على الكراهة جماً يبينه وبين ما تقدم .

⁽١) و (٢) الوسائل الباب ٢٤ من مكان المصلى

وظاهر ذلك عدم الفرق بين المسلخ وغيره والمفهوم من كلاي الصدوق في المقيه والحصال كما تقدم والشيخ في التهذيب تخصيص روا بتي الجواز بالمسلخ حيث قال في الفقيه : لا بأس بالصلاف مسلخ الحمام وانما يكره في الحام لانه ماوى الشياطين . والشيخ بعدان ذكر موثقة عمار حملها على المسلخ وصرح الشهيدان بنني الكراهة في المسلخ ايضاً . ولم نقف في الاخبار على تعرض لخصوص المسلخ بنني ولا اثبات واطلاق الهظ الحمام شامل له إلا ان الصدوق في الخصال بعد ان نفي البأس عن الصلاة فيه ادعى الله ليس مجام . وفيه منع ظاهر فان كان ما ذكروه وجه جمع بين الأخبار فحمل النهى على الكراهة في غير المسلخ عمام على دايل اذهو حقيقة في التحريم . واما تعليل الصدوق بانه مأوى الشياطين فغير عماه من الاخبار ليصلح وجها الكراهة . ونقل عن العلامة في التذكرة انه احتمل غلام من الاخبار ليصلح وجها الكراهة . ونقل عن العلامة في التذكرة انه احتمل ثبوت الكراهة في المسلخ وبني الاحتمال على علة النهى فان كانت النجاسة لم تكره و ان كانت كشف العورة فيكون مأوى الشياطين كره . ورد بأنه ضعيف لجواز ان لا يكون كانت كشف العورة فيكون مأوى الشياطين كره . ورد بأنه ضعيف لجواز ان لا يكون الحاحم معللا او تكون العلة غير ما ذكره . ولو جعل وجه الجمع بين هذه الأخبار ما صرحت كانت كمال الاواتان من تعليق نني البأس على النظافة فيحمل ما دل على النهى على عدم النظافة المكان اقرب ، وعلى هذا فيكون النهى محمولا على التحريم لعدم نظافة المكان .

وكيف كان فانه لا تكره الصلاة في سطح الحمام كما صرح به غير واحد من الاصحاب. والله العالم.

ومنها ـ بيوت الغائط ، عدها الاصحاب في هذا الباب ولم اقف في النصوص عليه بهذا العنوان ، والظاهر ان المراد به بيت الخلاء الذي هو بيت لذلك ، وظاهر الشيخ المفيد في المقنعة التحريم حيث قال : لا تجوز الصلاة في بيوت الغائط . وحمله الاصحاب على الـكراهة لعدم ما يوجب التحريم اذ ليس إلا انها مظنة النجاسة وغاية ما يوجب ذلك السكراهة .

والاصحاب قد استدلوا على هذا الحسكم بما رواه الشييخ في الصحيح عن محمد

ابن مروان عن ابي عبدالله (عايه السلام) (١) قال: « قال رسول الله (صلى الله عايه وآله) ان جبر ئيل اتاني فقال انا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كاب ولا تمثال جسد ولا اناه يبال فيه » وعن عمرو بن خالد عن ابي جمفر (عليه السلام) (٢) قال: « قال جبر ئيل يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنا لا ندخل بيتاً فيه صورة أنسان ولا بيتاً يبال فيه ولا بيتاً فيه كاب » وأنت خبير بما في هذا الاستدلال من البعد عن المدعى أذ المدعى بيوت الغائط والبول لا يستلزم الغائط.

والذي وقفت عليه هنا مما بناسب ذلك ما رواه الشبخ عن عبيد بن زرارة (٣) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول الارض كابا مسجد إلا بثر غائط او مقبرة » وفي رواية « او حمام » وما رواه في السكافي عن الفضيل بن يسار (٤) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اقوم في الصلاة فارى قدًّامي في القبلة العذرة ? فقال تنح عنها ما استظمت » والظاهر ان ما اشتملت عليه هذه الرواية مكروه آخر غير ما نحن فيه وهو ان يصلي الى عذرة في قبلته كما ذكره بعض الاصحاب . وبالجلة فالمقام وان كان مقام كراهة يتسامح بينهم في دليله لكن الكلام في ان كون الحسم شرعياً بتوقف على الدايل الشرعي الواضح .

ومنها ـ مبارك الابل وفى مرسلة عبدالله بن الفضل المتقدمة وغيرها معاطن الابل وبه عبر بعضهم ايضاً وهو مبارك الابل حول الماء، قال في الصحاح العطن والمعطن واحد الاعطان والمعاطن وهي مبارك الابل عند الماء التشرب علا بعد نهل. وقال في القاموس العطن محركة وطن الابل ومنزلها حول الحوض. وكلامها وكذا كلام غيرها من اهل اللغة صريح في تخصيص اسم المعاطن بمبارك الابل عند الشرب ، والمفهوم من كلام الاصحاب انه اعم من ذاك و به صرح ابن ادريس في السرائر فقال بعد تفسير المعطن المعطن

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٣٣ من مكان المصلى

⁽٣) و (٤) الوسائل الباب ٣١ من مكان المصلى

بما نقلناه عن اهل اللغة : هذا حقيقة المعطن عند اهل اللغة إلا أن أهل الشرع لم يخصصوا ذلك بمبرك دون مبرك . أنتهى . ولعلهم بنوه على عدم تعقل الفرق بين موضع الشرب وغيره ، وهو محتمل إلا أنه لا يخلو من نوع اشكال لان من قواعدهم الرجوع في معاني الالفاظ بعد تعذر الحقيقة الشرعية والعرف الحاص الى كلام أهل اللغة .

ثم ان القول بالكراهة هو المشهور ونقل عن ابي الصلاح القول بالتحريم وهو ظاهر الشيئ المفيد في المقنعة ايضاً اخذا بظاهر النهي .

ومن اخبار المسألة زيادة على ما تقدم فى مرسلة عبدالله بن الفضل صحيحة محمد ابن مسلم (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة فى اعطان الابل فقال اذا تخوفت الضيعة على متاعك فاكنسه وانضحه وصل ولا بأس بالصلاة فى مرابض الغنم » .

وصحيحة على بن جعفر المروية فى كتابه عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن الصلاة فى معاطن الابل أتصلح ? قال لا تصلح إلا ان تخاف على متالك ضيعة فاكنس ثم انضح بالمأه ثم صل . وسألته عن معاطن الغنم أنصلح الصلاة فيها ? قال نعم لا بأس به » وموثقة سماعة (٣) قال : « سألته عن الصلاة في اعطان الابل وفى مرابض البقر والغنم ? فقال ان نضحته بالماء وقد كان يابساً فلا بأس بالصلاة فيها فاما مرابض الخيل والبغال فلا » .

وحمل الشيخ (قدس سره) في التهذيب هذه الرواية على الضرورة والحنوف على المناع كما تضمنته صحيحة محمد بن مسلم وصحيحة الحلبي (٤) « أنه سأل أبا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في مرا بض الغنم ? فق ل صل فيها ولا تصل في اعطان الابل إلا أن تخاف على متاعك الضيعة فاكنسه ورشه بالماء وصل فيه » .

اقول: ظاهر هذه الاخبار من حيث دلالتها على أنه أن كان يخاف على متاءه (۱) و (۳) و (۳) الوسائل الباب ۱۷ من مكان المصلى

الضيمة جاز له الصلاة فيه من غير كراهة بعد ان يكنسه ويرشه هو الدلالة على القول المشهور في تفسير اعطان الابل بمباركها حيث كان من غير تقييد بما ذكره اهل اللغة ، بل الظاهر التخصيص بموضع المنزول وذلك فان الظاهر من هذا الكلام هو ان القافلة متى نزلوا في مكان فجهالهم ورحالهم واثقالهم في ذلك المكان وانه تكره الصلاة في ذلك المكان فينبغى ان يخرج الى مكان آخر خارج عن محل المنزول إلا اذا كان يخاف من خروجه الضيعة على متاعه فانه يصلي فيه ، وإلا قانه لا مناسبة بين هذا التعليل و بين تخصيص خروجه الضيعة على متاعه فانه يصلي فيه ، وإلا قانه لا مناسبة بين هذا التعليل و بين تخصيص المعاطن بمواضع الستي كا هو ظاهر فان موضع الستي ايس مقام متخذ المنزول ووضع الاثقال والاحمال فيه .

ثم أن ظاهر كلامهم أنه لا فرق في الكراهة أو التحريم بين وجود الأبل في ذلك المكان وعدمه ، وبذلك صرح في المنتهى أيضاً ممللاً بأنها بانتقالها عنه لا يخرج عن أسمر المعطن أذا كانت تأوى اليه ، وظاهر هذا التعليل أنه لو كان ذلك الموضع أنما أتفق بروكها فيه مرة وأحدة ثم لم تعد اليه لم يتعلق به الحكم .

ثم انه قد صرح الاصحاب ايضاً بكراهة الصلاة في مرابط الخيل والبغال ، وعن ابي الصلاح هنا ايضاً القول بالتحريم ، ومن الاخبار الدالة على النهي هنا ايضاً موثقة سماعة المنقدمة ومثلها موثقته الاخرى (١) إلا انها مقطوعة وفيها زيادة الحبر على الخيل والبغال .

ومنها ــ مساكن النمل وهو المعبر عنه فى خبر عبدالله بن الفضل المتقدم بقرى النمل وهو جمع قرية وهي مجتمع ترابها حول جحرتها ، ويدل على ذلك زيادة على الخبر المتقدم ما رواه فى كتاب المحاسن بسنده عن عبدالله بن عطاء (٣) قال « ركبت مع ابي جعفر (عليه السلام) وسار وسرت حتى اذا بلغنا موضعاً قلت الصلاة جعلني الله فداك قال هذا ارض وادي النمل لا يصلى فيه حتى اذا بلغنا موضعاً آخر قلت له مثل ذلك فقال

(١) الوسائل الباب ١٧ من مكان المصلى (٧) الوسائل الباب ٧٠ من مكان المصلى

هذه الارض مالحة لا يصلى فيها ، اقول: نقل شيخنا في البحار ان في بعض النسخ « نصلي » في الموضعين بالنون وفي بعضها بالياء ، ثم قال: فعلى الاول ظاهره اختصاص الحسكم بهم (عليهم السلام) فالمراد التحريم او شدة السكر اهة فلا ينافي حصول السكر اهة في الجلة الهيرهم ورواه العياشي في تفسيره (١) إلا ان فيه هكذا « فسر نا حتى زاات الشمس وبلغنا مكانا قلت هذا المكان الأحر فقال ليس يصلى ههنا هذه اودية الممال وليس يصلى فيها قال فمضينا الى ارض بيضاء قال هذه سبخة وليس يصلى بالسباخ . قال فمضينا الى ارض حصباء قال ههنا فنزل ... الحبر » وظاهر الحبر كراهة الصلاة في وادي النمل وان لم تكن عند قراها وجحرتها إلا ان يحمل على كون الوادي مملوء بذلك ، وربما علله بعض الاصحاب (رضوان الله عليهم) بعدم انفكاك المصلى من اذاها وقتل بعضها . ويدل على الاول ما في كتاب العلل لخمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم ، قال : والعلة في جورة النمل ان النمل ربما آذاه فلا يتمكن من الصلاة .

ومنها _ مجاري المياه وهو المكان المعد لجريانه وان لم يكن فيه ماه ، وقد تقدم في كلام الصدوق تعليل النهي بانه لا يؤمن ان يجري الماه اليه وهو في صلاته ، والظاهر انه لا دليل عليه إلا خبر عبدالله بن الفضل المتقدم صدر الكلام ، وظاهر الحبر المذكور اعم من ان يكون الماه موجوداً فيه ام لا فلو قصر الحكم على ما اذا كان موجوداً او يخاف هجومه في حال الصلاة لكان اظهر .

وفى شمول الحسكم للصلاة في السفينة باعتبار كونها في مجرى الما. وكذا على الساباط الذي على نهر يجري فيه الماء اشكال ينشأ من صدق الصلاة في مجرى الماء ، ومن ان للتبادر من العبارة هو ايقاع الصلاة في الارض التي يجري فيها الما. فعلا أو قوة باعتبار أعدادها لذلك ، والاشكال في الساباط أضعف . وقد صرح في المنتهى بدخول هذبن الفردين في حكم المسألة المذكورة .

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ١٥ من مكان المصلى

وقيل بالكراهة في بطون الاودية التي يخاف فيها هجوم السيل ، والظاهر انه يرجع الى الاول لان المراد بالحجاري ما يحصل فيه الجريان من واد وغيره ، وقد روى الشيخان في الكافي والتهذيب عن ابي هاشم الجعفري (١) قال : « كنت مع ابي الحسن (عليه السلام) في السفينة في دجلة فحضرت الصلاة فقلت جعلت فداك نصلي في جماعة ؟ فقال لا يصلي في بطن واد جماعة » وهذا الخبر كما يدل على صدق الوادي على المجرى من حيث اتساعه كذا يدل على ان حكم الصلاة في السفينة اذا كانت في مجرى الما من حيث اتساعه كذا يدل على ان حكم الصلاة في السفينة اذا كانت في مجرى الما من حيث اصل المجرى ، وبه يتجه دخول هذا الفرد تحت الحسكم المذكور كما صرح به شيخنا المتقدم ذكره ، و الحل التخصيص بالجماعة وقع من حيث سؤال السائل عن الجماعة فلامنافاة لما دل على الحسكم المذكور مطلفاً .

بق هنا شي وهو انه قال في المدارك بعد تفسير مجرى المياه بانها الامكنة المعدة لجريانها فيها: وقيل تكره الصلاة في بطون الاودية التي يخاف فيها هجوم السيل ، قال في النهاية فان امن السيل احتمل بقاء الكراهة اتباعاً لظاهر النهي وعدمها لزوال موجبها ولم اقف على ما ادعاه من الاطلاق . انتهى . اقول : الظاهر ان ما ذكره . ن عد الاودية هنا بناه على دخولها تحت مجرى المياه باعتبار جريان السيول فيها فيصدق عليها مجرى المياه باعتبار جريان السيول فيها فيصدق عليها مجرى المياه وحيث ان العلامة ادى احمال بقاء السكراهة وان امن السيل تمسكا بالاطلاق رده السيد (قدس سره) بانه لا نص في هذه المسألة بالكلية حتى يستند الى اطلاقه .

اقول: اما النهي عن بطون الاودية فقد ورد وان لم يكن مشهوراً إلا ان كون العلة فيه ما ذكره من هجوم السيل غير معلوم بل ربما علل بامر آخر ، فالاظهر ان يجعل هذا فرداً من افراد المسألة على حدة وهو كراهة الصلاة في بطون الاودية .

والذي يدل عليه ما رواه الصدرق في كتاب المجالس في جملة المناهي المنقولة عنه (صلى الله عليه وآله) (٣) قال : « و نهى أن يصلي الرجل في المقابر والطرق (١) الوسائل اللب ٢٥ من مكان المصلي (١) الوسائل اللب ٢٥ من مكان المصلي

45

والارحمة والاودية ومهابط الابل وعلى ظهر الـكمبة ٠.

وفي كتاب العلل لمحمد بن ابراهيم (١) قال : ﴿ لا يصلى في ذات الجيش ولا ذات الصلاصل ولا بطون الأودية ، ثم ساق الكلام في باقي المناهي وذكر علل النهي الى ان قال :والعلة في بطونالاودية انها مأوى الحيات والجنوالسباع ... الى آخره »

وكلامه في جميع هذه العلل المدكورة في هذا الكتاب وأن لميسندها الى نص إلا أن الظاهر أنه حيث كان من أصحاب الصدر الأول مثل أبيه وجده الذير لا يقولون إلا بالنصوص كما وصل الينا في اكثر ما ذكره من هذه العلل فهو لا يقول هذا إلا بعد وصول نص اليه بذلك .

ومنها ـ الطين وقد تقدم ذكره في خبر عبدالله بن الفضل ، والراد بالطين هنا الوحل الذي هو طين وما. ممتزجان وإلا فالطين اليابس لا مانع من الصلاة عليه ، ولهذا قال الصدوق (قدس سره) في ما تقدم نقلة عنه ؛ فان حصل في الطين والما. وأضطر الى الصلاة فانه يصلى ايماء . . الخ . وعطف الماء عليه (٢) لانه فرد آخر لا يتيسر الصلاة فيه إلا كدلك كما سيأتي ان شا. الله تعالى .

والظاهر أن النهي هذا محمول على التحريم أن استلزم الصلاة ثمة منع شيءٌ مر · وأجبات الصلاة كالاستقرار في السجود ونحوه وإلا كره لما رواه عمار في الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) ﴿ أنه سأله عن حد الطين الذي لا يسجد عليه ما هو ? قال اذا غرقت الجبهة ولم نئبت على الارض » .

⁽١) البحارج ١٨ الصلاة ص١٢٢

⁽٧) كنذا في النسخ والذي نقله عن الصدوق فيما سبق ص١٩٨٠ انما اشتمل على عطف الطين على الماء على عكس قوله هنا وكدا في ما يأني منه ايضاً ص ٧٠٨ من نقله كما ذكر نا من عطف الطهن على الماء . والله العالم .

رس) الوسائل الباب م من مكان المصلم.

فلو اضطر الى الصلاة فيه اوماً كما ذكره الاصحاب ، ويدل عايه موثقة عمار ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ سألته عن الرجل يسيبه المطر وهو في موضع لا يقدر ان يسجد فيه من الطين ولا يجد موضعاً جافا ? قال يفتتح الصلاة فاذا ركم فليركم كما يركم اذا صلى فاذا رفع رأسه من الركوع فليومى بالسجود ايما، وهوقائم يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاة ويتشهد وهو قائم هم يسلم » .

واطلاق الخبر وكذا اطلاق جملة من عبارات الاصحاب يدل على عدم وجوب الجلوس للسجود في الحال المذكورة وان المكن ، واوجب شيخنا الشهيد الثاني الجلوس وتقريب الجبهة من الارض بحسب المكن ، وبعض آخر بعد رد الرواية بضعف السند بناء على الاصطلاح المحدث قال بان وجوب الجلوس والاتيان بالمكن من السجود هو الاولى استناداً الى انه لا يسقط الميسور بالمعسور (٣) . وفيه ان وجوب الانحناء أنما هو من باب المقدمة فوجوب تابع لوجوب السجود الذي هو ذو المقدمة فتى سقط وجوب ذي المقدمة سقط وجوب السجود الذي هو ذو المقدمة في سقط وجوب لا يسقط الميسور بالمعسور ، فمع تسليم صحنه لا يشمل ما نحن فيه إلا على تقدير كون وجوب الانحناء مستقلا اليس مترتباً على السجود والحال ان الامر اليس كذلك ، واما ضعف الحبر فمجبور بالشهرة والأمران اصطلاحيان فلا معنى للعمل باحدها وترك الآخر ،

ومنها _ الماء ويدل على المنع من الصلاة فيه زيادة على خبر عبدالله بن الفضل المتقدم ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن الحلي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: « سأانته عن الرجل يخوض الماء فتدركه الصلاة ? فقال ان كان في حرب فانه يجزئه الايماء وان كان تاجراً فليقم ولا يدخله حتى يصلى » .

وعن اسماعيل بن جابر في الصحيح (٤) قال : « سممت ابا عبدالله (عليه السلام)

⁽١) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٥ من مكان المصلى

⁽٧) عوائد النراقي ص٨٨ وعناو بن مير فتاح ص١٤٦ عن عوالى الله الي عن على وع،

وقد سأله انسان عرب الرجل تدركه الصلاة وهو في ما، يخوضه لا يقدر على الارض ؟ فقال ان كان في حرب او في سبيل من سببل الله فليومي أيماء وان كان في تجارة فلم يك ينبغي له ان يخوض الما، حتى يصلي قال: قلت وكيف يصنع ? قال يقضيها اذا خرج من الما، وقد ضيع » .

وملخص ما اشتمل عليه الخبران انه ان كان الصلاة في الماء من حيث الضرورة كالحرب والخوف ونحو ذلك فليصل فيه ايماء وإلا فلا يجوز له الصلاة فيه . فلو صلى فيه والحال كذلك وجب القضاء لنقصان الصلاة فيه بالايماء فلا تجزى اختياراً . واما الايماء المدكور في الخبرين فينبغي تقييده بعدم امكان ما ينوب الايماء منابه فالايماء عن الركوع المما يكون مع تعذره وإلا فانه يركع وهكذا في السجود . ومن الظاهر في هذا الموضع وسابقه ان السجود متعذر فيومي له كما تقدم ، واما للركوع فهو مبني على ما ذكر ناه ايضا من الامكان وعدمه . واما ما تقدم في كلام الصدوق في صدر المسألة من قوله في الحيسال : « فان حصل في الماء والعلين واضطر الى الصلاة فيه فانه يصلى ايماء ويكون سجوده اخفض من ركوعه ٤ فهو مبني على تعذر الركوع والسجود معا وإلا فلو تمكن من الركوع وجب كما تقدم في ما بق هذا الموضع .

ومنها ــ مسان الطريق قال فى القاموس: سنن الطريق مثلثة و ضمتين نهجه وجهته ومنه مسان الطريق. وقال فى المغرب سنن الطريق معظمه ووسطه. وأعل المراد بالطريق الحادة أو العظيمة ولهذا وقع التفسير بالجادة في كلام جملة من الاصحاب.

والمشهور كراهة الصلاة فيها ونقل الاصحاب عن ظاهر الصدوق والشيخ المفيد التحريم ، وكا نه نظراً الى تعبيرها بعدم الجواز في هذا المقام ، وهو وان كان ظاهراً في ذلك إلا أنه قابل للحمل على تشديد الكراهة والتعبير بذلك مبالغة كما يقع مثله في الاخبار.

ومن اخبار المسألة صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : ﴿ سألت ابا عبدالله ﴿ عليه السلام ﴾ عنالصلاة في السفر ? فقال لا تصل على الجادة واعتزل على جانبيها ﴾ .

وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : ﴿ سألته عن الصلاة في ظهر الطريق ? فقال لا بأس بان تصلى في الظواهر التي بين الجواد واما على الجواد فلا تصل فيها ﴾ .

وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ لَا بَأْسُ ان يصلي بين الظواهر وهي الجواد جواد الطريق ويكره ان يصلي في الجواد ﴾ .

وموثقة الحسن بن الجهم عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (٤) قال : « كل طريق يوطأ فلا تصل عليه » .

ورواية محمد بن الفضيل عن الرضا (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ كُلُّ طُرِيقَ يُوطُأُ وَ يَتَطُّرُ قَ لَهُ الْمُنْ فُلُمُ الْمُنْفُلُونِيْنِهِ فَيْ الْمُنْفُلُونِيْنِهِ الْمُلْدَةُ فَيْهِ ﴾ .

ومن هذين الخبرين يعلم تعميم الحـكم للطريق مطلقاً وأن لم بكن جادة ، ومنهم من خص الحـكم بالجواد وهي العظمي من الطرق التي بكثر سلوكها .

وانت خبير بانه لولا اعتضاد القول بالكراهة بالشهرة بين الاصحاب لكان القول بما نسب الى الصدوق والمفيد من التحريم في غابة القوة ، فان جل الاخبار مصرحة بالنهي الذي هو حقيقة في التحريم ، وغابة ما ربما يتمسك به القول بالكراهة فوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار: « ويكره ان يصلي في الجواد » وقوله (عليه السلام) في رواية محمد بن الفضيل: « فلا ينبغي » وورود هذين اللفظين بمنى التحريم في الأخبار اكثر كثير كما تقدم التنبيه عليه في غير موضع .

ثم الظاهر انه لا فرق في السكراهة بين ان تكون الطريق مشغولة بالمارة وقت الصلاة ام لا لعموم الاخبار، واما لو استلزمت الصلاة تعطيل المارة ومنعهم عن المرور

⁽١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ١٩ من مكان المصلى

ج ٧

فلا ربب في التحريم في ظاهر الاصحاب بل الظاهر أنه لا خلاف فيه ، وقد صرح جملة منهم بفساد الصلاة ايضاً والظاهر أن وجهه عندهم من حيث أن الطريق ملك المسلمين يتطرقون فيها فالتصرف فيها على وجه يوجب رفع حقهم محرم البتة .

بقى الـكلام هنا في الحـكم بفساد العبادة وهو بناء على المشهور من حمل النهي على الكراهة لا يخلو من اشكال، نعم لو قلنا بظاهر ما دات عليه هذه الاخبار مر حمل النهى فيها على التحريم أنجه الأمران مما لزم من ذلك تعطيل المارة أم لا .

هذا كله في الطرق النافذة أما الطرق الرفوعة فلا أشكال في التحريم فيها لانها ملك لارباب البيوت التي تنفذ اليها .

ومنها ــ السبخة بفتح الباء واذا كانت نعتاً للارض كقولك «الأرض السبخة ، فهي بكسر الباءكذا نقل عن الخليل في كتاب العين ، وقال في الروض بعد قول المصنف ه وارض السبخة ، ما صورته : بنتح الباء واحدة السباخ وهو الشي الذي يعلو الارض كالملح ويجوز كون السبخة بكسر الباء وهي الارض ذات السباخ فتكون اضافة الارض اليها من باباضافة الموصوف الىصفته كمسجد الجامع . والظاهر ان ما ذكره الخليل اقرب

ومن الاخبار في ذلك زيادة على الخبر المتقدم في صدر المسألة موثقة ابي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألنه عن الصلاة في السيخة لم تكرهه ? قال لان الجبهة لا تقع مستوية . فقلت أن كان فيها أرض مستوية ? فقال لا بأس a .

وموثقة سماعة (٣) قال : « سألته عن الصلاة في السباخ فقال لا بأس » وصحيحة الحلبي (٣) وفيها «قال وكره الصلاة في السبخة إلا ان يكون مكانًا لينًا تقع عليه الجبهة مستوية». وروى فى العلل عن داود بن الحصين بن السري (٤) قال : « قلت لابي عبدالله

(عليه السلام) لم حرم الله تعالى الصلاة في السبخة ? قال لان الجبهة لا تتمكن عليها ، .

وحملها الاصحاب على الـكراهة جمعًا ، وقد تقدم في الموضع الرابع نقل روابتي

⁽١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ، ٧ من مكان للصلى

المحاسن والعياشي المتضمنتين لانه لا يصلى في ارض السبخة .

وروى فى كتاب المحاسن عن المعلى بن خنيس عن ابي عبدالله (عليه السلام)(١) قال : « سألته عن السبخة أيصلي الرجل فيها ؟ فقال أنما تنكره الصلاة فيها من اجل انهافتك ولا يتمكن الرجل يضع جهه كما يريد . قلت أرأيت ان هو وضع وجهه متمكناً ? فقال حسن » والظاهر ان قوله « فتك » من التفتيك وهو كناية عن كونها رخوة نشاشة لا تستقر الجبهة عليها . قال في القاموس : تفتيك القطن تفتيته . انتهى .

والمشهور بين الاصحاب هو الكراهة وظاهر الصدوق في كتاب العلل التحريم حيث قال : « باب العلة التي من اجلها لا تجوز الصلاة في السبخة » وظاهر كلامه المتقدم نقله عن الخصال تخصيص التحريم بالنبي والامام ، وظاهر هذه الاخبار ان العلة في الكراهة هو عدم حصول كمال الممكن للجبهة في الوقوع على الارض من حيث رخاوتها ومع حصول كمال التمكن بكسر الموضع وتسويته او بان توجد ارض كذلك فلاكراهة وعلى ذلك يحمل اطلاق موثقة سماءة .

ومنها _ الثلج وقد تقدم عده فى خبر عبدالله بن الفضل، والظاهر ان النهي عن الصلاة عليه هنا محمول على التحريم لان الثلج ليس بارض حتى يجوز السجود عليه مع وجود الارض ومع عدم التمكن من الارض فلا اشكال في جواز السجود عليه مع الضرورة إلا ان يحمل على الصلاة عليه مع السجود على شي تخر فلا ينافي الكراهة.

ومن الأخبار الواردة في المقام رواية داود الصرمي (٢) قال: ﴿ سألت ابا الحسن (عليه السلام) قلت أي أخرج في هذا الوجه وربما لم يكن موضع أصلي فيه من الثلج ؟ فقال أن أمكنك أن لا تسجد على الثاج فلا تسجد وأن لم يمكنك فسوء وأسجد عليه ».

ورواية منصور عن غير واحد من اصحابنا (٣) قال : ﴿ قَلْتُ لَا بِي جَعَفُر (عَلَيْهُ

⁽۱) الوسائل الباب ، ب من مكان المصلى (۲) الوسائل الباب ، ب من مكان المصلى (۳) الوسائل الباب ، ب من مكان المصلى (۳) الوسائل الباب ؛ من ما يسجد عليه

السلام) انا نكون بارض باردة يكون فيها الثلج افنسجد علبه ? فقال لا ولـكن اجمل بينك و بينه شيئًا قطنًا او كتانا » .

وصحيحة معمر بن خلاد (١) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عرب السجود على الثاج ? فقال لا تسجد على السبخة ولا على الثلج » .

وموثقة عمار (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي على الثاج ? قال لا فان لم يقدر على الارض بسط ثوبه وصلى عليه » .

اقول: الظاهر من موثقة عمار هو كراهة الصلاة على الثلج بمدى القيام عليه في الصلاة اعم من أن يكون السجود عليه أو على غيره ، وباقي الأخبار قد اشتركت في النهى عن السجود عليه وأنه مع عدم وجود الارض يسجد على القطن أو المكتان أو ثوب من غيرها وأنه لا يسجد على الثلج إلا مع تعذر الثوب ونحوه . وبمكن حمل السجود في هذه الأخبار سؤالا وجوابا على الصلاة ، ويؤيده السؤال عن الصلاة في رواية الصري ووقوع الجواب بلفظ السجود ، وحينئذ فالامر بجعل شي بينه وبينه في مرسلة منصور وقع على نحو الامر ببسط الثوب عليه مع تعذر الارض في رواية عمار ، وعلى هذا فلا تعرض فيها للسجود بمدى وضع الجبهة بالسكلية . وعندي أن هذا الوجه أفرب أذ لا بعد فيه إلا من حيث التجوز باطلاق السجود على الصلاة ، ونظائره في الاخبار أذ لا بعد فيه إلا من حيث التجوز باطلاق السجود على الصلاة ، ونظائره في الاخبار أكثر كثير ولا سيا أخبار ه جعلت في الارض مسجداً ...» (٣) أي مصلى ، وغيرها .

ومنها مواضع بين الحرمين: (احدها) البيدا، وهي على ميل من ذي الحليفة مما يلي مكة وانما سميت بذلك لانها تبيد جيش السفياني ومن ذلك ايضاً سميت ذات الجيش وبدل على ذلك من الأخبار صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « الصلاة تكره في ثلائة مواطن من الطريق : البيداء وهي ذات

⁽١) و (٧) الوسائل الباب ٨٨ من مكان المصلى

 ⁽٣) الوسائل الباب ∨ من التيمم
 (٤) الوسائل الباب ٧٧ من مكان المصلى

الجيش وذات الصلاصل وضجنان . وقال لا بأس ان يصلى بين الظواهر وهي الجواد جواد الطريق و يكره ان يصلى في الجواد » .

وصحيحة ابن ابي نصر (١) قال ; « قلت لابي الحسن (عليه السلام) اناكنا في البيدا، في آخر الليل فتوضأت واستكت وانا اهم بالصلاة ثم كا نه دخل قلبي شي فهل نصلي في البيدا، في المحمل ? فقال لا تصل في البيدا، . قلت فابن حد البيدا، فقال كان ابو جعفر (عليه السلام) اذا بلغ ذات الجيش جد في السير ولا يصلي حتى يأتى معرس النبي (صلى الله عليه وآله) . قلت وابن ذات الجيش ? قال دون الحفيرة بثلاثة الميال » ،

وصحيحة ايوب بن نوح عن ابي الحسن الاخير (عليه السلام) (٢) قال : «قات له تحضر الصلاة والرجل بالبيدا. ? فقال يتنحى عن الجواد بمنة ويسرة ويصلي » .

وصحيحة على بن مهزيار (٣) ﴿ انه سأل ابا الحسن الثالث (عليه السلام) عن الرجل يسير في البيداء فتدركه صلاة فريضة فلا يخرج من البيداء حتى يخرج وقتها كيف يصنع بالصلاة وقد نهى ان يصلي في البيداء ? فقال يصلي فيها ومجتنب قارعة الطريق ﴾ ومن هذين الحبر بن يعلم حمل النهي في الحبر بن الاولين على الدكر اهة .

قال ابن ادريس في تمدأد ما يكره فيه الصلاة : والبيدا، لانها ارض خسف على ما روى في بعض الأخبار ان جيش السفياني يأتي اليها قاصداً مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله) فيخسف الله تعالى به تلك الارض ، وبينها وبين ميقات الهل المدينة الذي هو ذو الحليفة ميل واحد وهو ثلث فرسخ فحسب ، قال وكذلك يكره الصلاة في كل ارض خسف ولهذا كره امير المؤمنين (عليه السلام) الصلاة في ارض بابل. انتهى .

و (ثانيها) ـ ذات الصلاصل جمع صلصال ، قال ابن ادريس هي الأرض التي لها صوت و دوي . و بذلك فسر ها العلامة في المنتهى . وقيل انه الطين الحر المخلوط بالرمل فصار

⁽١) و(٢) و(٢) الوسائل الباب ٧٧ من مكان المصلى

يتصلصل الذا جف اي يصوت . و به فسره الشهيد (قدس سره) و نقله الجوهري عن ابي عبيدة وغوه كلام القاموس .

اقول: ان كان الراد من هذه النفسيرات في كلام اصحابنا (رضوان الله عليهم) هو دوران الحكم بالحكر اهة مدارها فهو مشكل لانالفهوم من صحيحة معاوية ابن عمار المتقدمة ان هذا الاسم لموضع مخصوص كالاسمين الآخرين المذكورين معه في هذا الطريق بين الحرمين إلا أني لم اقف على تعيينه في الأخبار ولا كلام احد من اصحابنا الارار.

و (ثالثها) وادى الشقرة لما رواه فى الفقيه (١) مرسلا قال : « روى انه لا يصلى في البيدا. ولا ذات الصلاصل ولا فى وادي الشقرة ولا فى وادي ضجنان » .

ومارواه في الكافي في الصحيح عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال: « لا يصلى في وادي الشقرة » ورواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد مثله (٣).

قال ابن ادريس: تكره الصلاة في وادي الشقرة بفتح الشين وكسر القاف واحد الشقر موضع بعينه مخصوص سواء كان فيه شقائق النعان او لم يكن ، وليس كل واد يكون فيه شقائق النعان تكره فيه الصلاة بل في الموضع المخصوص فحسب وهو بطريق مكة لان اصحابنا قالوا تكره الصلاة في طريق سكة باربعة مواضع من جملتها وادي الشقرة وقال العلامة في المنتجى: الشقرة بفتح الشين وكسر القاف واحد الشقر وهو شقائق النعان وكل موضع فيه ذلك تكره الصلاة فيه ، وقيل وادي الشقرة موضع مخصوص بطريق مكة ذكره ابن ادريس. والافرب الاول لما فيه من اشتغال القلب بالنظر اليها. وقيل هذه مواضع خسف فتكره الصلاة فيها لذلك . انتهى . اقول : بل الاقرب ما ذكره ابن

⁽١) الوسائل الباب ٣٣ من مكان المصلَّى

⁽٧) و (٣) الوسائل الباب ٤٧ من مكان المصلى

ادريس لما رواد البرقي في كتاب المحاسن بسنده عن عمار الساباطي (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) لا تصل في وادي الشقرة فان فيه منازل الجن » وقال في كتاب مجمع البحرين : في الحديث « نعى عن الصلاة في وادي شقرة » هو بضم الشين وسكون القاف وقيل بفتح الشين و كسر القاف موضع معروف في طريق مكة ، فيل انه والبيدا، وضجنان وذات الصلاصل مواضع خسف وانها من المواضع المغضوب عليها . انتهى . اقول : بل الاظهر في وجه الـكراهة هو ما ذكره (عليه السلام) في حديث عمار المذكور .

و(را بعها) _ وادىضجنان وضبطه بعضهم بالضاد المعجمة المفتوحة والجيم الساكنة اسم جبل بناحية مكة .

اقول: والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ـ ومنها يعلم وجه الكراهة ـ ما رواه في كتاب بصائر الدرجات بسند صحيح عن علي بن المفيرة (٢) قال: « ازل ابو جعفر (عليه السلام) في وادي ضجنان ، وذكر حديثاً يقول في آخره وانه ليقال انه واد من اودية جهنم » .

وروى فى كتاب الخرائج والجرائح عن علي بن للغيرة (٣) قال : « نزل الوجمفر (عايه السلام) بوادي ضجنان فسمعناه يقول ثلاث مرات : « لا غفر الله لك » فقال له ابي لمن تقول جملت فداك ? قال مر بي الشاعي « لمنه الله » يجر سلسلته التي فى عنقه وقد دلم لسانه يسألنى ان استغفر له فقلت له لا غفر الله لك » .

وعن عبداللك القمي عن اخيه (٤) قال : « شممت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول بينا ابنا و ابي متوجهين الى مكة فتقدم ابي في موضع يقال له ضجنان اذ جا أبي رجل في عنقه سلسلة يجرها فاقبل على فقال اسقني فسمعه ابي فصاح بي وقال لا تسقه لا سقاء

⁽١) الوسائل الباب ٢٤ من مكان المصلى

⁽٧) الوسائل الباب ٢٣ من مكان المصلى (٣) و (٤) ص ١٣٤

الله فاذا رجل يتبعه حتى جذب سلسلته وطرحه على وجهه فى اسفل درك من النار فقال ابي هذا الشامي لعنه الله » .

لقول: والمراد بالشامي فى الخبرين المذكورين هو معاوية صاحب السلسلة التي ذكرها الله تعالى فى سورة الحاقة (١).

ومنها _ القبور والمراد الصلاة عليها او اليها او بينها ، والمشهور بين الاصحاب الحراهة في الجيع ، وعن الشيخ المفيد (قدس سره) انه قال لا يجوز الصلاة الى شي من الفبور حتى يكون بين الانسان وبينه حائل ولوقدر لبنة اوعنزة منصوبة او ثوب موضوع ، ثم قل وقد روى انه لا بأس بالصلاة الى قبلة فيها قبر امام والاصل في المنتهى عن الصدوق ايضا القول بما ذهب اليه المفيد ، والظاهر انه اشارة الى ما ذكره في الفقيه حيث قال : واما القبور فلا يجوز ان تتخذ قبلة ولا مسجداً ولا بأس بالصلاة بين خللها ما لم يتخذ شي منها قبلة ، انتهى ، ونقل عن ابي الصلاح ايضا القول بالتحريم وانما تردد في الابطال هي منها قبلة ، انتهى ، ونقل عن ابي الصلاح ايضا القول بالتحريم وانما تردد في الابطال في منها قبلة ، انتهى ، ونقل عن ابي الصلاح ايضا القول بالتحريم وانما تردد في الابطال في منها قبلة ، انتهى ، ونقل عن ابي الصلاح ايضا القول بالتحريم وانما تردد في الابطال في منها ولا اذكر الاخبار المتعلقة بالمسألة ثم اعطف الكلام على تحقيق المقام بما ظهر لي من اخباره (عليهم السلام) :

فنها _ ما رواه الشيخ فى الموثق عن عمار عن ابي عبدالله (عليه الشلام) (٢) قال : « سألته عن الرجل يصلي بين القبور * قال لا يجوز ذلك إلا ان يجمل بينه وبين القبور اذا صلى عشرة اذرع من بين يديه وعشرة اذرع من خلفه وعشرة اذرع عن يمينه وعشرة اذرع عن يساره ثم يصلى ان شاه » .

وعن علي بن يقطين (٣) قال : « سألت أبا الحسن الماضي (عليه السلام) عن الصلاة بين القبور هل تصلح ? قال لا بأس » .

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) (٤) « أنه سأله عن الصلاة بين القبور هل تصلح ? قال لا بأس به » .

(١) الآية ٣٢ (٧) و (٤) الوسائل الباب ٢٥ من مكان للصلى

وعن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) في حديث المناهي (١) قال : « نعمى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان تجصص المقابر ويصلى فيها ، و نهى ان يصلى الرجل في المقابر والطرق ... الحديث ،

وفي حديث يونس برخلبيان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) ﴿ انرسول الله (صلى الله عليه وآله) نهي ان يصلي على قبر او يقعد عليه او يبني عليه ﴾ .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن محمد بن عبدالله الحيري (٣) قال : «كنبت الى الفقيه (عليه السلام) اسأله عن الرجل يزور قبور الأثمة (عليهم السلام) هل يجوز ان يسجد على القبر ام بلا ? وهل يجوز لمن صلى عند قبورهم (عليهم السلام) ان يقوم وراه القبر ويجعل القبر قبلة ويقوم عند رأسه ورجليه ? وهل يجوز ان يتقدم القبر ويصلى ويجعله خلفه ام لا ? فاجاب _ وقرأت التوقيع ومنه نسخت _ اما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الايمن على القبر، واما الصلاة فانها خلفه يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الايمن على القبر، واما الصلاة فانها خلفه وما رواه في الفقيه (٤) مرسلا قال : « قال النبي (صلى الله عليه وآله) لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجداً فان الله عز وجل لمن اليهود لانهم الخذوا قبور انبيائهم مساجد » .

وما رواه في التهذيب عن معمر بن خلاد في الصحيح عن الرضا (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ لا بأس بالصلاة بين المقابر ما لم يتخذ القبر قبلة ﴾ .

ومنها سه صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٦) قال . ﴿ قَلَتُ لَهُ السلامَ بِينَ القَبُورِ ﴿ قَالَ صَلَ فَى خَلَالُهَا وَلَا تَتَخَذَ شَيْئًا مِنهَا قَبَلَةً فَانَ رَسُولَ الله ﴿ صَلَى الله عَلَيه وَ آلَه ﴾ نهى عنذلك وقال لا تتخذوا قبرى قبلة ولا مسجداً فان الله تعالى لعن الذين الخذوا قبور انبيائهم مساجد ﴾ .

⁽١) و(٧) و(٥) الوسائل الباب ه٠ من مكانّ المصلى

⁽٣) و(٤) و(٦) الوسائل الباب ٢٦ من مكان المصلى

ورواية ابي اليسم المنقولة في الامالي (١) قال : « سأل رجل ابا عبدالله (عليه السلام) وانا اسمع قال اذا اتيت قبرالحسين (عليهالسلام) اجعله قبلة اذا صليت ? قال تنح هكذا ناحية » وروى بهذا المضمون خبراً آخر معه .

وما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن الحيري (٣) (انه كتب الى الامام القائم (عليه السلام) يسأله انه هل يجوز لمن صلى عند بعض قبورهم (عليهم السلام) ان يقوم وراه الغبر ويجعل الغبر قبلة ام يقوم عند رأسه او رجليه ? وهل يجوز ان يتقدم القبر ويصلي ويجعل القبر خلفه ام لا ? فاجاب (عليه السلام) اما الصلاة فانها خلفه ويجعل القبر امامه ولا يجوز ان يصلى بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره لان الامام لا يتقدم ولا يساوى ».

وروى الصدوق في كتاب عيون الاخبار في الموثق عن الحسن بن علي بن فضال (٣) قال : « رأيت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) وهو يريد ازيودع المخروج الى الممرة فاتى القبر من موضع رأس النبي (صلى الله عليه وآله) بعد المفرب فسلم على النبي (صلى الله عليه وآله) ولزق بالقبر ثم انصرف حتى اتى القبر فقام الى جانبه يصلى فالزق منكبه الايسر بالقبر قريباً من الاسطوانة التي دون الاسطوانة المخلفة التي عند رأس النبي (صلى الله عليه وآله) فصلى ست ركمات » .

وروى جعفر بن محمد بن قولويه فى كتاب كامل الزيارات عن محمد بن البصري عن البي عبدالله (عليه السلام) (٤) فى حديث زيارة الحسين (ع) قال: « من صلى خلفه صلاة واحدة يريدبها الله لقي الله تعالى وم يلقاه وعليه من النور ما يفشى له كل شي أيراه ... الحديث »

وعن هشام بن سالم عن ابي عبدالله (عليه السلام) في حديث طويل (٥) قال: « اتاه رجل فقال له يا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) هل يزار والدك ? قال نعم

⁽١) ِ الوسائل الباب ٦٩ من المزار

⁽٧) و (٧) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢٦ من مكان المصلى

ويصلي عنده . وقال يصلي خلفه ولا ينقدم عليه » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام في هذه الاخبارية ع فى مقامين : (الاول) في حكم قبر الامام (عليه السلام) والصلاة عنده اما بالتقدم عليه او المساواة له بان يكون مما يلي رأسه او رجليه واما معالتأخر عنه ، فهذه مواضع ثلاثة لابد فيها من تنقيح الكلام عنها غشاوة الابهام و توضيحها من اخبارهم (عليهم السلام) :

(الاول) - في حكم التقدم على القبرالشريف ، اعلم أن ظاهر المشهورفي كلام اصحابنا (رضوان الله عليهم) هو الجواز على كراهة ، وممن صرح بذلك الشهيد في الدروس فقال : ولو استدبرالقبر وصلى جاز وان كان غير مستحسن إلا مع البعد . وقال الملامة في المنتهى بعد نقله صحيحة الحميري المتقدمة برواية الشيخ في التهذيب: وأعلم أن المراد بقوله « لا مجوز أن يصلي بين يديه » الكراهة لا التحريم ، ويفهم منذلك كراهة الاستدبار له في غير الصلاة . انتهى . وظاهره عدم المخالف في الحـكم الذكور وإلا لذكره كما هي عادتهم في الكتب الاستدلالية . وهو الظاهر ايضاً من كلام المحقق الاردبيلي (قدس سره) في شرح الارشاد حيث قل _ بعد البحث عن حكم الصلاة الى القبور ونقل صحيحة الحيري في الرد على مذهب الشييخ المفيد (قدس سره) ــ ما صورته : فالقول بالسكراهة غير بميد في قبر غير المعصوم إلا أن يجمل القبر خلفه فانه يكره حينئذ لما من . انتهى . وملخصه اختيار كراهية الصلاة الى سائر القبور غير قبر المصوم فانه بجوز الصلاة اليه من غير كراهة الصحيحة الذكورة إلا أن بجعل قبر المصوم خلفه فانه تحصل الكراهة للرواية المذكورة . وهو الظاهر ايضاً من كلام المحدث الكاشاني في المفاتسح حيث قال : ويكره ان يصلي بين المقابر إلا مع بعد عشر اذرع، الى ان قال في سياق الركر اهةوانيستد برافيره (عليه السلام) بل التقدم على ضريحه القدس مطلقاً كما في الصحيح بل لا يبعد تحريمه لظاهر النهي . وهو ظاهر المحققايضاً في المتبركما ستقف عليه قريبًا حيث طعن في الصحيحة المذكورة وردها باشنع رد .

وبالجلة فاني لم اقف على من قال بالنحريم عملا بظاهر الصحيحة المذكورة سوى شيخنا البهائي (قدس سره) في ما سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى في كلامه ثم اقتفاه جمع من تأخر عنه : منهم ـ شيخنا المجلسي ، وهو الافرب عنـــدي اذ لا معارض للخبر المذكور بل في الاخبار ما يؤيده مثل حديث هشام بن سالم المتقدم نقله عن كتاب كامل الزيارات حيث قال فيه : ﴿ يُصلِّي خُلْفَهُ وَلَا يَتَقَدُّمُ عَلَيْهِ ﴾ والاستناد الى الاصل فيمقا بلة الخبر المذكور خروج عن مقتضى اصولهم وقواعدهم فان الخبر صحيح صريح ، ومرت قواعدهم الخروج عن ذلك الاصل بالخبر الصحيح الصريح. ولا أعرف لهم مستنداً في رد الخبر و تأويله بالحل على الـ كراهة إلا التمسك بالاصل وقد عرفت ما فيه ، أو عدم القول بذلك من المتقدمين كما هو احد اصولهم. ولا يخفى وهنه كما تقـــدم ايضاحه في مقدمات السكتاب . ولو اقتصروا على اقوال المتقدمين لما انتشر بينهم الحلاف في المسائل الشرعية والاحكام الفرعية إلى ما هو عليه الآن كما لا يخفي على الفطن البصير ولا منبئك مثل خبير .

(الموضع الثاني) - في حكم المحاذاة ، قد عرفت من كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) في الموضع الاول القول بجواز التقدم فالمحاذاة بطريق اولى ، وقد تقدمت صحيحة الحيري الصريحة في جواز المحاذاة.

وبدل على ذلك جملة من الاخبار الدالة على استحباب الصلاة عند الرأس ، ففي، خبر جعفر بن ناجية عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « صل عند رأس قبر الحسين عليه السلام » وفي رواية الى حمزة الثمالي عن الصادق (عليه السلام) (٣) « ثم تدور من خلفه الى عندرأس الحسين (عايه السلام) وصل عند رأسه ركمتين تقرأ في الاولى ... الىمان قالوان شئت صليت خلف القبر وعند رأسه افضل، وفي رواية صفوان

⁽١) الوسائل الباب ٩٩ من المزاد (٠) البحادج ٧٧ ص ١٥٤

عن الصادق (عليه السلام) (١) د ثم قم فصل ركمتين عندالرأس ، وفي رواية اخرى لصفوان عن الصادق (عليه السلام) (٢) ﴿ ثم صل عند الرأس ركمتين ﴾ الى غير ذلك من الاخبار .

و بذلك صرح ايضًا جملة من علمائنا الاعلام اعلى الله درجاتهم في دار السلام : منهم _ الصدوق فى الفقيه (٣) حيث قال في زيارة الامامين الكاظمين (عليها السلام) : ثم صل في القبة التي فيها محمد بن علي (عليها السلام) اربع ركمات بتسليمتين عند رأسه : ركمتين لزيارة موسى (عليه السلام) وركمتين(زيارة محمد بن علي(عليه السلام) . وقال في زيارة الرضا (عليه السلام) نحوه (٤) وقال شيخنا الشهيد في الدروس في تمداد آداب الزيارة : وسادسها صلاة ركعتين للزيارةعند الفراغ وان كان زائراً للنبي (صلى الله عليه وآله) فغي الروضة وأن كان لاحد الأثمة (عليهم السلام) فعند رأسه . ونحوه في الذكرى . وبه صرح أيضاً الشيخ المفيد (قدس سره) حيث حرم الصلاة خلف القبر كما تقدم في عبارته ، ثم قال : ويصلى الزائر مما يلى رأس الامام (عليه السلام) فهو أفضل من أن يصلي ألى القبر من غير حائل بينه وبينه على حال. وقال أيضاً في زيارة الحسين (عليه السلام) : وصل عند الرأس ركمةين للزيارة وصل بعدهما ما بدا لك . وقال في زيارة الرضا (عليه السلام) مثله .

وانت خبير بان المتبادر من كونها عند الرأس هو القيام مجذا. الرأس كما وقم نظيره في الاخبار من استحباب الجلوس عند الرأس والدعاء عنده او يقف عند الرأس ويقول كذا وكذا ، فانالمتبادر من هذه العندية في جميع هذه الواضع هو المحاذاة الرأس من غير تقدم ولا تأخر . ولو زعم زاعم ـ ان العندية اعم من المساواة أو التقدم قليلاً والتأخر قليلا ـ قلنا مع تسليمه يكفينا في الدلالة على ما ندعيه العموم مع ظهور كونه

(٧) البحارج ٧٧ ص ١٧٩

⁽١) البحارج ٧٧ ص ١٥٩

⁽¹⁾ ج ٢٥٧ ٢٦٧

⁽۲) ج ۲ ص ۲۹۳

أظهر أفراد العام.

وبالجلة فان جل الاخبار وجملة كلام الاصحاب متفق على جواز ذلك الى ان نشأ في ايامنا هذه بعض من لم يعض على العلم بضرس قاطع ولم يعط التأمل حقه في ابثال هذه المواضع ويرتزع بادنى شبهة تعرض لباله ويضعف عن ردها بفكره وخياله ، فحمكم بتحريم الصلاة مع محاذاة قبر المعصوم (عليه السلام) حيث رأى حديث الاحتجاج المتقدم والجواب عنه (اولا) المعارضة بما هو اوضح سنداً واكثر عدداً من الاخبار الدالة على استحماب الصلاة عند الم أس دون الخلف الذي اشتملت عليه هذه الرواية اذ

الدالة على استحباب الصلاة عند الرأس دون الخلف الذي اشتملت عليه هذه الرواية اذ المتبادر من الخلفية هو جمل القبر قبلة للمصلي فتكون هذه الرواية منافية للروايات المتقدمة مع تسليم ما ادعاه الخصم ايضاً من الشمول للتقدم والتأخر قليلا ، وكذلك الروايات المتقدمة المانعة من الصلاة خلف القبر ، والترجيح لجلة هذه الروايات لما هي عليه مرف المكثرة والاستفاضة والاعتضاد بعمل الطائفة قديماً وحديثاً كما عرفت وستعرف .

و (ثانياً) انها معارضة بخصوص صحيحة الحميري المذكورة المنقولة في التهذيب وموثقة الحسن بن علي بن فضال المنقولة من عيون الاخبار المشتملة على ان الرضا (عليه السلام) قام الى جانب قبر جده (صلى الله عليه وآله) ولزق منكبه الايسر بالقبر يدني عند رأسه (صلى الله عليه وآله) وهي ظاهرة في المساواة، وصحيحة الحميري كا عرفت صريحة في ذلك.

و بذلك صرح شيخنا البهائي (قدس سره) في كتاب الحبل المتين حيث قال هد نقل خبر الحميري المذكور بتمامه: هذا الحبر بدل على عدم جواز وضع الجبهة على قبر الامام، الى ان قال وعلى عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة لان قوله (عليه السلام) « يجمله الامام » صريح في جعل القبر بمنزلة الامام في الصلاة فكما انه لا يجوز المأ. وم ان يتقدم على الامام بان يكون موقفه اقرب الى القبلة من موقف الامام بل يجب ان يتأخر عنه او يساويه في الموقف يميناً او شمالا فكذا هنا، وهذا هو المراد

هذا بقوله (عليه السلام) و ولا يجوز ان يصلي بين يديه لان الامام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله » والحاصل ان المستفاد من هذا الحديث ان كل ما ثبت للمأ، وم من وجوب التأخر عن الامام او المساواة او تحريم التقدم عليه ثابت للمصلي بالنسبة الى الفريح المقدس من غير فرق فينبغي لم يصلي عند رأس الامام (عليه السلام) او عند رجليه ان بلاحظ ذلك . وقد نبهت على ذلك جماعة من اخواني المؤمنين في المشهد الرضوي على مشر فه السلام فانهم كانوا بصلون في الصفة التي عند رأسه (عليه السلام) صفين فينت لهم ان الصف الاول اقرب الي القبلة من الضريح المقدس على صاحبه السلام، وهذا بما ينبغي ملاحظته المصلي في مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) وكذا في سائر وهوظاهر الجودة والرشاقة لمن رغب لتحقيق الحق واشتاقه ولم تأخذه في التعصب على وهوظاهر الجودة والرشاقة لمن رغب لتحقيق الحق واشتاقه ولم تأخذه في التعصب على الباطل حية الجاهلية والحاقة .

وما ذكره بعض المتحدافين ممن حكينا عنهم الحلاف في هذه المسألة _ من احمال عطف « ويصلى » في الحبر المدكور على قوله « ولا يجوز ان بصلي » او قوله « لا يتقدم » _ فهو تعسف ظاهر عند ذوى الافهام بل هو مما ينزه عنه كلام الامام الذي هو امام الـكلام ، اذ لا يخفي على من مضغ ثلج البلاغة والفصاحة ومن سرح بريد نظره في تلك الساحة ان المتبادر من قول الفائل « ما جاه زيد وجاه في عمر » هو نفي الحبي عن زيد مع اثباته لعمرو لا نفيه عنه ، ومتى اريد نفيه عنه اعيد حرف النفي فقيل « ما جاه في زيد ولا عمرو » حسما وقع في الحبر الذي استندوا اليه .

وكيف كان فلا ريب في ترجيح خسبر التهذيب بصحة السند اولا، وثانياً انه لا خلاف بين المحققين في ترجيح اخبار الكتب الاربعة المشهورة على غيرها بالمشهور عندهم عدم العمل بغير اخبار الكتب الاربعة لشهرتها ومعلوميتها ونحو ذلك مما ذكروه وان كنا لا نعتمده، إلا انه في مقام التعارض بين ما فيها وفي غيرها فالترجيح لما فيها

البتة ولا سيا مع صحة السند وضعف المعارض ، فيتعين العمل بالرواية المذكورة وارجاه الرواية المقابلة الى قائلها . ومع غض الطرف عن جميع ذلك فلنا أن نقول أن هذين الحبرين قد تعارضا فتساقطا فرجعنا الى قضية الاصل . ولا ريب أن الأصل صحة الصلاة حتى يقوم دليل الابطال وليس فليس . والعجب من حؤلاه المتحدلقين أنهم في جميع الاحكام متى تعارضت الاخبار جمعوا بينها بالكراهة والاستحباب كا هي القاعدة المطردة عند الاصحاب فكيف غفلوا عن ذلك في هذا المقام ?

(الموضع الثالث) — في حكم التأخر خلف القبر، والمشهور بين الاصحاب الجواز على كراهة قبر امام كان او غيره، وقد تقدم نقل القول بالتحريم عن الصدوق والمفيد وابي الصلاح، وهو ظاهر المحقق في المعتبر ايضاً حيث أنه به بعد ان نقل مو ثقة عمار ورواية معمر بن خلاد الدالتين على النهي عن الصلاة خلف القبر مطلقا، ثم نقل كلام المفيد المتقدم وقوله فيه « وقدروى انه لا بأس ... الح » _ قال ولا ريب ان اطراحه هذه الرواية اضعفها وشدوذها واضطراب لفظها . انتهى . وهو _ كما ترى حظاهر في موافقة الشبخ المفيد في ما ذهب اليه من التحريم خلف القبور مطلقاً للروايثين المذكور تين في كلامه وتصويب الشيخ المفيد (قدس سره) في رد صحيحة الحيري الدالة على الأم بالصلاة خلف الامام (عليه السلام) ،

ومنشأ هذا الاختلاف هو ما عرفت من الاخبار في المقام ، فما يدل على القول بالتحريم ما لم يحصل الفاصل او البعد المذكور في موثقة عمار صحيحة معمر بن خلاد وموثقة عمار ورواية ابي اليسع وصحيحة زرارة ومرسلة الفقيه المتقدم جميع ذلك إلا ان بازائها ما يدل على الجواز كصحيحة على بن يقطين وصحيحة على بن جعفر وصحيحة الحيري ورواية الاحتجاج وغيرها مما تقدم جميعه .

والاصحاب قد جمعوا بين الجميع بحمل اخبار النهي على السكراهة حيث ان الافضل كما تقدم ذكره ـ هو الصلاة عند الرأس، ويشير الى ذلك قوله (عليه السلام)

في رواية الثمالي المتقدمة في الموضع الثاني: « وان شئت صليت خلفه وعند رأسه افضل لهم أجراء هذا الحل في صحيحة زرارة ومرسلة الفقيه لا يخلو من بعد، ولهذا احتمل بعض مشايخنا في معناهما أن المراد أنه لا يجوز أن يجعل قبره (صلى الله عليه وآله) قبلة يعني مثل السكعبة يصلى اليها من كل جهة ولا مسجداً يهني السجود على القبر . والظاهر عندي بعده ولا سيا في الصحيحة المذكورة لان هذا السكلام وقع تعليلا للنهي عن اتخاذ شي من أمن القبور قبلة وأعا يصلى خلالها يعني من غير أن يجعل شيئاً منها قبلة ، ومن الظاهر شي من الله أد من هذا السكلام إغا هو النهي عن الصلاة خلفها لا استقبالها من جميع البين أن المراد من هذا السكلام الذي وقع تعليلا على ما ذكره م يصلح للتعليل مع أنه مسوق له الجهات فلو حمل السكلام الذي وقع تعليلا على ما ذكره م يصلح للتعليل مع أنه مسوق له نعم يمكن حمل الخبرين المذكورين على التقية لان العامة قد رووا نحوه عنه (صلى الله عليه وآله) (١) كما نقله العلامة في المنتهى ، مع المكان حمل الخبرين على التقايل عليه وآله) (١) كما نقله العلامة في المنتهى ، مع المكان حمل الحبرين على التقايل الذي في الحبر من التشبه باليهود .

وبالجملة فالظاهر عندي هو جواز الصلاة خلف قبورهم (عليهم السلام) وان كان على كراهية ، قال السيد السند في المدارك _ بعد ان نقل كلام الشيخ المفيد (قدس سره) وبين انه اشار بالرواية الى صحيحة الحيري المتقدمة _ ما صورته : ولا بأس بالعمل بهذه الرواية لصحتها ومطابقتها لمفتضى الاصل والعمومات . وذكر المصنف في المعتبر انها ضعيفة شاذة . وهو غير واضح . انتهى .

(المقام الثاني) - في حكم سائر القبور ، والمشهور بين الاصحاب - كما عرفت ـ الحسكم بالجواز على كراهة ، وتقدم ايضاً مذهب المشايخ الفائلين بالنحريم . واما الاخبار المتعلقة بذلك فقد عرفت دلالة صحيحة زرارة على جواز الصلاة خلال القبور والمنع من المتعلقة بذلك قد علوهما على الكراهة جمعاً المخاذها قبلة ومثلها صحيحة معمر بن خلاد ، والاصحاب قد حلوهما على الكراهة جمعاً

⁽١) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢

بينها وبين صحيحتي علي بن يقطين و علي بن جعفر الدالتين على جواز الصلاة بين القبور .

ولقائل ان يقول من جانب القول بالتحريم ان صحيحتي علي بن يقطين وعلي بن جمفر انما دلتا على جواز الصلاة بين القبور وهو اعم من التوجه اليم وعدمه فغايتها الدلالة على ذلك بالاطلاق ، والصحيحتان المعارضتان قد فصلتا بالفرق بين الصلاة خلالها فانه محرم ، وقضية الفاعدة المقررة حمل المجمل على المفصل والمطلق على المقيد . نعم قد ورد جواز الصلاه خلف القبر صريحاً بالنسبة الى قبور الأئمة (عليهم السلام) كما تقدم ، فيجب تخصيص الصحيحتين المانعتين من الصلاة خلف القبور بها وان لم يقل به الشيخان المذكوران ومن تبعها ، ويستى ما عدا قبور الأئمة (عليهم السلام) تحت النهي المقتضى للتحريم من غير معارض ظاهر في المعارضة .

وبالجلة فالظاهر عندى من ضم الأخبار بعضها الى بعض في هذه المسألة هو اله نجوز الصلاة الى قبور الا ممة على كراهة واما غير الا مة فالظاهر التحريم . واما موثقة عمار المتقدمة فقد عرفت ان الاصحاب محملونها على الكراهة جمعا بينها وبين صحيحتي على بن يقطين وعلى بن جعفر ، ويأتي على ما اخترناه من تخصيص الصحيحتين المذكور تين بالصلاة خلال القبور من غير استقبال شي منها ثبوت الكراهة في الصورة المدكورة ودن صورة الاستقبال فهو باق على ظاهر النهي والتحريم المفهوم من قوله في الحبر ه لا يجوز ، وحيئلذ فقوله ه لا يجوز ، محمول على ظاهره بالنسبة الى صورة الاستقبال وعلى الكراهة بالنسبة الى ما عدا ذلك . وما يقال من لزوم استعال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه وهو ممنوع عند الاصوليين مدفوع بما قدمنا في غير موضع من وجود ذلك في الاخبار في مواضع لا تحصى ، وقد صرح بجواز ذلك ايضاً الشهيد في عبد في مسألة الصلاة في السنجاب والحواصل . هذا ، وجملة من الاخبار المتقدمة ايضاً على النهر .

وبالجلة فانا لم نجد في الاخبار معارضاً صريحاً الصحيحة زرارة ومعمر بن خلاد

الدااتين على النهي عن اتخاذ القبور قبلة إلا الاخبار الدالة على الصلاة خلف قبور الأغة (عليهم السلام) وقد عرفت أن الشيخين المتقدمين ومرز تبعها قد أطلقا الحكم بالتحريم إلا أن مقتضى التأمل في الأخبار تخصيص التحريم بغير قبور الأغة (عليهم السلام) كما شرحناه واوضحناه . والوجه في استثناء قبورهم (عليهم السلام) من بد الشرف لها على غيرها . والاحتياط لا يخني .

فروع

(الاول): — الحق جمع من الأصحاب بالقبور القبر والقبرين، قال في البحار ومستنده غير واضح. اقول: ان كان هذا الالحاق بالنسبة الى الصلاة خلف القبر فانه صحيح لان الحكم معلق باستقبال القبر ولا يشترط فيه التعدد، وان كان بالنسبة الى الصلاة على القبر فكذلك، وان كان بالنسبة الى البينية فما ذكره (قدس سره) من عدم وضوح المستند جيد لان مورد الاخبار القبور.

(الثاني) - قد عرفت في ما تقدم من كلام المفيد (قدس سره) بعد حكمه بالتحريم انه حكم بزواله بالحائل ولوقدر ابنة او عنزة منصوبة او ثوب موضوع ، وكذلك حكم الاصحاب بزوال السكراهة بذلك . وهو مشكل حيث انا لم نقف على مستنده ، والذي ورد في موثقة عمار زوال ذلك ببعد عشرة اذرع من الجوانب الاربعة اذا كانت الصلاة بين القبور . واكتنى الشيخ بكون القبر خلف المصلى عن البعد ، قال في الروض : وهو متجه مع عدم صدق الصلاة بين المقابر كما لو حمل المقبرة خلفه وإلا فقد تقدم اعتبار تأخر القبر عنه من خلفه عشرة اذرع . انتهى وهو جيد . نعم لو كان الحائل جداراً ونحوه عما يخفى به القبر فلا الشكال في جواز الصلاة من غير تحريم ولا كراهة لان جداراً ونحوه عن كونه قبلة ولانه بلزم السكال في جواز الصلاة من غير تحريم ولا كراهة لان

(الثالث) - قال في المنتهي: لو بني مسجداً في المقبرة لم تزل المكراهة

لا نها لا نخرج عن الاسم . انتهى والظاهر ان مراده ان انخاذ المسجد في المقبرة لا يرفع كراهة الصلاة فيها من حيث المسجدية ، إلا ان ظاهر هذا الكلام يعطي جواز بناء المسجد في المقبرة ، وهو مشكل لما رواه في الفقيه عن سماعة بن مهران (١) قال : و وسأله شماعة بن مهران عن زيارة القبور و بناء المساجد فيها ? فقال اما زيارة القبور فلا بأس بها ولا يبنى عندها مساجد ، ويؤيده ان الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ان الاراضي المحبوسة على المنافع العامة كالشوارع والمشارع والطرق والمقابر والاسواق وغموها لا مجوز النصرف فيها على وجه عنم الانتفاع مها في ما هي معدة له .

(الرابع) – قال في الروض: وكما تكره الصلاة الى القبر تكره عليه من غير تحريم إلا أن يعلم نجاسة ترابه باختلاطه بصديد الموتى لتبكرر النبش ويوجب التمدي اليه أو سجوده عليه ، وقال ابن بابويه يحرم . أقول : ويدل على النهي عن الصلاة على القبر عموم النهي عن الصلاة في المقابر وخصوص رواية أبن ظبيان المتقدمة .

ومنها ــ النار وقيدها بعضهم بالمضرمة وظاهر الاخبار العموم وعليه العمل ، والظاهر أنه لا خلاف بينهم في النهي عن الصلاة اليها .

و يدل عليه ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن الرجل يصلى والسراج موضوع بين يديه في القبلة ? قال لا يصلح له أن يستقبل النار » .

وفي الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : «لايصلي الرجل وفي قبلته نار اوحديد . قلت أله ان يصلي وبين يديه مجمرة شبه ? قال نعم، فان كان فيها نار فلا يصلي حتى ينحيها عن قبلته . وعن الرجل يصلي وفي قبلته قنديل معلق وفيه نار إلا انه بحياله . قال اذا ارتفع كان شراً لا يصلي بحياله » .

والمشهور أن النهي في هذين الخبرين محمول على الكراهة ، و نقل عن ابي الصلاح (١) الوسائل الباب ٢٠ من مكان المصلي (١) الوسائل الباب ٢٠ من مكان المصلي

انه لا يجوز اخذاً بظاهر النهي في الخبرين المذكورين .

ويدل على الجواز ما رواه الشيخ والصدوق عن عمرو بن ابراهيم الهمداني رفع الحديث (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) لا بأسان يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه ، ان الذي يصلي له اقرب اليه من الذي بين يديه ، و نسبه في التهذيبين الى الشذوذ و الرخصة .

وقال في الفقيه بعد نقل صحيحة علي بن جعفر المذكورة: هذا هو الاصل الذي يجب ان يعمل به فاما الحديث الذي روى عن ابي عبد الله (عليه السلام) _ انه قال : « لا بأس ان يصلي الرجل والمار والسر اج والصورة بين يديه لان الذي بصلي له اقرب اليه من الذي بين يديه » _ فهو حديث بروى عن ثلاثة من الحجهو اين باسناد منقطع برويه المه من الذي بين يديه » _ فهو حديث بروى عن ثلاثة من الحجهو اين باسناد منقطع برو بن الحسن بن عمرو عن ابيه عن عمرو بن الحسن بن عمرو عن ابيه عن عمرو بن ابراهيم الهمداني _ وهم مجهولون _ يرفع الحديث قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ابراهيم الهمداني _ وهم مجهولون _ يرفع الحديث قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) فن اخذ بها لم يكن مخطئاً بعد ان يعلم ان الاصل هو النهي وان الاطلاق هو رخصة والرخصة رحمة . انتهى .

اقول: صورة سند الخبر المذكور في كتاب العلل هعن ابيه ومحمد بن الحسن عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن احمد الاشعري عن الحسن بن علي عن الحسين بن عمرو ... الى آخر ما ذكره » وما ذكره (قدس سره) من حمل هذا الخبر على الرخصة يحتمل ان يكون مراده الجواز وانكان مكروها فيكون النهي في الخبر الاول محمولا على السكراهة كما هو المشهور فلا منافاة ، ويحتمل ان يكون مراده بخبر النهي التحريم وخبر الرخصة من حيث الضرورة مثل ان يجاء بالنار في قبلته وهو يصلى وهو لا يتمكن من الانحراف عنها ولا قطع الصلاة فيتم صلاته. ولعل الاول اقرب وانكان الثاني بلفظ الانحراف عنها ولا قطع الصلاة فيتم صلاته. ولعل الاول اقرب وانكان الثاني بلفظ

⁽١) الوسائل الباب . ٣ من مكان المصلي

الرخصة انسب. ثم ان ما ذكره من قوله: « صدرت عن ثقات ، موافق لما ذكره شيخ الطائفة في العدة الاصولية من أن أحاديث أصحابنا مأخوذة من أصول جمعها الثقات من قدمائنا وقد وقع اجماع الطائفة وفيهم الأثُّمة (عليهم السلام) على صحة تلك الاصول فلا يضركون بعض رواتها صعيفًا او مجهولاً . انتهى و بذلك اعترف في هذا الخبر في الرواية . اقول : بل فيه اشعار بالشهادة بصحة جميعالروايات لان جميع اصحاب الاصول معروفون عنده معلومون وان حصل فيالطريقاليهم من يرمى بالضعف والمجهولية ونحوهما والمراد بالثقات هنا هو الحسن بن على السكوفي ومن تقدمه في سند العلل المتقدم وبحتمل أن يكون المصنف نقل الخبر الذي في الفقيه من كتاب الحسن من على الكوفي او من كتاب محمد بن احمد بن يحيي الاشمري كما نقله في التهذيب فيكون الثقات هم الرواة لتلك الاصول والساسلة بين المصنف وبين اصحاب الاصول . ويظهر من الصدوق توثيق الحسن بن على الكوفي وهو الحسن بن على بن عبدالله بن المفيرة الكوفى فان معنى قوله ﴿ مَعْرُوفَ ﴾ بِمَنَّى بَالُوثَاقَةُ وَلَهَذَا وَجِهُ القدحِ إلى مِن بعده ، وفيه رد على شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) حيث رد حديث الحسن بن علي السكوفي ورماه بالضعف فى غير موضع من المسالك . واما وصف من روى عنهم الحسن بن على بكونهم مجهولين يمني عند الصنف وعندنا حيث لم نقف على احوالهم في ما وصل الينا من كتب الاخبار ولا يستلزم ذلك كونهم مجهواين عند اصحاب الاصول الذين اخذوا عنهم .

اقول: والذي بختلج في بالي ويتردد في فكري وخيالي في معنى الخبر الذي حلوه على الرخصة انالمراد منه معنى آخر غير ما ذكروه والعله الاقرب، وهو انه لا يخفى ان الكراهة وعدمها في هذا المقام تتفاوت باعتبار احوال المصلين واقبالهم على الله سبحانه في صلاتهم وعدمه فمر كان وجه قلبه متوجها الى الله عز وجل لا الى غيره وفكره مستفرقا في مراقبته في قيامه وقموده وركوعه وسجوده فلا يضره ما يكون بين يديه من

هذه الاشياء ولا يشغله عن ملاحظته ، ومن لم يكن كذلك فهو المراد باخبار النهي لان هذه الاشياء تكون موجبة اشغل قلبه وتشويش فكره . ومما يؤيد ذلك ما رواه في كتاب النوحيد عن ابرابي عير (١) قال : « رأى سفيان الثوري ابا الحسن (عليه السلام) وهو غلام يصلي والناس يمرون بين يديه فقال له ان الماس يمرون بين يديك وهم في الطواف ؟ فقال (عليه السلام) الذي اصلى له اقرب من هؤلاه » وبمضمونه اخبار اخر ستأني ان شاء الله تمالى .

اذا عرفت هذا فاعلم آنه قد روى الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن جعفر الاسدي (٣) قال: «كان في ما ورد علي من محمد بن عمد بن عما السلام) والما ما سألت عنه من امر المصلي والنار والصورة والسراج بين يديه هل تجوز صلاته فان الناس قد اختلفوا في ذلك قبلك ؟ فانه جائز لمن لم يكن من اولاد عبدة الاوثان والنيران يصلي والنار والصورة والسراج بين يديه ولا يجوز ذلك لمن كان من اولاد عبدة الاوثان والنيران والنيران» ورواه الصدوق في كتاب كالدين مسنداً عن محمد بن جعفر الاسدي. و عكن حل التفصيل في هذا الخبر على ان السكر اهة بالنسبة الى اولاد عبدة النيران والاوثان اشد واحمال ارادة التحريم ليس بذلك البعيد ايضاً إلا ان الظاهر ان الاول اقرب. والله العالم.

ومنها _ صلاة الفريضة في جوف الـكعبة على المشهور وقد تقدم تحقيق الـكلام في صدر المقدمة الرابعة في القبلة .

ومنها _ بيوت المجوس وعللوا ذلك بعدم انفكاكها عن النجاسة ، ولا يخفى ان هذه العلة جارية في غيرهم من اليهود والنصارى ونحوهم مع انهم لا يقولون بذلك بل العلة الحقيقية انما هو النص وهو ما رواه ابو بصير (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة فى بيوت المجوس فقال رش وصل » وما رواه عبد الله بن سنان فى

⁽۱) الوسائل الباب ۱۹ من مكان المصلى (۲) الوسائل الباب ۳۰ من مكان المصلى (۳) الوسائل الباب ۱۶ من مكان المصلى

الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت الحجوس فقال رش وصل » وقد قطع الاصحاب بزوال الكراهة بالرش كما دل عليه الحبران .

وقد صرحوا بالكراهة ايضا في بيت فيه مجوسي وتجوز بلاكراهة اذا كان الذي فيسه نصرانيا او يهوديا ، ويدل عليه ما رواه في الكافي عن ابي اسامة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (۲) قال : « لا يصلى في بيت فيه مجوسي ولا بأس ان يصلى وفيه يهودي او نصراني » وظاهر الخبرين الاولين كراهة الصلاة في بيته وان لم يكن فيه حتى يرشه وظاهر الثالث كراهة الصلاة في البيت الذي فيه الحجوسي وان لم يكن فيه حتى يرشه وظاهر الثالث كراهة الصلاة في البيت الذي فيه الحجوسي وان لم يكن بيته بل من حيث مجرد حضورة فيه ولهذا لم يذكر الرش هنا لتفاير العلتين في الخبرين والخبر الثالث قد رواه الشبيخ عن ابي جميلة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (۳) مثل خبر ابي اسامة .

وظاهرهم الجواز من غير كراهة في البيع والـكنائس، ونقل عن ابن ادريس وسلار وابن البراج انهم كرهوا الصلاة في البيع والـكنائس محتجين بعدم انفكاكها من النجاسة، قال في المدارك وهو ضعيف.

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة يذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم (٤) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن البيع والكنائس يصلى فيها ? قال نعم . قال وسألته هل يصلح نقضها مسجداً ? فقال نعم » .

وعن عبدالله بن سنان (٥) قال : ﴿ سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في البيع والكنائس فقال رش وصل . قال وسألته عن بيوت الحجوس فقال رشها وصل ، وصحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة ايضاً .

⁽۱) و(١) وره) الوسائل الباب ١٣ من مكان المصلى . والاولى رواية الشيخ والثالثة للكليني (٢) و(٣) الوسائل الباب ١٦ من مكان المصلى

وما رواه في السكافي عن الحسكم بن الحسكم (١) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول وسئل عن الصلاة في البيم والسكنائس فقال : صل فيها قد رأيتها ما انظفها . قلت أيصلى فيها وان كانوا يصلون فيها ? قال نعم أما تقرأ القرآن : قل كل يعمل على شاكلته فر بكم اعلم بمن هو اهدى سبيلا (٢) صلى الى القبلة وغر "بهم » .

وعن الحلمي في الصحيح ار الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) في حديث قال: ﴿ سألته عن الصلاة في البيعة فقال اذا استقبلت الفبلة فلا بأس به ﴾ .

وروى فى كتاب قرب الاسناد عن ابي البختري عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٤) قال : ﴿ لَا بِأْسَ بِالصَلَاةُ فِي البِيعَةُ والسَّلَامِ) والمسجد افضل » .

اقول: لا يخنى ان هذه الروايات الواردة فى المقام ما بين مطلق للجواز وما بين مقيد بالرش وقضية حمل المطلق على المقيد السكر اهسة حتى يحصل الرش الذي به تزول السكر اهة . وبذلك يظهر قوة ما ذهب اليه ابن ادريس وسلاروا بن البراج فلا معنى المرقهم فى هذا المقام بين بيوت الحجوس التي اتفقوا فيها على السكر اهة وبين البيع والكنائس التي حكوا فيها بعدم السكر اهة ، فان الرش ان كان لدفع السكر اهة فني الموضعين وان كان لا لذلك ولا يستلزم السكر اهة فني الموضعين ايضاً ، فاثباتها فى احدها دون الآخر مع اشتراك الدليل لا اعرف له وجهاً .

اقول: ومن الأخبار المتعلقة بهذا المقام ما رواه الحيري في كتاب قرب الاسناد عن على بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٥) قال: « سألته عن بواري اليهود والنصارى التي يقعدون عليها في بيوتهم أيصلى عليها ? قال لا » اقول: حيث كان مقتضى

⁽١) الوسائل الباب ١٣ من مكمانَ المصلى والرواية فى التهذيب دون الكمانى .

⁽۲) سورة بنی اسرائیل ، الآیة ۸٦ (۳) و(۱) الوسائل الباب ۱۴ من مکان المصلی (۵) ص ۸٦ ورواه الشیخ فیالتهذیب ج ۲ص۲۲راجعالوسائل الباب ۷۳ من النجاسات

الاصل الطهارة فالخبر اما محمول على علم النجاسة فيكون النهي للنحريم أولا فيكون النهي محمولاً على السكراهة .

وما رواه فى الكافي عن عامر بن نعيم (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن هذه المنازل التي ينزلها الناس فيها أبوال الدواب والسرجين ويدخلها اليهود والنصارى كيف نصلى فيها ? قال صل على ثوبك».

اقول: يستفاد من هذين الخبرين كراهة الصلاة في بيوت اليهود والنصارى ومقاعدهم وان لم يذكره الاصحاب.

ثم انه هل يشترط اذن اهل الذمة في ذلك ام لا ? مقتضى اطلاق النص وكلام الاصحاب هو الثاني ، واحتمل الشهيد في الذكرى الاول تبعاً لفرض الواقف وعملا بالقرينة ، والظاهر ضعفه لاطلاق الاخبار المذكورة وما دل عليه بعضها من جواز نقضها مسجداً ، قال بعض مشايخنا (عطر الله مراقدهم) . بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلاة المسلمين فيها كان شرطهم فاسداً باطلا وكذا الكلام في مساجد المخالفين وصلاة الشيعة فيها ، انتهى .

ومنها _ بيوت الحنور وبيوت النيران ، افول : اما بيوت الحنور فيدل عليه قول ابي عبدالله (عليه السلام) في موثفة عمار (٢) « لا تصل في بيت فيه خمر او مسكر » وقال في المقنع : لا بجوز الصلاة في بيت فيه خمر محصور في آنية ، قال وروى انه يجوز ، اقول : هذه العبارة مأخوذة من عبارة كتاب الفقه الرضوي (٣) حيث قال (عليه السلام) فيه « لا تصل في بيت فيه خمر محصور في آنية » و بنحو هذه العبارة عبر في من لا يحضره الفقيه ايضاً . قال في المدارك : ومنع الصدوق في من لا يحضره الفقيه من الصلاة في بيت فيه خمر محروز في آنية مع انه حكم بطهارة الحمر واستبعده المناخرون لذلك ولا بعد فيه فيه خمر محروز في آنية مع انه حكم بطهارة الحمر واستبعده المناخرون لذلك ولا بعد فيه

⁽١) الوسائل الباب ٧٢ من مكان المصلى

⁽٢) الوسائل الباب ٢١ من مكان المصلى (٣) البحارج٨١ الصلاة ص١١٣

بعد ورود النص به . انتهى . اقول : فيه ان استبعاد المتأخرين ذلك يرجع الى الجع بين هذين الحكين وهو قوله بالكراهة هنا مع قوله بطهارة الجنر ، وهو في محله وذلك قائه متى كانت الحنر طاهرة فسبيلها سبيل الاشياء الطاهرة فى البيت فلا مناسبة المنع من الصلاة والحال هذه وهذا المنع أعا بلائم القول بالنجاسة ، فكلامهم فى الحقيقة يرجع الى الاعتراض عليه فى ذهابه الى طهارة الحنر اذ لو كان طاهراً كما يدعيه لما حكم عليه بالكراهة هنا اذ لا يعقل للحكم بالكراهة هنا مناسبة على هذا التقدير .

واما بيوت النيران ـ والمراد بها ما اعدت لاضرام النار فيها كالفرن والاتون وان لم تكن موضع عبادتها ـ فقد ذكرها الاصحاب (رضوان الله عليهم) ولم اقف بعد الفحص على خبر بدل على كراهة الصلاة فيها كما اشتهر في كلامهم ، والعلامة في جملة من كتبه أنما علل كراهة الصلاة فيها بكون الصلاة فيها تشبها بعبادتها . قال في المدارك: وهو ضعيف جدا والاصح اختصاص الكراهة بمواضع عبادة النيران لانها ليست موضع رحة فلا تصلح اعبادة الله تعالى .

اقول: لا يخنى انه متى كانت المسألة عارية من النص وأنما يراد التعليل بهذه المناسبات الاعتبارية فلا معنى لهذه الا صحية التي إدعاها ولا وجه لتضعيفه كلام العلامة فانه اذا كنى في ثبوت السكر اهة الامور الاعتبارية المناسبة لتعظيم الصلاة فما ذكره العلامة متجه وان كان ما ذكره أوجه. نعم ذكر محمد بن على بن ابراهيم في كتاب العلل المتقدم ذكره (١) في جملة ما عده من الاماكن التي تكره الصلاة فيها قال: ولا بيت فيه صلبان الى ان قال في بيان العلة: والعلة في بيت فيه صلبان أنها شركاه يعبدون من دون الله تعالى أن قالى فيغزه الله تبارك و تعالى أن يعبد في بيت فيه ما يعبد من دون الله تعالى أنتهى وفيه نوع ملائمة لماذكروه في هذه المسألة إلا أن أثبات الحكم بمجرد ذلك لا يخلو من الاشكال .

⁽١) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٢٢

ومنها ـ الفائط في قبلته او حائط ينز من بالوعة ، اما الاول فيدل عليه ما رواه في الكافى والتهذيب عن الفضيل بن يسار (١) قال : « قلت لا يب عبدالله (عليه السلام) اقوم في الصلاة فارى قدا ي في القبلة العذرة ? قال تنح عنها ما استطعت ... الحديث » واما الثاني فيدل عليه ما رواه في الكافي عن البزنطي (٣) « عن من سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المسجد ينز حائط قبلته من بالوعة يبال فيها ? فقال أن كان نزه من البالوعة فلا تصل فيه وأن كان نزه من البالوعة فلا تصل فيه وأن كان نزه من البالوعة فلا تصل فيه وأن كان نزه من غير ذلك فلا بأس » والتقريب فيها أنه وأن كان موردها البول فيه الباله متى ثبت ذلك في البول فني الفائط بطريق أولى . وروى في الفقيه عن محد بن أبي حزة عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) (٣) قال : « أذا ظهر النز من خلف الكنيف وهو في القبلة ستره بشي » و نقل في البحار (٤) عن كتاب الحسين بن عثمان الحائط من كنيف في القبلة ستره بشي . قال ابن أبي عمير رأيتهم قسد ثنوا بارية الحائط من كنيف في القبلة سترته بشي . قال ابن أبي عمير رأيتهم قسد ثنوا بارية والربتين قد ستروا بها » .

ومنها _ ان يكون بين يديه مصحف مفتوح، وزاد بعضهم الانسان المواجه والباب المفتوح فتنكره الصلاة اليها.

اقول : اما الاول فاستندوا فيه الى رواية عماز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) ﴿ فَيَ الرَّجِلِ يَصِلِي وَ بَيْنَ يَدِيهِ مُصْحَتُ مَفْتُوحٍ فَي قَبِلْتُه ؟ قال لا . قلت فان كان في غلاف ؟ قال نعم ﴾ .

قال فى المدارك : والحق به الشارح كل مكتوب ومنقوش ، وهو جيد المسامحة في أدلة السنن وان كان المناقشة في أمثال هذه المباني المستنبطة مجال .

⁽١) الوسائل الباب ٢٠ من مكان المصلى

⁽٣) و (٣) الوسائل الباب ١٨ من مكان المصلى (٤) مستدرك الوسائل الباب ١٣ من مكان المصلى (٥) الوسائل الباب ٧٧ من مكان المصلى

اقول: لمل المستند لما نقله عن جده (قدس سره) ما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن العلوي عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال: « سألته عن الرجل هل يصلح له ان ينظر في نقش خآمه وهو في الصلاة كأنه ير بدقر ادبه او في مصحف او في كتاب في القبلة ? قال ذلك نقص في الصلاة وليس يقطعها » والسيد السند حيث لم يقف على الرواية نسب ذلك الى الاستنباط والظاهر ان جده لم يقف عليها ايضاً وأنما ذكر الحبكم بالتقريب الذي ذكره سبطه كما هي قاعد تهم في غير موضع لكن الخبر حكا ترى حظاهر في الحبكم الذكور فلا اشكال.

ثم المعجب من السيد السند (قدس سره) انه مع اعترافه بكون ذلك من المباني المستنبطة كيف يذكر اولا انه جيد ويعلل ذلك بالمسامحة في ادلة السنن ? اليس السنن من الاحكام الشرعية المتوقف تشريعها على الدليل ? وهل تبلغ المسامحة في الاحكام الشرعية الى هسندا المقدار ? وغاية ما لمغ اليه الاصحاب بناه على هذا الاصطلاح المحدث هو الاكتفاه بالخبر الضعيف في ذلك لا مجرد القول من غير خبر قياساً على الاشباه والنظائر فأنه من القياس المنوع منه ، على ان جماً منهم نبهوا على انه ايس الاعتاد في ذلك على الخبر الضعيف بل على الاخبار المستفيضة الدالة على ان « من بلغه شي من الثواب على على فعمله ابتفاه ذلك الثواب كانله وان لم يكن الامركا بلغه » (٢) وبالجلة فان كلامه هنا لا يخلو من مسامحة .

واما الثاني فيمكن أن يكون المستند فيه ما رواه في كتاب قرب الاسناد عن علي ابن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال: « سألته عن الرجل يكون في صلاته هل يصلح له أن تكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة ? قال يدرأها عنه فان لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته » ومورد الخبر وأن كان اخص مما ذكروه إلا إن الظاهر من المسائل الله مه من مقدمة العادات

⁽١) الوسائل الباب ٧٧ من مكان المصلى (٧) الوسائل الباب ١٨ من مقدمة العبادات (٣) الوسائل الباب ٣٤ من مكان المصلى

انه لا خصوصية للمرأة بذلك توجب قصر الحسكم عليها خصوصاً مع جواز النظر الى وجه الاجنبية فان اكثر الاحكام انما خرجت سؤالا وجوابا في الرجال مع حكهم فيها بالعموم للنساء إلا مع ظهور ما يوجب التخصيص ، ويؤيده ما رواه في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (١) « انه كره أن يصلي الرجل ورجل ببن يديه قائم » .

ولما الثالث فلم اقف له على دليل . والقول بالكراهة في هـذين الموضمين الاخيرين منقول عن ابي الصلاح واعترف المتأخرون بعدم الوقوف له على دليل فيها حتى ان المحقق في الممتبر أنما التجأ الى انه احد الاعيان فلا بأس باتباع فتواه . وضن قد اثبتنا لك دليل الاول منها . واما الثاني فلم نقف له على دليل . واما كلام المحقق هنا فلا يخنى ما فيه سيا مع ما علم من مناقشته للشيخ وامثاله في طلب الادلة وصحتها متى لم يصل اليه الدليل بل يناقشهم مع وجود الادلة بزعم ضعفها ولم نره يعتمد على مجرد التقليد وحسن الظن بمن تقدمه من الاعيان إلا في هذا المكان والله العالم .

(المسألة الحامسة) - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في استحباب السترة بضم السين المصلي في قبلته ونقل عليه في المنتهى الاجماع عن كافة أهل العلم .

وقد دل على ذاك جملة من الاخبار: منها _ ما رواه الشيخ والكليني عن ابي بصير عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « كان طول رحل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذراعان وكان اذا صلى وضعه بين يديه بستتر به ممن يمر بين يديه » .

وما روياه فى الصحيح عن معاوية بن وهب عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) مجمل العنزة بين يديه اذا صلى ، افول : والعنزة بفتح العين المملة وتحريك النون وبعدها زاى : عصاة فى اسفلها حربة .

⁽١) مستدرك اوسائل الباب ، من مكان المصلى

⁽٢) و(٣) الوسائل الباب ١٧ من مكان المصلى

وفي الصحاح انها أطول من العصا واقصر من الرمح

وما رواه في التهذيب عن غياث عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآله) وضع قلنسوة وصلى اليها ﴾ .

وعن السكوني عن جعفر عن اببه عن آبائه (عليهم السلام) (٢) قال: « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) اذا صلى احدكم بارض فلاة فليجعل بين يدبه مثل وقرة الرحل فان لم يجد فحجراً فان لم يجد فسها فارف لم يجد فليخط في الارض بين يديه » قال في الوافى : « مثل و فرة الرحل » يعني بتلك المائلة ارتفاعه من الارض .

وعن محمد بن اسماعيل في الصحيح عن الرضا (عليه السلام) (٣) ﴿ في الرجل يصلى ? قال بكون بين يديه كومة من تراب او يخط بين يديه بخط ﴾ .

وعن عبدالله بن ابي يعفور في الموثق (٤) قال : ﴿ سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل هل يقطع صلاته شي منا بمر به ? فقال لا يقطع صلاة المسلم شي ولكن ادرأوا ما استطعم » .

وعن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (ه) قال: « لا يقطع الصلاة شي كاب ولا حمار ولا امرأة وأكن استتروا بشي فان كان بين يديك قدر دراع رافع من الارض فقد استترت » .

وما رواه في الكافي عن علي رفعه عن محمد بن مسلم (٦) قال : « دخل أبو حنيفة على ابي عبدالله (عليه السلام) فقال له رأيت ابنك موسى يصلي والناس بمرون بين يديه فلا ينهاهم وفيه ما فيه فقال أبو عبدالله (عليه السلام) ادعوا لي موسى فدعي فقال يا بني أن ابا حنيفة يذكر انك كنت تصلي والناس بمرون بين يديك فلم تنهم ? فقال نعم يا ابت ان الذي كنت اصلي له كان اقرب الي منهم يقول الله تعالى : « ونحن اقرب اليه من حبل

⁽١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٧ من مكان المصلى

⁽٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٩ من مكمان المصلى

الوريد » (١) قال فضمه ابو عبدالله (عليه السلام) الى نفسه ثم قال بابي انت واي يا مستودع الاسرار » قال في الكافي : وهذا تأديب منه (عليه السلام) لا انه ترك الفضل . قال في الوافي بعد نقل ذلك عنه : اقول ليس في الحديث انه (عليه السلام) ترك السترة وأيما فيه أنه لم ينه الناس عن المرور فلمله لا يلزم نهي الناس بعسد وضع السترة وأيما اللازم حينئذ حضور القلب مع الله تعالى حتى يكون جامعاً بين التوقير الظاهر للصلاة والتوقير الباطن لها ولهذا ادب (عليه السلام) أبا حنيفة بذلك وكان هذا هو المراد من كلام صاحب الكافي .

وما رواه في التهذيب عن سفيان بن خالد عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) (انه كان يصلي ذات يوم أذ مر رجل قدامه وأبنه موسى (عليه السلام) جالس فلما انصرف قال له أبنه يا أبت ما رأيت الرجل مر قدامك ? فقال يا بني أن الذي أصلي له أقرب إلى من الذي مر قدامي » .

وروى في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي وامامه شي عليه ثياب ? قال لا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي والسراج موضوع بين يديه في قال لا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي والسراج موضوع بين يديه في القبلة ? قال لا يصلح له ان يستقبل النار . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي وامامه حار واقف ? قال بضع بينه وبينه عودا او قصبة او شيئا يقيمه بينها ويصلي لا بأس . قلت فان لم يفعل وصلي أيعيد صلاته او ما عليه ? قال لا يعيد صلاته وليس عليه شي وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي وامامه النخلة وفيها حلها ? قال لا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في الكرم وفيه حمه ؟ قال لا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في الكرم وفيه حمه ؟ قال لا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في الكرم وفيه حمه ؟ قال لا بأس . وسألته عن الرجل

⁽١) سورة ق ، الآية ١٥ (٧) الوسائل الباب ١١ من مكان المصلي

⁽٣) الوسائل الباب ١١ و ٢٠ و ٣٧ و ٤٣ من مكان المصلى

يكون في صلاته هل يصلح له ان تبكون امرأة مقبلة بوجهها عليه فى القبلة قاعدة او قائمة ? قال يدرأها عنه قان لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته ، وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلى وامامه شي من الطير ? قال لا بأس » .

وروى فى كتاب التوحيد بسنده عن منيف مولى جعفر بن محمد (١) قال : «حدثني سيدي جعفر بن محمد عن ابيه عن جده (عليهم السلام) قال كان الحسن بن علي بن ابي طالب (عليهم السلام) ـ وفي نسخة الحسين بدل الحسن ـ يصلي فمر بين يديه رجل فنهاه بعض جلسائه فلما انصرف من صلاته قالله لم نهيت الرجل ? فقال يا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله)خطر فى ما بينك و بين الحراب . فقال ويحك ان الله عز وجل اقرب الي من ان يخطر في ما بيني و بينه احد » .

اقول: وتحقيق الكلام في هذا المقام يقع في مواضع: (الاول) ـ قد استفاضت هذه الاخبار باستحباب السترة المصلي والظاهر ان الغرض منها منع المرور من بين يدي المصلي لثلا يشغل فكره عن اقباله على صلاته فكأ نها بمنزلة تحجير المكان عن غـيره، ولهذا انه يجوز دفع الماركما بأتي ان شاء الله تعالى ولو استلزم اذاه اما اذا لم يضع السترة ولم يحجر الموضع بذلك فليس له ذلك، وظاهر الاخبار الدالة على قول الأنه (عليهم السلام) « ان الذي اصلي له اقرب من الذي يمر فدامي » ونحوه مما اشتملت عليه تلك الاخبار هو عدم السترة يومئذ، وفيه ايماء الى ان الغرض من السترة ـ وهو عدم توزع الفكر بمرور المار ـ انما هو بالنسبة الى من لم يكن فكره في حال الصلاة مستفرقا مع الله الفكر بمرور المار ـ انما هو بالنسبة الى من لم يكن فكره في حال الصلاة مستفرقا مع الله سبحانه وليس في قلبه شي سواه في تلك الحال المعالة عنه شاغل ـ حتى انه روى (٢) « ان السهام التي ثبنت في بدن امير المؤمنين ولا يشغله عنه شاغل ـ حتى انه روى (٢) « ان السهام التي ثبنت في بدن امير المؤمنين

⁽١) الوسائل الباب ١٦ من مكان المصلى

⁽٧) فى اسرارالشهادة ص ١٠٥٥طبعة ١٣٩٩ ما ملخصه: ان اميرالمؤدنين (ع) اصابت رجله نبلة فى غزوة صفين واستحكمت قيها فلم يطق اخراجها فاخرجت منه فى حال السجود ولم يحس بذلك اصلا.

(عليه السلام) من الحرب أنما كانت تمزع وقت الصلاة الهدم أحساسه بذلك ٢ ـ فلا تستحب بالنسبة اليه لهدم ما يترتب عليها فانه حاصل بدونها إلا أن الظاهر تخصيص هذه المرتبة بهم (عليهم السلام) ومن قرب منهم وقد تقدم خبر آخر بهذا المهنى فى مسألة كراهة استقبال النار (١) ويعضده مرفوعة عرو بن أبراهيم الهمداني المتقدمة أيضاً (٢) (لا يقال) أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يستتر كا دلت عليه الاخبار المتقدمة (لانا نقول) أنه (صلى الله عليه وآله) كان مكلماً بتشريع الشرائع وسن السنن والواجبات وتعليم الناس فلا منافاة والجلة فان المهي عن الصلاة بدون السترة مخصوص بالفرد الاول والتجويز بالفرد الثاني ، وبذلك يظهر ما في كلاي صاحب الكافي والوافي من التكلف الذي لا ضرورة تلجيء اليه .

(الثاني) — قد دل خبر علي بن جعفر المذكور على استحباب السترة اذا صلى وفى قبلته حمار ولم يذكره احد من الاصحاب فى ما اعلم ، إلا ان الصدوق في الفقيه روى ذلك عن علي بن جعفر ايضاً مع جملة من هذه السؤالات ، وهو يؤذن بقوله بذلك بنا، على ما قدمه في صدر كتابه من انه لا يذكر فيه إلا ما يفتى به ويحكم بصحته .

(الثالث) — الظاهر من هذه الاخبار استحباب الارتفاع في السترة بان تكون عنزة ونحوها ولو قدر ذراع فيرتفع عن الارض وهكذا الى ان ينتهى الى مجرد الخط في الارض ، والعلة في ذلك ظهور امارة التحجير فيكلما كابنت ارفع كانت اظهر للناظر والمارين ، هذا اذا كان في فضاء من الارض ولو صلى في مسجد أو بيت قرب من حائطه . ونقل عن الجعني أن الاولى بلوغ السترة ذراعا فما زاد .

(الرابع) - يستحب الدنو من السترة ، قال فى الذكرى : يستحب الدنو من السترة لما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) « اذا صلى احدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان صلائه » وقدره ابن الجنيد بمربض الشاة لما صح من خبر سهل (١) ص ١٣١ (٢) ص ٢٩٨ عن الى داود

الساعدي (١) قال : « كان بين مصلى النبي (صلى الله عليه وآله) وبين الجدار ممر الشاة » انتهى وقدره بعض الاصحاب (رضوان الله عليهم) بمر بض عنز الى مربط فرس ، و نسبه فى المدارك الى الاصحاب مؤذنا بعدم وجود الدايل عليه مع انه روى الصدوق في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : ه اقل ما يكون بينك و بين القبلة مربض عنز واكثر ما يكون مربط فرس » ويؤيد ما ذكره فى الذكرى ما رواه فى كتاب دعائم الاسلام عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) قال : « اذا قام احدكم فى الصلاة الى سترة فليدن منها فان الشيطان بمر بينه و بينها وحد فى ذلك كمر بض الثور » .

(الحامس) — قال في الذكرى: اذا نصب بين يديه عنزة او عوداً لم يستحب الانحراف عنه يميناً ولا شمالا قاله في التذكرة ، وقال ابن الجنيد بجمله على جانبه الايمرولا يتوسطها فيمجملها مقصده تمثيلا بالكمبة ، وقال بعض العامة ليكن على الايمن او على الايسر . انتهى . اقول المفهوم من ظواهر الاخبار المتقدمة هو المحاذاة لها وما ذكره ابن الجنيد لا نعرف له وجها .

(السادس) — قال في الذكرى: سترة الامام سترة لمن خلفه لان النبي (صلى الله عليه وآله) لم يأمر المؤتمين بسترة (٤) ولان ظهر كل واحد منهم سترة لصاحبه . اقول: تعليله الثاني اتما يجري في الصف الثاني وما بعده نعم الاول منها ظاهر العموم ولو الواحد الذي يقوم بجنب الامام .

(السابع) — قال العلامة : لو كانت السترة مفصوبة لم يحصل الامتثال لعدم الاتيان بالمأمور به شرعا . واعترضه في الذكرى بانه يشكل بان المأمور به الصلاة الى السترة وقد حصل وغصبيتها امر خارج عن الصلاة كالوضوء من الاناء المفصوب . اما

⁽١) صحيح مسلم ج ٤ ص ٧٧٥ (٧) الوسائل الباب ١٧ من مكان المصلى

⁽w) مستدرك الوسائل الباب A من مكان المصلى (٤) صحيح البخاري ج ١ ص ١٠١

لو كانت نجسة لم يضر إلا مَع نجاسة ظاهرة . انتهى . اقول : ما ذكره في رد كلام الملامة جيد . واما ما ذكره من استثناه النجاسة الظاهرة فلا اعرف له وجها إلا ان كان خبر الفضيل بن يسار المتقدم في مسألة كراهة استقبال الفائط ومورده الفائط ولا عموم فيه ينهض بالدلالة ، او اخبار نز الكنيف والبالوعة وهي كذلك خاصة ، إلا ان يستنبط منها العموم لجميع النجاسات باي نحو كانت . ونقل في الذكرى عن ابي الصلاح في جملة ما عده مما يكره الصلاة اليه النجاسة الظاهرة ونحوه في المقنعة ، والظاهر انه جرى هنا على ذلك .

(الثامن) — قال في لذكرى ايضاً: يستحب دفع المار بين يديه لقوله (عليه السلام) (١): هلا يقطع الصلاة شي فادر أوا ما استطعتم اقول: الاستدلال بالخبر المذكور مبني على ان معناه كما فهمه هو وغيره من الامر بدفع المار يعني ادفعوا المار بما استطعتم من اشارة او رعي شي أو دفع باليد او تحو ذلك ، والظاهر عندي أنما هو الدفع بجعل السترة فهو كناية عن الامر بالسترة بمعنى ادفعوا ضرر مروره بالاستتار بالسترة فانها متى وضعت لم يمر بينها وبين المصلي ، ويظهر هذا المهنى من رواية ابي بصير المتقدمة للتضمنة انه لا يقطع الصلاة شي كاب ولا حمار ... الحديث .

(التاسع) — قال فى السكتاب الذكور : لو احتاج فى الدفع الى الفتال لم يجز ورواية ابي سعيد الحدري وغيره عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) ﴿ فَانَ ابِي فَلَيْقَاتُلُهُ فَانَا هُ وَسَعَانُ ﴾ لتفليظ او يحمل على دفاع مفلظ لا يؤدى الى حرج ولا ضرر . أقول : الظاهر أن ما نقل من خبر الحدري أنما هو من طريق العامة أذ لم نجده في اخبارنا نعم روى في كتاب دعائم الاسلام عن علي (عليه السلام) (٣) ﴿ انه سئل عن المرور

⁽۱) ص ۲۳۹ (۲) صحیح البخاری ج ۱ ص ۱۰۳

 ⁽٣) مستدرك الوسائل الباب γ من مكان المصلى . و ليس فيه , و لو قاتلته , نعم هو موجودنى البحارج ١٨ الصلاة ص ١١٩ .

بين يدي المصلى فقال لا يقطع الصلاة شي ولا تدع من يمر بين يديك ولو. قاتلته ، والظاهر حمله على ما ذكره (قدس سره) من التغليظ والمبالغة في الدفع .

(العاشر) — قال ايضاً: هل كراهة المرور وجواز الدفع مختص بمن استتر او مطلقاً ? نظر من حيث تقصيره وتضييعه حق نفسه وفي كثير من الاخبار التقييد بما اذا كان له سترة ثم لا يضره ما يمر بين بديه ، ومن الحلاق باقي الاخبار . ويمكن ان يقال بحمل المطلق على المقيد . اقول : الوجه انما هو الاول كما اشر نا اليه ومطلق الاخبار محمول على مقيدها كما ذكره فانه مقتضى القاعدة في هذا الباب . والله العالم .

(السألة السادسة) — المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) أنه لايجوز السجود اختياراً إلا على الارض او ما انبتت مما لا يؤكل ولا يلبس عادة، ولم يستثنوا من هذه القاعدة إلا القرطاس، ونقل عن المرتضى في المسائل الموصلية كراهة السجود على ثياب القطن والكتان وفي الصباح وافق الاصحاب، وبدل على الاول الاخيار المستفيضة:

ومنها _ ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « شممته يقول السجود على ما انبتت الارض إلا ما اكل او ابس ، وعن الفضل ابي العباس (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) لا يسجد إلا على الارض او ما أنبتت الارض إلا القطن والـكتان » .

وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « قلت له اسجد على الزفت بعني القير ? فقال لا ولا على الثوب الـكرسف ولا على الصوف ولاعلى شي من الحيوان ولا على طعام ولا على شي من من الرياش » .

وعن هشام بن الحكم في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال له :

⁽١) و(٢) و(٤) الوسائلاالباب ، من ما يسجد عنيه

 ⁽٣) الوسائل الباب ٧ من ما يسجد عليه

اخبرني عما يجوز السجود عليه وعمالا يجوز ? قال السجود لا يجوز إلا على الارض او على ما انبئت الارض إلا ما اكل او لبس » .

وروى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن هشام بن الحكم (١) قال: ﴿ قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اخبرني عما يجوز السجود عليه وعما لا يجوز ? قال السجود لا يجوز إلا على الأرض او ما انبتت الارض إلا ما اكل او ابس ، فقلت له جعلت فداك ما العلة في ذلك ? قال لان السجود هو الخضوع لله عز وجل فلا ينغي ان يكون على ما يؤكل ويلبس لان ابناه الدنيا عبيد ما يأكلون ويابسون والساجد في سجوده في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي ان يضع جبهته في سجوده على معبود ابناه الدنيا الذين اغتروا بغرورها. والسجود على الارض افضل لانه ابلغ في التواضع والخضوع لله عز وحل »

وروى في كتاب الخصال عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « قال امير المؤمنين (عليه السلام) لا يسجد الرجل على كدس حنطة ولا على شعير ولا على لون مما يؤكل ولا يسجد على الخبز » .

وعن الاعمش عن الصادق (عليه السلام) ٣, قال : « لا يسجد إلا على الارض او ما انبتت الارض إلا المأكول والقطن والـكتان » .

وقال الرضا (عليه السلام) في كتاب الفقه (٤) : «كلشي يكون غذا الانسان في المطعم والمشرب من التمر والكثر فلا يجوز الصلاة عليه ولا على ثياب القطن والكتان والصوف والشعر والوبر ولاعلى الجلد إلا على شي لا يصلح اللبس فقط وهو مما يخرج من الارض إلا ان تكون في حال ضرورة ».

وقال ايضاً في الكتاب المذكور: « اذا سجدت فليكن سجودك على الارض او على شي بنبت من الارض مما لا يلبس ، ولا تسجد على الحصر المدنية لان سيورها من جلود ، ولا تسجد على شعر ولا على و بر ولا على صوف ولا على جلد ولا على ابريسم ولا (١) و (٢) الوسائل الباب، من ما يسجد عليه (٤) البحار ج٨ . الصلاة ص٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٧

على زجاج ولا على ما بلبسه الانسان ولا على حديد ولا على الصفر ولا على الشبه ولا على النحاس ولا على الريش ولا على شي من المنحاس ولا على الريش ولا على شي من الجواهر وغيره مر الفنك والسمور والحواصل والثمالب ولا على بساط فيه الصور والتماثيل. وان كانت الارض حارة تخاف على جبهنك ان تحرق او كانت ليلة مظلمة خفت عقربا او حية او شوكة او شينا يؤذيك فلا بأس ان تسجد على كمك اذا كان من قطن او كتان ».

اذا عرفت ذلك فاعلم ان تحقيق البحث في هذه المسألة يتوقف على بسطه في مقامات (الاول) الظاهر أنه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في استثناء القرطاس من هذا الحركم في الجملة بل نقل شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الاجماع على استثنائه مطلقاً.

ويدل عليه مضافا الى ذلك صحيحة علي بن مهزيار (١) قال : « سأل داود بن فرقد ابا الحسن (عليه السلام) عن الفراطيس والـكواعد المـكتوب عليها هل يحوز السجود عليها ام لا ? فكتب يجوز » .

وصحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) « أنه كره أن يسجد على قرطاس عليه كتابة » وافظ الكراهة هنا مراد به المعنى المشهور لما دل عليه الخبر السابق من الجواز .

وصحيحة صفوان الجمال (٣) قال : « رأيت ابا عبدالله (عليه السلام) في المحمل يسجد على القرطاس واكثر ذلك يومى أيماء » والظاهر أن المعنى في هذا الحبر أنه حيث كانت صلاته (عليه السلام) في المحمل وقت السير فريما تمدكن من السجود فيضع جبهته على القرطاس وريما لا يتمكن فيومى السجود أيماء .

واطلاق هذه الاخبار يقتضي جواز السجود على الفرطاس مطلعاً سواء أنجذ (١) د (٣) و (٣) الوسائل الباب ٧ من ما يسجد عليه من القطن او الابريسم او غيرها و نقل عن العلامة في التدكرة انه اعتبر فيه كونه مأخوذاً من غير الابريسم لانه ايس بارض ولا من نبتها ، ويظهر من الشهيد في كتبه الثلاثة التوقف والاستشكال في السجود على القرطاس بقول مطلق حيث قال في كتاب البيان : ويجوز على القرطاس المتخذ من النبات ويشكل باجزا النورة . وقال في المدروس : ولا بأس بالقرطاس ويكره المكتوب للقارى المبصر ولو اتخذ القرطاس من القطن او الكتان او الحرير لم يجز . وقال في كتاب الذكرى بعد ذكر روايتي داود ابن فرقدوصفوان : وفي النفس من القرطاس شي من حيث اشهاله على النورة المستحيلة إلا ان ان قول الغالب جوهر القرطاس او نقول جمود النورة يرد اليها اسم الارض ، الى ان قال : فرع - الاكثر اتخاذ القرطاس من القنب فلو اتخذ من الابريسم فالظاهر المنع إلا ان فرع - الاكثر اتخاذ القرطاس من القنب فلو اتخذ من الابريسم فالظاهر المنع إلا ان يقال ما اشتمل عليه من اخلاط النورة مجوز له . وفيه بعد لاستحالتها عن اسم الارض يقال ما اشتمل عليه من اخلاط النورة عجوز له . وفيه بعد لاستحالتها عن اسم الارض ولو اتخذ من القطن والمحكتان امكن بناؤه على جواز السجود عليها وقد سلف .

اقول: الظاهر ان ما تكلفه هذان الفاضلان في المقام - بارتكاب تخصيص اخبار القرطاس بالمتخذ مما يجوز السجود عليه كما يعطيه قوله في التذكرة في تعليل المنع من السجود على المتخذ من الابريسم بانه ليس بارض. وقوله في الذكرى في المتخذ من القطن والمكتان بيناه ذلك على جواز السجود عليها سمنشأه الجمع بين اخبار المنع من السجود على غير الارض وما انبت ما لم يكن مأكولا ولا ملبوساً وبين اخبار القرطاس بارجاع اخبار القرطاس الى تلك الاخبار وتقييدها بها ، وهو مما لا يسمن ولا ينتي من جو ع وذلك فانه لا ريب أن القرطاس قد خرج عن تلك الاشياء المتخذ منها كائمة ما كانت الى حقيقة اخرى فلا يفيد كونه متخذاً مما يصح السجود عليه فائدة ، ألا ترى انه قد المتنع السجود على المعادن وان كان اصلها الارض باعتبار الحيلولة والانتقال من الارضية الى حقيقة اخرى والقرطاس لا يصدق عليه انه ارض ولا ما انبتت ، وكونه الارضية الى حقيقة اخرى والقرطاس لا يصدق عليه انه ارض ولا ما انبتت ، وكونه كان قبل الاستحالة الى هذه الحقيقة مما يسجد عليه لا يجدى نفعاً وإلا لجاز السجود

على المعادن بالتقريب المذكور . والحق أنما هو استثناء القرطاس بهذه الاخبار من القاعدة المستفادة من تلك الاخبار ، وجميع ما ذكر اه تقييد للنصوص من غير دليل واضح ولا برهان لائم فلا ينبغي أن يلتفت اليه ولا يحرج في مقام التحقيق عليه .

أذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد صرح الاصحاب بكراهة السجود على القرطاس المكتوب وعليه تدل صحيحة جميل المتقدمة إلا أنه يشترط في صحة السجود عليه متى كان مكتوباان يفعالسجود على مكازخال منالكتابة اذا كانالكتوببه مما لايصح السجود عليه ولا فرق في ذلك بين القارى والامي، ونقل عن الشيخ في البسوط وابن ادريس تخصيص الكراهة بالقارئ البصير كما تقدم في عبارة الدروس وانه لا يكره في حق الامي ولا في حق القارئ ً الذي لا يبصر ، واطلاق النص يرده .

(الثاني) - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) المنع من السجود على القطن والكتان سواء كان قبل النسج او بعده بل قال في المختلف انه قول عامائها أجمم، وخالف في ذلك المرتضى في المسائل الموصلية مم أنه ذهب في الجمل والانتصار الى المنع ونقل فيه اجماع الطائفة ، وظاهر المحقق في المعتبر البيل الى الجواز على كراهية · ايضًا ، رهو ظاهر المحدث الكاشاني في الوافي ايضًا كما ستقف عليه .

ونقل عن المرتضى أنه احتج على ذلك بأنه لو كان السجود على الثوب المنسوج من القطن والـكتان محرما محظورا لجري في القبيح ووجوب أعادة الصلاة واستثبافها مجرى السجود على النجاسة ومعلوم ان احداً لا ينتهي الى ذلك. ولا يخفي ما فيه .

نعم يدل على ذلك جملة من الاخبار عنهم (عليهم السلام) وكار الاولى الاستدلال بها في المقام دون هذه التخريجات الغثة التي تمجها الافهام :

ومنها ـ ما رواه الشيخ عن داود الصرمي (١) قال : « سألت ابا الحسن الثالث (عليه السلام) هل مجوز السجود على الـكمتان والقطن من غير تقية ? فقال جائز » .

⁽١) الوسائل الباب ٢ من ما يسجد علمه

وعن منصور بن حازم عن غير واحد من اصحابه (١) قال : « قلت لابي جمفر (عليه السلام) انا نكون بارض باردة بكون فيها الثلج أفذ سجد عليه ? قال لا واكن أجمل بينك و بينه شيئاً قطنا أو كتاناً » .

وعن الحسين بن علي بن كيسان الصنعاني (٢) قال : « كتبت الى ابي الحسن الثالث (عايه السلام) اسأله عن السجود على القطن والكتان من غير تقية والاضرورة فكتب الى : ذلك جائز ،

وعن ياسر الحادم (٣) قال : « مر بي ابو الحسن (عليه السلام) وانا أصلي على الطبري (٤) وقد القيت عليه شيئًا اسجد عليه فقال لي مالك لا تسجد عليه أليس هو من نبات الأرض ؟ » .

واجاب الشيخ عن جميع هذه الاخبار بالحل على حالة الضرورة أو التقية (٥) ورده المحقق في المعتبر بان في رواية الصنعا في التنصيص على الجواز مع انتفاء التقية والضرورة واستحسن حمل الاخبار المانعة على السكر اهة . قال في المدارك : وهو محتمل لسكن هذه الاخبار لا تخلو من ضعف في سند أو قصور في دلالة فلا تصلح لمعارضة الاخبار الصحيحة الدالة بظاهرها على المنع المؤيدة بعمل الاصحاب ، وظاهره الميل الى ما ذكره في المعتبر لولا ضعف روايات الجواز ، والمحدث الكاشاني في الوافي بعد أن نقل حمل الشيخ (قدس سره) لم وايات الجواز استبعده وقال : والاولى أن يحمل النهي عنها على السكراهة .

اقول وبالله التوفيق : لا يخني ان ما ذكره الشيخ (قدس سره) هنا من الجمع

⁽١) الوسائل الباب ٤ من ما يسجد عليه

⁽٢) و (٣) الوسائل الباب ٧ من ما يسجد عليه

⁽ع) الطبري ثوب ينسب الى طبرستان او طبربة بانفتح محلة من واسط. قال فى الواق ذيل هذا الخبر : الطبري كما نه كان من القطن او السكستان كما يظهر من الاستبصار . انتهى . منه (قدس سره) . (٥) ارجع الى التعليقة رقم (١) ص ٥١

بين الاخبار محمل هذه الاخبار المجوزة على التقية أو الضرورة حمل حيد، أما بالنسبة الى التقية فلما استفاض عنهم (عليهم السلام) من عرض الاخبار في مقام الاختلاف على مذهب العامة والاخذ بخلافهم والجواز مذهب العامة (١) منغير اشكال ، ويعضد ذلك صحة الاخبار الدالة على التحريم وتكاثرها عموماً وخصوصاً واعتضادها بعمل الطائفة قديمًا ودعوى الاجماع في المقام. واما ما ذكره في المعتبر من أن رواية الصنعاني نصت على الجواز مع انتفاء التقية والضرورة فليس بشي ً لان المفهوم من الاخبار على وجـــه لا يعترية الانكار انهم أنما بجيبون على ما يرونه من المصلحة لا بما يربد السائل فربما تركوا الجواب بالكلية وربما اجانوا بالتقية وربما اجانوا بما فيه النباس واشتباه لايستفاد منه معنى ظاهر بالكلية ، وقد ورد عنهم(عليهم السلام) (٢) « ازالله سبحانه قد فرض عليكم السؤال ولم يفرض علينا الجواب بلذلك الينا انشئا اجبنا وانشئنا لم نجب «وبالجلة فان مجرد طلب السائل لان يكون الجواب لا على وجه التقية لا يوجب حمل الجواب على ما طلبه لما عرفت ، وبؤيد الحمل على التقية قوله (عليه السلام) في صحيحة على بن يقطين(٣) : « لا بأس بالسجود على الثياب في حال التقية ﴾ وأما الحمل على الضرورة فلما تقدم من كلام، (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي ونحوه ما رواه علي بن جعفر في كتابه والحيري فيقربالاسناد عنه عن اخيه موسى (عليه السلام) (٤) قال : ﴿ سَأَلَتُهُ عن الرجل يؤذيه حر الارض في الصلاة ولا يقدر على السجود هل يصلح له أن يضع ثوبه اذا كان قطنًا او كتانًا ? قال اذا كان مضطراً فليفعل » وفي كثير من الأخبارالآتية ما يدل على ذلك . والله العالم .

(الثالث) — لا خلاف ولا اشكال في جواز السجود على ما منعت منه الاخبار المتقدمة في حال التقية والضرورة لسقوط التكليف في الحالين المذكورين وعلى ذلك

⁽١) الفقه على المذاهب الاربعة قسم العبادات ص ١٦١

⁽٢) اصولاالـكافي ج١ص٠١٦ (٣) ص٢٥٢ (٤) الوسائل الـاب ٤من ما يسجد علميه

أيضاً دات الاخبار المتكاثرة:

ومنها ـ ما رواه الشيخ في الصحبح عن علي بن يقطين (١) قال : « سألت ابا الحسن الماضي (عليه السلام) عن الرجل يسجد على المسح والبساط ? قال لا بأس اذا كان في حال التقية » ورواه ايضاً في موضع آخر (٢) وزاد « ولا بأس بالسجود على الثياب في حال التقية » .

ومنها ـ ما تقدم في كلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي وكذا صحيحة على من جعفر المتقدمة.

ومنها _ ما رواه الشبخ عن ابي بصير (٣) قال : « سأات ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يسجد على المسح ? فقال اذا كان في تقية فلا بأس » .

وعن عيينة بياع القصب (٤) قال: « قلت لايي عبدالله (عليه السلام) ادخل المسجد في اليوم الشديد الحر فاكره ان اصلي على الحصى فابسط ثوبي فاسجد عليه ? قال نعم ليس به بأس » .

وعن القاسم بن الفضيل (٥) قال : « قلت للرضا (عليه السلام) جعلت فداك الرجل يسجد على كه من اذى الحر والبرد ? قال لا بأس به ».

وعن احمد بن عمر (٦) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يسجد على كم قيصه من اذى الحر والبرد او على ردائه اذا كان تحته مسح او غيره مما لا يسجد علمه ? فقال لا بأس به » .

وعن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) (٧)قال: « قلت له أكون في السفر فتحضر الصلاة واخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع ? قال تسجد على بعض أو بك. قلت ليس علي ثوب يمكنني أن أسجد على طرفه ولا ذيله ? قال أسجد على ظهر كفك فأنها أحد المساجد » .

⁽١) و(٢) و(٣) الوسائل|اباب ٣ من ما يسجد عليه .

 ⁽٤) و(٥) و(٦) و (٧) الوسائل الباب ٤ من ما يسجد عليه .

وروى الصدوق فى كتاب العلل عن ابي بصير (١) قال : « فلت لابي عبدالله (عليه السلام) جعلت فداك الرجل يكون فى السفر فيقطع عليه الطريق فيبقى عرياناً فى سراو بل ولا يجد ما يسجد عليه يخاف ان سجد على الرمضاء احرقت وجهه ? قال يسجد على ظهر كفه فانها احد المساجد » قال فى الوافي : العل المراد ان كفك احد مساجدك على الارض فاذا وضعت جبهتك عليها صارت موضوعة على الارض بتوسطها .

ويستفاد من رواية ابي بصير الاولى تصريحاً ومن الثانية تلويحاً انه لا ينتقل الى السجود على بدنه إلا مع تعذر الثياب ، وبذلك ايضاً صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله علمهم) قال في الشرائع : ولا يسجد على شي من بدنه فان منعه الحرعن السجود على الارض سجد على ثوبه فان لم يمكن فعلى كفه .

(الرابع) - ينبغي ان يعلم ان ما دلت عليه الاخبار المتقدمة من المنع من السجود إلا على الارض او ما انبتت انما هو بالنسبة الى مسجد الجبهة خاصة لا غيرها من المساجد فانه يجوز وقوعها على اي شي كان، والظاهر ان الحسكم بذلك اجماعي .

وعليه يدل من الاخبار ما رواه في السكافي في الصحيح او الحسن عن الفضيل ابن يسار وبريد بن معاوية عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال: « لا بأس بالقيام على المصلى من الشعر والصوف اذا كان يسجد على الارض، فان كان من نبات الارض فلا بأس بالقيام عليه والسجود عليه » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر عن إخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن فراش حرير ومثله من الديباج ومصلى حرير ومثله من الديباج يصلح للرجل النوم عليه والتكائة والصلاة ? قال يفترشه ويقوم عليه ولا بسجد عليه »

⁽١) الوسائل الباب ؛ من ما يسجد عليه (٣) الوسائل الباب ، من ما يسجد عليه

⁽٣) الوسائل الباب ١٥ من لباس المصلي

وروى في الكافي عن الحلبي (١) قال : « قال أبو عبدالله (عليه السلام) دعا ابي بالحرة فابطأت عليه فاخذ كفاً من حصباء فجمله على البساط ثم سجد » .

وعن حمران في الصحيح عن احدها (عليهما السلام) (٢) قال : « كان ابي يصلي على الحزة بجملها على الطنفسة ويسجد عليها فاذا لم تكن خمرة جعل حصى على الطنفسة حيث يسجد » افول : الطنفسة بتثليث الطاء والفاء بساط له خمل ، والحزة بضم الحاء المعجمة واسكان الميم سنجادة صفيرة ، قال في كتاب مجمع البحرين : قد تكرر في الحديث ذكر أخرة والسجود عليها وهي بالضم سجادة صفيرة تعمل من سعف النخل و تزمل بالحيوط وفي النهاية هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده ولا يكون خمرة إلا هسندا المقدار . ومنه كان ابي يصلي على الحزة بضعها على الطنفسة . انتهى . وقال في النهاية : وفي حديث ام سلمة « قال لها وهي حائض ناوليني الحزة » هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير او نسجية خوص ونحوه من النبات ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار ، وشميت خمرة لان خيوطها مستورة بسعفها ، وقسد تكررت في الحديث وهكذا فسرت ، وقد جاه في سنن ابي داود عن ابن عباس قال : هي الحديث وهكذا فسرت ، وقد جاه في سنن ابي داود عن ابن عباس قال : هي الحديث وأرة فاخذت تجر الفتيلة فجاه تبها فالقتها بين بدي رسول الله (صلى الله عليه و اله) على الحرة التي كان قاعداً عليها فاحرقت منها مثل موضع درهم » قال وهذا صريح في اطلاق الحزة التي كان قاعداً عليها فاحرقت منها مثل موضع درهم » قال وهذا صريح في اطلاق الحزة التي كان قاعداً عليها فاحرقت منها مثل موضع درهم » قال وهذا صريح في اطلاق الحزة التي كان قاعداً عليها فاحرقت منها مثل موضع درهم » قال وهذا

افول: بقي هنا شي وهو آنه قد تقدم في كلام الرضا (عليه السلام) في كتاب الفقه النهي عن السجود على الحصر المدنية لان سيورها من جلود، والمراد منها الحمرة لما رواه في الكافي والتهذيب عن علي بن الريان (٣) قال: «كتب بعض اصحابنا بيد

⁽١) ور٧) الوسائل الباب ٧ من ما يسجد عليه

⁽٣) الفروع ج ١ ص ٩٧ والتهذيب ج ١ ص ٣٧٣ و في الوسائل في الباب ١١ من ما يسجد عليه

ابراهيم بنعقبة اليه ـ يعني ابا جعفر (عليه السلام) ـ يسأله عن الصلاة على الحرة المدنية فكتب: صلفيها ماكان معمولا بخيوطة ولا تصل على ماكان معمولا بسيورة. قال فتوقف اصحابنا فانشدتهم بيت شعر له (تأبط شرا) العدواني (١) « فكا نها خيوطة ماري تفار وتمتل » وماري كان رجلا حبالا يعمل الحيوط » وظهر هذين الحبرين النهي عن الحمرة المدنية لانها تعمل بالسيور وهي الجلود مع ان الظاهر ان ما تعمل به من سيور او خيوط يكون مستوراً بسعف النخل الذي تعمل منه فالسجود أيما بقع على السعف ، ولعل بناه الفرق في رواية على بن الريان على ان ما يعمل بالحيوط تكون الحيوط فيه مستورة بالسعف واما ما يعمل السيور فانها تظهر بين السعف او أغطى على السعف فلا يقع السجود على السعف بالكلية فيكون النهي محمولا على التحريم ، اولا يحصل الجزء الاكل من السجود فيكون النهي جواز السجود عليها ولو عملت بسيور فان كانت مغطاة بحيث تقع الجبهة على الحوص صبح جواز السجود عليها ولو وقعت على السيور لم يجز وعليه دلت رواية ابن الريان . واطلق في المحمولة بالحيوط ، انتهى . وظنى ان ما ذكرناه من المنصل اظهر .

(الحامس) اختلفت الرواية في جواز السجود على القير فني صحيحة زرارة المتقدمة النهي عن ذلك ، وروى الشيخ في التهذيب عن محمد بن عرو بن سعيد عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (٢) قال: « لا تسجد على القير ولا على القفر ولا على الصاروج » ورواه الكليني مثله إلا انه ترك ذكر القفر . وعن صالح بن الحسكم (٣) قال: « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة في السفينة ? فقال ان رجلا سأل ابي عن الصلاة في السفينة فقال له أترغب عن صلاة نوح (عليه السلام) فقلت له آحذ معي مدرة

⁽۱) كذا في فروع المكافي و فالتهذيب (الفهمي) بدل (العدو الى) وكذا في تاج العروس مادة رابط) (٧) الوسائل الباب ٢٠ من القبلة

اسجد عليها ? قال نعم » .

وروى الصدوق في الفقيه في الصحيح (١) قال : ه سأل معاوية بن عمار اباعبدالله (عليه السلام) عن السجود على القار قال لا بأس به » وروى في الصحيح عن منصور بن حازم منه (عليه السلام)(٢) انه قال : ه القير من نبات الارض » وفي كتاب المسائل لعلي ابن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال : ه سألته عن الرجل هل يجزئه ان يسجد في السفينة على القير ? قال لا بأس » وقد تقدم في اخبار الصلاة في السفينة (١) في صحيحة معاوية بن عمار قال (عليه السلام) هو يصلى على الفير والقفر ويسجد عليه » وروى الشيخ في التهذيب عن معاوية بن عمار (٥) قال : ه سأل المعلى بن خنيس ابا عبدالله (عليه السلام) وانا عنده عن السجود على القفر وعلى القير فقال لا بأس به » وحمل الشيخ هذه الروايات على الضرورة او التقية .

قال في الوافي: ويجوز حمل النهي على السكراهة . وقال في المدارك بعد ذكر صحيحة زرارة وصحيحة معاوية بن عمار الواردة في الصلاة في السفينة : ولو قبل بالجواز وحمل النهي على السكراهة امكن ان لم ينعقد الاجماع على خلافه .

اقول: فيه (اولا) ان اخبار الجواز وان صح سندها كما هو المدار عليه عنده إلا ان اخبار النهي قد اعتضدت باتفاق الأصحاب ظاهراً وبالاخبار المتقدمة المصرحة بانه لا يجوز السجود إلا على الارض او ما انبتت . و (ثانياً) ما عرفت في غير مقام مما في هذا الحل من النظر . و (ثالثاً) ان العامة متفقون على جواز السجود عليه كما نقله في البحار ، وحينئذ فالانسب بالقواعد الشرعية والضوابط المرعية المقررة عن أثمة الهدى (عليهم السلام) هو حمل اخبار الجواز على التقية ، لكنك قد عرفت في غير موضع مما تقدم انهم (رضوان الله عليهم) قد نبذوا هذه القواعد وزاء ظهورهم في غير موضع مما تقدم انهم (رضوان الله عليهم) قد نبذوا هذه القواعد وزاء ظهورهم

⁽١) و(٢) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٦ من ما يسجد عليه

⁽٣) مستدرك الوسائل الباب ه من ما يسجد عليه

وعَكَفُوا عَلَى قَاءَدَةَ الجَمِّعُ مِينَ الآخِبَارِ بِالـكراهةِ والاستحبابِ.

ثم انه لا يخفى عليك انا قد اشرنا في غير موضع مما تقدم الى اضطراب كلام السيد السند (قدس سره) في حديث ابراهيم بنهاشم وعده في الضعيف تارة وفي الحسن اخرى وفي الصحيح تارة ، وفي هذا الموضع قد وصف رواية زرارة المتقدمة بالصحة في موضعين وفي طريقها ابراهيم بنهاشم ووصفها بالصحة ايضاً في شرح قول المصف : « وفي القطن والكتان روايتان » وفي شرح قوله : « المقدمة السابمة في الاذات والافامة » قال وروى الكليني في الصحيح عن الحابي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا اذنت واقمت ... الحديث » .

(السادس) - المراد بالمأكول هو ما يطرد اكله ويعتاد فلو اكل نادراً او في الضرورة كالعقاقير التي تجمل في الادرية من النباتات التي لم يكثر اكلها لم يعد مأكولا ولو اكل شائماً في قطر دون قطر فاشكال ينشأ من احتمال اختصاص كل قطر بمقتضى عادنه ومرصدق المأكول عليه في احداها دون الثانية .

والظاهر انه لايشترط في المأكول كونه بحيث ينتفع به بالفعل بل تدكيني القوة القريبة فلو توقف الاكل على طحن او طبيخ او نحوهما واللبس على غزل و نسج وخياطة لم يخرجه ذلك عن صدق المأكول والملبوس عليه قبل تلك الحال ، و نقل عن العلامة في التذكرة والمنتهى انه جوز السجود على الحنطة والشعير قبل الطحن ، وعلله في المنتهى بكونهما غير مأكولين عادة ، وعلله في التذكرة بان القشر حائل بين المأكول والجبهة . ورد الاول بان الافتقار الى العلاج لا يخرجها عن كونها مأكولين عادة . والثاني بان العادة في الصدر الاول جرت باكلهما غير منحولين كما لا يخني على من راجع الاخبار ، ونقل ان اول من نخل الدقيق معاوية . مع ان النخل لا يأني على جميع الاجزا ، القشرية ان اول من غل الدقيق معاوية . مع ان النخل لا يأني على جميع الاجزا ، القشرية

⁽١) الوسائل الباب ؛ من الاذان والاقامة

لان الاجزاء الصغيرة تمزل مع الدقيق فنؤكل ، وكونها تابعة للدقيق في الاكل لا يمنع من كونها مأكولة لصدق الإكل في الجلة . ونقل عن العلامة في النهاية أنه جوز السجود على الغطن والكتان قبل غزلها وقوى جواز السجود على الكتان قبل غزله ونسجه و توقف فيه بعد غزله . والمشهور بين الاصحاب المنع في الكل إلا أنه نقل في كتاب البحار (١) عن كناب نحف العقول قال «قال الصادق (عليه السلام): وكل شي يكون غذاء الانسان في مطعمه أو مشر به أو ملبسه فلا نجوز الصلاة عليه ولا السجود إلا ما كان من نبات الارض من غير ثمر قبل أن يصير مغزولا فاذا صار غزلا فلا تجوز الصلاة عليه إلا في حال الضرورة » وهو ظاهر في ما ذكره في النهاية ، وربما استفيد منه بطريق الفحوى الدلالة على جواز السجود على ما كان كذلك مما يتوقف الانتفاع به على علاج بان يكون ذكر الغزل من قبيل التمثيل .

(السابع) - لو وضع الانسان تربة او شيئا بما بصح السجود عليه تحت كور عبامته وسجد عليه ، او لو كانت قلنسوته من النبات الغير اللا كول ولا الملبوس عادة وسجد عليما فلا اشكال في صحة السجود كذلك ، ونقل عن الشيخ المنع من السجود على ما هو حامل له ككور العهامة وطرف المرقاء ، قال في الذكرى : فان قصد لكونه من جنس ما لا يسجد عليه فهر حباً بالوفاق وان جعل المانع نفس الحل كمذهب بعض العامة (٣) طولب بدليل المنع ، مع انه قد روى ابو بصير عن ابي جعفر (عليه السلام) ثم اورد الرواية وقد تقدمت في المقام الثالث (٣) واورد رواية احمد بن عر (٤) الدالتين على السجود على الحمول ، ثم قال وان احتج برواية الاصحاب عن عبد الرحمان بن ابي عبد الله عن الصادق (عليه السلام) (٥) في السجود على العامة « لا يجزئه ذلك حتى تصل جبهنه الى الارض هو قلنا لادلالة فيه على كون المانع الحل بل جاز لفقد كونه مما يسجد عليه . انتهى . وهو جيد

⁽۱) ج ۱۸ الصلاة ص ۲٦٦ (۲) الفقه على المذاهب الاربعة قسم العبادات ص ١٦٢ (٢) و(١) ص ٢٥٢ (٥) الوسائل الباب ١٤ من ما يسجد عليه

(الثامن) – لا خلاف ولا اشكال فيان السجود على الارض افضل مما انبتت لانه ابلغ في النذلل والخضوع المطلوب في هذا للقام .

و يعضد ذلك جملة من الأخبار: منها ــ ما رواه الشيخ عن اسحاق بن الفضل (١) و انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن السجود على الحصر والبواري فقال لا بأس وان تسجد على الارض حب الي فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يحب ذلك ان يمكن جبهته من الارض فانا احب لك ما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يحبه وروى الصدوق في الصحيح عن هشام بن الحمكم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) في حديث قال : والسجود على الارض افضل لانه ابلغ في التواضع والخضوع لله عز وجل ، قال وقال الصادق (عليه السلام) (٣) والسجود على الارض سنة ،

اقول: قيل فيمعناه وجوه: (الاول) ما ذكره الاكثر من ال السجود على الارض ثوابه ثواب الفريضة وعلى ما انبتته ثوابه ثواب السنة .

(الثاني) — أن المستفاد من أمر الله تعالى بالسجود أنما هو وصع الجبهة على الارض أذ هو غاية الحضوع والعبودية وأما جواز وضعها على غير الارض فأنما استفيد من فعل النبي (صلى الله عليه وآله) وقوله رخصة ورحمة .

(الثالث) — ان يكون المراد بالارض اعم منها ومما انبتته والمراد بغير الارض تعمين شيء خاص السجود كالحرة واللوح او الحريطة من طين قبر الحسين (عليه السلام) . ولا يخلو من بعد إلا انه يؤيده ما رواه الكليتي مرسلا (٤) انه قال : « السجود على الارض فريضة وعلى الحرة سنة » لكن يمكن ارجاع هذا الخبر الى الوجه الثاني بان يحمل ذكر الحرة على الممثيل لما كان غير ارض ، وحاصل المهنى ان السجود على الارض فريضة

⁽١) و ٢١) و (٣) الوسائل الباب ١٧ من ما يسجد عليه

⁽٤) الوسائل الباب ١١ من ما يسجد عليه

وغيرها مما امر به النبي (صلى الله عليه وآله) ووردت به السنة المطهرة من الحرة ونحوها سنة ، وحينئذ فيبقى هذا الوجه على ما هو عليه من الضعف كما ذكرنا .

وافضل افراد الارض في السجود التربة الحسينية على مشرفها افضل الصلاة والسلام والتحية ، فروى الصدوق (١) قال : « قال الصادق(عليه السلام) السجود على طين قبر الحسين (عليه السلام) ينور الى الارضين السبعة ، ومن كانت معه سبحة من طين قبر الحسين (عليه السلام)كتب مسبحاً وأن لم يسبح بها ٠٠

وروى الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان عجِل الله تعالى فرجه (٢) « أنه كتب اليه يسأله عن السجدة على لوح من طين القبر هل فيه فضل ? فاجاب (عليه السلام) يجوز ذلك وفيه الفضل » .

وروى الشيخ في كتاب المصباح عن معاوية بن عمار (٣) قال : « كان لا بي عبدالله (عليه السلام) خريطة ديماج صفرا. فيها تربة ابي عبدالله (عليه السلام) فكان اذا حضرته الصلاة صبه على سجادته وسجد عليه ، ثم قال أن السجود على تر بة أبي عبدالله (عليه السلام) مخرق الحجب السبع » .

وروى الحسن من محمد الديلمي في كتاب الارشاد (٤) قال : « كان الصادق (عليه السلام) لا يسجد إلا على تربة الحسين (عليه السلام) تذللالله واستكانة اليه».

فوائد: (الاولى) الحق سلار بالتربة الحسينية في استحباب السجود عليها اللوح المتخذ من خشب قبورهم (عليهم السلام) سواء في ذلك قبر الحسين وغيره من الأُغّة (عليهم السلام) ولم نقف على مأخذه وبذلك اعترف شيخنا الشهيد الثاني في شرح النفلية بعد نقل الصنف ذلك عنه .

(الثانية) — قال شيخنا المشار اليه في الشرح المذكور : ولا فرق في التربة الشريفة بين ما شوى منها بالنار وغيره في اصل الافضلية لشمول التربة الواردة فى الحبر (١) و(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢، منما يسجدعليه

السابق لهما لكن يكر السجود على المشوي خصوصاً اذا بلغ حد الحرف على الافوى انتهى اقول: لا يخفى ان هذه السبح المستعملة الآن من التربة المطبوخة فانها تصير كالحزف فبمين ما يقال فيه من الحروج عن الارضية بالطبخ وعدمه يقال فيها ايضاً. ولي في ذلك توقف للشك في الحروج وعدمه والاحتياط فيها عندي واجب كما تقدم ويأتي ان شاه الله تمالى.

(الثالثة) — احتمل شيخنا المشار اليه في شرح النفلية حمل التربة في كلام المصنف على ما يعم ما اتخذ من قبر الحسين وغيره من الأثمة والانبياه (عليهم السلام) الذين ثبت لهم تربة معينة وكذا الشهداء والصالحين، قال اذلا شك في تقدسها بواسطتهم كا تقدست التربة الحسينية بذلك وان كانت متظافرة بها، وروى (١) « انهم كانوا يتخذون السبح من تربة حمزة (عليه السلام) قبل قبل له تل الحسين (عليه السلام) وان فاطمة (عليها السلام) كانت لها سبحة منها فلما قبل الحسين (عليه السلام) اتخذت من تربته الشريفة وندب اليها الأثمة عليهم السلام» ومن قرائن ارادة العموم نقله عن سلار بعد ذلك اللوح المتخذ من خشب قبورهم (عليهم السلام) ولأن شرف التربة اقوى من شرف الحشب. انتهى .

اقول : يمكن تطرق البحث اليه بان الاستحباب حكم شرعي بتوقف ثدوته على الدليل الواضح وما ذكره من التعليل المذكور لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية ، ولم لا يجوز اختصاص الحسين (عليه السلام) بذلك ؟ كما خص بان الشفاء في تربته واجابة الدعاء تحت قبته وجعل الأثمة من ذريته (٢) وان كان غيره .ن الأثمة والانبياء والصلحاء من يرجى بهم ذلك ايضاً ،

(التاسع) — قد عرفت دلالة الاخبارالمتكاثرة على أنه لا يجوز السجود إلا على الارض أو ما أنبتت وقضية ذلك دورانااصحة مدار صدقالارضية بالنسبة إلى الارض.

⁽١) الوسائل الباب ١٦ من التعقيب (١) الوسائل الباب ٧٦ من المزاد

وقد حصل الاشكال بسبب ذلك هنا في اشياه: (الاول) الحزف وفي خروجه بالطبيخ عن الأرضية تردد، وظاهر المشهور بين المتأخرين جواز السجود عليه من غير تردد ولا نقل خلاف حتى ان العلامة في التذكرة استدل على عدم خروجه بالطبيخ عن اسم الارض بجواز السجود عليه وهو مشعر بان جواز السجود عليه امم مسلم بين الكل، والمحقق في المعتبر مع منعه من التيمم به لخروجه بالطبيخ عن اسم الارض جوز السجود عليه فقال بعد المنع من التيمم لخروجه عن اسم الارض : ولا يعارض بجواز السجود لانه قد بجوز السجود على ما ليس بارض كالكاغد وقد تقدم بيان ضعف هذا الكلام في باب التيمم من كتاب الطهارة . وبالجلة فالقائلون بالجواز انما جوزوا ذلك من حيث عدم خروج الحزف بالطبخ عن اسم الارض كا صرح به الشهيدان وغيرهم وان صرحوا بالكراهة تفصياً من احبال الحروج .

ومم صرح بالخروج المحقق كما عرفت واليه يميل كلام الفاضل الحراساني فى الذخيرة والمتقد، ون لم يتعرضوا لذكر هذه المسألة، ويعضد هذا القول ما تقدم فى كلامه (عليه السلام) فى كتاب الفقه الرضوي من قوله فى تعداد ما يمنع من السجود عليه: و ولا على آجر يعنى المطبوخ ، وهذا التفسير يحتمل ان يكون منه (عليه السلام) او من جامع الكتاب، ومن الظاهر ان المنع أنما هو من الجهة التي ذكرنا.

قال في المدارك: والاولى اجتنابه لما ذكره المصنف من خروجه بالطبيخ عن اسم الارض وان المكن توجه المنع اليه فإن الارض المحترقة يصدق عليها اسم الارض عرفا . ويمكن ان يستدل على الجواز ايضاً بما رواه الشبيخ وابن با ويه في الصحيح عن الحسن ابن محبوب عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) « انه سأله عن الجس يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم مجصص به المسجد أيسجد عليه ? فكتب اليه مخطه: ان الماء والنار قد طهراه » وجه الدلالة انها تدل بظاهرها على جواز السجود على الجص والحزف في معناه

⁽١) الوسائل الباب ٨٨ من النجاسات و ١٠ من ما يسجد عليه

ويؤيده الاخبار الكثيرة المتضمنة لجواز السجود على للقرطاس وصحيحة معاوية بنعمار المتضمنة لجواز السجود على القير (١) انتهى : وفيه بحث حررناه في شرحنا علىالكتاب

وبالجملة فالمسألة عندي محل توقف والاحتياط فيها واجب وقد تقدم في باب التيمم ما فيه زيادة بيان لما اخترناه في المقام . واما صحيحة الحسن بن محبوب المذكورة فقد تقدم تحقيق ممناها في كناب الطهارة في مسألة تطهير النار من المطهرات العشرة فليرجع اليه من احب الوقوف عليه .

و (الثاني والثاث) الجص والنورة قبل الاحراق وبعد الاحراق ، وقد تقدم نحقيق البحث في ذلك في باب التيمم من كتاب الطهارة ، والحسكم في البابين واحد فانه متى ثبتت الارضية ترتب عليها جواز السجود والتيمم ومتى انتفت انتفيا .

(المسألة السابعة) — قد تقدم نقل اتفاق الاصحاب على طهارة موضع السجود وانه لا يجوز السجود على النجس وان لم تتعد تجاسته الى المصلى . ومن قواعدهم ايضاً ان المشتبه بالنجس في حكم النجس في المواضع المحصورة ، وحينئذ فلو حصل الاشتباه في موضع محصور امتنع السجود عليه . وقد تقدم البحث في هذه المسألة منقحاً في كتاب الطهارة في المسألة المرابعة من البحث الاول من المقصد الثاني من الباب الحامس في الطهارة من النجاسات من الواب الكتاب المدكور .

تتمة في احكام المساجد

قد استفاضت الاخبار بفضل بناءالمساجد والسمي اليها والصلاة فيها ، قال الله تعالى « أنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى او اتلك ان يكونوا من المهتدين » (٢) .

وروى ثفة الاسلام في الكافي في الصحيح أو الحسن عن أبي عبيدة الحذاء (٣)

⁽١) ص ٢٥٦ (٢) سورة التوبة ، الآية ١٨

⁽٣) الوسائل الباب ٨ من احكام المساجد

قال: « سممت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة قال ابو عبيدة فمر بي ابو عبدالله (عليه السلام) في طريق مكة وقد سويت باحجار مسجداً فقلت له جملت فداك نرجو ان يكون هذا من ذاك ? فقال نعم » .

وروى فى الفقيه باسناده عن أبي عبيدة الحذاء عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) انه قال : « مر بنى مسجداً كمفحص قطاة بني الله له بيتاً في الجنة . قال أبو عبيدة ومر بي وأنا بين مكة والمدينة أضع الاحجار فقلت هذا من ذلك ? فقال نعم » .

وروى الصدوق في كتاب ثواب الاعمال بسنده عن السكوني عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) (٢) قال : « ان الله اذا اراد ان يصيب اهل الأرض بعذاب قال لولا الذين يتحابون في ويعمرون مساجدي ويستغفرون بالاسحار لولاهم لانزلت عذابي » .

وروى احمد بن محمد البرقي في المحاسن بسنده عن هاشم الحلال (٣) قال : « دخلت انا وابو الصباح على ابي عبدالله (عليه السلام) فقال له ابو الصباح ما تقول في هذه المساجد التي بنتها الحاج في طريق مكة ? فقال بخ بخ تلك افضل الساجد ، من بنى مسجداً كفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة » .

وروى الشيخ في التهذيب عن علي بن الحــكم عن رجل عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « من مشى الى السجد لم يضع رجلا على رطب ولا يا بس إلا سبحت له الارض الى الارض السابعة » .

وروى فى كتاب عقاب الاعمال بسنده فيه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) (ه) قال: « من مشى الى مسجد من مساجد الله تعالى فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات ومحاعنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات » .

⁽١) **و(٢**) و(٣) الوسائل الباب ٨ من احكام المساجد

⁽٤) و(٥) الوسائل الباب ٤ من احكام المساجد

وروى الشيخ في التهذيب بسنده عن الاصبغ عن علي بن ابي طااب (عليه السلام) (١) قال : « كان يقول من اختلف الى المسجد اصاب احدى انثمان : اخا مستفاداً في الله او علماً مستطرفا او آية محكمة او يسمع كلة تدله على هددى او رحمة منتظرة او كلة ترده عن ردى او يترك ذنباً خشية او حياه » .

وروى في السكافي في الصحبح عن جابر عن أبى جعفر (عليه السلام) (٣) قال: « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لجبر أبيل يا جبر أبيل أي البقاع أحب الى الله تعالى ? قال المساجد، وأحب أعلما إلى الله أولهم دخولا وآخرهم خروجا منها ».

وقال في الفقيه (٣): « وروى ان الله تبارك وتعالى ايريد عذاب اهل الارض حتى لا يحاشى منهم احداً فاذا نظر الى الشيب ناقلى اقدامهم الله فاخر ذلك عنهم » .

وعن طلحة مِن زيد عن جعفر عرف ابيه عن علي (عليهم السلام) (٥) قال : « لا صلاة لمن لم يشهد الصلوات المسكتوبات من جيران المسجد اذا كان فارغا صحيحاً » وروى شيخ الطائفة في كتاب الحجالس عن ابي ذر (رضي الله عنه) في حديثه

وروى سينج الطائفة فى ديماب المجالس عن ابي در (رضي الله عنه) في حديثه الطويل مما او صاه به رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٦) قال : « يا ابا ذر من اجاب داعي الله واحسن عمارة مساجد الله كان ثوابه من الله الجنة . فقلت بابي انت وامي

⁽١) و ٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من احكام المساجد

⁽٧) الوسائل الباب ٦٨ من احكام المساجد

 ⁽٥) الوسائل الباب ٧ من احكام المساجد

⁽٧) البحارج ١٨ الصلاة ص١٦٠ وفالوسائل الباب، من احكام المساجد و٧ من المواقيت

ج ٧

يا رسول الله (صلى الله عليه وآله)كيف يعمر مساجد الله ? قال لا ترفع فيها الاصوات ولا يخاض فيها بالباطل ولا يشترى فيها ولا يباع وأترك اللغو ما دمت فيها فان لم تفعل فلا تاومن يوم القيامة إلا نفسك ، يا أبا ذر أن الله يعطيك ما دمت جااساً في المسجد بكل نفس تتنفس فيه درجة في الجنة وتصلى عليك الملائكة وبكتب لك بكل نفس تنفست فيه عشر حسنات ويمحى عنك عشر سيئات . يا أبا ذر يقول الله أن احب العماد الي المتحانون مجلالي المتعلقة قلو بهم بالمساجد المستغفرون بالاسحار او اثنك أذا أردت باهل الارض عقوبة ذكر تهم فصرفت العقوبة عنهم ، يا أبا ذر كل جلوس في السجد لغو إلا ثلاثة : قراءة مصل او ذاكر الله تعالى او مسائل عن علم ... الحديث ٥ .

وروى فى كتاب الهداية مرسلا (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في التوراة مكتوب أن بيوني في الأرض الساجد فطوبي لعبد تطهر في بيته ثم زاري في بيتي إلا أن على الزور كرامة الزائر إلا بشر الشاءين في الظلمات إلى الساجد بالنور الساطع يوم القيامة » .

وروى الشبخ في كتاب الحجالس بسنده فيه عن زريق بن الزبير الحلقاني (٢) قال: « سحمت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول شكت المساجد إلى الله تعالى الذير · _ لا يشهدونها من جيرانها فاوحى الله تعالى اليها وعزتي وجلالي لا قبلت لهم صلاة وأحدة ولا اظهرت لهم في الناس عدالة ولا نالتهم رحمتي ولا جاوروني في جنتي ٣ .

اقول: يمكن حمل هذا الخبر على ظاهره بالنسبة الى من هجر الساجد تهاونًا بحرمتها واستخفافا بما حثالله تعالىءلمه من اتيانها ، ومثله فيالاخبار غير عزيز وإلا فحمله على ظاهره مطلقاً مشكل.

وروى الشيخان ثقة الاسلام في الكابي والشيخ في المهذيب في الصحيح أو الحسن

⁽١) مستدرك الوسائل الاب ١٠٠٠ من احكام المساجد

⁽٣) الوسائل الباب ٧ من احكام المساجد

عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سممته يقول انرسول الله (صلى الله عليه وآله بني مسجده بالسميط ، ثم ان المسلمين كثروا فقالوا يا رسول الله (صلى الله عليه وآله لو امرت بالمسجد فزيد فيه فقال المسمين كثروا فقالوا يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) لو امرت بالمسجد فزيد فيه فقال المسمين كثروا فقالوا يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) لو امرت بالمسجد فزيد فيه فقال الله عليه وآله) لو امرت بالمسجد فظالم فقال الله عليه وآله) لو امرت بالمسجد فزيد فيه فقال الله عليه وآله) لو امرت بالمسجد فظالم فقال الهم فامر به فاقيمت فيه سوارى من جذوع النخل ثم طرحت عليه الموارض والخصف والاذخر فعاشوا فيه حتى اصابتهم الامطار فطين فقال المسجد يكف عليهم فقالوا يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) لو امرت بالمسجد فطين فقال المم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان جداره قبل ان يظلل فلم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان جداره قبل ان يظلل فلم نزل كذلك حتى قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان جداره قبل ان يظلل قامة فكان الفي فراعا وهو قدر مربض عنز صلى الظهر قاذا كان ضمف فاله كان الفي فراعا وهو قدر مربض عنز صلى الطهر قاذا كان ضمف خلك ملى المصر . وقال السميط لبنة لبنة والسميدة لبنة ونصف والانثى واله كرائ متخالفتان » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاصحاب (رضوان الله عليهم) قد ذكروا المساجد احكاماً: مستحبات ومحروهات ومكروهات وغيرها، فالواجب ذكرالجميع في مقامات اربعة: (الاول) في المستحبات: ومنها _ اتخاذ المساجد مكشوفة، اما اتخاذها فقدع وفت استفاضة الاخبار به مضافا الى الاجماع من الحاصة والعامة، واما استحباب كونها مكشوفة فاستدلوا عليه بما رواء السكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي (٢) قال : « سئل ابو عبدالله (عليه السلام) عن المساجد المظللة أيكره الصلاة فيها ? قال نعم و اكمن لا يضركم اليوم ولو قد كان العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك » .

اقول: فيه ان ظاهر صحيحة عبدالله بن سنان او حسنته المتقدمة هو استحباب

⁽١) و(٧) الوسائل الباب ۽ من احكام المساجد

التظليل وهو الذي فمنه (صلى الله عليه وآله) لما شكوا اليه شدة الحر والمكروه أنما هو التسقيف وهو الذي امتنع منه لما شكوا اليه المطر .

وشيخنا الشهيد في الذكرى بعد ان ذكر الحسكم المذكور استشعر ما ذكر ناهفقال في الجمع بين الحبرين المذكورين جاعلا التأويل في جانب خبر الحلبي: ولعل المراد به تظليل جميع المسجد او تظليل خاض او في بعض البلدان و إلا فالحاجة ماسة الى التظليل لدفع الحر والقر. وعلى هذا نسج من تأخر عنه .

افول: الظاهر أن وجه الجمع بين الخبرين أنما هو حمل التظليل في خبر الحلمي على التسقيف الذي ظهر كراهته من خبر عبدالله بن سنان ، وبؤيده أنه هو الذي صار معمولا عليه بعد موته (صلى الله عليه وآله) أذ المستفاد من الاخبار أن المساجد في زمن خلفاء الجور من الاموية والعباسية كانت مسقفة بل من خرفة كاستأتي الاشارة اليه أن شأه ألله تمالى ، واليه يشير قوله (عليه السلام) : « ولو كان العدل لرأ بتم ... الح » أشارة اللي كسر تلك السقوف بعد قيام القائم (عجل الله فرجه) كما يدل عليه ما رواه في الفقيه من الي جعفر (عليه السلام) (١) أنه قال : « أول ما يبدأ به قائمنا سقوف من المساجد فيكسرها ويأمن بها فتجعل عريش كمريش وسي عليه السلام » وما رواه المسبخ في كتاب الغيبة بسنده عن أبي بصير (٢) قال : « أذا قام القائم (عليه السلام) دخل السكوفة وأمن بهدم المساجد الاربعة حتى ببلغ اساسها ويصيرها عريشا كمربش موسي عليه السلام ... » أقول : قال الجوهري العرش والعريش ما يستظل به ، ومن ذلك موسي عليه السلام ... » أقول : قال الجوهري العرش والعريش ما يستظل به ، ومن ذلك يظهر أن المراد بالتظليل في خبر الحاجي أنما هو السقوف قانها هي التي يكسره! (عليه السلام) لا التظليل في خبر الحاجي أنما هو السقوف قانها هي التي يكسره! (عليه سبحانه أظهر ظاهر لمكل ناظر .

ومنها - جعل الميضاة على ابوابها ، والمراد بالميضاة الموضع الذي يتطهر فيه من الله الميضاة الموضع الذي يتطهر فيه من الميضاة الميضاق الم

البول والغائط وهو كناية عن مواضع قذف النجاسة والتطهير منها .

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ عن ابراهيم بن عبدالحميد عن ابراهيم (عليه السلام) (١) قال: « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيمكم واجعلوا مطاهركم على ابواب مساجدكم » .

و نقل في البحار (٢) عن اصل من اصول اصحابنا بسنده فيه عن السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) ضعوا المطاهر على الواب المساجد » .

و نقل فی البحار (٣) عن الراو ندي فی النوادر باسناده عن موسی بن حعفر عن آبائه (علیهم السلام) قال: « قال رسول الله (صلی الله علیه وآله) جنبوا مساجدکم مجانینکم وصبیانکمورفع اصوا تکم إلا بدکر الله تعالی و بیمکم و شراه کم و سلاحکم و جمروها فی کل سبعة ایام و ضعوا المطاهر علی ابوابها » .

وايد بعض الاصحاب الحكم المذكور بانها لو جعلت داخلها لتأذى المسلمون برائحتها وهو مطلوب الترك.

و نقل عن ان ادريس انه منع من جعل الميضاة في وسط المسجد قال في الذكرى: وهو حق ان لم تسبق المسجد وهو جيد لانه متى بنى المسجد بعد تقدم المطهرة وجعل حولها بحيث تكون في وسطه فانه لا موجب الهنع إلا مر حيث عدم رعاية الأدب والاحترام المطلوب في هذا المسكان.

واما حكم الوضوء في المسجد فقد تقدم في المسألة الثامنة عشرة من المسائل الملحقة بالوضوء من كتاب الطهارة إلا انه قال السيد السند هنا في المدارك ؛ ولم يتعرض المصنف لحسكم الوضوء في المسجد وقد قطع العلامة ومن تأخر عنه بكر اهته من البول والفائط لما

⁽۱) الوسائل الباب و و و من احكام المساجد و الراوي في كتب الحديث هو رعد الحميد) (۲) ج ۱۸ الصلاة ص ۱۲۹ (۳) ج ۱۸ الصلاة ص ۱۰۷ .

رواه الشيخ في الصحيح عن رفاعة (١) قال: « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الوضو. في المسجد فكرهه من الغائط والبول » ويمكن حمل الوضو. فيها على الاستنجا. او على ما يتناوله كما أوما اليه في المعتبر. انتهى.

اقول: ظاهره انه مع حمل الوضوه في الخبر على الاستنجاء فغاية ما يدل عليه هو الكراهة. وهو على اطلاقه مشكل لانهم وان صرحوا بطهارة ماه الاستنجاء إلا ان ذلك مشروط بشروط مذكورة تمة وايس كل استنجاء يكون كذلك بل المعلوم عادة هو اختلال بعض الشروط وحينئذ فيكون نجسا ، وظاهر الاصحاب الاتفاق على تحريم ادخال النجاسة المتعدية الى المسجد وآلاته وبه صرح هو ايضاً ، واليه يشير جملة مرن الاخبار مثل رواية تعاهد النعلين عند دخول المسجد (٣) ورواية امر النبي (صلى الله عليه وآله) بتطهير بول الاعرابي في المسجد (٣) وظاهر قوله عز وجل « ... فلا يقربوا المسجد الحرام ... » (٤) وعلى هذا فالاظهر بناه على حمل الوضوء على الاستنجاه هو حمل الكراهة في الخبر على التحريم فان اطلاقها بهذا المهنى اكثر كثير كما اشرنا اليه في غير موضع وبه اعترف السيد المشار اليه في مواضع من شرحه . والله العالم .

ومنها - تجمير المساجد في كل سبعة آيام وهذا الحكم وان لم يذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) إلا أنه مدلول خبر الراوندى المذكور في سابق هذا الموضع ونحوه في كتاب دعائم الاسلام حيث قال عن علي (عليه السلام) (٥) قال : « جنبوا مساجد كم رفع اصواتكم وبيعكم وشراءكم وسلاحكم وجمروها في كل سبعة آيام وضعوا فيها المطاهر ، واصحابنا يكتفون في ادلة السنن بامثال هذه الاخبار بل ما هو اضمف . وما تضمنه هذا الخبر من قوله : « وضعوا فيها المطاهر ، الظاهر جمل «في» تعليلية مثل قوله (صلى الله

⁽١) الوسائل الباب ٥٧ من الوضوء (٧) الوسائل الباب ٤٤ من احكام المساجد

⁽٣) ج ١ ص ٣٠٩ (٤) سورة التوبة ، الآية ٢٨

⁽ه) البحارج ١٨ الصلاة صر ١٣٩

عليه وآله) (١) « دخلت امرأة النار في هرة ربطنها » فلا ينافي ما تقدم من استحباب جملها على الواب المساجد .

ومنها — جمل المنارة في الحائط لا في وسط المسجد، وعلله العلامة في النهاية بما فيه من التوسعة ورفع الحجاب بين المصلين، واطلق الشيخ في النهاية المنع من جعل المنارة في وسط المسجد. قيل وهو حق ان تقدمت المسجدية على بنائها.

اقول: لم اقف في هذا المقام على خبر عنهم (عليهم السلام) نهم ورد ما يدل على النهي عن ارتفاع المنارة وبه قال الاصحاب ايضاحيث صرحوا بكراهة ارتفاع المنارة زيادة على سطح المسجد الثلا يشرف المؤذنون على جبران المسجد، ويدل عليه ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) (٢) ه ان عليا (عليه السلام) من على منارة طويلة فامن بهدمها ثم قال لا ترفع المنارة إلا مع سطح المسجد، ونقل شيخنا في البحار (٣) عن كتاب كشف الغمة نقلا من دلائل الحيري عن ابي هنشم الجعفري قال : «كنت عند ابي محمد (عليه السلام) فقال اذا خرج القائم امن بهدم المار والمقاصير التي في المساجد فقلت في نفسي لأي مهني هذا ? فاقبل علي فقال معنى هذا انها محدثة مبتدعة لم يبنها نبي ولا حجة ».

اقول: قد ذكر بعض مشايخنا (عطر الله مراقدهم) ان تطويل المنارة من بدع عمر ، ويؤيده ما رواه الشيخ في الموثق عن علي بن جعفر (٤) قال : « سأات ابا الحسن (عليه السلام) عن الاذان في المنارة أسنة هو ? فقال أنما كان يؤذن للنبي (صلى الله عليه وآله) في الارض ولم يكن يومئذ منارة » واما المقاصير وهي المحاريب الداخلة كما يأتي بيانه أن شاه الله تعالى فهي من بدع الاموية .

⁽١) تيسير الوصول ج ٢ ص ١١٤ عن ابن عمر قال : . قال رسول الله (ص) دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الارض . .

⁽٢) ور٤) الوسائل الباب ٢٥ من احكام المساجد (٣) ج ١٨ الصلاة ص ١٣٤

ومنها — تقديم الرجل اليمنى للدخول والرجل اليسرى للخروج، قال في المدارك علله في المعتبر بان اليمين اشرف فيدخل بها الى الموضع الشريف و بعكسه الحروج ، اقول : ظاهر اقتصار هذين الفاضلين على هذا التعليل عدم وقوفها على نص يدل على ذلك مع انه روى ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن يونس عنهم (عليهم السلام) (١) قال قال : « الفضل في دخول المسجد ان تبدأ برجلك اليمني اذا دخلت وباليسرى اذا خرجت » .

ومنها — تعاهد نعله عند الدخول لما رواه الشيخ عن عبدالله بن ميمون الفداح عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٣) « قال قال النبي (صلى الله عليه وآله) تعاهدوا نعالكم عند ابواب مساجدكم » .

وروى الحسن بن الفضل الطبرسي في كناب مكارم الاخلاق عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) ﴿ في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد (٤) . قال تعاهدوا نعالـكم عند ابواب المساجد » .

والمشهور في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو تفسير التعاهد باستعلام حالها عند الدخول استظهارا اللطهارة . واحتمل بعض مشايخنا ان المراد بتعاهد النعل ان يودعه عند امين ونحوه لئلا يشتغل قلبه في حال الصلاة به . والظاهر بعده ، قال الجوهري : التعهد التحفظ بالشي وتجديد العهد به وهو افصح من قوالت تعاهدت لان التعاهد أنما يكون بين اثنين . قال شيخنا في البحار بعد نقل ذلك عنه : اقول ورود الرواية عن افصح الفصحاء يدل على خطأ الجوهري بل يطلق التفاعل في ما لم يكن بين اثنين للمبالغة اذ ما يكون بين اثنين يكون المبالغة والاهتمام فيه اكثر . اقول : لا يخنى ان لفظ التعاهد قد ورد كثيراً في الاخبار وكلام البلغاء بمعنى التعهد كما ورد في تعاهد

⁽١) الوسائل الباب . ٤ من احكام المساجد

⁽٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٤ من احكمام المساجد (٤) سورة التوبة . الآية ٢٩

الجيران وتعاهد القرآن وقولك فلان يتعاهدنا اي يراعينا ويحنو علينا، وبالجلة فان استمال التعاهد بمعنى التعهد كثير شائع فلا منافاة بين ما ذكره الجوهري وبين وروده في الاخبار ولا ضرورة الى نخطئة الجوهري فاناستمال الحجاز شائع في القرآن والاخبار اكثر من استعال الحقائق ، فالتعاهد وان كازمن حيث الاصل والحقيقة لا يستعمل إلا بين اثنين كما هو قاعدة باب التفاعل إلا أنه يستعمل بمهنى التعهد مجازاً شائعاً.

ومنها _ الدعاء عند دخول المسجدوعند الخروج منه واستحباب الوقوف والدعاء بعد الخروج فروى ثقة الاسلام في الصحبح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا دخلت المسجد فصل على النبي (صلى الله عليه وآله) واذا خرجت فافعل ذلك ». وروى الشبخ في الموثق عن شماعة (٢) قال : « اذا دخلت المسجد فقل بسم الله

والسلام على رسول الله (ص) ان الله وملائكته يصلون على محمد وآل محمد والسلام عليهم ورحمة الله و بركاته رب اعفر لي ذنوبي وافتح لي الواب فضلك . واذا خرجت فقل مثل ذلك .

وعن عبدالله بن الحسن (٣) قال : « اذا دخلت المسجد فقل اللهم اغفر لي وافتح لي ابواب رحمتك واذا حرجت فقل اللهم اغفر لي وافتح لي ابواب فضلك » .

ورواه الحسن بن الشيخ الطوسي في مجالسه بسنده عن عبدالله بن الحسن عن المه فاطمة عن جدته فاطمة (عليها السلام) (٤) قالت: « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) اذا دخل المسجد صلى على النبي وقال اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك واذا خرج من الباب صلى على النبي (صلى الله عليه وآله) وقال اللهم اغفر لي ذنوبي وافتحلي ابواب فضلك » اقول: ومن هذا الخبر يعلم ان عبدالله بن الحسن في رواية التهذيب هو عبدالله بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بنابي طالب (عليهما السلام) وامه فاطمة

⁽١) الوسائل الباب . ٤ من احكام المساجد

⁽٧) و(٣) الوسائل الباب ٣٩ من احكام المساجد

⁽٤) الوسائل الباب ٤٩ من احكام المساجد

بنت الحسين (عليه السلام) وجدته فاطمة الزهراء (عليها السلام) .

وروى فى الكافى عن ابي حفص المطار شيخ من اهلالمدينة (١) قال: وسمعت ابا عبدالله (عليه السلام) بقول قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) اذا صلى احدكم المكتوبة وخرج من المسجد فليقف بباب المسجد ثم ليقل اللهم دعوتني فاجبت دعوتك وصليت مكتوبتك وانتشرت فى ارضك كما امرتني فاسألك من فضلك العمل بطاعتك واجتناب سخطك والكفاف من الرزق برحمنك ٥.

ومنها — التطهير لدخول المسجد فروى الصدوق(٢) قال : «روى ان فى التوراة مكتوبا ان بيوني في الارض المساجد فطوبى المبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي ... الحديث، وقد تقدم نقلا عن هداية الصدوق ، ورواه ايضاً في ثواب الاعمال وفي العمل (٣) كما مر.

وروى الشيخ في التهذيب بسنده عن العلاء بن الفضيل عن من رواه عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « اذا دخلت المسجد وانت تريد انتجلس فلاتدخله إلا طاهراً واذا دخلته فاستقبل القبلة ثم ادع الله واسأله وسم حين تدخله واحمد الله وصل على النبي صلى الله عليه وآله .

ومنها — كنسها واخراج الكناسة ولا سيما يوم الحيس وليلة الجمعة لما رواه الشيخ عن عبدالحيد عن ابي ابراهيم (عليه السلام) (٥) قال « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من كنس المسجد يوم الحيس وليلة الجمعة فاخرج منه من التراب ما يذر في العين غفر الله له » ورواه الصدوق في كتبه مسنداً في بعض ومرسلافي آخر (٦).

وروى في الامالي بسنده عن سلام بن غانم عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٧) « انرسول الله (صلى الله عليه و آله) قال من قم مسجداً كتب الله له عتق رقبة ومن اخرج منه

⁽١) الوسائلاالباب ٤٤ من احكمام المساجد

⁽٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢١٩ من احكمام المساجد

⁽٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٢٣ من احكام المساجد

ما يقذى عيناكتب الله عز وجل له كفلين من رحمته ، ورواه البرقي في المحاسن مثله .

ومنها _ الاسراج فيها لما رواه الشيخ في التهذيب بسنده عن انس (١) قال :

« قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من اسرج في مسجد من مساجد الله سراجا لم
تزل الملائكة وحملة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج
ورواه الصدوق في كتبه مرسلا في بعض ومسنداً في آخر (٢) واطلاق الجبر اعم من ان
يكون في المسجد من يصلى ام لا و به صرح بعض الاصحاب .

قالوا ولا يتوقف ذلك على اذن الناظر اذا كان ما يسرج به من مال المسرج نعم لو كان من مال المسجد توقف عليه . ولو لم يكن له ناظر معين وتعذر استئذان الحاكم جاز لآحاد ثقات المؤمنين تولى ذلك فعلا واذناكما في سائر الامور الحسبية .

ومنها - تحية المسجد لما رواه الصدوق فى كتاب معاني الاخبار والخصال بسنده فيها عن ابي ذر (رضي الله عنه) (٣) قال: « دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو فى المسجد جالس فقال يا ابا ذر ان المسجد تحية. قلت وما نحيته ؟قال ركمتان تركمها ... الحديث » .

وروى الصدوق في الفقيه عن الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٤) في حديث المناهي قال: « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا تجعلوا المساجد طرقا حتى تصلوا فيها ركعتين » .

وروى فى الذكرى عن إبي قتادة عن النبي (صلى الله عليه و آله)(٥) قال : « اذا دخل احدكم المسجد فلا بجلس حتى يركم » وليدع الله تعالى عقيبهما وليصل على النبي (صلى الله عليه و آله) وان لم يصل جلس مستقبل القبلة وحمد الله وصلى على النبي ودعا

⁽١) و(٧) الوسائل الباب عهم من احكمام المساجد

⁽٣) الوسائل الباب ٢ عن احكمام المساجد

⁽٤) الوسائل الباب ٧٧ من احكمام المساجد (٥) ارجع الى التعليقة ، ص ٢٧٦

الله وسأل حاجته . اقول : لا يبعد ان يكون هذا الخبر من طريق العامة (١) فاني لماقف عليه في كتب لخبار نا ولا سما البحار الجامع لجميع الاخبار .

ومنها — النطيب ولبس الثياب الفاخرة عند قصد المسجد والدعاء فيه لما رواه في الكافي عن الحسين بن بزيد عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « أن علي بن الحسين (عليها السلام) استقبله مولى له في ليلة باردة وعليه جبة خز ومطرف خز وعمامة خز وهو متغلف بالغالية فقال جعلت فداك في مثل هذه الساعة على هذه للهيئة الى ابن ? فقال الى مسجد جدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) اخطب الحور العين الى الله عز وجل » .

وعن محمد بن جعفر بن محمد (عليها السلام) (٣) قال: « خرج علي بن الحسين (عليها السلام) ليلة وعليه جبة خز وكساء خز قد غلف لحيته بالغالية فقالوا في هذه الساعة في هذه الهيئة الى ابن ? فقال أبي اريد ان اخطب الحور العين الى الله عز وجل في هذه الليلة ».

ومنها - تعدد الصلاة في بقاع المسجد لما رواه الصدوق في كتاب الحجالس (٤) عن مرازم عن الصادق (عليه السلام) انه قال : «عليكم باتيان المساجد فانها بيوت الله في الارض ومن اتاها متطهرا طهره الله من ذنوبه وكتب من زواره فاكثروا فيها من الصلاة والدعاء وصاوا من المساجد في بقاع مختلفة فان كل بقعة تشهد للمصلى عليها يوم القيامة ».

(المقام الثاني) - في المحرمات وهي _على ما ذكره الاصحاب _ امور :

⁽١) في صحيح مسلم ج ه ص ٣٢٦ عن اتى قتادة , اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركمتين . .

⁽٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٧ من احكام المساجد

⁽٤) ص ٧١٦ وفي الوسائل في الباب ١٠ من الوضوء و٢٤ من مكمان المصلي

(الاول) ادخال النجاسة اليها، وقد تقدم البحث في ذلك في صدر البحث الثاني من المقصد الثاني من الباب الحامس من كتاب الطهارة، وقد اوضحنا نمة انهم لا دليل لهم وراء الاجماع بالنسبة الى النجاسة المتعدية إلا ان في اخبار تماهد النعل عند دخول المسجد ما يشير الى ذلك والاحتياط ظاهر. وذكر جملة منهم تحريم ازالة النجاسة فيها وعله في المعتبر بان ذلك يعود اليها بالتنجيس. ومقتضاه اختصاص التحريم بما اذا استلزمت الازالة تنجيس المسجد، ونقل عن المحقق الشيخ على عوم المنع وان كانت الازالة في ما لا ينفعل كالكثير لما فيه من الامتهان المنافي لقوله (صلى الله عليه وآله)(١) لا جنبوا مساجد كم النجاسة ، وهو ضعيف .

و (الثاني) — زخرفتها ونقشها بالصور ، والمراد بالزخرفة النقش بالزخرف وهو الذهب وبالصور ما هو اعم من ذرات الارواح وغيرها ، وبمضهم كالمحقق في المعتبر والشهيد في الذكرى، بر بالنقش مطلقاً ، والشهيد في البيان حرم زخرفتها ونقشها وتصويرها بما فيه روح وكره غيره كالشجرة ، وفي الدروس كره الجيع .

واستدل عليه في المعتبر والمنقهى بانه بدعة لم يفعل فى زمن النبي (صلى الله عليه وآله) ولا أحد من الصحابة ، وبما رواه الشيخ عن عمرو بن جميع (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة فى المساجد المصورة فقال أكره ذلك ولكن لا يضركم ذلك اليوم ولو قد قام العدل لرأتيم كيف يصنع في ذلك » .

ورده جملة من المتأخرين الظاهر ان اولهم السيد السند في المدارك بضعف سند الرواية المذكورة لاشماله على عدة من الحجاهيل والضعفاء، قبل والتعليل الاول لا يعطي ازيد من السكراهة.

⁽١) قال فى الوسائل فى الباب ٢٤ من احكمام المساجد ؛ روى جماعة من اصحابنا فى كـتب الاستدلال عن النبي ، ص ، انه قال ، جنبوا مساجدكم النجاسة ، .

⁽٧) الوسائل الباب ١٥ من احكمام المساجد

اقول: ما ذكره في الجواب عن الأول جيد. واما الجواب عن الرواية فالاظهر ان يقال انها أنها أنها أشتملت على لفظ الكر اهة وهو اعم من التحريم فلا تقوم حجة على التحريم ويعضد ذلك ما رواه الحيري في كتاب قرب الاسناد باسناده عن علي بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (١) قال: « سألته عن المسجد يكتب في القبلة القرآن أو شي من ذكر الله قال لا بأس. وسألته عن المسجدينة ش في قبلته بجص او اصباغ قال لا بأس ، فأنه ظاهر في جواز النقش مطلقاً. وما ذكره في الخبر من جواز كتابة القرآن والذكر في قبلة المسجد لا ينافي كراهة النظر اليه حال الصلاة كما تقدم. و بذلك يظهر لك ان ما ذكروه من التحريم هذا لا مستند له يعتمد عليه ، نعم الظاهر هو المكراهة في الصور وا، النقش فلا.

و (الثالث) — بيع آلانها وقيده جملة منهم بعدم الحاجة الى بيعها لعمارته اوعمارة غيرد من المساجد فلو بدت الحاجة الى ذلك لماذكر لم يحرم بيعها وكذا لو اقتضت المصاحة بيعها كانت رئة لا ينتفع بها في المسجد، قالوا وكما يجوز بيعها لعمارة مسجد آخر يجوز صرفها فيه بطريق اولى لاتحاد المالك وهو الله تعالى. اقول والمسألة وان كانت عارية عن النصوص على الخصوص لـكن كلامهم (رضوان الله عليهم) لا يخرج عن مقتضى الاصول المقررة والقواعد المعتبرة.

و (الرابع) — اتخاذها او بعضها في ملك او طريق بان يتملك ويتصرف فيه تصرف الملاك في الملاكهم او يتخذ طريقاً دائما بحيث تنمحي صورة المسجدية على كلا الامرين ، ولا ريب في التحريم حيننذ لان ذلك تغيير للوقف وتخريب لموضع المبادة وكلاهما محرم لقوله سبحانه « ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسمى في خرابها ... الآية » (٢) وحيننذ فيجب عليه اعادتها الى ما كانت عليه بل يجب ذلك على كل ذي قدرة ويد مبسوطة . واما جعلها طريقاً مع بقاء المسجدية فسيأتي

⁽١) الوسائل الباب ١٥ من احكام المساجد (٧) سورة البقرة ، الآية ١٠٨

ذكره ان شاه الله تعالى في المكروه ات . وكذا لو زالت آثار المسجدية بالكلية فانه لا يجوز عمل المارة عليه من المسجدية بزوال العارة وخراب البناء بل احكام المسجدية ثابتة لهاوان كانت كذلك من غير شكولا اشكال .

و (الحامس) - تمكين اليهود والنصارى من دخولها فروى الراوندي بسنده عن موسى بن جعفر عن آيائه (عليهم السلام) (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليمنعن احدكم مساجدكم يهودكم و نصاراً كم وصبيانكم ومجانينكم او ليمسخن الله تعالى قردة و خنازير ركماً سجداً » .

وروی فی کتاب دعائم الاسلام عن علی علیه السلام) (۲) انه قال: « لتمنین مساجدکم بهودکم و نصاراکم و صبیانکم و مجانینکم او لیمسخنکم الله تعالی قردة و خنازیر رکعاً سجداً ».

وظاهر الاصحاب ان منعهم على جهة الوجوب ، قال في الذكرى لا يجوز لاحد من المشركين الدخول في المساجد على الاطلاق ولا عبرة باذن المسلم له لان المنع غياسته للآية (٣) زفان قلت) لا تلويث هنا (قلت) معرض له غالباً وجاز اختصاص هذا التغليظ بالكافر وقول النبي (صلى الله عليه وآله) (٤) « من دخل المسجد فهو آمن » منسوخ بالآية وكذا ربط تمامة في المسجد ان صح (٥) . انتهى . قال شيخنا في البحار ويحتمل ان يكون القوم الممسوخة بين النصاب والمخالفين وقد مسخوا الآن معنى بتركهم الولاية فلم يبق فيهم شي من الانسانية وقد مسح الصادق (عليه السلام) يده على عين بعض شيعته فرآهم في الطواف بصور القردة والخنازير (١) . انتهى ، اقول : وحينئذ فما ورد في هذين الخبرين من اضافة المجانين والصبيان محمول على اقول : وحينئذ فما ورد في هذين الخبرين من اضافة المجانين والصبيان محمول على

⁽١) و (٧) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٢٧ و١٦٦

⁽٤) الكامل لابن الاثير ج ٧ ص ٢٦ في فتح مكة (٥) اسد الغابة ج ١ ص ٢٤٦

⁽٦) البحارج ١٦ ص ٧٤ والحديث بين الباقر , ع ، وابي بصير

الكراهة كما سيأتي في المقام الثالث ان شاء الله تعالى ويكون النهي هنا مستعملا في التحريم والكراهة ، واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كثير في الاخبار وقد تقدم امثاله في غير موضع .

و (السادس) — اخراج الحصى وقيدها بعضهم بما اذا كانت نمد من اجزاء المسجد او من آلاته اما لو كانت قامة كان اخراجها مستحباً. واستدل القائلون بالتحريم على ذلك بما رواه وهب بن وهب عن الصادق عن ابيه (عليها السلام) (۱) قال : هاذا اخرج احدكم الحصاة من المسجد فليردها مكانها او في مسجد آخر فانها تسبح » وردها جلة من متأخرى المتأخرين : اولهم - صاحب المدارك بضعف وهب بن وهب المذكور وانه لا تمويل على روايته (۲) وظاهرهم نني الحمكم بالكلية وان كان على جهة الكراهة ، واختار المحقق في المعتبر وجماعة كراهة ذلك ، والاكثر حكوا بوجوب الاعادة الى ذلك المسجد ، وقال الشيخ لو ردها الى غيره من المساجد اجزأ كما دل عليه الخبر ، ولمل قوله (عليه السلام) في الخبر « فانها تسبح » اشارة الى قوله عز وجل « وان من شي الا يسبح محدد» (۳) و كان المراد بهذا الكلام التنبيه على انكم لا تقولوا انها جماد لا يضر اخراجها بل هي من المسبحين الذاكر بن الله عز وجل فلا ينبغي اخراجها واخلاء المسجد من تسبيحها « ومن اظه من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه » (٤) .

(المقام الثالث) — في المكروهات وهي امور : منها ـ ان يجعل لها شرفا بضم الشين وفتح الراء جمع شرفة بسكون الراء كفرف وغرفة لما رواه الشيخ عن طاحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٥) ﴿ انه رأى مسجداً بالسكوفة قد شرف فقال كا نه بيعة وقال ان المساجد تبنى جما لا تشرف » ورواه الصدوق فى

⁽١) الوسائل الباب ٢٦ من احكمام المساجد (٧) ارجع الى التعليقة ٢ص ٨١ ج٧

⁽٣) سورة بني اسرائيل ، الآية ٣٦ ﴿ ﴿ ﴾) سورة البقرة ، الآية ١٠٨

⁽٥) الوسائل الباب ١٥ من احكام المساجد

العلل بسنده عن طلحة بن زيد مثله (١) .

وروى الشيخ المفيد فى الارشاد عن أبي بصير عن أبي جمفر (عليه السلام) (٧) قال : ﴿ أَذَا قَامُ الْقَامُ (عليه السلام) لم يبق مسجد على وجه الارض له شرف إلا هدمها وجملها جما ﴾ .

والشرف ما يجمل في اعلى الجدر أن فتخرج عن الاستواء ، قال في النهاية : الجماء التي لا قرن لها ومنه حديث ابن عباس و امرنا أن نبني المدائن شرفا والساجد جما ، الشرف التي طولت ابنيتها بالشرف واحدتها شرفة ، والجم التي لا شرف لها ، وجم جمع أجم ، شبه الشرف بالقرون .

ومنها ـ اتخاذ المحاريب في المسجد وقيدها جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بالداخلة في الحائط، قال في المدارك بعد ذكر ما ذكر ناه: هذا الحكم ذكره الشيخ وجمع من الاصحاب واستدل عليه في المعتبر بما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٣) و انه كان يكسر المحاريب اذا رآها في المساجد ويقول كأنها مذابح اليهود، وهذه الرواية غيرصريحة في كراهة المحاريب الداخلة في الحائط بل الظاهر منها كراهة المحاريب الداخلة في المحالية في المساجد لانها التي تقبل السكسر، وذكر الشارح ان المراد بالحاريب الداخلة في الحائط الداخلة كثيراً ولم اقف على نص يتضمن كراهة المحاريب الداخلة بهذا المعنى مطنفاً. انتهى كلامه زيد مفامه، وهو جيد.

اقول: قد تقدم خبرابي هاشم الجمفري عن ابي محمد (عليه السلام) (٤) الدال على ان القائم (عليه السلام) اذا قام اس بهدم المناير والمقاصير التي في المساجد فيمكن حمل خبر طلحة المذكور على هذا ويختص الحكم حينئذ بالمقاصير وهي التي تبنى في السجد دون المحاريب الداخلة في الحائط ويعضده انه الانسب بالكسر.

⁽۱) و (۲) البحارج ۱۸ الصلاة ص ۱۲٪ و۱۳٪ و الوسائل الباب ۱۰ من احكام المساجد (۲) ص ۲۷۱ المساجد (۲) ص ۲۷۱

وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض: وكذا يكره المحاريب الداخلة في الحائط كثيراً لو في المسجد، اما الاول فذكره جماعة من الاصحاب (رضوان الله عليهم). منهم المصنف، واما الثاني فهو الظاهر من الرواية الدالة على السكراهة، ثم ذكر مضمون رواية طلحة. وفيه انه متى كان ظاهر الرواية انما هو الممنى الثاني فاللازم خلو الاول من المستند اذ ايس إلا هذه الرواية فكيف قال بالكراهة على كلا المعنيين ? إلا بان يكون عجرد المتابعة لما ورد نقله عن الجاعة المذكورين كما هو ظاهر كلامه، وفيه ما لا يخنى.

قال شيخنا المجاسي (قدس سره) في البحار: حكم الاصحاب بكراهة المحاريب الداخلة وهي قسمان (الاول) الداخلة في المسجد بان يبني جداران في قبلة المسجد ويسقف ليدخله الامام وكان خلفاه الجور يفعلون ذلك خوفا من اعاديهم و (الثاني) الداخلة في البناء بان يبني في اصل حائط المسجد موضع يدخله الامام ، والكسر الوارد في الحبر بالاول انسب وان احتمل الثاني ايضاً بهدم الجدار والاكثر اقتصروا على الثاني مع ان الاول اولى بالمنع ، والشهيد الثاني قدس سره) عمم الحكم بالنسبة اليها وقيد الدخول في الحائط بكونه كثيراً ، و بعض المتأخرين قصروا الحكم بالسبة على الاول ولعله اوجه وان كان الاحوط تركها . انتهى .

افول: المفهوم من تقبيع السير والاخبار وكلام جملة العلماء ولا سيما علمائها الابرار هو استحباب المحاريب في المساجد واستحباب صلاة الامام فيه لا كراهته ، وبما يشير الى ذلك ما ذكروه في بحث القبلة من التعويل على محاريب المساجد وان محراب المعصوم (عليه السلام) موجب للعلم بالقبلة دون الظن ، وقد تقدم في بحث القبلة بالنسبة الى محراب مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) كلام شيخنا الشهيد انه روى « انه لما اراد نصيه زويت له الارض فجمله بازاء المراب » (۱).

ويعضد ذلك ما رواه الشيخ فى الصحيح عن منصور بن حازم (٢) قال :

(١) ج ٦ ص ٢٩٥ (٢) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة

• قلت لابي عبدالله (عليه السلام) أني اصلي في الطاق يدني المحراب ? فقال لا بأس اذا كنت تتوسم به » .

وما رواه جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم): منهم ـ صاحب بصائر الدرجات وصاحب الخرائج والجرائع بسنديها عن ابان بن تغلب عن ابي عبدالله (عليه السلام) في حديث رؤية ابي بكر لرسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد موته في مسجد قبا في الحراب لما احتج عليه امير الومنين (عليه السلام) بنص الرسول (صلى الله عليه وآله) عليه فانكر ابو بكر فقال له أنرضي برسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ قال ومن لي به؟ قال فاحذ بيده فضى به حتى ادخله مسجد قبا فاذا رسول الله (صلى الله عليه وآله) قاعد في الحراب ... الحديث (١) .

وقد تقدم في اخبار استحباب السترة قول الرجل له (عليه السلام) (٣) « يا أبن رسول الله (صلى الله عليه وآله) خطر بينك و بين المحراب » .

وهذا كله أنما يترتب على استحباب المحاريب في المساجد لا على كراهتها الؤذنة بمرجوحية فعلما وجعلما في المساجد .

وقد ورد في حديث وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) المنقول في كتاب ارشاد الديلمي في خروج النبي في مرضه المصلاة لما علم ان أبا بكر يصلي بالناس (٣) ما هــــذا لفظه: « فاخذ بيد علي بن أبي طاأب (عليه السلام) والفضل بن العباس فاعتمدها ورجلاه يخطأن على الارض من الضعف فلما خرج الى المسجد وجد أبا بكر قد سبق الى المحراب فاوما اليه بيده فتأخر أبو بكر وقام رسول الله صلى الله عليه وآله ... الحديث ، وهو صريح في استحباب المحراب كما ذكرنا .

وقال الله عز وجل « فخرج على قومه من المحراب » (١) وقال سبحانه « كلما

⁽۱) الحراثج والجرامح ص ۱۳۰ طبعة ۱۳۰۱

⁽٢) ج ٢ ص ١٧٤ (٤) سورة مريم ، الآية ١٢

دخل عليها زكريا المحراب ... الآية » (١) .

والاخبار الدالة على اشتمال المساجد على المحاريب اكثر من ان تحصر واشهر من ان تذكر ، وحينئذ فالواجب في هذا المقام تمقيق المعنى المراد بالمحراب وانه عبارة عماذا فاقول قال في القاموس: المحراب الغرفة ، وصدر البيت ، واكرم مواضعه ، ومقام الامام من المسجد ، والوضع ينفرد فيه الملك فيتباعد عن الناس ، ومحاريب بني اسر اثيل مساجدهم التي كانوا مجلسون فيها ، وقال في كتاب مجمع البحرين بعد ذكر المعاني المتقدمة : وعن الاصمعي سمى القصر محرابا لان المحراب مقدم المجالس واشر فها وكذا من المسجد وعن ابن الانباري شمى محرابا لانفراد الامام فيه و بعده من القوم ، يقال دخل الاسد محرابه اي غيله والامام اذا دخل فيه يأمن من ان يلحق فهو حائز مكانا كا نه مأوى الاسد ، ويقال محراب المصلى مأخوذ من المحاربة لان المصلى محارب الشيطان ومحارب المسلى مأخوذ من المحاربة لان المصلى محارب الشيطان ومحارب المسلم فيه ماحضار قلمه ، انتهى .

اقول: قد ظهر مما ذكرنا ان احد معاني المحراب المة هو المكان الذي ينفرد فيه الامام عن المأمومين ويدخله فهو حينئذ دائر بين احد المعنيين المتقدمين إلا انه لما دلت اخبارنا على ان هذه المقاصير انما احدثت من خلفاء الجور _ كما اشار اليه في خبر اي هاشم الجمفري بقوله (عليه السلام) (٢) « انها محدثة مبتدعة لم يبنها نبي ولاحجة وصحيح زرارة الوارد في صلاة المأموم خلف المقاصير (٣) قال (عليه السلام): « هذه المقاصير لم تكن في زمن احد من الناس وانما احدثها الجبارون وليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلاة من فيها صلاة ٤ ـ تمين حمل المحراب المستحب على المهنى الآخر وهو الداخل في الحائط.

بقى السكلام فيقوله (عليه السلام) فيخبر طلحة : ﴿ كَأُ نَهَا مَذَابِحِ الْيَهُودِ ﴾ قال

⁽١) سورة آل عمران ، الآية ٢٣ (٢) ص ٢٧١

⁽٣) الوسائل الباب ٥٥ من صلاة الجماعة

في كتاب مجمع البحرين : والمذبح بالفتح الحلقوم ومذبح السكنيسة كمحراب المسجد والجمع المذابح سميت بذلك للقرابين . وفي النهاية المذبح واحد المذابح وهي المقاصير وقيل المحاريب . وقال في القاموس المذابح المحاريب والمقاصير وبيوت كتب النصارى ، الواحد كسكين . انتهى ، والواجب بممونة ما ذكرناه من ثبوت استحباب المحاريب بالمعنى المتقدم حمل هذه المحاريب التي رآها (عليه السلام) في حديث طلحة على المقاصير ، والله المالم .

ومنها _ ان يتخذ طريقاً ، وأنما يكره الاستطراقاذا لم يستلزم تغيير صورةالسجد وخروجه عن المسجدية وإلا حرم كما تقدم ، ويدل على اصل الحكم حديث المناهي المتقدم في استحباب صلاة التحية .

ومنها ـ البيع والشراء وتمكين الحجانين والصبيان ورفع الصوت، وقيد بعضهم الصبيان بالذين لا يوثق بهم في التحفظ من النجاسات، وكا نهم فهموا أن العلة في النهي عنهم من حيث كونهم مظنة النجاسات، ويجوز أن يكون الوجه في المنع منهم أيضاً هو اللهب في المسجد المذافي لتوقيره واحتشامه.

والذي يدل على اصل الحكم ما رواه الشيخ فى الموثق عن علي بن اسباط عن بعض رجاله (١) قال : ﴿ قال أبو عبدالله (عليه السلام) جنبوا مساجدكم البيع والشراء والمجانين والصديان والاحكام والضالة والحدود ورفع الصوت ﴾ .

وعن عبدالحميد عن ابي ابراهيم (عليه السلام) (٢)قال : ﴿ قال رسول الله ﴿ صلى الله عليه وآله ﴾ جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم ... الحديث ﴾ .

وقد تقدم فى المقام الاول في استحباب جمل الميضاة على ابواب المساجد خبر الراوندي الدال على ذلك ايضاً ، وفيه ما في الحديث الاول وزيادة السلاح ورفع الاصوات إلا بذكر الله

قال شيخنا (قدس سره) في البحار في شرح هذا الحبر الاخير: لا خلاف (١) و(٢) الوسائل الباب ٢٧ من احكمام المسآجد في كراهة تمكين الحجانين والصبيان لدخول المساجد ، وربما يقيد الصبي بمن لا يوثق به المامن علم منه ما يقتضي الوثوق به لمحافظته على التنزه من النجاسات واداه الصاوات فائه لا يكره تمكينه بل يستحب تمرينه ولا بأس به . والمشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) كراهة رفع الصوت في المسجد مطلقاً وان كان في القرآن للاخبار المطلقة واستثنى في هذا الحبر ذكر الله وكذا فعله ابن الجنيد ، ولعله المراد في سائر الاخبار لحسن رفع الصوت بالاذان والتكبير والخطب والمواعظ فيها وان كان الاحوط عدم رفع الصوت في ما لم يتوقف الانتفاع به عليه ومعه يقتصر على ما تتأدى به الضرورة . والمشهور كما ما يتوقف الانتفاع به عليه ومعه يقتصر على ما تتأدى به الضرورة . والمشهور وبهقطع جماعة . واما السلاح فالمراد به تشهيره اوعمله والاحوط تركعا ، وروى الشيخ عن محمد بن مسلم عن احدها (عليها السلام) (۱) قال : « نهى رسول الله في المسجد وعن بري النبل في المسجد وقال الشيف في المسجد وعن بري النبل في المسجد وقال ابن الجنيد ولا يشهر فيه السلاح . واستحباب التجمير لم اره في غير هذا الخبر والدعام ولا بأس بالعمل به . انتهى .

ومنها ــ القضاء بين الناس وانفاذ الاحكام واقامة الحدود ، واستدل عليه برواية علي بن اسباط المتقدمة . والحريم بالركراهة هو المشهور وحكم الشيخ في الخلاف وابن ادريس بعدم الركراهة واستقربه في المختلف محتجاً بان الحريم طاعة فجاز ايقاعها في المساجد الموضوعة للطاعات ، وبان امير المؤمنين (عليه السلام) حكم في مسجد المكوفة وقضى فيه بين الناس ودكة القضاء مدروفة فيه الى يومنا هذا (٣) واجاب عن الرواية بالطمن في السند واحمال ان يكون متعلق النهي انفاذ الاحكام كالحبس على الحقوق والملازمة عليها في المساجد . قال في المدارك بعسد نقل ذلك : وهو حسن . وخص الراوندي الحرام الحركم المنهى عنه بما كان فيه جدل وخصومة . وربما قبل بتخصيص ذلك بدوام الحركم الموسائل الباب ١٧ · ناحكام المساجد (٧) الحلاف ج ٧ ص ٣٣٠

فيها واما أذا اتفق في بعض الاحيان فلا ، أو تخصيص الكراهة بما يكون الجلوس لاجل ذلك بخلاف ما لو كان الجلوس للعبادة فاتفق صدور الدعوى ، والظاهر من خبر دكة القضاء يدفع هذين الوجهبن الاخيرين أذ الظاهر من دكة القضاء والمشهور في جملة من الاخبار الدالة على تحاكم الناس اليه (عليه السلام) في المسجد (١) وقوع ذلك غالباً بل لم يذكر موضع آخر في جلوسه للحكومة بين الناس ، وأحتمل بعض مشامخنا تخصيص المنع باوقات الصلاة فإنها توجب شفل خواطر المصلين أو بغير المعتوم (عليه السلام) فانه محتمل منهم الخطأ ، ولا بأس به ، وأماكر أهة أقامة الحدود كما تضمنه الخبر المشار اليه فلعله لاحمال تلويث المسجد بخروج الحدث كما ذكره في المنتهى ،

ومنها ـ تعريف الضالة وطلبها في المسجد كما ذكره الاصحاب وخبر علي بن اسباط المتقدم مجتمل لهما بل يشملهما .

ويدل على خصوص الثاني ما رواه في الفقيه مرسلا (٢) « أن النبي (صلى الله عليه و آله) شمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فقال قولوا له لارد الله عليك ، فانها لغير هذا بنيت » .

وروى في الملل في الصحيح عن الاشمري رفعه (٣) ق ان رجلا جاه الى المسجد ينشد ضالة فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) قولوا له لا رد الله عليك فانها لفير هذا بنيت ٤ قال (٤) : ورفع الصوت في المساجد مكروه وان رسول الله (صلى الله عليه وآله) من يرجل يبرى مشاقص له في المسجد فنهاه وقال انها الهير هذا بنيت .

وروى في الفقيه في حديث المناهي المذكور في آخر السكتاب عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زبد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٥) قال : « نهي رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان ينشد الشعر او تنشد الضالة في المسجد .

⁽١) خلاف الشيخ ج ٧ ص ٣٠٠ وقد عقد الشيخ المفيد في ارشاده فصلا لقضاياه .

⁽٧) و (٣) و (٥) الوسائل الباب ٢٨ من احكام المساجد (٤) العلل ص ١١٤

ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ عن علي بنجعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سأاته عن الشعر أيصلح ان ينشد في المسجد ? فقال لا بأس ، ورواه علي بن جعفر وسألته عن الضالة أيصلح ان تنشد في المسجد ? قال لا بأس » ورواه علي بن جعفر في كتابه والحميري في كتاب قرب الاسناد بسنده عنه (٢) فانه دال على الجواز وان كان على كراهة .

وروى فى كتاب دعائم الاسلام (٣) عن على (عليه السلام) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان تقام الحدود فى المساجد وان يرفع فيها الاصوات وان تنشد فيها الضالة او يسل فيها السيف ويرمى فيها بالنبل او يباع فيها او يشترى او يعلق فى القبلة منها سلاح او يبرى نبل » .

ولم اقف في الاخبار على خبر صريح في تعريف الضالة كراهة او جوازا بغير كراهة إلا على اطلاق خبر على بن اسباط المتقدم والعله كاف في ذلك .

ومنها _ انشاد الشعر لما رواه السكليني في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج عن جعفر بن ابراهيم _ وكانه الجعفري _ عن علي بن الحسين (عليهما السلام) (٤) قال : ﴿ قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من سمعتموه ينشد الشعر في المساجد فقولوا له فض الله قالت الما نصبت المساجد للقرآن ﴾ وقد تقدم في حديث المناهي عنه (صلى الله عليه وآله) « انه نهى ان ينشد الشعر » وقد تقدم في رواية علي بن جعفر نفي البأس عن ذلك وهو غير مناف للسكراهة .

إلا أنه قد صرح جمع من الاصحاب باستثناه بعض الاشمار ، قال في الذكرى بعد أيراد خبر علي بنجعفر : وليس ببعيد حمل أباحة أنشاد الشعز على ما يقل منه وتكثر

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ١٤ و ٢٨ من احكام المساجد

⁽٣) ج ١ ص ١٨٠ طبعة مصر ١٣٧٠

⁽٤) الوسائل الباب ١٤ من احكام المساجد

منفعته كبيت حكة او شاهد على لغة فى كتاب الله او سنة نبيه (صلى الله عليه وآله) وشبهه لأن من المعلوم ان النبي (صلى الله عليه وآله) كان ينشد ببين يديه البيت والابيات من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك. والحق به المحقق الشيخ على (قدس سره) مدح النبي ومراثي الحسين (صلوات الله عليهم) قال فى المدارك: ولا بأس بذلك كله الصحيحة على بن يقطين (١) « انه سأل ابا الحسن (عليه السلام) عن انشاد الشعر فى الطواف فقال ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به » وقال فى البحار بعد نقل ما ذكر هالشهيد والشيخ على : اقول ما ذكر اه لا يخلو من قوة و بؤيده استشهاد امير المؤمنين ما ذكر هالشهيد والشيخ على : اقول ما ذكر اه لا يخلو من قوة و بؤيده استشهاد امير المؤمنين (عليه السلام) بالاشعار في الحطب وكانت غالباً في المسجد وما نقل من انشاد المداحين كحسان وغيره اشعارهم عندهم (عليهم السلام) ولان مدحهم (عليهم السلام) عبادة عظيمة والمسجد محلها فيخص المنع بالشعر الباطل لما روى في الصحيح ، ثم نقل صحيحة على من يقطين المدكورة .

اقول و يؤيد ما ذكروه ما رواه الصدوق في كناب اكال الدين واتمام النعمة (٢) قال : حدثني ابي قال حدثنا سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاه بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « بينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذات يوم بفناء الكمبة يوم افتتح مكة اذ اقبل اليه وفد فسلموا عليه فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من القوم ? قالوا وفد بكر ابن وائل . فقال وهل عند كم علم من خبر قس بن ساعدة الايادي ? قالوا بلى يارسول الله (صلى الله عليه وآله) قال أما فعل ? قالوا مات . ثم ساق الحديث الى ان قال : ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) رحم الله قساً يحشر يوم القيامة امة واحدة ، قال مل فيكم احد يحسن من شعره شيئا ؟ فقال بعضهم شحمته يقول :

في الاواين الذاهبيين من الفرون لنا بصائر (۱) الوسائل الباب ٤٥ من الطواف (۲) ص ٩٩ الموت ليس لها مصادر ورأبت قومي نحوهـا تمضى الاصاغر والاكابر ولا مر َ الباقــين غابر

لمـــا رأيت موارداً لا يرجع الحاضي الي ايقنت أني لا محالة

حيث صار القوم صائر ... الحديث

انظر الى صراحة هذا الخبر مع صحة سنده في جواز الانشاد في المسجد الحرام الذي هو أشرف البقاع بين يديه (صلى الله عليه وآله) وطلبه لذلك ، و بذلك يظهر لك قوة ما ذكره او لئك الفضلاء (رضوان الله عليهم) .

ومنها _ البصاق والتنخم لما رواه الشبخ عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) (١) : « أن علياً (عليه السلام) قل البزاق في السجد خطسة وكفارته دفنه » .

وعن عبدالله بن سنان (٣) قال : « سممت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بدا. في جوفه إلا ابرأته » .

وعن اسماعيل بن مسلم الشميري عنجعفر عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) (٣) قال: ﴿ مَن وَقَر بَنْخَامَتُهُ الْمُسْجِدُ لَقِي اللَّهُ يُومُ القيامَةُ ضَاحَكُما فَدَ أَعْطَى كُتَابُهُ بيمينه ﴾ .

وروى السيد الرضى في كتاب الحجازات النبوية (٤) قال : ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهُ (صلى الله عليه وآله) ان المسجد الينزوي من النخامة كما تمزوي الجلدة من النار اذا انقبضت واجتمعت ، قال في النهاية : لينزوي اي ينضم وينقبض ، وقيل اراد أهل المسجدوهم الملائكة . انتهى .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن علي (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ من وقر

⁽٧) الوسائل الباب ٧٩ من احكام المساجد

⁽٧) و(٣) و(٤) الوسائل الباب . ٢ من احكام المساجد

⁽٥)مستدرك الوسائل الباب ١٥ من احكام المساجد

المسجد من نخامته التي الله يوم القيامة ضاحكا قد اعطى كتابه بيمينه، وأن المسجد ليلنوي عند النخامة كتلوي احدكم بالخبزران اذا وقع به » .

وروى فى كتاب ثواب الاعمال بسنده عن طلحة بن زيد عن الصادق عن ابيه (عليهما السلام) (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من رد ريقه تعظما لحق المسجد جعل الله ريقه صحة في بدنه وعوفي من بلوي في جسده ٧ .

وروى في كتاب المحاسن عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه (عليها السلام) (٢) قال : « من رد ريقه تعظما لحق السجد جعل الله ذلك قوة في بدنه وكتب له بها حسنة وحط عنه بها سيئة ، وقال لا عر بدا. في جوفه إلا ابرأته » .

وروى في ثواب الاعمال عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام)(٣) قال : ١ من تنخع في مسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بداء إلا ابرأته ،

وبازا. هذه الاخبار جملة من الاخبار الدالة على الجواز مثل ما رواه الشيخ عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « قلت له الرجل بكون في المسجد في الصلاة فيريد أن يبصق ? فقال عن يساره وأن كان فيغير صلاة فلا يبزق حذا. القبلة ويعزق عن بمينه وشماله ».

وعن طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن ابيه (عليها السلام) (٥) قال : « لا يبزقن احدكم في الصلاة قبل وجهه ولا عن يمينه وليبزق عن يساره وتحت قدمه اليسرى » .

وروى في الفقيه (٦) مرسلا قال : « نهي رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن البزاق في القبلة ، قال ورأى (صلى الله عليه وآله) نخامة في المسجد فشي اليها بعر جون من عراجين ابن

⁽١) و (٢) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ١٩ من احكام المساجد

⁽٣) الوسائل الباب . ٧ من احكام المساجد

⁽٦) ج ، ص١٧٩ و فالوسائل في الباب ع ع من مكان المصلى و٢٦ من قواطع الصلاة

طاب فحكما ثم رجع القهقرى فدنى على صلاته »قال «وقال الصادق (عليه السلام) وهذا يفتح من الصلاة ابواباً كثيرة » .

وروى الشيخ عن عبيد بن زرارة (١) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول كان ابو جعفو (عليه السلام) يصلى فى المسجد فببصق امامه وعن يمينه وعن شماله وخلفه على الحصى ولا يغطيه »وعن محمد بن على بن مهزيار (٢) قال : « رأيت ابا جعفر الثاني (عليه السلام) تفل في المسجد الحرام فى ما بين الركن اليماني والحجر الاسود ولم يدفنه » ومورد هذه الاخبار الاخيرة البصاق خاصة ، وربما صار بعض الاصحاب الى عدم كراهة لهذه الاخبار وضعف ما دل على السكراهة ترجيحاً لهذه الاخبار وخص

قال في الذخيرة بعد نقل جملة من هذه الاخبار : ولا يخنى ان ما دل على كراهة التنخم سالمة عن المعارض واما البصاق فيعارضه الروايات المذكورة مع كونها اكثر واقوى منه فالحسكم بكراهته محل تأمل .

الكراهة بالتنخم لسلامة اخيار النهي عن المارض .

اقول: لا يخنى انه لا منافاة بين ما دل على الجواز وبين ما دل على السكراهة لان الرجع الى انه جائز على كراهة ، ومجرد كثرة الاخبار الدالة على الجواز زيادة على ما قابلها لا يستلزم المنع من تقييدها بما دل على السكراهة وان قل كما هو القاعدة الجارية في غير مقام ، اذ . في صحت الاخبار في الباب فالعمل بها كملا بحسب الامكان اولى من طرح بعضها ، نعم يفهم من ذلك ان البصاق اخف كراهة من التنخم ، على ان ما دل من هذه الاخبار على فعل الأ ثمة (عليهم السلام) يمكن استثناؤه وعدم تطرق السكراهة اليه واختصاص هذا الحسكم بهم (صلوات الله عليهم) لتشرف المسجد ببصاقهم فلا كراهة في حقهم او على بيان الجواز ،

ومنها - قتل القمل ذكره الاصحاب، قال في الذكرى بعد انءد في المكروهات (١) و(٢) الوسائل الباب ١٩ من احكمام المساجد ترك قصمُ القمل : قاله الجماعة . وهو مؤذن بمدم الوقوف فيه على نص . وقال في المدارك واماكراهة قتل القمل واستحباب ستره بالتراب فلم اقف فيه على نص واسنده في الذكرى الى الجماعة ولا بأس به لان فيه استقذاراً تكرهه النفس فينبغي تركه وتفطيته بالتراب مع فعله .

أقول : روى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : ﴿ كَانَ أَبُّو جَمَعُر (عليه السلام) أذا وجد قملة في المسجد دفنها في الحصي ٥ .

وعن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ أَذَا وَجِدَتَ قملة وانت تصلى فادفنها في الحصي » .

و ممكن الاستدلال بعما للاصحاب على كراهة قتل القملة حيث آنه (عليه السلام) بعد رؤيته لها لم يقتلها ولم بأمن بقتلها بل دفنها في الحصى وامن بدفنها ففيه اشعار بما ذكروه ، فالأولى أن يجمل الحكم هكذا : ويكره قتل القمل بل ينبغي أن يدفن بالتراب حسيما دل عليه الخبر ، والاصحاب جعلوا الدفن بالتراب بعد القتل .

ومنها — النوم على المشهور في كلام المتقدمين ، واستدل عليه في المعتبر بما رواه الشيخ عن ابي اسامة زيد الشحام (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) قول الله عز وجل : لا تقرير الصلاة وانتم سكارى (٤) ? قال سكر النوم » .

واعترضًا جملة من المتأخرين : منهم ـ السيد السند في المدارك بانها ضعيفة السند قاصرة الدلالة قال : والاجود قصر السكراهة على النوم في المسجد الحرام ومسجد الذي (صلى الله عليه وآله) للاصل وما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة (٥) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) ما تقول في النوم في المساجد ? فقال لا بأس

⁽١) و (٧) الوسائل الباب ٧٠ من قو اطع الصلاة

 ⁽٣) الوسائل الباب ، وه٣ من قواطع الصلاة (٤) سورة النساء ، الآية ٤٦

⁽٥) الوسائل الباب ١٨ من احكام المساجد

إلا في المسجدين مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) والمسجد الحرام . قال وكان يأخذ بيدي في بعض الليل فيتنحى ناحية ثم يجلس فيتحدث في المسجد الحرام فربما نام فقلت له في ذلك فقال أما يكره أن ينام في المسجد الذي كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاما الذي في هذا الموضع فليس به بأس ه انتهى .

وظاهره - كما ترى - عدم وجود دليل القول المشهور بل الدايل على خلافه واضح الظهور لقوله (عليه السلام) في هذا الخبر لما سأله عن النوم في المساجد « لا بأس » ومن ثم قال في الذكرى بعد ذكر الحكم المذكور «قاله الجماعة» ثم ذكر حسنة زرارة المدكورة ايذاناً بالطعن في القول المذكور .

اقول لا يخنى على من راجع الاخبار الواردة في هذا المقام انها لا تخلو مرف الاشكال الظاهر لذوي الافهام لا بالنسبة الى اصل الحبكم المذكور فانا لم نقف فيه على دليل حسما ذكره المتأخرون بل في موضعين مما تضمنته الحسنة المذكورة :

(احدهما) — ما تضمنته من كراهية النوم في المسجدين فان فيه انه قد روى ثقة الاسلام في السكافي عن معاوية بن وهب (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن النوم في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ? قال نعم فابن ينام الناس » .

و نقل شيخنا المجلسي في كتاب البحار (٣) عن كتاب محمد بن المثنى انه روى عن جعفر بن محمد بن شريح عن ذريح المحاربي قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن النوم في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فقال نعم » .

وروى عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن محمد بن خالد الطبالسي عن اسماعيل بن عبدالخالق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام)

⁽١) و (٣) الوسائل الباب ١٨ من احكمام المساجد

⁽٢) ج ١٨ الصلاة ص ١٣٤

عن النوم في المسجد الحرام فقال هل للناس بد ان يناموا في المسجد الحرام ? لا بأس به . قلت الربح تخرج من الانسان ? قال لا بأس » .

وعن السندي بن محمد عن أبي البختري عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليها السلام) (١) « أن المساكين كانوا يبيتون في المسجد على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ... الحديث » .

وعن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن النوم في المسجد الحرام قال لا بأس وسألته عن النوم في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) قال لا يصلح » .

وهذه الاخبار كام _ كا ترى _ دالة على الجواز وظاهرها عدم الكراهة إلا انها ربح الشعرت بكون ذلك ضرورة ولا سيا حديث المساكين في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ولعل ذلك قبل بناه الصفة لهم .

و (ثانيها) – ما تضمنته من قوله (عليه السلام) « أما يكره أن ينام في المسجد الذي كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) قاما الذي في هذا الموضع فليس به بأس قانه وذن بجواز النوم في هذه الزوائد التي زادتها الاموية في المسجد الحرام على ما كان في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) مع أن جملة من الاخبار قد دلت على أن هذه الزيادة لم تبلغ بعد مسجد ابراهيم واسما عيل (عليهما السلام) :

ومنها ـ رواية جميل بن دراج (٣) قال: « قال له الطيار وانا حاضر هذا الذي زيد هو من المسجد ? قال نعم انهم لم يبلغوا بعد مسجد ابراهيم واسماعيل عليهما السلام ، وروى في الكافي عن الحسن بن النمان (٤) قال: « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عما زادوا في المسجد الحرام فقال ان ابراهيم واسماعيل (عليهما السلام) حدا

⁽١) و(٧) الوسائل الباب ١٨ من احكام المساجد

⁽٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٥ من احكمام المساجد

المسجد الحرام ما بين الصفاو المروة قال: وفي رواية اخرى عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ خط ابراهيم (عليه السلام) بمكة ما بين الحزورة الى المسمى فذلك الذي خط: ابراهيم يعني المسجد » .

وروى فى التهذيب عن الحسين بن نعيم (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عما زادوا في المسجد الحرام عن الصلاة فيه أفقال أن ابر اهيم و اسماعيل (عليها السلام) حدا المسجد الحرام ما بين الصفا و المروة فكان الناس محجون من المسجد الى الصفا » .

وهذه الاخبار _ كما ترى _ ظاهرة فى كون هذه الزيادة التي وقع النوم فيها من المسجد القديم فتخصيصه (عليه السلام) حكم المسجدية بما كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) دون المسجد القديم مشكل إلا ان يقال بزوال حكم المسجدية عن ذلك المسجد القديم وتخصيص ذلك بما كان فى زمانه (صلى الله عليه وآله) وهو اشكل لدلالة الاخبار المد كورة ولا سيما رواية جميل على بقاء المسجدية فى الموضع الذي خطه ابر اهيم واسماعيل المدكورة ولا سيما رواية جميل على بقاء المسجدية فى الموضع الذي خطه ابر اهيم واسماعيل (عليهما السلام). وبالجلة فاني لا يحضرني الآن الجواب عن هذا الاشكال ولم اعتر على من تعرض اليه من اصحابنا فى هذا المجال.

ومنها ... دخول من في فمه رائحة مؤذية من ثوم او بصل او نحوها وتتأكد الـــكراهة في الثوم حتى روى اعادة الصلاة باكله (٣) .

والذي يدل على اصل الحسكم جملة من الاخبار: منها ــ ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (٤) قال: « من اكل شيئاً من المؤذيات ربحها فلا يقربن المسجد » .

ومنها _ ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح او الحسن عن محمد بن مسلم عرب ابي جعفر (عليه السلام) (٥) قال: « سألنه عن اكل الثوم فقال انما نهى رسول الله

⁽۱) و(٧) الوسائل الباب ٥٥ من احكمام المساجد (٣) يأتى في الحديث الاخير (٤) و(٥) الوسائل الباب ٧٧ من احكام المساجد

(صلى الله عليه وآله) عنه لريح فقال من اكل هذه البقلة الخبيثة فلا يقرب مستبدنا فاما من اكله ولم يأت المسجد فلا بأس » .

وعن أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) « أنه سئل عن أكل الثوم والبصل والحكراث فقال لا بأس باكله نياً وفي القدور ، ولا بأس بان يتداوى بالثوم ولكن أذا أكل ذلك أحدكم ولا بخرج إلى المسجد » .

وعن الحسن الزيات (٢) قال : « لما انقضيت نسكي مررت بالمدينة فسأات عن الي جعفر (عليه السلام) فقالوا هو بينبع فاتيت ينع فقال لي يا حسن مشيت الى همنا ؟ فقلت نعم جعلت فداك كرهت ان اخرج ولا اراك فقال اني اكات من هذه البقلة يعني الثوم فاردت ان اتنحى عن مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله » .

وروى احمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن عن الوشاء عن ابن سنان (٣) قال:
« سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الكراث فقال لا بأس باكله مطبوخا وغيير مطبوخ واكن ان اكل منه شيئاً له اذى فلا يخرج الى المسجد كراهية اذاه من المجالس » ورواه الصدوق في العلل (٤) إلا انه قال : « عن اكل البصل والكراث » .

وروى في كتاب العلل عن داود بن فرقد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (ه) قال « قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) من اكل هذه البقلة فلا يقرب مسجدنا ، ولم يقل انه حرام » .

وروى الشبيخ فى الاستبصار بسند صحيح عن زرارة (٦) قال : « حدثني .ن اصدق من اصحابنا قال سألت احدهما (عليهما السلام) عن الثوم فقال اعدكل صلاة صليتها ما دمت تأكام » ثم قال فالوجه فى هذا الخبر ان نحمله على ضرب من التغليظ في

⁽١) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢٧ من احكام المساجد

⁽٧) الوسائل الباب ٧٧ من احكام المساجد و٧٧٨ من الاطعمة المحرمة

⁽٦) الوسائل الباب ١٢٨ من الاطعمة المحرمة

كراهته دون الحظر الذي يكون من اكل ذلك يقتضي استحقاقه الذم والعقاب بدلالة الاخبار الاولة والاجماع الواقع على ان اكل هذه الاشياء لا يوجب اعادة الصلاة . انتهى

ومنها _ عمل الصنائع لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدها (عليها السلام) (١) قال : ﴿ نَهَى رَسُولَ الله (صلى الله عليه و آله) عن سل السيف في المسجد وعن برى النبل في المسجد ، قال أنما بني لغير ذلك ﴾ قالوا ويستفاد من هذا التعليل كراهة عمل جميع الصناعات .

اقول: لم اقف لهذا الحكم على دليل ظاهر ولهذا نسبه فى الذكرى الى الاصحاب مؤذناً بعدم الدليل عليه فقال في عد المكروهات: وترك عمل الصنائع مطلق قاله الاصحاب وعليه نبه حديث برى النبل. انتهى . وانت خبير بانه قد من هذا التعليل فى غير خبر ما تقدم ولا ربب فى اشماره بذلك ولعله كاف في اثبات الحكم الذكور.

ومنها _ سل السيف وتعليق السلاح ذكرهما جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم _ الشهيد في البيان ، وفي الذكرى خص الـكراهة بتعليق السلاح في السجد الاكبر » .

اقول : والذي وقفت عايه من الاخبار فى ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة الدالة على النهى عن سل السيف في المسجد .

وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال: « سألته أيعلق الرجل السلاح في المسجد ? فقال نعم وأما في المسجد الأكبر فلا فان جدي (صلى الله عليه وآله) نعى رجلا برى مشقصاً في المسجد » .

وروى فى كتاب قرب الاسناد عن على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (٣) قال : « سأاته عن السيف هل يصلح أن يعلق في المسجد ? قال أما فى القبلة فلا وأما فى

⁽١) الوسائل الباب ١٧ من احكمام المساجد

⁽٣) و(٣) الوسائل الباب ١٣ من احكام المساجد

جانب فلا بأس » ورواه علي بن جمفر في كتابه مثله (٢) .

وفي حديث المناهي المذكور في آخر كتابالفقيه (٢) «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان يسل السيف في المسجد » ورواه في الامالي مثله (٣) .

اقول: المستفاد من هذه الاخبار باعتبار ضم بعضها الى بعض هو كراهة سل السيف فى المدجد وتعليق السيف فى القبلة خاصة واما فى سائر جوانبه فلا بأس . واما تعليق السلاح الذي هو اعم من السيف والقوس والعصا ونحوها بما يتخذ سلاحا فجائز فى المساجد إلا فى المسجد الاكبر وفاقا للذكرى وخلافا للبيان ، وظاهر التعليل في صحيحة الحلبي ان النهي عن برى المشقص الما كان الكونه سلاحا لا الكونه صنعة كما تقدم في خبر محمد بن مسلم ، وكل من الخبرين المذكورين محمول على ظاهره . وهل المراد بالمسجد الحربر المسجد الحرام او جامع البلد ? كل محتمل .

ومنها حكشف العورة مع عدم المطلع وإلا حرم والرمي بالحصى ورطانة الاعاجم.
اما الاول فلما رواه فى التهذيب عن السكوني عن جعفر عن ابيه (عليها السلام) (٤) « أن النبي صلى الله عليه وآله) قال كشف السرة والفخذ والركبة فى المسجد من العورة ».

وهذا الخبر يدل على كراهة كشف هذه الاشياء المذكورة في المسجد وهي ليست من العورة على الاشهر الاظهر كما تقسدم تحقيقه والكنه جعلها في حكم العورة تأكيداً للسكر اهة ، وحينتذ فالظاهر أن المراد بالعورة أنما هو ما يستحب ستره لا ما يجب .

واما الثاني فلما رواه الشيخ عن السكوني عنه عن آبائه (عليهم السلام) (٥) ﴿ انْ

⁽١) الوسائل الباب ١٣ من احكام المساجد

⁽٢) و(٣) الوسائل الباب ١٧ من احكام المساجد

⁽٤) الوسائل الباب ٧٧ من احكمام المساجد

 ⁽٥) الوسائل الباب ٢٠٩ من احكمام المساجد

النبي (صلى الله عليه وآله) ابصر رجلا. يخذف بحصاة فى المسجد فقال ما زالت تلعن حتى وقعت ، ثم قال الحذف فى النادي من اخلاق قوم لوط ثم تلا « و تأتون فى ناديكم المذكر » (١) قال هو الحذف » .

ويستفاد من هذا الخبر كراهة الخذف في غير المسجد ايضاً ، ويدل عليه ما رواه الشيخ عن زياد بن المذر عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) في جملة حديث قال : « ان حل الازرار في الصلاة والخذف بالحصى ومضغ الـكندر في الحجالس وعلى ظهر الطربق من عمل قوم لوط » ونقل في الروض عن الشيخ القول بالتحريم هنا .

وقال في الروض: المراد بالخذف هنا رمى الحصى بالكف كيف اتفق وان لم يكن على الوجه المذكور في رمى حصاة الجمار ، قال في الصحاح الحذف بالحصى الرمي به بالاصابع. انتهى. واعترضه في الذخيرة بان كلام اهل اللغة يخالف ذلك ثم نقل جملة من عبائرهم الدالة على توع مخصوص كما سيأتي ان شاه الله تعالى في كتاب الحج. اقول: ظاهر عبارة شيخنا المشار اليه انه لا يمنع ولا يخالف في كون الحذف عبارة عن هذا المعنى الذي نقله عن اهل اللغة وانما غرضه بيان ان هذه الحصوصية لا يترتب عليها معنى في هذا المقام ، فالقول بالتعميم اظهر لان الظاهر ان النهي عنه من حيث كونه عبثاً ولعباً منافياً للوقار والسكينة المطلوبين من المؤمن وحينئذ فلا يرد عليه ما اورده .

واما الثالث فلما رواه الشيخ ايضاً عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) (٣) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن رطانة الاعاجم فى المساجد » ورواه فى الكافي عن مسمع بن عبدالملك عن ابي عبدالله (عليه السلام) مثله (٤) .

قال في الوافي: الرطانة بفتح الراء وكسرها والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور وانما (١) سورة العنكبوت، الآية ٨٨ (٢) الوسائل الباب ٢٤ من لباس المصلى (٣) و(٤) الوسائل الباب ١٩ من احكام المساجد هو مواضعة بين اثنين او جماعة والعرب نخص بها غالباً كلام العجم . اقول : لا يخفى ان ما ذكره من المعتى للرطانة معنى غريب لم يذكره احد فى ما اعلم وكا نه انما تكلفه فراراً عما نقله اخيراً عن العرب والمنقول فى كلام اهل اللغة انما هو ما نقله عن العرب، قال في القاموس الرطانة ويكسر الكلام بالاعجمية ، ورطن له وراطنه كله بها ، وتراطنوا تمكلموا بها ، انتهى . وحينئذ فني الخبر المذكور ما يشير الى كراهة الدعاء بالاعجمية لان المساجد مواضع الدعوات وطلب الحاجات فاذا كان الكلام فيها بالاعجمية مكروها تعين المكلام في ما يأتي به من الدعوات بالهربية ، والله العالم .

(المقام الرابع) — في بقية الاحكام المتعلقة بالمساجد وفيه مسائل :

(الاولى) _ المفهوم من كلام جملة من متأخرى الاصحاب اله لابد في ثبوت المسجدية وترتب احكامها من صيغة الوقف الشرعية ليحصل بها الانتقال عن ملك المالك ونحود و يختص بالجهة الموقوف عليها

ولم ار من تعرض ابسط الكلام في هذا المقام إلا شيخنا الشهيد في الذكرى حيث قبل: الحامس عشر _ انما تصير البقعة مسجداً بالوقف اما بصيغة « وقفت» وشبهها واما بقوله. « جعلته مسجداً » و بأذن بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد تم الوقف ، ولو قبضه الحاكم او اذن في قبضه فالأقرب انه كذاك لان له الولاية العامة ، ولو صلى فيسه الواقف فالاقرب الاكتفاء بعد العقد ، ولو بناه بنية المسجد لم يصر مسجداً نعم لو اذن للناس بالصلاة فيه بنية المسجدية ثم صلوا امكن صير ورته مسجداً لان معظم المساجد في الاسلام على هذه الصورة . وقال الشيخ في المبسوط اذا بني مسجداً خارج داره في ملمكه فان نوى به ان يكون مسجداً يصلى فيه كل من اراد زال ملكه عنه وان لم ينو ذلك فلك باق عليه سواء صلى فيه او لم يصل . وظاهره الاكتفاء بالنية ، واولى منه اذا صلى فيه وايس في كلامه دلالة على التلفظ ولعله الافرب ، وقال ابن ادريس ان وقفه و نوى القربة وصلى فيه الناس و دخلوه زال ملكه عنه ، انتهى كلام شيخنا المذكور .

اقول: لا يخني على من راجع الاخبار الواردة في هذا المقام عن الأُنَّمة الاطهار

(صلوات الله عليهم آنا. الليل والنهار) ان ما ذكره الشيخ في المبسوط هو الافرب الى ما دات عليه والأنسب بما ندبت اليه ، وما ذكره غيره من اشتراط صيغة الوقف فلم اقف على خبر يشير اليه فضلا عن الدلالة عليه بل هي بالدلالة على خلافه اشبه .

فن ذلك ما تقدم في صدر البحث من حسنتي ابي عبيدة الدالتين على جمعه الاحجار في الطريق بين المدينة ومكة ليبني مسجداً ، ومنها يظهر ان ما ذكره شيخنا المشار اليه منقوله: « ولو بناه بنية المسجد لم يصر مسجداً ... الح » (١) قان الامامين (عليها السلام) في هذين الخبرين قد اقرا ابا عبيدة على حصول الثواب المذكور له بمجرد وضع هذه الاحجار لذلك وجعلها على هبئة المسجد والتحجير بها وقصده المسجدية ومنها ما رواه البرقي في كتاب المحاسن عن هاشم الحلال قال : « دخلت انا والو الصباح السكناني ... الحديث » وقد تقدم ايضا في صدر البحث .

ومنها _ صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة ثمة ايضًا في بناه مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) حيث لم يتعرض لحكاية الوقف في اصل المسجد ولا في هــــذه الزيادات في كل مرة ، ولو كان ذلك شرطًا في المسجدية لـكان اولى بالحكاية والنقل من تلك الامور المنقولة لما يترتب عليها من الاحكام بزعم اولئك الاعلام.

وقد ورد في بعض الاخبار التي لا يحضرني الآن موضعها (٢) انه (صلى الله عليه وآله) بعد وروده المدينة اشترى تلك الارض او اعطاه اياها بعض المسلمين فخط فيها. بيونه وموضع مسجده.

وتقييد الحلاق هذه الاخبار بصيغة الوقف بمدى انه لا يكون مسجداً إلا بقول وقفت ، وغود يحتاج الى دليل واليس فليس ، بل هو ابعد بعيد من ظواهر تلك الاخبار ويشير الى ما ذكرنا قوله (عليه السلام) في غير خبر من الاخبار المتقدمة « قانها لغير

⁽۱) هكذا العبارة فى النسخ ولا يخنى نقصها (٧) السيرة الحلبية ج ٧ ص ٧٠ كانت ارض المسجد ليتيمين فابتاعها رسول الله , ص ، بعشرة دنانير .

هذا بنيت » ولم يقل « وقفت » .

وكأنهم تمسكوا بان الاصل بقاء الملك ما لم يحصل ناقل شرعي كالبيد والصدقة والوقف ونحوها ولم يثبت أن مجرد النية مع تضرف المسلمين موجب للخروج عن الملك. وهو اجتهاد في مقابلة النصوصواي مانع يمنع منه بعد دلالة الاخبار عليه كما عرفت ? سيما مع تصريحهم بانتقال الملك في الهدايا والعطايا بالتصرف في العين وكذا في بيع المعاطاة مع عدم ادخالهم له في البيوع الناقلة .

ومما يعضد ما قدمناه من الاخبار الواضحة في ما ادعيناه الاخبار المتقدمة قريباً في حكم كراهة النوم في المساجد الدالة على تحديد ابراهيم واشماعيل (عليها السلام) وخطها المسجد الحرام فانها ظاهرة في انه بمجرد خطها وتحجيرهما على هدذا الموضع بقصد جعله مسجداً صار مسجداً ، ولوكان الوقف شرطاً في ذلك لكان اولى بالتنبيه عليه والذكر لتوقف حصول المسجدية عليه وزوالها بدونه كما يدعونه.

وبالجملة فالامر في هذا الباب اوسع مما ذكروه (رضوان الله عليهم) وظاهر شيخنا الشهيد الترجيح لما ذكره الشيخ من غير جزم به ولو تأمل ما ذكرناه من هذه الاخبار لم يتخالجه وصمة الشك في ذلك ولا الانكار . والله العالم .

(المسألة الثانية) قدورد في جملة من الأخبار استحباب أنخاذ الانسان مسجداً في بيته ليصلى فيه ، وصرحت بانه يجوز له تغييره وتبديله وانه ليسالحكم فيه كالمساجد العامة ، والظاهر أن الوجه فيه أنه ليس إلا عبارة عن قطع جزء من البيت وأفراده للصلاة والحلوة فيه عن أهل البيت للتوجه والاقبال على العبادة واطلاق المسجدية عليه تجوز .

والذي وقفت عليه من الاخبار في ذلك ما رواه في الكافي عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال «اتخذ مسجداً في بيتك ... الحديث » .

وروى الصدوق في من لا محضره الفقيه في الصحيح عن عبيدالله بن علي

⁽١) الوسائل الباب ٦٩ من احكام المساجد

الحلبي (١) ﴿ انه سأل أبا عبدالله (عليه السلام) عن مسجد يكون في الدار فيبدو لاهله أن يتوسعوا بطائفة منه أو يحولوه عن مكانه ? فقال لا بأس بذلك ... الحديث » .

وروى فى الكامي عن إبي الجارود (٢) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن المسجد يكون في البيت فيريد اهل البيت ان يتوسعوا بطائفة منه او يحولوه الى غير مكانه ? قال لا بأس بذلك ... الحديث » .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح (٣) قال : « سأات أبا عبدالله (عليه السلام) عن المسجد يكون في الدار و في البيت فيبدو لاهله أن يتوسعوا بطائفة منه أو يحولوه الى غير مكانه ? قال لا بأس بهذا كله ... الحديث » .

وروى عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال: «كان علي (عليه السلام) قد اتخذ بيتاً في داره ليس بالـكبير ولا بالصغير وكان اذا اراد ان يصلي في آخر الليل اخذ معه صبياً لا يحتشم منه ثم يذهب الى ذلك البيت فيصلي ».

وروى في المحاسن عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : «كان علي (عليه السلام) قد جعل بيتاً في داره ليس بالصغير ولا بالكير لصلاته وكان اذا كان الليل ذهب معه بصبي لا يبيت معه فيصلى فيه»

قال بعض مشايخنا (رضوان الله عليهم) يدل على استحباب ان لا يكون فى البيت وحده في الليل وان كان في الصلاة كما دل عليه غيره بل يكون . مه احد وان كان صبيا او الطفل متمين اذا كان مصلياً لبعده عن الرياء وعدم منافاته لكمال الحشوع والاقبال على المبادة لمدم الاحتشام منه ، ويؤيده قوله في رواية الطيالسي « اخذ صبياً لا يحتشم منه » قوله (عليه السلام) « لا يبيت معه » اى لم يكن في سائر الليل عنده لانه (عليه السلام) كان مع ازواجه وسراياه ولم يكن يناسب كونه نائماً معهن ، انتهى .

⁽۱) و(۲) و(۳) الوسائل الباب ، ، من احكام المساجد و الحديث ٣ فى التهذيب دو ن الحكافي (٤) و(٥) الوسائل الباب ، ، من احكام المساجد

وروى ابن ادريس في السرائر نقلا من جامع البزنطي عن علي بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل كان له مسجد فى بعض بيوته او داره هل يصلح له ان يجمله كنيماً ؟ قال لا بأس » ورواه في قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر مثله (٣) .

وروى فى قرب الاسناد عن مسمدة بن صدقة (٣) قال : « سممت جمفر بن محمد (عليها السلام) وسئل عن الدار والبيت يكون فيه مسجد فيبدو لاصحابه ان يتسموا بطائفة منه وببنوا مكانه ويهدموا البنية ?قال لا بأس بذلك » .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى: لو انحذ في داره مسجداً له ولمياله ولم يتلفظ بالوقف ولا نواه جاز له تغييره و توسيعه و تضييقه لما رواه ابو الجارود عن ابي جعفر (عليه السلام) ثم ذكر الرواية المتقدمة . قال في البحار بعد نقل ذلك: وقال الوالد (قدس سره) يمكن تخصيص العمومات بتلك الاخبار الصحيحة الكن الاحوط عدم التغيير مع الصيغة . انتهى . وقال العلامة في التذكرة: من كان له في داره مسجد قد جعله للصلاة جاز له تغييره و تبديله و تضييقه و توسيعه حسما يكون اصلح له لانه لم مجعله عاماً وانما قصد اختصاصه بنفسه واهله ، ولرواية ابي الجارود وهل تلحقه احكام المساجد من نحر م ادخال النجاسة اليه ومنع الجنب من استيطانه وغير ذلك ? الأفر ب المنع لنقص المنى فيه . انتهى قال في البحار بعد نقله : وكلامه يشمر بالتردد مع الوقف كذلك ايضاً كما احتمله الوالد (قدس سره) انتهى .

اقول: قد عرفت في المسألة السابقة انه لا دليل على اعتبار صيغة الوقف في المساجد المعامة بل الادلة ظاهرة في المعدم وأنما هذا أمن ذهبوا اليه بالتقريب المتقدم ذكره ثمة ، وهذه الاخبار الواردة في هذا المقام ليس فبها ازيد من الدلالة على أتخاذ موضع من داره للخلوة في الصلاة فيه وبذلك اطلق عليه لفظ المسجد ، والناس ظنوا من اطلاقهم (عليهم

⁽١) و(٧) و(٣) الوسائل الباب . ١ من احكام المساجد

السلام) لفظ المسجد عليه يومئذ انسحاب احكام المساجد العامة اليه فكثر السؤال عن تغييره و تبديله وجعله حشا ونحو ذلك ، فاجابوا (عليهم السلام) بنفي البأس ايذانا بانه ليس بمسجد حقيقة ولا يترتب عليه شي من احكام المسجدية بالكلية وأنما هو موضع اتخذ لذلك لقصد الفراغ والخلوة والتوجه للاقبال على العبادة ومتى اراد صاحبه تغييره غيره الى ما يريده ولا وجه لذكر الوقف هنا بالكلية ولو سلمنا اشتراطه في المساجد العامة لما عرفت من الغرض والسبب فيه ، ولكنهم (رضوان الله عليهم) بتدقيق انظارهم يتكلفون اشياء لا ضرورة لها ولا دليل عليها كما عرفت من تكلفهم اشتراط الوقفية في المساجد العامة . وبالجلة فانه ليس الفرق بين هذا المكان المسمى مسجداً وبين المساجد العامة إلا باعتبار قصد بنائها لعامة الناس لاجل العبادة و تسبيلها لهم وقصد القربة في ذلك العامة هذه هذه فانه لا يعتبر فيها از يد مما ذكر ناه . والله العالم .

(السألة الثالثة) — المشهور في كلام الاصحاب رضوان الله عليهم) ان من سبق الى مكان من المسجد او المشهد فهو اولى به ما دام باقياً فيه ، فلو فارقه ولو لحاجة كتجديد طهارة وازالة نجاسة بطل حقه وان كان ناوياً للمود إلا ان بكون رحله مثل شي من امتعته ولو سبحة ونحوها باقياً فيه ، وقيده الشهيد (قدس سره) مع ذلك بنية العود رهو جيد فلو فارق لا بنيته سقط حقه وان كان رحله بافياً ، واحتمل الشهيد الثاني بقاء الحق حينتك لاطلاق النص والفتوى ، ثم تردد على تقدير سقوط حقه في جواز رفع الرحل وعدمه وعلى تقدير الجواز في الضان وعدمه ، ثم قال وعلى تقدير بفاء الحق لبقائه او بقاء رحله فان ازعجه من عج فلا شبهة في اثمه وهل بصير اولى بعد ذلك المحتملة لسقوط حق الاول بالمفارقة وعدمه للنهي فلا بترتب عليه حق ، و يتفرع على ذلك صحة صلاة الثاني وعدمها . واشترط الشهيد في الذكرى في بقاء حقه مع بقاء الرحل ان لا يطول المستمد في الذكرى في بقاء حقه مع بقاء الرحل ان لا يطول المستمد عامة وان كم استقرب بقاء الحق مع المفارقة لعذر كاجابة داع وتجديد وضوء وقضاء حاجة وان لمكن له رحل قالوا ولو استبق اثنان دفعة الى مكان واحد ولم يمكن الجمع بينها اقرع ،

ومنهم من توقف في ذلك . وقال الشهيد الثاني لا فرق في ذلك بين المعناد لبقعة معينة وغيره وأن كان اعتياد درس وأمامة ، ولا بين المفارق في أثنا و الصلاة وغيره للعموم ، واستقرب في الدروس بقاء أولوية المفارق في أثنائها أضطراراً إلا أن مجد مكاماً مساويا للاول أو أولى منه محتجاً بأنها صلاة وأحدة فلا عنع من أعامها . هذا ملخص ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) في هذا الباب .

واما الأخمار المتعلقة بذلك فالذي وقفت عليه منها ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال:
ه قلت له نكون بمكة او بالمدينة او الحير او المواضع التي يرجى فيها الفضل فربما خرج الرجل يتوضأ فيجى أخر فيصير مكانه ? فقال من سبق الى موضع فهوا حق به يومه وليلته، وعن طلحة بن زيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « قال امير المؤمنين وعليه السلام) سوق المسلمين كمسجدهم فهن سبق الى مكان فهو احق به الى الليل ، وكان (عليه السلام) سوق المسلمين كمسجدهم فهن سبق الى مكان فهو احق به الى الليل ، وكان

وروى بعض اصحابنا عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) « اذا قام احدكم من محله في المسجد فهو احق به الى الليل » .

وظاهر الخبر الاول بقاء حقه فى ذلك المكان مدة يوم وايلة . واحتمل بعض الاصحاب كون الواو هنا بمعنى « او » كما هوشائع الاستعمال ايضاً فيصير المعنى أنه احق بقية يومه ان كانت المفارقة في اليوم وبقية ليلته ان كانت المفارقة في الليل وبؤيده الخبر الثلاثة بقاء حقه فى المدة المذكورة مطلقاً سواء كان له رحل ام لا نوى المفارقة ام لا ، وفيه رد على القول المشهور من حكهم بزوال حقه بالمفارقة وان كان ناوياً للمود إلا ان بكون له رحل . والظاهر تقييد الاخبار

⁽۱) و(۲) الوسائل الباب ٥٩ من احكام المساجد (٣) فى السراج المنير ج ١ ص١٦٥ عنالنبي وص، , اذا قامالرجل منجلسه ثم رجع اليه فهو احق به ، وفى رواية (منالمسجد)

المذكورة بمدم نية المفارقة وإلا فلو نوى المفارقة ولم يضع رحلا بعلم به ارادة الرجوع فني منع الفير عنه اشكال وإلا لزم تعطيل المكان من المنتفعين بفير امن وجب لذلك وهو بعيد ، ويشير المىذلك السؤال في الحبر الاول وكون الحروج للوضو، ونحوه . وقطع المحقق بعدم بطلان حقه لو كان قيامه لضرورة كتجديد طهارة او ازالة نجاسة او ضرورة الى التخلي وأن لم يكن رحله باقياً . وهو قوى موافق لظاهر الاخبار المذكورة .

بق الاشكال في ما هو الآن معمول بين الناس من وضع أوب او سجدة او تسبيح في المسجد او الروضة الشريفة ثم يمضي الى ان يأتي وقت الحاجة اليه ، والظاهر التفصيل في ذلك بانه ان كان قد جلس في المكان و تصرف فيه بالجلوس والمالاة ونحوها فان حقه باق الى المدة المعلومة بالتفصيل المتقدم وان كان لم يجلس وأيما وضع هذه العلامة لقصد التحجير عن تصرف الغير فوجهان احدها كالاول والثاني العدم ، ومنشأ ذلك من الشك في لفظ السبق في الاخبار المتقدمة وان كان الاقرب الاظهر والاغراض المتقدمة ، وربما احتمل حصول ذلك بمجرد التحجير بوضع ثوب ونحوه ، وكيف كان فع وضع الرحل وان كان قد جلس و تصرف لو اتفق ذلك في المسجد وافيمت الصلاة ولم يحضر فالظاهر جواز التصرف في محله عملا بالاخبار الدالة على النهي عن الحلل والفرج في الصفوف واستحباب المسارعة الى سدها فيقيد بها اطلاق هذه الاخبار لدكونها افوى دلالة واصرح مقالة في الحسكم المذكور . وكذا لو وضع ثوبا وغوه بونوم تعطيل الزوار والمصلين وعدمه . والله العالم .

(المسألة الرابعة) — المشهور في كلام الاصحاب جواز الوقف على المساجد لانه في الحقيقة وقف على المسلمين حيث انه يرجع الى مصالحهم كالوقف على القناطر ونحوها روى الشيخ في المتهذيب والصدوق في كتاب العلل وكذا في كتاب الوقف من

كتاب من لايحضره الفقيه عن ابي الصحارى عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: « قلت رجل اشترى داراً فبقيت عرصة فبناها بيت غلة أيوقفه على المسجد ? قال ان المجوس ارقفوا على بيت النار ».

والظاهر ان المهنى ان المجنى ان هذا من فعل المجوس فليس اسكم الاقتداء بهم وربما احتمل على بعد المنع بمعنى ان هذا من فعل المجوس فليس اسكم الاقتداء بهم والمتابعة لهم ، ولعله على هذا الاحتمال بنى الصدوق في كتاب الصلاة من كتاب من لا يحضره الفقيه فنقل الخبر بهذه السكيفية و وسئل عن الوقوف على المساجد فقال لا يجوز فان الحجوس وقفوا على بيوت النار » (٣) وهذا احد المفاسد في نقل الخبربالمعنى واحتمال كون ما نقله خبراً مستقلا بعيد جداً بقرينة ما ذكر ناه من ان الذي رواه هو في كتاب الوقف وكتاب العلل وغيره كالشيخ في التهذيب الما هو الخبر الذي ذكر ناه . كتاب الوقف وكتاب العلل وغيره كالشيخ في التهذيب الما هو الخبر الذي ذكر ناه . ولا أن بعض نسخ العلل تضمنت و لا » بعد قوله : وأبوقفه على المسجد » قال و لا أن الحجوس ... الح » ولعله على ذلك بنى الصدوق في ما نقله من قوله « لا يجوز » و كيف كان فيمكن حمل النهي عن الوقف مع ثبوت ما ذكر من نقييد نظه من قوله « لا يجوز » و كيف كان فيمكن حمل النهي عن الوقف مع ثبوت ما ذكر من النهي على ان يكون الوقف بقصد تماك المسجد وهو ليس اهلا للملك بل لا بد من نقييد ذلك بمصالح المسلمين ليكون الوقف عليهم بل لو اطلق فانه ينصر ف اليها .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى: يستحب الوقف على المساجد وهو من أعظم المثوبات لتوقف بقاء عمارتها غالباً عليه التي هي من أعظم مراد الشارع، ثم ذكر رواية الفقيه في كتاب الصلاة المنضمنة لقوله « لا يجوز » وقال: وأجاب بعض الاصحاب بان الرواية مرسلة وبامكان الحل على ما هو محرم منها كالزخرفة والنصوير. انتهى.

نعم ذكر المحدث المحاشاني في الوافي ــ بعد نقله رواية الفقيه المدكورة وكذا الرواية الاخرى التي ذكرناها ــ ما صورته : المستفاد من الخبرين تعليل المنع بالتشبه (۱) و (۲) الوسائل الباب ٢٦ من احكام المساجد

بالمجوس ولمل الاصل فيه خفة مؤنة المساجد وعدم افتقارها الى الوقف اذا بنيت كما ينبغي وأنما افتقرت اليه للتمدي عن حدها . انتهى . وظاهره متابعة الصدوق في ما نقله من الرواية وحمل الرواية الاخرى عليه بتقريب المعنى الثاني الذي اشرنا اليه ، وحينئذ فظاهر كلاميها نحريم الوقف على المساجد فيصير مخالها لما عليه الاصحاب في هذه المسألة .

وكيف كان فان المسألة عندي لا تخلو من شوب الاشكال لاجمال الحبر المذكور وقرب قبوله للاحتمال بالتقريب الذي ذكره المحدث المشار اليه ولما ذكره الاصحاب من الأدلة المامة في المقام. والله العالم.

(المسألة الحامسة) قد صرح الاصحاب (رضوازالله عليهم) بانه يجوز الهض ما استهدم بفتح الناه والدال اي اشرف على الانهدام ، قانوا ولا ريب في جوازه بل قد يجب اذا خيف انهدامه على احد من المترددين ويستحب اعادته وتجديده . قيل ويجوز النقض ايضاً للتوسعة اذا احتبج اليها لانه احسان محض وهما على المحسنين من سببل (١) .

اقول: الظاهر ان ما ذكروه لا اشكال فيه اما الاول فلما ندب اليه من بناه المساجد وتعميرها . واما الثاني فلما تقدم في صحيحة عبدالله بن سنان او حسننه الواردة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) و توسعته مرتين (٢) .

وقال الشهيد في الذكرى: ولو اريد توسعة المسجد فني جواز النقض وجهان من عموم المنع، ومن ان فيه احداث مسجد، ولاستقرار قول الصحابة على توسعة مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد انكارهم ولم يبلغنا انكار على (عليه السلام) وقد ارسع السلف المسجد الحرام ولم يبلغنا انكار علماء ذلك العصر، انتهى.

اقول: الاظهر هو الاستناد في الحكم المذكور الى رواية عبدالله بن سنات المدكورة فانها ظاهرة في الجواز (٣) .

موته واستقرار قول الصحابة على ذلك وإن علياً (عليه السلام) لم ينكره ـ ففيه أنه غفلة منه عما ورد عنه (عليه السلام) في انكار ذلك إلا أنه أمّا أنكر من حيث غصب البيوت التي ادخلت في المسجد، ومن ذلك ما رواه في السكامي عن سليم بن قيس في خطبة امير المؤمنين (عليه السلام) (١) قال «خطب امير المؤمنين (عليه السلام) ثم ساق كلامه الى ان قال فيه: قد عملت الولاة قبلي اعمالا خالفوا فيها رسول الله (صلى الله عليه وآله) ... ولو حملت الناس على تركما وحواتها الى موضعها والى ماكانت في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) لتفرق عنى جندي حتى ابقى وحدي ، ثم عد جملة من ذلك وقال : ورددت دار جعنر الى ورثته وهدمتها من المسجد ... الى أن قال : ورددت مسجد رسول الله (صلى الله عليه رآله) الى ماكان عليه ... الحديث » وهو اظهر ظاهر في انكار ذلك وان الزيادة التي احدثوها كانت غصباً كما ذكرنا، والظاهر انه لو كانت الزيادة من الاراضي المباحة فلا أشكال . وقد ورد في تحديد مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ما رواه في الفقيه عن عبد الأعلى مولى آل سام عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) « انه سأله كم كان طول مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ? قال كان ثلاثة آلاف وسيائة ذراع مكسراً ﴾ و المعنى انه كان كل من طوله وعرضه سنين ذراعا فائه اذا ضرب ذلك حصل منه المدد المدكور في الخبر ، وهل الزائد على هذا المقدار يثبت له حكم المسجدية في الجلة وان لم يكن في حكم مسجده (صلى الله عليه وآله) ? لا يبعد ذلك اذا لم يكن مفصوبا .

واما بالنسبة الى المسجد الحرام فقد تقدم في حسنة زرارة (٣) نوم الباقر (عليه السلام على المسجد الحرام وقوله له لما سأله عن النوم ثمة: ﴿ الْمَا يَكُرُهُ أَنْ يَنَامُ فَى المسجد الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ﴾ فانه يؤذن بعدم ثبوت المسجدية في هذه الزيادة وعدم ترتب احكام المسجدية عليها ، إلا انك قد عرفت ما في ذلك مر

⁽١) روضة الكاني ص ٥٥ طبيع سنة ١٣٧٧

رج) الوسَائل الباب ٨، من احكام المساجد (٣) ص ٢٩٣

الاشكال بالاخبار التي اوردناها دالة على انها من المسجد القديم الذي خطه ابراهيم واسماعيل (عليها السلام) ويمكن ان يقال مع الاغماض عن الاشكال المدكور الله المسجد الحرام الذي يثبت له الاحترام زيادة على غيره يقتصر فيه على ما رسمه المعصوم ولا يجوز الزيادة فيه بخلاف غيره من المساجد التي وضعت لصلاة الناس فيها ويمكن اجراء هذا السكلام ايضاً في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) لاختصاصه بمزيد شرف على سائر المساجد كما سيأني ان شاء الله تعالى في فضل العملاة فيه زيادة على غيره فيمكن الحسكم بتحريم الزيادة فيه وان لم يكن غصباً كما اشرنا اليه آنهاً وحينئذ فيبقي هذا الحسكم بغير المسجدين المذكورين.

واما الاحتجاج بعدم انكار عاماه ذاك العصر فهو اوهن من بيت العنكبوت وانه لاوهن البيوت ، لان البدع الصادرة عن خلفاه الجور الذين هم أثمة الحق عندهم جائزة بل واجبة الاتباع فكيف ينكرها علماؤهم ، الا ترى الى اعذار علمائهم عن بدع الثلاثة المتقدمين بنحو ما قلناه من الله الخليفة له ان يعمل بها يراه الاصلح والاولى فى جميع الامور . وبالجلة فالأمر اظهر من ان ينكر ومن احب تحقيق ذلك فليرجع الى كتابنا سلاسل الحديد فى تقييد ابن ابي الحديد .

ثم أنه صرح في الذكرى على تقدير جواز النقض بأنه لا ينقض إلا بعد الظن الغالب بوجود العارة، ولو أخر النقض الى المائمان الله الله مع الاحتياج الى الآلات واستحسنه جملة بمن تأخر عنه ولا بأس به .

ثم أنه قد صرح الشهيدان (قدس سرهما) بأنه يجوز احداث باب زائد لمصلحة عامة كازدحام المسلمين في الخروج والدخول فيوسع عليهم :ولو كان لمصلحة خاصة كقرب المسافة على بعض المصلين احتمل جوازه ايضاً لما فيه من الاعانة على القر بةوفعل الخير . وكذا يجوز فتح شباك وروزنة للمصلحة العامة وفي جوازه للمصلحة الخاصة الوجهان بقى الكلام في أنه قد اشتهر في هذه الاصار جواز حفر بش في المسجد لاجل

ضوء المصلين ، وفيه عندي اشكال إلا ان تتقدم البئر على السجدية فلا اشكال . ووجه اذكرناه من الاشكال سبما على قاعدة الأصحاب من اشتراط الوقفية ظاهر حيث ان لك مناف الوقف و ه الوقوف على ما وقفت عليه » (١) ومع قطع النظر عن ذلك غلواهر الاخبار الدالة على ان الساجد أنما بنيت العبادة وتلاوة القرآن والدعاء وغو ذلك قولهم (عليهم السلام) « انها لغيرهذا بنيت » (٢) وتوهم تعليل الجواز ــ بانقطاع اكثر صلين لولم يجز ذلك كا ذكره بعض ــ عليل لان السنة الماضية في القرون الخالية أنما هو وضوه في البيوت وحضور المساجد سيما في الصدر الاول عكة والمدينة لقلة المياه بها يومئذ لا يقاس هذا على ما تقدم من فتح بأب وروزنة فانذلك معلوم الصلحة وخال من المسدة نلاف هذا فان المفسدة فيه بتحجير المكان الذي فيه البئر عن الصلاة فيه ومنع الناس عن نلاف هذا فان المفسدة فيه بتحجير المكان الذي فيه البئر عن الصلاة فيه ومنع الناس عن الموضع ظاهر . ولا يبعد بناء على ما قلنا بطلان الصلاة بالوضوء من تلك البئر ايضائد متى ثبت كون ذلك على خلاف الوجه الشرعي كان من قبيل المفصوب فجميع نصر فات المترتبة على ذلك من قبيل التصرف في المفصوب اذ متى زالت الاباحة بالمعنى نصر فات المترتبة على ذلك من قبيل التصرف في المفصوب اذ متى زالت الاباحة بالمعنى عمد فليس إلا المقصب والاحتياط ظاهر . والله العالم .

(المسألة السادسة) — قد ذكر جمع من الاصحاب انه يجوز استمال آلاته في غيره المساجد ، وقيد ذلك بهضهم بما اذا كانت تلك الآلة فاضلة عن ذلك السجد ومستفئى بها فيه او تعذر استمالها فيه لاستيلاء الحراب عليه أو كون الآخر احوج اليها منه اكثرة صلين ونحو ذلك ، لان المالك واحد وهو الله سبحانه صرح بذلك الشهيدان ، وزاد يخنا الشهيد الثاني فقال ، واولى بالجواز صرف وقفه و نذره على غيره بالشروط وايس لذلك الشهد فلا يجوز صرف ماله الى مشهد آخر ولا مسجد ولا صرف مال المسجد اليه علنقاً . انتهى . قال في المدارك بعد نقل ذلك ، والنظر في هذا الحركم من اصله مجال المتجه عصدم جواز صرف مال المسجد الى غيره مطلعاً كالمشهد لتعلق النذر او الوقف

⁽۱) الوسائل الباب به من الوقوف والصدقات (۲) ص ۲۸۷

بذلك الحل المعين فيجب الاقتصار عليه . نعم لو تعذر صرفه فيه أو علم استغناؤه عنه في الحال والمآل المكن القول مجواز صرفه في غيره من المساجد والمشاهد بل لا يبعد صرفه في مطلق القرب لان ذلك أولى من يقائه إلى أن يعرض له التلف فيكون صرفه في هذا الوجه احساناً و « ما على المحسنين من سبيل » (١) انتهى ،

اقول: لم اقف فى هذا القام على شي من الاخبار الظاهرة فى تنقيح المكلام وقطع مادة النقض والابرام سوى اخبار الاهداء والنذر والوصية الى الكعبة الشريفة وسيجى الكلام فيها أن شاء الله تعالى فى كتاب الحج:

ومنها ـ رواية ياسين الضرير (٣) « في رجل اوصى بالف درهم للـ كمبة فسأل ابا جعفر (عليه السلام) فقال ان الـ كمبة غنية عن هذا انظر الى من ام هذا البيت فقطع به او ذهبت نفقته او ضلت راحلته او عجز ان يرجع الى اهله فادفعها الى هؤلاه .. . وعضمونه اخبار عديدة يأتي ذكرها ازشاه الله تعالى فى الموضع المشار اليه ، والظاهر ان الحكم في المشاهد والـ كمبة واحد .

ومقتضى الاخبار المذكورة ان الواجب صرفه في تعمير المشهد والكعبة اذا احتبج الى ذلك وإلا فانه يصرف في معونة الحجاج والزوار لذلك المشهد، وبذلك صرح السيد المشار اليه في كتاب النفر من شرح النافع فقال: ولو نذر شي لاحد المشاهد المشرفة صرف فيه على حسب ما قصده الناذر ومع الاطلاق يصرف في مصالح المشهد، ولو استغنى المشهد عنه في الحال والمآل فالظاهر صرفه في معونة الزوار لان ذلك اولى من بقائه على حاله معرضا للتلف فيكون صرفه على هذا الوجه احساناً و هما على المحسنين من سبيل » (٣) انتهى . وبذلك ايضاً صرح جده (قدس سره) في كتاب المذر من المسالك . ومن ذلك بظهر ما في قوله هنا ه انه مع تعذر صرفه في ذلك المشهد يجوز

⁽١) و(٣) سورة التوبة ، الآية ٩٨

⁽٢) الوسائل الباب ٧٢ من مقدمات الطواف

صرفه في غبره من المساجد والمشاهد بل لا يبعد صرفه فى مطلق القرب ، فانه بعيد كما عرفت والاقرب الى ما دات عليه الاخبار المشار اليها هو ما ذكر ناه وما ذكره فى شرح النافع هذا بالنسبة الى المشاهد المشرفة .

واماً بالنسبة الى المساجد لو حصل الاستغناء عمالها من الاوقاف والآلات ونحوها وما ذكروه (رضوان الله عليهم) في المقام فهو عندي محل اشكال لعدم الدايل الواضح والاستناد الى اطلاق الآية المذكورة يتوقف على ثبوت كون ذلك احساناً وهو محل البحث. وكان بعض مشايخنا المعاصر بن في بلاد البحر بن يعمدون في ما فضل من اموال المسجد عن تعميره الى التنمية وشراه العقارات بها وصرف حواصلها في مصالح المسجد من الحصر والتعمير ونحو ذلك. والله سبحانه اعلم.

تل نيب

في فضل المساجد وفضل الصلاة فيها و بيان اختلافها في الفضل :

فني الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) في حديث « ان رسول الله (صلى انته عليه وآله) قال الصلاة في مسجدي كالف في غيره إلا المسجد الحرام قان الصلاة في المسجد الحرام تعدل الف صلاة في مسجدي » .

وعن معاوية بن وهب في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) الصلاة في مسجدي تعدل الف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام فهو افضل » و بهذا المضمون اخبار عديدة .

وروى الكليني والصدوق عن خالد بن زياد الفلانسي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « مكة حرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه و آله) وحرم علي بن (١) و (٢) الوسائل الباب ٥٠ من احكام المساجد

⁽٣) الوسائل الباب ٤٤ من احكام المساجد . وفي الفقيه د ابن ماد ، وهو نفس، ابن زياد ،

ابي طالب (عليه السلام) الصلاة فيها بمائة الف صلاة والدرهم فيها بمائة الف درهم، والمدينة حرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه وآله) وحرم علي بن ابي طالب (عليه السلام) الصلاة فيها بمشرة آلاف درهم، والكوفة حرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه وآله) وحرم علي بن ابي طالب (عليه السلام) الصلاة فيها بالف صلاة. وسكت عن الدرهم (١) ».

وعن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) أنه قال : « من صلى فى المسجد الحرام صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة صلاها منذ يوم وجبت عليه الصلاة وكل صلاة يصليها الى أن عوت » .

وعن الحسين بن خالد عن ابي الحسن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) (٣) قال « قال محمد بن علي الباقر (عليه السلام) صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلاة في غيره من المساجد » .

وعن هارون بن خارجة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : «قال لي يا هارون بن خارجة كم بينك و بين مسجد الكوفة يكون ميلا ? قلت لا . قال أفتصلي فيه الصلوات كلها ? قلت لا . قال اما لو كنت بحضر ته لرجوت ان لا تفوتني فيه صلاة ، أو تدري ما فضل ذلك الموضع ? ما من عبد صالح ولا نبي إلا وقد صلى في مسجد كوفان حتى ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما اسرى الله به قال له جبر ئيل اتدري اين انت يارسول الله (صلى الله عليه وآله) الساعة ؟ انت مقابل مسجد كوفان قال فاستأذن لي ربي عز وجل حتى آتيه فاصلي فيه ركعتين فاستأذن الله عز وجل فاذن له ، وان ميمنته لروضة من رياض الجنة وان وسطه لروضة من رياض الجنة وان النافلة فيه لوضة من رياض الجنة وان النافلة فيه

⁽١) هذا فى الفقيه دون الـكمافى (٢) و (٣) الوسائل الباب ٧٥ من احكمام المساجد (٤) الوسائلالباب ٤٤ من احكام المساجد

اتعدل خمسمائة صلاة . وانالجلوس فيه بغير تلاوة ولا ذكر المبادة ، ولو علم الناس ما فيه لاتوه ولو حبواً » .

وفى الفقيه عن ابي بصير (١) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول نعم المسجد مسجد السكوفة صلى فيه الف نبي والف وصي ومنه فار التنور وفيه نجر تالسفينة ميمنته رضوان الله ووسطه روضة من رياض الجنة وميسرته مكر يعني منازل الشيطان » .

وروى الصدوق فى الفقيه مرسلا (٣) قال : ﴿ قال الصادق (عليه السلام) حد مسجد السكوفة آخر السراجين خطه آدم (عليه السلام) وانا اكره ان ادخله راكبًا قيل له فمن غيره عن خطته قال اما اول-ذلك فالطوفان فى زمن نوح (عليه السلام) ثم غيره اصحاب كسرى والنعان ثم غيره زياد بن ابي سفيان » .

وروى فى الفقيه مرسلا (٣) قال : « قال علي (عليه السلام) صلاة في ببت المقدس تمدل الف صلاة وصلاة فى مسجد القبيلة تمدل خساً وعشرين صلاة وصلاة فى مسجد السوق تمدل اثنتى عشرة صلاة وصلاة الرجل فى بيته صلاه واحدة » .

أقول: في هذه الاخبار فوائد الطيفة و نكات شريفة يحسن التنبيه عليها في المقام على المقام عليها في المقام المقام عليها في المقام المقام

(الاولى) — ما تضمنه حديث القلانسي من قوله (عليه السلام) و مكة حرم الله و حرم رسوله .. الخ العل الوجه فيه ان كون مكة حرم الله عز وجل اي محترمة ومعظمة لاجله فلانها مقر بيته الحرام الذي اوجب السعي اليه على من استطاع اليه الوصول من الانام واوجب تعظيمه وشرفه على سائر بقاع الاسلام ، واما كونه حرم الرسول وامير المؤمنين (صلوات الله عليها) قاما باعتبار كونها بلدهم الاصلية ومنشأهما ووطنهما او

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ١٤ من احكام المساجد

 ⁽٣) الوسائل الباب ٦٤ من احكام المساجد

باعتبار ان ما كان لله عز وجل فهو ثابت لهما بطريق النيابة فكل ما نسب اليه تعالى فهو ينسب اليهها وكل شي ينسب اليه عز وجل لاتحاده بهما ومن بد قربها منه كا قرن نفسه عز وجل بهما في جملة من الآيات القرآنية نحو قوله تعالى « أنما وليكم الله ورسوله والذين امنوا ... الآية » (١) المفسر ذاك في الاخبار بامير المؤمنين (عليه السلام) وقوله عز وجل : « يا ايها الذين آمنوا اطيموا الله واطيموا الرسول واولى الامم منكم » (٧) اشارة الى ما ذكرناه .

واماكون المدينة حرم الله عز وجل فن حيث سكنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيها واتخاذه لها دار هجرة فعظمها لاجله واوجب احترامها حتى بعدم قطع الشجر منها كما سيأتي في كتاب الحج ان شاه الله تعالى واماكونها حرم الرسول وعلي (عليها السلاة والسلام) فلانها منشأهما ومقرهما بعد الهجرة ومدفن الرسول (صلى الله عليه وآله) حقيقة ومدفن علي (عليه السلام) تبعاً حيث انه نفس الرسول ويؤيده ما نقله بعض مشايخنا من ورود بعض الاخبار بان الله عز وجل نقله اليها ، ولهذا يستحب زيارة امير المؤمنين (عليه السلام) عند الرسول (صلى الله عليه وآله) واما الكوفة فيالتقريب المتقدم في المدينة .

واما ان الصلاة في البلدان الثلاث بما ذكر في الخبر فالظاهر ان اطلاق البلد في المواضع الثلاثة مجاز عن المساجد الثلاثة ليوافق جملة الاخبار الواردة في الباب وان اختلفت زيادة ونقصاناً اذ موردها أنما هو المساجد.

ويعضد ذلك مارواه الشيخ عن عمار بن موسى فى الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: « سألة عن الصلاة في المدينة هل هي مثل الصلاة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ قال لا ، ان الصلاة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله)

⁽١) سورة المائدة ، الآية . ٦ (٧) سورة النساء ، الآية ٧٧

رح، الوسائل الباب ٥٥ من احكام المساجد

الف صلاة والصلاة في المدينة مثل الصلاة في سائر البلدان ،

واما ثواب التصدق فيمكن ابقاؤه على عمومه المدم المعارض . واما السكوت عن الدرهم في السكوفة فهو مشمر بانها كغيرها من البلدان إلا أنه روى ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات بسنده عرالصادق (عليه السلام) (١) قال : ﴿ نفقة درهم بالكوفة تحسب عائة درهم في ما سواها وركمتان فيها تحسب عائة ركعة » .

(الثَّانية) - لا مخنى انالاخبار بما نقلناه هنا وما لم ننقله قد اختلفت في أواب الصلاة في كل من هذه المساجد زيادة ونقصاناً والظاهر عندي في الجم بينها هو أن ذلك باعتمار اختلاف احوال المصلين في صلانهم واقبالهم على الصلاة وقربهم منه تعالى وعدم ذلك بمعنى ان جميع الصلوات مشتركة من حيث هذا المكان وفضله في الطرف الاقل من الثواب الوارد في هذا المكان وهذه الزيادات أمَّا نشأت من أمور زائدة في تلك الصاوات كما ذكرنا ، وعليه محمل ايضًا ما ورد في ثواب الحج وزيارة الأنَّمة (عليهم السلام) ولا سما زيارة الحـين (عليه السلام) من تفاوت الثواب قلة وكثرة والجميم محمول على تماوت احوال المكلفين في ما يأتون به . وما تكلفه جملة من الاصحاب في هذا المقام فالظاهر بعده وعدم الحاجة اليه .

نعم روى الشيخ في التهذيب في الحسن عن الوشاء عن الرضا (عليه السلام) (٢) قال: ﴿ سَأَلتُهُ عَنِ الصَّلاةُ فِي المسجد الحرام والصَّلاةُ في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) في الفضل سواء ? فقال نعم والصلاة في ما بينها تمدل الف صلاة » فانه ظاهر في مساواة مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) للمسجد الحرام في الفضل مم أن الاخبار مما قدمناه وتركناه متكاثرة بزيادة المسجد الحرام وان الصلاة فيه كالف صلاة في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) .

⁽١) الوسائل الباب ع٤ من احكام المساجد

⁽٧) الوسائل الباب ٦٣ من احكمام المساجد

ويمكن الجواب برجوع المساواة الى اصل الفضيلة بمنى ان لهما الفضل على غيرهما من المساجد وان تفاوتا بالزيادة فى احدهما والنقيصة في الآخر ويكون قوله : « والصلاة في ما بينهما ..الخ» اشارة الى ذلك بمعنى انهما متساويان في اصل الفضل وان حصل التفاوت بينهما في ان الصلاة الواحدة في احدهما بالف فى الآخر وهو وان كان جملا بالنسبة الى صاحب العضيلة منهما إلا انه باعتبار ما ظهر فى غير هذا الخبر من الأخبار الكثيرة الدالة على ان الفضل فى جانب المسجد الحرام ويحمل عليه هذا الاجمال فلا اشكال .

(الثالثة) -- ما تضمنه حديث انتمالي - من ان كل من صلى في المسجدالحرام صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة ... الخ - يحتمل حمله على عومه من قبول كل صلاة او يصليها الى يوم موته وان كانت باطلة وايس ببعيد من فضله سبحانه وكرمه ، واما ما لم يصلها بالكلية فلا تدخل في عموم الخبر ، ويحتمل التخصيص بما اذا كانت صحيحة مجزئة لكنها غبر مقبولة من حيث عدم الاقبال عليها كلا او بعضا او نحو ذلك من شروط القبول . ويحتمل ايضا انه لما كان الله عز وجل قد جعل صلاة المكتوبة في المسجد الحرام بمائة الف صلاة كا في خبر القلانسي وغيره فمن الظاهر ان هذا العدد يأتي على صلاة الانسان من اول عمره الى آخره غالباً فكل صلاة وقع الخلل فيها من صلواته يقوم مقامها ويسدها بعض هذه الافراد المضاعفة فيكون مستلزماً لقبول ما وقع الخلل فيه من صلواته يقوم مقامها ويسدها بعض هذه الافراد المضاعفة فيكون مستلزماً لقبول ما وقع الحلل فيه من صلواته بل ما تركه ايضا ، ورحمته سبحانه وفضله جل شأنه اوسع من ذلك وهو وجه لطيف عرض لي حال التصنيف .

(الرابعة) — ما نضمنه خبر هارون بن خارجة وخبر ابي بصير وما اشتملاعليه قد ورد مثله في عدة اخبار مثل ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في التهذيب عن الحذاء عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال: « مسجد كوفان روضة من رياض الجنة صلى فيه الف نبي وسبعون نبياً وميمنته رحمة وميسر نه مكر، الله عصا موسى وشجرة يقطين من احكام المساجد

وخاتم سليمان ومنه فار التنور ونجرتالسفينة وهي صرة بابل ومجمع الانبياء ٧ .

وفي حديث الكاهلي المروي في الكافى والتهذيب عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « يمينه يمن ويساره مكر وفى وسطه عين من دهن وعين من ابن وعين من ماه شراب الهومنين وعين من ماه طهر لهومنين ... الى ان قال وصلى فيه سبعون نبياً وسبعون وصيا انا احدهم ، وقال بيده في صدره » .

وروى وقلف المزار السكبير على ما نقله في البحار (٢) بسنده عن حبة العرفى عن المير المؤمنين (عليه السلام) في حديث قال فيه ﴿ وصلى فيه الف نبي الف وصي وفيه عصا موسى وخاتم سليان وشجرة بقطين ووسطه روضة من رياض الجنة وفيه ثلاث اعين: عين من ماه وعين من دهن وعين من لبن ... الى ان قال ويحشر يوم القيامة منه سبعون الفا ايس عليهم حساب ولا عذاب ، جانبه الايمن ذكر وجانبه الايسر مكر ﴾ .

اقول: لا تنافي بين هذه الأخبار باعتبار ذكر عدد من صلى فيه من الانبياء والاوصياء قلة وكثرة فجاز ان يذكرهم كابم تارة وجاز ان يقتصر على افضلهم اخرى اذلا دلالة على الحصر في عدد.

واما الروضة التي فى وسط المسجد بناء على رواية أبي بسير أو في وسطه ومقدمه وميمنته وميسرته ووؤخره بناء على الروايات الاخر فالظاهر أنها عبارة عن الجنات التي تظهر بعد خروج القائم (عليه السلام) وينبني حمل المسجد في هذه الاخبار على المسجد الأصلي الذي يأتي ذكره قريباً وبيان وقوع النقص فيه لما يستفاد من بعض الاخبار انه (عليه السلام) بعدظهوره يعيده الى اساسه الاصلي ويوسعه سعة زائدة ، وهذه العيون المذكورة من جملة ما فى تلك الروضات التي تظهر بظهوره (عليه السلام) .

ولا منافاة بين ما دل على ان ميسرته مكروبين ما دل على ان ميسرته زوضةلان

⁽١) الوسائل الباب ٥٥ من احكمام المساجد

⁽۲) ج ۲۲ ص ۸۸

المراد بالاول ما خرج عن هذا المسجد وبالثاني ما دخل في المسجد الاصلي من طرف اليسار والظاهر ان تفسير المكر بمنازل الشيطان من كلام الصدوق (قدس سره) وهذا الحبر رواه في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير (۱) وفيه بعد قوله مكر «فقلت لابي بصير ما يعني بقوله مكر ? قال يعني منازل السلطان » وهذا الحبر ونحوه قد رواه العامة ايضاً ، قال ابن الاثير في نهايته (۲) : اصل المكر الحداع ومنه حديث علي (ع) في مسجد الكوفة و جانبه الايسر مكر » قيل كانت السوق الى جانبه الايسر وفيها يقع المكر والحداع . انتهى . والاظهر ما ذكر في الحبر بن من تفسير المكر بمنازل السلطان ، والظاهر ان المراد به قصر الامارة الذي هو محل الحمكم والامن والنهي ، وعليه ينطبق ايضاً ما ذكره الصدوق لان منازل سلاطين الجور منازل الشياطين او ان المراد بالشياطين هم حكام الجور .

واما ما قابل الميسرة فى هذا الخبر ونحوه بما كان خارجا عن المسجد فيمكن حمله على الغري الذي هو موضع قبر امير المؤمنين (عليه السلام) والاشارة اليه بذلك وقع تقية ، ومثله قوله (عليه السلام) فى حديث حبة العرفى « ويحشر منه بوم القيامة سبعون الفا ليس عليهم حساب ولا عذاب » يعني يحشرون من جنبه ، والمراد به الغرى ايضاً الذي قد استفاضت الاخبار بانه قطعة من جنة عدن تكون فيها ارواح المؤمنين فى عالم البرزخ ، والاجمال في التعبير عن ذلك صرمحاً كله للتقية .

واما ما دل على ان فيه عصا موسى (عليه السلام) فيحتمل انها مودعة فيه الى ظهور صاحب الزمان (عجل الله فرجه) وكذا خاتم سليمان (عليه السلام) ويحتمل ان العصا نبتت فيه ومنه اخذت، وعليه بحمل ايضاً «وفيه شجرة يقطين» بعني فيه نبتت ، ويؤيده ما نقله بعض مشايخنا قال انه يظهر من بعض الاخبار ان يونس (عليه السلام) خرج من الفرات.

⁽١) الوسائل الباب ع ع من احكمام المساجد (٢) في مادة ، مكر ،

بقى الكلام في نجر السفينة في المسجد مع كراهة الصنائع في المساجد ولا سبا هذا المسجد ، فيمكن الجواب بتخصيص هذا الحركم بهذه الشريعة او استثناه ذلك من الحكم المذكور واما قوله في رواية الحذاء : « وهي صرة بابل » ففيه اشارة الى ان الكوفة من ارض بابل اذ المراد بالصرة السكناية عن الشي النفيس العزيز ، لان اصل الصرة بعنى صرة الدراهم وهي انفس الاموال واعزها . والمفهوم من خبر رد الشمس الى امير المؤمنين (عليه السلام) (١) - في ايام رجوعه من حرب الخوارج و تركه الصلاة الى ان عبر الفرات فصلى في الجانب الآخر - اختصاص بابل بذلك الجانب من الفرات ، والهل الاضافة هنا مجاز باعتبار قربها من بابل وان ارض الحسف من بابل التي يكره الصلاة فيها عضوص بذلك الموضع الذي عبر (عليه السلام) منه . والله العالم .

(الخامسة) — ان ما دل عليه مرسل الفقيه من قول الصادق (عليه السلام) وحد مسجد السكوفة آخر السراجين ... الخ مما يدل على وقوع النقص في المسجد والحديث بهذه السكوفة آخر السراجين ... الخ مما يدل على بن مهزيار باسنادله (۲) والحديث بهذه السكفية قد رواه الشيخ في القهذب بسنده عن على بن مهزيار باسنادله (۲) قال : وقال ابو عبد الله (عايه السلام) حد مسجد السكوفة ... الحديث به إلا ان السكليني في الموضة والعياشي في تفسيره قدد نقلاه بوجه ابسط عن المفضل بن عر (۳) قال : وكنت مع ابي عبد الله (عليه السلام) بالسكوفة ايام قدم على ابي العباس فلما انتهينا الى السكناسة نظر عن يساره ثم قال يا مفضل همنا قتل عبي زيد ثم مضى حتى اتى طاق الرواسين وهو آخر السراجين فنزل فقال لي انزل قان هذا الموضع كان مسجد السكوفة الأول الذي خطه آدم (عليه السلام) وانا اكره ان ادخله راكباً فقلت له فمن غبره عن خطنه ؟ قال إما اول ذلك فالعلوفان ... الى آخر ما تقدم في خبر الفقيه » .

⁽١) البحار ج ١٨ الصلاة ص ١٢١

⁽٧) الوسائل الباب ٤٤ من احكمام المساجد

⁽٣) الروضة ص ٢٧٩ ومستدرك الوسائل الباب ٣٥ من احكام المساجد

ومما يدل على وقوع النقص فى المسجد ما رواه فى الكافي في خبر عن إي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « وكان امير المؤمنين (عليه السلام) يقوم على باب المسجد ثم يرمي بسهمه فيقع في موضع الممارين فيقول ذلك من المسجد، وكان يقول قد نقص من اساس مسجد السكوفة مثل ما نقص فى تربيعه » وفى رواية اخرى نقلها فى البحار (٢) عن مؤلف المزار الكبير قال « واقد نقص منه أثنا عشر الف ذراع مما كان على عهدهم .

بقى المكلام فى حكم هذا الناقص من المسجد الاول الزائد على ما هو عليه الآن هل يثبت له حكم المسجدية ? اشكال ينشأ من ان ظاهر حديث المفضل بالمنزول معللا ذلك الصادق (عليه السلام) نزل لما بلغ الى طاق الرواسين وامر المفضل بالمنزول معللا ذلك بانه من المسجد وانه يكره دخوله راكباً ـ اجراه حكم المسجدية فى ذلك الزائد ، ومن انظاهر خبر ابي بصير ـ الدال على ان علياً (عليه السلام) رمى بسهمه الى موضع التمارين واخبر ان هذه المسافة كابا من المسجد مع انه لم ينقل عنه في زمانه ادخالها في المسجد ولا الامر باحترامها واجراه حكم المسجدية عليها ، بل الظاهر أنما هو العدم لتقريره الناس على تصرفهم فى هذا الموضع بجمله سوقا وطريقاً ومنازل ونحوها من التصرفات ـ هو العدم ، واهل الترجيح المدخير إلا انه يمكن تطرق القدح اليه بعدم تمكنه (عليه السلام) من تفيير ما جرت عليه أنمة الجور قبله كما لا يخفى على من احاط خبراً بما كان عليه في ابام خلافته وان جل رعيته أنما يرونه بعين التبعية لمن تقدمه ، وكيف كان فانه يجب ان يحمل فعل الصادق (عليه السلام) على الفضل والاستحباب .

والظاهر ان الكلام همنا كالكلام فى المسجد الحرام قبل الزيادة التي زادتها بنو امية ، فانظاهر خبر زرارة المتقدم (٣) ـ المتضمن لنوم الباقر (عليه السلام) معه فى تلك الزيادة وتجويزه النوم فيها معللا ذلك بانها ليست من المسجد الذي فى زمنه (صلى الله

⁽١) الوسائل الباب ، ، من احكام المساجد (٧) ج ٢٠ص ٨٨ (٣) ص ٢٩٢

عليه وآله) مع دلالة الاخبار الاخر على انها من المسجد القديم ... هو عدم اجراء حكم المسجدية على ذلك الزائد وان كان داخلا في المسجد القديم ، وهو مؤيد لما ذكر ناه من عدم ثبوت حكم المسجدية لما زاد على المسجد الموجود في زمنه (عليه السلام) وان كان داخلا في المسجد القديم .

ويمكن ان يكون الوجه في الجميع ان الاعتبار في رعاية حكم المسجدية على ما كان مسجداً في الاسلام بان ثبت له المسجدية وسمى مسجداً بعد ظهور الشريعة المحمدية ، فان البيع والبكنائس السابقة في الملل المتقدمة كانت في تلك الملل يراعي فيها ما يراعي فيها في المساجد من التوقير والتعظيم ، واما بعد الاسلام بالنسبة الى المسلمين فانه لا يراعي فيها ذاك لانها ليست من مساجد الاسلام ، ولهذا ورد جواز نقضها وجعلها مساجد بجب احترامها كما يجب في المساجد المعمولة في الاسلام فتكذلك المساجد التي في زمان السكفر و تلك الملل السابقة ، بل الاعتبار بما جرى عليه اسم المسجدية في الاسلام ، ويعضده تقرير الذي (صلى الله عليه و آله) الناس على مسجدية المسجد الحرام الموجود في زمنه دون ما زاد عليه . والله العالم .

نعم يبقى اشكال آخر بالنسبة الى تغيير زياد ابن ابيه الذي وقع بعدا مير المؤمنين (عليه السلام) وثبوت المسجدية للجميع الموجود يومئذ. ويمكن التفصي عن ذلك بأنه لعدم معلوميته لنا الآن لا يلزمنا حكه.

ويمكن تجنصيص تفيير زياد باعتبار القبلة دون ارض المسجد كما يشير اليه ما رواه الشيخ في كتاب الغيبة بسنده فيه عن الاصدغ بن نباتة (١) قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث له « حتى انتهى الى مسجد السكوفة وكان مبنياً بخزف ودنان وطين فقال ويل لمن هدمك وويل لمن سهل هدمك وويل لباتيك بالمطبوخ المفير قبلة

⁽١) البحارج ١٣ ص ١٨٦

نوح (عليه السلام) طوبى لمن شهد هدمك مع قائم اهل بيتي او لئك خيار الامة مع ابرار المترة » .

وروى محمد بن ابراهيم النعاني في كتتاب الغيبة بسنده الى حبة العرنى في حدث عنه (عليه السلام) (١) قال : « كا في انظر الى شيعتنا بمسجد الكوفة وقد ضروا الفساطيط يعلمون الناس القرآن كما انزل ، اما ان قائمنا اذا قام كسره وسوى قبلته » .

واما نسبته (عليه السلام) في هذا الخبر زياداً الى ابي سفيات فامله خرج مخرج التقية لاشتهار ذلك بين الاموية حيث ان معاوية استلحقه وجعله اخاه لابيه وإلا فهو مشهور بين علماء التاريخ بنسبته الى امه سمية او يقال زياد ابن ابيه .

(السادسة) - ما تضمنه مرسل الفقيه عن علي (عليه السلام) في فضل الصلاة في المساجد المذكورة قد ورد مثله في ما رواه الشيخ في التهذيب عن السكوني عن جعفر عن ابيه (عليها السلام) (٣) إلا ان كتب الاخبار قد اختلفت في قوله : « وصلاة في المسجد الاعظم تعدل مائة صلاة ، فني التهذيب في حديث السكوني المذكور وكذا في كتاب المحاسن كما هنا ولسكن في اكثر نسخ الفقيه « مائة الف صلاة » وكذا في كتاب ثواب الاعمال ، والظاهر زيادة لفظ « الف » من النساخ في الصدر الاول او احسد الرواة واستمر عليها النسخ ، وعلى تقديره فيحمل المسجد الاعظم على المسجد الحرام ، وعلى تقدير النسخة الاخرى يحمل على المسجد الجامع .

و يبت المقدس بتخفيف الدال عمنى القدس والطهارة كأن من يدخل فيه يطهر من الذنوب، والمراد بكون الصلاة فيه تعدل الفصلاة اي في البيوت وغير المساجد . ويحتمل الحمل على الترتيب بالنسبة الى الجامع بالنسبة الى مسجد القبيلة وهكذا ولعل الاول اقرب. والمراد عسجد القبيلة هو مسجد الحلة المذكور في كلام الاصحاب بعنوان الحلة ووجه خروج هذه التسمية في الخبر أنه كان في تلك الاوقات ولا سيا في الكوفة قبائل ووجه خروج هذه التسمية في الخبر أنه كان في تلك الاوقات ولا سيا في الكوفة قبائل

العرب وكل قبيلة في محلة ولها مسجد فيها فنسب المسجد الى القبيلة .

والمراد بمسجد السوق ما كان لاهلالسوق واقعاً في السوق او الى جنبها لا ما اتصل بها و أن كان جامعاً او مسجد قبيلة و إلا فكثير من المساجد الجامعة متصلة بالسوق ولا سما المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) .

وفي رواية التهذيب (١) « وصلاة الرجل في بيته وحده صلاة واحدة » وكذا في بمض نسخ الفقيه وفي كتاب ثواب الاعمال ، قال المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقله الحبر على ما في التهذيب : بيان ـ لفظة « وحده » ليست في بمض نسخ الفقيه فان قلنا ان التضميف في الاجر باعتبار الجماعة وكثرتها فاثباتها اوضح في مقابلة الوحدة بالجماعة (وان قلنا) انه باعتبار فضل المسجد من غير نظر الى الجماعة فاسقاطها اوضح في مقابلة كل من الوحدة والجماعة عمله . انتهى .

اقول: قد روى الشيخ في كتاب المجالس عن الحسين بن عبيد الله عن التلمكبرى عن محمد بن همام عن عبدالله بن جمفر الحميري عن محمد بن خالد الطيالسي عن زريق الحلفاني (٢) قال: (سممت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول صلاة الرجل في منزله جماعة تمدل اربعاً وعشر بن صلاة وصلاة الرجل جماعة في المسجد تمدل ثمانياً واربعين صلاة مضاعة في المسجد . وأن الركمة في المسجد الحرام الف ركمة في سواه من المساجد وأن الصلاة في المسجد فردا باربع وعشر بن صلاة . والصلاة في منزلك فردا هباه منثور لا يصعد منها إلى الله تعالى شيء . ومن صلى في بيته جماعة رغبة عن المساجد فلا صلاة له ولا لمن علة تمنع من المسجد » .

وروى فيه ايضاً بالسند المدكور عن زريق المدكور ٣) قال : ٥ سمعت اباعبدالله

⁽١) الوسائل الباب ٢٤ من احكام المساجد

 ⁽٣) الوسائل الباب ٣٣ من احكام المساجد

⁽٣) الوسائل الباب ٧ من احكام المساجد

(عليه السلام) يقول شكت المساجد الى الله تعالى الذين لا يشهدونها من جيرانها فاوحى الله عز وجل اليها وعزتي وجلالي لاقبلت لهم صلاة واحدة ولا أظهرت لهم في الناس عدالة ولا نالتهم رحمتي ولا جارروني في جنتي » وفي جملة من الاخبار « لا صلاة لجار المسجد إلا فيه » (١).

ووجه الجمع بينها و بين الحبر المدكور وامثاله مما دل على صحة الصلاة في البيت وجوازها اما حمل التخلف عن المسجد على ما اذا كان لحجرد التهاون والاستخفاف وعدم المبالاة بما ورد في الصلاة فيه من الاجر والثواب واليه يشير خبر زريق الاول ، او على قلة الاجر والثواب المترتب عليهاحتى كا نه في حكم العدم . و لعله الاظهر قانهم (عليهم السلام) كثيراً ما يبالغون في الزجر عرب المكروهات بما يكاد يلحقها بالمحرمات والحث على المستحبات بما يكاد يدخلها في الواجبات .

وكيف كان فمع العذر يكون مستثنى من الحكم المذكور ، ويدل عليه ما رواه في كناب قرب الاسناد عن الصادق عن ابيه (عليها السلام) (٢) قال : ﴿ قال علي (عليه السلام) ايس لجار المسجد صلاة اذا لم يشهد المكتوبة في المسجد اذا كان فارغا صحيحاً ﴾ ومثله روى في التهذيب (٣) أيضاً . والله العالم .

المقدمة السابعة في الاذان والاقامة

الاذان لغة الاعلام ومثله الايذان، ومنه قوله تعالى: « فاذنوا بحرب من الله ورسوله » (٤) اي اعلموا، وعلى قراءة المد اي اعلموا من ورائكم بالحرب، فالمد يفيد التعدي وفعله « ا ذِنَ يَأْذَنُ » ثم شدد للتعدية، وشرعا اذكار مخصوصة موضوعــة للاعلام بدخول اوقات الصلوات. والاقامة مصدر اقام بالمكان والتا، عوض عن الواو

⁽١) و(٧) و(٣) الوسائلالباب ٧ مناحكام المساجد

⁽٤) سورة البقرة ، الآية ٢٧٩

الحذوفة لأناصله (اقوام) او مصدر (اقام الشي) بمعنى ادامه ومنه ﴿ يقيمون الصلاة ﴾ وشرعا اذكار مخصوصة عند اقانمة الصلاة .

والاخبار بفضله وثوابه _ وانه من وكيد السنن وانه وحى من الله تعالى لا ما تزعمه العامة العمياء _ حتى انهم اجمعوا عليه _ من نسبته الى رؤيا عبد الله بن زيد في منامه (١) _ مستفيضة متواترة ، ولا بأس بنفل جملة منها لان كنابنا هذا _ كا قدمنا ذكره _ كتاب اخبار واحكام :

فروى الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٢) عن عبدالله بن على قال : « حملت مناي من البصرة الى مصر فقدمتها فبينا انا في بعض الطريق اذا انا بشيخ طويل شديد الادمة ابيض الرأس واللحية عليه طمران احدهما اسود والآخر ابيض فقلت من هذا ? فقالوا هذا بلال مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاخنت الواحي فاتيته فسلمت عليه فقلت له السلام عليك ابها الشيخ فقال وعليك السلام. فقلت يرحك الله حدثني بما سحمت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال وما يدريك من انا ? فقلت انت بلال مؤذن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال فبكي و بكيت حتى اجتمع الناس عليها ونحن نبكي ، قال ثم قال يا غلام من اي البلاد انت ؟ قلت من اهل المراق. قال بخ نح ثم سكت ساعة ثم قال اكتب يا اخا اهل العراق بسم الله الرحمن الرحيم سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) بقول المؤذنون امناه المؤهنين على صلاتهم وصومهم ولمو، بهم ودمائهم لا بسألون الله عز وجل شيئا إلا اعطاهم ولا يشفعون في شي إلا شفعوا . قلت زدني رحمك الله تعالى مال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم سمعت المه وآله) يقول من اذن اربعين عاما محتسباً بعثه الله عز وجل يوم القيامة وله عل الرمين صديقاً عملا مبروراً منقبلا . فلت زدني رحمك الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم المه الله الرحمن المه المه الله المه الله الرحمن الرحم الله المهن الله الرحين صديقاً عملا مبروراً منقبلا . فلت زدني رحمك الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرجم الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرجم الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرجم الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرجمن صديقاً عملا مبروراً منقبلا . فلت زدني رحمك الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرحمة الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرحمة الله قال اكتب بسم الله الرحمن الرحمة الله قال اكتب بسم الله الرحمة الله قال اكتب بسم الله الرحمة الله على الله المهن صديقاً عملا مبروراً منقبلا . فلت زدني رحمك الله قال اكتب بسم الله الرحمة الله المهن المهم الله المهن المهم الله المهن المهم المهم الله المهم المهم المهم المهم المهم الله المهم الم

⁽۱) تیسیر الوصول ج ۲ ص ۴۰۹

⁽٧) ج ١ ص ١٨٩ وفي الوسائل الباب ٧ من الاذان والاقامة

الرحيم سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول من اذن عشرين عاماً بعثه الله عز وجل يوم القيامة وله من النور مثل زنة السماه . قلت زدني رحمك الله قال أكتب بسم الله الرحمن الرحيم سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول من اذن عشر سنين اسكنه الله مع ابراهيم الخليل في قبته او في درجته . قلت زدني رحمك الله قال اكتب بسمالله الرحم الرحيم سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول من اذن سنة واحدة بعثه الله عز وجل يوم القيامة وقد غفرت له ذنوبه كلها بالغة ما بلغت ولو كانت مثل زنة جبل احد . قلت زدني رحمك الله قال نعم فاحفظ واعمل واحتسب سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول من اذن في سبيل الله صلاة واحدة ايماناً واحتسابا وتقربا الى الله تعالى غفر الله له ما سلف من ذنو به ومن عليه بالعصمة في ما بتى من عمر دوجم بينه وبين الشهدا. في الجنة . قلت زدني برحمك الله حدثني باحسن ما سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال ويحك يا غلام قطعت انياط قلبي و بكي و بكيت حتى أني والله لرحمته ثم قال أكتب بسم الله الرحمن الرحيم سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول اذا كان يوم القيامة وجمع الله عز وجل الناس في صعيد وأحد بعث الله عز وجل الى الؤذنين ملائكة من نور ومعهم الوية واعلام من نور يقودون جنائب ازمتها زبرجد اخضر وخفائفها السك الاذفر يركبها الؤذنون فيقومون عليها قياماً تقودهم الملائكة ينادون باعلا صوتهم بالاذان . ثم بكى بكاء شديداً حتى انتحب وبكيت فلما سكت قلت مم بكاؤك ? فقال ويحك ذكر تني شيئًا سُمعت حبيبي وصفيي عليه السلام يقول والذي بعثني بالحق نبياً انهم ليمرون علىالحلق قياماً علىالنجائب فيقولون الله أكبر الله أكبر فاذا قالوا ذلك سممت لامتي ضجيجاً ، فسأله اسامة بن زيد عن ذلك الضجبجما هو ? قال الضجيج التسبيح والتحميد والتهليل فاذا قالوا اشهد ان لا إله إلا الله قالت امتى أياه كنا نمبد في الدنيا فيقال صدفتم فاذا قالوا اشهد ان محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) قالت امتي هذا الذي اتانا برسالة ربنا جل جلاله وآمنا به ولم نره فيقال لهم صدقتم هذا

الذي ادى اليكم الرسالة من ربكم وكنتم به مؤمنين فحقيق على الله عز وجل ان يجمع بينكم وبين نبيكم فينتهى بهم الى منازلهم وفيها ما لاعين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . ثم نظر الى فقال ان استطعت ـ ولا قوة إلا بالله ـ ان لا تموت إلا وانت مؤذن قافعل . فقلت يرحمك الله تفضل على واخبرني فاني فقير محتاج واد الى ما سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فا ك قد رأيته ولم اره وصف لى كا وصف لك رسول الله (صلى الله عليه وآله) بناه الجنة فقال اكتب ... الحديث » .

وروى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله (عليه السلام)(١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) من اذن في مصر من المصار المسلمين سنة وجبت له الجمة » .

وعن محمد بن مروان (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول الؤذن بغفر له مد صوته ويشهد له كل شي ً سمعه » .

وروى النكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « اذا اذنت واقمت صلى خلفك صفان من اللائكة واذا اقمت صلى خلفك صف من اللائكة » وروى الصدوق مرسلا (٤) « ان حد الصف ما بين المشرق والمغرب» .

وروى ايضاً عن امير الوَّمنين (عليه السلام) (٥) انه قال: « من صلى باذان واقامة صلى خلفه صفان من الملائكة لا يرى طرفاها ومن صلى باقامة صلى خلفه ملك » وروى فى الكلفي عن عبدالرحمان بن ابي نجران رفعه (٦) قال: « ثلاثة يوم القيامة على كثبان المسك احدهم مؤذن اذن احتسابا » .

وروى الشيخ فى التهذيب في الصحيح عن ابن ابي عمير عن زكريا صاحب السابري عن إلى عبدالله (v) قال «'لائة في الجنة على السك الاذفر: •ؤذن اذن

⁽١) و (٢) و (٦) و (٧) الوسائل الباب ٢ من الاذان و الاقامة

 ⁽٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤ من الاذان و الاقامة

احتسابًا ، وامامُ ام قومًا وهم به راضون ، ومملوك يطيع الله ويطيع مواليه ٠٠

وروى في السكافي والتهذيب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: «كان طول حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) قامة وكان يقول لبلال اذا دخل الوقت با بلال اعل فوق الجدار وارفع صوتك بالاذان فان الله تعالى قد وكل بالاذان ريحاً ترفعه الى السماء وان الملائكة اذا سمعوا الاذان من اهل الارض قالت هسذه اصوات امة محمد (صلى الله عليه وآله) بتوحيد الله عز وجل فيستغفرون لامة محمد (صلى الله عليه وآله) حتى يفرغوا من تلك الصلاة ».

ورويا في الكتابين المذكورين عن هشام بن ابر اهيم (٣) « انه شكى الى ابي الحسن الرضا (عليه السلام) سقمه وانه لا يولد له فامره ان يرفع صوته بالاذان في منزله قال ففعلت ذلك فاذهب الله عني سقمي وكثر ولدي قال محمد بن راشد وكنت دائم العلة ما إنفك منها في نفسي وجماعة خدمي وعيالي حتى كأ نني كنت ابقي و ما لي احد يخدمني فلما شمعت ذلك من هشام عملت به فاذهب الله عني وعن عيالي العلل » .

وروى في الكافي في الصحييح عن سليمان بن جعفر الجعفري (٣) قال : « شمعته يقول اذن في بيتك فانه يطرد الشيطان و يستحب من اجل الصبيان » .

وروى في التهذيب فى الصحيح عن عبدالرحمان ابي عبدالله عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « اذا اذنت فلا تخفين صوتك فان الله يأجرك مد صوتك فيه » .

اذا عرفت ذلك فالسكلام في هذا المقام يقع فى المؤذن وما يؤذن له ويقام من الصاوات وكيفية الاذان والاقامة والاحكام المتعلقة بهما فههنا مقامات اريمة :

(الاول) – قد صرح جملة من الأصحاب انه يشترط في المؤذن المنصوب في البلد للاذان ان يكون مسلماً عاقلا ذكراً ولا يشترط فيه البلوغ بل يكني كونه مميزاً .

⁽١) و(٤) الوسائل الباب ١٦ من الاذان والاقامة

⁽٢) و(٣) الوسائل الباب ١٨ من الاذان والاقامة

اقول: اما اشتراط الاسلام وان لا يكون كافراً فادعى عليه الاجماع جملة من الاصحاب، ويدل عليه جملة من الاخبار الدالة على ان الؤذنين امنا، الناس على دينهم ومنها حديث بلال المتقدم والكافر ايسله اهلية الامانة.

وما رواه فى الكافي فى الموثق عن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال «سئل عن الاذان هل يجوز أن يكون من غير عارف ؟ قال لا يستقيم الاذان ولا يجوز أن يكون من غير عارف ؟ قال لا يستقيم الاذان ولا يجوز أذانه ولا أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف فان علم الاذان فاذن به ولم يكن عارفا لم يجز أذانه ولا أقامته ولا يقتدى به ... الحديث » وفي بعض النسخ « ولا يعتد به » .

وظاهر الخبر اشتراط الايمان فان الهظ العارف في الاخبار انما يطاقي على العارف بالامامة كما وقع في مواضع عديدة منها وهو الذي اختاره الشهيدان ، وظاهر عبارات اكثر الاصحاب اشتراط مجرد الاسلام فيكني اذان المخالف بناء على حكهم باسلامه قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض : وهل يشترط في المؤذن مع الاسلام الايمان ? ظاهر العبارة عدم اشتراطه وينبه عليه ايضاً حكهم باستحباب قول ما يتركه المؤذن فانه يشمل باطلاقه المخالف ، وهو ظاهر فيه فان غير الناسي من المؤمنين لا يتركه منه شيئاً بل لو تركه اختياراً لم يعتد باذانه ، وروى ابن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) ه اذا نقص المؤذن لم يعتد باذانه ، وروى ابن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) ه اذا نقص المؤذن مع الاسلام لقول النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) ه بؤذن المكم خياركم ته خرج منه ما اجمع عل جوازه فيبقى البرقي ولقول الصادق (عليه السلام) (٤) ه لا يجوز ان بؤذن ما ما اجمع عل جوازه فيبقى البرق الميناً ... وهو الذي اختاره الشهيد فلا يعتد باذانه وان اتمه لان المانع الخلاف لا نقص الفصول . انتهى . وهو جيد وقوله ه لان المانع الخلاف

⁽١)و(٤) الوسائل الباب ٢٦ من الاذان والاقامة

⁽٧) الوسائل الباب . ٣ من الاذان و الاقامة

⁽س) الوسائل الباب ١٦ من الاذان والاقامة

اي كونه مخالفًا غير .ؤمن ، وربما يتوهم الخلاف يمني في الممألة ، وهو غلط محض .

وهل يصير الكافر بتلفظه بالشهادتين في الاذان او الصلاة مسلماً فيعتد باذانه ام لا? المنقول عن العلامة في التذكرة الاول لأن الشهادة صريح في الاسلام ، وقد قال (صلى الله عليه وآله) (١) ه امرت ال اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فاذا قالوها عصموا مني دما.هم واموالهم إلا بحقها » وفيه ان مجرد التلفظ بذلك غير موجب للاسلام لوقوعه من غير العارف بمعنى اللفظ كالاعجم او على جهة الاستهزاه اوالحكاية او الففلة او التأويل كما يقوله النصارى من ان محمداً نبي الى العرب خاصة (لا يقال) ان هذا يجري ايضاً في ما لو تلفظ بالشهادتين حال دعوته الى الاسلام فيلزم ان لا يتحقق به الحلامه مع انه خلاف النص والاجماع (لا نا نقول) ذكر الشهادتين في الاذان وفي الصلاة اليس موضوعاً للدلالة على الاسلام والانباء عن اعتقاده والتدبن به بل للاسلام في الاذان وفي الصلاة وكونها جزء من العبادة في الصلاة بخلاف التلفظ بها عند المدعوة الى الاسلام فانها موضوعان للدلالة على اعتقاد قائلها بمضمونها وان لم يكن في الواقع معتقداً لذلك موضوعان للدلالة على اعتقاد قائلها بمضمونها وان لم يكن في الواقع معتقداً لذلك فاذاك حقن بها ماله ودمه ، وبذلك صرح الشهيدان ايضاً .

واما اشتراط كونه عاقلا غير مجنون فلرفع القلم عن المجنون (٢) فلا يعتد بعبادته والامر فيه اظهر من ان يحتاج الى مزبد تطويل. نعم لو كان الجنون مما يعتوره ادواراً فلا مانع من الاعتداد باذانه وقت افاقته.

واما اشتراط الذكورة فهو على اطلاقه محل كلام اذ الظاهر انه لاخلاف في اعتداد النساء باذاناارأة لهن ، قال في الذكرى : الاذان مشروع للنساء فيعتد باذانالرأة لهن على الذان المتحارم . وانما الاشكال في اذانها للاجانب ولعل المشترط هنا بنى على الاذان الاعلامي الذي على المنارة مثلا فيندفع عنه الايراد بناء على ما اشتهر في

⁽۱) صحیح مسلم ج ۱ ص ۲۹

⁽٧) الوسائل الباب ، من مقدمة العبادات والباب ٨ من مقدمات الحدود

كلامهم من أن صوت المرأة عورة فلا يجوز لها اسماعه الاجانب ، إلا أن المنقول عن البسوط هنا جواز اسماعها الاجانب والاعتداد به وأن منعه من تأخر عنه ورد عليه في ذلك . وبالجملة فالمسألة مبنية عندي ـ من تقبيع الاخبار الكثيرة الدالة على تكلم النساء مشهور عندهم ، والذي ثبت عندي ـ من تقبيع الاخبار الكثيرة الدالة على تكلم النساء مع الناس في مجالس الأثمة (عليهم السلام) وكذا كلام فاطمة (عليها السلام) مع جملة من الصحابة وخروجها المخاصمة في فدك في المسجد لجملة من فيه من الصحابة واتيانها بعد المخاصمة والحجادلة بتلك الخطبة الطوبلة المروية عند العامة والخاصة كما ذكروه وبه يظهر جواز بعد المخاصمة والحجادة بتلك الحطبة العلوبلة المروية عند العامة والخاصة كما ذكروه وبه يظهر جواز كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن ابي الحديد ـ هو خلاف ما ذكروه وبه يظهر جواز اذانهن الاجانب ولو الاذان الاعلامي ، إلا أنه ينبغي التوقيف فيه من جهة اخرى وهو الاذان الاعلامي عبادة شرعية مبنية على التوقيف ولم يرد عنهم (عليهم السلام) الاذن للنساء في ذلك ولا وقوعه من النساء في زمانهم ولا الاشارة الى شي من ذلك الاذن للنساء في ذلك ولا وقوعه من النساء في زمانهم ولا الاشارة الى شي من ذلك التوقف فيه من هذه الحبة لا من جهة كون سماع صوتهن عورة فانه لم يثبت على اطلاقه ولا اشكال في التحريم مع ذلك .

واما الاعتداد باذان المميز فنقل في الذكرى الاجماع عليه ، قال فاما المميز فيعتد باذانه اجماعاً منا . اقول : وبدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب مسنداً عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عن ابيه (عليه السلام) (١) « ان علياً (عليه السلام) كان يقول لا بأس ان يؤذن الغلام قبل ان يحتلم » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : ﴿ لَا بِأْسِ ان بِؤَذِنِ العَلَامِ الذِي لَمْ يَحِتَلَم ﴾ .

⁽١) و(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاذان والاقامة

وفي كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليها السلام) (١) قال : « لا بأس ان يؤذن العبد والغلام الذي لم يحتلم » .

قال شيخنا في الروض والمراد بالمميز من يعرف الاضر من الضار والانفع من النافع اذا لم يحصل بينهما التباس بحيث يخفي على غالب الناس. واعترضه سبطه في المدارك بانه مع عدم وضوح مأخذه رد الى الجمالة .

اقول: لا يخني أن الوارد في الاخبار الذكورة التي هي مستند الحسكم المذكور أنما هو الفلام قبل الاحتلام والتقييد بكونه نميزاً أنما وقع في كلامهم (رضوان الله عليهم) ولعل من عبر بذلك من المتقدمين فأنما اراد المراهق للبلوغ فانه الافرب الى عبارة الاخبار للذكورة . والظاهر أن ما أورده السيد على جده غير وأرد ولو ثبت وجود هذا اللفظ في الاخبار فانه متى ورد ذلك فالواجب بمقتضى قواعدهم الرجوع في معناه الىالعرف ، وما ذكره جده هو مقتضي العرف في معني التمييز .

(الثاني) قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) أنه يستحب اتصاف المؤذن للاعلام بامور (احدها) المدالة لقوله (صلى الله عليه وآله) (٢) ﴿ يؤذن لَـكُم خياركُم ﴾ وقوله (عليه السلام) (٣) « المؤذن مؤتمن » ولانه ربما قلده ذوو الاعذار . وقطع الاصحاب عدا ابن الجنيد بصحة اذان الفاسق اكونه عاقلا كاملا فيعتبر أذانه عملا بالاطلاق ومنع ابن الجنيد ضعيف. قال في الروض واعلم ان استحباب كون المؤذن عدلا لا يتعلق بالمؤذن لصحة اذان الفاسق مع كونه مأموراً بالاذان بل الاستحباب راجم الى الحاكم بان منصبه مؤذناً لتعم فائدته .

و(ثانيها) ان يكون صيتاً اي رفيم الصوت ليحصل الغرض من الاذان وهو

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ٧٦ من الاذان والاقامة

⁽٧) الوسائل الباب ٢٦ من الاذان والاقامة

الوسائل الباب من الاذان و الاقامة

الاعلام ، ويدل عليه ما تقدم من رواية عبدالله بن سنان الدالة على امر الرسول (صلى الله عليه وآله) بلالا بالعلو على الجدار وان يرفع صوته بالاذان .

وفي الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال: « لا يجزئك من الاذان إلا ما اسمح تنفسك وافهمنه (٢) وافصح بالالف والها، وصل على النبي (صلى الله عليه وآله) كلا ذكرته او ذكره ذاكر عندك في اذان اوغيره، وكلا اشتد صوتك من غير ان تجهد نفسك كان من يسمم أكثر وكان اجرك في ذلك اعظم ».

اقول: في هذا الحديث الشريف فوائد: منها _عدم اجزاه الاذان اذا لم يسمع نفسه والمراد منه الاذان الموظف في الصلاة عند ايقاعها جماعة او فرادى اذا كان هو المؤذن.

ومنها _ عدم الاجتزاء بسماع الهمهمة الغيرالمفهمة اذا كانالمؤذن غيره كما اشار اليه بقوله «وافهمته» فانه على ما ذكره شيخنا البهائي (قدسسره) بالبناء المجهول، قال وهو مضبوط كذلك في الكتب المعتبرة. ويحتمل عطفه على اسماع نفسه بازيكونعطماً تفسيريا واما الحل على فهم معاني الاذان فبعيد جداً.

ومنها _ استحباب الافصاح بالالف والها، وسيأتي ذكره في الباب ان شا، الله تعالى ومنها _ السلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) كلا ذكره الانسان او سمعه سوا، كان في اذان او غيره ، وهو ظاهر في الوجوب كما حققناه في موضع اليق خلافا للمشهور بين الاصحاب .

ومنها ــرفع الصوت بالاذان من غير أن يتعب نفسه والمراد به الاذانالاعلامي ، ويؤيده في ذلك أيضاً ما ورد في رواية محمد بن مروان عن الصادق (عليه السلام) (٣) ه المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل شيء شعمه ،

و(ثالثها) ان یکون حسن الصوت ، ذکره جمع منهم وعلاوه باقبال القلوب علی

(۱) الوسائل الباب ۱۰ و ۲۰ و ۲۰ من الاذان والاقامة (۲) کذا فی الحبل المتین ص ۲۰۰ وفی کنتب الحدیث ، او فهمته ، (۳) الوسائل الباب ۲ من الاذان والاقامة

استماعه . وفيه ما لا يخفى فان الاستحباب حكم شرعى وأثبات الاحكام الشرعية بمثل هذه التعلملات العلملة مجازفة .

و (رابعها) ان يكون مبصر آ ايتمكن من معرفة الاوقات، ولو كان له من يسدده حاز بلا كراهة .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (١) انه قال : ﴿ لا بأس ان يؤذن الاعمى اذا سدد وقد كان ابن ام مكتوم بؤذن لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو اعمى » .

اقول: قد ورد ايضاً في جملة من الاخبار عنه (صلى الله عليه وآله) (٢) هاذا اذن ابن ام مكتوم فكلوا فانه يؤذن بليل واذا اذن بلال فامسكوا ٩ إلا ان يحمل اذان ابن ام مكتوم في هذا الخبر على بعض الاوقات التي يحصل له من يسدده فيها فلااشكال و (خامسها) ان يكون فصيحاً ذكره بعضهم ، قال شيخنا الشهيد الثاني : الاولى ان يراد بالفصاحة هنا معناها اللفري بمعنى خلوص كلاته وحروفه عن اللكنة واللثفة ونحوهما يراد بالفصاحة هنا معناها كاملا لا المعنى الاصطلاحي لان الملكة التي يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لا دخل لها في الفاظ الاذان المتلقاة من غير زيادة ولا نقصان . انتهى .

اقول: وبهذا الشرط صرح في كتاب دعائم الاسلام نقلا عن علي (عليه السلام) (٣) أنه قال: « ليؤذن لكم افصحكم وليؤمكم افقهكم » .

و (سادسها) ان يكون بصيراً بالاوقات عارفا بها ليأمن من الفلط ويقلده ذوو الاعذار . ولو اذن الجاهل في الوقت صح واعتد به لحصول المطلوب .

⁽١) مستدرك الوسائل نو ادر ما يتعلق بابو أب الاذان والاقامة

⁽٣) الوسائل الباب ٨ من الاذان والاقامة

رم، مستدرك الوسائل الباب م، من الاذان والاقامة

و (سابعها) ان يكون متطهراً من الحدثين الاكبر والاصغر، وهذا لا اختصاص له بالاذان الاعلامي بل يكون جاريا فيه وفى المؤذن اصلاته وحده او جماعة. قال فى الممتبر وعليه فتوى العلماء. وقال في المنتهى وعليه اجماع العلماء.

واستدل على استجباب الطهارة بقوله (صلى الله عليه وآله) (١) « حق وسنة ان لا يؤذن أحد إلا وهوطاهر » قالوا ولانه من سنن الصلاة ويستحب فيها الطهارة كالتوجه . وانت خبير بما في هذه الادلة ، اما الرواية فالظاهر انها عامية لمدم وجودها في أخبارنا . واما التمليل الاخير فعليل ولا اعرف لهم دليلا غير الاجماع المدعى في المقام . نعم سيأتي في رواية كتاب دعائم الاسلام ما يدل على ذلك .

واما الأخبار الدالة على صحة الاذان من غيرطهارة فهي مستفيضة : منها _ ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جمفر (عليه السلام) (٢) انه قال : « تؤذن وانت على غير وضوه في ثوب واحد قائماً او قاعداً واينما توجهت واسكن اذا القت فعلى وضوه متهاً للصلاة » .

وما رواه في السكافي فى الصحيح او الحسن عن الحابي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس ان وَذَن الرجل من غير وضوه ولا يقيم إلا وهو على وضوه » وما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٤). قال : « سألته عن الرجل يؤذن على غير طهور ? قال نعم » .

وعن ابي بصير في الموثق (٥) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) في حديث لا بأس ان تؤذن على غير وضوء » .

وعن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عن ابيه (عليه السلام) (٦) ٥ ان علياً (عليه السلام) كان يقول في حديث: ولا بأسان يؤذن الؤذن وهو جنب ولا يقيم حتى يفتسل؟

⁽١) منتخب كنز العال على هامش مسند احمد بن حنبل ج ٣ ص ٢٧٦ (٣) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٩ من الاذان و الاقامة

وما رواه عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن على بن جعفر عن الحيه السلام) (١) قال : « سألته عن الوّذن يحدث في اذانه او في اقامته ؟ قال ان كان الحدث في الاذان فلا بأس وان كان في الاقامة فليتوضأو ليقم اقامة».

وما رواه عاصم بن حميد في كتابه عن عمرو بن ابي نصر (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) الؤذن بؤذن وهو على غير وضوء ? قال نعم ولا يقيم إلا وهو على وضوه

وما رواه علي بن جمفر في كتابه عن اخيه موسى بن جمفر (عليه السلام) (٣) قال: « سألته عن الرجل يؤذن او يقبم وهو على غير وضوء أيجزئه ذلك ? قال اما الاذان فلا بأس واما الافامة فلا يقيم إلا على وضوء . قلت فان اقام وهو على غير وضوء أيصلي باقامته ? قال لا » .

افول: وهذه الأخبار الشتملة على ذكر الاقامة قد اشتركت كلها في عدم صحة الاقامة إلا متعاهراً وهي صريحة في مذهب الرتضى في المصباح والعلامة في المنتهى من القول بوجوب الطهارة في الاقامة وهو الاصح وان كان المشهور الاستحباب كالاذان ولا اعرف لهم دليلا على الاستحباب زيادة على الممسك بمقتضى الاصل . وحملهم هذه الاخبار على تأكد الطهارة في الاقامة مجتاج الى المعارض وليس إلا الاصل الذي قد قرروا في غير موضع انه يجب الحروج عنه بالدايل والدايل - كا ترى - واضح .

و (ثامنها) ان يكون قائماً وهذا ايضاً كسابقه في عدم الاختصاص لما رواه الشيخ عن حمر أن (٤) قال : « سألت اباجعفر (عليه السلام) عن الاذان جالساً ? قال لا يؤذن جالساً إلا راكب أو مريض » .

⁽١) و(٣) الوسائل الباب به من الاذان والاقامة

⁽٧) مستدرك الوسائل الباب ٨ من الاذان والاقامة

⁽١) الوسائل الباب ١٣ من الاذان و الاقامة

والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان حكم الاقامة ايضاً كذلك ، وقال الشيخ الفيد (قدس سره) في المقنمة : ولا تجوز الاقامة إلا وهو قائم متوجه الى القبلة مع الاختيار . وهو صريح في اشتراطه القيام فيها وانها لا تجزئ مع القمود ، وقال ابن بابويه : ولا بأس بالاذان قائماً وقاعداً ومستقبلا ومستدبراً وذاهباً وجائياً وهو على غير وضوء ، والاقامة على وضوء مستقبلا ، وان كان اماماً قلا يؤذن إلا قائماً .

اقول: والظاهر عندي من الاخبار المتكاثرة الواردة في هذا المقام هو ما ذكره شيخنا المفيد من وجوب القيام في الاقاسة إلا مع العذر، وها انا أناو عليك ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة:

ومنها _ ما روادالشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام)(١) قال : « لا بأس للمسافر ان يؤذن وهو راكب، ويقيم وهو على الارض قائم » .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عايه السلام) يؤذن الرجل وهو قاعد ? قال نعم ولا يقيم إلا وهو قائم ».

وعن احمد بن محمد عن عبد صالح (عليه السلام) (٣) قال : « بؤذن الرجل وهو جالس ولا يقيم إلا وهو قائم . وقال تؤذن وانت راكب ولا تقيم إلا وانت على الأرض » ورواه الكليني بسنده عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن (عليه السلام) (٤) مثله .

وعن ابي بصير في الموثق (٥) قال : ﴿ قال ابو عبدالله ﴿ عليه السلام ﴾ لا بأس ان تؤذن راكبًا او ماشيًا او على غير وضوء ولا تقم وانت راكب او جالس إلا من علة او تكون في ارض ملصة اي ذات الصوص ﴾ .

وعن يونس الشيباني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال: « قلت له اؤذن وانا راكب ? قال نعم . قلت فاقيم وانا راكب ? قال لا . قلت فاقيم ورجلي في الركاب ? (١) و(٣) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٣ من الاذان والاقامة قال لا . قلت فاقيم وانا قاعد ? قال لا . قلت فاقيم وانا ماش ؟ قال نعم ماش المالصلاة قال ثم قال اذا اقت الصلاة فاقم مترسلا فانك في الصلاة . قال قلت له قد سألتك أقيم وانا ماش قلت لي نعم فيجوز ان ا. شي في الصلاة ؟ قال نعم اذا دخلت من باب المسجد فكبرت وانت مع امام عادل ثم مشيت الى الصلاة اجزأك ذلك ، واذا الامام كبر لاركوع كنت معه في الركعة لانه ان ادركته وهو راكم لم تدرك التكبير لم تكن معه في الركوع » .

وروى في الـكافي عن سلمان بن صالح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: « لا يقيم احدكم الصلاة وهو ماش ولا راكب ولا مضطجع إلا أن يكون مربضاً وليتمكن في الاقامة كما يتمكن في الصلاة فانه أذا أخذ في الاقامة فهو في صلاة » .

وروى عبدالله بن جعفر الحيري في قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن الحيد عن جعفر على بن جعفر عن الحيه السلام) (٣) قال : « سأاته عن السافر يؤذن على راحلنه واذا اراد ان يقيم اقام على الارض ? قال نعم لا بأس » .

وعن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا (عليه السلام) (٣) قال: « تؤذن وانت جالس ولا تقيم إلا وانت على الارض وانت قائم، وروى على بن جمفر في كتابه عن اخيه (عليه السلام) (٤) قال: « سألته عن الاذان والاقامة أيصلح على المدابة ? قال اما الاذان فلا بأس واما الافامة فلا حتى تنزل على الأرض ».

وما رواه عاصم بن حيد في كتابه (٥) قال : « فات لابي عبدالله (عليه السلام) المؤذن يؤذن وهو على غير وضوه ? وقد تقدم الى انقال فقلت يؤذن وهو جالس ? فقال نعم ولا يقيم إلا وهو قائم » .

^() و (٣) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٣ من الاذان والاقامة

⁽٥) مستدرك الوسائل الباب ١٠ من الاذان والاقامة

وفي كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (١) « لا بأس ان يؤذن الرجلءليغير طهر ويكون على طهر افضلولا يقيم إلا علىطهر ٧.

وعنه (عليه إلسلام) (٣) ﴿ لا يؤذن الرجل وهوجالس إلا مريض أو راكب ولا يقيم إلا قامًا على الارض إلا من علة لا يستطيع معها القيام.

وانتخبير بما فيها منالظهور كالنور على الطور لا يعتريه خلل ولا قصور فيما ادعيناه ، وتأويلها بتأكد الاستحباب في الاقامة زيادة على الاذان فرع وجود المعارض كما في الاذان وإلا فهو مجرد مجازفة في الأحكام المبنية على التوقيف عنهم (عليهم السلام) و (تاسمها) ان يكون قيامه على مرتفع ، وهذا مخصوص بالاذان الاعلامي ليكون ابلغ في الاعلام ، وبدل عليه ما تقدم في رواية ابن سنان من أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بلالا ان يملو جدار المسجد ويؤذن .

واما استحبابه في المنارة كما ذكره جملة من الاصحاب ففيه انه قد روى علي بن جمفر (٣) قال : « سألت ابا الحسن موسى (عليه السلام) عن الاذان في المنارة أسنة هو ? فقال أمَّا كان وَذَن للنبي (صلى الله عليه وآله)في الأرض ولم يكن يومئذ منارة ٧ .

قال الشيخ في المبسوط: لا فرق بين ان يكون الاذان في المنارة او على الارض. مع أنه قالفيه يستحب أن يكون المؤذن على موضع مرتفع . والوجه (٤) استحبابه في المنارة (اما اولا) فللامر بوضع المنارة مع حائط المسجد غير مرتفعة ، روى السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) (٥) « أن علياً (عليه السلام) مر على منارة طويلة فامن بهدمها ثم قال لا ترفع المنارة إلا مع سطح المسجد ، ولولا استحباب الاذان فيها لـكان الامر وضعها عبثًا . و (اما ثانيًا) فلما رواه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله

⁽١) مستدرك الوسائل الياب ٨ من الاذان والاقامة

⁽٧) مستدرك الوسائل الباب ١٢ من الاذان والاقامة

 ⁽٣) و (٥) الوسائل الباب ٢٥ من احكام المساجد (٤) هذا كلام العلامة في المختلف

(عليه السلام) (١) قال (كان طول حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ... الحديث » وقد تقدم .

افول: لا يخفى ان فيه زيادة على ما عرفت من حديث علي بن جمفر ان وضع المنارة والأمر بها لم يحصل من الامام (عليه السلام) حتى يسندها الى استحباب الاذان فيها بكون الأمر بوضعها عبثًا ، والواضع لها أنما هو الثاني في ايامه كما تقدم (٣) والظاهر أنه (عليه السلام) لما كان غير متمكن من ازالة بدءه كما ينبغي فغاية ما امكنه المنع من ارتفاعها واشرافها على بيوت الناس التي حول المسجد . وبالجملة فرواية علي بن جعفر صريحة في ان الاذان في المنارة ايس بسنة وان الاذان للنبي (صلى الله عليه وآله) أنما كان على الارض وغاية ما تدل عليه رواية ابن سنان هو الاستحباب على مرتفع ومفهوم رواية السكوني الاكتفاء في الارتفاع بسطح المسجد وان لم يكن في المنارة ، والعل جمل المنارة حينتذ أنما هو لاجل الطريق الى صعود السطح .

نعم يبقى الحكلام في الجمع بين ما دل على كون الاذان له (صلى الله عليه وآله) انما كان على الارض وبين ما دل على الامر بعلو الجدار . ويمكن الجمع اما مجمل الاذان على الجدار على كونه في بمض الاوقات وإلا فالفالب أنما هو الاذان على الارض او بعد الاذان على الجدار باعتبار عدم ارتفاعه كالمنارة الطويلة من الارض فهو كا نه ارض بالنسبة الى المنارة المتعارفة يومئذ والتجوز بمثلذلك شائع في أمثال هذا الحكلام .

و(عاشرها) أن يكون مستقبلا للقبلة و نقل عليه الاتفاق ويتأكد في الشهادتين لقوله (عليه السلام) (٣) في صحيحة أبن مسلم « وقد سأله عن الرجل يؤذن وهو يمشي قال نعم اذا كان التشهد مستقبل القبلة فلا بأس .

والمشهور انه كذلك في الاقامة ايضًا وقال الشيخ للفيد أنه لا يجوز الأقامة إلا

 ⁽٧) الوافي باب شرائط الإذان والإقامة (۱) ص ۲۴۲

⁽w) الوسائل الباب w، من الاذان والاقامة

- 450 -

وهو قائم متوجه الى القبلة . وظاهره وجوبالاستقبال فيها ، ونقله فيالختلف عن المرتضى في المصباح والجلل. و نقل في الذخيرة عن المرتضى أنه أوجب الاستقبال في الاذان والاقامة والمنقول في المحتلف أنما بدل على الإفامة خاصة .

والظاهر عندي من الاخبار هو ما ذهب اليه العمدتان المذكوران من وجوب الاستقبال فى الاقامة لما تقدم في رواية يونس الشيباني ورواية سليمان بن صالح ، والتقريب فيها انها دلتا على أن الاقامة من الصلاة والداخل فيها داخل في الصلاة فيشترط في الاقامة ما يشترط فيالصلاة من الشروط المتقدمة ، وسيأتي من يد توضيح لذلك ان شاء الله تمالى يقطع مادة الاستبعاد .

ويكره الالتفات بالاذان عندنا عيناً وشمالا سوا. كان على للنارة ام لا خلافا للمامة قال في المنتجى : المستحب ثبات الؤذن على الاستقمال في اثناء الاذان والاقامة وَيَكُرُهُ لَهُ الْالتَّفَاتُ بِمِينًا وشَّمَالًا ، وقال أنو حنيفة يستحب له أن يدور بالآذان في المأذنة وقال الشافعي يستحب له أن يلتفت عن عينه عند قوله ﴿ حَيْ عَلَى الصَّلَاةِ ﴾ وعن يساره عند قوله ﴿ حي على الفلاح » (١).

أقول : روى في كتاب دعائم الاشلام عن علي (عليه السلام) (٢) قال : « يستقبل المؤذن القبلة في الاذان والافامة فاذا قال « حي على الصلاة حي على الفلاح » حول وجهه بميناً وشمالاً ﴾ والظاهر حمله على النقية لموافقته لغول الشافعي المُدكور .

(الثالث) — لو وقع التشاح في الاذان فقد صرح جملة من الاصحاب بانه يقدم الاعلم باحكام الاذان التي من جملتها معرفة الاوقات لأمرخ الغلط منه وتفليد اصحاب الاعذار له ومع التساوي يقرع بينهم .

قال في الروض: والاولى تقديم العدل على الفاسق والمبصر على الاعمى وجامع

⁽١) الفقه على المذاهب الاربعة قسم العبادات ص ٧٣٠ و ٣٣٠ .

⁽٢) البحار ج ١٨ الصلاة ص ١٧٥

الصفات او اكثرها على فاقدها وجامع الاقل ، فان استووا فالاشد محافظة على الوقت على من ايس كذلك والاندى صوتا والاعف عن النظر ثم من برتضيه الجيران ، ومع التساوى في جميع ذلك يقرع لقول النبي (صلى الله عليه وآله) (١) : « لو يعلم الناس ما في الاذان والصف الاول ثم لم يجدوا إلا ان يستهموا عليه لفعلوا » ولقولهم (عليهم السلام) (٢) « كل امر مجهول فيه القرعة » . انتهى . ونحوه في الذكرى إلا انه لم يذكر الترجيح بالعدالة بل جمل ذلك منوطاً بالعلم بالاوقات ثم ادرج هذه المعدودات بحنه وعد الاندى صوتاً ومن برتضيه الجاعة والجيران .

وقال الشيخ فى المبسوط: واذا تشاح الناس في الاذان اقرع بينهم لقول النبي (صلى الله عليه وآله) « لويعلم الناس ما في الاذان والصف الاول ثم لم يجدوا إلا الني يستهموا عليه الفعلوا » ولم يذكر الترجيح بالاعلمية كما هو المشهور فى كلام المتأخرين.

قال الملامة فى التذكرة : وهذا القول جيد مع فرضالتساوي في الصفات المعتبرة في التأذين وان لم يتساووا قدم من كان اعلى صوتاً وابلغ فى معرفة الوقت واشد محافظة عليه ومن يرتضيه الجيران واعف عن النظر . وقريب منه كلامه في للنتهى .

وقال المحقق الشيخ على فى شرح القواعد: والذي يقتضيه النظر تقديم من فيه الصفات المرجحة في الاذان على غيره فان اشتركوا قدم جامع الكل على فاقد البعض وجامع الاكثر على جامع الاقل، وينبغي تقديم العدل على الفاسق مطلقاً لان المؤذن امين ولا امانة الفاسق اذ هي غير موثوق بها فيه، ومع التساوي بقدم الاعلم باحكام الاذان او الاوقات كافي الذكرى لأمن الفلط معه ولتقليد ارباب الاعذار له والمبصر على الاعمى لمثل ذلك، فان استووا فالاشد محافظة على الاذان في الوقت على من ايس

⁽١) تيسير الوصول ج ٧ ص ٥٠٥ . ان رسول الله . ص ، قال لو يعلم الناس ما فى الندا. والصف الاول ثم لم يجدوا إلا ان يستهموا عليه لاستهموا . .

⁽٧) الوسائل الباب ١٣ من كيفية الحسكم

كذلك لحصول غرض الاذان به ثم الاندى صوتاً لقول النبي (صلى الله عليه وآله) (١) « القه على بلال فائه اندى منك صوتاً » ثم الاعف عن النظر للامن من تطلعه على المورات ثم من يرتضيه الجيران ثم القرعة . انتهى .

اقول: وكلامهم هنا يرجع الى ثلاثة اقوال في المسألة: (الاول) القول بتقديم الاعلم باحكام الاذان التي منجلتها معرفة الاوقات ثم معالقساري فالقرعة (الثاني) القول بتقديم ذي الاوصاف المعتبرة في الؤذن وهو قول الشهيدين والمحقق الشيخ علي والناخ اختلفوا في تلك الشروط زيادة ونقيصة (الثالث) الرجوع الى القرعة من اول الأمر كما هو ظاهر البسوط والى الاول يميل كلامه في المدارك وجعل الثاني اولي ولم يتعرض للثالث والمسألة عندي محل توقف لعدم النص القاطع لمادة الاشكال ، والرواية المنقولة في كلامهم الظاهر انها من روايات العامة اذ لم اقف عليها في اخبارنا بعد التفحص والتتبع مع انها معارضة بما رواه الشيخ في التهذيب عن عيسي بن عبدالله عن ابيه عن جده عن امير الؤمنين (عليه السلام) (٢) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لمؤذن في ما بين الاذان والافامة مثل اجر الشهيد المتشحط بدمه في سبيل الله . قلت يا رسول الله بين الاذان والافامة مثل اجر الشهيد المتشحط بدمه في سبيل الله . قلت يا رسول الله علي وآله) انهم مجتلدون على الاذان ؟ قال كلا انه يأتي على الناس زمان يطرحون الاذان على ضعفائهم و تلك لحوم حرمها الله على النار » .

ووجه الممارضة ان مقتضى الرواية الاولى رغبة الناس في الاذان بعد سماع ما فيه من الفضل حتى أنهم ليقرعون عليه ودلالة هذا الخبر على عدم الرغبة فيه بعد سماع ما فيه من الفضل حتى أنهم يطرحونه على ضعفائهم لذلك « وتلك لحوم » أشارة الى أولئك الضعفاء المؤذنين .

⁽١) تيسير الوصول ج ٢ ص ٢١٠

⁽٧) و(٣) الوسائل الـأب ٧ من الاذان والاقامة

والظاهر ان اول من نقل هذا الخبر الشيخ في البسوط وتبعه الاصحاب (رضوان الله عليهم) حيث لم يجدوا غيره في الباب إلا انه روى في كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محدون آبائه عن علي اعليهم السلام) (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) ثلاثة لو تعلم امتي ما فيها لضر بت عليها بالسهام : الاذان والفدو الى الجمعة والصف الاول » وروى فيه ايضا عنه (صلى الله عليه و آله) (٢) « انه رغب الناس وحثهم علي الاذان وذكر لهم فضائله فقال بعضهم يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) لقد رغبتنا في الاذان حتى انا لنخاف ان تتضارب عليه امتك بالسيوف فقال اما انه لن يعدو ضعفاء كم » اقول : وهذا مضمون الحديث المتقدم نعم اخبار القرعة العامة (٣) ربما ايدت مذهب الشيخ في المبسوط .

قال فى الذخيرة: والتحقيق ان اختلاف الصفات ان كان بحيث تختلف به مصالح المسلمين كان تقديم الراجح متجهاً وان لم يحصل التشاح و إلا فاثبات التقديم بهذه المرجحات محل اشكال لفقد النص الدال عليه وعدم استقلال العقل باثبات هذه الامور. انتهى. وهو جيد.

(الرابع) — قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم): منهم — الفاضلان بجواز الاجتماع في الاذان دفعة واحدة من جماعة والأفضل ان يؤذن كل واحد بعد فراغ الآخر، وقيد بعضهم الافضلية بسعة الوقت الذلك وفسرت سعة الوقت هذا بعدم اجتماع الامم المطلوب في الجماعة من الامام ومن يعتاد حضوره معه من المأمومين فيجوز التعدد في هذه الصورة الى ان يجتمع الجيع لا ان المراد سعة الوقت باعتبار امتداد الوقت الى آخر وقت الاجزاء فان تأخير الصلاة عن اول وقتها لامم غير موظف شرعاً مستبعد جداً. اقول: وبموجب هذا التفسير لا يكون الحكم كلياً مع انظاهر القائل به كون ذلك كلياً لا بخصوص الجماعة.

⁽١) و (٧) مستدرك الوسائل الباب ٢ من الاذان والاقامة (٢) ص ٢٤٦

ونقل عن الشيخ في الخلاف انه قال لا ينبغي الزيادة على اثنين واستدل باجماع الفرقة على ما رووه من (ان الاذانالثالث بدعة » (١) وقال ولده الشيخ ابو علي في شرح نهاية والده : والزائد على اثنين بدعة باجماع اصحابنا .

وقال الشبخ في المبسوط يجوز ان يكيون المؤذنون اثنين اثنا اذنوا في موضع واحد فانه اذان واحد فاما اذا اذن واحد بعد واحد فليس ذلك بمسنون ولا .ستحب واحد فانه اذان واحد فاما اذا اذن واحد منهم في زاوية من المسجد لانه لا مانع منه . انتهى وفسر الفاضلان في المعتبر والمنتهى قوله : « واحداً بعد واحد » بان يبنى كل واحد على فصول الآخر وهو المهبر عنه بالتراسل فانه على هذه السكيفية لا يصدق على واحد منها أنه مؤذن . واستبعد هذا التفسير جملة ممن تأخر عنها وفسروه بما يدل عليه ظاهر اللفظ من الاتيان باحد الاذانين بعد تمام الاخر ، وعلاوا السكراهة فيه بانه يقتضى ظاهر اللفظ من الاتيان باحد الاذانين بعد تمام الاخر ، وعلوا السكراهة فيه بانه يقتضى تأخير الصلاة عن أول وقتها من غير موجب . وهو حيد . أقول : والظاهر أن الفاضلين أما أضطرها للى هذا التفسير البعيد عن ظاهر اللفظ حكمهم بافضلية أن يؤذن احدها بعد الآخر ولو كانوا اكثر من أثنين كما تقدم .

وبالجلة فان كلامهم في هذه المسألة كما سبق في سابقتها خال من النص والذي يقتضيه النظر هنا هوالفرق ببن الاذان الاعلامي وبين اذان الصلاة جماعة (اما الاول) فان مقتضى التوقيف في العبادات وانها مبنية على الورود عن صاحب الشريعة هو كراهة الاجماع في الاذان مطلقاً دفعة أو ترتيباً بلريما احتمل عدم المشروعية نعم لواختلف الوقت اوالحل فلا بأس.و(اما الثاني) فالظاهر انه لا ما نع منه مع تعدد الجاعات كما ذكر والشيخ في الجماعة في مسجد يؤذن لسكل منها على حيالهاوان اتفق في وقت واحد .

(الخامس) - اختلف الاصحاب في جواز اخذ الاجرة على الاذان فنقل عن

⁽١) الوسائل الباب ٤٩ من صلاة الجمعة

4 E

الشبيخ في الخلاف وجم من الأصحاب انه لا يجوز اخذ الاجرة عليه لما رواه الشبخ مسنداً عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) ورواه الصدوق مرسلا عن على (عليه السلام) (١) انه قل : « آخر ما فارقت عليه حبيب قلمي (صلى الله عليه وآله) انه قال : يا على اذا صليت فصل صلاة اضعف من خلفك ولا تتخذن مؤذنًا يأخذ على اذانه اجراً » ونقل عنالسيد المرتضى (رضى الله عنه) القول بالكراهة وهوظاهر المحتمَّق في المعتبر والشهيد في الذُّكري واختاره في المدارلة ، قال للاصل وانتفاء دلالة ا الخبر المتقدم على النحريم مع ضعف سنده بالسكوبي وغيره .

أقول : قد روى الصدوق أيضاً في الفقيه (٢) مرسلا قال : ﴿ أَنَّى رَجِّلُ أُمِّيرُ المؤمنينَ ا (عايه السلام) فقال يا امير المؤمنين والله أبي لاحبك فقال له واسكني ابغضك قال ولم ? قال لا لك تبغي في الاذان كسبًا و تأخذ على تعليم القرآن اجرأ ؟ .

وروى في كتاب دعائم الاسلام، عن علي (عليه السلام) (٣) أنه قال: ﴿ منالسحت أجر المؤذن » ثم قال في الكتاب المذكور : يمنى اذا استأجره القوم يؤذن لهم ، وقال لا بأس ان بجرى عليه من بيت المال .

وهذه الاخبار اذا ضم بمضها الى بمض لا تقصر عن المادة التحريم ، وقوله في المدارك بانتفاء دلالة الخبر المتقدم على التحريم لا أعرف له وجها مع تضمنه للنعي الذي هو حقيقة في التحريم ، نعم تطرق التأويل اليه بحمل النهي على السكراهة ممكن إلا انه فرع وحود المعارض وأما طعنه فيه بضعف السند فقد عرفت ما فيه في غير مقام .

وبالجلة فالمتجه على قواعد اصحاب هذا الاصطلاح المحدث هو القول بالـكراهة لضعف الاخبار المذكورة باصطلاحهم واما من لا يعمل به فالظاهر هو التحريم واقتران هذا الحبكم في خــــبر السكوني ومرسل الفقيه بما هو متفق على استحبابه

⁽١) و (٢) الوسائل الباب ٣٨ من الاذان والاقامة

⁽٣) مستدرك الوسائل الباب . ٣ من الاذان والاقامة

وكراهته لا يوجب انسحاب ذلك الى الحسكم المذكور لجواز اشمال الخبر على احكام متعددة كما ذكروه في غير موضع .

ثم ان ظاهرهم الاتفاق على جواز الارتزاق من بيت المال اذا افتضته المصلحة لانه معد لمصالح المسلمين والاذان من اهمها . والظاهر انه لو وجد من يتطوع به قدم على المرتزق ، صرح بذلك في الذكرى .

قيل والظاهر أن الاقامة كالاذان، و نقل عن العلامة في النهاية عدم جواز الاستئجار عليها وأن قلنا بجواز الاستثجار على الاذان فارقا بينها بان الاقامة لا كلفة فيها بخلاف الاذان فان فيه كافة مراعاة الوقت. قال في المدارك وهو غير جيد أذ لا يعتبر في العمل المستأجر عليه اشتماله على الكلفة.

اقول: لا يخنى ان مورد الأخبار المتقدمة الما هو الاذان الاعلاي الذي هو محل البحث غالبا في المقام واما الاذان والاقامة المستحبان لكل من صلى الاتيان بها من منفرد او جامع فلا نص فيها بوجه ، وتكلف البحث فيها كاذكروه لا وجه له وهو من باب ه اسكتوا عما سكت الله عنه » (١) ولانه من المعلوم من الاخبار توجه الخطاب بهما الى المصلى نفسه والاكتفاه بفعل غيره عنه يحتاج الى دليل ، نعم قام الدليل بالنسبة الى الامام بانه مجوز ان يؤذن له ويقام له ، فان ارادوا هذا الموضع فهو - مع كونه خلاف المتبادر من ظواهر النصوص المتقدمة - مدخول بان الظاهر ان الخما ب فيه الما هوللامام غاية الامر انه ورد جواز فعل الغير له رخصة لان الناس مكلفون بالاقتداء به في صلاته وهذا من جملة افعال صلاته فاولم يتبرع غيره بالاذان والاقامة له رجع الحمم اليه وكان عليه القيام بذلك ، ولا دليل على انه مجوز له الاستئجار على اذان ولا اقامة اذ غاية ما دل عليه الدليل حصول الرخصة له بنبرع الغير به والا فاصل الخطاب الما تعلق به من حيث ان الاذان والافامة من جملة افعال صلاته ومندوباتها ومكلاتها المطاوب ايقاعه حيث ان الاذان والافامة من جملة افعال صلاته ومندوباتها ومكلاتها المطاوب ايقاعه

⁽۱) راجع ج ۱ ص ۵۰

منه ، وهذا بخلاف الاذان الاعلامي فان الامر به لم يتعلق بشخص بعينه وانما هو من قبيل المستحبات الكفائية التي من قام بها كنى فى امتثال الامر. وبالجلة فانك اذا حققت النظر فى المقام و تأملت في ما ذكرناه من الكلام علمت ان بحثهم هنا في غير الاذان الاعلامي لا معنى له بالكلية . والله العالم .

(المقام الثاني) — في ما بؤذن له ويقام من الصلوات ، لا ريب ولا اشكال في رجحان الاذان والاقامة في الصلوات الحمس المفروضة اداه وقضاه لجملة المصلين ذكوراً واناثا فرادى وجماعة ، وهل هما على جهة الاستحباب في جميع هذه المواضع او الوجوب او في بعض دون بعض ? خلاف يأتي تفصيله ان شاه الله تعالى ولا يؤذن لشيء من النوافل ولا لشيء من الفرائض غير الحمس اليومية بل يقول المؤذن « الصلاة » ثلاثا وورد ترك الاذان والاقتصار على الاقامة في مواضع ، وورد ايضا استحبابها في غير الصلاة ايضاً في مواضع .

وتفصيل هذه الجملة كما هوحقه يتوقف على بسطه في مسائل: (الاولى) اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في الاذان والاقامة وجوبا واستحبابا عموما وخصوصا فذهب الشيخ في الحلاف الى انها مستحبان ليسا بواجبين في جميع الصلوات جماعـــة صليت او فرادى ، وهو اختيار السيد المرتضى (رضي الله عنه) في المسائل الناصرية وهو مذهب ابن ادريس وسلار ، والظاهر انه هو المشهور بين المتأخرين .

واوجب الشيخان الاذان والاقامة في صلاة الجماعة واختاره ابن البراج وابن حزة . واوجبها السيد المرتضى في الجمل على الرجال دون النساء في كل صلاة جماعة في حضر او سفر واوجبها عليهم في السفر والحضر في الفجر والمغرب وصلاة الجمة واوجب الاقامة خاصة على الرجال في كل فريضة . وقال في المبسوط ومتى صلى جماعة بغير اذان ولا اقامة لم تحصل فضيلة الجماعة والصلاة ماضية .

وقال ابن الجنيد : الاذان والاقامة واجبان علىالرجالللجمع والانفراد والسفر

والحضر فى الفجر والمغرب والجمعة يوم الجمعة والاقامة في باقي الصلوات المكتوبات التي تحتاج الى التنبيه على اوقاتها : وجعلهما ابو الصلاح شرطاً في الجماعة .

وقال المرتضى في المسائل الناصرية : اختلف قول اصحابنا في الاذان والاقامة فقال قوم انها من السنن الوَّكدة في جميع الصاوات وليسا بواجبين وان كانا في صلاة الجماعة وفي الفجر والمغرب وصلاة الجمعة اشد تأكيداً ، وهذا الذي اختاره واذهب اليه وذهب بعض اصحابنا الى انها واجبان على الرجال خاصة دونالنساء في كل صلاة جماعة في سفر أو حضر ، ويجبان عليهم جماعة وفرادى في النجر والمغرب وصلاة الجمة والاقامة دون الاذان تجب عليهم في باقي الصاوات للكتوبات . وجعل في الجمل قوله في المسائل الناصرية رواية .

وقال ابن ابي عقيل: من ترك الاذان والاقامة متعمداً بطلت صلاته إلا الاذان فى الظهر والعصر والعشاء الآخرة فان الاقامة مجزئة عنه ولا اعادة عليه في تركه واما الاقامة فانه ان تركها متعمداً بطلت صلاته وعليه الاعادة .

والاصل في هذا الاختلاف ما يترآى من اختلاف الأخبار والواجب اولا نقل الأخبار الواردة في هذا الباب ثم الكلام فيها بما يميز القشر من اللباب وتحصل به الهداية الى جادة الحق والصواب بتوفيق الملك الوهاب.

فاقول: الأول ـ ما رواه في الكاني عن ابي بصير عن احدهما (عليهما السلام) (١) قال: « سألته أيجزى أذان واحد ? قال ان صليت جماعة لم يجزى الا اذان واقامة وان كنت وحدك تبادر امراً تخاف ان يفوتك بجزئك اقامة إلا الفجر والمفرب قانه ينبغي ان تؤذن فيهما وتقيم من اجل انه لا يقصر فيهما كما يقصر في سائر الصلوات » .

الثاني _ ما روادالشيخ في التهذيب عن الصباح بن سيابة (٢) قال: ﴿ قَالَ لِي الْعِجْدَاللهُ

⁽١) الوسائل الباب ٢ و٧ من الاذان والاقامة

⁽٧) الوسائل الباب ٦ من الاذان والاقامة

قال : « سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجيي وجل آخر فيقول له نصلي جماعة هل يجوز ان يصليا بذلك الاذان والاقامة ? قال لا واسكن يؤذن ويقيم » .

الحادي عشر ما رواه الشيخ عن عبد الرحمان بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « شممته يقول يقصر الاذان في السفر كما تقصر الصلاة تجزئ أقامة واحدة » .

الثاني عشر ــ ما رواه الصدوق فىالفقيه فىالصحيح عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن الشادق (عليه السلام) (٢) قال: ﴿ يَجِزَى ۚ فَىالسَفُرُ اقَامَةَ بَفِيرِ اذَانَ ﴾ .

الثالث عشر _ ما رواه الشيخ فىالصحيح عن الحلبي (٣) قال : « سأات اباعبدالله (عليه السلام) عن الرجل هل يجزئه في السفر والحضر اقامة ايس معها اذان ? قال نعم لا بأس به » .

الرابع عشر ــ ما رواه ايضاً فى الصحيح عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار عن احدها (عليها السلام) (٤) قال: «نجز ثك اقامة فى السفر ».

الحامس عشر ــ ما رواه عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد في الصحيح عن على بن رئاب (٥) قال : « سأات أبا عبد الله (عليه السلام) فلت تحضر الصلاة ونحن مجتمعون في مكان واحد أتجزئنا اقامة بغير اذان ? قال نعم » .

السادس عشر _ ما رواه الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن صفوان بن
مهر ان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) في حديث قال : « ولابد في الفجر والمغرب
من اذان واقامة في الحضر والسفر لانه لا يقصر فيها في حضر ولا سفر وتجزئك اقامة
بغير اذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، والاذان والاقامة في جميع الصلوات افضل ،
اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما يدل على الوجوب في الجماعة _ كا هو احــد قولي

⁽١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ه من الاذان و الاقامة

⁽٦) الوسائل الباب ٦ من الاذان والاقامة

قال : « سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجيي وجل آخر فيقول له نصلي جماعة هل يجوز ان يصليا بذلك الاذان والاقامة ? قال لا واسكن يؤذن ويقيم » .

الحادي عشر ما رواه الشيخ عن عبد الرحمان بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « شممته يقول يقصر الاذان في السفر كما تقصر الصلاة تجزئ أقامة واحدة » .

الثاني عشر ــ ما رواه الصدوق فىالفقيه فىالصحيح عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال: ﴿ يَجْزَى ۚ فَىالسَفُرُ اقَامَةً بِغَيْرِ اذَانَ ﴾ .

الثالث عشر _ ما رواه الشيخ فىالصحيح عن الحلبي (٣) قال : « سأات اباعبدالله (عليه السلام) عن الرجل هل يجزئه في السفر والحضر اقامة ايس معها اذان ? قال نعم لا بأس به » .

الرابع عشر ــ ما رواه ايضاً فى الصحيح عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار عن احدها (عليها السلام) (٤) قال: « نجز ثك اقامة فى السفر » .

الحامس عشر ــ ما رواه عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد في الصحيح عن على بن رئاب (٥) قال : « سأات أبا عبد الله (عليه السلام) فلت تحضر الصلاة ونحن مجتمعون في مكان واحد أتجزئنا اقامة بغير اذان ? قال نعم » .

السادس عشر _ ما رواه الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن صفوان بن
مهر ان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) في حديث قال : « ولابد في الفجر والمغرب
من اذان واقامة في الحضر والسفر لانه لا يقصر فيها في حضر ولا سفر وتجزئك اقامة
بغير اذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، والاذان والاقامة في جميع الصلوات افضل ،
اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما يدل على الوجوب في الجماعة _ كما هو احــد قولي

⁽١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ه من الاذان والاقامة

⁽٦) الوسائل الباب ٦ من الاذان والاقامة

الشيخين ومن تبعها _ الخبر الاول وبه احتج في التهذيب على ذلك.

واجاب عنه في المدارك بضعف السند اولا ، وثانياً بالحمل على الاستحماب لان الاجزاء كما يجوز أن يراد به الاجزاء في الصحة يجوز أن يكون المراد به الاجزاء في الفضيلة ، وبؤيد ذلك قوله (عليه السلام) « وأن كنت وحدك تبادر أمراً نخاف أن يفوتك تجزئك أقامة » قال وهذا التنزيل لازم للشيخ حيث لا يقول بوجوب الاقامة .

اقول: قد عرفت في غير موضع مما تقدم ان الطعن بضعف السند غير وارد على الشيخ ونحوه ممن لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم . واما الحمل على الاستحباب فهو فرع وجود المعارض فالوأجب عليه ذكره ليتم له الجمع بينه وهذه الروايات بالحمل على الاستحباب مع الاغماض عما فيه مما عرفته سابقاً في غير باب . واما الاستناد الى قوله (عليه السلام) ه وان كنت وحدك ... الح » ففيه ان الشبخ قائل يوجوب الاقامة أيضاً كما هو أحد قوليه وان كان أنما عبر هنا بالاذان فلا منافاة .

والاظهر عندي في الجواب عن ذلك أنما هو بما دل عليه الخبر الثالث والخامس عشر من اكتفاء القوم مع الحضور باقامة واحدة في الجماعة ، وفيهما أشعار بأن الغرض من الاذان هو الاعلام لمن لم يكن حاضراً من الجماعة المعتادين الصلاة جماعة في هذا المكان فتى كانوا جميعاً حاضرين سقط استحبابه واكتنى بالاقامة إلا أنه اخص من المدعى ، ويمكن تأييد ذلك أيضاً بالحديث التاسع الدال على الاكتفاء بالاذان في الصبح والمغرب وظاهر اطلاقه شمول الجماعة أيضاً . وبالجملة فالاحتياط في الملازمة عليه في الجماعة .

و يظهر من المحدث الكاشاني الميل الى القول بالوجوب في الجماعة حيث قال في المفاتيح: وقيل بوجو بهما في الجماعة وفيه قوة .

واما ما يدل على الوجوب فى الصبح والمغرب فالحبر الثاني والسادس والسابع والتاسع والسادس عشر إلا أنه يعارضها جملة من الأخبار عموماً وخصوصاً كالحبرالثالث والرابع والحامس والثامن والحامس عشر ، لـكن الجيع أنما دل على ترك الإذان خاصة

دون الاقامة والتعارض بينها أنما حصل في الاذان وهذا الجمع بالاستحباب أنما يتم فيه خاصة كما سيظهر لك في المقام أن شاء الله تعالى . وبالجملة فالظاهر من الأخبار المذكورة بضم بعضها الى بعض وحمل مطلقها على مقيدها وعجملها على مفصلها هو استحباب الاذان دون وجوبه في جماعة كانت أو فرادى .

وانما الاشكال فى الاقامة فان المشهور عندهم كونها كالاذان في ذلك مع ال الاخبار المتقدمة كما رأيت _ منعقة على الاتيان بها ولم ترخص فى تركما صريحاً ولا اشارة بل كابها مصرحة بالاتيان بها .

واصحاب هذا القول الما استندوا في القول باستجابها الى الاجماع المركب حيث اعوزتهم النصوص بالعموم والخصوص الدالة على استحبابها او تركها لتعارض ما دل على الامربالاتيان بها ، فقالوا ان كل من قال بوجوب الاذان قال بوجوب الاقامة ومن قال بالاستحباب فيه قال بالاستحباب فيه قال بالاستحباب فيه قال الخياط المركب ، كذا احتج به العلامة في المختلف و تبعه جملة بمن تأخر عنه وعليه جمد في المدارك والذخيرة

ولا يخنى على المنصف ما فيه من الضعف وهل هو إلا من قبيل النشبث بالحشيش الغريق مع ما يملم من عدم النجاة به من ذلك المضيق ? وكيف لا ومثل هذين العمدتين قد تكلما في الاجماع و خرقاه في مواضع من كتابيهما وان استسلقوه في مثل هذا الوضع

ومما يؤيد ما ذكرنا من الفرق بينها وانه لا يلزم من استحبابه استحبابها أنه قد رخص في الاخبار في الاذان على غير طهارة ولم يرخص في الاقامة إلا مع الطهارة ورخص في الاذان الى غير القبلة ولم يرخص في الاقامة إلا الى القبلة ، ورخص في الافامة قاعداً وراكباً وماشياً وكيف شاه ولم يرخص في الاقامة إلا قائماً مستقبل القبلة ، وقد تقدمت الأخبار الدالة على جميع ذلك .

بل صرح جملة منها بما يومى الى كونها من الصلاة كما صرحت به رواية سليان بن صالح المتقدمة وكذا رواية يونس الشيبائي المتقدمة ايضاً.

وتؤكده رواية ابي هارون الكفوف (١) قال : « قال ابر عبدالله (عليه السلام) يا ابا هارون الأقامة من الصلاة فاذا اقمت فلا تتكلم ولا تومى عيدك » .

وفي موثقة عمرو بن ابي نصر (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) أيتكلم الرجل في الاذان ? قال لا بأس . قلت في الاقامة ? قال لا » .

وما دل عليه بعض الأخبار من جواز الكلام فيها معارض بما دل على اعادتها لو تكلم كصحيحة محمد بن مسلم (٣) قال : ﴿ قال ابو عبدالله (عليه السلام) لا تتكلم اذا الله قانك اذا تكلمت اعدت الاقامة ﴾ الى غير ذلك من المؤيدات لما قلناه

ولم اعثر على من تنبه لما قلمناه في هذا المقام إلا على مجمل كلام لشيخناغوا صبحار الانوار حيث قال في الكتاب المذكور بعد نقل الخلاف في وجوب الاذان والاقامة واستحبابها ما صورته: اذا علمت هذا فاعلم أن الاخبار مختلفة جداً ومقتضى الجمع بينها استحباب الاذان مطلقاً وأما الاقامة ففيها اشكال اذ الاخبار الدالة على جواز الترك أنما هي في الاذان وتحمكوا في الاقامة بخرق الاجماع المركب وفيه ما فيه. والاحوط عدم ترك الاقامة في المغداة والمفرب والجمعة ولا سيما في الحضر ـ انتهى .

وربما تملق بعضهم هذا بجديث حماد (٤) وتعليم الصادق (عليه السلام) لهالصلاة حيث لم يشتمل على الاذان ولا الافامة واو كانا واجبين لذكرا في مقام البيان . وهو اوهن متشبث لانظاهر سياق الحبر وامره حماداً بالصلاة بين يديه ثم قوله : « ما اقبح بالرجل منكم ... الح » ووصف حماد لما فعله (عليه السلام) في تلك الركمتين - ان انكاره (عليه السلام) انما كانبالنسبة الى السنن والمستحبات التي وصفها حماد في حكايته فلمقصود بالتعليم انما هو ذلك ولم يكن القصد الى تعليمه الواجبات لان حماداً اجل من ان يجهل الواجبات في ذلك ، ألا ترى انه قال : « انا احفظ كتاب حريز في الصلاة »

⁽١) و(٢) و(٣) الوسائلاالباب . ١ منالاذان والاقامة

⁽٤) الوسائل الباب ، من افعال الصلاة

مما يشعر بمعرفته مجميع احكام الصلاة من واجب ومستحب. فكيف يدعى ان المراد تعليم حماد للصلاة كملا من واجب وغيره حتى بتجه الاحتجاج بالخسبر على ان المقام مقام بيان فلو كانالاذان والاقامة واجبين لذكرا ، ما هذه إلا غفلة او تفافل ولكن الضطر يتشبث بالاحمالات البعيدة والتمحلات الغير السديدة .

وبما حققناه في القام وكشفنا عنه نقاب الاشكال والا بهام يظهر لك ما في كلام الفاضل الخراساني في الدخيرة ، فانه _ بعد ان نقل الخلاف في المسألة وجملة من الاخبار واستشكل في الحسكم باستحباب الافامة من حيث عدم الترخيص فيها في الأخبار بل وقع الامر بها في اخبار كثيرة واعترف بان في كثير من الأخبار التي قدمها ظهوراً في وجوبها ، ونقل عن الشيخ انه ذكر اخباراً ثلاثة دالة على ان الاقامة من الصلاة الكن في طريقها ضعف _ قال ما صورته : والاصح استحبابها للاصل بناه على انه خارج عن حقيقة الصلاة ، للاتفاق ، ولما دل على ان اول الصلاة التكبير فلا يتوقف تحصيل اليقين بالبراءة من التكليف بالصلاة عليه ، ولعدم القائل بالفصل كما نقله المصنف في المختلف ولاشعار خبر زرارة وحماد بالاستحباب وعدم وضوح دلالة الاوامر في الاخبار السالفة على اكثر من التأكيد والرجحان المطلق . والاحتياط ان لا يترك بحال . انتهى .

وفيه زيادة على ما قد مر هذا أن الاستناد الى الأصل في مقابلة الدليل مما لا يعول عليه عند ذوي التحصيل ، وخروجها عن حقيقة الصلاة لا منافاة فيه القول بالوجوب فأن من قال بوجوب الأذان لم يدع كونه جزء من الصلاة فيجوز أن يكون واجبا خارجا فلا منافاة ، ولا ينافيه حينند ما دل على أن أول الصلاة التكبير ولا خبر حماد الذي استند اليه ، مع ما عرفت في الاستناد الى خبر حماد في هذا المقام من الوهن الذي لا يخفى على ذوي الافهام .

واما قوله ـ فلا يتوقف تحصيل اليقين بالبراءة من التكليف بالصلاة عليه ـ فمنوع فان يقين البراءة متوقف على الاتيان بالصلاة التي اولها التكبير كما ذكر مع كلما

توقفت عليه من الشروط الواجبة الخارجة مما تقدم في المقدمات المتقدمة ومنها الاقامة المذكورة في هذه المقدمة كما هو المدعى، والمدعى الوجوب كما عرفت الا يدعى دخولها في حقيقة الصلاة وانها جزء منها حتى انه متى انتفت الجزئية انتنى توقف اليقين بالبراءة من الصلاة عليها.

واما قوله مـ «واهدم القائل بالفصل » اشارة الى الاجماع المركب الذي احتج به فى المختلف مـ فهو اوهن من بيت العنكبوت وانه لاوهن البيوت كما تقدم القول في ذلك مرار آ ومن رجع الى كلامه وما اطل به فى القدح فى الاجماع فى باب غسل الجنابة فى مسألة الوطه فى الدبر بعرف حقيقة ما سجلنا به عليه هنا .

واما قوله على ولا شعار خبر زرارة «وهو ما قدمه في صدر البحث وصورته (١) و انه سأل ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل نسى الاذان والاقامة حتى دخل فى الصلاة قال فليمض فى صلاته فاغا الاذان سنة » ففيه وان كان قد سبقه الى الاستناد الى هذا الحبر وخبر حاد صاحب المدارك ابضاً انه ليس فى الحبر كا ترى وازيد من الدلالة على صحة الصلاة مع نسيان الاقامة الى ان دخل فى الصلاة وهو لا يمنع من وجوبها فان واجبات الصلاة مغتفرة بالنسيان في اثناء الصلاة اتفاقاً متى فات محل تداركها ، على ان هذه الرواية معارضة به دل على خلافها كصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) انه قال : « فى رجل نسى الاذان والاقامة حتى دخل فى الصلاة ? قال ان كان ذكره قبل ان يقرأ فليصل على النبي (صلى الله عليه وآله) وليقم وان كان قد قرأ فليتم صلاته » ومثانها صحيحة الحسين بن ابي العلاه (٣) وصحيحة الحلبي (٤) « انه يعود الاذان والاقامة متى نسيها ما لم يركم ... الحديث » وهذه الروايات ارجح من تلك الرواية لصحتها و تعددها.

واما قوله _ وعدم وضوح دلالة الاوامر في الاخبار السالفة على اكثر من النأكيد (١) و(٣) و(٣) الوسائل الباب ٢٩ من الاذان والاقامة

والرجحان المطلق ـ ففيه انه مجرد دعوى بلا دليل بل الدليل على خلافه وأضح الهيج والسبيل كما حققناه في مقدمات الكتاب بالآيات والروايات ، مضافا الى ما حققه أغة الاصول من القول بالوجوب وقد تقدم الكلام في ذلك في مواضع من الكتاب زيادة على ما في المقدمات ، واوضحنا ان في هذا القول الذي تفرد به هذا الفاضل خروجاً من الدين من حيث لا يشعر قائله عصمنا الله تعالى من زلات الاقدام وطفيان الافلام في احكام الملك العلام .

(المسألة الثانية) — قد اجمع الاصحاب على مشر وعية الاذان النساه إلا انه لا يتأكد في حقهن كما في الرجال ، قال في المنتهى : ايس على النساه اذان ولا اقامة ولا نعرف فيه خلافا لا نها عبادة شرعية يتوقف توجه التكليف بها على البشرع ولم يرد . ويجوز ان تؤذن المرأة للنساه و يعتددن به ذهب اليه على ونا ، الى ان قال قال غلما ونا اذا اذنت المرأة اسرت بصوتها لثلا يسمعه الرجال وهو عورة . وقال الشيخ يعتد باذا نهن للرجال وهو ضعيف لا نها انجهرت ارتكبت معصية والنهي يدل على الفساد و إلا فلا اجتزاه به لعدم السماع . انتهى اقول : الظاهر ان المرأد من صدر كلامه هو نفي الوجوب لدلالة بقي الكلام عليه ، ويؤبده ما ذكره في التذكرة حيث قال يستحب في صلاة جماعة النساء ان تؤذن احداهن و تقيم السكن لا تسمع الرجال عند علما ثنا والاستحباب في حق الرجال آكد ، ثم قال ويجزئها الشكير والشهاد تان لقول الصادق (عليه السلام) ثم نقل الخبر وسيأتي ان شاه الله تعالى (١)

اقول: والذي وقفت عليه من الاخبار في هذا المقام ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٣) قال: « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة تؤذن الصلاة فقال حسن ان فعلت وان لم تفعل اجزأها ان تدكم وان تشهد ان لا إله إلا الله وان محداً رسول الله صلى الله عليه وآله ».

وعن زرارة في الصحيح (٣) قال : ﴿ قَلْتُ لَا بِي عَبْدَاللَّهُ ﴿ عَلَيْهُ السَّلَامِ ﴾ النساء

⁽١) وهو صحيح عبدالله بن سنان (٢) الوسائل الباب ١٤ من الاذان والاقامة

⁽٣) الوسائلاللباب ١٤ من الاذان و الاقامة . و المرويءنه فيكتب الحديث هو ابوجعفر وع،

عليهن اذان ? فقال اذا شهدت الشهادتين فحسبها ٠٠

وعن جميل بن دراج في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة أعليها أذان وأقامة ? فقال لا » ورواه في الكافي عن أبن أبي عمير في الصحيح مثله (٢).

وعن ابي مريم الانصاري في الصحيح (٣) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول اقامة المرأة ان تكبر وتشهد ان لا إله إلا الله وان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله » .

وروى الصدوق فى الفقيه مرسلا (٤) فال : « قال الصادق (عليه السلام) ليس على المرأة اذان ولا اقامة اذا سممت اذان القبيلة وتكفيها الشهادتان ولحكن اذا اذنت واقامت فهو افضل » قال «وقال الصادق (عليه السلام) ليس على النساء اذان ولا اقامة ولا جمعة ولا جماعة ... الحديث » .

وباسناده في آخر الـكتاب عن حماد بن عمرو وانس بن محمد عن ابيه عن جمفر ابن محمد عن آبائه (عليهم السلام) في وصية النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) (ه) قال : « ليس على المرأة اذان ولا اقامة » .

وروى فى كتاب العلل فى الصحيح عن زرارة بن اعين عن أبي جعفر (عليه السلام) (٦) قال: « قلت له المرأة عليها اذان واقامة ? فقال أن كانت سمعت اذان القبيلة فليسعليها أكثر من الشهادتين فان الله تبارك وتعالى قال المرجال أقيموا السلاة(٧) وقال للنسا، وأقن الصلاة وآتين الزكاة وأطمن الله ورسوله (٨) ... الخبر » .

وروى فى كتاب الخصال (٩) في ما اوصى به النبي (صلى الله عليه وآله) علياً

⁽١) و(٣) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٤ من الاذان والاقامة (٧) سورة الانعام ، الآية ٧٠ (٨) سورة الاحزاب ، الآية ٣٣

⁽٩) مستدرك الوسائل الباب من الاذان والاقامة

(عليه السلام) ﴿ يَا عَلِي لِيسَ عَلَى النَّسَاءُ جَمَّةً وَلَا جَمَاعَةً وَلَا اذَانَ وَلَا أَقَامَةً ﴾ .

وروى فيه بسنده عن جابر الجعني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ايس على النساء اذان ولا اقامة » .

والظاهر من مجموع هذه الاخبار بضم بعضها الى بعض هو استحباب الاذات والاقامة لهن السكن ليس على نحو ما ورد فى حقائر جال فرخص لهن فى تركه والاكتفاء بالتكبير والشهادتين خاصة عوضاً عن الاذان وربما اجتزأت بالشهادتين ايضاً عوضاً عن الاقامة مع التكبير او بدونه .

وظاهر هذه الأخبار هو اذانها لصلاتها منفردة فلا يدخل فيه الاذان الاعلاي كما تقدم تحقيقه في صدر المقام الاول ولا الاذان لجماعة النساء ، وما ذكره الاصحاب من اذانها لجماعة النساء والاعتداد به لهن فالظاهر انهم انما استندوا فيه الى الادلة العامة في صلاة الجماعة وانه يجوز ان يتولى الاذان الامام او غيره وان هذا الحسكم لا فرق فيه بين جماعة النساء والرجال .

قال المحقق في المعتبر ويجوز أن تؤذن للنساء ويعتددن به وعليه أجماع علمائنا لما روى من جواز أمامتها لهن (٢) وأذا جاز أن تؤنهن جاز أن تؤذن لهن لان منصب الامامة أثم. وتسر أذانها . ولا تؤذن للرجال لان صوتها عورة ولا يجتزأ به ، وقال في المبسوط يعتد به ويقيمون لأنه لا مانع منه ، لنا _ أنها أن أجهرت فهو منهى عنه والنهي يدل على الفساد وأن أخفتت لم يجتزأ به لعدم السماع .

اقول: وقد تقدم نحو هذا الكلام عن المنتهى ايضاً وهو مبني على ما هو المشهور في كلامهم من تحريم شماع صوت الاجنبية، وقد قدمنا إنه لا دليل عليه بل ظاهر الاخبار الجواز والمل كلام الشبيخ في المبسوط مبني على ذلك، الا انه يمكن تطرق الاشكال الى

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ع. من الاذان و الاقامة و فى البحارج ١٨ الصلاة ص١٩٣ وكذا النسخ الخطية عن ابى جعفر «ع» (٧) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة

اعتداد الرجال به وان جوزنا سماع صوت الاجنبية من حيث عدم ورود النقل بذلك والعبادات مبنية على التوقيف ، كذا صرح به في المدارك .

ويمكن الجواب بان ما يدل على الاعتداد بسماع الاذان وان كان ظاهره كون الؤذن رجلا إلا انه لا تعلم هناخصوصية للرجل في ذلك، فيتعدى الحكم بطريق المناط القطعي الى كل .ؤذن من رجل وامرأة كما في سائر جز نيات الاحكام وان صرح بالرجل فانهم لا يختلفون في تعدية الحبكم إلى النساء ما لم تعلم الخصوصية ، ولا يخني على المتقبع أن اكثر الاحكام الشرعية المتفق على عمومها المرجال والنساء أنما وردت في الرجال لــكونه هو السؤول عنه او أن يقم ذلك ابتداء من الامام (عليه السلام) ولو خصت الاحكام بموارد الاخبار وان لم تعلم الخصوصية لضاقت الشريعة ولزم القول بجملة من الاحكاممن غير دليل وهو ظاهر البطلان.

قال في الذكرى : وفي حكم الرأة الخنثي فتؤذن المحارم من الرجال والنساء ولاجانب النساء لا لاجانب الرجال ، ثم قال و لعل الشبيخ يجعل سماع الرجل صوت المرأة فى الاذان كسماعها صوته فيه فان صوت كل منهما بالنسبة الى الآخر عورة . انتهى .

اقول : لا يخفى ما بين هذين الكلامين من التدافع فان ظاهر الكلام الاخير انه يحرم على المرأة سماع صوت الرجل وانه عورة بالنسبة اليهاكما محرم عليها النظر اليه ومقتضى هذا أن الحنثي لا تؤذن لاجانب النساء من حيث احتمال الرجولية مع أنه جوزه . ثم ان ما ذكره ــ من ان صوت الرجل عورة بالنسبة الى المرأة كبدنه فيحرم عليها سماع صوته كما يحرم عليها النظر الى جسده _ لم اقف له على دليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل، نعم تحريم النظر الى جسده منصوص اما سماعالصوت فلا ولا أعلم أيضاً قائلًا بذلك سواه ، وقد عرفت أن ما ظاهرهم الاتفاق عليه من تحريم سماع صوت المرأة لا دليل عليه بل الدايل دال على خلافه فالمكس اولى بالجواز . والله العالم .

(المسألة الثالثة) - قد عرفت أنه لا بؤذن لشيء من النوافل ولا الفرائض

غير الحنس، قال في المعتبر انه مذهب علماء الاسلام . ويعضده الن الاذان وظيفة شرعية فيتوقف كيفية وكمية ومخلا على الورود عن صاحب الشريمة والمنقول عنه فعله في الصلوات الحنس خاصة إلا ان الاصحاب ذكروا انه يقول المؤذن (الصلاة ، ، ثلاثًا ولم اقف عليه في غير صلاة العيد .

بقى هنا جملة من المواضع قد ورد فيها استحباب الاذان او مع الاقاســة غير الصلاة :

منها _ الفلوات الموحشة كما ذكره في الذكرى ثم قال روى ابن بابوبه عن الصادق الحليه السلام) (١) ه اذا تغولت بكم الغول فاذنوا » وفي الجعفريات عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) ه اذا تغولت بكم الغيلان فاذنوا باذان الصلاة » ورواه العامة (٣) وفسره الهروي بان العرب تقول ان الغيلان في الفلوات ترآى للناس تتغول تغولا اي تتلون تلو نا فتضلهم عن الطربق و تهلكم وروى في الحديث ه لا غول » وفيه ا بطال لمكلام المرب فيمكن ان يكون الاذان لمدفع الحيال الذي يحصل في الفلوات وان لم يكن له حقيقة . انتهى كلام الذكرى .

اقول: قال في كتاب دعائم الاسلام: وعن علي (عليه السلام) (٤) قال: « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) اذا تفولت بكم الفيلان فاذنوا بالصلاة » وقال في النهاية الاثيرية فيه: « لا غول ولا صفر »الفول احد الفيلان وهي جنس من الجن والشياطين كانت المرب تزعم أن الفول في الفلاة تترآى الناس فتفول تفولا أي تتلون تلوناً في صور شتى و تفولهم أي تضلهم عن الطريق و تهلكهم فيفاه الذي (صلى الله عليه وآله) وابطله. وقيل قوله « لا غول » ليس نفياً لمين الغول ووجوده وأنما فيه ابطال زعم العرب

⁽١) الوسائل الباب ٦ بمن الاذان والاقامة

⁽٢) و(٤) مستدرك الوسائل الباب ٣٥ من الاذان والاقامة

⁽٣) نهاية ابن الاثير مادة , غول ، كما يأتى منه , قدس سره ،

في تلونه بالصور المحتلفة واغتياله فيكون المعنى بقوله « لا غول » انها لا تستطيع ان تضل احداً ، و يشهد له الحديث الآخر « لا غول و لكن السعالى سحرة الجن » اي و الحكن في الجن سحرة لهم تلبيس و تخييل ، ومنه الحديث « اذا تفوات الفيلان فبادروا بالاذان » اي ادفعوا شرها بذكر الله تعالى ، وهذا يدل على انه لم يرد بنفيها عدمها . انتهى .

ومنها _ المولود يستحب الاذان في اذنه اليمني والاقامة في اليسرى كما ورد عن الصادق (عليه السلام) (١) .

ومنها _ من ساه خلقه ، روى في كتاب المحاسن عن هشام بن سالم في الصحيح (٣) قال : « اللحم ينبت اللحم ومن تركه اربعين يوماً ساه خلقه ومن ساه خلقه قاذنوا في اذنه ، ومثله رواه في الكافيلاعن هشام بن سالم عن ابي عبدالله (عليه السلام) في الصحيح او الحسن (٣) .

وروى عن ابان الواسطى عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « ان لكل شي. قرما وان قرم الرجل اللحم فمن تركه اربعين يوماً ساء خلقه ومن ساء خلقه فاذنوا في اذنه اليمني » .

وروى فيه ايضًا عن حفص (٥) الابار عن ابي عبدالله عن آبائه عن علي (عليهم السلام) (٦) قال ه كاوا اللحم فان اللحم من اللحم ومن لم يأكل اللحم اربعين يومًا ساء خلقه واذا ساء خلق احدكم من انسان او دابة فاذنوا في اذنه الاذان ».

ومنها ـ ما تقدم في حديث سليمان بن جعفر الجعفري (٧) قال : « سمعته يقول اذن في بينك فانه يطرد الشبيطان ويستحب من اجل الصبيان ، إلا انه يمكن حمله على اذان الصلاة . والله العالم .

⁽١) الوسائل الباب ٣٥ من احكام الاولاد

⁽٢) و(٣) و(٤) و(١) الوسائل الباب ١٧ من الاطعمة المباحة

⁽o) وفي المحاسن ص ٤٦٦ و الوسائل عن البحف (v) الوسائل الباب ١٨ من الاذان و الاقامة

(المسألة الرابعة) - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في تارك الاذان والاقامة حتى يدخل في الصلاة فنقل عن السيد المرتضى في المصباح والشيخ في الحلاف انه ان كان متعمداً مضى في صلاته وان كان ساهياً رجع ما لم يركع ، ونقل ذلك عن الاكثر . وقال الشيخ في النهاية من ترك الاذان والاقامة متعمداً ودخل في الصلاة فلينصرف وليؤذن وليقم ما لم يركم ثم يستأنف الصلاة، وأن تركعها ناسياً حتى دخل في الصلاة ثم ذكر مضى في صلاته ولا اعادة عليه ، وبه قال ابن ادريس وهو عكس القول الاول . واطلق الشيخ في المبسوط فقال متى دخل منفرداً في الصلاة من غير اذان وأقامـــة استحب له الرجوع ما لم يركع ويؤذن ويقيم ويستقبل الصلاة فان ركع مضى في صلامه . ولم يفرق بين الممد والنسيان . وقال ابن ابي عقيل من نسى الاذان في صلاة الصبيح والمغرب حتى اقام رجع فاذن واقام ثم افتتح الصلاة ، وأن ذكر بعد ما دخل في الصلاة أنه قد نسى الاذان قطع الصلاة وأذن وأقام ما لم يركع قان كان قد ركم مضى في صلاته ولا أعادة عليه ، وكذلك أن سها عن الاقامة من الصلوات كلها حتى دخل في الصلاة رجع الى الاقامة ما لم يركع فان كان قد ركع مضى في صلاته ولا أعادة عليه إلا أن يكون قد تركه متعمداً استخفافا فعليه الاعادة . وظاهر هذا القول هو الرجوع الى الاذان وحده في صلاتي الصبح والمغرب لو تركه ناسياً ما لم يركم ولو نسى الاقامة وحدها فانه يرجع لها في جميعالصلوات ما لم يركع وان تركها عمداً فعليه الاعادة مطلقاً. وما صرح به ابن ابي عقيل موافق لما قدمنا نقله عنه في صدر المسألة الاولى من قوله : واما الاقامة فانه ان تركبا متعمداً بطلت صلاته وعليه الاعادة .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلمي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا افتتحت الصلاة فنسيت ان تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل ان تركم فانصرف واذن واقم واستفتح الصلاة وان كنت

⁽١) الوسائل الباب ٢٩ من الاذان والاقامة

قد ركمت فاتم على صلاتك ، .

وعن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ قلت له رجل بِنسى الاذان والاقامة حتى بكبر ? قال يمضى على صلاته ولا يعيد ؟ .

وعن نمان الرازي (٢) قال : ﴿ سَمَعَتَ ابَا عَبِدَاللَّهُ ﴿ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ وسأله ابو عبيدة الحذاء عن حديث رجل نسى ان يؤذن ويقيم حتى كبر ودخل في الصلاة قال ان كان دخل المسجد ومن نيته ان يؤذن ويقيم فليمض في صلاته و لا ينصر ف ».

وعن أبي الصباح عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ سألته عن رجل نسى الاذان حتى صلى ? قال لا يعدد .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « سألته عن رجل نسى أن يقيم الصلاة حتى انصرف يعيد صلاته ? قال لا يعيدها ولا يعود لمثلها ٥ .

وعن داود بن سرحان في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) ﴿ في رجل نسى الاذان والاقامة حتى دخل في الصلاة ? قال ليس عليه شي 🕻 🕻

وعن عبيد بن زرارة عن ابيه في الصحيح (٦) قال : ﴿ سَأَلَتُ ابَّا جَعَفُر ﴿ عَلَيْهُ السلام) عن رجل نسى الاذان والاقامة حتى دخل في الصلاة ? قال فليمض في صلاته فأعا الاذان سنة ، .

وعن علي بن يقطين في الصحيح (٧) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل ينسي أن يقم الصلاة وقد افتتح? الصلاة قال أن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته وان لم يكن فرغ من صلاته فليعد ﴾ .

وما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٨) انه قال : ﴿ فِي الرجل ينسي الأذان والاقامة حتى يدخل في الصلاة ? قال

⁽١) و(٢) و(٥) و(٦) و(٨) الوسائل الباب ٢٩ من الاذان والاقامة

⁽٣) و(١) و(٧) الوسائل الباب ٢٨ من الاذان والاقامة

أن كان ذَكر قبل أن يقرأ فليصل على النبي (صلى الله عليه وآله) وليقم وأن كان قد قرأ فليتم صلاته .

وروى في الفقيه (١) قال : « سأل زبد الشحام ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل نسى ألاذان والاقامة حتى دخل في الصلاة ... الحديث ﴾ .

وما رواه الشيخ في الحسن عن الحسين بن ابي الملاء عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن الرجل يستفتح صلاته المسكتوبة ثم يذكر انه لم يقم ? قال فان ذكر انه لم يقم قبل ان يقرأ فليسلم على النبي (صلى الله عليه وآله) ثم يقبم ويصلي وان ذكر بعد ما قرأ بعضالسورة فليتم علىصلاته.

وعن زكريا بن آدم (٣) قال : ﴿ قَلْتَ لَا بِي الْحُسْنِ الرَّصْا ﴿ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ جعلت فداك كنت في صلاتي فذكرت في الركعة الثانية وانا في القراءة الي لم اقم فكيف اصنم ? قال اسكت موضع قراءتك وقل «قد قامتالصلاة قد قامت الصلاة » ثم امض في قراءتك وصلاتك وقد تمت صلاتك ، .

اقول : والمستفاد من هذه الأخبار بعد ضم بعضها الى بعض هو استحباب الرجوع الى الاذان والاقامة او الاقامة وحدها ما لم يركع آذا ترك ذلك ساهياً ، إلا أن صحيح على بن يقطين دل على وجوب الاعادة بنسيان الاقامة متى ذكر في اثناء الصلاة ، ولعله مستند ابن ابي عقيل في ما تقدم نقله عنه من وجوب الاعادة بترك الاقامة ، إلا أن مورد الرواية النسيان وكلام ابن ابي عقيل مقيد بالتعمد فلا يمكن جعلها مستنداً له . والملامة في المختلف قد حلها على أن المراد بما قبل الفراغ ما قبل الركوع ، ولا يخني ما فيه من البعد والتمحل. وحملها الشيخ على الاستحباب قال في الممتبر وما ذكره محتمل اكن فيه تهجم على ابطال الفريضة بالخبر النادر . انتهى . اقول وكيف كان فهذا الخبر وانصح سنده لا يبلغ قوة في معارضة ما ذكرناه من الأخبار الدالة على صحة الصلاة بتركها

⁽١) و(٧) و(٣) الوسائلاالباب ٢٩ من الاذان والاقامة

او احدهما فلا بد من ارتكاب التأويل فيه وان بعد او طرحه .

ومورد هذه الاخبار كلها النسيان ولا تعرض فيها لحسكم العمد بالكلية ومقتضى الاصل صحة الصلاة سيا على القول المشهور من استحباب الاذان والإقامة ، وعلى تقدير القول بالوجوب فانه لا فائل بدخولها في حقيقة الصلاة بل غايتها أن يكونا من الواجبات الخارجة كما تقدم بيانه ، ومن ذلك بظهر قوة القول الاول .

بقى الكلام فى صحيحة محمد بن مسلم وحسنة الحسين بن أبي العلا. ورواية زيد الشحام الدالة على انه إذا نسى الاذان والاقامة او الاقامة وحدها ثم ذكر قبل القراءة فانه يصلي على النبي (صلى الله عليه وآله) او يسلم عليه ثم يقيم ويصلي ، فان ظاهر الاصحاب حلما على قطم الصلاة والرجوع .

قال فى المدارك: والظاهر أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله) والسلام عليه الشارة الى قطع الصلاة ، و يمكن أن يكون ذلك نفسه قاطماً و يكون من خصوصيات هذا الموضع لان ذلك لا يقطع الصلاة فى غير هذا المحل. أنتهى .

اقول: من المحتمل قريباً في معنى الاخبار المذكورة ان الراد انما هو انه اذا ذكره في ذلك الوقت صلى على النبي اصلى الله عليه و آله) وقال «قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة كا هوظاهر خبر زكريا بن آدم بل صريحه ، ونحوه في كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال عليه السلام) «فان استيقنت انك تركت الاذان والاقامة ثم ذكرت فلا بأس بترك الاذان وتصلي على النبي (صلى الله عليه و آله) ثم قل قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة » وعلى هذين الخبرين بحمل اجمال الاخبار المذكورة اذ لا تصريح ولا ظهور فيها بقطع الصلاة وا بطالها ولا اعادتها من رأس ، وحينئذ فمهنى قوله في حسنة الحسين بن ابي العلاه « ثم يقيم ويصلي » يمني بأني بهذه العبارة من تين ويستمر في صلانه ، وقول السيد هنا وقبله الشهيد في الذكرى ـ ان الصلاة على النبي (صلى الله عليه و آله) والسلام عليه اشارة الى الشهيد في الذكرى ـ ان الصلاة على النبي (صلى الله عليه و آله) والسلام عليه اشارة الى

⁽١) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٧٦

قطع الصلاة او يكون ذلك قاطعاً ويكون من خصوصيات هذا الموضع.. بعيد غاية البعد. وبالجلة فان خبري زكريا من آدم وكتاب الفقه ظاهران بل صريحان في ما ذكرناه وتلك الأخبار مجملة والقاعدة في مثله حمل المجمل على المفصل.

نعم يبقى الاشكال من وجه آخر نبه عليه شيخنا في الذكرى حيث قال بعد نقل خبر زكريا بن آدم : ويشكل بانه كلام ليس من الصلاة ولا من الاذكار . واجاب عنه شيخنا البهائي بالحل على أنه يقول ذلك مع نفسه منغير أن يتلفظ به وقوله (عليه السلام) اسكت موضع قراءتك وقل ... وعا يؤذن بذلك اذ لو تلفظ بالاقامة لم يكن ساكتاً في . وضع القرأءة ، وحمل السكوت على السكوت عن القرأءة لا عن غيرها خلاف الظاهر . أنتهى

وانت خبير بانه لقائل ان يقول ان ما ذكره شيخنا المتقدم من كونه ليس من المسلاة ولا من الاذكار وان كان كذلك إلا أن النص متى دل على جوازه فلا وجه لرده ولا استبعاد فيه سيما مع وجود النظائر المتفق عليها بينهم ، وليس هذا بابعد ممادلت عليه النصوص وقالوا به من غير خلاف يعرف من جواز الافعال الخارجة عن الصلاة في اثناه الصلاة من غسل دم الرعاف وقتل الحية وارضاع الصبي ونحو ذلك من الافعال الحارجة عن الصلاة التي لولا هذه النصوص الواردة بها لابطلوا بها الصلاة البتة الكونها افعالا اجنبية عنها خارجة عن حقيقتها ، والامر في الوضعين كذلك غاية الامر انه قد تكاثرت الاخبار بهذا الحكم حتى عدوه الى غير موارد النصوص بتنقيح المناط القطعي دون هذا الجزئي الذي هو محل البحث فيجب الاقتصار فيه على مورد النص .

هذا . واما ما ذكره ابن ابي عقيل ـ من القطع ما لم يركع والرجوع الى الاذان خاصة في صلاة الغرب والصبيح . ونحوه ما ذكره المحقق في الشرائع من الرجوع الى الاذان مطلقًا _ فلم اقف فيه على دليل و بذلك اعترف في المدارك فقال : واعلم ان هذه الروايات أنما تعطي استحباب الرجوع لاستدراك الاذانوالاقامة او الاقامةوحدها وليسفيها ما يدل على جواز القطع لاستدراك الاذان مع الاتيان بالاقامة ، ولم اقف على مصرح به سوع

المصنف في هذا الكتاب وابن ابي عقيل على ما نقل عنه ، وحكى فخر المحققين في الشرح الاجماع على عدم الرجوع اليه مع الاتيان بالاقامة وعكس الشارح (قدس سره) فحكم بجواز الرجوع لاستدراك الاذان وحده دون الاقامة وهو غير واضح . انتهى .

(السألة الحامسة) – قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان القاضي الصلوات الحنس وان استحب له الاذان والاقامة الكل صلاة صلاة إلا أنه رخص له في الاقتصار على اذان واحد في أول ورده . وظاهرهم أن الاذان والاقامة الحكل صلاة أفضل وأن الاقتصار على الاذان في الاولى من ورده دونه في الفضل، وهو صريح عبارة الشرائع، وجملة منهم عبروا بالسقوط بقول مطلق .

اما استحباب الاذان والاقامة لسكل فريضة فاستدل عليه في المنتهى بقوله (عليه السلام) (١): « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته » وقد كان من حكم الفائتة استحباب تقديم الاذان والاقامة لها فكذا قضاؤها ، ورواية عمار الساباطي (٣) قال : « سئل أبو عبدالله (عليه السلام) عن الرجل أذا أعاد الصلاة هل يعيد الاذان والاقامة ? قال نعم » .

واعترضه في المدارك بان في الروايتين ضعفاً في السند وقصوراً من حيث الدلالة والظاهر ان ضعف الدلالة بالنسبة الى الاول من حيث ان المتبادر من قوله: «كما فاتنه » بجملة اجزائها وصفاتها الداخلة تحت حقيقتها دون الامور الخارجة عنها . ويحتمل - ولعله الاظهر - حمل الخبر على كون الفائت فريضة واحدة فانه يؤذن لها ويقيم . واما بالنسبة الى الثاني فلمدم دلالته على انه يعيد الكل صلاة مع انه بعارضه ما رواه الشيخ في التهذيب عن موسى بن عيسى (٣) قال: «كتبت اليه رجل يجب عليه اعادة الصلاة أيعيدها باذان

⁽١) الوسائل الباب ٧ من قضاء الصلوات

 ⁽٧) الوسائل الباب ٨ من فضاء الصلوات

⁽٣) الوسائل الباب ٢٧ من الاذان والاقامة

واقامة ? فــكتب بميدها باقامة » وبالجلة فان الدايل الذكور لا يخلو من القصور .

واما الاكتفاء باذان واحد فى اول ورده ثم الاقامة لكل صلاة فيدل عليه مارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام)عن رجل صلى الصلوات وهو جنب اليوم واليومين والثلاثة ثم ذكر بعد ذلك ? قال يتطهر وبؤن وبقيم فى اولاهن ثم يصلى ويقيم بعد ذلك في كل صلاة بغير اذان حتى يقضى صلاته وعن زرارة فى الصحيح او الحسن عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال :

« اذا نسيت صلاة او صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ باولاهن فاذن لها واقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلاة » .

وحكى الشهيد في الذكرى قولا بان الافضل ترك الاذان لغير الاولى لما روى (٣) ه ان النبي (صلى الله عليه وآله) شغل يوم الحندق عن اربع صلوات قامر بلالا فاذن اللاولى واقام ثم اقام للبواقي من غير اذان » وهو حسن . قال في المدارك وهو حسن بل فو قيل بمدم مشر وعية الاذان لغير الاولى من الفوائت مع الجمع بينها كان وجها قويا لعدم ثبوت التعبد به على هذا الوجه . انتهى .

اقول: ما استدل به شيخنا الشهيد (قدس سره) هنا من الرواية عن النبي (صلى الله عليه وآله) وانه شغل عن اربع صلوات بوم الحندق أنما هي من طرق المخالفين وليس في اخبارنا لها اثر ولا توافق اصوانا ، فان ظاهر الاصحاب الاتفاق على عدم جواز ذلك عليه (صلى الله عليه وآله) لعصمته المانعة عن جواز ذلك عليه ، ولان الصلاة لهام اتب لا يحصل الفوات فيها إلا مع انقطاع الشعور بالكلية كما ذكروه في صلاة الحرب وصلاة المربض ، فلا حجة في الحبر الذكور ولا ضرورة تلجى اليه حتى انه يتكلف بالذب عنه ودفع ما يرد عليه من الاشكال حيث قال (قدس سره) في القام: ولا ينافي العصمة

⁽١) الوسائل الباب ، من قضاء الصلوات

⁽٢) الوسائل الباب ٢٣ من المواقيت (٣) تيسير الوصول ج ٢ ص ١٩٠

لوجهين (احدهما) ما روى (١) من ان الصلاة كانت تسقط ادا، مع الحوف ثم تقضى حتى نسخ ذلك بقوله تمالى و واذا كنت فيهم فاقمت لهم الصلاة .. الآية ، (٢) (الثاني) جاز ان يكون ذلك لمدم تمكنه من استيفاء افعال الصلاة ولم يكن قصر الكيفية مشروعا ، وهو عائد الى الاول وعليه المعول . انتهى .

اقول: وفي الثاني الذي عليه المعول عنده ان الاعتماد في ذلك على مجرد الاحتمال والجواز ـ بان يكون المعنى انه مجتمل ان يكون تركه (صلى الله عليه وآله) الصلاة من حيث عدم التمكن من استيفاء افعالها ـ من قبيل الرمي في الظلام من حيث الخروج بذلك عن ظواهر الادلة من غير مخصص في المقام، اذ الاحاديث الدالة على قصر الكيفية في الواضع المنصوصة من خوف ومرض ونحوها لا اشعار فيها بوقت دون وقت ولا زمان دون زمان ولاحال دون حال على ان الظاهر ان الرواية التي اشار اليها في الوجه الاول ليست من طرقنا ولما لهذا عدل عن الاستناد اليها واعتمد على مجرد هذا الاحتمال والتجويز.

والعجب منه (قدس سره) وكذا من السيد السند في نقله له وجموده عليه بل استحسانه ذلك ، وكيف عولوا فى الاستدلال على هذه الرواية العامية وروايات الاصحاب ظاهرة الدلالة واضحة المقلة فى ما دلت عليه هذه الرواية العامية كصحيحتي زرارة ومحمد ابن مسلم المتقدمتين ونحوها ما في كتاب الفقه الرضوي (٣) حيث قال (عليه السلام) و وقال العالم من اجنب ثم لم يفتسل حتى يصلي الصلوات كابن فدكر بعد ما صلى فان عليه الاعادة بؤذن ويقيم ثم يفصل بين كل صلاتين باقامة » و يمكن حمل رواية « من فاتته فريضة» وكذا رواية عمار على الفريضة الواحدة المولة فى الأول « من فاتته فريضة » وفي الثاني « اعاد الصلاة » ولا كلام في استحباب الاعادة في الصلاة الواحدة وحينتذ فلا تنافي بين اخبار المسألة ، ومنه يظهر قوة ما ذكر هالسيد السند من قوله : بل لوقيل بعدم مشر وعية الاذان الهير الاولى

⁽١) لم نعثر على هذه الرواية حتى الآن بعد الفحص عنها في مظانها

⁽٢) سُورة النساء ، الآية ١٠٠ (٣) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٧٦

من الفوائت مع الجمع لـكان وجها قويا . واما ما دلت عليه رواية موسى بن عيسى فهو محول على الرخصة والجواز .

ثم أنه مما يجب التنبيه عليه أنه لا يخنى أن طمن السيد في سند خبر د من فاتنه فريضة ﴾ بالضمف ليس في محله فان سنده حسن بابراهيم بن هاشم على المشهور الذي هو صحيح عندنا وعند جملة من المحققين إلا أن يكون ذلك طمناً منه في أبراهيم بن هاشم كا في غير موضع من اضطراب كلامه فيه ، لكن يرد عليه أنه وصف رواية زرارة التي نقلها هنا بالصحة وفي سندها أبراهيم بن هاشم أيضاً .

وقال الشهيد (قدس سُره) في الدروس: ويجتزى القاضي بالاذان لاول ورده والاقامة للباقي وان كان الجمع بينها افضل ، وهو بنافي سقوطه عن مر جمع في الاداه إلا ان يقول السقوط فيه تخفيف او ان الساقط اذان الاحلام لحصول العلم باذان الاولى لا الاذان الذكرى و ويكون الثابت في القضاء الاذان الذكرى . وهذا متجه ، انتهى واعترضه في المدارك بعدم المنافاة بين الحسكين لو ثبت دليلها .

اقول: الظاهر ان مبنى المنافاة في كلام الدروس على انه لما كان الدليل على استجباب الجع بين الاذان والاقامة في القضاء هو حديث و من قاتته فريضة ... بالتقريب الذي ذكره العلامة في المنتهى فجعل القضاء تابعاً في ذلك للاداء والحال انهم صرحوا انه لو جعع بين الفرضين في الاداء سقط الاذان للثانية فحصول المنافاة والحال هذه مما لا ريب فيه ، فان اثباتهم له في القضاء انما هو بالتفريع على الاداء كما عرفته من استدلال العلامة والحال انه في الاداء ساقط في مقام الجع كما عرفت . والظاهر ان هذا هو مراد شيخنا الشهيد (قدس مره) بالمنافاة في هذا المقام وهو ظاهر وان كان للمناقشة في أصل دليل المنافاة مجال - كما عرفت - آنفا من عدم ظهور الدليل الذي اسقند اليه العلامة في ما استدل به علمه .

واما جوابه في الدروس عن الاشكال المذكور .. بان الساقط في صورة الجم

في الاداء انها هو اذان الاعلام ... الح » واليه يشير قوله في الذكرى كما سيأتي نقله ان شاء الله تعالى في مسألة الجمع : إن الساقط مع الجمع الغير المستحب إذات الاعلام وبيقي اذان الذكر والاعظام ــ ففيه انه لا يخفي ان المستفاد من الاخبار على وجه لايقبل الاستتار ولا الانكار هو ان الاذان على نوعين (احدهما) المقصود به الاعلام بدخول الوقت لكافة الناس وهذا الذي تقدمت أكثر الروايات في صدر المقدمة بالحث عليه وعلى ما فيه من الثواب . و (ثانيهما) الاذان والاقامة بالنسبة الى كل مكلف من ذكر وانثى وهذا هو الذي تقدم الاختلاف فتوى ورواية في وجوبه واستحبابه في مواضم وافراد ممينة . وهذا النوع الثاني لا ارتباط له باول الوقت بل اي وقت صلى المصلى استحب له الانيان به ، وهذا هو الذي خرجت فيه روايات الفضاء بانه يؤذن في اول ورده ثم يقيم لكل صلاة صلاة ولا تعلق لهذا بالاعلام لوقوعه في سائر احزاء الوقت ، فقول شيخنا الشار اليه _ أن الساقط في صورة الجم في الثانية أذان الاعلام لحصول العلم باذان الاولى لا الاذان الذكرى ـ لا معنى له بالكلية لانه لا يلزم ان تكون صلاته في اول الوقت حتى يكون اذان الاولى اذان اعلام ، ومع فرض كون صلاته في اول الوقت لا يمتبر في اذانه للصلاة الاولى ولا يشترط فيه قصد الاعلام ولا شروط الاذان الاعلامي بالكلية بل لو اذن خفياً وحده في مكان لا يراه احد ولا يسمع صوته سامع فقد ادى السنة الموظفة . وبالجلة فان هذا الذي تعلق به الخطاب لهذا الكلف بخصوصه من حيث صلاته المخصوصة لا مدخل له في اذان الاعلام. نعم قام الدليل على الاجتزاء باذات الاعلام لمن شمعه على الخلاف الآتي ان شاء الله تعالى في العموم للامام وغيره اوالتخصيص بالامام. وبالجلة فان كلامه (قدس سره) هنا لا اعرف له وجهاً وجيهاً . والله العالم .

(المسألة السادسة) — اختلف الاصحاب في اذان العصر يوم الجمعة فاطلق الشيخ في المبسوط سقوطه وهوظ هر المفيد في المقنعة على ما نقله الشيخ في التهذيب ، وقال الشيخ في النهابة أنه غير جائز .

وقال ابن ادريس انه يسقط عن من صلى الجمعة دون من صلى الظهر ونقل ، ذلك عن ابن البراج في الكامل .

ونقل عن المفيد في الاركان وابن البراج انها استحبا الاذان المصر يوم الجمة كغيره من الايام ، قال في المدارك وهواختيار المفيد (قدس سره) في المقنمة على ما وجدته فيها ، قال بعد ان اورد تعقيب الاولى : ثم قم فاذن المصر واقم الصلاة . قال والى هذا القول ذهب شيخنا المعاصر سلمه الله تعالى وهو المعتمد الاطلاق الاس الخالي من التقييد ثم نقل عن الشيخ في التهذيب انه احتج على ما حكاه من كلام المقنعة المنضمن السقوط عا رواه في الصحيح عن ابن اذيئة عن رهط : منهم - الفضيل وزرارة عن ابي جعفر عليه السلام) (١) و ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) جمع بين الظهر والعصر بإذان واقامتين وجمع بين المفرب والعشاء باذار واحد واقامتين » وعن حفس ابن غياث عن جعفر عن ابيه (عليها السلام) (٢) قال : و الاذان الثالث يوم الجمع بدعة » ثم قال : و يتوجه عليه ان الرواية الاولى الما تدل على جواز ترك الاذان العصر والمشاء مع الجمع بين الفرضين في يوم الجمة وغيره وهوخلاف المدعى . واما الرواية الثانية فضويفة السند قاصرة المتن فلا تصلح لمارضة الاخبار الصحيحة المنضمنة لمشروعية الاذان في الصلوات الحس . انتهى المفصود من نقل كلامه .

احتج ابن ادريس على ما نقل عنه بان الاجماع منعقد على استحباب الاذات لكل صلاة من الحمس خرج عنه المجمع عليه وهو من صلى الجمع فيبق الباقي على العموم. واعترض عليه بمنع الإجماع على السقوط مع صلاة الجمع لتصريح بعض الاصحاب بالاستحباب مطلقاً كما تقدم.

اقول وبالله التوفيقوالهدايةالىسواء الطريق لايخفىان محل الحلاف في هذه المسألة

⁽١) الوسائل الباب ٢٦ من الاذان والاقامة

⁽٧) الوسائل الباب ٤٩ من صلاة الجممة

في كلامهم غير مشخص ولا معين من انه حال الجمع او حال التفريق والمسألة بخصوصها خالية من النص إلا أن الذي يقتضيه النظر في الأخبار هو أن القول بالسقوط في عصر الجمعة أيما يتم مع الجمع ، وذلك قانالسنة وم الجمعة في صلاة الظهر حيثلا نافلة بعد الزوال كما في سائر الايام هو ان يبادر بالصلاة بعد تحقق الزوال ، والسنة في صلاة العصر حيث لا نافلة بومئذ أن يصليها في وقت الظهر في سائر الايام كما استفاضت بجميع ذلك الاخبار ومن هنا يعلم أن السقوط أنما هو من حيث الجمع وأن استدلال الشيخ على ما نقله عن المقنعة بصحيحة الرهط المذكورة جيد واعتراض السيدعليه بانه خلاف المدعى ليس في محله . لان المدعى ليس إلا أن عصر الجمعة يسقط أذا نها يعني أذا أتى بها على الوجه المندوب اليه والمأمور به والموظف فيها من الجمع سينها وبين الظهر في وفت واحدكما ذكر ناه . وقد صرح بذلك الشيخ المفيد (قدس سره) في المقنعة في باب عمل ليلة الجمعة ويومها حيث قال : والفرق بين الصلاتين في سائر الايام مع الاختيار وعدم العوارض افضل قد ثبتت السنة به إلا في يوم الجمعة فإن الجمع بينهما أفضل وهو السنة . أنتهى . وهذا الكلام قد تقدم نقله في كلام السيد في المدارك في المسألة الحامسة من المسائل المرسومة في شرح قول المصنف «الثانية في المواقيت ... الح ، ومراد شيخنا المشار اليه الفرق بين الصلاتين بالنوافل الموظفة او بالتأخير الى المثل الثاني الذي هو وقت فضيلة العصر عندهم كما تقدم ، هذا فيغير الجمعة واما يوم الجمعة فال السنة فيه هو الجمع وعدم التفريق لا بنافلة ولا بزمان ، وحينئذ فما نقله السيد عن عبارة المقنعة من ذكر الاذان للمصر في العبارة المذكورة يمكن حمله على حصول التفريق بالوقت كما هو ظاهر سياق العبارة من الاشتفال بالاعمال والاذكار بعد صلاة الظهر الى دخول وقت العصر -

واما ما نقله السيد عن شيخه نور الله تربتيهما واختاره ان اربد به استحباب الاذان يوم الجمعة مطلقاً ولو فيصورة ألجمع فهو باطل مردود بالصحيحة المذكورة وغيرها

مما دل على ما دلت عليه ، وأن أريد مع النفريق فهو في محله وليس فيه منافاة لسكلام الشيخ كما عرفت .

واما رواية غياث المذكورة فانها لاجمالها وتعدد الاحتمال فيها لا يمكن الاعتماد عليها في اثبات حكم شرعي ، وسيجى تحقيق السكلام في معناها في باب صلاة الجمعة ان شاه الله تعالى .

ومما يدل على سقوط اذان الثانية في صورة الجمع زيادة على صحيحة الرهط المتقدمة رواية صفوان الجمال (١) قال: « صلى بنا ابوعبدالله (عليه السلام) الظهر والعصر عند ما زالت الشمس باذان واقامتين ... الحديث » .

وصحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (٢) ﴿ أَن رَسُولَ اللهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ) جَمَّ بَيْنَ الظَّهِرِ وَالْمُصَرِ بَاذَانَ وَأَقَامَتَيْنَ وَجَمَّ بَيْنَ الْمُعْرِبُوالْمُشَاءُ وَقَامَتَيْنَ ﴾ .

ومما يدل على ان الجمع عبارة عن عدم النافلة بين الفرضين وانه مع النافلة لاجمع وان كان في وقت واحد موثقة محمد بن حكيم (٣) قال : « سممت ابا الحسن (عليه السلام) يقول الجمع بين الصلاتين اذا لم يكن بينها تطوع فاذا كان بينها تطوع فلا جمع » وفي رواية اخرى له ايضاً (٤) قال : « سممت ابا الحسن (عليه السلام) يقول اذا جمعت بين الصلاتين فلا تطوع بينها».

ومن هذه الاخبار يعلم حصول التفريق الموجب للاذان الثانية بالنافلة ، والظاهر اليضاً حصوله بالتأخير الى وقت الصلاة الثانية كما يقهم من كلام الشيخ والجماعة بلحصوله بالفصل بما يمتد به سيما مع تخلل بعض العوارض الحارجة الغير المرتبطة بالصلاة كما اختاره الفاضل الحراساني في الدخيرة.

⁽۱) الوسائل الباب ۴۹ من المواقيت (۲) الوسائل الباب ۴۷ من المواقيت (۲) و (٤) الوسائل الباب ۳۳ من المواقيت

قال في الذكرى: ولو جمع الحاضر او السافر بين الصلاتين فالمشهور ان الاذان يستعط في الثانية ، قاله ابن أبي عقيل والشيخ وجماعة سوا، جمع بينهما في وقت الاولى أو الثانية لان الاذان اعلام بدخول الوقت وقد حصل بالاذان الاولى ، وليكن الاذان للاولى ان جمع بينهما في وقت الاولى وان جمع بينهما في وقت الثانية أذن للثانية ثم أقام وصلى الاولى لمكان الترتيب ثم أقام للثانية . انتهى .

اقول: ما ذكره في تعليل سقوط اذان الثانية من ان الاذان اعلام بدخول الوقت على عليل كا عرفت مما قدمنا بيانه اذ لا دليل عليه ، والاذان الاعلامي منفرد لا تعلق له باذان الصلاة المخاطب به كل فرد فرد من افراد المكلفين بخطا بهم بالصلاة لما اسلفنا من الأخبار المتعلقة بكل منها على حدة والفروع والاحكام المترتبة على كل منها على حدة . واضعف من ذلك قوله : ﴿ وليكن الاذان للاولى أن جمع بينها في وقت الاولى ... الح ﴾ فانه لادليل عليه وان وافقه الشهيد الثاني على ذلك وصار اليه والنصوص خاليه من هذا التفصيل . والظاهر أن هذا الكلام مبني على ما ذكره أولا من أن الاذان للاعلام فانه متى كان القصد به الاعلام يكون وظيفة صاحبة الوقت فيقصد به صاحبة الوقت خاصة وهو كالمبني عليه في الضعف وعدم الدليل . واشد ضعفاً في كلامه في هذا المقام ما ذكره من أنه لو تقدم ما فيه . والله العالم .

(المسألة السابعة) -- لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في سقوط الذان عصر عرفة وعشاه المزدلفة .

ويدل عليه من الأخبار ما رؤاه الشيخ فى الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ السنة فى الاذان يوم عرفة أن يؤذن ويقيم الظهر ثم يصلي ثم يقوم فيقيم المصر بغير أذان وكذلك فى المفرب والعشاء بمزدلفة » .

⁽١) الوسائل الباب ٣٦ من الاذان و الاقامة

وعن منصور بن حازم فى الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : • صلاة المغرب والعشاء بجمع باذان واحد واقامتين ، الى غير ذلك من الأخبار الآتية فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى .

انما الخلاف بينهم فى حكم السقوط فى حال الجمع مطلقاً وخصوص عصري الجمة وعرفة وعشاء المزدلفة هل هو على سبيل الرخصة وان كان مستحباً او السكراهة كما فى سائر مكروهات العبادات او أنه محرم ? اقوال ، فذهب جمع من الاصحاب : منهم العلامة الى التحريم فى الثلاثة الاخيرة واطلق الباقون سقوطه مع مطلق الجمع .

واختلف كلام شيخنا الشهيد (قدس سره) في المسألة فني الذكرى توقف في كراهته في الذلائة المشار اليها استناداً الى عدم وقوفه فيه على نص ولا فتوى ثم حكم بنني السكراهة وجزم بانتفاء التحريم فيها وببقاء الاستحباب في الجمع بغير الثلاثة المذكورة مأولا الساقط بانه اذان الاعلام وان الباقي اذان الذكر والاعظام . وقريب منه كلامه في المدروس فانه قال : وربما قيل بكراهته في الثلاثة وبالغ من قال بالتحريم . وقال في البيان ان الأقرب ان الأذان في الثلاثة حرام مع اعتقاد شرعيته . وتوقف في غيرها .

والمفهوم من كلام شيخنا الشهيد الثاني في الروض والروضة هو التحريم في المواضع الاربعة حيث قال في الروضة بعد ذكرها : وهل سقوط الاذان في هذه المواضع رخصة فيجوز الأذان ام عزيمة فلا يشرع ? وجهان من انه عبادة توقيفية ولا نص عليها هنا بخصوصه والعموم مخصص بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) قانه جمع بين الظهر بن والعشاء بن لغير مانع باذان واقامتين وكذا في تلك المواضع والظاهر انه لمكان الجمع لا لخصوصية البقعة ، ومن انه ذكر الله ولا وجه لسقوطه اصلا بل تخفيفاً ورخصة ، ثم استشكل في الوجه الثاني بمنع كونه بجميع فصوله ذكراً ، وبان الكلام في خصوصية العبادة لا في مطلق الذكر ، الى ان قال بعد نقل الحلاف : والظاهر التحريم في ما لا اجماع على لا في مطلق الذكر ، الى ان قال بعد نقل الحلاف : والظاهر التحريم في ما لا اجماع على

⁽١) الوسائل الباب ٣٤ من المواقبيت

استحبابه منها لما ذكرناه . انتهى .

وظاهر السيد السند في المدارك اختيار التحريم في خصوص عصر عرفة وعشاه المزدلفة خاصة حيث قال بعد ايراد صحيحة ابن سنان المتقدمة : وهل سقوط الاذان هنا على سبيل الرخصة او الدكراهة او التحريم ? اوجه ذهب الى كل منها ذاهب والاصح التحريم كا اختاره العلامة في المنتهي والشهيد في البيان لانه مخالفة السنة فيكون بدعة وقد صح عن الصادق (عليه السلام) (١) انه قال : « كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار » وعلى نهجه نهج الفاضل الخراساني في الذخيرة ايضاً المخبر المذكور وستمرف ما فيه ان شاء الله تمالى . واما في موضع الجمع قانه قال : لا يبعد ان يقال انه مكروه في موضع يستحب الجمع بالمني المتعارف في العبادات بمنى ان الاتيان به اقل ثوابا من الاتيان بالصلاة من غير تفريق ، قال واما في غير موضع استحباب الجمع فتر كه مرخص فيه بعني عدم الثا كيد في استحباب كا في غيره لا انه مكروه او مباح .

(اما اولا) فلان العبادات توقيفية مبنية على التوظيف من الشِّارع ولم يعلم منه الأذان للثانية في صورة الجمع مطلقاً بل المعلوم من الاخبار خلافه رانه لا اذان تُمة :

فنها _ ما دل على حكاية فعله (صلى الله عليه وآله) وفعل الأثمة (عليهم السلام) كما تقدم في صحيحة الرهط ورواية صفوان الجمال وصحيحة عبدالله بن سنان ، ومثلها رواية عبدالله بن سنان (٢) قال : « شهدت المغرب ليلة مطيرة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فحين كان قريباً من الشفق نادوا واقاءوا الصلاة فصلوا المغرب

⁽١) الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

⁽٣) الوسائل الباب ٣٩ من المواقبت

ثم المهلوّا الناس حتى صلوا ركمتين ثم قام المنادي في مكانه في المسجد فاقام الصلاة فصلوا العشاه ثم انصرف الناس الى منازلهم ، فسألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن ذلك فقال نعم قد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) عمل بهذا » .

ومنها _ ما دل على امر المكلفين بذلك كصحيحتي عبدالله بن سنان ومنصور بن حازم المتقدمتين صدر هذه المسألة ونحوها صحيحة حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في رجل يقطر منه البول من انه يتخذ كيساً مجمل فيه قطناً ، الى أن قال مجمع بين الصلانين الظهر والمصر باذان واقامتين يؤخر الظهر ويعجل المصر وكذا يؤخر المفرب ويعجل العشاء ومجمع بينها باذان واقامتين » .

ولم يرد في شي من روايات الجمع الاشارة فضلا عن التصريح الى اذان الثانية بالحكلية ومنه يعلم انه لا اذان للثانية في صورة الجمع مطلقاً من المواضع الثلاثة وغيرها لعدم ثبوت التعبد به ، والاستناد الى الأخبار المطلقة هنا ضعيف لان هذه الاخبار خاصة فيخصص بها اطلاق تلك الاخبار كما هو القاعدة المتفق عليها .

والعجب ان السيد السند (قدس سره) ذكر ـ في مسألة اذان المرأة للرجال الاجانب بناء على عدم تحريم شماع صوتها بعد ان نقل عن ظاهر المبسوط الجواز ـ ما صورته: وعكن تطرق الاشكال الى اعتداد الرجال باذانهن على هـــذا التقدير ايضاً لتوقف العبادة على التوقيف وعدم ورود النقل بذلك . انتهى ، وحينئذ فاذا احتاج الى التوقيف في هذه الصورة مع دخولها تحت اطلاق اخبار الاذان وعدم ورود نص في خصوصها بالمنع فكيف لا محتاج الى التوقيف في ما دلت النصوص على السقوط فيه بل يعمل باطلاق تلك الأخبار ويلغى هذه النصوص الدالة على السقوط او يتأولها .

وقال ايضاً في مسألة الاذان في قضاء الصلوات الحنس بعد ان نقل عن الأصحاب استحباب الاذان والاقامة الكل صلاة وكلام في البين : ولو قيل بعدم مشروعية الاذان

⁽١) الوسائل الباب ١٩ من نواقض الوضوء

لغير الاولى من الفوائت مع الجمع بينها كان وجها قوياً لمدم ثبوت التعبد به على هدا الوجه . انتهى . وهذا بعينه آت فى ما نحن فيه فان الروايات ـ كما قدمناها في تلك المسألة ـ دلت على ان الاذان للاولى خاصة وان ما بعدها باقامة اقامة فيخص بها اخبار الاذان المطلقة ، وبه يظهر ان التعبد به في هذه الصورة غير ثابت وكذا ما نحن فيه فان الاخبار كما عرفت قد تكاثرت فى صورة الجمع بانه بؤذن للاولى خاصة ويقيم للثانية من غير اذان . والنقر بب المدكور الذي رحح به عدم اعادة الاذان فى بقية الفرائض المقضية آت في ما نحن فيه فكيف غفل عن ذلك وحكم بالتحريم بعصر عرفة وعشاه المزدلعة ومثله الفاضل الحراساني الذي تبعه فى تينك المسألتين المتقدمتين ايضاً .

و (اما ثانياً) فلصحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة والتقريب فيها ان الظاهر _ كما صرح بهجملة من الاصحاب ــان ترك الاذان في الصور تين المذكور تين فيها ليس إلا لخصوص الجمع لا للبقمة وقد دات على أن السنة هو ترك الاذان فيكون الآتي به مخالفاً للسنة وليس بعد ذلك إلا كونه بدعة و به يتبت أن الاتيان به في مقام الجمع ــ حيثاً كان ــ بدعة .

ويعضد ما ذكر ناه من أن ترك الاذان في عصر عرفة وعشاء المزدلفة أنما هو من حيث الجمع لا لخصوص البقعة خبر حريز المذكور في السلس فانه من الظاهر أن ذلك ايضاً ايس من حيث خصوصية السلس بل من حيث مقام الجمع وأن السنة في مقام الجمع حيثًا كان وكيفا كان هو سقوط أذان الثانية فيجب أطراد الحسكم في روايات المستحاضة الدالة على الجمع وأن لم بصرح فيها بالاذان والاقامة بالتقريب المذكور في هذه الأخبار.

واما ما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة هنا من الاحتمالات والمناقشات التي ليس في التمرض لنقلها كثير فائدة فضعفها بعلم مما حققناه . والله العالم .

(المسألة الثامنة) -- لو صليت الفريضة جماعة في المسجد ثم جاء آخرون وارادوا الصلاة جماعة او فرادى لم يؤذنوا ولم يقيموا وبنواعلى اذان الجماعة السابقة واقامتها ما لم تتفرق الصفوف وإلا اذنوا واقاموا ، قال الشبيخ : والوجه ان الاذان اعلام بدخول الوقت

وقد حصل فلا معنى لاعادته اما اذا تعرقت الصفوف فان صلاته بعد ذلك كالصلاة المستأنفة . إقول : لا يخفى ما فى هذا التعليل العليل من الضعف بل الوجه أنما هو دلالة النصوص على ذلك :

ومنها _ ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي علي (١) قال : « كنا عند ابي عبدالله (عليه السلام) فاتاه رجل فقال جملت فداك صلينا في المسجد الفجر ولنصرف بمضنا وجلس بعض في التسبيح فدخل علينا رجل المسجد فاذن فمنعناه ودفعناه عن ذلك ? فقال ابو عبدالله (عليه السلام) احسنت ادفعه عن ذلك وامنعه اشد المنع . فقلت فان دخلوا فأرادوا ان بصلوا فيه جماعة ? قال بقومون في ناحية المسجد ولا ببدر بهم امام » .

وما رواه فى الكافي عن ابي بصير (٣) قال : « سألته عن الرجل ينتهي الى الامام حين يسلم ? فقال ايس عليه ان يميد الاذان فليدخل معهم فى اذا نهم فان وجدهم قد تفرقوا اعاد الاذان » .

وما رواه فى النهذيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « قلت الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم أيؤذن ويقيم ? قال ان كان دخل ولم يتفرق الصف صلى باذا نهم واقامتهم وان كان تفرق الصفاذن واقام » .

وعن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه (عليهم السلام) (١) قال : « دخل رجلان المسجد وقد صلى علي (عليه السلام) بالناس فقال لهما انشئتما فليؤم احدكما صاحبه ولا يؤذن ولا يقمم » .

وعن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٥) انه كان يقول هاذا دخل الرجل المسجد وقد صلى اهله فلا يؤذنن ولا يقيمن ولا يتطوع حتى يبدأ بصلاة الفريصة ولا مخرج منه الى غيره حتى يصلى فيه ،

⁽١) الوسائل الباب ٥٠ من صلاة الجماعة

⁽٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢٥ من الاذان والاقامة

وفى كتاب زيد النرسي عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « أذا أدركت الجاعة وقد أنصرف القوم ووجدت الامام مكانه وأهل المسجد قبل أن يتفرقوا أجز أك أذا نهم وأقامتهم فاستفتح الصلاة لنفسك ، وأذا وأفيتهم وقد أنصرفوا عن صلاتهم وهم جلوس أجزأ أقامة بغير أذان ، وأن وجدتهم وقد تفرقوا وخرج بعضهم من المسجد فاذن وأقم لنفسك » .

قال فى المدارك: بعد أن أورد مستنداً للحكم المذكور رواية أبي بصير الثانية ورواية أبي علي: وعندي في هذا الحسكم مناصله توقف لضعف مستنده باشتراك راوي الاولى بين الثقة والضعيف وجهالة راوي الثانية فلا يسوغ التعلق بها.

اقول: لا يخنى ما فى هذه المناقشة الواهية لأن ضعف هذين الخبرين بناء على تسليم هذا الاصطلاح مجبور بعمل الطائفة بهما اذ لا راد لهذا الحبكم ولا مخالف فيه ، وقد سلم في غدير موضع العمل بالخبر الضعيف المجبور بعمل الاصحاب وان خالف فى مواضع اخر كما في هذا الموضع ، وقد عرفت ان هذين الحبرين معتضدان بغيرها من الأخبار المذكورة.

إلا انه قد ورد ايضاً ما ظاهره المناقضة لهذه الاخبار في ما دلت عليه من سقوط الاذان في هذه الصورة :

ومنها _ ما رواه في الفقيه في الموثق عن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣)

« انه سئل عن الرجل ادرك الامام حين سلم ? قال عليه ان يؤذن ويقيم ويفتتح الصلاة »
ورواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن عمار مثله (٣).

وما رواه في الفقيه ايضاً عن معاوية بن شريح (١) في حديث قال : ﴿ وَمَن

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ٧٧ من الاذان والاقامة

⁽٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٥ من الاذان والاقامة

⁽٤) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجماعة

ادركه وقد رفع رأسه من السجدة الاخيرة وهو في التشهد فقد ادرك الجماعة وليس عليه اذان ولا اقامة ، ومن ادركه وقد سلمفعليه الاذان والاقامة » .

والمحدث الكاشاني في الوافي هل مواقة عمار على صورة التفرق ، والظاهر بعده حيث انها الشتملت على انه ادركه حين سلم وتفرق الناس حين التسليم خلاف المعروف المعهود بين الناس والموظف شرعاً من الجلوس للتعقيب ولو فليلا وذكر ايضاً بعد نقل رواية معاوية بن شريح وانها رويت في التهذيب عارية عن هذه الزيادة ـ انه يحتمل ان تكون هذه الزيادة من كلام الصادق (عليه السلام) ويحتمل ان تكون من كلام الصادق

اقول: والظاهر حمل هذين الخبرين على الجواز على كراهية بمهنى حمل النهي في تلك الاخبار على الكراهة جمماً بين الأخبار ــ ولا ينافيه قوله في خبر أبي على ﴿ ادفهه عن ذلك وامنعه اشد المنم ﴾ فانه محمول على تأكيد الــكراهة ، وبذلك يظهر ان السقوط هنا ليس كالسقوط في ما تقدم من تلك الصور التي وقع فيها الاختلاف .

بقى في المسألة فوائد يحسن التنبيه عليها لضرورة الرجوع اليها: (الاولى) قال شيخنا الصدوق (عطر الله مرقده) في كتاب الفقيه: لا يجوز جماعتان في مسجد فى صلاة واحدة . ثم نقل حديث ابي علي المتقدم في صدر المسألة ، وتبعه على هذا الفول المحدث الكاشاني ، وهو بناه منها على ارز قوله (عليه السلام) في آخر الحبر لا يبدو لهم امام ، بالواو او « لا يبدر لهم امام » بالراه عوض الواو او « لا يبدر بهم » على اختلاف النسخ في هذا الحبر بمعنى لا يظهر لهم امام وهو كناية إعرز عدم الصلاة على اختلاف الفهوم من كلام الاصحاب هو الجواز من غير خلاف ينقل في كلامهم لسكن يراعى في الاذان والاقامة التفرق وعدمه كما دات عليه الاخبار المتقدمة حتى اني لم اقف على ناقل لحلاف الصدوق هنا مع ان عبارته سكما ترى سريحة في ذلك .

وقال الشيخ المفيد (قدس سره) في المقنمة : واذا صلى في مسجد جماعة لا مجوزان يصلى دفعة اخرى جماعة باذان واقامة . وظاهر هذه العبارة تحريم الاذان والاقامة للجماعة الثانية ان خص النهي بالرجوع الى القيد كما هو المشهور، وان رجع الى القيد والمقيد كان فيه دلالة على غوريم الجماعة مرة ثانية مع الاذان والاقامة . والامران مشكلان، والشيخ في النهذيب بعد ان ذكر هذه العبارة اورد حديث ابي على دليلا عليها، ثم قال بعد نقل الحديث بهامه: والذي يدل على ما قلناه من انه لا يؤذن ولا يقيم متى ارادوا الجماعة ما رواه محد بن احمد بن بحيى، ثم ساق رواية زبد بن على المتقدمة . وحينتلد فمعنى آخر الخبر على ما فهمه الاصحاب الما هو لا يبدو لهم او يبدر يعني باذان واقامة . وهذا الخبر وان كان مجلا في الدلالة على هذا المنى إلا الن حديث زبد المذكور صريح في ذلك . وما ذكره المحدث الكاشاني في تأويله ـ حيث انه اختار مذهب الصدوق من حمله على الرخصة في خصوص الاثنين حيث انه مورد الخبر _ بعيد غاية البعد . والاحتياط لا يحنى ،

(الثانية) — قد علق اعادة الاذان في خبري ابي بصير على تفرق الصف قارف تفرقوا اذن واقام ، والنفرق يصدق بذهاب بمضهم وبقاء بعض ، وحينئذ فبؤذن ويقيم في هذه الصورة ولا يترك الاذان والاقامة إلا مع بقائهم جميعاً الذي هو مصداق عدم التفرق ، وعلى هذا تلزم المنافاة لخبر ابي علي الدال على أنه مع انصر أف بعضهم وبقاء بعض قانه لا بؤذن ولا يقيم ، فالواجب حمل التفرق في الخبرين المذكورين على انصر أف الجميع وذها بهم كابهم جمعاً بين الاخبار ، فلو بتى بعضهم ولو واحداً كني في سقوط الاذان وهو اختيار شيخنا الشهيد الثاني . ويمكن جمل المناط في سقوط الاذان بقاءهم كملا أو بقاء الاكثر وان ذهب الاقل . إلا أن ظاهر خبر زبد النرسي مما يؤيد ظاهر الخبرين المذكورين ، فان الظاهر أن معناه هو انك أذا أدر كت الجاعة وقد أنصر ف القوم أي فرغوا من المسجد بل بقوا مشتغلين بالتعقيب والذكر فإنه يجز ثك أذا نهم وأقامتهم ، وأذا وأفيتهم وقد فرغوا من ملاتهم وهم جلوس لغير التعقيب بل لامور أخر فاقم بغير أذان ، وأن وجدتهم قد تفرقوا وخرج بعضهم من المسجد فاذن واقم . وهو غريب لا قائل به في ما أعلم .

وقال الشيخ في البسوط: اذا اذن في مسجد دفعة اصلاة بعينها كان ذلك كافياً لمن يصلي تلك الصلاة في ذلك المسجد ويجوز له أن يؤذن في ما بينه و بين نفسه وأت لم يفعل فلا شي عليه . وظاهر كلامه يؤذن باستحباب الاذان سر آ وأن السقوط عام يشمل النفرق وعدمه وهو خلاف ظاهر الأخبار المتقدمة .

(الثالثة) — هل يكون الحكم هنا مقصوراً على المسجد اوعام له و لغيره أوجهان بل قولان اختار اولها المحقق في المعتبر والذافع والشهيد الثانى و اختاره في الدارك عملا عدلول الروايتين ، قال : ويجوز ان تكون الحكمة في السقوط مراعاة جانب امام المسجد الراتب بترك ما يحث على الاجماع ثانياً . وقال في الذكرى : الاقرب أنه لا فرق بين المسجد وغيره وذكره في الرواية على الأغلب .

اقول: لا يخنى ان اكثر اخبار المسألة المتقدمة قد اشتملت على المسجد وما اطلق منها فالظاهر حمله عليه لان الاحكام الشرعية أنما تبنى على الفالب المتكرر ولا ريب أن صلاة الجماعة أنما تشكر وتعاد في المساجد ووقوعها نادرا لعلة في بعض المواضع لا يقدح، وحينئذ فاذا كان مورد النصوص المسجد فالخروج عن ذلك محتاج الى دليل و وبالجملة فانه يقتصر في ترك ما علم ثوته واستحبابه بالادلة القاطعة على الموضع المتيقن.

(الرابعة) — الظاهر شمول الحكم للجامع والمنفردكا هو ظاهر كلام الاصحاب و نقل عن ابن حمزة انه خصه بالجماعة وهو ناشى عن الففلة عن مراجعة الإخبار التي قدمناها فانها صريحة في المنفرد .

(الحامسة) — هل يختص الحكم بالفريضة المؤداة او يعم ما لو دخل الداخل واراد ان يصلي قضاه ? اشكال ينشأ من ان اطلاق النصوص بصلاة الداخل شامل للاداه والقضاه ، ومن ان قرائن الحال من قصد المسجد والمسارعة الى الدخول مع الامام وتحو ذلك انما ينصرف الى الاداه . ولم اقف على تصريح لاحد من الاصحاب بذلك .

(المسألة التاسعة) - الظاهر أنه لا خلاف بين الاصحاب في أنه لو أذن المنفرد

ثم أراد الصلاة جماعة فانه يعيد أذانه وأقامته .

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجيي وجل آخر فيقول له نصلي جماعة هل يجوز ان يصليا بذلك الاذان والاقامة ? قال لا ولكن بؤذن ويقيم ﴾ ورواه الكليني مثله (٢) .

وطمن فيالمعتبر ومثله فيالمدارك فيالرواية بضعف السند لان رواتها فطحية اسكن قال في الممتبران،مضمونها استحباب تبكرار الاذان والاقامة وهو ذكر اللهوذكر الله حسن، ثم استقرب الاجتزاء بالاذان والاقامة وان نوى الانفراد ، وابد ذلك بما رواه صالح س عقبة عن ابي مريم الانصاري (٣) قال : « صلى بنا ابو جعفر (عليه السلام) في قيص بلا ازار ولا ردا. ولا اذان ولا اقامة فلما انصرف قلت له عافك الله صليت بنا في قيص بلا ازار ولا ردا. ولا اذان ولا اقامة ? فقال ان قميصي كثيف فهو يجزى أن لا يكون على ازار ولا رداء ، وأني مررت بجمفر وهو يؤذن ويقيم فلم اتكلم فاجزأني ذلك » قال واذا اجْتَرَأُ باذان غيره مع الانفراد فباذانه اولى . انتهى .

وقال الشهيد في الذكرى بعد ذكر الحسكم المذكور والاستدلال بالرواية المدكورة ما صورته : وبها افتى الأصحاب ولا راد لها سوى الشيخ نجم الدين فانه ضعف سندها بانهم فطحية وقرب الاجتزاء بالاذان والاقامة اولا لأنه قد ثبت جواز اجتزائه باذان غيره فباذان نفسه أولى . قلت ضعف السند لا يضر مع الشهرة في العمل والتلقي بالقبول والاجتزاء باذان غيره لكونه صادف نية السامع للجهاعـــة فكأنه اذن للجهاعة بخلاف الناوى باذانه الانفراد .

قال في المدارك : بعد ان نقل ملخص هذا الكلام عن الذكرى: ويشكل بما

⁽١) و (٧) الوسائل الباب ٧٧ من الاذان و الاقامة

 ⁽٣) التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ وفي الوسائل الباب ٣٠ من الاذان والاقامة

بيناه مراراً من ان مثل هذه الشهرة لا تقتضي تسويغ العمل بالخبر الضعيف ، وأن ظهر الخبر تر تب الاجزاء على شماع الاذان من غير مدخلية لما عدا ذلك فيه ، الى أن قال والمعتمد الاجتزاء بالاذان المتقدم كما اختاره في المعتبر وأن كانت الاعادة أولى ، أنتهى أقول : لا يخفى ما في هذه المناقشة الواهية التي هي ليت العنكبوت ـ وأنه لاوهن البيوت ـ مضاهية .

والكلام في هذا المقام اما يا انسبة الى صاحب المعتبر ففيه (أولا) أنه قد صرح في صدر كتابه وجعله من من المقدمات لمثل هذه الأحكام والاصول التي يجب البناء عليها في كل مقام بما صورته : قد افرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا الى كل خبر وما فطنوا الى ما تحته من التناقض فان من جملة الاخبار قول النبي (صلى الله عليه وآله) (١) ﴿ ستكثر بعدي الغالة على * وقول الصادق (عليه السلام) (٢) ﴿ أَنْ لكل رجل منا رجلا يكذب عليه ﴾ واقتصر بعض عن هذا الافراط فقال كل سليم السند يعمل به وما علم ان الكاذب قد يصدق وما تنبه ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب اذلا مصنف إلا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل ، وافرط آخرون في رد الخبر حتى احال استعاله عقلا ونقلا ... الى ان قال وكل هذه الاقوال منحرفة عنالسنن والتوسط اقرب، فما قبله الاصحاب أو دات الفرائن على صحته عمل به وما اعرض الاصحاب عنه او شذ وجب المراحه ، ثم استدل على ذلك بادلة من احب الوقوف عليها فليرجِع الى السكتاب المذكور . فانظر آيدك الله تعالى الى خروجه في هذا المقام عما قدمه وجعله اساساً لجملة الاحكام فان الخبر المدكور لا راد له من الاصحاب قبله كما سمعته من كلام شيخنا الشهيد فكيف استجاز هذا التناقض في كتابه. و (ثانياً) انه قد اعتمد على الاخبار الموثقة في غير مقام من كتابه : منها ـ في باب غسل النفاس فانه قال بعد نقل موثفة لعبار المذكور هنا ما صورته : وهذه وان كان

⁽١) و(٢) البحارج ١ ص ١٣٧ و١٣٩

سندها فطحية لمكتبهم ثقات في النقل. وقال بعد نقل رواية عن السكوني: والسكوني عامى لكنه ثقة. فانظر الى هذا الاضطراب في كلامه.

و (ثالثاً) انه من العجب طعنه في موثقة عمار واعتضاده برواية أبي مسمم وهي في الضعف الى حد لا نهاية له _ كما صرح به في المدارك _ بصالح بن عقبة ، قال فقد قبل أنه كان كذابا غالياً لا يلتفت اليه . أنتهى .

واما بالنسبة الى صاحب المدارك فهو ايضاً كذلك واعظم من ذلك لتصريحه في غير موضع من كتابه بموافقة الاصحاب في مثل هذا الباب ، واستشكاله بعد نقل كلام الذكرى ـ بقوله إنه قد بين مراراً ان مثل هذه الشهرة لا تقتضي تسويغ العمل بالخبر الضميف _ مردود بما قلناه حيث قال _ في مسألة ما اذا ادرك الطهارة وركمة من الوقت بعد ايراد بعض الآخبار الضعيفة دليلا على ذلك ... ما صورته : وهذه الروايات وان ضعف سندها إلا ان عمل الطائفة عليها ولا معارض لها فينبغي العمل عليها. وقال في مسألة غسل التوبة نقلا عن المحقق في المعتبر بعد ذكر رواية مرسلة باستحباب الفسل والطمن فيها _ ما صورته : والمعتمد فتوى الاصحاب منضما الى أن الفسل خير ... الخ. وجمد عليه . وقال في مسألة غسل المولود بعد ان نقل رواية سماعة الدالة على أن غسل المولود واجب: والمعتمد الاستحباب. مع أنه لادليل عليهورا الرواية إلا عمل الاصحاب حيث ان المشهور الاستحباب . وقال في مسألة جواز غسل الجمعة يوم الحنيس بعد نقل بعض الروايات الضعيفة : ولولا ما اشتهر من التسامح في ادلة السنن لامكن المناقشة في هذا الحسكم . مع انه رد هذه الشهرة في صدر الكتاب فقال : وما قيل من أن أدلة السنن يتسامح فيها بما لا يتسامح في غيرها فمنظور فيه لان الاستحباب حكم شرعي فيتوقف على الدليل الشرعي كسائر الاحكام. وقال ـ بعد نقل مرسلة ابن ابي عمير الواردة في ضبط السكر بالف وماتى رطل بعد ما نقل عن المعتبر أن على هذا عمل الاصحاب _ ما صورته: وظاهره اتفاق الاصحاب على العمل بمضمونها فيكون الاجماع جابراً لارسالها . انتهى .

وتستره فى هذه العبارات فى جبر الخبرالضعيف بالاجماع دون الشهرة وفرقه بين الام ين مما لا يسمن ولا يغني من جوع ، فانه لا مدى للاجماع في هذه الواضع التي اشر نا اليها مما اعتمدوا فيها على تلك الاخبار الضعيفة وأنما المدى شهرة العمل بها وعدم و جود الراد لها والمخالف فيها ، فتسميته له _ في بعض المواضع التي يضطر الى العمل بها اجماعاً ويجعله جابراً لضعف الخبر وفي الموضع الذي لا يرتضيه شهرة ويمنع كونه جابراً لضعفه _ ترجيح من غير مرجع ناشى مما ذكر ناه فى غير موضع مما تقدم من ضبق الحناق فى هذا الاصطلاح غير مرجع ناشى مما ذكر ناه فى غير موضع مما تقدم من ضبق الحناق فى هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد اقرب من الصلاح . على ان الاجماع عنده ليس بدليل شرعي كا اشار اليه فى صدر كتابه وذكر انه صنف رسالة في رده وان استسلقه تأييداً في بعض المواضع فكيف جاز له الاعتماد عليه في جبر الخبر الضعيف ?

هذا . واما ما ذكره فىالمعتبر _ ومثله جمودالسيد عليه فيكتابه من تأييد ماذكراه برواية ابي مريم الانصاري _

ففيه (اولا) انه لا يخرج عن الفياس لان المدعى الاجتراء باذان الانسان نفسه متى اذن بنية الانفراد ومورد الرواية الاجتراء باذان الفير ، وكونه مفهوم اولوية لايخرجه عن القياس كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب .

و(ثانياً) ما ذكره شيخنا الشهيد (قدس سره) من الفرق . وما اجاب به في المدارك من ان الظاهر تر تب الاجزاء على سماع الاذان وعدم مدخلية لما عدا ذلك مردود بانه لا ربب ان ظاهر سياق الخبر ان الباقر (عليه السلام) حين سماعه لاذان جعفر (عليه السلام) واقامته كان قاصداً الى الجماعة لقوله في الاعتذار الى المأمومين عن ترك الاذان والاقامة « اني مردت بجعفر وهو يؤذن وبقيم » يعني في حال خروجه قاصداً الى المكان الذي فيه الجماعة ، فظاهر الخبر يدل على مدخلية قصد الجماعة كما ذكره شيخنا الذكور .

واما قوله فيالمدارك: « والمعتمد الاجتراء بالأذان المتقدم كما اختاره فيالمعتبر » فقد ظهر لك بما ذكرناه أنه غير معتمد ولا معتبر ، ونزيده بانه متى ثبت استحباب الاذان

المجهاعة وتأكده فيها بالأخبار حتى قيل بوجوبه كاعرفت فسقوطه في موضع من المواضع عتاج الى دليل واضح وبرهان لائح سيا مع ورود الموثقة المذكورة بتأييد عموم تلك الأخبار . واما رواية ابي مريم فهي مع ضعف سندها عنده كاصرح به لا دلالة فيها على المدعى ، فباي دليل استجاز الحروج عن مقتضى الاستحباب والتأكيد في تلك الاخبار ? ما هذه إلا مجازفات ظاهرة ومناقشات قاصرة ، ولله در الفاضل الحراساني في الذخيرة في هذا المقام مع متابعته اصاحب المدارك في جل الاحكام حيث عدل عنه هنا وصرح باختيار القول المشهور . والله العالم .

(المقام الثالث) — في كيفية الاذان والافامة وفيه أيضاً مسائل :

(الاولى) - لا خلاف بين الاصحاب انه فى غير الصبح لا بؤذن إلا بعد دخول الوقت واما في الصبح فالمشهور الرخصة في تقديمه قبل الصبح ثم اعادته بعد طلوع الصبح ، قال ابن ابي عقيل الاذان عند آل الرسول (صاوات الله عليهم) للصلوات الحس بعد دخول وقتها إلا الصبح فانه جائز ان بؤذن لها قبل دخول وقتها ، بذلك تواترت الأخبار عنهم (عليهم السلام) (١) وقالوا «كان لرسول الله (صلى الله عليه آله) مؤذنان احدها بلال والآخر ابن ام مكتوم وكان اعمى وكان بؤذن قبل الفجر ويؤذن بلال اذا طلع الفجر وكان (صلى الله عليه وآله) يقول اذا شعمتم اذان بلال فكفوا عن الطغام والشراب » .

ومنع ابن ادريس من تقديمه في الصبيح ايضاً وهو اختيار المرتضى في المسائل الناصرية ، و نقل عن ابن الجنيد وابي الصلاح والجعني ، قال السيد (رضي الله عنه) في السكتاب المذكور : قد اختلفت الرواية عندنا في هذه المسألة فروى انه لا يجوز الأذان الصلاة قبل دخول وقتها على كل حال ، وروى انه يجوز ذلك في صلاة الفجر خاصة (٢) وقال ابو حنيفة ومحمد والثوري لا يؤذن الفجر حتى يطلع الفجر ، وقال مالك وابو بوسف

⁽١) و(٧) الوسائل الباب ٨ من الاذان والاقامة

والاوزاعي والشافعي يؤذن للفجر قبل طلوع الفجر (١) والدايل على صحة مذهبنا ان الاذان دعاء الى الصلاة وعلم على حضورها فلا يجوز قبل وفتها لانه وضع للشي في غير موضعه ، وأيضاً ما روى (٣) «أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر قامره النبي (صلى الله عليه وآله) أن يميد الاذان » وروى عياض بن عامر عن بلال (٣) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا » ومد يديه عرضاً .

قال فى المختلف بعد نقله: والجواب المنع من حصر فائدة الاذان فى اعلام وقت الصلاة بلقد ذكرنا له فوائد قبل طلوع الفجر ، قال المفيد (قدس سره) الاذان الأول لتنبيه النائم وتأهبه لصلاته بالطهور و نظر الجنب فى طهارته ثم يعاد بعد الفجر ولا يقتصر على ما تقدم ، اذ ذاك لسبب غير الدخول في الصلاة وهذا للدخول فيها . وعن الحديث الثاني بانا نقول بموجبه اذ يستحب للمؤذن اعادة اذانه بعد الفجر . وعن الثالث بانه (صلى الله عليه وآله) امره بذلك لان ابن ام مكتوم كان يؤذن قبل الفجر فجعل اذان بلال علامة على طلوعه . انتهى .

اقول: ومما يدل على القول المشهور زيادة على ما ذكره ابن ابي عقيل ما رواه الشيخان في الكافي والتهذيب في الصحيح عن عمر أن بن علي (٤) قال: ﴿ سألت اباعبدالله (عليه السلام) عن الاذان قبل الفجر فقال أذا كان في جماعة فلا وأذا كان وحده فلا بأس » .

وروى الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (ه) قال · « قلتله ان لنا ،ؤذناً يؤذن بليل ? فغال اما انذلك ينفع الجيران لقيامهم الى الصلاة واما السنة فانه ينادى مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والاقامة إلا الركمتان » .

⁽١) عددة القارى عبد ص ٦٥٠

⁽۲) سنن البيهقى ج ١ ص ٣٨٣ (٣) سنن ابى داود ج ١ ص ٢١١ والراوي فيه شداد مولى عياض (٤) و(٥) الوسائل الباب ٨ من الاذان والاقامة

وعن ابن سنان (١) قال « سألته عن النداء قبل طلوع الفجر? فقال لا بأس واما السنة فمع الفجر وان ذلك لينفع الجيران يعني قبل الفحر » .

وروى الصدوق عن معاوية بن وهب في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) في حديث قال: « لا تنتظر باذانك واقامتك إلا دخول وقت الصلاة واحدر اقامتك حدراً. قال وكان لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ،ؤذنان احدها بلال والآخر ابن ام مكتوم وكان ابن ام مكتوم اعمى وكان يؤذن قبل الصبح وكان بلال يؤذن بعد الصبح فقال الذي (صلى الله عليه وآله) ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل فاذا سمعم اذانه فكاوا واشر بواحتى تسمعوا اذان بلال . فغيرت العامة هذا الحديث عن جهته وقالوا انه (صلى الله عليه وآله) قال ان بلالا يؤذن بليل فاذا سمعم اذانه فكاوا واشر بواحتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم » .

اقول: قد نقل صاحب الوسائل الحديث المذكوركما نقلناه وظاهره حمل قوله: «فغيرت العامة هذا الحديث ... الخ» على انه منقول الامام (عليه السلام) والاقرب انه من كلام الصدوق كما هي عادته في ادخال كلامه في الاخبار على وجه يحصل به الالتباس كما في هذا الموضع، وهو ظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى قانه نسب هذه الزيادة الى الصدوق.

وروى ثقة الاسلام فى الصحيح وبسند آخر فى الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « كان بلال يؤذن للنبي (صلى الله عليه وآله) وابن ام مكتوم ـ وكان اعمى ـ يؤذن بليل ويؤذن بلال حين يطلع الفجر » .

وعن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) «انرسول الله (صلى الله عليه وآله) قال هذا ابن ام مكتوم وهو بؤذن بليل فاذا اذن بلال فعند ذلك فامسك ».

اقول: والى هذه الاخبار اشار ابن ابي عقيل بتواتر الاخبار وهي ـ كما ترى ـ

⁽١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٨ من الاذان والاقامة

واضحة الدلالة في المدعى إلا ان من شأن السيد وابن ادريس الاعتماد على الأدلة العقلية بزعمها وعدم مراجعة الادلة السمعية كما لا يخفي على المتبع لكلامها المارف بقواعدها، ولا سما الرَّتْضي (رضي الله عنه) كما تصفحت جملة من كتبه فانه في مقام الاستذلال على الاحكام التي يذكرها أنما يورد ادلة عقلية ولا يلم بالأخبار بالكلية.

إلا أن هنا جملة من الرُّوايات الدالة على مذهب الرُّنضي (رضي الله عنه) ومن تبعه نقلها شيخنا الحجلسي في كتاب البحار (١) من كتاب زيد النرسي:

منه! _ عن أبي الحسن (عليه السلام) ﴿ أنه شمع الآذان قبل طاوع الفجر فقال شيطان ثم سممه عند طلوع الفجر فقال الاذان حقاً ٥ .

ومنها _ عن ابي الحسن (عليه السلام) قال : ﴿ سَأَلتُهُ عَنِ الاَذَانِ قَبَلَ طَلُوعٍ الفجر فقال لا أنما الاذان عند طلوع الفجر أول ما يطلم . قلت فان كان يريد أن يؤذن الناس بالصلاة وينبههم ? قال فلا يؤذن والمكن ليقل وينادي بـ ﴿ الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم ٤ يقولها مراراً واذا طلع الفجر فلم يكن بينه وبين أن يقيم إلاجلسة خفيفة بقدر الشهادتين وأخف من ذلك » .

ومنها _ ايضاً عن ابي الحسن (عليه السلام) قال ﴿ الصلاة خير من النوم بدعة ـ بني امية وايس ذلك من اصل الاذان ولا بأس اذا اراد الرجل ان ينبه الناس للصلاة ان ينادي بذلك ولا يجعله من اصل الاذان فانا لا نراه اذاناً ، .

اقول: وكان الاولى عن ذهب الى القول المذكور الاستناد الى هذه الاخبار إلا ان صحة الـكتاب المذكور والاعتماد عليه محل اشكال . وكيف كان فالظاهر ان هذه الاخبار لا تملغ قوة الممارضة لما قدمناه من الأخبار المتضدة بعمل اكثر الاصحاب وروايتها في الاصول المتمدة ، ولا يبعد خروج هذه الاخبار مخرج التقية فانه مذهب ابي حنيفة واتباعه كما تقدم ذكره (٢) .

⁽۱) ج ۱۸ الصلاة ص ۱۷۹ (۲) ص ۲۹۹.

فروع

قال في الذكرى: لاحد لهذا التقديم عندنا بل ما قارب الفجر ، وتقديره بسدس الليل او نصغه تحكم وروى (١) و انه كان بين اذاني بلال وابن ام مكتوم نزول هذا وصمود هذا » وينبغي ان يجمل ضابطاً في التقديم ليمتمد عليه الناس . ولا فرق بين رمضان وغيره في التقديم . ولا يشترط في التقديم ، وذنان فلو كان واحداً جاز له تقديمه نعم يستحب له اعادته بعده ليعلم بالاول قرب الوقت وبالثاني دخوله لئلا يتوهم طاوع النجر بالاول ،

(المسألة الثانية) — قد اختلفت الأخبار وكذا كلة الاصحاب في عدد فصول الاذان والاقامة ، والمشهور ان فصول الاذان تمانية عشر فصلا : التكبير اولا اربما ثم الشهادة بالنوحيد ثم الشهادة بالرسالة ثم (حي على الصلاة) ثم (حي على الفلاح) ثم (حي على الفلاح) ثم (حي على الفلاح) ثم التكبير ثم التهليل مرتين في كل منها . واما الاقامة فهي سبعة عشر باسقاط تكبير تين من الاربع التي في الاذان وزيادة عوضها (قد قامت الصلاة) مرتين قبل التكبير الاخير والاقتصار في التهليل على مرة في الآخر . قال في المعتبر : وفصوله على اشهر المسبعة ومن وليهم . وقال في المنتجى ذهب اليه علماؤنا ونقل ابن زهرة اجماع الفرقة عليه . وحكى الشيخ في الخلاف عن بعض الاصحاب انه جعل فصول الاقامة مثل فالمنان وزاد فيها (قد قامت الصلاة) مرتين . وقال ابن الجنيد التهليل في آخر الاقامة مرة واحدة اذا كان المقيم قد اتى بها بعد الاذان قان كان قد اتى بها بغير اذان ثني هو المشهور : هذا الذي ذكر ناه هو المختار المعمول عليه ، وقد روى سبعة وثلاثون فصلا

⁽۱) سنن البيهقى ج ١ ص ٣٨٢

فى بعض الروايات وفى بعضها ثمانية وثلاثون فصلا وفى بعضها اثنان واربعون فصلا ، فاما من روى سبعة وثلاثين فصلا فانه يقول فى اول الاقامة اربع مرات (الله اكبر) ويقول فى الباقي كما قدمناه ، ومن روى ثمانية وثلاثين فصلا يضيف الى ما قدمناه قول (لا إله إلا الله) مرة اخرى فى آخر الافامة ، ومن روى اثنين واربعين فصلا فانه يجعل فى آخر الاذان التكبير اربع مرات وفى اول الاقامة اربع مرات وفى آخرها ايضاً مثل ذلك اربع مرات وبقول (لا إله إلا الله) مرتين فى آخر الاقامة . فان عمل عامل على احدى هذه الروايات لم يكن مأثوماً . انتهى ، وظاهره التخيير فى جميع ما ورد والجمع من الاخبار بذلك .

واما الاخبار الواردة في المسألة فمنها ما رواه ثقة الاسلام عن اسماعيل الجمني(١) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول الاذان والاقامة خمسة وثلاثون حرفا فعد ذلك بيده واحداً : الاذان ثمانية عشر حرفا والاقامة سبعة عشر حرفا» وهذه الرواية الما تنطبق على القول المشهور في عدد الفصول في كل منها إلا انها مجملة في بيان الفصول وعدم معلوميه النقص والزيادة ..

و بؤيدها بالنسبة الى عدد فصول الاذان و بيان الاجمال الذي فيه جملة من الروايات الآتية المشتملة على هذا العدد في فصول معينة وهي التكبير اربعاً والشهادة بالتوحيد والرسالة ... الى آخر الفصول المذكورة فيها مرتين مرتين في الجميع . ولكن ينافيها بعض الأخبار الآتية الدالة على تثنية التكبير في الاول .

واما بالنسبة الى الاقامة فاكثر الأخبار قد دل على التثنية في الفصول المتوسطة وانما الاشكال في التكبير في اولها والتهليل في آخرها فان الأخبار قد اضطربت فيه ، وحينئذ فمتى دل الحبر المذكور على انها سبعة عشر فصلا مع ما عرفت من تثنية الفصول المتوسطة وعدم الاشكال فيها فهذا العدد لا يتم إلا بجعل التكبير مرتين في اولها والتهليل

⁽١) الوسائل الباب ١٩ من الاذان والاقامة

مرة واحدة في آخرها وإلا فلو جملالتكبير اربعاً كما تدلعليه الأخبار الآتية زاد المدد على السبعة عشر سيا أذا ثني التهليل في آخرها فانها تضير عشرين فصلا.

وبالجلة فانك متى لاحظت هذا العدد ـ وضممت اليه دلالة الأخبار على تثنية الفصول المتوسطة وانما الحلاف في الطرفين وان هذا العدد لا يتجه ولا يحصل إلا بتثنية التكبير في الأول ووحدة التهليل في الآخر ـ ظهر لك صحة ما ذكر ناه . ويعضد ذلك شهرة العمل بها بين الأصحاب حتى ادعى عليه الاجماع كما عرفت . والشهرة وان لم تمكن عندنا دليلا شرعيا لمسكنها مؤيدة .

وبؤكد ذلك ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاذ بن كثير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : «اذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتم بصاحبه وقد بقى على الامام آية او آيتان فحشى ان هو اذن واقام ان يركع فليقل قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله اكبر الله الا الله ، فانها ظاهرة في تخصيص النقص في تلك الرواية من بين سائر فصول الاقامة بالتهليل ، اذ الظاهر من هذه الرواية هو الاكتفاء عن الاقامة _ عند ضيق الوقت عن الاتيان بها كملا . حيث قد عرفت سابقاً ان الظاهر من الأخبار عدم جواز الاخلال بها في الصلاة _ بهذه الفصول الثلاثة الاخيرة منها .

ويؤيده ايضاً ما في كتاب فقه الرضا (عليه السلام) (٢) من وحدة التهليل في آخر الاقامة وان كان قد جعل النكبير في اولها اربعاً فجعل فصولها تسعة عشر .

وما في كتاب دعائم الاسلام عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: «الاذان والاقامة مثنى مثنى وتفرد الشهادة في آخر الاقامة تقول (لا إله إلا الله) مرة واحدة وهذه الرواية منطبقة على المشهور بالنسبة الى الاقامة. والكتاب المذكور وان كانت اخباره تقصر عن اثبات الاحكام الشرعية لهدم شهرة الاعتماد عليه لكنها لا تقصر عن التأييد.

⁽١) الوسائل الباب عم من الاذان والاقامة (٢) البحار ج ١٨ الصلاة ص١٧٧ (٢) مستدرك الوسائل الباب ٨٨ من الاذان والاقامة

ومنها .. ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عن صفوان الجال (١) قال : ﴿ سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى ﴾ .

وما رواه في الكافي عن زرارة فى الصحييح عن ابي جمغر (عليه السلام) (٣) قال: قال ﴿ يَا زُرَارَة تَفْتَتُحُ الْآذَانُ ﴿ بَارِبُمْ تَكْبِيرَاتُوتَخْتُمُهُ بَتْكِبِيرَ تَيْنَ وَبَتِهْلِيلَتِينَ ﴾ وهسده الرؤاية موافقة للشهور في الآذان.

وهذه الرواية مخالفة القول المشهور من حيث نقص التكبير تين من اول الاذان، وحملها الشيخ على انه قصد افهام السائل كيفية التلفظ بالتكبير وكان معلوما ان التكبير في اول الاذان اربع مرات. وحمله غيره على الاجزاء وبقية الاحاديث على الاعضلية، قيل ولذاك استقر عليه عمل الشيعة.

وما رواه عن المعلى بن خنيس (٤) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يؤذن فقال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله ألا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أله أله ألله ...» وذكر ما في حديث عبدالله بن سنان المدكور . اقول : وهو منطبق على المشهور بالنسبة الى الاذان .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن زرارة والفضيل بن يسار عن أبي جعفر (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ لما اسرى برسول الله (صلى الله عليه وآله) فبلغ البيت المعمور حضرت الصلاة فاذن جبرئيل (عليه السلام) واقام فتقدم رسول الله (صلى الله عليه

⁽١) و (٧) و (٢) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢٩ من الاذان و الاقامة

وآله) وصف الملائكة والنبيون خلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال فقلنا له كيف اذن ? فقال الله أكبر الله اكبر الله اكبر الله الله إلا الله الله الله الله إلا الله ... م ماق الاذان كما في الحديثين المتقدمين ، ثم قال « والاقامة مثلها إلا أن فيها (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) بين (حي على خبر العمل حي على خبر العمل) وبين (الله اكبر) فامر بها رسول الله (صلى الله عليه وآله) بلالا فلم يزل يؤذن بها حتى قبض الله رسوله صلى الله عليه وآله) الخبر مخالف القول المشهور في الاذان بنقصان تكبيرتين من أوله وفي الاقامة بزيادة تهليل في آخرها .

اقول: وهذا الخبر موافق المشهور في الاذان ومخالف له في الاقامة من جهات ثلاث: (احداها) زيادة تكبيرتين في الأول (الثانية) ترك (قد قامت الصلاة) بالسكلية (الثالثة) زيادة تهليل في الآخر، فهو اشد الأخبار مخالفة فيها.

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال والاظهر عندي ان منشأ هذا الاختلاف أغا هو التقية لا يمعنى قول العامة بذلك بل التقية بالمعنى الذي قدمناه فى المقدمة الأولى من مقدمات الكتاب ، ولسكن الامر مجهول في تعيينه فى اي منها والاظهر هو الجواز بكل ما وردت به الروايات لاذنهم (عليهم السلام) وتوسيعهم فى العمل والرد الى العالم من آل محد (صلى الله عليه وآله) وان كان القول المشهور لا يخلو من قوة لما ذكر ناه

⁽١) الوسائل الباب ١٩ من الاذان و الاقامة

في صدر الكلام . والله العالم .

وفي المقام فوائد: (الاولى) قال شيخنا الصدوق في الفقيه بعد نقل خبر ابي بكر الحضري وكليب الاسدي: قال مصنف هذا الكتاب هذا هو الاذان الصحيح لا يزاد فيه ولا ينقص منه والمفوضة (لعنهم الله) قد وضعوا اخباراً وزادوا في الاذان و محمد وآل محمد خير البرية م مرتين وفي سمض روايا نهم بعد واشهد ان محمداً رسول الله و اشهد ان علياً ولي الله ومنهم من روى بدل ذلك واشهد ان علياً امير المؤمنين حقاً وان علياً امير المؤمنين حقاً وان محمداً وآل محمد (صلوات مرتين و ولا شك في ان علياً ولي الله والله والله عليه من روى بدل ذلك في اصل الاذان . وانا ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون بالتفويض المداسون انفسهم في جملتنا . انتهى .

اقول: ظاهر قوله « هذا هو الاذان الصحيح » من غير اشارة الى الاقامة مع تضمن الخبر لها يومى الى ان مذهبه فى الاقامة ليس كما دل عليه الخبر، فقول شيخنا في البحار _ جد ان نقل عنه فى الهداية انه صرح بتثنية التهليل في آخر الاقامة ، الى ان قال بعد نقل كلام الصدوق المذكور : وظاهره العمل بهذا الخبر فى الاقامة ايضاً _ ان قال بعد نقل كلام الصدوق المذكور : وظاهره العمل بهذا الخبر فى الاقامة في هذا لا يخنى ما فيه فانه _ كما ترى _ انما حكم بصحة الأذان ولم يتعرض لذكر الاقامة في هذا الكلام ، وهذا مما يومى الى توقفه فى الاقامة وانها ايست كذلك لا الى ان مذهبه ان الاقامة كذلك .

ثم ان ما ذكره (قدس سره) من قوله : « والمفوضة لعنهم الله ... الخ » ففيه ما ذكره شيخنا في البحار حيث قال _ و نعم ما قال _ اقول لا يبعد كون الشهادة بالولاية من الاجزاء المستحبة للاذان اشهادة الشيخ والعلامة والشهيد وغيرهم بورود الاخبار بها ، قال الشيخ في المبسوط : واما قول « اشهد ان عليا امير المؤمنين وآل محد خير البرية » على ما ورد في شواذ الاخبار فليس يمعمول عليه في الأذان ولو فعله الانسان لم يأثم به غير انه ليس من فضيلة الاذان ولا كمال فصوله . وقال في النهاية : فاما ما روي

في شواذ الأخبار من قول « ان عليا ولي الله وان مجداً وآله خير البشر » فما لا يسمل عليه في الاذان والاقامة فمن عمل به كان مخطئاً . وقال في المنتهى : وأما ما روى فى الشاذ من قول « ان عليا ولي الله ومجد وآل مجد خير البرية » فما لا يعول عليه . وبؤيده ما رواه الشيخ احد بن ابي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن القاسم بنه معاوية (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) هؤلاه يروون حديثاً في معراجهم انه لما اسرى برسول الله (صلى الله عليه وآله) رأى على العرش (لا إله إلا الله محد رسول الله صلى الله عليه وآله ابو بكر الصديق) فقال سبحان الله غيروا كل شي حتى هذا و قلت نعم ، قال ان الله عز وجل لما خلق العرش كتب عليه (لا إله إلا الله محد رسول الله والسكرسي واللوح وجبة اسر افيل وجناحي جبر ثيل واكناف السموات والارضين ورؤوس الجبال والشمس والقمر ، ثم قال (عليه السلام) فاذا قال احدكم لا إله إلا الله عليه استحباب ورؤوس الجبال والشمس والقمر ، ثم قال (عليه السلام) فاذا قال احدكم لا إله إلا الله الله السحباب ورؤوس الجبال والشمس والقمر ، ثم قال (عليه السلام) فاذا قال احدكم لا إله إلا الله علي استحباب ولو قاله المؤذن او المقم لا بقصد الجرئية بل بقصد البركة لم يكن آ نما فان القوم خوزوا السكلام في اثنائها مطلقاً وهذا من اشرف الادعية والاذكار . انتهي. وهو جيد جوزوا السكلام في اثنائها مطلقاً وهذا من اشرف الادعية والاذكار . انتهي. وهو جيد

اقول: اراد بالمفوضة هنا القائلين بان الله عز وجل فوض خلق الدنيا الى محمد (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام) والمشهور بهذا الاسم أنما هم الممتزلة القائلون بان الله عز وجل فوض الى العباد ما يأتون به من خير وشر

(الثانية) — قد صرح جملة من الاصحاب بان الاذان والاقامة يقصران مع المعذر وفي السفر ، وقال ابن الجنيد اذا افرد الاقامة من الاذان ثنى (لا إله إلا الله) في آخرها واناتى بها معه فواحدة ، وقال لا بأس المسافر ان يفرد كلات الاقامة مرةمرة

⁽١) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٦٢

إلا التـكبير في اولها فانه مرتان .

اقول : روى الشيخ في الصحيح عن ابي عبيدة الحذاء (١) قال : ﴿ رأيت ابا جَمَّهُ (عليه السلام) يكبر واحدة واحدة في الاذان فقلت له لم تكبر واحدة واحدة ؟ فقال لا بأس به اذا كنت مستمجلا » .

وعن بريد بن معاوية عن ابي جعفر (غليه السلام) (٧) قال : ﴿ الأَذَانَ يَقْصُرُ في السفر كما تقصر الصلاة الآذان وأحدا وأحدا والاقامة وأحدة وأحدة ﴾ .

وعن نعان الرازي(٣) قال: ﴿ سَمَعَتَ أَبَا عَبِدَائِلُهُ ﴿ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ يقول يجزئك من الاقامة طاق طاق في السفر ﴾ .

وعن بريد مولى الحكم عن من حدثه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « شمعته يقول لان افيم مثنى مثنى احب إلى من ان اؤذن واقيم واحداً واحداً » افول : يمني الأكتفاء بالاقامة على وجبها عن الاذان احب اليه من الاتيان بعما على جهة التقصير .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن إبي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « الاقامة مرة مرة إلا قول (الله أكبر الله أكبر) قانه مرتان » وهذا الخبر ظاهر في ما تقدم نقله عن ابن الجنيد الكنه خص التكبير بالاول وظاهر الخبر الاطلاق فيشمل الاول والاخير .

(الثالثة) - الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في اشتراط الترتيب بين الأذان والاقامة و بين فصول كل منهما لانها عبادة شرعية مبنية على التوقيف قالواجب الاتيان بها على الوجه الذي ورد به الامر و بدونه لا يكون مجزئا.

ويدل على ذلك مضافا إلى ما ذكر نا ما رواه ثقة الاسلام عن زرارة في الصحيح

⁽١) و (٧) و (٣) و (٥) الوسائل الباب ٧١ من الاذان والاقامة

⁽٤) الوسائل الباب . ب من الاذان و الإقامة

عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « من سها في الاذان فقدم أو اخر أعاد على الاول الذي اخره حتى يمضي على آخره » ورواه الشيخ عن زرارة في الصحيح مثله (٧) وعن عمار الساباطي في الموثق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) اوسمعته يقول أن نسى الرجل حرفا من الاذان حتى يأخذ في الاقامة فليمض في الاقامة فليس عليه شي فان نسى حرفا من الاقامة عاد الى الحرف الذي نسبه ثم يقول من ذلك الموضم الى آخر الاقامة ... الحديث » .

وروى الصدوق (نور الله مرقده) في الفقيه مرسلا (٤) قال : « قال ابوجمفر وروى الصدوق (نور الله مرقده) في الفقيه مرسلا (٤) قال : « قال ابوجمفر (عليه السلام) تاجع بين الوضوه ... الى ان قال و كذلك في الاذان و الاقامة فابدأ بالاول فلاول ، فان قلت « حي على الصلاة » قبل الشهادتين تشهدت ثم قلت حي على الصلاة » فلاول ، فان قلت « حي على الصلاة » وعن عمار الساباطي في الموثق (٥) « انه سئل ابو عبدالله (عليه السلام) عن رجل نسى من الاذان حرفا فذكره حين فرغ من الاذان والاقامة ؟ قال يرجع الى الحرف الذي نسيه فليقله وليقل من ذلك الحرف الى آخره ولا يعيد الاذان كله ولا الاقامة »

وروى عبدالله بن جمع الحميري في قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جمع عن الحيه موسى بنجمع (عليه السلام) (٦) قال : ﴿ سألته عن الرجل يخطى في اذانه واقامته قبل ان يقوم في الصلاة ما حاله ? قال ان كان اخطأ في اذانه مضى على صلاته وان كان في اقامته انصرف واعادها وحدها وان ذكر بعد الفراغ من ركمة او ركمتين مضى على صلاته واجزأه ذلك » .

اقول: ما اشتمل عليه موثق عمار الأول _ من انه متى نسى حرفا من الاذان حتى اخذ في الاقامة فانه يمضي في الاقامة _عمول على الرخصة بخلاف الاقامة فانه لا رخصة في المضيما لم يدخل في الصلاة بل يرجع ويرتب وهو من قبيل ما تقدم من الفروق بين الأذان و الاقامة ، و و كده خبر الحميري الذكور هنا . و اما ما اشتمل عليه موثق عمار الثاني من الرجوع

⁽١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢٣ من الاذان والاقامة

الى الحرف الذي نسيه ثم يرتب عليه ما بعده فانه مبني على مأ هو الأصل في الحكم المذكور فلا منافاة . ومعنى اشتراط الترتيب بينها وفيها عدم اعتبارها بدونه فلا يعتد بهما في الجاعة ويأثم لو اعتقدها اذاناً واقامة وغير ذلك مما يترتب على صحتها . وقد علم من الروايات المذكورة انه لا فرق في عدم الاعتداد بغير المرتب بين كون فعله عداً او سهواً لان الترتيب شرط والمشروط عسدم عند عدم شرطه كالطهارة إلا ما خرج بدليل . والله العالم .

(الرابعة) - يجوز الاقتصار على الاقامة بغير اذان جماعة وفرادى لعذر كان او غيره كما تكاثرت به الاخبار:

ومنها ــ ما رواه الصدوق عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن الصادق (عليه السلام) (١) في الصحيح قال : ﴿ يجزى ۚ فيالسفر اقامة بغير اذان ﴾ .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلمي (٣) قال : ﴿ سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل هل يجزئه في السفر والحضر اقامة ليس معها اذان ٩قال نعم لا بأس به وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ يَجْزَئُكُ اذَا خَلُوتَ فِي بِيتَكَ اقامة واحدة بغير اذان » .

وعن الحلبي في الصحيح عن أبي عبدالله عن أبيه (عليهما السلام) (٤) • أنه كان أذا صلى وحده في البيت أقام أقامة ولم يؤذن ﴾ .

وعن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار عن احدهما (عليهما السلام) (٥) قال : « يجز ثك اقامة في السفر » ,

وعن الحسن بن زياد (٦) قال : « قال ابر عبدالله (عليه السلام) اذا كان القوم لا ينتظرون احداً اكتفوا باقامة واحدة » .

وروى في كتاب قرب الاسناد عن على بن رئاب في الصحيح (٧) قال : ﴿ سألت (١) وررى في كتاب وره) وره) وررى الوسائل الباب ﴿ مَنَ الْإِذَانَ وَالْآقَامَةُ (١) وررى) الوسائل الباب ﴿ مَنَ الْإِذَانَ وَالْآقَامَةُ

- ٤٠٨ - (استحباب الوقوف على اواخر الفصول في الاذان والاقامة) ج ٧

أيا عبدالله (عليه السلام) قلت تحضر الصلاة ونحن مجتمعون في مكان واحد أتجز ثنا اقامة بغير اذان ? قال نعم » .

اقول: والاصل في هذه الاخبار ان الاذان لما كان مستحبًا وليس بواجب كما هو الاشهر الاظهر حسبًا تقدم تحقيقه يخلاف الاقامة لما تقدم ايضًا وردت الرخصة في تركه دونها لمذر كان أولا لمذر بخلافها فانه لابد من الاتيان بها ولم يرد الترخيص فيها في خبر من هذه الاخبار ولا غيرها وهو دليل ما قيل فيها من الوجوب كما لا يخني على المتأمل المنصف.

(المسألة الثالثة) — قد تقدم في المقام الأول جملة من المستحبات في الأذان والاقامة في شروط المؤذن و نتى جملة منذلك مما يتعلق بالاذان والاقامة كراهة واستحبابا:

فمنها ـ أنه يستحب الوقوف على أواخر الفصول في الاذان والاقامة أجماعاً كما ادعاه جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) .

ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح او الحسن عن زرارة (١) قال : « قال ابو جعفر (عليه السلام) اذا اذنت فافصح بالالف والها. ... الحديث » .

وعن زرارة (٣) قال : « قال ابر جمغر (عليه السلام) الاذان جزم بافصاح الالف والما. والاقامة حدر ٣ ورواه الشيخ مثله (٣) .

وروى الصدوق عن خالد بن نجيح عن الصادق (عليه السلام) (٤) انه قال : د التكبير جزم في الاذان مع الافصاح بالهاء والألف » .

وعن خالد بن نجيـح عنه (عليه السلام) (٥) انه قال : ﴿ الْأَذَانَ وَالْآَوَامَةُ عَبُورُومَانَ ﴾ وقومان ﴾ وقال الصدوق وفي خبر آخر (٦) ﴿ مُوقُوفَانَ ﴾ .

اقول: قد اشتملت هذه الاخبار على الام بالافصاح بالالف والهاه ومثابها ايضاً صحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٧) قال: « لا يجزئك من الاذان إلا (١) و (٣) و (٣) و (٥) و (٥) و (٣) و (٧) الوسائل الباب ١٥ من الاذان و الاقامة

ما اسمعت نفسك وافهمته (١) وافصح بالالف والهاء ... الحديث » وقد تقدم في صدر المقام الاول.

قال شيخنا الشهيد في الذكرى: قلت الظاهر انه الف د الله ، الاخيرة غـــير المكتوبة وهاؤه في آخر الشهادتين ، وعنالنبي (صلى الله عليه وآله) (٣) د لا يؤذن لكم من يدغم الهام ، وكذا الالف والهام في الصلاة من « حي على الصلاة ».

وقال في المنتهى : يكره ان يكون المؤذن لحاناً ويستحب له ان يظهر الهاه في لفظتي « الله » و « الصلاة » والحاء من « الفلاح » لما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) انه قال : ه لا يؤذن لكم من يدغم الهاه . قلنا وكيف يقول ? قال يقول اشهد ان لا إله إلا الله اشهد ان محداً رسول الله صلى الله عليه وآله » .

وقال ابن ادريس: ينبغي ان يفصح فيها بالحروف وبالها، في الشهادتين ، والمراد بالهاه ها، « إله » لا ها، « اشهد » ولا ها، « الله » لأن الها، في « اشهد » مبينة يفصح بها لا لبس فيها ، وها، « الله » موقوفة مبينة لا ابس فيها ، وأنما المراد ها، « إله » فان بعض الناس ربما ادغم الها، في لا إله إلا الله ، انتهى .

وقال الشيخ البهائي (قدس سره) بعد نقل ملخص ذلك عن ابن أدريس : هذا كلامه وكأنه فهم من الافصاح بالهاء اظهار حركتها لا اظهارها نفسها . .

واعترضه شيخنا المجلسي (قدس سره) فقال انه لا وجه لكالامه اصلااذ كونها مبينة لا يستلزم عدم اللحن فيها وكثير من المؤذنين يقولون « اشد » وكثير منهم لا يظهرون الهمزات في اول الكلمات ولا الهاءات في اواخرها فالاولى حمله على تبيين كل الف وهمزة وها، فيها . انتهى .

اقول: الظاهر ضعف هذه الوَّاخذة من شيخنا المجلسي علىشيخنا البهائي (عطرالله

⁽١)كذا في الحبل المتين ص ٧٠٠ وفي كتب الحديث , او فهمته ، .

⁽٧) المفنى ج ١ ص ٣٠٠

مرقديها) فانما اعترض به عليه وارد ايضاعلى ابن ادريس فلا وجه لتخصيصه بهذه المؤاخذة وكلام شيخنا المذكور مبني على فهمه من كلام ابن ادريس وتخصيصه الافصاح بهذا الوضع دون الموضعين المنفيين في كلامه ان الجيع مشترك في البيان والافصاح بكل من الحروف المذكورة فلا وجه لافراده هذا الموضع إلا باعتبار الافصاح بالحركة .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض: ولو فرض ترك الوقف اصلا سكن اواخر الفصول ايضاً وان كان ذلك في اثناء الكلام ترجيحاً لفضيلة ترك الاعراب على المشهور من حال الدرج، ولو اعرب اواخر الفصول ترك الافضل ولم تبطل الاقامة لان ذلك لا يعد لحنا وانما هو ترك وظيفة وكدا القول في الاذان. اما اللحن فني بطلانها به وجهان وقد اختلف كلام المصنف فيه فحرمه في بعض كتبه وابطلها به والمشهور العدم. نهم لو اخل بالمهني كما لو نصب لفظ « رسول الله » او مد لفظة « اكبر » بحيث صار على صيفة « اكبر » بحيث صار على صيفة « اكبر » جمع «كبر» وهوالطبل له وجه راحد اتجه البطلان. ولو اسقط الها، من اسمه تعالى او من الصلاة او الحاء من الفلاح لم يعتد به لنقصان حروف الأذان فلا من اسمه مقامه ولما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله)، ثم اورد الحديث المتقدم في كلام المنتهي.

ومنها _ ان يتأنى في الاذان ويحدر في الاقامة بمعنى انه لما كان الأفضل كما تقدم هو الوقوف على اواخر الفصول فالأفضل ان يجعل الوقف على آخر الفصول فى الاقامة اقصر منه على آخر فصول الأذان وهو المراد من الحدر هنا ، فانه وان كان لغة بمعنى الاسراع _ قال في الصحاح حدر في قراءته واذانه يحدر حدراً اي اسرع _ لـ كن المراد هنا الاسراع على الوجه المذكور لا ترك الوقف بالكلية لما عرفت سابقاً من استحبابه في حد ذاته .

والذي يدل على هذا الحركم روايات : منها _ ما تقدم (١) من قوله (عليه السلام)

٤٠٨٥ (١)

في رواية زرارة ﴿ والاقامة حدر ﴾ .

وما رواه الصدوق في الصحيب عن معاوية بن وهب (١) ه انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن الاذانفقال اجهر وارفع به صوتك قاذا اقمت فدون ذلك ، ولا تنتظر باذانك ولا اقامتك إلا دخولوقت الصلاة ، واحدر اقامتك حدراً » .

وما رواه في الكافي عن الحسن بن السري عن أبي عبدالله(عليه السلام) (٢) قال : ﴿ الاذان ترتيل والاقامة حدر ﴾ ورواه الشيخ مثله (٣) والترتيل الهة التأني .

ومنها ـ انه يستحب ان يفصل بين الاذان والاقامة بركمتين او سجدة او نحوها مما يأتي ذكره ، قال في المعتبر ويستحب الفصل بينها بركمتين او بجلسة او سجدة اوخعاوة خلا المغرب فانه لا يفصل بين اذانيها إلا بخطوة او سكتة او تسبيحة وعليه علماؤنا . ونحوه في المنتهى . وكلامها يشمر بدعوى الاجماع على ذلك . وقال الشيخ في النهاية ويستحب ان يفضل الانسان بين الاذان والاقامة بجلسة او خطوة او سجدة وافضل ذلك السجدة إلا في المغرب خاصة فانه لا يسجد بينها و يكني الفصل بينها بخطوة او جلسة خفيفة . وقال ابن ادر بس من صلى منفرد آ فالمستحب له ان يفصل بين الأذان والاقامة بسجدة او جلسة او خطوة والسجدة افضل إلا في الاذان للمغرب خاصة فان الجلسة او الخطوة السريعة فيها افضل، واذا صلى جماعة فمن السنة ان يفصل بين الأذان والاقامة بشي من نوافنه ليجتمع الناس واذا صلى جماعة فمن السنة ان يفصل بين الأذان والاقامة بشي من نوافنه ليجتمع الناس في زمان تشاغله بها إلا صلاة المغرب فانه لا بجوز ذلك فيها .

اقول: قد ذكر جملة من المتأخرين ومتأخريهم انهم لم يقفوا على نص يتعلق بالخطوة و به اعترف فى الذكرى ، ولا على ما يتعلق بالفصل بالسجدة حتى ان الشهيد الثاني انما النجأ الى امكأن دلالة ما ورد في حديث الجلوس عليه قانه جلوس وزيادة وسيأتي لك ما يدل على الجميع .

⁽١) الوسائل الباب ١٦ و ٨ من الاذان والاقامة

⁽٧) و (٣) الوسائل الباب ٢٤ من الاذان و الاقامة

والواجب اولا ذكر ما وصل الينا من الأخبار عنهم (عليهم السلام) ليتضح للك ما في كلام اصحابنا (رضوان الله عليهم) في مواضع من هذا المقام من الغفلة الناشئة عن عدم أعطاه التأمل حقه في الأخبار:

فن الأخبار المذكورة ما رواه فى الكافي عن احمد بن محمد بن أبي نصر عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « القمود ببن الأذان والاقامة فى الصاوات كلها اذا لم يكن قبل الاقامة صلاة يصليها » .

وما رواه الشيخ عن الحسن بن شهاب عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) «لا بد من قعود بين الاذان والاقامة » .

وعن سلمان بن جعفر الجعفري فى الصحيح (٣) قال : « سمعته يقول أفرق بين الاذان والاقامة بجلوس أو ركمتين » .

وعن اسحاق الجريري عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال قال : « من جلس في ما بين اذان المغرب والاقامة كانكالمتشحط بدمه في سبيل الله » .

وعن سيف بن عميرة عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ بَيْنَ كُلِّ اذَا نَيْنَ قَمْدَةُ إِلَّا الْمُرْبِ قَانَ بَيْنَهَا نَفْساً ﴾ .

اقول: لا يخنى ان جملة هذه الأخبار المتقدمة عموماً فى بعض وخصوصاً في آخر ما عدا الرواية الاخيرة ظاهرة الدلالة فى الفصل بالجلوس بين اذان المغرب واقامتها .

ويمضدها ايضاً ما رواه الشيخ في كتاب الحجالس بسنده فيه عن زريق (٦) قال « شممت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : من السنة الجلوس بين الاذان والاقامة في صلاة الغداة وصلاة المغرب وصلاة المشاه ليس بين الاذان والاقامة سبحة ، ومن السنة ان يتنفل بركمتين بين الاذان والاقامة في صلاة الظهر والعصر » .

وما رواه السيد الزاهد العابد الحجاهد رضي الدين بن طاووس في كتاب فلاح (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١١ من الاذان والاقامة السائل باسناده عن هارون بن موسى التامكبري عن محمد بن همام عن حيد بن زياد عن الحسن ابن محمد بن شماعة عن الحسن بن مماوية بن وهب عن ابيه (۱) قال د دخلت على ابي عبدالله (عليه السلام) وقت المغرب قاذا هو قد اذن وجلس فسمعته وهو بدعو بدعاه ما محمت بمثله فسكت حتى فرغ من صلاته ثم قلت يا سيدي لقد سحمت منك دعاه ما محمت بمثله قط عقال هذا دعاه امير المؤمنين (عليه السلام) ليلة بات على فراش رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو: يا من ايس معه رب يدعى يا من ايس فوقه خالق يخشى يا من ايس دونه إله بتقى يا من ايس له وزير يرشى يا من ليس له بواب ينادى يا من لا بزداد على مخد وآل محمد وافعل بي ما انت اهله فانك اهل التقوى واهل المفرة وانت اهل الجود والخير والكرم » .

ولا يمارض هذه الاخبار إلا مرسلة سيف المذكورة وهي تقصر عن ذلك فرد هذه الأخبار على كثرتها وصحة بعضها في مقابلة هذا الخبر الضعيف مشكل مع المكان حمله على ضيّق الوقت .

قال السيد ابن طاووس فى الكتاب المذكور: وقد رويت روايات ان الافضل ان لا يجلس بين اذان المغرب واقامتها وهو الظاهر من عمل جماعة من اهل التوفيق ، ولمل الجلوس بينها في وقت دون وقت او لفريق دون فريق . انتهى ، وظاهره (قدس سره) الميل المى القول الشهور وحل هذه الرواية على ما ذكره . وفيه ان ما ذكره من الروايات الدالة على ان الافضل ان لا يجلس بين اذان المغرب واقامتها لم بصل البنا منها الرسلة المذكورة والروايات كلها على خلافها كما عرفت ،

ومن اخبار المسألة ما رواه السيد الذكور أيضاً في الكتاب المشار اليه بسنده فيه

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ١١ من الاذان والاقامة

عن ابي علي الأنماطي عن ابي عبدالله أو ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : ﴿ يؤذن للظهر على ست ركمات ويؤذن للمصر على ست ركمات بعد الظهر ، اقول: ورواه الشيخ في التهذيب عن ابي على صاحب الأعاط عن ابي عبدالله أو ابي الحسن (عليما السلام) مثله (٢).

وقد تقدم في رواية زريق المنقولة عن مجالس الشيخ « أن من السنة أن. يتنفل ركمتين بين الاذان والاقامة في صلاة الظهر والعصر » وهو مطلق فيجب حمله على هذا الخير بان تبكون الركمتان من الثمان الموظفة قبل كل من الفرضين .

وفي كتاب دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليها السلام) (٣) ٥ ولا بد من فصل بين الأذان والاقامة صلاة أو بغير ذلك، وأقل ما يجزى في ذلك في صلاة المفرب التي لا صلاة قبلها أن يجلس بعد الاذان جلسة يمس فيها الارض بيده ٧.

وفيه اشارة الى ان الفريضة التي تكون قبلها صلاة يستحب ان يجعل منها ركمتين بين اذان ثلك الفريضة واقامتها ، وعلىذلك تدل رواية احمد بن محمد بن ابي نصر المتقدمة

ويمضدها ما تقدم في صحيحة أبن سنان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) في حديث اذان الصبح قال : « السنة أن ينادى مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان و الاقامة الا الركمتان ، .

وربما اشمرت هذه الروايات بان استحباب الفصل بالركمتين مخصوص بهذه الصاوات حيث أن قبلها صلاة إلا أن صحيحة الجعفري المتقدمة مطلقة في الامر بالفرق بجلوس او ركمتين فيمكن حمل اطلاقها على هذه الأخبار .

والمشهور بين الاصحاب هو استحباب الفصل بالركمتين مطلقاً ولعلهم يحملون

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ١١ من الاذان والاقامة

⁽٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٥ من الاذان والاقامة

⁽٣) مستدرك الوسائل الباب . ٨ من الاذان والاقامة

هذه الروايات على تأكد الفصل بالركمتين في هذه المواضع الثلاثة .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحلمي (١) قال: ﴿ سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الاذان في الفهجر قبل الركمتين او بمدهما ؟ فقال اذا كنت اماماً تنتظر جماعة فالاذان قبلهما وان كنت وحدك فلا يضرك قبلهما اذنت او بعدهما » وهذه الرواية تدل على افضلية الفصل بركمتي الفجر في الجاعة زيادة على ما تقدم من حيث انتظار الاجتماع للصلاة.

ومنها _ ما رواه السيد المتقدم ذكره في كتاب فلاح السائل أيضاً بسنده فيه عن بكر بن محمد عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول لاصحابه من سجد بين الأذان والاقامة فقال في سجوده «رب سجدت لك خاضماً خاشماً ذايلا » يقول الله تمالي ملائكتي وعزتي وجلالي لاجملن محبته في قلوب عبادى المؤمنين وهيبته في قلوب المنافقين » .

وما رواه ايضاً فيه بسنده عن ابن ابي عمير عن ابيه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: ٥ رأيته أذن ثم اهوى للسجود ثم سجد سجدة بين الاذان والاقامة فلما رفع رأسه قال يا اباعير من فعل مثل فعلى غفر الله له ذنوبه كام! ، وقال من اذن ثم سجد فقال (لا إله إلا انت ربي سجدت لك خاضماً خاشماً) غفر الله له ذنوبه ٥ .

اقول: وهذان الخبران هما مستند المتقدمين في ما ذكروه من استحباب الفصل بالسجدة إلا انه لم يصل الى اكثر المتأخرين فوقعوا في ما وقعوا فيه من الاشكال وتمحلوا في طلب الدليل بالاحتمال.

ومنها _ ما ذكره في كتاب الفقه الرضوي (٤) فقال (عليه السلام) « وأث احببت ان تجلس بين الاذان والافامة فافعل فان فيه فضلا كثيراً وأغا ذلك على الامام

⁽١) الوسائل الــاب ٢٩ من الاذان و الاقامة

⁽٢) و (٣) الوسائل الباب ١١ من الاذان والاقامة (٤) ص ٦

واما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوة برجله الممنى ثم يقول بالله استفتح وبمحمد استنجح واتوجه اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجيهاً في الدنيا والاخرة ومن المقربين. وان لم تفعل ايضاً اجزأك ، اقول: وهذا هو دليل الخطوة التي ذكرها المتقدمون إلا ان كلامهم مطلق في ذلك بالنسبة الى كل مصل وظاهر الخبر التخصيص بالمنفرد.

ومنها ــ ما رَواه الصدوق والشيخ في الموثق عن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: « اذا قمت الى صلاة فريضة فاذن واقم وافصل بين الاذان والاقامة بقمود او تسبيح او كلام » وزاد في الفقيه (٣) قال: « وسألته كم الذي يجزى بين الاذان والاقامة من القول ؟ قال الحد لله » .

وروى الشيخ في التهذيب عن عمار في المونق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل نسى ان يفصل بين الاذان والاقامة بشي حتى اخذ في الصلاة اواقام للصلاة ? قال لبس عليه شي وليس له ان يدع ذلك عمداً . سئل ما الذي يجزى من التسبيح بين الاذان والاقامة ? قال الحد لله ، اقول : والعمل بجميع ما اشتملت عليه هذه الاخبار حسن وان تفاوت في الفضل .

وروى الشيخ فى الصحيح عن ابن مسكان (٤) قال : ﴿ رأيت ابا عبدالله (عليه السلام) اذن واقام من غير ان يفصل بينها مجلوس ﴾ اقول : الهافصل بتسبيح او تحميد او نفس أن كان في المفرب .

وريما قيد بعضهم استحباب الفصل بالركمتين بما أذا لم يدخل وقت فضيلة الفريضة والظاهر أنه استند في ذلك الى ما تقدم في مقدمة الاوقات من المنع مر النافلة بعد دخول وقت الفريضة . وفيه أشكال لتمارض العمومين فتخصيص أحدهما بالآخر يحتاج الى دليل وأن كان الاحتياط في ما ذكره . والله العالم .

ومنها ــ الترجيع وقد اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) فيه (اولا) كراهة (١) و(٣) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٦ من الاذان والاقامة وتحريماً فقال الشيخ في المبسوط والخلاف أنه عير مسنون ، وقال أبن أدريس وأبن حمزة أنه محرم وهو ظاهر الشيخ في النهاية ، وذهب آخرون إلى السكراهة ، قال في المنتهى : الترجيع مكروه ذهب اليه علماؤنا . وهو مشعر بالاتماق على السكراهة و أمله ـ وأن نعد ـ أراد ما هو أعم من النحريم ،

وثانياً في حقيقته والله عبارة عمادًا ? فقال الشيخ في البسوط انه تنكر ار التكبير والشهادتين في اول الاذان . وقال العلامة في المنتهى انه تنكر ار الشهادتين مرتين . وقال الشهيد في الذكرى انه تكر ار الفصل زيادة على الموظف . وذكر جماعة من اهل اللغة :منهم ساحب القاموس وصاحب المغرب انه تنكر ار الشهادتين جهراً بعد اخفائها ونقل عن بعض اهل اللغة انه فسره بترديد القراءة .

اقول: لا يخنى ان الترجيع باي معنى فسر مما ذكره الاصحاب ان انى به المكاف من حيث اعتقاد كونه من الاذان فلا ريب فى تحريمه لان الاذان عبادة شرعية متلقاة من الشارع فالزبادة فيها باعتقاد انها منها تشريع محرم، وان كان لا باعتبار ذلك فلا ببعد القول بالكراهة، وبه يجمع بين القولين المتقدمين اذ مرجع قول الشيخ انه ايس بمسنون الى انه مكروه او محرم لانها عبادة ومتى انتفت عنها المسنونية فليس إلا أحد الفردين الذكورين اذ لا معنى للجواز هنا بالمعنى الاخص، والى القول بالتحريم متى اعتقد الشرعية مال فى المدارك والذخيرة ولا ربب فيه كما عرفت.

وذكر الشيخ وجمع من الاصحاب _ بل نقل عليه في المختلف الانفاق _ انه لو قصد بالترجيع أشعار المصلين فلا منع فيه .

و بدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لو ان وؤذنا اعاد في الشهادة وفي (حي على الصلاة او حي على الفلاح) المرتين والثلاث واكثر من ذلك أذا كان اماماً بريد

⁽١) الوسائل الباب ٣٣ من الاذان والاقامة

جماعة القوم ليجمعهم لم يكن به بأس » وظاهر هذه الرواية ربما دل على ما ذهب اليه فى الذكرى من تفسير معنى الترجيع بحمل ما ذكر في الرواية على مجرد التمثيل.

ومما يدل على النهي عن الترجيع ما فى كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال (عليه السلام) بعد ذكر فصول الاذان وعددها ﴿ ليس فيها ترجيع ولا تردد ولاالصلاة خير من النوم ﴾ والظاهر ان عطف التردد تفسيري للترجيع .

اقول: ومن المحتمل قريباً أن المراد بالترجيع المنهى عنه هنا هو ترجيع الصوت وترديده على جهة الغناه لا تكرار الكلمات كلا او بعضاً. والتعبير بالترجيع لم اقف عليه في شيء من الأخبار سوى هذا الحبر وأعا وقع ذلك في كلام الاصحاب وقد عرفت اختلافهم في معناه ورواية ابي بصير المذكورة أغا اشتملت على لفظ الاعادة ، وذكرهم الترجيع والاختلاف فيه تحريماً وكراهة وكذا في معناه مع عدم وروده في الأخبار عجيب إلا أن يكون المستند فيه هو كتاب الفقه المذكور ولا بعد فيه لما عرفت في غير موضع علم من وجود كثير من الادلة التي انكرها المتأخرون على المتقدمين في السكتاب المذكور. والله العالم.

ومنها ـ التثويب وقــد وقع الخلاف هنا ايضاً في حقيقته وحكمه والمشهور بين الاصحاب انه عبارة عن قول « الصلاة خير من النوم » صرح به الشيخ في البسوط وابن ابي عقيل والسيد الرتضى وغيرهم (رضوان الله عليهم) قال في المنتهى التثويب في اذان الغداة وغيرها غير مشروع وهو قول : « الصلاة خير من النوم » ذهب اليه اكثر علما ثنا وهو قول الشافعي ، واطبق اكثر الجهور على استحبابه في الغداة ، لكن عن ابي حنيفة روايتان في كيفيته فرواية كما قلناه والاخرى ان التثويب عبارة عن قول المؤذن بين اذان الفجر وافامته « حي على الصلاة » مرتين « حي على الفلاح » مرتين (٢)

⁽۱) ص ۳ (۳) بدائع الصنائع ج ۱ ص ۱۹۸ والبحر الرائق ج ۱ ص ۲۷۶ والمبسوط ج ۱ ص ۱۳۰ الا ان فيهها و قدر ما يقرأ عشرين آية ،

ثم قال في موضع آخر من المنتهى ايضا : يكره ان يقول بين الاذان والاقامة « حي على السلاة حي على الفلاح » و به قال الشافعي ، وقال محمد بن الحسن كان التثويب الاول « السلاة خير من النوم » مرتين بين الاذان والاقامة ثم احدث الناس بالسكوفة « حي على الصلاة حي على الفلاح » مرتين بينها وهو حسن . وقال بهض اصحاب ابي حنيفة يقول بهد الاذان « حي على الصلاة حي على الفلاح » بقدر ما يقرأ عشر آيات . انتهى يقول بهد الاذان « حي على الصلاة حي على الفلاح » بقدر ما يقرأ عشر آيات . انتهى كلام المنتهى . وقال الشيخ في النهاية التثويب تكرير الشهادتين التكبيرات زائداً على المدد الوظف شرعا . وقال ابن ادريس هو تكرير الشهادتين دفعتين لانه مأخوذ من « ثاب » اذا رجع .

واما كلام اهل اللغة هنا فانه قال في النهاية : الاصل في التثويب ان يجي الرجل مستصر خا فيلوح بثوبه ايرى ويشهر فسمى الدعاء تثويباً لذلك وكل داع مثوب ، وقيل انما شمي تثويباً من « ثاب يثوب » اذا رجع فهو رجوع الى الامر بالمبادرة الى الصلاة فان المؤذن اذا قال « حي على الصلاة » فقد دعاهم اليها فاذا قال بعدها « الصلاة خير من النوم » فقد رجع الى كلام معناه المبادرة اليها . واما في القاموس قانه فسره بمعان : منها _ الدعاء الى الصلاة و تثنية الدعاء وان يقول في اذان الفجر « الصلاة خير من النوم » مرتين . وقال في المغرب التثويب القديم هو قول الؤذن في اذان الصبح « الصلاة خير من النوم » والمحدث « الصلاة الصلاة » او « قامت قامت » .

واختلفوا ايضاً في حكمه لولم يكن المقام مقام تقية فذهب ابن ادريس وابن حمزة وجمع من المتأخرين الى التحريم وهو ظاهر الشيخ فى النهاية ، وقال الشيخ فى البسوط والمرتضى فى الانتصار بالسكر اهة وهو اختيار المحقق ، وعن ابن الجنيد انه لا بأس به فى اذان الصبح ، وعن الجمني يقول فى اذان صلاة الصبح بعد قوله «حي على خير العمل حي على خير العمل » « الصلاة خير من النوم » مرتين وليستا من اصل الأذان . هذا ما يتعلق بالمقام من كلام العلماء الاعلام .

۶ ک

واما ما يتعلق بذلك من اخبار اهل الذكر عليهم الصلاة والسلام . فمنه ما رواه الشيخ في الصحيح عن مماوية بن وهب (١) قال : ﴿ سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن التئويب الذي يكون بين الاذان والاقامة فقال ما نعرفه ، ورواه الكليني والصدوق وابن ادريس في السرائر نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب (٣) .

وعن زرارة في الصحيح (٣) قال : « قال لي ابو جعفر (عليه السلام) يا زرارة تفتتح الاذان باربع تكبيرات وتختمه بتكبيرتين وتهليلتين وان شئت زدت على النثويب حى على الفلاح ، مكان الصلاة خير من النوم » .

وعن محمد بن مسلم في الموثق عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « كان ابي ينادي في بيته بـ (الصلاة خير من النوم) ولو رددت ذلك لم يكن به بأس » .

وعن ابي بصير في الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : ﴿ النداء والتثويب في الاقامة من السنة ، .

وروى المحقق في المعتبر نقلا من كتاب احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبدالله ابن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : ﴿ اذَا كُنْتَ فِي اذَانَ الفَجر فَقَلَ (الصلاة خير من النوم) بعد (حي على خير العمل) ولا تقل في الاقامة (الصلاة خير من النوم) أنما هذا في الاذان . .

اقول: التحقيق في هذا المقام هو ما ذكر ناه في سابقه من أن كلا من الاذان والاقامة عبادة شرعية متلقاة من الشارع ، واخبارهما الواردة في كيفيتهما عن أبُّمة الهدى (عليهم السلام) خالية من هذه الزيادات في اثناه احدهما او بينهما كما تقدم ذكره وبه يظهر التحريم متى أعتقد دخولها في السكيفية أو التعبد بها ، ولما كان جمهور العامة على استحباب ذلك _ كما تقدم في كلام المنتهى ويعضده ما تقدم في رواية زيد النرسي (٧)

⁽١) و (٧) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢٧ من الاذان و الاقامة

⁽٣) الوسائل الباب ١٩ و ٢٧ من الاذان والاقامة -(٧) ص ٣٩٧

ان الصلاة خير من النوم بدعة بني أمية > .. فالواجب حمل ما دل على جوازه من الأخبار المذكورة هنا وغيرها على التقية .

واما ما ذكره المحقق في هذا المقام حيث قال هد أن نقل عن الشيخ حمل الاخبار المذكورة على التقية : ولست ارى هذا التأويل شيئاً فان من جملة الاذان (حي على خير العمل) وهو انفراد الاصحاب فلو كان للتقية لما ذكره الحن الاوجه أن يقال فيه روايتان عن أهل البيت (عليهم السلام) أشهرها تركه . أقول : بل الاظهر هو ما ذكره الشيخ أذ هوالموافق لمقتضى الأخبار المستفيضة عنا أمّة الحمدى (عليهم السلام) من عرض الأخبار في مقام الاختلاف على مذهب العامة والاخذ بخلافهم وأن كان هو وغيره قد الفوا هذه القواعد المنصوصة والقوها ورا، ظهورهم واتخذوا قواعد لا أصل لها في الشريعة كما أوضحناه في غير مقام مما تقدم .

وأما ما توهم منه المنافاة للحمل على التقية .. من قوله (عليه السلام) في الحسبر الذي نقله : فقل « الصلاة خير من النوم » بعد « حي على خير العمل » فيجب ارتكاب التأويل فيه بحمل قول « حي على خير العمل » خفية أذ ليس في الحبر تصريح بالاعلان بها ويكون المعنى أنه أذا قال ذلك سراً قال بعدها « الصلاة خير من النوم » ويمكن أيضاً .. كاذكره شيخنا المجلسي (قدس سره) في البحار .. حمله على الماشاة مع العامة بالجمع بين ما ينفر د به الشيعة وبين ما ينفر دون به ، وهو جيد . ومما يؤيد حمل الرواية المذكورة على التقية اشتمالها على التهليل في آخر الاذان مرة واحدة قان العامة اجمعوا على الوحدة (١) كان الشيعة اجمعت على التثنية كانقله شيخنا في البحار . وبالجملة فالحكم بالتحريم في السألة اظهر الاقوال . والله العالم .

⁽۱) اتفقت كــــــم فى بيان فصول الاذان على ذلك حتى انهم فىمقام بيان الاختلاف في كيفيته لا يذكرون خلافا فى ذلك وكـندا اخبارهم ، راجع المحلى ج ٣ ص ٢٣٩ ·

(المقام الرابع) — في الاحكام وقد تقدم جملة منها في الابحاث السابقة وبتى مواضع:

(الاول) — انه يستحب حكاية الاذان بلا خلاف كما ذكره في المنتهى ويدل عليه جملة من الاخبار: منها سما مواه في المبكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جمفر (عايه السلام) (١) قال: ﴿ كَانَ رَسُولَ اللهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَآلَهُ) أذا شمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقول في كل شي * » .

وروى الصدوق في الفقيه مرسلا (٣) قال : « قال أبو جمفر (عليه السلام) للحمد بن مسلم : يا ابن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال ولو شمعت المنادي ينادي بالاذان وانت على الحلاه فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن » ورواه في كتاب العلل مسندا في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جمفر (عليه السلام) (٣) أنه قال « يا ابن مسلم ... الحديث » .

وروى في النقيه مرسلا (٤) قال : « روى انه من شمع الاذان وقال كما يقول المؤذن زيد في رزقه » .

وروى في الملل عن زرارة فى الصحيح (٠) قال : ﴿ فَلَتَ لَا بِي جَمَّفُو ﴿ عَلَيْهُ السَّلَامِ ﴾ ما أقول أذا شمعت الآذان ؟ قال أذكر الله مع كل ذاكر ﴾ .

وروى في الفقيه عن الحارث بن المفيرة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال:

د من شمع المؤذن يقول اشهد ان لا إله إلا الله واشهد ان محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال مصدقاً محتسباً وانا اشهد ان لا إله إلا الله واشهد ان محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) اكتنى بهما عن من أبي وجحد واعين بهما من اقر وشهد كان له من الاجر عدد من انكر وجحد ومثل عدد من اقر وعرف.

(١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ه، من الاذان و الاقامة . والروايةرقم ٢٠، مسندة كما في الوسائل و اللفظ في رقم ٣٠، للكافي (٣) الوسائل الباب ٨ من احكام الخلوة

وروى في كتاب العلل بسنده عن ابي بصير (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ان سممت الاذان وانت على الحلاه فقل مثل ما يقول المؤذن ولا تدع ذكر الله عز وجل عز وجل في تلك الحال لان ذكر الله حسن على كل حال . ثم قال لما ناجى الله عز وجل موسى بن عمران قال موسى يا رب أ بعيد انت مني فاناديك ام قريب فاناجيك ? فاوحى الله تعالى اليه يا موسى انا جليس من ذكر في . فقال موسى يا رب اني اكون فى حال اجلك ان اذكرك فيها قال يا موسى اذكر في على كل حال » .

وروى فى كتاب العلل بسنده عن سليان بن مقبل (٢) قال : « قلت لموسى ابن جعفر (عليه السلام) لاي علة يستحب للانسان اذا شمع الاذان ان يتمول كمايقول المؤذن وان كان على البول والفائط ? قال ان ذلك يزيد فى الرزق ٤ .

وروى فى الخصال باسناده عن سعيد بن علاقة عن امير المؤمنين (عليه السلام) (٣) قال : « اجابة المؤذن تزيد فى الرزق » .

اذا عرفت ذلك فاعلم أن في المقام فوائد : (الاولى) الظاهر من الحكاية في هذه الاخبار هو الاتيان بجميع الفصول التي يأتي بها المؤذن وقال الشيخ في المبسوط روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) و أنه كان يقول أذا قال عي على الصلاة لاحول ولا قوة إلا بالله عقال في المدارك بعد نقل ذلك : وهمذه الرواية مجهولة الاسناد . اقول : بل الظاهر أنها عامية فأنه قد روى مسلم في صحيحه (٤) وغيره في غيره باسانيد عن عر ومعاوية عمان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قل أذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر قال أحدكم الله أكبر الله أكبر مم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا وآله) ثم قال أحدكم الله أكبر أله والله وقال أشهد أن محداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة إلا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاحول (١) و (٣) الوسائل الباب ٨ من أحكام الحلوة (٣) مستدرك الوسائل الباب ١٥ من أحكام الحلوة (٣) مستدرك الوسائل الباب ١١ و المنافرة الله و (٣) مستدرك الوسائل الباب ١١ و المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة الله الله أنه المنافرة ال

ولا قوة إلا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله فال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة » .

(الثانية) — قال في المبسوط من كان خارج الصلاة وسمع المؤذن يؤذن فينبغي ان يقطع كلامه ان كان متكلما وان كان يقرأ القرآن فالافضل له ان يقطع القرآن ويقول كايقول المؤذن لآن الخبر على عمومه . وهو جيد عملا بعموم الأخبار المذكورة .

ثم انه (قدس سره) صرح ايضاً بانه لايستحب حكايته في الصلاة و به قطع الملامة في التذكرة على ما نقل عنه ، وقال ايضاً متى قاله في الصلاة لم تبطل صلاته إلا في قوله (حي على الصلاة) فانه متى قال ذلك مع العلم بانه لا يجوز فانه يفسد الصلاة لانه ليس بتحميد وتكبير بل هو من كلام الآدميين المحض ، فان قال بدلا من ذلك « لا حول ولا قوة إلا بالله » لم تبطل صلاته ، وتبعه على ذلك جمع من الاصحاب .

اقول: الظاهر ان الوجه فيه هو عدم تيقن العموم في الاخبار على وجه يشمل العسلاه مع ان بعض فصوله ايست ذكرا فيشكل الاتيان به في الصلاة فيكون موجباً لبطلانها كا ذكره ، وانت خبير بان ظاهر هذه الاخبار اطلاق الذكر على الاذان بجميع فصوله من الحيملات وغيرها فان ظاهر قوله (عليه السلام) في صحيحة محمد بن مسلم المروية في العلل المرسلة في الفقيه « لا تدعن ذكر الله على كل حال ولو سحمت المنادي بنادي بالاذان وانت على الحلاه » هو كون مجموع الاذان ذكراً وان القصد الى المبالغة في الاتيان بهذا الذكر ولو على هذه الحالة ثم اكده بقوله : « فاذكر الله عز وجل وقل كا يقول المؤذن » وهو كالصريح في ما ادعيناه والفصيح في ما وعيناه ، ونحوه رواية أبي بصير ايضاً وقوله فيها: « فقل مثل ما يقول المؤذن ولا تدع ذكر الله في تلك الحال لان ذكر الله حسن على كل حال » وهو ظاهر في ان جميع ما يقوله المؤذن ذكر الله ولوخص ذكر الله بما على الما المنطام في هذا الكلام ، على ان الحيملات بمقتضى كلامهم من الكلام المتعارف الذي ليس بذكر الله وهو مكروه على الحلاء انفاقاً نصاً كلامهم من الكلام المتعارف الذي ليس بذكر الله وهو مكروه على الحلاء انفاقاً نصاً كلامهم من الكلام المتعارف الذي ليس بذكر الله وهو مكروه على الحلاء انفاقاً نصاً كلامهم من الكلام المتعارف الذي ليس بذكر الله وهو مكروه على الحلاء انفاقاً نصاً كلامهم من الكلام المتعارف الذي ليس بذكر الله وهو مكروه على الحلاء انفاقاً نصاً كلامهم من الكلاء المتعارف الذي ليس بذكر الله وهو مكروه على الحلاء العاملة في الشعارة المنابع ال

وفتوى إلا ما احتثنى فكيف يجامع هذا التأكيد بالاتيان به على الحلاء لو لم يكن ذَرَاً وبالجملة فان ما ذكرناه هو ظاهر النصوص المذكورة كما عرفت وان كان الاحتياط في الوقوف على ما ذكروه .

(الثالثة) — لو فرغ من الصلاة ولم يحكه فالظاهر سقوط الحكاية لفوات محله صرح به جملة من الأصحاب : منهم ــ الشهيد وغيره ، وقال الشيخ في المبسوط انه مخير واختاره العلامة في التذكرة ، وقال في الحلاف يؤتى به لا من حيث كونه اذاناً بل من حيث كونه ذاناً بل من

(الرابعة) — قال في الذخيرة : لو دخل المسجد والؤذن ؤذن ترك صلاة النحية الى فراغ الؤذن استحبابا ، قاله المصنف وغيره وهو حسن ، انتهنى .

اقول: لا اعرف لهذا الحسن وجهاً وجيها فان شرعية صلاة التخية وقت الدخول وتأخيرها عن ذلك الوقت اخلال بها، وبالجلة فههنا مستحبان تعارضا وتقديم احدهما على الآخر يحتاج الى دليل. نعم لو ثبت ان تأخير صلاة التحية عن وقت الدخول جائز وان وقتها لا يفوت بذلك تم ما ذكروه إلا ان الظاهر ان الامر ليس كذلك.

(الخامسة) - ذكر جماعة من الاصحاب ان المستحب حكاية الاذان المشروع فلو لم يكن مشروعا كاذان العصر يوم عرفة ويوم الجمعة والاذان الثاني يوم الجمعة وكذا اذان المجنون والصبي الغير المهيز لم يكن كدلك . وانت خبير بان عد اذان العصر في يومي عرفة والجمعة ينبغي ان يكون مبنياً على القول بالنحريم وإلا فلو قيل بالكراهة كما هو احد الاقوال المتقدمة في المسألة فلا.

وعد شيخنا الشهيد أيضاً منذلك اذان الجنب في المسجد، وتنظر فيه في الذخيرة بان تحريم الكون في المسجد لا يقتضي فساد اذانه . اقول : فيه أنه مناف لما حققه في مسألة الصلاة في المكان المفصوب فإن المسألتين من باب واحد، وهم قدذكروا ثمة أن العبادة منهى عنها في هذا المكان والنهي في العبادة يستلزم الفساد وهذا مجري في الاذان أيضاً . وقد

مضى تحقيق الكلام فى ذلك وبيان الجواب عما احتجوا به على البطلان. وبالجملة فكلام شيخنا المشار اليه مبني على ذلك فلا وجه لاعتراضه عليه مع موافقته ثمة عليه .

(الموضع الثاني) — الكلام بعد الاقامة وقدد اختلف كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ذلك فالمشهور الكراهة وقيل بالتحريم ذهب اليه الشيخان في المقنعة والنهاية والمرتضى في المصباح وابن الجنيد واختاره المحدث الكاشاني في كتبه الثلاثة على تفصيل يأتي ، وهو الاظهر عندي ايضاً.

ويدل على القول بالتحريم ما رواه الشيخ في الصحيح عرف ابن ابي عمير (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يتكلم فى الاقامة ? قال نعم فاذا قال المؤذن قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام على اهل المسجد إلا ان يكونوا قد اجتمعوا من شتى وليس لهم امام فيقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان » .

وما رواه في الفقيه عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : ﴿ اذا اقبمت الصلاة حرم الكلام على الامام واهل المسجد إلا في تقديم امام ﴾ . وعن سماعة في الموثق (٣) قال : ﴿ قال ابو عبدالله ﴿ عليه السلام ﴾ اذا اقام

المؤذن الصلاة فقد حرم الكلام إلا أن يكون القوم ليس يمرف لهم أمام .

ومما استدلوا به على القول المشهور صحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) ﴿ فِي الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاة ?قال نعم ﴾ .

ورواية الحلمي (ه) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يتكلم في اذانه او في اقامته ? قال لا بأس ».

وعن الحسن بن شهاب (٦) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول لا بأس ان يتكلم الرجل وهو يقيم الصلاة وبعد ما يقيم ان شاه » .

ونقل ابن ادريس في مستطرفات السرائر من كتاب محمد بن علي بن محبوب

(١) و (٧) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ، ١ من الاذان والاقامة

عن جمفر بن بشير عن عبيد بن زرارة (١) قال : ﴿ سَأَاتَ ابَا عَبِدَاللَّهُ ﴿ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴾ قلت أيتكلم الرجل بعد ما تقام الصلاة ? قال لا بأس ﴾ .

ومنه ايضاً من السكة ب المذكور عن جعفر بن بشير عن الحسن بن شهاب (*) قال : « سأات أبا عبدالله (عليه السلام) قلت أيتكلم الرجل بعد ما تقام الصلاة ؟ قال لا بأس » .

واصحاب هذا القول حلوا الروايات المتقدمة على الكراهة الشديدة والشيخ (قدس سره) حمل هذه الأخبار على الضرورة او ما يتعلق بالصلاة من تقديم المام او تسوية صف او نحو ذلك .

وانت خبير بانه لا تنافي مين هذه الاخبار عند التأمل فيها بعين التحقيق والاعتبار المحتاج الى الجمع بينها بما ذكره كل منها ، وذلك فان مورد الاخبار المتقدمة الجماعة ومورد الأخبار الثانية المنفرد فالواجب في كل منها بقاؤه على مورده ولا تنافي ، وبذلك يظهر لك ان الحق في هذه المسألة هو التفصيل بما ذكر ناه لا ما ذكره كل منها من العموم مع انه لا دليل عليه .

هذا . واما ما دلت عليه هذه الاخبار من جواز الكلام في الاقامة وبعدها فهي ممارضة بالأخبار الدالة على النهي عن ذلك :

ومنها _ ما رواه في الكافي عن ابي هارون المكفوف (٣) قال : ﴿ قال ابو عبد الله (عليه السلام) يا ابا هارون الاقامة من الصلاة فاذا القت فلا تتكلم ولا تومى بيدك ﴾

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عمرو بن أبي نصر (٤) قال : « فلت لابي عبدالله (عليه السلام) أيتكلم الرجل في الاذان ? قال لا بأس . قلت في الاقامة ? قال لا ، ورواه في الكافي مثله (٥) .

 الله عنها)ويؤيده ما تقدم في روايتي سليمان بن صالح ويونس الشيباني بما يدل على انه اذا اخذ في الاقامة فهو في الصلاة ، وحينئذ فيراعى فيها ما يراعى في الصلاة كما عرفت من الأخبار المتقدمة في اشتراط كون الاقامة قائماً مستقبل القبلة متطهراً واعادتها مع اختلال هذه الشروط.

ويمضده ما ورد هنا ايضامن انه متى تكلم فى اقامته فانه يميدها كما رواه زرارة فى الصحيح (١) قال : ﴿ قَالَ ابْوَ عَبِدَاللّٰهُ (عليه السلام) لا تتكلم اذا الله الصلاة فانك ان تكلمت اعدت الاقامة ﴾ و بهذا الخبر يقيد الملاق تلك الاخبار الواردة في جواز التكلم حال الاقامة او بعدها فانه وان جاز له ذلك لـكن لابد من اعادتها وعدم الاعتداد بها و به يتم المطلوب كما ادعاه مفيد الطائعة ومرتضاها (رضي الله عنها) .

فائلة

روى الصدوق في كتاب الحجالس بسنده عن عبدالله بن الحسين بن زيد عن ابيه عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٢) قال : ﴿ قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) ان الله كره الكلام بين الاذان والاقامة في صلاة الغداة حتى تقضى الصلاة و نهى عنه ﴾

اقول: ظاهر هذا الخبر كراهة السكارم بين الاذان والاقامة في خصوص صلاة الفداة ولم يذكره اكثر الاصحاب وأنما حكوا بكراهة الكلام او تحريمه كما عرفت فى خلال الاقامة او بعد تمامها ، نعم نقل ذلك عن الفقيه يحيى بن سعيد فى الجامع فانه قال يكره الكلام بين الاذان والاقامة في صلاة الفداة . ونحوه قال شيخنا الشهيد في النفلية ورواه ايضاً الصدوق في وصية النبي لعلى عليهما الصلاة والسلام (٣) .

⁽١) الوسائل الباب ، ١ من الإذان والاقامة . والراوي لهذه الرواية في كتتب الحديث هو محمد بن مسلم ولم نعثر على رواية لزرارة بهذا اللفظ

 ⁽٧) مستدرك الوسائل الباب به من الاذان والاقامة .

 ⁽٣) الوسائل الباب . ، من الاذان والاقامة

(الموضع الثالث) - الظاهر أنه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في أنه أذا سمم الامام أذان مؤذن جاز له أن مجتزى * به في الجاعة .

ويدل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن اليعبدالله (عليه السلام) (١) قال: « اذا اذن مؤذن فنقص الاذان وانت تربد أن تصلى باذانه فاتم ما نقص هو من اذانه » .

وعن أبي مريم الانصاري (٢) قال : ﴿ صلى بنا أبو جعفر ﴿ عليه السلام ﴾ في ة يص بلا ازار ولا ردا. ولا اذان ولا اقامة فلما انصرف قلنا له عافاك الله صليت بنا في قيص بلا ازار ولا ردا. ولا اذان ولا اقامة ت فقال ان قيصى كثيف فهو بجزى ان لا يكون علي ازار ولا ردا. ، والي مررت مجمفر وهو يؤذز ويقيم فلم اتكلم فاجزأني ذلك،

وعن عمرو بن خالد عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ كُنَا مُعَهُ فُسَمِّعُ اقامة جار له بالصلاة فقال قوموا فقمنا فصلينا معه بفير اذان ولا اقامة وقال بجزئكم اذان جاركم ، .

بتي الكالام هنا في مواضع: (الاول) الحلاق النصوالفتوى يقتضي أنه لافرق في المؤذن بين كونه مؤذن مصر او مسجد او منفرداً ، وخصه شيخنا الشهند الثاني في المسالك بالاولين ومنع من الاجتزاء باذات المنفرد . وانت خبير بانه لا يظهر لهذا التخصيص وجه بل لو ادعى عليه المكس لكان اظهر قان الظاهر من الخبرين المذكورين كون كل من المؤذن والمقيم منفرداً .

(الثاني) - قال في المدارك: الظاهر أنه لا فرق في هذا الحم بين الامام والمنفرد وان كان المفروض في عبارات الاصحاب اجتزاء الامام ، لانه اذا ثبت اجتزاء الامام بسماع الادان فللنفرد أولى . انتهى .

⁽١) و (٣) الوسائل الباب .٣ من الاذان والاقامة

⁽٧) التهذيب ج ٨ ص ٧١٦ وفي الوسائل الباب مع من الاذان و الإقامة.

اقول: لا يخنى عليك ما في هذا الكلام من الوهن و تطرق الاشكال وان كان قد سبقه اليه الشهيد في الذكرى حيث قال: وفي اجتزاء المنفرد بهذا الاذان نظر اقربه ذهك لانه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى. وفيه انه متى اعترف بكون مورد النصوص انما هو الامام كما يظهر من كلامهم فحمل المنفرد عليه قياس محض، والتستر بكونه اولى وانه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى لا يجدي نفعاً ، على انه لو ثبتت الاولوية فالخروج عن القياس محل بحث قد ساف تحقيقه في مقدمات السكتاب . نعم يمكن ان يقال ان ظاهر اطلاق صحيحة ابن سنان المتقدمة يشمل المصلي منفرداً واكثر الاصحاب لم يذكروها في ادلة المسألة وانما ذكروا الروايتين الاخيرتين المشتملتين على الجماعة ، إلاان القائل ان يقول يمكن ان يكون اطلاقها محمولا على تقييد الروايتين المذكورتين . وبالجملة فان مقتفى الادلة ثبوت الاذان والاقامة مطلقاً إلا ما قام الدليل الواضح على خروجه فيجب الحمكم به وبيق ما عداه ، ويعضده اقتضاء الاحتياط ذلك .

(الثالث) — المستفاد من روايتي أبي مريم وعمرو بن خالد الاجتزاه بسماع الاقامة ايضاً إلا أن رواية أبي مريم قيدته بعدم الكلام بعد الاقامة أو في خلالها . وهو جيد لماعرفت آنها من أن السكلام في الاقامة أو بعدها موجب لاعادتها فني السماع بطريق أولى (1) .

(الرابع) - هل يستحب اعادة الاذان والاقامة في هذه الصورة السامع المنفرد على القول به او الامام او لمؤذنه في الجاعة ام لا ? وجهان اقربهما نعم لظاهر صحيحة ابن سنان فان ظاهر قوله : « وانت تريد ان تصلي باذانه » التخيير بين الصلاة وعدمها » و يؤيده ان ظاهر سياق رواية ابي مريم المذكورة ان جميع ما ذكر فيها الماخرج مخرج الرخص » والى ما ذكر نا يميل كلام السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني عرب انظر الى انه كيف عمل بالاولوية في المقام مع نفيه ذلك في غدير مقام لا سيا الموضع الثاني المتقدم على هذا الموضع فافهم ، سيد على « قدس سره » .

في الذخيرة . وأولىبالاعادة ما أذا أتسم الوقت بينالاذانالمسموع وبين صلاة المسلى به وظاهر الشهيد في الذكرى التوقف في ذلك حيث قال : وهل يستحب تكرار الاذان والافامة اللامام السامع أو اؤذنه أو المنفرد ? يحتمل ذلك وخصوصاً مع أتساع الوقت . افول قد تقدم أن المنفرد أذا أذن ثم أراد الجماعة أعاد أذانه والغرق بينه وبين السامع غير ظاهر .

وكيف كان فانه يجب ان يستثنى من هذا الحديم المؤذن والمقيم للجماءة فانه لا يستحب الاعادة معه لان اذانه واقامته لهم ، واستدل عليه باطباق المسلمين كافة على تركه ولوكان مستحبًا لما اطبقوا على تركه .

(الحامس) - قال الشيخ في المبسوط اذا اذن في مسجد دفعة اصلاة بعينها كان ذلك كافياً لـكل من يصلى تلك الصلاة في ذلك المسجد ويجوز له أن وقذن ويقيم في ما بينه و بين نفسه وان لم يفعل فلا شيءٌ عليه . انتهي . ووجهه غير واضح .

(الوضع الرابع) قال في الشرائع : من أحدث في أثناء الصلاة تطهر وأعادها ولا يعيد الاقامة إلاان يتكلم . انتهى . وظاهره ان الحدث في الصلاة لا يوجب أعادة الاقامة مع أنه قد صرح قبل هذه المسألة بأن من أحدث في أثناه الاقامة فالافضل أن يميد الاقامة . وربما ظهر من كلامه في الموضعين الفرق بين الحدث في اثناء الاقامة فانه يعيدها وبينه في اثناء الصلاة فلا يعيدها . وهو مشكل -

ومما يدل على اعادة الافامة بتخلل الحدث ما رواه الحميري في قرب الاسناد عن على بن جمفر عن اخيه (عليه السلام) (١) قال : ﴿ سألته عن الوَّذن يحدث في أذانه او في اقامته ? قال ان كان الحدث في الاذان فلا بأس وان كان في الاقامة فليتوصَّأ و ايقم اقامة ، .

والسيد السند في المدارك أما استدل على ذلك يخبر أبي هارون المكفوف التقدم

⁽١) الوسائل الباب ٩ من الإذان والإقامة

وقوله (عليه السلام) فيه: « الاقامة من الصلاة » ثم قال ومن حكم الصلاة الاستثناف بطرو الحدث في اثبائها فتكون الافامة كذلك . انتهى . وهو ناشى عن عدم اطلاعه على الخبر المذكور .

وكيف كان فالظاهر هو اعادة الاقامة في صورة بطلان الصلاة بتخلل الحدث لانه لا يخرج عن وقوع الحدث بعد الاقامة وهو موجب لاعادتها .

(الموضع الخامس) — من صلى خلف من لا يقتدى به اذن لنفسه واقام فان خشى فوت الركعة اقتصر على « قد قامت الصلاة » مرتين و تثنية التكبير والتهليل مرة ، قالوا و يأتي ببقية ما يتركه المؤذن بمنى انه اذا احل بشي من فصول الاذان استحب للمأموم الاتيان به .

فاما ما يدل على الحسكم الاول فما رواه الشيخ عن محمد بن عذافر عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذن خلف من قرأت خلفه » ورواه الصدوق مرسلا (٢) وما تقدم في موثفة عمار المتقدمة في صدر المقام الاول (٣) مر قوله (عليه السلام) حيث « سئل عن الاذان هل يجوز ان يكون من غير عارف ? قال لا يستقيم الاذان ولا يجوز ان يؤذن به إلا رجل مسلم عارف فان علم الاذان واذن به ولم يكن عارفا لم يجزى اذانه ولا اقامته ولا يقتدى به » .

واما ما يدل على الحمكم الثاني فهو ما رواه فى الكافي عن معاذ بن كثير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « اذا دخل الرجل المسجد وهر لا يأنم بصاحبه وقد بقى على الامام آية او آيتان فخشى أن هو اذن واقام أن يركع فليقل (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر لا إله إلا الله) وليدخل فى الصلاة » .

وعبارات الاصحاب هنا لا نخلو من خلل حيث انهم عبروا بقولهم اقتصر على تكبير تين وقوله « قد قامت الصلاة » .

⁽١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ٢٠٠ من الاذان والاقامة

⁽٣) الوسائل الباب ٢٦ منالاذان والاقامة

قال في المدارك بعد ذكر عبارة المصنف بالصورة المذكورة والاستدلال لهم بالرواية المذكورة : وعبارات الاصحاب قاصرة عن افادة ما تضمنته فصولا وترتيباً ، ثم اعترض الرواية بانها ضعيفة السند ومقتضاها تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة وهومشكل جدا ، قال ومن ثم حمل جدي (قدس سره) في بمضحواشيه عبارة المصنف على أن المراد بفوات الصلاة فوات ما يعتبر في الركمة من القراءة وغيرها ، وهو مع مخالفته الطاهر بعيد عن مدلول الرواية إلا أنه لا بأس بالمصير اليه ، انتهى .

اقول: اما الطمن بضمف الرواية. فقسد عرفت ما فيه في غير موضع . واما الاستشكال من حيث دلالنها على تقديم الذكر المستحب على الفراءة الواجبة فليس في محله مع دلالة النص عليه .

ويؤبد ذلك ما هو اظهر دلالة على هذا الحسكم كما رواه الشيخ في التهذيب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن احمد بن عائذ (١) قال : « قلت لابي الحسن (عليه السلام) ابي ادخل مع مؤلاء في صلاة المفرب فيمجلونني الى ما ان اؤذنواقيم فلا اقرآ شيئاً حتى اذا ركموا واركع معهم افيجزئني ذلك ? قال نعم » .

وهذا الخبر وان حمله الشيخ فىالتهذيب على انه لم يزد على الحد إلا انه جوز أيضاً تخصيصه بحال التقية وهوالاظهر بسياق الخبر المذكور مع الخبر المتقدم. وأما حمله على قراءة الحمد وأنه لم يتمكن من الزيادة عليها فهو أبعد بعيد عن سياق الخبر .

واما حمل جده الفوات على ما ذكره ففيه ان الرواية ظاهرة في خوف فوات الركوع لقوله ﴿ فَخْشَي ان هُو اذَن واقام ان يركم ﴾ لافوات الصلاة . ثم نأويله بفوات ما يعتبر في الركمة من القراءة فانه تكلف لا ضرورة تلجى اليه مع وضوح النصوص

⁽۱) التهذيب ج ١ص٣٥٦ ورواه ايضاً في ص٣٥٦ عن البرنطى عن ابى الحسن، ع ، إلا ان فيه هكذا ﴿ وَلَا اقرأ إلا الحمد حتى يركع ﴾ ورواه في الوسائل بالاسفاد الثانى في الباب ٣٣ من صلاة الجماعة .

فى المطلوب، وهذا الاستبعاد الذي اوجب لمم هذه التكلفات مدفوع بظاهر الخبرين المذكورين

واما ما ذكروه من استحباب اتيان المأموم بما اخل به الامام المخالف أو مؤذنه من الفصول فهو لا يخلو من الاشكال لدلالة الخبرين المتقدمين على عدم الاعتداد باذان المخالف وانه يستحب للمأموم الاتيان بالاذان والاقامة لنفسه كما هو اصل المسألة فكيف يعتد باذان المخالف ويبنى عليه ويتم ما نقصه ? وما تكلفه شراح كلامهم في هذا المقام لهذه العبارة ـ من أن ذلك مستحب برأسه وأن كان الاذان غير معتد به أو جعل هذه المسألة منفسلة عن الكلام السابق وأنها محمولة على غير المخالف كناسي بعض فصول الاذان أو تاركه أو تارك الجهر تقية _ فهو تمحل بعيد عن سياق كلام أو انك القائلين والله العالم.

ختام به الاتمام يشتمل على فصول من الاحتكام

الاذان عند اهل البيت (صاوات الله عليهم) وحي نزل به جبر ثيل (عليه السلام) على رسول الله (صلى الله عليه وآله) واذن له به في صلاته بالنبيين والملائكة في حديث المعراج .

واطبق المخالفون على خلاف ذلك واحتجوا بما رواه عبدالله بن زيد (١) قال « لما امر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالناقوس ليجتمع به الناس طاف بي وانا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت أتبيع الناقوس ? فقال وما تصنع به ? قلت ندعو به الناس الى الصلاة . فقال ألا ادلك على ما هو خير من ذلك ? قلت بلى . قال تقول : الله اكبر ... الى آخر الاذان ، قال ثم استأخر غير بعيد ثم قال تقول الله الصلاة : الله اكبر ... الى آخر الاقامة ، فلما اصبحت اتيت رسول الله (صلى الله عليه وآله)

⁽١) تيسير الوصول ج ٧ ص ٥٠ ٢ باختلاف في بعض الالفاظ

فاخبرته بما رأيت فقال انها رؤيا حق ان شاء الله تعالى فقم مع بلال فالق عليه ما رأيت فليؤذن به فانه اندى صونا منك فقمت مع بلال فجعلت التى عليه ويؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه فقال يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) والذي بعثك بالحق اقد رأيت مثل الذي رأى فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فله الحد ».

اقول : وقد كذب اهل السيت (عليهم السلام) هذه الرواية واستفاضت الحبارهم بان الاذان والاقامة وحي من الله عز وجل كما ذكرناه :

فروى ثقة الاسلام فى الكافي فى الصحيح او الحسن عن منصور بن حاذم عن ابي عبدالله (عليه السلام) بالاذان على ابي عبدالله (عليه السلام) بالاذان على رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان رأسه فى حجر علي (عليه السلام) فاذن جبر ئيل واقام فلما انتبه رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال يا علي سمعت ? قال نعم قال حفظت ? قال نعم قال ادع لي بلالا فعلمه فدعا علي (عليه السلام) بلالا فعلمه » ورواه الصدوق بطربقه الى منصور بن حازم.

وفي الصحيح عن زرارة والفضيل عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « لما اسرى برسول الله (صلى الله عليه وآله) الى السماء فبلغ البيت المعمور وحضرت الصلاة فاذن جبر ئيل (عليه السلام) واقام فتقدم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصف اللائكة والنبيون خلف محمد صلى الله عليه وآله » .

الى غير ذلك من الاخبار الكشيرة الدالة على صلاة النبي (صلى الله عليه وآله) بالملائكة في السماء ايضاً وكلها واردة في اخبار المعراج .

قال ابن ابي عقيل من متقدي علمائنا: اطبقت الشيعة (٣) على ان الصادق (عليه السلام) امن قوماً زعموا ان النبي (صلى الله عليه وآله) اخذ الاذان من عبدالله بن (١) و(٣) و(٣) الوسائل الباب ، من الاذان والاقامة

زيد فقال ينزل الوحي على نبيكم فتزعمون انه اخذ الاذان من عبدالله بن زيد .

اقول: هذه الرواية قد نقلها في كتاب دعائم الاسلام عن الحسين (عليه السلام)(١) قال: « وروبنا عن جمفر بن محمد (عليها السلام) عن ابيه عن جده عن الحسين بن علي (عليها السلام) انه سئل عن قول الناس في الاذان ان السبب كان فيه رؤيا رآها عبد الله بن زيد قاخبر النبي (صلى الله عليه وآله) فامر بالأذان ? فقال (عليه السلام) الوحي ينزل على نبيكم و تزعمون انه اخذ الاذان من عبد الله بن زيد والاذان وجه دينكم ? وغضب وقال بل سممت ابي علي بن ابي طالب (عليه السلام) يقول اهبط الله ماكما حتى عرج برسول الله صلى الله عليه وآله ... » وساق حديث المعراج بطوله وما وقع فيه من الاذان والاقامة والصلاة .

وقال السيد الزاهد العابد المجاهد رضي الدين بن طاووس (نور الله تعالى مرقده) في كتاب الطرائف: ومن طريف ما سمعت ووقفت عليه ان ابا داود و ابن ماجة ذكر افي كتاب السنن (٢) (ان النبي (صلى الله عليه وآله) هم بالبوق و امر بالنافوس فارى عبد الله من زيد في المنام رجلا عليه ثوبان اخضر ان فعلمه الاذان » .

اقول: وقد وقع فى بعض الاخبار نسبة الرؤيا المذكورة الى ابي بن كعب وهو ما رواه فى الكافي فى الصحيح او الحسن عن عر بن اذينة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: «ما تروي هذه الناصبة ? فقلت جعلت فداك فياذا ? فقال فى اذا نهم و ركوعهم و سجودهم. فقلت انهم يقولون ان ابي بن كعب رآه فى النوم فقال كذبوا فان دبن الله اعز من ان يرى فى النوم. قال فقال له سدير الصير في جعلت فداك فاحدث لنا من ذلك ذكراً فقال ابو عبدالله (عليه السلام) ان الله تعالى لما عرج بنبيه

⁽١) مستدرك الوسائل الباب ١ من الاذان والاقامة

 ⁽۲) سنن ابی داود ج ۱ ص ۱۹۵ الی ۲۰۰ وسنن ابن ماجة ج ۱ ص ۱۳۹

⁽٣) الوافى باب بدوالصلاة وعللها وروى فىالوسا ثلةطمة منه فىالباب ١٥ منالوضوء

(صلى الله عليه وآله) الى سماواته السبع ... » ثم ساق (عليه السلام) الخبر وهو طويل جداً يشتمل على الاذان والصلاة وأن ذلك كان في مبدأ التكليف. وما اشتمل عليه هذا الخبر من نسبة الرؤيا الى ابي بن كمب خلاف ما اشتهر بين الحاصة والعامة من انه عبدالله بن زيد كما تقدم. والله العالم.

فصل

روى الصدوق في كتاب الملل والميون عن الفصل بن شاذان في مارواه من العلل عن الرضا (عليه السلام) (١) ﴿ فَانَ قَالَ : اخبرني عن الأذان لم امروا به ? قبل لملل كثيرة : منها ـ ان يكون تذكير أ للسا هي وتنبيها للغافل و تعريماً لمن جهل الوقت واشتغل عن الصلاة وليكون ذلك داعياً إلى عبادة الخالق مرغباً فيها مقراً له بالتوحيد مجاهراً بالايمان معلناً بالاسلام مؤذناً لمن ينساها وأنما يقال مؤذن لانه يؤذن بالصلاة ، فان قال فلم بدئ فيه بالتكبير قبل النهليل ? قيل لانه اراد ان ببدأ بذكره واسمه لان اسم الله تعالى في التكبير في اول الحرف وفي التهابيل في آخر الحرف فبدأ بالحرف الذي اسم الله في ارله لا في آخره ، فإن قال فلم جعل مثني مثني ? قيل لان يكون مكرراً في آذان المستمعين مؤكداً عليهم أن سها أحد عن الأول لم يسه عن الثاني ولأن الصلاة ركعتان ركعتان فلذاك جعل الاذان مثنى مثنى ، فان قال لم جعل التكبير في اول الاذان اربِماً ? قيللان اول الاذان انما يبدو غفلة وايس قبله كلام ينبه المستمع له فجعل ذلك تنبيها للمستمعين لما بعده في الاذان، فان قال لم جعل بعد التكبير شهادتين ? قيل لان أول الا يمان أنما هوالتوحيد والاقرار لله عز وجل بالوحدانية والثاني الاقرار للرسول بالرسالة وان طاعتها ومعرفتها مترونتان ، ولان اصل الايمان انما هو الشهادة فجعل شهادتين شهادتين في الاذان كما جعل في سائر الحقوق شهادتين ، فاذا اقر لله بالوحدانية واقر للرسول بالرسالة فقد اقر بجملة

⁽١) الوسائل الباب ١٩ من الاذان والإقامة

الايمان لان اصل الايمان انها هو الاقرار بالله وبرسوله ، فان قال فلم جمل بعسد الشهادتين الدعاء الى الصلاة ? قيل لان الاذان أنها وضع لموضع الصلاة وهو نداء الى الصلاة في وسط الاذان فقدم المؤذن قبلها اربعاً : التكبير تين والشهادتين واخر بعدها اربعاً : يدعو الى الفلاح حثاً على البر والصلاة ثم دعا الى خير العمل مرغباً فيها وفي علها وفي ادائها ثم نادى بالتكبير والتهليل ليتم بعدها اربعاً كا اتم قبلها اربعاً وليختم كلامه بذكر الله تعالى كا فتحه بذكر الله ، فان قال فلم جعل آخرها التهليل ولم يجعل آخرها التهليل ولم يجعل أخرها التهليل ولم يجعل ان عتم النكام باسمه كا فتحه باسمه ، فان قال فلم لم يحمل بدل التهليل التسبيح والتحميد ان يمتم النه في آخره أو يل لان التهليل المتم الله في آخره فاحب الله مع أن اسم الله في آخرها ? قبل لان التهليل هو أقرار لله تعالى بالتوحيد وخلع الانداد من دون الله تعالى وهو اول الايمان واعظم من التسبيح والتحميد ، من دون الله تعالى وهو اول الايمان واعظم من التسبيح والتحميد ،

فصل

روى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن ابن ابي عمير (١) « انه سأل ابا الحسن (عليه السلام) عن (حي على خير العمل) لم تركت من الاذان ? فقال تريد العلة الظاهرة او الباطنة ? قلت اريدها جميعاً . فقال اما العلة الظاهرة فلئلا يدع الناس الجهاد اتبكالا على الصلاة واما الباطنة فان خير العمل الولاية فاراد من امر بترك (حي على خير العمل) من الاذان ان لا بقع حث عليها ودعاه اليها » .

وروى فى الـكتاب المذكور بسنده عن عكرمة (٢) قال : « قلت لا بن عباس اخبرني لاي شي حذف من الاذان « حي على خير العمل » ? قال اراد عمر بذلك أن لا يتكل الناس على الصلاة و بدعوا الجهاد فلذلك حذفها من الاذان » .

و نظير هذا التعليلالعليل ما نقله او لياؤه عنه ايضاً في محريم متعة الحج من قوله(٣)

⁽١) الوسائل الباب ١٩ من الاذان و الاقامة

⁽٣) البحار ج ١٨ الصلاة ص ١٧٠ (٣) الوسائل الباب ٢ من اقسام الحيج

«كرهت ان يخرجوا الى الحج ورؤوسهم تقطر من نسائهم » وقوله (١) «كرهت ان يكونوا معرسين تحت الاراك ثم يخرجون الى الحج ورؤوسهم تقطر من نسائهم » أرأيت ان الله عز وجل الذي امر بهذين الحسكين لا يعلم بهذا الامر الذي علل هذا المرتد به فى كل من الموضعين فذهب ذلك عن علم الله سبحانه وأنما اهتدى اليه هو ? والهد صدق عليه قوله عز وجل « ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبط اعمالهم » (٢) .

وروى في كتاب معاني الأخبار بسنده عن مجمد بن مروان عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : «أتدري ما تفسير (حيعلى خير العمل)? قال قلت لا. قال دعاك الى البر أتدري بر من ? قلت لا . قال الى بر فاطمة وولدها (عليهم السلام)».

اقول: لا منافاة بين هذه الاخبار وبين ما تقدم في علل الفضل بن شاذان من تفسير خير الممل بالصلاة فان اخبارهم كالقرآن لها ظهر و بطن .

وفي كتاب العلل لمحمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم (٤) قال : « علة الاذان ان تكبر الله وتعظمه ونقر بتوحيد الله وبالنبوة والرسالة وتدعو الى الصلاة وتحث على الزكاة ، ومعنى الاذان الاعلام اقوله تعالى : « واذان من الله ورسوله الى الناس » (٥) اي اعلام وقال امير المؤمنين (عليه السلام) « كنت انا الاذان في الناس بالحج » وقوله « واذن في الناس بالحج » (٦) اي اعلمهم وادعهم ، فمعنى « الله » انه يخرج الشي من حد العدم الى حد الوجود ويخترع الاشياء لا من شي وكل مخلوق دونه يخترع الاشياء من شي ألا الله فهذا معنى « الله » وذلك فرق بينه وبين المحدث ، ومعنى « اكبر من ان يوصف في الاول واكبر من كل شي كما خلق الشي ،

⁽١) تيسير الوصول ج ١ ص ٢٨٨ (٣) سوره محمد ، الآية ١٠

⁽٣) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٧٠

⁽ع) مستدرك الوسائل نوادر ما يتعلق باواب الاذان والاقامة

 ⁽٥) سورة التوبة ، الآية م
 (٦) سورة الحج ، الآية ٨٨

ومه في قوله « اشهد ان لا إله إلا الله » افرار بالتوحيد و نفي الانداد وخلمها و كل مايمبد من دون الله ، ومع و اشهد ان محداً رسول الله صلى الله عليه وآله » اقرار بالرسالة والنبوة وتعظيم لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وذلك قول الله عز وجل « ورفعنا مك ذكرك () اي تذكر معي إذا ذكرت ، ومعنى « حي على الصلاة » اي حث على الزكاة ، وقوله « حي على خير العمل » اي حث على الولاية ، وعلة انها خير العمل ان الاعمال كلها بها تقبل () « الله أكبر الله اكبر لا إله إلا الله محد رسول الله » فالتي معاوية من آخر الاذان « محمد رسول الله » فالتي معاوية من آخر الاذان « محمد رسول الله » ومدى الاقامة هي الاجابة والوجوب ومدى كلاتها فعي التي ذكر ناها في الاذان ، ومعنى و قد قامت الصلاة » اي قد وجبت الصلاة وحانت واقيمت ، واما العلة فيها فقال الصادق (عليه السلام) اذا اذنت وصليت صلى خلفك صف من الملائكة واذا اذنت والمتمة يجوز في هذه الصلوات الثلاث اقامة بلا اذان والاذان العضل ولا تجعل ذلك والمتمة يجوز في هذه الصلوات الثلاث اقامة بلا اذان والاذان افضل ولا تجعل ذلك ان هاتين الصلاتين تحضر ها ملائكة الهل وملائكة النهار » والعلة في ذلك ان هاتين الصلاتين تحضر ها ملائكة اللهل وملائكة النهار » .

قال فى البحار بعد نقل ذلك : لعل الحث على الزكاة فى الاذار الكون قبول الصلاة مشروطاً بها . وكونالشهادة بالرسالة فى آخر الاذان غريب لم اردفى غير هذا الكتاب

فصل

روى الصدوق في كتاب ثواب الاعمال والحجالس والميون بسنده عن عباس

⁽١) سورة الانشراح ، الآية ۽

⁽٧) هكذا عبارة الحديث في المستدرك والبحارج ١٨ الصلاة ص ١٧٨

مولى الرضا (عليه السلام) (١) قال: « سممته يقول من قال حين يسمع اذان الصبح: اللهم أني اسألك باقبال نهادك وادبار ليلك وحضور صلوانك واصوات دعاتك وتسبيح ملائد كمتك أن تتوب على أنك أنت التواب الرحيم. وقال مثل ذلك أذا سمع أذان المرب ثم مات من يومه أو من ليلته تلك كان تائباً ».

اقول: في رواية الحجالس (٣) «كان أبو عبدالله الصادق (عليه السلام) يقول.. » وفي كتاب مصباح الشيخ (٣) « اذن للمغرب وقل» وذكر الدعاء. قال في البحار: الباه في قولك « باقبال نهارك » اما سببية اي كما انعمت على بتلك النعم فانعم على بتوفيق التوبة أو بقبولها ، أو قسمية ، ويحتمل الظرفية على بعد ، قوله « دعاتك » في بعض النسخ بالممزة وفي بعضها بالناء جمع داع كفاض وقضاة ، وبعده « وتسبيح ملائكتك » في اكثر الروايات وايس في بعضها .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٤) : « تقول بين الاذان والاقامة في جميع الصاوات اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محد وآل محمد واعط محمداً (صلى الله عليه وآله) بوم القيامة سؤله آمين رب العالمين اللهم اني اتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة محمد (صلى الله عليه وآله) واقدمهم بين بدي حوانجي كلها فصل عليهم واجعلني بهم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين واجعل صلاتي بهم مقبولة ودعائي بهم مستجابا وامنن علي بطاعتهم يا ارحم الراحمين. تقول هذا في جميع الصلوات وتقول بعد اذات الفجر اللهم اني اسألك باقبال نهارك ... الى آخر ما من ، وان احببت ان تجلس بين الاذان والاقامة فافعل فان فيه فضلا كثيراً ... الى آخر ما تقدم في مسألة استحباب الفصل بين الاذان والاقامة .

⁽١) الوسائل الباب ٣٤ من الاذان والإفامة

⁽٢) و(٣) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٧٩

⁽٤) ص ٦

وقال الشيخ في المصباح (١): يستحب ان يقول في السجدة بين الاذان والاقامة واللهم اجمل قابي باراً ورزقي داراً واجمل لي عند قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) مستقراً وقراراً ، وفي كتاب البلد الامين (٣) د... ورزقي داراً وعيشي قاراً واجمل لي عند قبر مبيك محمد صلى الله عليه وآله ... ، وفي الرسالة النفلية (٣) د ... وعيشي قاراً ورزقي داراً ... ، وفي بعض كتب الدعا، (١) بعد ذلك و وعملي ساراً ، وفي بعضها (٥). و عند رسولك ، بغير القبر ، وفي الكافي في حديث من فوع (٦) و يقول الرجل اذا فرغ من الاذان وجلس : اللهم اجمل قلبي باراً ورزقي داراً واجمل لي عند قبر نبيك قراراً ومستقراً » .

قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح النفلية (٧): « اللهم أجمل قابي باراً » البار المطيع والمحسن والمهني عليها سؤال الله أن بجعل قلبه مطيعاً لسيده وخالقه ومحسناً في تقلباته وحركاته وسكناته فان الاعضاء تتبع في ذلك كله « وعيشي قاراً » الاجود كون القار هنا متمديا والمفعول محذوفا اي قاراً لعيني ، يقال أقر الله عينك أي صادف فؤادك ما يرضيك من العيش فتقر عينك من النظر الى غيره قاله الهروي . ويجوز كونه لازما أي مستقراً لا يحوج الى الحروج اليه في سفر ونحوه ، وقد روى « أن من سعادة الرجل أن تكون معيشته في بلده » أو قاراً في الحالة المهناة لا يتكدر بشي من المنفصات فيضطرب « ورزقي داراً » أي يزيد ويتجدد شيئاً فشيئاً كما يدر اللهن « واجعل لي عند قبر رسولك مستقراً وقراراً » المستقر المكان والقرار المقام أي اجعل لي عنده مكانا أقر فيه . وقيل هما مترادفان . ونقل المصنف في بعض تحقيقاته أن المستقر في الدنيا والقرار في الآخرة كانه يسأل أن يكون الحيي والمات عنده واختص الدنيا بالمستقر لقوله تعالى « وأن الاخرة هي دار « ولحكم في الارض مستقر » (٨) والاخرة بالقرار لقوله تعالى « وأن الاخرة هي دار

⁽١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٧) البحارج ١٨ الصلاة ص ١٨١

⁽٦) الوسائل الباب ١٢ من الاذان والاقامة

⁽٨) سورة البقرة ، الآية ٢٣

القرار ﴾ (١) وفيه أن القبر لا يكون في الآخرة وأطلاق الآخرة على المات خاصة بعيد . نهم في بعض روايات الحديث « وأجمل في عند رسواك ﴾ بغير ذكر القبر ويمكن تنزيل التأويل حينئذ عليه بأن يكون السؤال بأن يكون مقامه في الدنيا والآخرة في جواره (صلى الله عليه وآله) انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول: الظاهر ان استدراك شيخنا المذكور على المصنف ليس في محله فان باب المجاز واسع وقد ورد دان من مات فقد قامت قيامته » مع ازااوت والانتقال الى عالم البرزخ ليس من القيامة حقيقة التي هي الدار الآخرة . وبالجلة فباب التجوز أوسع من ذلك ، والله العالم .

(١) سورة المؤمن ، الآية ٧٤

لفت نظر

تقدم فى ج ١ ص ٤٣ وفي موارد اخر انا لم نمثر على رواية ١ الناس في سمة ما لم يعاموا » فى كتب الحديث وقد وقفنا عليه اخبراً في كتاب (الشهاب في الحسكم والآداب) ص ٧ فى الالف الموصول والمقطوع للقاضي محمد بن سلامة القضاعي المغربي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٤ هجرية

ملحوظة

جا، في ج ٣ ص ٢٥٥ التمليقة ٢ هكذا ﴿ ج ٢ ص ٤١ » والصحبح ﴿ ص ٤١ ،

فهرس الجزء السابع من كتاب الحدائق الناضرة

يفة	المبح	ā	المحية
ما يستحب للرجل والمرأة من	77	 وجوب ستر العورة في الصلاة	Y
اللباس في الصلاة		هل الستر شرط مع الذكر خاصة	٣
هل يمتبر كون الثوب الذي يصلى	77	او مطلقاً ?	
فيه ساتر الحجم ?		المورة التي يجب سترها في الرجل	7
ه ١٤ الأفضل تمدد الثوب في الصلاة ?	44	المورة التي بحب سترها في المرأة	Y
هل يجوزالصلاة مع ظهور العورة	۳٠	هل بجب على المرأة ستر شعرها في	17
حال الركوع ?		الصلاة ?	
ما يستحب ستره للرجل	44	جوازكشف الامة والصبية رأسها	١0
«ل یکنی کل ساتر او یجب الثوب	۴۳	في الصلاة	
عند الامكان ?		لا فرق بين انواع الامة في جواز	17
لو استتر المصلي بالطين فهل بركع	44	كشف رأسها في الصلاة	
ویسجد او یومی ۴		هل يستحب القناع الامة في الصلاة ؟	17
لو وجد الماري حفـــــيرة يمكــنه	٣٧	فأهر الصدوق فىالعلل تحريمالستر	١٨
الركوع والسجود فيها		على الامة	
هل يجب الاستتار بالوحل عند	49	الاشكال في عنق الامة	14
الضرورة ?		حكم ما عدا الرأس في الامة	11
كيفية صلاة العاري	٤٠	لو أنعتق بعض الامة	14
لو صلى قاءًا مع عدم الطلع فانفق	٤٣	حكم الخنثى المشكل	٧.
مجي ً احد بعد الدخول في الصلاة		اذًا اعتقت الامة في اثناء الصلاة	*1

Â1,	All	ää	المبح
من جلد المينة في الصلاة		تحقيق ان الاعاء المركوع والسجود	٤٣
لا مجوزالصلاة فى احراء مالا بؤكل	٥٨	عاذا و کیف بکون ۹	
47		الاعاء في حالتي القبام والجلوس	٤٤
المنع لا يشمل المحمول	٦.	على وحه واحد	
حواز الصلاة فى و بر الحز	٦.	لو صلى العاري قائمًا فهل يتشهد	٤٥
هل تجوز الصلاة في جلد الحز ٢	77	من قبام او بجلس في موضع التشهد?	
حكم وبر الخز المخلوط بفيره مما	74	وجوب شراء الساتر مع التمـكن	20
لا تجوز الصلاة فيه		وكمذا فبول اعارته وهبنه	
تعريف الحؤز	40	حواز البدار وعدمه في صلاة	50
هل تجوز الصلاة في الخز المشهور	٦٧	الماري	
في هذا الزمان ?		لو لم يحد الا أوب حرير أو أو إ	73
حل يجءِ ز الصلاة في جاد السنحاب	٦٨.	مغصوبا اوجلد ميتة او ما لابؤكل	
وو بره ع		^{لم} هٔ او او با نجساً	
تعريف المنجاب والسمور والغنك	٧٣	الجوات ألتي يراعى الستر منها	٤٦
والحواصل		لو كان في توبه خرق	£3.
هل تجوز الصلاة في وبر الثمالب	71	لو وجد ساتراً لاحدی العورتین	٤٧
والارانب ?		لو وجد السائر في اثناء ا <i>لص</i> لاة	٤Y
هل أنجوز الصلاة في الحواصل ?	٧٨	استحباب الجماعة للعراة وكيفيتها	٤٧
هل تجوزالصلاة فيالتكةوالقلنسوة	٧٨	ما يجوز لبسه المصلى وما لايجوز	٤٩
من و بر غير.الأكول 1	ŀ	لا تجوز الصلاة في جلد المبتة	۰۰
النهي عن الصلاة في الثوب الذي	۸٠	حكم الجلد اذا شك فى النذكبة	• 1
. يلي وبر الثعلب	ļ	هل يختص النع بميتة ذي النفس ?	• •
هل تجوز الصلاة فيما يكون على	٨٢	هل يحرم استصحاب غير اللموس	eγ

ãi	الصح	äi	الهيج
هل بحرم على الولي [*] عسكين الصبي	١	الثوب من غير المأكول ?	
من ليس الحربر ?		حكم فضلات الانسان	٨٤
لو لم يجد الصلي إلا الحرير	١	تلخيص ما دات عليه مو اغذ ابن بكير	٨٥
الصلاة في ما لا تتم فيه من الذهب	١.١	لو شك في كون الصوف او الشعر	۸٦
شد الاسنان بالذهب	٧٠٢	من غير مأكول اللحم	
الصلاة في الثوب المفصوب	1.4	الصلاة في النوب المنسوج من	78
هل يفرق في الصلاة في الثوب	111	ما يؤكل وما لا بؤكل	
المفصوب بين الساتر وغيره ف		حرمة ابس الحربر على الرجال	ΑY
الصلاة فيمالا تتمفيه منالمفصوب	111	حرمة الصلاة في الحريرعلىالرجال	44
لو جهل اصل الفصب	111	لا فرق في البطلان بين ماكات	44
لو علم بالنصب وحهل الحـكم	111	ساتراً للمورة وغيره	
لو علم بالنصب في اثناه الصلاة	117	جواز صلاة الرجل في الحرير في	41
لو علم بالغصب ونسى	114	الضرورة والحرب	
لو اذن المالك للغاصب وغيره	118	لبس الرجل الحرير للقمل	44
استحباب الصلاة في النعل العربية	118	جواز صلاة الرجل في الحربر	44
استحباب التطيب في الصلاة	110	المزوج	
كراهة الصلاة في الثياب السود	117	لو خيط الحرير بغيره اوالفق الثوب	44
تفسير ملابس اعداء الله ومطاعمهم	117	من قطع حرير وغيره	
ومسالسكهم		حكم المحشو بالحرير	47"
استثناء أبس السواد في مأتم	\ \\	هل يجوز لانساء الصلاة في الحرير ?	48
الحسين (ع)	1	الصلاة في ما لا تتم فيه من الحرير	4 Y
كراهة الصلاة في بمض الالوان	114	افتراش الحرير والقيام عليه ونحو	44
غير السواد	I	ذلك .	

المنافرة الاتزار فوق الفعيص المنافرة ا	أأمسا	أغمية
المسال العام المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال والتحنك المسال ال	او خبط على الرقبة فيحال\الاختيار	١١٩ كراهة الاتزار فوق الفميص
المسال العماء ا	مع لبس الاثواب المتمددة	١٢٠ كراهة التوشح
المسال العماء ا	١٤١ خبر الملي بن خنيس في المقام وما	١٢٣ تفسير التوشح
السلاة في عمامة لاحنك لها المسلاة في الفياء المشدود السلاة في الفياء المشدود الاستحب المتممم التحنك او الاستحال ? الاسدال والنحنك الفرق بين الاسدال والنحنك الاسدال والنحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك المسلاة في المجلم بين اخبار المسألة الموجود المسالة المسلمة في المجلم بين اخبار المسألة المسلمة في المراحة عمامة عمامة المسلمة المسلمة في المراحة المسلمة في المسلمة المسلمة في المسلمة المسلمة في المسلمة في المسلمة الم		
الاسدال إلى المستحب المتمم التحنك او الاسدال والتحنك القرق بين الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك المسدال المسدا	١٤٢ كراهة اللثام للرجل	١٢٤ - تعريف اشتمال الصماء
الاسدال و النحنك او النحنك القرق بين الاسدال و النحنك القرق بين الاسدال و النحنك النحي المراحة المراحة و النحي من النحامة المراحة و النحي عن الخال المراحة المراحة و المراحة و المراحة و المراحة و المراحة و النحي عن المدال الرداه النحي عن المدال الرداه الخم بين منحي و دارة و على بن المراحة و المراحة و المراحة و المراحة و المراحة و المراحة و النحي عن المدال الرداه المراحة و المراحة المراحة و الم	١٤٣ الصلاة في القباء المشدود	١٢٥ الصلاة في عمامة لا حنك لها
الاسدال إلى النحنك التوقي من النجاسة المهارة المرة المرة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة السدال والتحنك السدال والتحنك السدال والتحنك السدال والتحنك المهارة	١٤٤ كراهة الصلاة في الحديد	
الاسدال والتحنك الخبار وجوه النظر في الأسياء العامارة الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك صوت صوت المحال المألة المحال المألة المحال المألة المحال المؤلمة المحال المح	١٤٦ كراهة الصلاة في أوب المتهم بمدم	
الاسدال والتحنك الاسدال والتحنك صوت الاسدال والتحنك صوت وحوه النظر في كلام المجلسي في المقام المجلسي في المداء المجلسي في المدال المواه في المدال المواه المجلسي عن المدال المواه وعلى بن محموم في المقام المجلسي عن المدال المواه وعلى بن حمفر في المقام المجلسي عن المدال المواه المجلسي عن المدال المواه المجلسي عن المدال المواه المجلسي عن المدال المواه وعلى بن حميم والمقام المجلسي عن المدال المواه وعلى بن حميم والمقام المواه وعلى بن المجلسي عن المدال المواه المجلسي عن المدال المواه المجلسي عن المدال المواه المجلسي عن المدال المجلسي عن المدال المجلسي على المدال المدال المجلسي على المدال ا	التوقي من النجاسة	١٢٨ الفرق بين الاسدال والنحنك
الاسدال والتحنك صوت صوت الجمع بين اخبار المسألة المسالة في الماقة في المراهة المسللة في المراهة في المراهة المسللة في المراهة وعلى بن مصحوبة او مطروحة بين يديه المال الرداء المسللة في المال الرداء حمفر في المال المراهة الماقة في المال الماقة في الماقة في المال الماقة في الما	١٤٧ الاصل في الاشياء العلهارة	
الله وجوه النظر في كلام المجلسي في المقام المجلم بين اخبار السألة المواهدة	١٤٩ كراهة صلاة الرأة في خلخال له	
۱۳۶ كراهة الصلاة في ما فيه تماثيل ١٣٥ كراهة الصلاة في ما فيه تماثيل ١٣٥ كراهة الامامة بغير رداء المحال الموح؟ المدارك في المقام عقيق في ارتداء المصلي ١٣٨ تمريف اسدال الرداء مصحوبة او مطروحة بين يديه ١٣٨ النهي عن اسدال الرداء وعلى بن حيث حيث ورارة وعلى بن حيث ورارة وعلى بن حيث حيث ورارة وعلى بن حيث على المدارك المبتني على ١٩٨ كراهة الصور المنقوشة جمفر في المقام حيث الدائد المبتني على ١٩٨ كراهة الصلاة في المنارك المبتني على ١٩٨ كراهة الصلاة في ما يستر ظهر القدم استحباب الرداء بخصوصه ١٦٠ الصلاة في ما يستر ظهر القدم		•
۱۳۵ كراهة الامامة بغير رداء دي الوح? ۱۳۹ كلام صاحب المدارك في المقام ۱۳۹ عقيق في ارتداء المصلي ۱۳۸ تمريف اسدال الرداء ۱۳۸ النهي عن اسدال الرداء ۱۳۹ النهي عن اسدال الرداء ۱۳۰ المحمومة او مطروحة بين يديه وما تزول به السكراهة بين يديه وما تزول به السكراهة على المقام ۱۹۰ كلام صاحب المدارك المبتني على ۱۹۰ كراهةالصلاة في الحضاب الرداء بخصوصه		
المسر كلام صاحب المدارك في المقام المسرد ال	١٥٤ مل نختص الكراهة عافيه عثال	١٣٥ كراهة الامامة بغير رداء
۱۳۸ تعریف اسدال الرداه المصلی ۱۸۸ النهی عن الصلاة فی الدراهمالسود ۱۳۸ النهی عن اسدال الرداه مصحوبة او مطروحة بين يديه ۱۳۸ النهی عن اسدال الرداه وعلی بن مصحوبة او مطروحة بين يديه دی الجمع بين صحيحی زرارة وعلی بن جعفر فی المقام جعفر فی المقام ۱۳۰ کلام صاحب المدارك البتنی علی ۱۳۰ کلام صاحب المدارك البتنی ال	_	
۱۳۸ تمريف اسدال الرداه مصحوبة او مطروحة بين يديه مصحوبة او مطروحة بين يديه المداله الرداه المنهي عن اسدال الرداه وعلى بن مصحوبة او مطروحة بين يديه وما تزول به السكراهة حمفر في المقام حمفر في المقام حمفر في المقام ١٥٠ كراهة الصلاة في الخضاب الرداء بخصوصه ١٦٠ الصلاة في ما يستر ظهر القدم		
۱۱۵۰ النهي عن اسدال الرداء وما تزول به السكراهة د١٤٠ الجمع بين ضحيحي زرارة وعلي بن حمفر في المقام حمفر في المقام حمفر في المقام د١٤٠ كلام صاحب المدارك المبتني على المدارك المبتني على الستحباب الرداء بخصوصه		<u> </u>
الجمع بين صحيحي زرارة وعلي بن المكراهة وعلي بن صحيحي زرارة وعلي بن المقام المقارك المبتني على المقام المقام المقام المقاب الرداء بخصوصه المقدم المقد		
جمفر في المقام جمفر في المقام ١٤٠ كلام صاحب المدارك المبتني على ١٥٩ كراهةالصلاة في الخضاب استحباب الرداء بخصوصه		-
استحباب الرداء بخصوصه ١٦٠ الصلاة في ما يستر ظهر القدم		~
استحباب الرداء بخصوصه ١٦٠ الصلاة في ما يستر ظهر القدم		_
١٤١ حكم المجلسي ببدءية جعل منديل ١٩١ الصلاة في البرطلة		استحباب الرداء بخصوصه
	١٣١ الصلاة في البرطلة	١٤١ حكم الجلسي ببدعية جعل منديل

ää	الصح
حل يم الحركم الصلاة السابقة ?	۱۸۷
لو علم كل منهمًا بالآخر في الاثناء	۱۸۸
او بعد الفراغ	
هل يمتبر في الحائل ان يكون	114
مانِماً من الرؤية ?	
هل يكنى في الحائل الظامة وفقد	141
البصر وتغميض العين?	
لو اجتمعاً في مكان واحد واتسع	١٩٠
الوقت صلى الرجل اولا	
مبدأ التقدير في الأذرع	191
لو صلت المرأة خلف الامام في	191
صف او بجنبه	
هل يختص هذا الحكم بحال الاختيار?	191
ما يدل على استثناه مكم من هذا	191
الحكم	
لوكانت المرأة اعلى من الرجل	197
او اسفل منه س	
توجيه ماتضمن اكثرمن عشرة اذرع	194
هل يمم الحكم الصبي والصبية ?	198
الصلاة على الموضع النجس	198
اشتراط طهارة موضع الجبهة	-
أَعَا عَنعُ نَجَاسَةً لَلْكَانُ الْمُتَعَدِّيَةُ أَذَا	197
لم تىكن مىفوا ءنها .	

Äė	الصح
اشتراط الاباحة في مكان المصلي	177
حكم الجاهل باصل الغصب والجاهل	14.
بالخريم	
حكم فأسي الفصب	۱۷٠
لا فرق في عدم جواز الصلاة في	171
المغصوب بين الغاصب وغيرم	
الصلاة في الصحاري الغصوبة	۱۲۱
لو صلى المالك في المكان المفصوب	141
لو اذن انالك للغاصب او لفــــبير.	171
في الصلاة	
تفسير كلام الشبخ في الْـفام	141
لو رجع المائك عناذنه قبلالشروع	177
ف ي الصلاة	
لو رجعالمالك عن اذنه بعد الشروع	۱۷۳
في الصلاة	
الصلاة نحت السقف والخيمـــة	١٧٥
المفصو بين	
هل يكفي في شاهد الحال الظن ؟	177
حل يجوز تساوي الرجل والرأة	177
فيموقفالصلاة وكذا تقدمالرأة	
مع عدم البعد والحائل ?	
هل يعتبر في الحرمة او السكراهة	١٨٦
في كلمنها صحة صلاة الآخر ؟	
•	

الصحيفة ٢١٤ كراهة الصلاة في وادي الشقرة ٧٠٥ كراهة السلاة في وادى ضحنان الصلاة الى القبور وعلبها وبينها 717 حكم النقدم في الصلاة على قبر المصوم 714 حكم المحاذاة فىالصلاة لقبرالمصوم 77. ٢٢٤ حكم الصلاة خلف قبر المصوم ٣٢٥ حكم سائر الفبور ٣٢٧ - هل ملحق القبر والقبران القبور? هل يزول الحسكم بالحائل ? TTY الويني مسحداً في القبرة TTY الصلاة على القبر 444 كراهة السلاة إلى النار **XYX** صلاة الفريضة في حوف السكعبة 741 كراحة الصلاة في بيوت المجوس 741 ٢٣٢ الصلاة في بيت فيه مجوسي الصلاة في البيم والكنائس 247 مل يشترط اذن اهل الذمة في ذلك ؟ 242 كراهة الصلاة في يبوت الحمور 742 ٣٣٥ الصلاة في بيوت النيران كراهة الصلاة والغائط في قبلته 747 او حالُط ينز من بالوعة ٢٣٦ كراهة الصلاة الى المسعف المفتوح كراهة الصلاة الى الأنسان المواجه

١٩٧ - لوكانت الارض نجسة وفرش عليها فرش طاه. لو كانت في مسحد الجمية نجاسة لا تتمدى او على نفس الجيهة نجاسة معفو عنها في الصارة المواضع التي نهي عن الصلاة فيها 194 ١٩٩ كراهة الصلاة في الحمام ٢٠٠ كراهة الصلاة في بيوت الغائط ٢٠١ كراهة الصلاة في مبارك الابل ٢٠٣ كراهة الصلاة في مساكن النمل ٢٠٤ كر اهة الصلاة في مجاري المياه هل يشمل الحكم الصلاة في السفينة والساماط الذي على نهر يجري فيه الماء? كراهة الصلاة في بطون الاودية ٣٠٦ الصلاة في الطين ٧٠٧ الصلاة في الماء

٢٠٩ لو استلزمت السلاة في الطريق
 تعظيل المارة
 ٢٩٠ كراهة الصلاة في السبخة
 ٢٩٠ الصلاة على الثلج

۲۰۸ السلاة في مسان الطريق

٢١٧ كراهة الصلاة في البيداء

٢١٣ كراهة الصلام في ذات الصلاصل

غير الارض والنبات بمسجد الجبهة ٢٥٤ - تعريف الحمرة وحكم السجود عليها هل بحوز المحود على القير ? 700 ٢٥٧ تحديد المأكول والملبوس ٢٥٨ لو وضع ما يصبح السجود عليه تحت كور العامة وسنجد عليه السجود على الأرض انضل 404 ٢٦٠ افضل افراد الارض في السجود التربة الحسنمة هل يلمحق بالتربة الحسينية أألوح 77. المتخذ من خشب قبورهم (ع) ? السجود على المشوي من التربة 74. هل يحوز السحود على الخزف ؟ 737 السجود على الجم والنورة 774 حكم السجود على الوضع المشتبه 774 بالنحس ٣٩٣ فضل بناء المساجد ٢٩٤ فضل السمى الى المساجد ٣٩٦ كيفيه بناه مسجد الني (ص) استحباب أتخاذ المساجد مكشوفة 777 استحياب جعل اليضاة على باب X7X ٢٦٩ حكم الوضوء في السجد

٢٣٨ استحباب السترة المصلي الغرض مرم السترة واختصاص ذلك بغير المعصوم ومن قرب منه. هل تستحب السترة آذا صلى وفي قملته حمار ? ٢٤٢ استحباب الارتفاع في السرة استحماب الدنو من السترة 424 اذا نسب عنزة او عود فهل 724 يستحب الأنحراف عنه ? سترة الامام سترة لمن خافه 454 ٣٤٣ لوكانت السترة مفصوبة هل يستحب دفع المار بين يديه ? Y11 لو احتاج في الدفع الى الفنال Y 2 2 هل تختص كراهة الرور وجواز YZO الدفع عن استبر ? لا يجوز السجود إلا على الارض او ما انبتت غير المأكول والملبوس ٧٤٧ حواز السجود على القرطاس عدم جواز السجود على الفعلن 424 والمكتان حواز السحود على ما منعت منه الاخبار في التقية والضرورة اختصاص المنع من السجود على

الصحفة

السحيفة المسحفة الحاجة البه وعدم اقتضاه الصلحة ٧٧٠ استحباب تجمير الساجد في كل حرمة اتخاذالسجد في ملك أوطبيق سبعة ايام منع اليهود والنصاري من دخول جمل المنارة في الحائط لا في وسط 444 LL حكم اخراج الحصى من السجد ٧٨٠ استحباب تقديم الرجل اليمني في كراهة جعل الشرف للمساجد ٧٨. دخولالمسجدواليسرى فيمالخروج ٢٨١ مل يكر وانخاذ المحارب في الساجد؟ استحباب تماهد ألنعل في دخول ٢٨٤ - تعريف المحراب السحد ٠٨٠ كراهة اتخاذ السجد طريقاً استحداب الدعاء عند دخو لاالمدجد ٧٨٥ كراهة الببع والشراء وتمكين والخروج منه المجانين والصبيان ورفع الموت ٢٧٤ استحياب التطهير لدخول السجد في الساحد استحماب كنس السجد واخراج ٢٨٦ هل يكره الفضاء وانفاذ الاحكام الكناسة منه واقامة الحدود في الساجد ? ٧٧٥ استحباب الاسراج في المسجد ٢٨٧ كراهة تمريف الضالة وطلبها في ٢٧٥ استحال عبة السجد السحد استحباب التطيب وابس الثياب 777 ٣٨٨ كراهة انشاد الشمر في المسجد الفاخرة عند قصد السجد استثناء بعض الاشعار من الكراهة YAA استحباب تعدد الصلاة في بقاع . ٢٩ كراهة البعاق والتنخم في السجد السجد الاخبار الدالة على جواز البصاق ٢٧٧ حرمة ادخال النجاسة الى المسجد في السجد هل تحرم زخرفة المساجد ونقشها ٢٩٢ الجمع بين الطائفتين من الاخبار بالصور ? هل يكره قتل القمل في المسجد? حرمة بيع آلات المسجد عند عدم

الصحيفة

المحملة

٢٩٣ هل يكره النوم فيغبر المسجدين؟

٢٩٤ الاشكال في كراهة النوم في السحدين

٢٩٥ الاشكال في عدم كراهة النوم في زوائد المسجد الحرام

٢٩٣ كراهة دخول من في فمه رائحة مؤذية في المسجد

٢٩٨ - هل يكر معمل الصنائع في المسجد ?

۲۹۸ سل السيف و تعليق السلاح في السحد

٢٩٩ كراهة كشف العورة في المسجد مع عدم المطلع

٢٩٩ كراهة الرمي بالحصى في المسجد

٣٠٠ كراهة رطانة الاعاجم فيالمسجد

٣٠١ هل يعتبر في ثيوت المسجدية صيفة الوقف ?

٣٠٣ استحباب انخاذ المسجد في البيت

٣٠٤ استحباب ان لا يكون الشخص في بيت وحده في الليل وان كان في الصلاة

٣٠٥ هل تشمل احكام المسجد مسجد البيت ؟

٣٠٦ من سبق الى مكان من المسجد او 🚺 ٣٠٠ ما ورد من الاخبار في مسجد

المشهد فهو اولي به

٣٠٨ الكلام فيما هو معمول بين الناس منوضع شيءفي المسجد او المشهد والمفي الى وقت الحاجة

٣٠٨ جواز الوقف على المساجد

٣١٠ هل يجوز نقض المسجد للتوسعة ?

٣١٢ احداث باب زائد للمسجد وفتح شباك وروزنة لأمصلحة العامة

٣١٣ هل يجوز حفر بئر في المسجد لوضوء المصلين ?

٣١٣ هل يجوز صرف آلات المسجد وماله في غيره ?

٣١٥ فضل المساجد والصلاة فيها واختلافها في ذلك .

٣١٧ مكة حرم الله ورسوله وعلى بن ابي طالب (ع)

٣١٨ المدينة والكوفة حرم الله ورسوله وعلى بن ابي طالب (ع)

٣١٩ اختلاف الاخبار في ثواب الصلاة في المساجد

٣٢٠ ما تضمنه حديث الثمالي الوارد في الصلاة في المسجد الحرام

الصحيفة ٣٣٥ الاعتداد باذان الممز ٣٣٦ تمريف المعز ٣٣٦ استحاب ان يكون المؤذن عادلا ٣٣٦ استحماب ان كون المؤذن صيتاً ۳۳۷ صحبیح زرارة الوارد فی رام الصوت بالآذان وما يستفاد منه ٣٣٧ هل يستحب في المؤذن ان يكون حسن العموت ٣٣٨ استحاب ان كون المؤذن منصراً ٣٣٨ هل بستحب ان يكون المؤذن فصيحاً ? ٣٣٨ استحماب ان يكون المؤذن بصيراً بالاوقات استحماب العامارة من الحدثين في الاذان ووجوبها في الاقامة . ٣٣٩ استحباب القبام في الأذان ٣٤٠ وجوب القيام في الاقامة ٣٤٣ استحباب القيام على مراتمع في الأذان ٣٤٤ استحباب استقبال القبلة في الأذان ٣٤٤ وجوب الاستقمال في الاقامة ٣٥٥ كراهة الالتفات في الاذان عيناً

وشمالا

التشاح في الأذان

الصحيفة الـكوفه وبيان ما تضمنته وفوع النقص في مسجد الكوفة حكم الناقص من مسجد السكوفة 445 ما تضمنه مرسل الفقيه من ان 444 الصلاة في المسجد الأعظم تعدل مائة الف صلاة ٣٢٦ المراد عسجد القبيلة ٣٢٧ المراد عسجد السوق الاخبار الواردة في سلاة الرجل في بيته . وجه الجمع بينها وبين ما دل على انه لا صلاة لجار المسجد إلا فيه استثناء مورد العذر من الحكم المذكور تمريف الاذان والاقامة 444 ٣٢٩ الاخبار في فضل الأذان ٣٣٢ اشتراط الاسلام في المؤذن هل يمتبر في المؤذن الأعان ? 444 هل يصبر الكافر بتافظه بالشهادتين 445 في الأذان او التملاة مسلماً ? ٣٣٤ اشتراط كون المؤذن عاقلا. هل يجوز اذات المرأة للرجال 448

الاجأنب ?

ii.reall

ا المنحيفة

٣٤٨ الاجباع في الأذان دفية واحدة من جاءة .

٣٤٩ اخذ الاجرة على الاذان

٣٥١ جواز ارتزاق المؤذن من سيت المال

٣٥١ اخذ الاجرة على الاذان والافامة المستحدين الحكل صلاة

٣٥٢ ما يؤذن له ويقام من الصلوات

٣٥٣ حكم الاذان والاقامة

٣٥٣ الأخبار الواردة في حكم الاذان والاقامة

٣٥٥ دليل وجوب الاذان والاقامة في الجاعة وجوابه

٣٥٦ دايل وجوب الاذان والاقامة في الصبح والمفرب وجوابه

٣٠٧ حكم الاقامة

٣٥٩ استدلال الفاصل الخراساني على استحمال الاقامة والرد عليه

٣٦١ الرخصة للنساء في ترك الأذان والاقامة

٣٦٣ هل يمتد الرجال بإذان المرأة ?

٣٦٤ لا يؤذن للنوافل ولا للفرائض غير اليومية

٣٦٥ استحباب الاذات في الفلوات الموحشة

- I Was

٣٦٦ استحباب الاذان في اذن الولود ٣٦٦ استحباب الاذان في اذن من ساء

خلقه

٣٩٦ استحباب الاذان في البيت

٣٦٧ من دخل في الصلاة بلا اذان واعامة

۳۷۰ الصلاة على النبي (ص) اذا تذكر ترك الاذان والاقامة

٣٧١ حل يجوز القطع لاستدراك الاذان خاصة ?

٣٧٣ هل يستحب الاذان والاقامة لكل صلاة في قضاه اليومية ?

۳۷۳ القاضي للصلوات الخمس يكفيه الأذان في أول ورده

۳۷۵ كلام الشهيد فى الدروس وتأييده من جهة ونقده من جهة اخرى

۴۷٦ حكم اذان المصر يوم الجمعة .

٣٧٧ تحقيق أن القول بسقوط الاذان في عصر الجمة أنما يتم مع الجمع

٣٧٩ ما يتحقق به الجمع والتفريق بين الفرضين

٣٨٠ كلام الشهيد في الذكرى المتضمن سقوط الاذان الثانية في صورة الجمع ونقده

المحيفة	المحنفة
المتحبة للاذان ?	٣٨٠ سقوط الاذان فيءصر عرفةوعشاء
٤٠٤ - قصر الاذان والانامة في المذر	الزدافة
والسفير	٣٨١ سقوط الاذات في الجمع مطلقاً
٤٠٥ اعتبار النربيب بيزالاذان والاقامة	وخصوص عصري الجملة وعرفة
وفى فصولها	وعشاء الزدامة رخصة او عزيمة ?
٤٠٧ - جواز الاقتصار على الاقامة	٣٨٤ سقوط الاذان والاقابة بالجماعــة
2.۸ استحباب الوقوف على اواخر	السابقة ما لم تنفرق الصفوف
النصول في الأذان والاقامة	٣٨٧ حكم الجماءتين في المسجد في صلاة واحدة
٤١٠ استحباب التأني فىالاذان والحدر	٣٨٨ ما يتحقق به تفرق الصف
في الاقامة .	٣٨٩ هل يختص السقوط في هذا المورد
٤١١ استحباب الفصل بين الاذات	بالمسعجد ?
والاقامة بركمتين او سجدةاوغيرهما	٣٨٩ شمول الحسكم المجامع والنفرد
٤١٢ الاخبار الواردة في المفام	٣٨٩ هل يختص السقوط بالفريضة المؤداة
٤١٣ الترجيع في الاذان وحكمه	٣٨٩ لواذن النفر دئم اراد الصلاة جماعة اعاده
٤١٨ النثويب في الأذان	٣٩٠ طمن المحقق وصاحب المدارك في
٤١٩ حكم التثويب في الأذان	سند الحكم الذكور
٤٢٢ استحباب حكاية الاذان	٣٩١ الابراد على المحقق في المقام
٤٣٣ الحكاية هي الاتبان بجميع الفصول	٣٩٣ زقد كلام صاحب الدارك
التي يأني بها المؤذن	٣٩٣ الايراد عليها في جمـــــل رواية
٤٧٤ قطّع الكلام وقراءة الفرآن لحمكاية	ابي مربيم مؤيدة موسيد من تقدم الإذان قد الصبحة
الأذان	٣٩٤ هـ هـ يجوز تقديم الاذان قبل الصبح الم
٢٤٤ خكاية الاذان في الصلاة	. معدد بالانان الاتارة
٤٢٥ لو فرغ من الصلاة ولم يحكه	٣٩٨ فصول الاذان والاقامة هل الشهادة بالولاية من الاجزاء
	or in the same of the same

iegranel		ئة	المح
المسجد احكل من يصلي تلك	-	لو دخل المسجد والمؤذن يؤذن فهل	140
الصلأة فيه		يؤخر صلاة النحية الى فراغ اؤذن	
حكمالحدث فى اثناءالا قامة او الصلاة	143	المستحب حكابة الاذان المشروع	140
من صلی خلف من لا یقتدی به	244	حكم الكلام بعد الاقامة	277
اذن لنفسه واقام		كراهة الكلام بين الاذان والاقامة	٤٢٨
الاشكال في استحباب الانيان عا	245	في صلاة الفداة	
اخل به الامام المخالف او مؤذنه		الاجتزاء في الجاعة بسماع الاذان	214
الأذان وحي من الله تمالي	242	لا فرق بين كون المؤذن مؤذن	244
علل الاذان وكبفيته	177	مصر او مسجد او منفرداً	
علة حذف (حي على خير العمل)	Ł ٣٨	لا فرق في هذا الحكم بين الامام	274
من الأذان		والمنفرد	
معنى الاذان وكلاته	244	الاجتزاه بسماع الاقامة ايضا	٤٣٠
الذعاء عند اذان الصبح والمغرب	11.	هل يستحب اعادة الاذان والاقامة	٤٣٠
وبين الاذان والاقامة		في هذه الصورة ?	
ممنى الدعاءالوارد بين الأذان والاقامة	227	كفاية الادان الواحد لصلاة في	٤٣١

استدراكات

نستدرك هذا ما فاتنا التقبيه عليه مما كان ينبغي التنبيه عليه في محله :

(١) ص ٥٣ س ١ جاء في هذه العلبمة في حكاية كلام الشهيد في الذكرى (او في سوق الحكفر) وفيا وقفنا عليه من النسخ المخطوطة والمطبوعة هكذا: (او في سوق) من دون اضافة الى الحكفر، وحيث انه قد اضيف السوق الى الحكفر في عبارة الذكرى اضفناه اليها في هذه الطبعة. وجاءت هذه الكلمة في كلام المصنف (قدس سرم) في مقام نقل كلام الشهيد فقرة فقرة للرد عليه ص٥٣ س ٧ من دون اضافة اليضاً وبمقتضى ما تقدم تلزم الاضافة الى الحكفر هنا ايضاً.

(٣) ص ٣٣ و٣٩ وردت في هذا الموضعين رواية الصدوق عن (يحيي بن عمران) كما في الوافي باب (الصلاة في الجلود والاوبار والاشعار) وفي الفقيه المطبوع ج ١ ص ١٧٠ ــ كما تقدم في التعليقة ٤ ص ٣٩ ــ (يحيي بن ابي همران) وقد جا، في الوسائل كما في الفقيه .

(٣) ص ٦٤ و ١٦ و ردت روايتا (بشر بن يسار) كا جاء في ص ٢٤ س ١٩ وص ٨٨ س ٥ الاشارة الى ما و رد في ص ٢٩ وقد ذكر نا في التعليقة ٣ ص ٢٩ اختلاف النسخ فيه وانه في بعض النسخ (بشير بن يسار) وفي بعضها (بشير بن بشار) وقد بقيت الاشارة الى نسخة اخرى وهي (بشير بن بشار) كا عنونه بذلك في جامع الرواة ولا يخنى ان ما في المتن مطابق لما جاء في الوافي كا ان ما في الوسائل وهو (بشير بن بشار) مطابق لما في المتن مطابق لما جاء من ١٩٥ ، وفي الاستبصار ج ١ ص ١٩٨ (بشير بن يسار) بشار) مطابق لما في الوافي (وي محل بن سلمان الديامي عن قريب » وهو مطابق لما في الوسائل ، وفي الوافي (فريت) كا في التهذيب ج ١ ص ١٩٦ والكافي ج ١ ص ١٩١ لما في الوسائل ، وفي الوافي (فريت) كا في التهذيب ج ١ ص ١٩٦ والكافي ج ١ ص ١٩١ لما الذالة على جو از الصلاة في السنجاب ـ اطلاق الاخبار (و) ص ١٩٦ قال « ويؤيد ذلك ـ جو از الصلاة في الحبار المستجاب ـ اطلاق الاخبار على خبر الريان بن الصلت الوارد في السنجاب وغيره ، نعم الأخبار في لبس على ذلك إلا على خبر الريان بن الصلت الوارد في السنجاب وغيره ، نعم الأخبار في لبس

الحز كثيرة ، ارجع الى الوافي باب (اجناس اللباس) من ابواب الملابس والتجملات ج ١١ ص ٩٧ .

(٩) ص ٧٣ جاء فى تعريف السمور نقلا عن كتاب المصباح المنير ما يختلف عن عبارة الكناب إلا انه موافق له في المعنى . نعم قال فى اولها هكذا « والسمور حيوان بيلاد الروس وراء بلاد الترك ...» .

(٧) ص ١١٨ جا، في رواية يزيد بن خليفة هكذا « انه كره الصلاة في المشبع بالمصفرالمضرج بالزعثران ؟ كما في الوافي باب (ما لا ينبغي العصلي من الزي وما لا بأس به) وفي التهذيب ج ١ ص ٢٤٢ والوسائل « والمضرج بالزعفران » بالواو .

(٨) ص ١٣٨ جا، في رواية المكارم هكذا ﴿ وعليه عمامة سودا، التي طرفا منها على صدره وطرفا بين كتفيه ﴾ مع ان الموجود في المكارم ص ٧٣ والوسائل والبحار ج ١٨ الصلاة ص ٩١ هكذا ﴿ وعليه عمامة سودا، قد ارسل طرفيها بين كتفيه ﴾ .

(٩) ص ١٤٤ جا. في رواية النميري عن ابي عبدالله (ع) هكذا « انه حلية اهل
 الفار ... » والرواية في كتب الحديث هكذا « في الحديد انه حلية اهل النار ... »

(١٠) ص ١٧٩ جاء في صحيحة زرارة هكذا « اذاكان بينها وبينه قــــدر ما يتخطى ... » كما فيالفقيه ج ١ ص ١٥٩ والوافي ، وفي الوسائل « ما لا يتخطى » . (١١) ص ١٨٠ جا، في النسخة المطبوعة القديمة في نقل كلام الشيخ في التهذيب :

وزاد ﴿ يَمْنِي اذا كَانَ الرَّجِلِ مُتَقَدَما عَلَى المَرْأَة بِشَيْرٍ ﴾ وقد حَرِينا في هذه الطَّبِمة عَلَىذلك ولـكن العبارة في النسخ الخطية والتهذيب ج ١ ص ٢٠١ والوافي والوسائل هكذا ﴿ يَمْنِي اذا كَانَ الرَّجِلِ مُتَقَدِّماً لِلمُرَّاةُ بِشَيْرٍ ﴾ .

(۱۷) ص ۱۸۷ ذكرنا في التعليقة (۱) ان صاحب الوسائل قد استند في حديث و اقرارالعقلاه على انفسهم جائز الى رواية جماعة من علمائنا اياه في كتب الاستدلال وقد وجدناه بعد ذلك في كتاب و الشهاب في الجسكم والآداب المقاضي علم ين سلامة القضاعي المنربي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٤ هجرية ص ۱۷ في الالف الموصول والمقطوع طبع ايران (۱۳) ص ۲۳۷ جاه في رواية الحلمي اسنادها الى البكافي وايرادها على لفظ

التهذيب ج ١ ص ٣٢٥ وقسد صححناها على لفظ الكافي ج ١ ص ٣٠٥ ويظهر ذلك عراجمة الوسائل .

(١٤) ص ٢٦٩ جاء في نسخ الكتاب اسناد الرواية (١) الى ابراهيم بن عبدالحميد كما في المدارك ، وفي التهذيب ج ١ ص ٣٢٦ والوافي باب (ادب المساجد) والوسائل اسنادها الى عبدالحميد كما ذكرنا ذلك في التعليقة (١) وقد نسبها (قدس سره) الى عبدالحميد في الصفحة ٢٨٥

(١٥) ص ٢٧١ قال (قدس سره) « قد ذكر بمض مشايخنا ان تطويل المنارة من بدع عمر » اقول قد ذكر ذلك المجلسي في البيحارج ١٨ الصلاة ص ١٣٤ .

(١٦) ص ٢٧٢ جاء في نسخ الحدائق في رواية القداح هكذا « عن جعفر عن ابيه ان علياً قال قال النبي (ص) ... » كما في البحارج ١٨ الصلاة ص ١٣٢ والمدارك وفي التهذيب ج ١ ص ٣٢٦ والوافي باب (ادب المساجد) والوسائل هكذا « عن جعفر عن ابيه قال قال النبي (ص) ... » وقد صححنا هذه النسخة على ذلك .

(١٧) ص ٢٧٤ جا، في نسخ الحدائق في رواية الملاء انها عن ابي عبدالله (ع) وفي التهذيب ج ١ ص ٣٢٨ والوافي باب (أدب المساجد) عن ابي جمفر (ع) وقد صححنا هذه النسخة على ذلك .

(١٨) ص ٢٧٧ ذكرنا في التعليقة (١) في حديث ﴿ جنبوا مساجدكم النجاسة ﴾ ان صاحب الوسائل اسند روايته الى جماعة من اصحابنا في كتب الاستدلال عن النبي (ص) وفي الذكرى قال لم اقف على اسناده . وقد عثرنا عليه اخيراً في كتاب (الشهاب في الحكم والآداب) للقاضي القضاعي المغربي الشافعي المتوفى ٤٥٤ هجرية ص ٢٢ باب الحبيم طبع ايران .

(١٩) ص ٢٧٩ جاء في كلام الشهيد في الذكرى ﴿ ربط عَامة في السجد ﴾ وعينا في التعليقة (٥) موضع القضية في اسد الفابة ، وقد وقفنا بعد ذلك في صحيح النسائي ج ٢ ص ٤٦ على عنوان هكذا ﴿ ربط الاسير بسارية المسجد ﴾ ثم روى عن سعيدبن عبي سعيد انه سمم ابا هريرة يقول بعث رسول الله (ص) خيلا قبل نجد فجاءت برجل

من بني حنيفة يقال له تمامة بن اثال سيد الميامة فربط بسارية من سواري المسجد .

(٢٠) ص ٢٩٥ جا. في نسخ البكتاب كما فى الوافي المضاً باب حج ابراهيم واسماعيل الرواية (٤) عن الحسين بن النمان ، وفي البكافي باب حج ابراهيم واسماعيل والوسائل عن الحسن بن النمان .

(٢١) ص ٣٠٥ قال: ﴿ وروى ابن ادريس في السرائر نقلا من جامع البزنطي عن على نن جعفر عن اخبه (ع) ... ﴾ اقول ليس في السرائر ان هذه الرواية يرويها البزنطي عن على بن جعفر وا مما هي في سياق الروايات التي يرويها عن الرضا (ع) كما في الوسائل. نعم ما في البحارج ١٨ الصلاة ص ١٣٤ مطابق لما في البحارج ١٨ الصلاة ص ١٣٤ مطابق لما في البكاب.

(٣٢) ص ٣٤٤ س ٤ جاءت العبارة في هذه الطبعة مطابقة للطبعة القديمة ، والعبارة فيما وقفنا عليه من النسخ الخطية هكذا « حتى يستند هذا الى استحباب الاذان فيها بكون الاس بوضعها عبتاً » .

(٢٣) ص ٣٩٨ قال في الحكاية عن المعتبر ﴿ وفصوله على اشهر الروايات ١٠٠ الى ان قال وهو مذهب السبعة ومن وليهم ﴾ فأثبتنا كلة (السبعة) بالسين المهملة والباء الموحدة كما في نسخ الحكتاب و بعض نسخ المعتبر ، وفي بعض نسخ المعتبر ومفتاح الكرامة الصلاة ج ١ ص ٢٨٠ (الشيعة) بالشين المعجمة والياء المثناة من تحت

(٢٤) ص ٣٩٨ غفلنا عن تخريج روايات النهاية في ذلك المقام وقد رواها في الوسائل في الباب ١٩ من الاذان والاقامة

(٢٥) ص ٤٠٠ قال في الحكاية عن الفقه الرضوي ﴿ وَانْ كَانَ قَدْ جَمَلُ التَّكَيْرِ فَيَ الْوَلْمُ الْمُ الْمُعَلِي في الولما _ الاقامة _ اربماً فجمل فصولها تسمة عشر ﴾ اقول هذا مطابق لما حكاه المجلسي في البحار عن الفقه الرضوي كما في النمليقة (٢) ، وفي المستدرك الباب ١٨ من الاذان والاقامة وكتاب الفقه ص ٦ (سبمة عشر) حيث جمل التكبير في أولها مرتين .

(٣٦) ص ٤٠٣ كلام الصدوق في الفائدة الاولى حكاه في الوسائل في الباب ١٩ من الاذان والاقامة . المؤلف

اسم الكتاب المؤلف الجوهري ضياء الصالحين عيار بن ياسر صدر الدين شرف الدين الإسلام وأسس التشريع عبد الحسن فضل الله عبد الرزاق المقرم مقتل الحسين حجر بن عدي عبد الله السبيق سلهان الفارسي عبد الله السبيتي عبد الله السبيتي عهار بن ياسر مذهب أهل البيت محد الحيدري كيف تكسب الأصدقاء محد الحيدري النكت الاعتقادية جعفر النقدي على الأكبر محد على عابدين محد جواد مفنية من ذا وذاك شبهات الملحدين محد جواد مغنية جعفر سيحاني مصدر الوجود بام مرتضي فليفات إسلامية طب الإمام الصادق عد الخليلي الأخلاق عند الإمام الصادق عد أمن زين الدين الحياة الجنسية في الإسلام صباح العدي كشف الغمة في معرفة الأئمة الأربلي ابن طاووس سعد السعود مناقب آل أبي طالب ابن شهرآشوب الشيخ المفيد الفصول الختارة الشريف المرتضى الانتصار مبادىء الوصول إلى علم الأصول

العلامة الحلى

جوامع الجامع في تفسير القرآن الطبرسي

اسم الكتاب

مصادر وأسانيد نهج البلاغة عبد الزهراء الخطيب شرائع الاسلام ١-٤ العلامة الحلي جامع الرواة الأردبيلي معالم التوحيد

العلامة الشيخ جعفر سبحاني معالم الحكومة الاسلامية

جعفر سبحاني معالم النبوة جعفر سبحاني عباس القمى مفاتيح الجنان الباقيات الصالحات عباس القمى الأنوار البهية عباس القمى النوبختي فرق الشيعة العلامة عبد الله شبر حق اليقن سبط بن الجوزي تذكرة الخواص ثواب الأعيال وعقابها على دخيل مناقب الإمام على

ابن المغازلي الثافعي أدعية وأعمال شهر رمضان إعداد الدار

١٠٠ شاهد وشاهد

عبد الزهراء الخطيب
الاستنصار الكراجكي
الوصية الخالدة عباس الموسوي
تلخيص الحصل نصير الدين الطوسي
معالم العلياء ابن شهرآشوب





